أحمد بوكوس

دراسات في السياسة اللسانية

ترجمة عزيز لمتاوي

دراسات

في السياسة اللسانية

أحمد بوكوس

دراسات
في السياسة اللسانية

ترجمة عزيز لمتاوي

2025

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

سلسلة : ترجمات - رقم 71

العنوان الاصلي : دراسات في السياسة اللسانية
المؤلف : أحمد بوكوس
المترجم : عزيز لمتاوي
الناشر : المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
طبع : دار أبي رقراق للطباعة والنشر - الرباط
رقم الإيداع القانوني : 2025MO0874
ردمك : 978-9920-520-34-8

الحقوق محفوظة للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف .غير مسموح بإعادة نشر أو إنتاج الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه على أجهزة استرجاع أو استرداد إلكترونية أو نقله بأي وسيلة أخرى أو تصويره أو تسجيله على أي نحو بدون أخذ موافقة كتابية مسبقة من الناشر.

الفهرس

استهلال 7
شكر وتنبيهات من المترجم 8
توطئة 11
مقدمة 12
السياسة اللسانية، المفهوم والاستعمالات 15
قضايا نظرية 28
قضايا منهجية 44
سلطة اللسان 65
الملمح اللسانيُّ الاجتماعيُّ 83
التمدن وديناميةسوق الألسنة 111
سوقُ الألسنةِ الفرعيةُ 128
السياسة اللسانية بين الحفاظ والتغيير 140
سياسة التأهيل اللغوي 153
المنافسة اللغوية 163
السياسة اللسانية والتمثيلات 174
السياسة اللسانية ومنطلقات التهيئة 185
السياسة اللسانية وإشكالية التعريب 198
سياسة النهوض بالأمازيغية 210
السياسة اللسانية وتهيئة الأمازيغية 221
ديناميةسوق الألسنة المهيمنة 239

الفرنكوفونية، المعيش والتمثيلات 254
الفرنكوفونية، تناقضات وتحولات نسقية 280
السياسة اللسانية وحقوق الإنسان 291
السياسة اللسانية بين الواقع والقانون 300
السياسة اللسانية والعقد الاجتماعي 313
خلاصة عامة وآفاق 330
بيبليوغرافيا 333
ثبت المصطلحات 345

استهلال

أنتَ أيُّها القاموسُ

لستَ لحداً،

ولا تابوتَ نصبٍ تذكاريّ،

ولا ركامَ حجارةٍ،

ولا مدفنَ تقيّ.

بل أنتَ صونٌ،

شعلةٌ كامنةٌ،

بُستانُ ياقوتٍ،

حياةٌ أبديةٌ،

ومخزنُ اللِّسانِ.

پابلو نيرودا، أنشودة إلى القاموس

شكر وتنبيهات من المترجم

- أنوه بأن المؤلف أبدى مجموعة من الملاحظات بخصوص نص الترجمة أُخذ جلها بعين الاعتبار عند صياغة نصها النهائي. ولا يسعني إلا أن أتوجه إليه بالشكر الجزيل على تفاعله الدائم وتواصله الرحب وسعة صدره وحسن إصغائه خلال الجلسات العلمية الخاصة التي جمعتني به لمناقشة قضايا الكتاب والاشكالات التي تطرحها ترجمته إلى العربية.

- ألحقتُ فصلَ *السياسة اللسانية، المفهوم والاستعمالات*، الذي لم يكن من ضمن فصول الكتاب الأصلية، بِنص الترجمة هذا بطلب من المؤلف الذي مدَّني بنصه الفرنسي ليكون بمثابة تمهيد لموضوع السياسة اللسانية عموما، والمغربية على وجه الخصوص، وهو في الأصل نصٌّ قُدِّم أمام لجنة العمل الموضوعاتية المؤقتة لمجلس المستشارين في ندوة حول السياسة اللسانية بالمغرب يوم 24 أبريل 2024.

- حذفتُ من نص الترجمة فصلَ *السياسة اللسانية ووزن اللسان* باقتراح من المؤلف لأنه صدرت له ترجمة سابقة إلى العربية ضمن كتاب *مسار اللغة الأمازيغية، الرهانات والاستراتيجيات* للمؤلف نفسه، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2013، ترجمة فؤاد ساعة، ص.46-62.

- وقع تغيير في ترتيب بعض فصول الكتاب بعد حذف الفصل الموما إليه أعلاه، حيث رُتِّب فصل *السياسة اللسانية، المفهوم والاستعمالات* مباشرة بعد مقدمة الكتاب، وأُعيد ترتبت الفصول الأخرى، باقتراح من المؤلف، مراعيا في ذلك تسلسل الموضوعات، والسياق العام الذي يُعاد نشرها ضمنه.

- أدرجتُ في نص الترجمة بعض التعديلات التي اقترحها المؤلف، بما فيها تلك التي همَّت البيبليوغرافيا، وتغيير عناوين بعض الفصول، وحذف بعض الفقرات، وتحيين بعض المعلومات، بالإضافة إلى استبدال عنوان الكتاب في صيغته الفرنسية بالعنوان الجامع *دراسات في السياسة اللسانية*، وذلك حرصا منه على أن يكون النص العربي مَزيدا ومُنقَّحا ومُحيَّنا يُراعي أفقَ استقبالِه الثقافيَّ والمستجدات المختلفةَ فيا يتصل بالمسألة اللسانية.

- يُشير المؤلف في بداية كل فصل إلى مرجعه الأصلي، وقد قمتُ بتعريبه مع إيراد الأصل الفرنسي أسفله لتيسير الرجوع إليه من قبل القارئ.

- كتبتُ بخط مائل كل الكلمات والعبارات التي كتَبها المؤلف بالخطِّ ذاتِه قصد إبرازها أوتأكيدها أو لفت الانتباه إليها.

- ألحقتُ بنص الترجمة ثبتا للمصطلحات قصد العودة إليه عند الاقتضاء.

توطئة

تتبدى في الوقت الراهن حاجةٌ ماسةٌ ودعوةٌ مِلحاحةٌ إلى الاشتغال بالبحث حول الأمازيغية في سياق ترسيمها ومأسستها، وذلك رغبةً من الباحثين في المساعدة على تفعيل القرار اليوم أكثر من أي وقت مضى. بطبيعة الحال، إن أعداد الباحثين والطلاب المهتمين بهذا النوع من الأعمال في تزايد مستمر، لذلك يجدر بنا أن نضع رهن إشارتهم الأدبيات المُتاحة قصد تيسير إنجازهم أبحاثَهم الخاصة. لهذا، وبعدما كَتبنا عددا من المقالات التي كرَّسناها للسانيات الاجتماعية المغربية على امتداد ما يزيد على أربعة عقود من الزمان (بين سنتي 1977 و2022)، بدا لنا أنها قد تكون مفيدة بالنسبة إلى الماسكين بزمام القرار وبالنسبة إلى الباحثين أيضا، خاصة وأن بعضها كان قد نُشِر في مصادر نفذت أو في مجلات يصعب الولوج إليها. ولأجل تيسير الرجوع إليها فقد قُمنا، بعد إدراج التحيينات اللازمة عليها والقيام بالمراجعات الضرورية، بتجميعها هنا في عمل أصدره المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وسيلاحظ القارئ تواتر بعض الموضوعات التي أثارت اهتمامنا على امتداد هذه الفترة الزمنية. وقد يرى فيها آخرون نزوعا إلى "إعادة النظر"؛ ويمكن أن نرى فيها، بصورة أكيدة، بَسطَ مَسيرٍ فاعلٍ في البحث الإجرائي-العملي، واستمراريةَ حضورِ بعض الثوابت الموضوعاتية والنظرية والمنهجية.

ولقد قَدَّمنا هذه المقالات في فصول تتمحور حول إشكاليةِ السياسةِ اللسانية العامة السائدة في المغرب المستقل. تتوزعُ هذه الإشكاليةَ ثلاثةُ محاور، وتتجلى في شرح المنطلقات النظرية والمنهجية، وتحليل الاتجاهات الرئيسة الخاصة بالدينامية اللسانية-الاجتماعية، وفحص رهانات السياسة اللسانية؛ وهي بدايةً سياسةٌ افتراضية ثم مؤسَّسِية وأخيراً دستورية. ولتيسير الرجوع إلى هذه المقالات، فقد أشرنا إلى مصادرها الأصلية أسفل الصفحة الأولى من كل فصل.

مقدمة

سنتناول في هذا الكتاب بصورة حصرية الإشكاليةَ العامة المتصلة بالسياسة اللسانية في المغرب المستقل، وذلك بالتوقف عند مراحل تكوُّنها، وعرضِ التصورات التي صِيغت حولها، وبسطِ سيرورة تفعيلها منذ ستينيات القرن الماضي وإلى غاية إقرار دستور 2011 واستصدار القوانين التنظيمية ذات الصلة. ولقد قمنا بتأطير تحليلنَا طرائقَ تنفيذِ السياسة اللسانية من خلال شرحنا الافتراضات النظريةَ التي انطلقنا منها والعدةَ المنهجيةَ التي اعتمدناها. ويقوم بُنيانُ هذا الكتاب على فحص المعطيات الرئيسة التي تنهض عليها الوضعيةُ اللسانيّةُ-الاجتماعية السائدةُ في البلاد؛ والمتمثلة في تشكُّل سوقِ ألسنةٍ، وفي ديناميتها التي تعمل على تجسير الاتصال بين الأمازيغوفونية والعربوفونية والفرنكفونية وتعزيز المنافسة فيما بينها، بالإضافة إلى استراتيجيات تهيئة الوضع التي يحتله كل من اللسانين العربي والأمازيغي، وتوحيد متن اللسان والمبادئ التي ينهض عليها وأساليبِه ومكتسباتِه. تمنحنا الوضعيةُ اللسانيةُ في المغرب، والمتسمةُ بالتنوع الكبير، مادةً للتفكير في طرائق تدبير التنوع اللغوي، وهي وضعيةٌ ليست بالتعقيد الذي يوجد عليه المشهدُ اللساني في الهند أو في الكاميرون على سبيل المثال.

يُعتبر المغرب من الناحية التاريخية بلدا ناطقا بالأمازيغية، شكَّلتْ ضمنَه العربيةُ المعياريةُ لسانَ الدولةِ منذ دخول الإسلام إليه في القرن السابع الميلادي. وقد نتج عن اتصالِ الأمازيغيةِ بالعربيةِ المعيارية العربيةَ المغربيةَ المسماةِ دارجةً، والتي تُشكِّل اليومَ لسانَ تواصلٍ رئيسٍ بكل منوَّعاتها المختلفة: العربية المدينية، والعربية البدوية، والعربية الجبلية، والحسانية ومنوَّعاتها الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فقد أصبح كلٌّ من اللسانِ الفرنسيّ بصورة رئيسة، واللسانِ الإسبانيّ بصورة جزئية حاضرَين في المجتمع والمؤسسات المغربية مع فرض الحمايتين الفرنسية والإسبانية على المغرب عام 1912. وظهرت، بالإضافة إليهما، ألسنةٌ أجنبية أخرى في التعليم، ولاسيما الإنكليزية. ومن البَدهي أن هذه الألسنة لم تحظ بالقيمةِ ذاتِها ولا بالوزن نفسِه ضمن اقتصاد التبادلات اللسانية في المجتمع. وقد تحكمت في العلاقات القائمة بين الألسنة المختلفة الإواليةُ التي تضبط قوانين اشتغال السوق اللسانية؛ هذه القوانين التي تستند، بدورها، إلى العلاقات الاجتماعية القائمة وسط الجماعات التي تدعم هذا اللسان أو ذاك، وتتحصَّل منه على امتيازات في مقابل ذلك، لأن الألسنة هي التي، في نهاية المطاف، تخدم المتحدثين وليس العكس.

إن غايةَ السياسةِ اللسانيةِ القصوَى هي ضمانُ تدبير التنوع اللغوي وفق رؤيةٍ استراتيجية تهتم، في الآن ذاته، بالألسنة الوطنية والألسنة الأجنبية بتخصيصها لكلٍّ منها وضعاً محدَّدا ووظائف خاصة. والأجدر أن تُراعَى في إعدادِ هذه السياسة، أولا وقبل كل شيء، معطياتُ البيئة الكِبْرية، أي المعطيات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية-الثقافية والعلمية والتقنية، والمعطيات الخاصة بالوضعية اللسانية المحلية. وتتصل غايةُ السياسةِ اللسانيةِ وأهدافُها بالمستوى الدستوري، والقانوني عامة، من خلال المقتضيات المتعلقة بوضع الألسنة وبوظائفها، في حين أن تنفيذها يُدبَّر على المستوى المؤسسي بالاستناد إلى البنية التقنية المناسبة، وأما إنجازها على المستوى الإجرائي فيعتمد آلياتٍ تُحقِّق الصيغةَ الإجرائية ومختلفَ تطبيقاتها على أرض الواقع. هكذا، يتطلب تفعيل الطابع الرسمي لكلٍّ من اللسانين العربي والأمازيغي، على حد سواء، تهيئةَ متنهما عبر الابتداع المصطلحي بالخصوص قصد تلبيةِ الاحتياجات الجديدة التي تَظهر في سياق عولمة التبادلات وتحديث المجتمع. ومن ثمة، فمن الطبيعي أن تُشكل التهيئةُ شقا مهما في سيرورة مَعيَرة الألسنة، ولا سيما بمقاربتها في جانبها الحي والثابت- تلك المقاربة المعتمَدة في جَمعِ المعطيات اللغوية ومعالجتِها-وبتنوع "صناعة" الأشكال المُمَعيَرة القائمة على الطابع الوظيفي، وبالنحت والاشتقاق، وأخيرا بتجريب المنتوجات المصنّعة وإقرارها.

وتكمن أهمية هذا الكتاب، من وجهة نظرنا، في كونه يتناول المشهد اللغوي المغربي من منظور دينامي، وذلك بفحصه، على امتداد عدة عقود، قضايا مهمة ظلَّ يُنظر إليها حصريا من منظور إيديولوجي في معظم الأحيان. هذه الإضاءة هي، بدون شك، مُستساغة في سياقٍ تكُونُ فيه التوترات قوية بين الحركات المختلفة، لاسيما الأمازيغوفيلية والعربوفيلية والفرنكوفيلية. ويعود ذلك إلى أسباب عديدة يمكننا أن نطرح منها، على شكل فرضيات، سياقَ "سنواتِ الرصاصِ" السياسيَّ الذي لم يكن يمنح متنفسا لقيام نقاش هادئ وديمقراطي، وهيمنةَ الخطابِ العُروبي ذي النزوع البعثي الذي أنتجته النخب المدعومة من قبل الأنظمة العراقية والسورية والليبية، وسيادةَ رؤية المخزن المُمركِزة، وضعفَ التيار ذي النزوع الأمازيغي فيما يتصل بالتكوين والخبرة ووسائل الترافع. وقد سجلت البيئةُ الوطنية، منذ بداية الألفية الثالثة، ظهورَ ظروف سياسية وقانونية وعلمية وتقنية وثقافية جديدة تجعل من الممكن تفعيلَ رؤية مغربٍ متسمٍ بتعددية الألسنة والثقافات ومحكوم بالديموقراطية، مغربٍ متجذرٍ في قاعدته التاريخية ومنفتحٍ على العالم. وتُضاف هذه الشروط إلى إرادة الدولة والمجتمع المشتركةِ، وتُترجَمُ بإعمالِ القوانين التنظيمية الخاصة بالحقل اللساني والتربوي، وتعزيز المكاسب التي حققها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والإسراع في إخراج أكاديمية محمد السادس للغة

العربية إلى الوجود، وعموما تفعيل مقتضيات الفصل الخامس من دستور المملكة الخاص بالشأن اللغوي والثقافي، والذي يتضمن إنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية بوصفه مؤسسة دستورية يُعهد إليها حمايةُ التنوع اللساني والثقافي الوطنيِّ وتنميتُه وتعزيزُه.

ويتألف خيطُ هذا العمل الناظمُ، عبر وصفه البانوراما اللغوية وتحليله لها، من التساؤلات الآتية: ما التشكُّل الذي يوجد عليه مَلْمحُ المغربِ اللسانيُّ-الاجتماعيُّ؟ ما المقاربةُ أو المقاربات المتبناة قصد تدبير تنوع الحقل اللغوي؟ ما رهانات السياسة اللسانية ضمن السياسات العمومية؟ ما مكتسباتها وتحدياتها من حيث الدينامية اللسانية-الاجتماعية؟

السياسة اللسانية، المفهوم والاستعمالات*

مقدمة

تُشكل السياسة اللسانية موضوعَ هذا العملِ الأساسَ، ولذلك يجدر بنا أن نُخصص لها هذا الفصل الأول لأجل تحديدها على مستوى المفهوم وبيان موضوعها وأهدافها ونطاق اشتغالها ومنهجها. وتسعى الاعتبارات العامة، التي جرى بسطُها هنا، توضيحَ كون كل القضايا المتصلة بالسياسة اللسانية تهم معظم المجتمعات الإنسانية التي تتسم بالتعدد اللساني؛ ونعني بها البلدان التي تتعايش فيها لهجتان فرعيتان أو أكثر يُتحدثُ بها من قبل الساكنة. ويُمكن التعرف على اللهجات الفرعية، على مستوى وظيفتها، باعتبارها ألسنة رسميةً أو مستعمَلةً في مجالات محدَّدة بشكل أو بآخر على المستوى المجالي، أي على مستوى التراب الوطني، أو على المستوى الجهوي أو المحلي، و/أو على المستوى الاجتماعي-الاقتصادي في حالة بعض اللهجات الفرعية الخاصة بفئات اجتماعية معينة. وتُعَد السياسةُ اللسانية والتهيئة اللسانية مَجَالَي دراسةٍ ينكبان على تناولِ الكيفية التي تنتظم بها الألسنة وترتقي وتُستعملُ في مجتمع معين.

ويختلف هذان المفهومان فيما بينهما بخصوص بعض الجوانب على الرغم من ارتباطهما. هكذا، تَهم التهيئة اللسانية العمليات التي تسعى إلى تخطيط لسانٍ وتنظيمه وتطويره في سياق خاص قصد تلبية احتياجاتِ الساكنةِ، اللسانيةِ والاجتماعيةِ منها. ويمكن أن يشمل ذلك معيرةَ اللسانِ، وإنشاءَ موارد لسانية مثل القواميس والأنحاء، وتعزيزَ استعمال اللسان في مجالات مختلفة، وتكييفَه مع سياقات اجتماعية وثقافية أو تكنولوجية جديدة. وتروم التهيئة اللسانية، في غالب الأحيان، تمتينَ الهوية الثقافية وتيسيرَ التماسك الاجتماعي وتحسينَ التواصل البيلساني. وتؤدي السياسة اللسانية والتهيئة اللسانية كلتاهما دورا أساسا في الحفاظِ على الألسنة، وتعزيزِ التعددية اللسانية،

* هذا الفصل هو في الأصل نصٌّ قُدِّم أمام لجنة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول السياسة اللسانية بالمغرب يوم24 أبريل 2024.

وإنشاء مجتمعات متكافئةٍ وديناميةٍ لسانيا. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتمادُهما معا قصد مواجهة التحديات المتصلة بالتنوع اللساني والعولمة والحفاظ على الألسنة المهدَّدة.

وتنجم عن إشكالية طبيعة السياسة اللسانية التي تتبناها الدولُ انعكاساتٌ متعددةُ الأوجهِ على المجتمعات والمجموعات التي تتكون منها، حيث يمثل اللسانُ أداةَ ممارسةِ السيطرة وامتلاكِ السلطة الرمزية. ولهذا السبب ترتبط السياسة اللسانية ارتباطا وثيقا بالتحديات والرهانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالخصوص تلك الملازمة للعولمة والإمبريالية والاستعمار الجديد وتأثير الذكاء الاصطناعي، وبشكل عام، لوضعية الهيمنة الرمزية. ويعكس تنوع السياسات اللسانية مدى تركُّب الوضعيات اللسانية-الاجتماعية في العالم. ولهذا، فإن كل نمط من أنماط السياسات اللسانية يروم الاستجابة لاحتياجات محدَّدة، سواء كانت وطنية أو ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية.

موضوع السياسة اللسانية وأهدافها

يتحدد موضوعُ السياسة اللسانية في تفسيرِ القرارات والتدابير والإجراءات التي تتخذها حكومةٌ أومؤسسة أو هيئة عمومية لتدبيرِ استعمال الألسنة في وضعيةِ تعايشٍ في مجالٍ ترابيٍّ معينٍ، والتأثيرِ على استعمالاتها وعلاقاتها في البنية الاجتماعية-الثقافية. ويمكنها أن تشمل عدة جوانب من الحياة العامة والخاصة، بما في ذلك التعليم والإدارة والإعلام والشؤون العامة.

وتكمن أهدافها الرئيسة في النهوض بالألسنة الرسمية وحمايتها بتشجيع استعمالها في المجالات الآتية:

(أ) الإدارات العمومية بتوفير الخِدمات الموجَّهة إلى الساكنة وفق مبادئ المساواة والإنصاف.

(ب) التربية، وذلك بتطوير برامج تدريس المدرسين وتكوينهم بواسطة الألسنة الرسمية.

(ج) الوسائط السمعية والسمعية البصرية والرقمية التي توفر برامج المعلومات نفسها والبرامج الثقافية والترفيهية لمجموع الساكنة بالألسنة الوطنية.

(د) حماية ألسنة الأقليات أو الألسنة الجهوية لتفادي انقراضها، وذلك باستعمالها بوصفها لسانَ تكوينِ المدرسين، ولسانَ محوِ الأمية بالنسبة إلى الكبار، ولسانَ التكوينِ مدى الحياة.

(ه) تيسير الاندماج الاجتماعي وتقوية التماسك الاجتماعي بالنهوض بلسان مشترك لأجل تعزيز الوحدة الوطنية.

(و) الاعتراف بالتنوع اللساني وتثمينه باعتباره رصيدا ثقافيا قادرا على ضمان اندماج المواطنين في النسيج الثقافي الوطني والعالمي بواسطة ممارسة التعددية اللسانية.

(ز) الاقتصاد والتشغيل بتكييف كفايات الساكنة اللسانية مع احتياجات سوق الشغل، واعتماد التواصل المتعددِ الألسنة لجلب الاستثمار الأجنبي.

وخلاصة القول، تؤدي السياسة اللسانية دورا حاسما في تدبير التنوع اللساني، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية. وتستلزم اهتماما متواصلا لمسايرة التطورات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية. ولكي تكون السياسة اللسانية فعالة وعقلانية، يتوجب عليها إدماج ثلاثة أبعاد: البعد الدستوري الذي يضبط وضع الألسنة، والبعد المؤسسي الذي يحدد أطر التدابير الواجب اتخاذها، والبعد الإجرائي الذي يهتم بتنفيذ القرارات والآليات المرجعية.

أنماط السياسة اللسانية

تتباين أنماط السياسة اللسانية في العالم بصورة ملحوظة بالنظر إلى السياقات التاريخيةِ والثقافيةِ والاجتماعيةِ التي تَهم مختلف البلدان والجهات. وهكذا نجد أن ثمة، من الناحية العملية، عدة أنماط من السياسة اللسانية في العالم، وتتمثل في سياسة التعددية اللسانية، وسياسة الأحادية اللسانية، وسياسة الاستيعاب اللساني، وسياسة الحفاظ على الألسنة.

سياسة التعددية اللسانية

يجري الاعتراف، ضمن هذا النمط من السياسة اللسانية، بِعدة ألسنة على أنها ألسنة رسمية مستعمَلة في مجالات الحياة العامة والتربوية والإدارية. وفي ما يأتي الحالات الأكثر شيوعا: (أ) سويسرا حيث توجد أربعةُ ألسنةٍ رسميةٍ معترَفٍ بها ومستعمَلةٍ حسب الجهات أو الكانتونات، وهي: الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانشية؛ (ب) بلجيكا حيث توجد ثلاثُ ألسنة رسمية معترَف بها في مناطق محدَّدة خاصة بكل لسان: الهولندية في منطقة فلاندره، والفرنسية في والوني، والألمانية في أسطبيكين (آيبن العاصمة)، أما العاصمة الأوروبية بروكسيل فمعترَفٌ بها مدينةً ثنائيةَ اللسانِ: الفرنسية-الهولندية؛ (ت) كندا حيث اللسانان الإنكليزي والفرنسي هما اللسانان

الرسميان، إذ يوجد كلٌّ واحدٍ منهُما في جهات محدَّدة، في حين ثمة ثلاثُ مقاطعات ثنائيةُ اللسانِ (مانيتُبا وبرونسويك الجديدة والكيبيك).

سياسة الأحادية اللسانية

يُعترَف في هذا النمط بلسان واحد فقط، ويجري تعزيزه بوصفه لسانا رسميا. وتهدفُ هذه السياسة، في الغالب، إلى تقوية الهوية الوطنية وتعزيز الوحدة على حساب التنوع اللساني والثقافي. لنتأمل هنا مثالين لا يقبلان الجدل عن سياسة الأحادية اللسانية، وهما على التوالي فرنسا واليابان:

بالنسبة لفرنسا، تحدِّد السياسةُ اللسانية الفرنسية مجموعَ التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات الفرنسية لتدبير استعمال الألسنة في فرنسا وتقنينها. وتهدف بشكل عام إلى النهوض باللسان الفرنسي وضمان استعماله في مختلف دوائر الحياة العامة والخاصة. وقد شرعت فرنسا، منذ عصر النهضة، وبخاصة منذ مرسوم ڤيلير كوتري عام 1539، بمركَزة اللسان الفرنسي ومعيرته؛ حيث جعل هذا المرسوم، الذي أصدره فرانسوا الأول، من الفرنسية لسانَ الإدارةِ والعدالةِ الرسميَّ بدلا من اللاتينية والألسنة الجهوية. وتوجد ثمة ثلاث خصائص تُحدِّد السياسة الفرنسية في ما يتعلق بتدبير التراث اللساني: (أ) تأسيس الأكاديمية الفرنسية عام 1635 على يد الكاردينال ريشيليوه بهدف توحيد اللسان الفرنسي وضبطه، وهي تقوم بنشر القواميس بانتظام وإصدار توصيات بشأن استعمال اللسان استعمالا صحيحا؛ (ب) صدور قانون توبون عام 1994 الذي يهدف حمايةَ استعمال اللسان الفرنسي والنهوض به في مختلف المجالات، بما في ذلك التربية والتجارة والمراسلات الرسمية، وفرضَ استعماله في الإشهار، وعقود العمل، والوثائق الإدارية الأخرى؛ (ج) الرغبة في حماية الألسنة الجهوية البروتونية والأوكسيتانية والباسكية والكورسيكية والألزاسية. ومع ذلك، غالبا ما كان المدافعون عن هذه الألسنة ينظرون إلى هذه الجهود على أنها غير كافية. وهكذا، فإن السياسة اللسانية التي تتبناها فرنسا تنبني، من ناحية، على مَعْيرة الحقل اللساني ومركَزته، ومن ناحية أخرى، على الإيديولوجية اليعقوبية الممركِزة والمُوحدةِ لتَشَكُّل الهويةِ اللسانية الخاصة بفرنسا الحديثة.

أما بالنسبة لليابان، فتعد اليابانية اللسانَ الرسميَّ الوحيدَ المستعمل في جميع جوانب الحياة العامة والإدارية، وهي أيضا لسانٌ فريدٌ ومركَّبٌ تَطوَّر على مدى قرون من الزمن، وتأثَّر بثقافات وأحداث تاريخية مختلفة. ونقوم في ما يأتي بإلقاء لمحة موجزة

على وظائفها واستعمالاتها: يُستعمل اللسان الياباني في معاملات الحياة اليومية لتبادل احتياجات معينة ومشاعر ومعلومات. ويُعَد التمكنُ من اليابانية أمرا ضروريا لتذوق الأدب الياباني والمسرح (مثل النو والكابوكي) والسينما والموسيقى بصورة عميقة. ويُعتبر الهايكو، على سبيل المثال، قصائدَ قصيرة تلتقط لحظات عابرة باستعمال اللسان بطريقة مكثفة وموحية. ويُستعمل اللسان الياباني أيضا في البحث العلمي والتكنولوجي. وبالنظر إلى كون اليابان رائدة عالميا في هذين المجالين الأخيرين، فإن العديد من المصطلحات التقنية شائعةُ الاستعمالِ في هذا اللسان. إن استعمالات اللسان الياباني متعددة، فهو يُستعمل لسانَ التربيةِ في جميع مستويات نظام التربية والتكوين. ويُستعمل في التلفزيون والراديو والأفلام وألعاب الڤيديو والقصص اليابانية المصورة، ويؤدي دورا مركزيا في صناعة الترفيه. ويُستعمل أيضا في الطقوس الدينية مثل الشنتوية والبوذية، وفي الاحتفالات التقليدية مثل حفلات الزفاف والمهرجانات. وباعتبار اليابان ثالث قوة اقتصادية في العالم، فإنها تَستعمل اللسان الياباني في علاقاتها الدبلوماسية على الرغم من استعمال اللسان الإنكليزي على نطاق واسع بوصفه لسانا ثانويا. ومن ثمة، فإن اللسان الياباني هو انعكاسٌ غنيٌّ ومتنوع لثقافةِ اليابان وتاريخهِ. وتوجد وظائفُه واستعمالاتُه متجذرةً في عمق حياة البلاد اليومية والمهنية والثقافية والتكنولوجية.

سياسة الاستيعاب اللساني

تُعرَّف سياسةُ الاستيعاب اللساني بأنها مجموعةٌ من التدابير التي تتخذها حكومةٌ أو سلطة معينة وتقوم بها لتعزيز استعمال لسان مهيمِن، مع تقليص استعمالِ ألسنةِ الأقليات والحدِّ من تأثيرها. وقد تُحرِّك هذه السياساتِ اعتباراتٌ تتعلق بالوحدة الوطنية، أو بفعالية الأداء الإداري، أو بالتماسك الاجتماعي. وتكمن أهداف الاستيعاب اللساني في: تقوية الشعور بالهوية الوطنية بتعزيز لسان مشترك، وتسهيل إدارة الشؤون العامة والخِدمات بوجودِ لسانِ تواصلٍ رسميٍّ واحدٍ، وتشجيعِ دمج الأقليات اللسانية في المجتمع السائد. وتهدف المناهج التي يعتمدها هذا النمط من السياسة اللسانية: (أ) إضفاءَ الشرعية على اللسان المهيمِن ضمن النصوص التشريعية باعتباره اللسان الرسمي الوحيد؛ (ب) فرضَ اللسان المهيمِن بوصفه لسانَ التدريسِ الرئيسَ في التربية (ج) ضمانَ سيادة اللسان المهيمِن في وسائل الإعلام والاتصال بتهميش ألسنة الأقليات؛ (د) تقديمَ الخِدمات الحكومية بصورة أساسٍ أو حصريةٍ باللسان المهيمِن، مع اشتراطِ التمكن منه في وظائف القطاع العام. ومن بين أفضل الأمثلة المعروفة: فرنسا وألمانيا. وخلاصة القول، فإن سياسات الاستيعاب اللساني تهدف إلى تعزيز استعمال لسانٍ مهيمِن لأسباب تتعلق بالوحدة الوطنية وفعالية الأداء الإداري، ولكن قد تتسبب أيضا في حدوثِ أوجهِ هدرٍ

ثقافيةٍ وتوتراتٍ اجتماعيةٍ. ثم إن المقاربات المتوازنة هي التي تكون الأفضل في الغالب، تلك التي تحترم التنوع اللساني وتعزز الاندماج.

سياسة الحفاظ على الألسنة

وبخلاف السياسة اللسانية السابقة، تُعَد سياسةُ الحفاظ على الألسنة استراتيجية تضعها الحكومات والمنظمات الدولية، وبخاصة منظمة اليونسكو، والمجموعات المحلية لحماية الألسنة المهدَّدة بخطر الاندثار وتأهيلِها. وتَعترف هذه السياسات بأهمية التنوع اللساني، وتسعى إلى الحفاظ على ألسنة الأقليات لأسباب ثقافية واجتماعية وتراثية. وتتجلى أهداف هذه السياسة في: (أ) الحفاظ على التنوع اللساني من أجل الحفاظ على الثروة اللسانية العالمية بتفادي اندثار الألسنة؛ (ب) حماية التراث الثقافي لأجل النهوض بالتقاليد والهويات المرتبطة بألسنة الأقليات؛ (ج) تعزيز الهوية والاعتزاز المجتمعي بتشجيع المجتمعات المحلية على الحفاظ على لسان أمومتها وتأهيلِه؛ (د) ضمان حقوق الأقليات اللسانية حتى يتسنى للمتحدثين بألسنة الأقليات استعمالَ لسانهم ونقلَه. وتتمثل الإجراءات الرئيسة للحفاظ على ألسنة الأقليات أو الألسنة الضعيفة في: (أ) مجال التربية: دمج ألسنة الأقليات في البرامج المدرسية وفي البرامج ثنائيةِ اللسانِ بوضع برامج تربوية ثنائية اللسان حيث تُدرَّس ألسنةُ الأقليات وألسنةُ الأغلبية؛ (ب) مجال التوثيق والبحث: وضع قواميس وأنحاء لتوثيق الألسنة المهددة، وذلك بإنشاء موارد لسانية، وتسجيل المتحدثين وهم يتلفظون بها للحفاظ على نطق اللسان واستعمالاته؛ (ج) مجالات الإعلام والتكنولوجيا: إنتاج الكتب والأفلام والبرامج الإذاعية والتلفزيونية بألسنة الأقليات، وتطوير التطبيقات والبرمجيات لتعلم ألسنة الأقليات واستعمالها؛ (د) مجال الدعاية والتحسيس: تنظيم أيام ومهرجانات لسانية للاحتفال بألسنة الأقليات وتعزيز مكانتها بالقيام بحملاتِ تحسيسِ الناس بأهمية التنوع اللساني؛ (ه) مجال التشريع والسياسات العمومية: الاعتراف التشريعي الذي يمنح ألسنة الأقليات الصفة الرسمية، والذي يتيح أيضا التمويل والدعم من حيث مختلف الموارد لأجل دعم مبادرات الحفاظ اللساني.

تُعتمد سياسة الحفاظ على ألسنة الأقليات من قبل بعض البلدان، ومن بينها: (أ) كندا التي وضعت برامج للحفاظ على الألسنة الأصلية وتأهيلها، بما في ذلك المبادرات التربوية والتمويلات؛ (ب) نيوزيلندا التي منحت *الماورية* وضعا رسميا، وتَبذُل جهودا مهمة لتعزيز استعمالها عبر التعليم ووسائط الإعلام والمبادرات الثقافية؛ (ج) الدول الاسكندناقية، وبخاصة حكومات النرويج والسويد وفنلندا، التي وضعت سياسات لحماية الألسنة *الصامية* وتعزيزها عبر التربية ووسائل الإعلام؛ (د) الاتحاد الأوروبي الذي

يدعم بصورة فعالة التنوع اللساني بتمويله البرامج والمشاريع الهادفة إلى تعزيز الألسنة الجهوية وألسنة الأقليات.

تُعتبر سياسات الحفاظ على الألسنة ضروريةً للحفاظ على التنوع اللساني العالمي وحماية تراثِ مجتمعات الأقليات اللسانية والثقافية. وتقتضي هذه السياسات اعتماد مقاربة شمولية وتعاونية تُشرك الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية. وعلى الرغم من التحديات المطروحة، فإن جهود الحفاظ اللساني تُعتبر حاسمة لضمان استمرار ازدهار الألسنة المهدَّدة بالنسبة إلى الأجيال القادمة. وفي الواقع، فإنه على الرغم من الجهود المبذولة من قبل بعض الدول، تبقى الحقيقةُ أن الحفاظ على ألسنة الأقليات يتطلب موارد مالية وبشرية هائلة، وهو ما يمكنه أن يشكل تحديا أمام الحكومات والمنظمات. وقد تواجه سياسات الحفاظ على اللسان، في بعض السياقات، معارضة سياسية أو غياب الدعم المالي. هكذا، يمكن للعولمة ولسلطة الألسنة المهيمِنة المطلقة (خاصة الإنكليزية) أن تجعل من الحفاظ على ألسنة الأقليات أمرا صعبا.

السياسات اللسانية في المغارب

تتميز السياسات اللسانية في المغارب بتفاعل مركَّب بين الألسنة العربية والأمازيغية، وبصورة ثانوية بين الفرنسية والإسبانية والإنكليزية. وتعكس هذه السياسات أوجهَ ديناميةٍ تاريخيةٍ وثقافية وسياسية متنوعة.

وتُعَد العربية الفصيحة (المكتوبة) اللسانَ الرسميَّ في كل البلدان المغاربية. أما بالنسبة إلى سيرورة ترسيم اللسان الأمازيغي ومأسسته، فإنها تختلف بحسب البلدان المُتحدَّث به فيها. وعلى العموم، فإن هذه السيرورة تستمر في المغرب والجزائر حيث جرى ترسيمها، وتتقدم بإيقاعات مختلفة، وتعتمد مقاربات متباينة. وتهدف الجهود المبذولة إلى تعزيز الاعتراف باللسان والثقافة الأمازيغيتين وباستعمالهما والحفاظ عليهما في المجتمع المعاصر.

(أ) في المغرب، تعتبر كلٌّ من العربية والأمازيغية اللسانان الرسميان الوحيدان. ويتفرع عن كل منهما لهجات جهوية. هكذا، تضم العربية اللهْجية لهجات محلية قروية وأخرى حضرية. وتكونُ العربية الفصيحة مكتوبة في الغالب، والعربية اللهْجية متحدَّثا بها. أما بالنسبة إلى الأمازيغية، فإنها تشهد لهجَنة جهوية متنوعة. وتبقى الفرنسية لساناً مهما في مجالات الإدارة والتعليم العالي والأعمال. ونُسجل بصدد اللسان الأمازيغي الاعتراف به لسانا رسميا إلى جانب العربية عام 2011 بعد إقرار الدستور الجديد. ويمثل هذا الاعتراف خطوة مهمة في سيرورة ترسيمه

في البلاد. ومنذ ذلك الحين، اتُّخذت خطوات قصد إدماجه في المؤسسات العمومية وفي التربية الوطنية ووسائل الإعلام وغيرها من مجالات الحياة العامة. وقد بُذِلت جهود لأجل تطوير برامج تعليمه في المدارس والجامعات، وتكوين المدرسين، وإنتاج العدة البيداغوجية. وقد أُنشأت مؤسسة عُهد إليها بمهمة النهوض به والحفاظ عليه، ونقصد بها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية المكلف بالبحث في اللسان والثقافة الأمازيغيتين وتوحيدهما وتعزيزهما، وفي معالجةِ اللسانِ الآليةِ، وفي الترجمةِ.

(ب) في الجزائر، تُعَد العربية والأمازيغية (تمازيغت) اللسانان الرسميان في البلاد. ويعتبر اللسان العربي الفصيح لسانَ التعليم والإدارة الرئيسَ. أما الأمازيغية فتُدرَّس في بعض الجهات الناطقة بها على شكل لهجات جهوية. وعلى الرغم من أن اللسان الفرنسي ليس لسانا وطنيا، إلا أنه يُستعمَل على نطاق واسع في الإدارة والتعليم العالي ووسائل الإعلام. وقد اعترِف باللسان الأمازيغي لسانا وطنيا ورسميا سنة 2016 في إطار المراجعة الدستورية. وهو الاعتراف الذي فتح الطريق أمام اندماجه المتدرج على نحوٍ واسع في مختلف قطاعات المجتمع الجزائري. ومن جانب آخر، فقد بُذلت جهود لأجل تعزيز استعماله في الإعلام والأدب والفنون والثقافة، واتُّخذت خطوات لتدريسه في المدارس والجامعات على الرغم من أنه ما يزال ثمة تقدم يتعين إحرازه، خاصة في التربية والإعلام والثقافة والإدارة.

(ج) في تونس، يُعتبر اللسانُ العربيُّ الفصيحُ اللسانَ الرسميَّ في هذا البلد. وبهذا، فهو لسانُ التدريسِ الرئيسُ، ويجري إدراج الفرنسية منذ المدرسة الابتدائية لتصبح تدريجيا لسانَ التدريس انطلاقا من التعليم الثانوي. ويؤدي هذا اللسان الأخير، مثلما هو الحال في بلدان المغارب الأخرى، دورا هاما في التعليم العالي والأعمال والإدارة. وقد اعتُرف باللسان الأمازيغي لسانا وطنيا عام 2011 بموجب الدستور الجديد الذي اعتُمد بعد ثورة الياسمين، غير أن وضعه الرسمي يبقى محدوداً مقارنة بالعربية. ولقد أُطلِقت مبادرات لتعزيز تدريسه في المدارس وتشجيع استعماله في الإعلام والثقافة، غير أن دمجه في المؤسسات العامة والحياة اليومية ما يزال يشكل تحديا حقيقيا.

(د) في موريتانيا، أصبحت العربية الفصيحة لسانَ البلادِ الرسميَّ منذ عام 1968 بدل اللسان الفرنسي. وتُعَد العربية *الحسانية* المنوعةَ اللهجيةَ الغالبةَ. وبالإضافة إلى العربية، فإن الألسنة الإفريقية الفعلية، وأبرزها *الفولانية* و*السوننكية*

و*الولوفية*، تعتبر ألسنةً وطنية يَعترف بها الدستور في موريتانيا. وتُستعمل ألسنةٌ أخرى على الأراضي الموريتانية، حتى لو لم يكن الدستور يعترف بها، مثل *البمبرية* أو *السيريرية* أو *الديولا* ، و*الصنهاجية* أو *الزناگية* وهي لهجة أمازيغية.

وتقف في وجه السياسات اللسانية المغاربية ديناميَاتٌ متنوعة، أهمها التعريب والاعتراف بالأمازيغية والتعددية اللسانية وكيفيات تدبيرها. وبهذا الصدد، نذكِّر بالمعطيات الآتية:

(أ) لقد جرى تنفيذ سياسات التعريب بعد الاستقلال قصد تعزيز الهوية الوطنية، والتقليل من حدة التأثير الاستعماري. ومع ذلك، فإنه غالبا ما كان يُنظَر إلى هذه السياسات على أنها تُهمِّش الألسنة والثقافات المجالية.

(ب) يمثل الاعتراف الرسمي بالأمازيغية خطوة دالة نحو الأمام فيما يتصل بحقوقِ السكان الأصليين اللسانيةِ. ومع ذلك، فإن تفعيلَ استعمالِ الأمازيغيةِ الرسميَّ وتدريسَها يطرح تحديات لوجستية وسياسية.

(ج) يولِّد التعايش بين عدة ألسنة تحديات مطروحة أمام السياسات التربوية والإدارية. وتُعَد ثنائيةُ العربية الفرنسية الثنائيةَ الأكثر شيوعا، لكن إدماج الأمازيغية والألسنة الإفريقية يضيف مستوى إضافيا من التركُّب.

لقد أدت السياسات اللسانية بالمغارب دورا بالغ الأهمية في الدينامية الاجتماعية والسياسية بالمنطقة. وتُستعمل، في غالب الأحيان، بمثابة أدوات قوية لتشكُّل الهويات الوطنية وترسيخها، ولتدبير التنوع الثقافي، والتأثير في علاقات القوى الاجتماعية والسياسية. وتُعَد مرآةَ أوجهِ الديناميةِ التاريخية والمعاصرة التي تخُص كل بلد، وما يزال تطورُها موضوعَ نقاشٍ مُكثفٍ. ثم إنها، أخيرا، ثمرةُ تاريخٍ غني ومركَّبٍ، مطبوعٍ بمخلفات الاستعمار وآمالِ الاستقلال وبحركات المطالبة بالهوية. ومن جانب آخر، فإنها تسعى إلى تحقيقِ التوازنِ بين تعزيز العربية باعتبارها لسانَ الوحدة الوطنية، وبين الاعترافِ بالألسنة والثقافات الأمازيغية بوصفها مُكوِّنا من ضمن مكونات التراث الوطني، واستمرارِ الفرنكوفونية على الرغم من السعي إلى تحقيق الاستقلال اللساني والثقافي. وما يزال تنفيذ هذه السياسات يعرف تطورا مستمرا، مما يعكس أوجه الدينامية الاجتماعية والسياسية التي تعتمل داخل كل بلد.

السياسة اللسانية ورأس المال الرمزي

تُمارِس السياسة اللسانية تأثيرا قويا على وزن الألسنة وقيمتها، حيث يكون بوسعها المساهمة في منح لسان معين رأسَ مالٍ رمزيٍّ كبيرٍ بحسب ما إذا رفعت من قيمته في سوق الممتلكات اللسانية أو العكس. ويكتسب، جراء ذلك، المتحدثون بالألسنة المرموقة بدورهم رأسَ مالٍ لسانيٍّ وثقافيٍّ يَمنحهم مكانةً اجتماعيةً ومهنيةَ مميَّزة ومكاسب مادية أو غير مادية تعود عليهم بالفائدة. ولقد وضَع مفهومَ "رأس المال الرمزي" هذا عالمُ الاجتماع پيير بورديوه (1982) قصد وصف السلطة الرمزية التي يمتلكها شخص أو مجموعة في مجتمع معين. ويمكن للسان أن يقوم بدور هام في مراكمةِ رأسِ المالِ الرمزيّ والاستفادة منه بالنظر إلى عدة عوامل، منها:

(أ) *اللسان والمكانة الاجتماعية المرموقة*: تقترن بعض الألسنة، أكثر من غيرها، بمكانة اجتماعية مرموقة في العديد من المجتمعات. ونذكر، على سبيل المثال، أن التحدث في كثير من البلدان بلسان رسمي أو مهيمِن يمنح وضعا اجتماعيا ورمزيا معيَّنا، في حين أن التحدث بلسانِ أقليةٍ أو بلسانٍ جهويٍّ قد يُنظَر إليه على أنه يُكسِب وضعا دون ذلك.

(ب) *التمكن اللساني والسلطة*: يمكن أن يكون التمكن من لسان معين، وبالخصوص من لسان مهيمِن أو دولي، أداةَ ولوجٍ إلى موارد اجتماعية واقتصادية وثقافية معينة. وقد يستفيد الأفراد الذين يتحدثون ألسنة متعددة، وخاصة الألسنة التي تُعتبر مهمةً على المستوى العالمي، من منفعة رمزية ومادية في مواقف معينة.

(ج) *اللسان والهوية الثقافية*: يكون اللسان، في غالب الأحيان، عنصرا مركزيا في الهوية الثقافية والإثنية. ويمكن أن يقويَّ التحدثُ بلسانٍ معين الشعورَ بالانتماء إلى جماعةٍ ثقافيةٍ معينةٍ، وأن يُشكلَ وسيلةَ تأكيدِ الهويةِ في مجتمعٍ معينٍ. ومن ثمة، فإن القدرةَ على التمكنِ من لسانٍ مرموقٍ واستعمالِه بصورة فعالةٍ قد يساعد على تقويةِ رأسِ مالِ الفردِ الرمزيّ داخل مجتمعِه.

(د) *اللسان والسلطة الخِطابية*: يُعَد اللسان أداةَ تواصلٍ وسلطةٍ خطابيةٍ. ويمكن للأفراد المتمكنين من لسان معين أن يكونوا مؤهَّلين، بشكل أفضل، للتعبير عن

أفكارهم، والتأثير في الآخرين، والولوج إلى مواقع سلطةٍ في المجتمع. وتُمكِّنهم قدرتُهم على استعمال اللسان بصورة مُقنِعة من مضاعفة رأسِ مالِهم الرمزي.

ومن ثمة، فإن اللسان يرتبط ارتباطا وثيقا برأسِ المالِ الرمزيِّ إلى درجة يمكنه معها التأثير على الوضع الخطابي الخاص بفرد أو بمجموعة معينة في مجتمع معين، وعلى ولوجها إلى الموارد، وسلطتها الخطابية. إن التمكنَ من اللسان واستعمالَه الفعال يساعد في تقوية رأسِ مالِ الفردِ الرمزي والتأثير على موقعه في التسلسل الهرمي الاجتماعي.

السياسة اللسانية والهيمنة والمساواة والأخلاقيات

تشير الهيمنة اللسانية إلى الوضعية التي يمارسُ فيها لسانٌ واحد أو مجموعةٌ من الألسنة سلطةً بالغة على الألسنة الأخرى في مجتمع معين. وتتجلى هذه الهيمنة بطرائق مختلفة، وذلك بواسطة السياسات اللسانية التمييزية، والممارسات الاجتماعية والاقتصادية التي تُعلي من شأن لسان على حساب ألسنة أخرى، والمواقفِ اللسانية التي تحط من قيمة ألسنة أو لهجات معينة أو تُهمشها. وعلى النقيض من ذلك، تهدِف المساواةُ اللسانيةُ تعزيزَ توزيع السلطة والموارد اللسانية في المجتمع بصورة عادلة. ويعني هذا الاعترافَ بالحقوق اللسانية التي تخص الأفراد والمجموعات اللسانية واحترامَها، وضمانَ الولوج العادل إلى التعليم والخِدمات العامة ووسائل الإعلام وغيرها من مجالات الحياة الاجتماعية بالألسنة المتواجدة في مجتمع معين. وأخيرا، تلعب الأخلاقيات دورا بالغَ الأهميةِ في كيفية تعاملنا مع مسألة الهيمنة اللسانية وتعزيز المساواة اللسانية. وتتجلى مبادئ الأخلاقيات البارزة التي يمكنها تحديد أوجه التدخل في هذا المجال في الآتي:

(أ) احترام التنوع اللساني بالاعترافِ بقيمةِ كلِّ لسانٍ الجوهريةِ، وبتعزيز الاحترام والتسامح تجاه جميع الألسنة والمتحدثين بها.

(ب) العدالة اللسانية التي تتمثل في الحرص على حصول الأفراد والجماعات على فرص متساوية لاستعمال لسانهم وتطويره في مجالات الحياة الاجتماعية.

(ج) المسؤولية الاجتماعية التي تفضي إلى الاضطلاع بمسؤولية وضع السياسات اللسانية والقيام بالممارسات الاجتماعية التي تعزز الإدماج وتكافؤ الفرص واحترام حقوقِ الجميعِ اللسانيةِ.

(د) المشاركة الديمقراطية التي تُشرك الجماعات اللسانية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات اللسانية التي تَعنيها، وذلك بتعزيز المشاركة الديمقراطية والحوار البيثقافي.

(ه) تشجيع التضامن والتعاون بين المتحدثين بمختلف الألسنة وتعزيز التعاون الدولي لحماية التنوع اللساني وترسيخه على نطاق عالمي.

ويمكننا، باعتماد مقاربةِ الأخلاقيات في التعامل مع مسألة الهيمنة اللسانية وتعزيز المساواة اللسانية، المساعدةُ في تشكيل مجتمعات أكثر شمولا وعدالة واحتراما للتنوع اللساني.

السياسة اللسانية والهوية الثقافية

تُعتبر كل من الهوية اللسانية والهوية الثقافية مظهرين مترابطين من هوية فرد معين أو مجموعة ما، إذ تغذي كل منهما الأخرى؛ بحيث لا تقبلان، في الغالب، الانفصال عن بعضهما بعضا.

وتشير الهوية الثقافية إلى مجموع القيم والمعتقدات والتقاليد والممارسات والرموز التي يتقاسمها أفراد مجتمع معين. وتشمل مظاهرَ الثقافةِ الماديةَ وغير الماديةِ، بما فيها اللسان والدين والطبخ والفن والموسيقى والأدب والعادات الاجتماعية، وغيرها. وتنتقل، في غالب الأحيان، من جيل إلى آخر، ويمكن أن تتأثر بعوامل؛ مثل التاريخ والجغرافيا والدين والإثنية والسياسة والتفاعلات مع ثقافات أخرى. ومن ثمة، فهي تؤدي دورا جوهريا في تشييد احترام الذات والانتماء الاجتماعي والتماسك بين مكونات الجماعة. وتشير الهوية اللسانية إلى الطريقة التي يؤثر بها استعمال اللسان والتمكن منه على إدراك الذات لنفسها وإدراكها للآخرين. ثم إنها تهُم العلاقةَ الوثيقة بين اللسان الذي نتحدث به وبين الهوية الفردية والاجتماعية والثقافية. ويُمكنها أن تتشكل بواسطة عوامل مختلفة؛ مثل لسان الأمومة، والألسنة التي يجري تعلُّمها في الحياة، واللهجات الجهوية، والتجارب اللسانية المعيشة، والمواقف اللسانية الخاصة بمجتمع الجوار، وغيرها.

ويمكنها أن ترتبط أيضا ببعض الأبعاد؛ مثل الوضع الاجتماعي والانتماء الإثني والطبقة الاجتماعية والجنسية، ذلك أن اللسان غالبا ما يكون علامةً على الانتماء إلى مجموعة معينة. ويرتبط مظهرا الهوية هذين ارتباطا وثيقا. وغالبا ما يكون اللسان عنصرا أساسا في الثقافة ووسيلةَ نقلِ القيم والتقاليد الثقافية. ولذلك، يمكن للطريقة التي يَستعمل بها الفردُ اللسانَ أن تكون مرآةَ هويته الثقافية وأن تعمل على تقويتها، مثلما يمكنه هو الآخر أن يتأثر بها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن التعبير عن الهوية الثقافية بواسطة اللسان والممارسات اللسانية الخاصة بالفرد أو المجموعة. ومن ثمة، فإن الهوية الثقافية والهوية اللسانية تشكلان بعدين أساسيْن في ما يتصل ببناء الذات والانتماء الاجتماعي.

خلاصة

يُجسِّد تنوع السياسات اللسانية مدى تركُّب الوضعيات اللسانية-الاجتماعية في العالم. ويهدف كلُّ نمط من أنماط السياسات اللسانية الاستجابةَ لاحتياجات محدَّدة، سواء أكانت ذات طبيعة وطنية أم ثقافية أم اقتصادية أم اجتماعية. ويُعَد التنوع اللساني والتعددية اللسانية عنصرين أساسيْن في مجتمعٍ متعددِ الثقافاتِ وديمقراطيٍّ، ويُساهمان معا في الحفاظ على ثروات العالم الثقافية واللسانية، وفي تعزيز العدالة اللسانية وتَساوي الحقوق بالنسبة إلى جميع المتحدثين. وسنقوم، في سياق مغرب ما بعد صدور الدستور الجديد لعام 2011، وفي ظل البيئة التشريعية الجديدة التي طبعت صدوره، بتحليل أبرز مظاهر إشكالية تدبير الموارد اللغوية وفق أقطاب العربوفونية والأمازيغوفونية والفرنكوفونية في ضوء هذه المقدمات المخصَّصة لموضوع السياسة اللسانية المعتمدة في مغرب اليوم.

قضايا نظرية *

مقدمة

يروم البحثُ اللسانيُّ-الاجتماعيُّ تحقيقَ هدفٍ علميٍّ يتجلى في تحليلِ العلاقة بين اللسان/ الألسنة والمجتمع، وتفسيرِها عند الاقتضاء. ومن ثمة، لا يمكنه تبني وجهة نظر تبسيطية عن الموضوعِ تَقتصر على تقديمِ معرفةٍ حدسيةٍ ومبتذلةٍ عنه، وخاصة عندما يتعلق الأمر باللسان والمجتمع والسياسة اللسانية، والتي يظهر أنها مفاهيمٌ ذاتُ معنًى مشتركٍ يَعتقد الفردُ نفسُه بأنه يحق له إبداء رأيه بشأنها. في الواقع، يُعتبر كل من مفهوم اللسان والمجتمع مفهومين مُركَّبين إلى حد ما، وتكون العلاقة التي تقوم بينهما أكثر إشكالا. إن أول سؤال يُطرح في هذا الصدد هو المتعلق بمعرفة ما إذا كان اللسانُ موضوعاً مجرداً، نسقَ أدلةٍ ذهنيّاً ينبغي دراسته في بنيته المحايثة وخارجَ البعد المجتمعيّ، أو ما إذا كان منتوجا أُضفيَ عليه الطابعُ المجتمعيُّ، ويستدعي تحليلَه في اشتغاله داخل الجماعة اللسانية. إذا ما أخذنا بالخيار الأول، فإننا سنغفل ما يُشكِّل جوهرَ اللسانِ ذاتِه، أي أننا سنغفل بأنه ذو طبيعة اجتماعية بالأساس وبأن وظيفته هي أن يُستعمل، قبل كل شيء، أداةَ تواصلٍ. أما إذا تبنينا، على النقيض من ذلك، الخيار الثاني، وهو خيار اللسانيات الاجتماعية، فإننا سنجد أنفسنا في مواجهه السؤال المتعلق بطبيعة العلاقة القائمة بين اللسان والمجتمع: هل المجتمع هو الذي يمارس فعلَه على اللسان أم العكس؟

تندرج المقاربة التي نُفضل اعتمادَها في هذا العمل ضمن نطاقِ الخيار الثاني دون أن تكون متوافقة تماما مع الفرضية ذات النزوع التلازمي التي تُسلم بأن ثمة تباينا نسقيا مشترَكا بين البنية اللسانية والبنية الاجتماعية، والتي تذهب إلى حدِّ التسليم بوجود علاقة سببية تتجه من المجتمع إلى اللسان أو العكس (انظر وورف، 1962؛ برايث، 1966). من ناحية أولى، تُسلم الفرضية التي نتبناها بأن التنوع الملحوظَ في البنية

*صِيغ هذا الفصل بالاستناد إلى المقالة الموسومة "البحثُ ذو النزوعِ اللسانيّ-الاجتماعيّ"، والمنشورة ضمن المؤلف الجماعي *العلوم الإنسانية والاجتماعية في المغرب، دراسات وبراهين*، الرباط، منشورات معهد البحث العلمي، جامعة محمد الخامس، السويسي، 1998، ص.335-371.

Boukous, A. (1998), La recherche en sociolinguistique au Maroc, dans *les sciences humaines et sociales au Maroc, Approches et Arguments*, p. 335-371, Publications de l'Institut de Recherche Scientifique l'Université Mohammed V, Souissi, Rabat.

اللسانية يُفسَّر من خلال خصائص معينة تسِم المجتمعَ الذي يُتحدث فيه بهذا اللسان (انظر فيشمان، 1971؛ لابوف، 1972) وتفترض، من ناحية أخرى، بأن التغيير الذي يحدث داخل لسانٍ معين، أو داخل العلاقات بين ألسنة متعددة، ينبثق من تحول البنية الاقتصادية و/أو السياسية. ويُعَد الرجوع إلى النظرية أمرا مفيدا لإعادة وضع دراسة اللسان في بعدها الاجتماعي بالانطلاق من تيارين رئيسيْن في الحقل اللساني، ونقصد بهما لسانياتُ المحايثة البنيوية واللسانيات الاجتماعية.

اللسانيات العامة واللسانيات الاجتماعية

لقد شغلت الإشكالية، التي ألمحنا إليها بإيجاز منذ قليل، بالَ اللسانيين لفترة طويلة، وأدى نقاشهم، بصورة إجمالية، إلى ميلاد مدرستين. تَعتبر المدرسة الأولى أن موضوعَ اللسانيات الحصريَّ ينبغي أن يكون هو دراسة بنية اللسان من منظور تزامني وفي استقلال عن العواملِ الخارج لسانية، ويمثل هذه المدرسة بصورة رئيسة كل من ده سوسير (1971) وهيلمسلوو (1971) وتشومسكي (1986). في حين، ترى المدرسة الثانية، على النقيض من ذلك، أن موضوع اللسانيات يجب أن يكون هو تحليل بنيةِ اللسان ووظيفتِه وتطورّه في علاقته بالبنية الاجتماعية التي يشتغل ضمنها، ويمثلها على الخصوص كل من ميي (1926) وفيشمان (1971) ولابوف (1972). وبناء على الاستعمال المتعارف عليه، فإننا سنسمي المدرسة الأولى اللسانيات البنيوية، في حين سنسمي الثانية اللسانيات الاجتماعية، ولكل منهما مسلماتها النظرية واختياراتها المنهجية.

اللسانيات البنيوية

يُؤكد كتاب *دروس في اللسانيات العامة* لـفرديناند ده سوسير الذي يُعتبر عموما أب اللسانيات الحديثة، من خلال صيغته المقتضبة، "أن موضوع اللسانيات الوحيد والحقيقي هو اللسان في حد ذاته ولذاته". دعونا نتساءل في البداية، ما اللسان موضوعُ اللسانيات هذا؟ إنه نسقٌ من الأدلة المجردة، كنزٌ خاص بالجماعة مُودَعٌ في أدمغة أعضائها؛ ولذلك، فإنه يفلت من فعل الفرد. يتعارض اللسانُ، ضمن نسقِ سوسيرَ الدقيقِ، مع الكلام الذي يُعتَبر تحيينا للسان وتنفيذا عمليا له من قبل المتحدثين في التواصل الفعلي، وهو يختلف بحسب الخصائص المميزة لهؤلاء المستعملين. ومن البدَهي أن خيار دراسة اللسان، ومن ثمة استبعاد الكلام، ليس أمرا بريئا ولا عارضا، إذ يتعلق الأمر باختيارٍ ذي قيمة ابستيمية. في الواقع، إنه يُعد مسلَّمة نظرية ذات تأثير منهجي واضح، بمعنى أن اللسانيات يجب أن تَدرس موضوعا ثابتا في الزمان والمكان.

يؤكد سوسير على أن اللسان يجب أن يُدْرس في حد ذاته ولذاته. ويعني هذا أن ينصب اهتمام اللسانيّ على بنية اللسان، وهو ما يسميه أيضا جهازَ اللهجةِ الفرعيةِ العضويَّ الداخليَّ باستبعاد العوامل الخارجية عن هذه البنية، مثل وضع اللسان، والفضاء الذي يُستعمل فيه، وانتماء المتحدثِ الاجتماعي، وسِنه، وجنسه، ومهنته، وغيرها من العوامل الخارجية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يجب دراسة اللسان لذاته أيضا، مما يدل على أن دراسة هذا الأخير تهدف تسليطَ الضوء حصريا عليه قصد فهم بنيته في حد ذاتها. يضَع خيارُ اللسان في حد ذاته ولذاته الأسُسَ الإبستيمية لبناء حقل اللسانيات بوصفها علما قائما بذاته ومستقلا عن العلوم الأخرى، ولا سيما العلوم السائدة في ذلك العصر، وهي علم الاجتماع لدى دوركايم (1895)، واللسانيات الجغرافية، واللسانيات التاريخية والمقارنة عند دوزا (1922).

هل كان سوسير أعمى إلى حد إغفاله العلاقات الواضحة التي يُقيمها اللسان مع المجتمع، ومع الجماعات التي تستعمله، والأفراد الذين يعتمدونه في التواصل فيما بينهم؟ بالتأكيد لم يكن كذلك، لأنه أكد في مقاطع عديدة من *دروسه* أن اللسان هو جانبُ اللغةِ الاجتماعيُّ، وأنه لا يوجد إلا بموجب عقد بين أفراد الجماعة، وأنه ذو طبيعة اجتماعية وأنه، بطريقة ما، ملكٌ جماعي، ونتاج عقد اجتماعي، إنه في نهاية المطاف مؤسَّسة. ولذلك، فمن الجلي أن طابعَ اللسانِ الاجتماعيَّ حقيقةٌ لم تكن لتغيب عن سوسير. فكيف نُفسر إذن أنه جعل من اللسان بوصفه بنية محايثة موضوعَ اللسانيات الحصريَّ، وقرر بذلك طمس اللسان بوصفه واقعة حقيقية اجتماعية مرتبطة بالضرورة بطابع البنية الاجتماعية المتقلب؟ يمكننا تفسير هذا التناقض بالحاجة إلى استبعاد اللسان من التنوع، ومن العرضي، ومن غير المتجانس الناتجِ عن حالات المسموع والمرئي العارضة. من الواضح إذن أن الرغبة في صوغ لسانيات مستقلة بهدف أن يجعل منها علما مكتملا من الناحية النظرية وملائما منهجيا يكفي ذاته بذاته، هو ما قاد ده سوسير إلى صياغة تصورِ حقلٍ معين يكون هدفُه دراسة اللسان داخليا وتزامنيا. وبهذا، فقد أُلقي باللسانيات الخارجية، واللسانيات التعاقبية، واللسانيات الاجتماعية، وغيرها، خارج نواة اللسانيات الصلبة لتحتل محيطها فقط، وتُنعت بطريقة ما بتبعيتها إلى علوم أخرى؛ مثل علم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ والجغرافيا التي تزودها بمبادئها التفسيرية.

واستمرارا للجهود السوسيرية من أجل تأسيس اللسانيات وتطويرها بوصفها حقلَ معرفةٍ علميةٍ مستقلا، قام تشومسكي (1986) بالدفع بالمواقف السوسيرية إلى حدودها القصوى فيما يتصل بموضوع اللسانيات، وبتعزيز أسسها النظرية والمنهجية مما أدى إلى ميلاد النحو التوليدي. هذا التيار الذي يريد أن يكون تيارا ذا نزوع نظري

خالصٍ واضعا هدفا له بناءَ النحو الكوني. هكذا، سيزداد الاهتمام، بصورة ملموسة، بالصياغة النظرية للسانيات في مناخِ الفكر الأمريكي ذي النزوع العقلاني المشبَع بالتكنولوجيا. في الواقع، يتميز اللسانيون الأمريكيون على الأقل، حتى وإن لم يكونوا جميعهم رجال علم في الأصل، باستفادتهم بصورة كبرى من التقدم الذي تحقق في مجالات الرياضيات والمنطق والسبرانية ونظرية المعلومات، ومن مجالات الذكاء الاصطناعي في لحظتنا الراهنة.

يظل تشومسكي، أبُ هذه اللسانيات الروحيُّ، وفيّاً بشكل أساس للخط الذي رسمه سوسير: تتمثل مهمة اللسانيات في تحديدها، باعتماد معطيات الإنجاز، نسقَ القواعد الذي يتمثل في الكفاية التي يُضمرها المتحدث-المستمع، وبهذا فإن هذه النظرية ذات نزوع "ذهني" لأنها تحاول فهمَ واقعة ذهنية هي التي تكون كامنة وراء السلوك اللساني الفعلي[1]. دعونا الآن نتساءل عن موضوع لسانيات تشومسكي الخاصّ. يجب أن نلاحظ، بهذا الخصوص، تَغيُّر هذا الموضوع عبر مسيرِ تطورِ فكر هذا الأخير. لقد تعلق الأمر في كتابه *البنيات التركيبية* بأن يعمل التحليلُ اللساني للسانٍ معين (ل) على رصد تمييز بين المتواليات النحوية بتخصيصها بأوصاف بنيوية وبين المتواليات اللا نحوية الغريبة عنه (ص. 15من المرجع نفسه)[2]. وفي ما بعد، في كتابه *مظاهر النظرية التركيبية*، لم يعد موضوع اللسانيات هو اللسان، بل المتحدث-المستمع:

> *إن موضوعَ النظريةِ اللسانيةِ الأساسَ هو متحدثٌ -مستمعٌ مثاليٌّ ينتمي إلى جماعةٍ لسانيةٍ متجانسةٍ تماماً، ويَعرف لسانَه جيدا، والذي عندما يطبّق في إنجازٍ فعليّ معرفتَه باللسان هذه، فإنه لا يتأثر بظروف غير ملائمة نحويا، مثل قيود الذاكرة، أو الشرود، أو تحول الاهتمام أو تشتت الانتباه، أو الأخطاء العرضية أو المميّزة. يبدو لي أن هذا الموقف هو الذي تبناه مؤسسو اللسانيات العامة الحديثة، ولم ينتج عنه ما يدعو إلى ضرورة تعديله (ص. 15من المرجع نفسه)*[3].

ويصرّح تشومسكي، من جهة أخرى، بأن موضوع اللسانيات هو معرفةُ اللسانِ الضمنيةُ من قبل المتحدث-المستمع. بمعنى الكفاية التي يُنْظر إليها على أنها السيرورة

---

[1] يؤكد تشومسكي صراحةً أن دراسة اللغة ستتيح اكتشاف اشتغال أوجه السيرورة الذهنية، بل إنه يجعل من اللسانيات علما مُلحقا بعلم النفس (انظر اللسانيات الديكارتية، فصل في تاريخ الفكر العقلاني).

[2] لقد عمل على تطوير هذا التصور في كتابه *البنيات التركيبية*.

[3] يُعد هذا التوضيح الأكثر اكتمالا في النظرية المعيارية.

التوليدية التي يحدِّد نحوُها وصفا بنيويا لجمل هذا اللسان المركبةِ جيدا بطريقة واضحةٍ ومحدَّدةِ المعالمِ (المرجع نفسه، ص. 19)[4]. وخلاصة القول؛ فإننا سنصل، إذا ما نحن قمنا بتوليف مختلِف تمثيلاتِ موضوعِ النظرية اللسانية هذه، إلى الافتراض الآتي: يكْمن موضوع النظرية اللسانية في تحديد نحوٍ كفايةِ المتحدثِ-المستمع-الأصليِّ-المثاليِّ، نحوٍ قادرٍ على أن يصف بصورة صحيحة المجموعةَ التي لا حصر لها من الجمل النحوية للسانِ هذا الأخير، ومؤهلٍ لاستبعاد الجمل اللانحوية، وإدراك سيرورة الاقتران بين الصوت والمعنى في هذا اللسان.

إنه يُقَدِّم هذا النحوَ، في كتابه *طابعُ اللغةِ الشكليُّ*، بوصفه نسقَ قواعد يسمح بتحقق العلاقة بين الصوت والمعنى؛ وتتبدى هذه العلاقة عبر ثلاثة مكونات: المكون التركيبي، ويحدد طبقةً لا نهائية من الموضوعات المجردة (ب.ع، ب.س)، حيث تشير ب.ع إلى البنية العميقة، وب.س إلى البنية السطحية. تسمح البنية العميقة باستدعاء التأويل الدلالي، في حين تُتيح البنية السطحية استدعاء التأويل الصوتي. يجمع النحو في كلِّيته التأويلات الدلالية والصوتية من خلال تطبيق القواعد التركيبية. تَكون المكونات الصِّواتية والدلالية في هذا النموذج تأويليةً صرفةً، وتَهُم الأولى البنيةَ العميقة. ويوضح تشومسكي هذا التأكيد على نحو دقيق في *مبادئ الصِّواتة التوليدية* عندما يقول بأن مكونَ النحوِ الصِّواتيَّ يشير "على حد علمنا إلى خصائص البنية السطحية وحدها"، ويشير المكون الدلالي "بالأساس إلى البنية العميقة، لكنه قد يُراعي أيضا بعض مظاهر البنية السطحية "(ص 31 من المرجع نفسه)[5]. وفي ما يتعلق بالمكوِّن الدلالي، فإن تصريحات تشومسكي الحذرة ليست مجرد عبارات زائدة لا طائل من ورائها كما سنرى لاحقا[6].

إلى جانب بنائها نحوا خاصا، تضطلع النظريةُ التي بلورها تشومسكي بمهمة صياغة نحو كوني يعمل على رصد التطابق بين الصوت والمعنى في الألسنة الطبيعية بصورة عامة. يجب على النحو الكوني أن يبني، بالنسبة إلى جميع الألسنة، صوتيات (كونية) تعيِّن مجموع الإشارات الصوتية الممكنة التي تحددها أبجديةٌ صوتية كونية وقواعدُ التقييد الخاصة بالبنية الصرفية المتعلقة بألسنة خاصة؛ يضع علم الدلالة الكوني "بعض المبادئ العامة المتصلة بأنساق المفاهيم الممكنة التي يستطيع تمثيلَها في لسانٍ

---

[4] تكمن جِدة اللسانيات التشومسكية في كونها تقترح فرضيات حول اشتغال الكفاية اللسانية الخاصة بالذات المتكلمة، وذلك بتأكيدها على الترابط بين مكونات النحو الضمني.

[5] *منوالُ صوتِ الإنكليزية*، (الترجمة الفرنسية *مبادئ الصِّواتة التوليدية*)، ينصَب التركيز على المكون الصِّواتي.

[6] انظر. الجدل القائم بين مؤيدي علم الدلالة التأويلي وأنصار علم الدلالة التوليدي.

بشريٍّ معين، واكتشافَ القوانين الجوهرية التي قد توجد فيما بينها" (ص. 136)[7]. يفترض تشومسكي وجود كليات تركيبية وصوتية ودلالية هي التي تشكل النحو الكوني. ومن ثمة، فإن هذه الكليات ستكُون جزءا من تراثِ النوعِ الوراثيّ، وهذا هو مظهرُ النحو التوليدي ذو النزوعِ الفطري. ومع ذلك، يُصر تشومسكي على طابعِ اللغة الإبداعيّ؛ بمعنى أن نسقَ القواعدِ المحدودَ المُضمرَ من قبل المتحدث-المستمع-الأصلي يتيح له، من خلال لعبةِ خاصيةِ القواعدِ التَّكْرارية، بتوليد مجموعة لا متناهية من جملِ لسانِه المصاغة بشكل جيد. إن خاصيةَ نحوِ الكفايةِ الإبداعيةَ هذه هي التي جعلت تشومسكي يرفض مفهومَ "اللسانِ" السوسيريَّ الذي يُعتبر بمثابة جرد للعناصر (قاموس) ليعود إلى التصور الهيمبولدي الذي يجعل من الكفاية الكامنة نسقا من السيرورات التوليدية (ص.14 من المرجع نفسه)[8].

يبدو إذن أن مشروع تشومسكي يستمر في التوجه الخاص بالصياغة النظرية للغة، متجاوزا في الآن ذاته إطار النموذج السوسيري بطرحه فرضيات بشأن طبيعةِ كفاية الذات المتكلمة، وبَنينةِ نحوها، وبخصوص وجود الكليات اللسانية التي تسمح، عن طريق الاستقراء، بوضع قواعد نحو كوني يظل، وهذا هو الأهم من وجهة نظرنا، ثابتا من الناحية المنهجية، أي الإرادة الواعية في جعل اللسانيات تهتم أساسا بنسق اللسان. بمعنى أن تهتم بالكفاية، وبتلازم مع ذلك، أن تتخذ قرار استبعاد الكلام من مجالها، أي استبعاد الإنجاز. يُدرك تشومسكي طبيعةَ مشروعِه الجزئيةَ لأنه يُقر بأن دراسة الكفاية لا يمكن أن تتحقق إلا انطلاقا من المعطيات التي يقدمها الإنجاز، وأنه لا يكفي تطبيق نسق القواعد المُضمَر من قبل المتحدث-المستمع لكي نُدرك كيف يُنتَج الخطاب وكيف يُتعرَّف عليه ويُفهَم، ذلك لأن هذه العملية تتطلب مراعاة عوامل اللسانِ الخارجية التي ينطوي عليها الإنجاز. وليس من الصعب على تشومسكي توقُّع آفاقِ نظريةِ إنجازٍ محتملةٍ. ولا يمكن صياغة هذه النظرية، بحسبه، إلا إذا أدمجت الكفاية الكامنة[9]؛ بحيث ستدرس، على وجه التحديد، مسألة مقبولية البنيات الشكلية؛ مثل البناءات المتداخلة، والمتكاملة ذاتيا، والمتعددة الروابط، وذات الروابط اليسرى واليمنى. وتسعى هذه الأبحاث استخلاصَ نموذجِ لغةٍ إدراكي.

---

[7] المرجع نفسه، *طابعُ اللغةِ الشكليُ*.

[8] فكرة جرى تطويرها في كتاب *مظاهر النظرية التركيبية*.

[9] وهو ما يشكل حجة إضافية تُسوّغ دراسة الكفاية أولا.

لنتذكر، في هذا المستوى من تحليلنا اللسانياتِ التشومسكية، بأن لسانيَّنا يتولى تقسيم النشاط اللغوي مُحدِّدا كفايةَ الذات المتكلِّمة موضوعا للنظرية اللسانية، وذلك لأسباب منهجية[10]؛ وهو بهذا يستبعد صراحة جميع المتغيرات ذات الطبيعة النفسية والاجتماعية. إن هذا الرفض لاشتغال النشاط اللغوي، ضمن علاقات اجتماعية محدَّدة، بالطريقة نفسها التي يشتغل بها أي نشاط اجتماعي، يقودنا إلى التساؤل عما إذا كان الأمر يتعلق فقط بنهج تكتيكي ذي طبيعة منهجية أو بمشروع استراتيجي، وفي هذه الحالة لن يفشل مشروعُ النحوِ التوليديِّ العلميُّ في التحول كلية إلى خطاب إيديولوجي.

هكذا، نرى بوضوح أن النحو التوليدي لا يولي أيَّ اهتمام لدراسة اللسان بوصفه موضوعا اجتماعيا، إذ يتعلق الأمر بنظرية ذات نزوع ذهني تهدف إلى إدراك الواقعة الذهنية الكامنة وراء السلوك اللغوي الفعلي واكتشاف الأساس الذي تنبني عليه أوجه السيرورة الذهنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن النحو التوليدي يتجه، بتجاهله البنية الاجتماعية التي يشتغل اللسان ضمنها، صوب علم النفس، العلمِ الذي يحاول تفسير بنية السلوكِ البشري النفسيةِ والذهنية. ستكون مهمةُ اللسانياتِ المحدَّدةُ، ضمن هذا البرنامج، هي دراسة السلوك اللغوي البشري. وقد أدلى تشومسكي (1977)، في حديثه مع رونا، برأي حاسم عند سؤاله عن سبب عدم اهتمام نظريته بعلم الاجتماع، حيث أكد أنه إذا كان موضوع هذا العلم جليا، والمتمثل في المقاربة اللسانية الإجتماعية، فإن نتائجها ليست ذات أهمية كبيرة لأنه حتى لو كنا نجد ضمنها ملاحظاتٍ وحدوسا وانطباعات، فلن نعثر فيها على مبادئ عميقة ومهمة. هكذا، فإن تشومسكي يختزلها في لسانيات مبتذلة ويشك، في نهاية المطاف، في مدى الملاءمة التي يكتسيها مبحث يسمى اللسانيات الاجتماعية.

من جهتنا، فإننا نعتقد أنه لن تكون لهذا التذكير النظري فائدة إذا لم يؤدِّ إلى نتائج على مستوى البحث اللساني في المغرب. في الواقع، ينقسم اللسانيون المغاربة الذين تلقوا تكوينهم في هذه المدرسة الغربية أو تلك إلى فئتين: تضم إحداهما اللسانيين الذين يشتغلون على بنية اللسان المحايثة، أي على التركيب، والصِّواتة، والصِّرافة، والمعجم أو التداوليات أيضا، دون إيلاء أهمية للتحديدات المجتمعية التي لها تأثير على هذه البنية وعلى تطورها. أما الفئة الأخرى، فتضم اللسانيين الذين يدرسون التنوع في بنية الألسنة ووظائفها واستعمالاتها داخل المجتمع. يتبع الاتجاه الأول منهجية عملٍ *مختبرية*؛ ولذلك فإنه مسبقا غير منشغل كثيرا بالقضايا المتصلة بالميدان، بل يُبدي نوعا من التعالي تجاه

[10] وقد اعتمد في هذا مبدأ التحليل العلمي الديكارتي الذي ينص على أن كل بحث يبدأ بالبسيط ليصل إلى المركب.

الباحثين الذين يركزون على الإشكالات اللسانية التي لها صدى في المجتمع، وينعتهم بالغارقين في الإيديولوجيا.

دعونا الآن نلقي نظرة على الاتجاه الثاني.

المقاربة اللسانية-الإجتماعية

لنوضحَ جيدا الفروق بين اللسانيات البنيوية واللسانيات الاجتماعية، سننطلق من تعريف عام للسانيات الاجتماعية لن يثير حفيظة أي منهما، وهو تعريف نستعيره من فيشمان:

تُعنى اللسانيات الاجتماعية بدراسة خصائص المنوَّعات اللسانية وخصائص وظائفها وخصائص المتحدثين بها، مع مراعاة تأثير هذه العوامل الثلاثة بعضُها على بعض باستمرار، وتغييروتعديل بعضِها بعضَها الآخر داخل جماعة لسانية (فيشمان، 1971، ص 20).

ومن ثمة، فإن موضوع اللسانيات الاجتماعية هو دراسة المنوَّعات اللسانية لاَ اللسان فقط، إذ يُعَد هذا التدقيق مهما لأن مفهوم المنوَّعة اللسانية يشمل على حد سواء اللسان المعياري، واللهجة، واللسان الهجين، واللهجة المحلية، وغيرها. وبحسب هذا التعريف، فإن اللسانيات الاجتماعية تنكب في الوقت ذاته على وصف بنية اللسانِ، وتحليل وظائفها الاجتماعية وخصائص مستعملي الألسنة الفردية والاجتماعية والثقافية، وغيرها. ويكمن الأمر الذي يكتسي أهمية في النظَر إلى مستويات الوصف المختلفة هذه في تفاعلها وعلاقاتها المتبادلة وفي تباينها المشترك.

لقد وقفنا سابقا على بعض مؤاخذات تشومسكي على اللسانيات الاجتماعية، ولا سيما وصفها بالابتذال النظري. ورَدّاً على ذات الحكم، لِنَعُد الآن إلى مسألة العلاقة بين اللسانيات الاجتماعية واللسانيات لمحاولة الإجابة عن السؤال المُحرج الآتي: هل اللسانيات الاجتماعية فرع من اللسانيات أوهي اللسانيات برمتها؟ أليست لسانياتٍ ذات نزوع واقعي ينبغي أن يستند إليها اللسانيُّ المثالي الذي يتناول اللسان بمعزل عن علاقته بالمجتمع؟ يتبنى بعض اللسانيين (انظر مارتيني، 1960؛ فرومكين، 1968) موقفا وسطا، إذ يعتقدون أن اللسانيات الاجتماعية يجب أن تستوعب إطارَ اللسانياتِ البنيويةِ النظريَّ ونهجَها المنهجيَّ، مع اتخاذها دراسة اللسان-الكفاية موضوعا لها، وليس الكلام-الإنجاز، وتضمينَ أبحاثها دراسةَ التنوع في البنية اللسانية. لقد ساهم هذا النهج، بوضعه أنحاء أقرب إلى الواقع اللغوي، في صياغة نماذج لسانية أكثر صلابة. يتعلق الأمر، بطريقة ما، بأن نجعل من اللسانيات الاجتماعية مجرد فرع ملحق باللسانيات البنيوية.

ومن ثمة، فإنها ستقتصر فقط على دراسة الإنجاز، لا سيما في المظاهر المتعلقة بالتنوع والتغيير والتفاعل بين المحاوِرين.

أما في ما يتعلق بالموقف القوي، فإنه يتمثل في فتح حقل دراسة اللغة ليشمل الإنجاز، والتنوع، والتغيير اللساني، ووضعية التواصل، ووظائف اللغة الاجتماعية. بعبارة أخرى، ينبغي أن ينفتح حقل اللسانيات على دراسة الكفاية والإنجاز في الوقت نفسه. وتهدف اللسانيات، التي يُنظَر إليها على هذا النحو، إدراجَ اللسانيات البنيوية ضمن نظريةِ سلوكٍ بشريٍّ مندمجةٍ، نظريةٍ ستكون متعددةَ المباحث بالضرورة، وستتبنى نهجا يتوسل بمناهج التحليلين الكيفي والكمي، وستهتم بكل من مستوى اللسان البنيوي، وباشتغاله الاجتماعي والنفسي. هكذا ستكون اللسانيات الاجتماعية، باستعادتنا تعبير أنكروڤي (1976)، هي اللسانياتُ، كلُّ اللسانياتِ، لكنها ستكون اللسانيات وقد وُضعت من جديد على قدميها.

وليس هذان الموقفان غير قابلين للتوفيق بينهما، إذ هما يتكاملان بالأساس، ويرتبط تحديد رأيٍ معين بشأن هذا الموقف أو ذاك بمسألة تقدير الأولويات. ومن ثمة، فإن الأولوية في الموقف البنيوي تُمنح لتأسيس اللسانيات بوصفها مبحثا ذا موضوع مخصوص ونهج منهجي محدَّد. أما في حالة مقاربة اللسانيات الإجتماعية، فإن التقديرات تشير إلى أن الوقت قد حان لتوسيع دائرة دراسة اللغة لتشمل اشتغال هذه الأخيرة في السياق الاجتماعي، مخافة تحنيط اللسانيات بترسيخ أوجه التباعد بين مؤيدي لسانيات الكفاية ومؤيدي لسانيات الإنجاز. هكذا، يتضح أن الأبحاث التي تندرج ضمن حقل اللسانيات الاجتماعية، المحدَّد بهذا الشكل، تنصَبُّ على دراسة العلاقة القائمة بين اللسان وسياقه المجتمعي.

ومع ذلك، يجدر بنا الوقوف عند أصل الاختلاف بين علماء اللسانيات الاجتماعيةِ أنفسِهم. في واقع الأمر، تُفضل بعض الأبحاث القطبَ الاجتماعيَّ في النظر إلى الثنائية التي تتألف من اللسان والمجتمع، في حين يُفضل بعضُها الآخر القطبَ اللسانيَّ. لنتفق مع فاسُولد رالف (1990) على وضع الأبحاث الأولى في إطار لسانياتِ المجتمعِ الاجتماعيةِ، والأبحاث الثانية ضمن لسانياتِ اللسانِ الاجتماعيةِ. ولنحدد أيضا بأنه بإمكان لسانيات المجتمع الاجتماعية، التي تستند على المجتمع في دراستها اللسانَ باعتباره متنا ومنتوجا اجتماعيا، أن تُفضل إما مظهرَ اللسانِ الاجتماعيَّ (انظر كوهين، 1971)، أو مظهرَه النفسيَّ-الاجتماعيَّ (انظر فيشْمان، 1972). أما لسانياتُ اللسانِ الاجتماعيةُ، تلك التي تفسر التنوعَ الذي يطرأ على بنية اللسان بتأثير من العوامل الاجتماعية، فإنها تنقسم بدورها إلى تيارات يتميز بعضُها عن بعضٍ بحسب موضوعها

ومنهجها. والآن دعونا نستشهد، على نحو خاص، بمدرسة اللسانيات المجتمعية (انظر مارتشيليزي وگاردان، 1974)، ومدرسة اللسانيات الاجتماعية ذات النزوع التنوعي (انظر لابوف، 1972).

طالما يكون الهدفُ الأساسُ المتوخى من دراسةٍ لسانيةٍ اجتماعيةٍ دراسةَ اللسان في السياق الاجتماعي، فإنه يكون بمقدورنا بَحث مدى صحة الفصل النظري والتجريبي بين لسانيات المجتمع الاجتماعية ولسانيات اللسان الاجتماعية. وينجم عن هذا أنه إذا ما جرى التركيز على القطب الاجتماعي أكثر من القطب اللساني، فسيترتب عن ذلك ضرورة النظر على نحوٍ متزامنٍ، وفي إطار مقاربة كلية شاملة، إلى كل من وقائع اللسان، والتنوع الداخل لساني، والوقائع التي تقع خارج اللسان، وتلك المتعلقة بالعوامل الخارج لسانية التي تؤثر على اللسان والمتحدث. ثم إن التحليل اللساني-الاجتماعي المُنصب على لهجة فرعية معينة سيهتم للوهلة الأولى بالتنوع الذي يلحق بنية هذه اللهجة الفرعية، ووضعها السياسيَّ أيضا واستعمالاتها ووظائفها في التواصل الاجتماعي وموقفَ المتحدثين بها والتمثيلات التي يمتلكونها عنها. وفي الأخير، فإنه يبدو بدَهيا أن مسألة اختيار نوعٍ لسانياتٍ اجتماعية أو آخر لا يمكن أن تكون له تداعيات نظرية مختلفة فحسب، بل يؤدي أيضا إلى اعتماد إجراءات منهجية متميزة.

لسانياتُ المجتمعِ الاجتماعيةُ

تدرس لسانياتُ المجتمعِ الاجتماعيةُ استعمالَ المتحدثين مُنوَّعةً لسانية واحدة أو أكثر وفق علاقات الأدوار، وبِحسب وضعية استعمال هذه المنوَّعات ومجالاتِه. والسؤال الرئيس الذي يُطرح هو الآتي: من يتحدث، وأيَّ لسان يَتحدثُ به، وإلى من يتحدث، ومتى يتحدث؟ (انظر فيشْمان، 1965).

إن علاقات الأدوار هي التي تتجلى في العلاقات بين أفراد المجموعة نفسِها، وتنتج عنها حقوق وواجبات متبادلة فيما بينهم. وعلى مستوى التفاعل اللفظي، تفرض علاقات الأدوار هذه على المتحدثين مدونةَ سلوكٍ لغويةً محدَّدةً تمكِّنهم من معرفة كيف يتصرفون لفظيا. ويُمكن لعلاقات الأدوار أن تكون علاقات شخصية أو علاقاتِ معاملاتٍ؛ فهي تكون شخصيةً عندما يُقرر المتحدثون إلغاء المسافة الاجتماعية فيما بينهم؛ وبذلك يتقلص بينهم التفاوت الناتج عن انتمائهم الاجتماعي، ويؤدي القرب الاجتماعي الذي تَحقق على هذا النحو إلى تفاعل لفظي يتسم بالطابع غير الشكلي بحيث يمكن للمتحدثين إذن استعمال منوَّعة لسانية غير معياريةٍ وسجل مألوف؛ وهذه هي الحال، بصورة خاصة، بالنسبة إلى مجموعات النظراء والأصدقاء، أو غيرهما.

وبالمقابل، يُحافظ المتحدثون، في العلاقات ذات الطابع المعاملاتي، على المسافة بينهم، ويلتزمون قواعد المواضعة الاجتماعية، ومن ثمة يُصرون على حقوق كل منهم وواجباته وعلى ضرورة احترامها. يختار هؤلاء الأفراد، في التواصل اللفظي، منوَّعة لسانية معيارية ومستوى راقيا من مستويات اللسان.

تُحدَّد وضعيةُ التواصلِ الاجتماعيةُ بواسطة علاقة التفاعل اللفظي مع المكان واللحظة الزمنية التي يحدث فيهما التواصل، ومع وضعية المحاوِر التي تُحددها، إضافة إلى ذلك، علاقات الأدوار، ومع موضوع التفاعل. تؤثر الوضعية بصورة مباشرة على أوجهِ سلوكٍ لغويٍّ تتمايز فيما بينها بحسب طبيعة هذه المحدِّدات. لقد ساهم الاهتمام بدراسة التفاعل اللفظي ضمن وضعية التواصل في فتح مساراتِ بحثٍ مهمة؛ ونذكر من أبرزها: المقاربة ذات النزعةِ التفاعليةِ (انظر. گوفمان، 1974، گامپرز، 1889)، ومقاربة التواصلِ الإثنوغرافية (انظر گامپرز وهايمس، 1972؛ هايمس، 1984). أما فيما يتصل بالمجالات، فإنها تُمثل الأمكنةَ الاجتماعية التي تُستعمل فيها المُنوَّعاتُ اللسانية وفق وظائفها الاجتماعية. ويُمكن لمجالات استخدام الألسنة أن تكون حصريةً أو تنافسية، إذ يكون مجالٌ معينٌ حصريا إذا كان يتطلب استعمالَ منوَّعة معينة مع استبعاد المنوَّعات الأخرى، ويكون تنافسيا إذا كانت لدى المتحدث إمكانية الاختيار بين استعمالِ منوَّعة واحدة أو أكثر. وتُستعملُ الألسنة عموما في مجالات مثل الأسرة والشارع والمدرسة والعمل والمسجد وغيرها. ويشمل علم اجتماع اللغة أيضا دراسة العلاقات بين اللسان والحقل السياسي، لا سيما في إطار السياسة اللسانية الجامعة[11]التي تحلِّل في الآن ذاته كلا من السياسة اللسانية التي تُحدِّد وضعَ الألسنة، والخطابَ السياسي والإيديولوجي حول الألسنة، وتدابيرَ أوجه التهيئة التي تتيح تدبير الموارد اللسانية.

يحتل البحث من منظور لسانيات المجتمع الاجتماعية في المغرب حيزا كبيرا على مستوى الإنتاج، ويُغطي مظاهر مختلفة من العلاقة بين اللسان والمجتمع. ويُشكل النظرُ في مجالات استعمال الألسنة في المغرب، إلى حد ما، مسارا إجباريا تسلكه جميع الأبحاثِ اللسانيةِ-الاجتماعيةِ، حيث تُركز ضمنه على الصفات اللسانية-الاجتماعية المتعلقة بالألسنة المُتواجدة، وعلى وضعها، ووظائفها ومجالات استعمالها. تتبنى بعض الأبحاث منظورا لسانيا-اجتماعيا كِبْريا (انظر بوكوس، 1979)، ويتبنى بعضها الآخر منظورا لسانيا-اجتماعيا صِغْريا (انظر گراڤيل،1979). ويُستثمَر مجال التهيئة اللسانية

[11] تشمل السياسةُ اللسانية الجامعة السياسةَ اللسانية "الرسمية" التي تحددها الدولة ومؤسساتها المختلفة، والسياسةَ اللسانية" غير الرسمية"؛ تلك التي يحددها المجتمع والجماعة اللسانية والأسرة. ومن ثمة، فهي سياسة يتدخل في إطارها فاعلون آخرون في الطرف الآخر من الصراع وإرادة تدبير المشترك المادي والرمزي، ويتخذ هذا التدخل أشكالا متعددة بين الانتقاد والإغناء وإرادة التحديث والتغيير. (المترجم)

على نطاق واسع في البحث اللساني-الاجتماعي، ولا سيما في سيرورة التعريب ضمن شموليتها أو في بعض مظاهرها مثل الأطر المؤسسية والمنهجية، وتقنيتها، وموقف الأفراد، وأثرها على التعليم ووضع المفردات التقنية. ويُعَدُّ موضوعا تقليديا للبحث اللساني الاجتماعي دراسةُ الثنائيةِ اللسانية عربية-فرنسية ودراسة الازدواجية والثلاثية اللسانية للعربية ودراسة موقف المتحدثين تجاه الألسنة (انظر بنتهيلا وديڤيس، 1992). وتُساهم أعمالٌ أخرى من خلال بعض مظاهرها في إرساء أسس لسانيات اجتماعية تربوية.

لسانياتُ اللسانِ الاجتماعيةُ

تُركز لسانياتُ اللسانِ الاجتماعيةُ اهتمامَها على التنوع الذي يسم البنية اللسانية، وذلك بشرحها استنادا إلى خصائص المتحدثين الاجتماعية-الثقافية. وتُمثلُ، ضمن هذا المنظور، اللسانياتُ الاجتماعية ذات النزوع التنوعي (انظر لابوف 1972) التيارَ الأكثر تماسكا من حيث المنهجية، ويكمن هدفه الأول في فهم التباين المشترك الذي يهم البنية اللسانية والبنية الاجتماعية. بمعنى آخر، إنه يهدف ربطَ المتغيرات المتوقَّعة والمتغيرات المستقِلة. وترتكز لسانيات اللسان الاجتماعية على ثلاث مسلمات:

(أ) تباين الاستعمالات اللسانية متأصلٌ في كل جماعة لسانية. إنه، في واقع الأمر، مسألة تجريبية يمكن ملاحظتُه في إنجاز المتحدثين.

(ب) تباين البنية اللسانية مؤشر دال على التراتبية الاجتماعية؛ ومن ثمة، فإن بعض المتغيرات اللسانية تعتبر مرموقة، في حين يعتبر بعضها الآخر مستهجَنا.

(ج) أخيرا، يعتبر التباين اللساني نسقيا، طالما أنه محكوم بقواعد لسانية-اجتماعية ويخضع لقيود سياقية.

يُعد البحث في مجال لسانيات اللسان الاجتماعية غيرَ متطور بالمغرب بصورة جيدة، ذلك أن ثمة القليل من الأعمال التي تندرج ضمن هذا التيار بتبنيها منهجية اللسانيات الاجتماعية ذات النزوع التنوعي. هكذا، فقد أُنجِزت معظم الأعمال المكرَّسة لتحليل اللهجات المغربية المحلية في إطار اللسانيات الداخلية على أساس التحليل الحدسي نفسه الذي لا يعير الانتباهَ إلى الاحترازات المنهجية المألوفة.

غالبا ما تكون الأبحاثُ ذاتُ الطبيعةِ اللسانيةِ-الاجتماعيةِ، التي تركز على تحليل المعطيات اللسانية، دراساتِ حالةٍ تندرج ضمن منظور اللسانيات الاجتماعية الصِّغرية التزامنية، وهي تحليلات مُخصصة بالأساس لتناول الظواهر المختلفة المرتبطة باتصال

الألسنة فيما بينها، ولا سيما اقتراض العربية من الفرنسية (انظر برينو، 1949؛ العراقي-سيناصر، 1975)، واقتراض الأمازيغية من العربية (انظر الطايفي، 1979؛ العواني، 1984؛ بوكوس، 1989)، وتغيير الرموز/الألسنة داخل الخطاب نفسه (انظر كوشة، 1983؛ هيث، 1989)، ومزجها (انظر زيدان، 1980؛ فيرشتيخ، 1984؛ السايب، 1990). ويجري استكشافُ اتجاهاتِ بحثٍ أخرى بحيث نذكر على سبيل المثال وصف اللهجة النسائية المحلية (انظر بنو سينا، 1987)، وتحليل سيرورة فقدان لسان الأمومة (انظر بوكوس، 1981؛ غاتير، 1989؛ بوحجار، 1994). أما الأبحاث المتعلقة بالتنوع فهي غير متطورة بصورة تامة، وأنجزتِ المتوفرةُ منها في إطار اللسانيات الاجتماعية الحضرية (انظر الشقروني، 1984؛ عبدو، 1985؛ مومين، 1990؛ المسعودي، 2003؛ بنيس، 2011؛ الحيمر، 2015، وآخرين أيضا).

وتندرج هذه الأبحاث، التي أُنجزت بشكل أساس في إطار اللسانيات الاجتماعية المغربية، ضمن منظور علم اجتماع اللغة. وتشمل دراسةَ استعمالات الألسنة، ومواقف المتحدثين، والتهيئة اللسانية في ارتباطها بصراع التعريب مع الفرنكوفونية. أما الأبحاث التي تَدرس بنية اللسان في علاقته بالسياق الاجتماعي، فإنها تركز بدرجة أقل على التنوع الداخل لساني وعلى التلازم بين المتغيرات اللسانية والمتغيرات الاجتماعية من تركيزها على أوجه سيرورة الاتصال اللساني، بما في ذلك الاقتراض والتداخلات ومزج الرموز/الألسنة وتغييرها. وكما لاحظنا، فإن القضايا النظرية لا تثير بالكل اهتمام الباحثين في اللسانيات المغربية، ومع ذلك فإن النقاش بين أنصار اللسانيات البنيوية وأنصار اللسانيات الاجتماعية نقاش مثير، إذ ينصب على مسألتين: مسألة الموضوع الذي ينبغي دراستُه، ومسألة المقاربة التي سنتناول بها هذا الموضوع.

لقد رأينا تشومسكي يُسلم بأن المتحدث-المستمع، الذي يشكل موضوع اللسانيات، هو متحدث-مستمع مثالي، وينتمي إلى مجتمع متجانس على نحو كامل. ويَفترضُ إضفاءُ الطابعِ المثاليّ على المتحدث-المستمع معرفتَه لسانَه بصورة جيدة، ويعني إضفاؤه على الجماعة اللسانية عدمَ معرفتها تنوع اللهجات الفرعية ولا التنوع الداخل لساني. ومن البدَهي أن نلاحظ، مع ذلك، بألا وجود في الواقع لمتحدث متمكن بصورة جيدة من لسانه، ولا لجماعة متجانسة بصورة كلية. ومن ثمة، فإن النحوَ الذي أنشأَه النحويُّ ذو النزوع التوليديّ لا يمكنه أن يكون هو ذاتُه سوى نَحوٍ مثاليّ، نحوٍ لا يعكس بأمانة إنجازَ المتحدثين الواقعيين مع جميع وقائع التنوع الكامنة في بعض العوامل، مثل الوضعية التواصلية، والمُحاور، ودرجة تمكن المتحدث من اللسان وانتمائه الاجتماعي، وغيرها. يَرُدُّ تشومسكي على هذه الاعتراضات بدعوى الضرورة

المنهجية؛ إذ يتعلق الأمر، بالنسبة إليه، بضرورة إضفاء الطابع المثالي على العمل العلمي، وهو يُعزي رفضَ الطابع المثالي إلى مقاومةٍ للعقلانية. ومن ثمة، فإذا أردنا من اللسانيات أن تدعي الطابع العلميَّ، فيجب عليها أن تتبنى نهج العلوم الحقة، أي العمل على إضفاء الطابع المثالي على هذه المواضيع.

تُشكل اللسانياتُ الاجتماعية ذات النزوع التنوعي التيارَ الأكثر راديكالية والأكثر تماسكا في نقد اللسانيات البنيوية التي تَدرس اللسان بمعزل عن اشتغاله الاجتماعي. في الواقع، يرفض لابوف (1972) أوجهَ إضفاء الطابع المثالي النظري وكل الافتراضات المنهجية للسانيات البنيوية (في صيغها البنيوية والتوليدية)، ولاسيما المتحدثُ-المستمعُ المثاليُّ المفترضُ، والجماعةُ اللسانيةُ التي يُفترض تجانُسها، ودقةُ أحكام المتحدث الأصلي المسبقةِ ذات الطبيعة النحوية والمقبوليةِ، والتحليلُ المخبريُّ. ويعمل بورديوه في ما يأتي (1975، ص. 14) على تقييم أخطاء هذه اللسانيات:

إن تجاهل الوظائف (الاجتماعية للغة)، التي تتيح تناول اللسان أو أي كائن رمزي آخر، باعتباره غاية في حد ذاته، لم يساهم في أوجه النجاح الاجتماعي للسانيات البنيوية أو للسيميولوجيا التي تمنحها شكلها العام من خلال إضفاء سحرِ لعبٍ بدون تبعات على الممارسات "الخالصة" لتحليل داخلي وشكلي صرف.

ولا يُفسَّر حوار الصم هذا بين أنصار اللسانيات باختلافاتهم النظرية فقط، وإنما أيضا بواسطة التعارض بين أوجه نهجهم المنهجية. في الواقع، إن الأولوية الممنوحة للسان-الكفاية باعتباره موضوع اللسانيات الحصريَّ، وتهميش الكلام-الإنجاز، يؤدي باللسانيات البنيوية إلى افتراض أهداف مجردة وغير مجسَّدة ولا تربطها أية علاقة بالواقع اللساني. بالإضافة إلى ذلك، فقد بدا أن ثمة فصلا محكما بين التزامن والتعاقب واعتراضا على الأول عند القيام بتحليلات ملموسة، تلك التي انصبت على البنيات الصّواتية والصِّرافية، عوض اللجوء إلى التعاقب. يتجلى التغيير اللساني أيضا في مراقبة اشتغال اللسان التزامنيّ من خلال معطيات الكلام-الإنجاز. لقد قادت هذه الملاحظة مارتيني (1990)، على سبيل المثال، إلى افتراض حالةِ *تزامنٍ ديناميّ* حيث يكون اللسان بمثابة احتمال ثابت يتغير ويتطور بشكل طبيعي وغير ملحوظ.

اللسانيات الاجتماعية والنظرية الاجتماعية

إن الأبحاث التي أُنجِزت ضمن اللسانيات الاجتماعية بصورة عامة، واللسانيات الاجتماعية المغربية بصورة خاصة، هي أبحاث وصفية بالأساس، إذ إنها تساهم، في كثير من الحالات، في تقديم أوجه وصف جيدة للظواهر المدروسة. لكنها لا تناقش،

وهي تقوم بمراجعةٍ غالبا ما تكون دقيقةً للأدبيات المتخصصة، مدى ملاءمة المفاهيم المستخدمة وأدوات القياس المستعملة على ضوء نتائجها الخاصة طالما لا تستند إلى النظرية الاجتماعية التي تُناسب تحليل الوقائع المتصلة بالمجتمع المغربي.

ومع ذلك، فإن المسألة الاجتماعية هي التي تكتسي أهمية قصوى، بما أن هدف اللسانيات الاجتماعية ذاتِها هو تفسير التنوع والتغيير اللسانيَّين بفعل تدخل العوامل الاجتماعية. يوجد ثمة، ضمن الأعمال ذات الانشغال الاجتماعي، إطاران مفهوميان: إطار *نمط الإنتاج* ضمن النظرية الماركسية (انظر گودوليي، 1974)، وإطار الإنتاج *الرمزي* (انظر بورديوه،1982). يفسِّر الإطارُ الأول حالةَ المجتمع في لحظةٍ معينة من تاريخِه باعتبارها محصلةَ مجموعةٍ من العناصر التي تتألف من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. لقد ألهمت هذه النظريةُ پاسكون (1971) في أبحاثه حول تكوُّن المجتمع المغربي، وقادته إلى اقتراح مفهوم *المجتمع المركَّب* قصد تمييز هذا المجتمع عن غيره. وقد وَسَّعْنا (انظر بوكوس ،1977) هذه الفكرة لتشمل الإنتاج اللغوي بتحليلنا بُعْدَ التقليدِ الشفهيِ اللسانيَّ-الإجتماعي باعتباره انعكاسا لنمط الإنتاج السائد في المجتمع المغربي. وقد كانت هذه المحاولةُ الرائدةُ مطبوعةً بنزعةِ العصرِ الوثوقية.

ثمة نموذج آخر توسل به علماء اللسانيات الاجتماعية، وهو نموذج علم الاجتماع النقدي لبورديوه (1982). إنه يمُد اللسانيات الاجتماعية، على وجه الخصوص، بمفهومٍ-مفتاحٍ، ألا وهو مفهوم *السوق اللسانية* الذي يتيح تحليل *اقتصاد التبادلات اللسانية*، أي القوانين التي تحكم علاقات إنتاج السلع الثقافية واللسانية. وتُحدد هذه العلاقات، على سبيل المثال، قيمة المنوَّعات اللسانية المستعمَلة في جماعة معينة (ألسنة، لهجات مجالية، لهجات جماعات، لهجات فردية، لهجات محلية، وغيرها)، بحيث تمثل كل واحدة من هذه المنوَّعات رأسَ مالٍ رمزي يُضاف إلى رأسِ المال المادي لتمكين حامِلِه من تبوأ مكانة اجتماعية معينة.

وبصورة عامة، فإن اللسان الذي يحظى بقيمة أكبر هو اللسانُ ذو المشروعية، اللسانُ الرسمي الذي تدعمه أجهزةُ الدولةِ لأيديولوجيةُ. ومن الناحية العملية، فإنه بمقدور بعض الألسنة أن تشغل موقعا متميزا في علاقتها باللسان المؤسَّسي مثلما هو الحال، بالتأكيد، بالنسبة إلى الفرنسية في أوساط النخبة ذات الميول الغربية ببلدان المغارب. وفي الواقع، تضطلع الفرنسية، على الرغم من سياسة التعريب، بدور لسان الثقافة والتواصل في هذه الأوساط، وتقتصر مهمة اللسان العربي إذن على قيامه بدور لسانِ تراثٍ فقط، أي بحصره في أصغر جزء من نطاقه اللغوي. ويعني هذا أنه توجد على أرض الواقع أسواقٌ لسانية، كل واحدة منها مُبنْيَنةٌ بطريقة يُهيمِن فيها لسانٌ خاص. من

المسلم به، في إطار هذه النظرية، أن مستعملي المنوعات اللسانية المتواجدة يُضمِرون *هابيتوسا* يشتمل، في الوقت ذاته، على القواعد اللسانية ذات الاستعمال السليم لهذه المنوعات، وعلى قواعدِ استعمالها الاجتماعي المناسب. وتتيح هذه الخطاطةُ ليس فقط إنتاجَ منوَّعة لسانية واحدة أو أكثر بطريقة صحيحة ومناسبة، ولكن تقييمَها أيضا في ما يتعلق بالمزايا والامتيازات المتوقعة من استعمالها.

ولقد عرضنا في أحد أعمالنا (انظر بوكوس، 1995) محاولةَ تطبيقِ هذا النموذج على اللسانيات الاجتماعية المغربية معزَّزاً بالأمثلة التوضيحية. تكمن أهميةُ هذا العمل النظريةُ في توفيره إطارا يمكِّن من تحليل الواقع اللساني-الاجتماعي المغربي من زاوية علاقات الإنتاج الرمزية، حيث لم تعُد المنوَّعات اللسانية هي تلك الكياناتُ المجردةُ التي يفترضها رأسُ مالٍ رمزيٍّ، وتحظى بقيمة تبادلية في إطار التفاعل الاجتماعي. نتوفر هنا على تفسير عقلاني للتراتبية اللسانية ولعلاقات الهيمنة الرمزية التي تقيمها الألسنة داخل السوق اللسانية المغربية. وخلاصة القول، فإن إدراج العمل اللساني-الاجتماعي ضمن نظرية للبعد الاجتماعي، يمثل ضرورة إبستيمية تسمح بأن نجعل من اللسانيات الاجتماعية ليس فقط علما وصفيا، ولكن أيضا علما تفسيريا يضطلع بشرح التباين المشترك الخاص بالوقائع اللسانية والوقائع الاجتماعية. إن هذا النهج، الذي يربط اللسان بالمجتمع وبتناقضاته، يُعد الأنسب لمعالجة قضية السياسة اللسانية التي تكتسي أهمية قصوى.

قضايا منهجية *

مقدمة

يسعى هذا الفصل إلى توصيف بعض القضايا المنهجية التي تواجه البحث اللساني-الاجتماعي في المغرب. ولا يكمن الهدف الذي نلتمسه في تقديمِ عرضٍ عن مُجمل الأعمال التي أنجزها الباحثون المغاربة في مجال اشتغال اللسان في المجتمع، بقدر ما يكمن في مراعاة الطريقة التي سعى بها هؤلاء الباحثون إلى معالجة القضايا المتصلة بالاختيارات النظرية والمنهجية، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالمقاربة المُتبناة، وبالمتغيرات المعتمدة، وبتشكيل العينة، وطريقة جمع البيانات وأدوات القياس المستخدمة. وممَّا لا شك فيه أن البحث اللساني-الاجتماعي المغربي لا يمكنه أن يدَّعي الشمولية لكونه لا يكتسي، نسبيا، أهمية كبيرة ولا يتسم بالتنوع الكافي (انظر الذهبي، 1989). ولذلك لن نستحضر هنا سوى بعض الأعمال التي أُنجزت ضمن منظور لسانيٍّ-اجتماعيٍّ، والتي تَمنَح البحثَ الميدانيَّ مكانةً مهمة، ذلك لأن المعرفة الإكلينيكية هي بمثابة نهج علمي في مضمار البحث وإنتاج المعرفة. ويُشكل هذا النهجُ ونتائجُه قاعدةَ السياسةِ اللسانيةِ التجريبيةَ.

تتسم اللسانيات البنيوية باعتمادها منهجا لتجميع المعطيات لا يتقاسمه معها أنصار اللسانيات الاجتماعية. ويعتمد وصف هؤلاء عموما على أساس جمعِ وتصنيف متنِ معطياتٍ مقتصرين في ذلك على مُخبِر يفترضون تمكُّنَه من لسان الجماعة، وتمثيلَه كل الأفراد الذين تتألف منهم، حيث يقوم اللسانيُّ بتوحيد الملفوظات بصورة اعتباطية بتحييده التنوعَ الذي قد يَعيبُها. ويمثل النحويُّ التوليديُّ حالةً قصوى، هذا الذي يشتغل على ملفوظاته الخاصة، والمعتمد فقط على حدسه باعتباره متحدثا أصليا، ليقرر بصدد

*هذا الفصل هوصيغة تركيبية باعتماد مقالة "الاستبيان" المنشورة في *الاستطلاع الاجتماعي*، تحت إشراف لوي جان كالفي وپيير دومون، لارماطان،1999، الصفحات 15-24؛ وبالاستناد إلى القضايا المنهجية التي تناولتُها في مقالة "البحث اللساني-الاجتماعي في المغرب" المنشورة في الكتاب الجماعي *العلوم الإنسانية والاجتماعية في المغرب، دراسات وبراهين*، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، السويسي، الرباط، 1998، ص.335-371.

-Boukous, A. (1999), « Le Questionnaire », dans L'enquête sociolinguistique, Calvet, Louis-Jean et Dumont, Pierre, Paris, L'Harmattan, p.p.15-24.

- Boukous, A. (1998), La recherche en sociolinguistique au Maroc, dans les sciences humaines et sociales au Maroc, Approches et Arguments, p. 335-371. Rabat, Publication de l'Université Mohammed V, Souissi.

مقبولية ملفوظاته وطابعها النحوي. وقد قاد هذا الإجراءُ اللسانيين إلى إنشاء بناءات تستجيب لاحتياجاتِ النظرية، وتحريفِ بعض البنيات لتبيان صحة بعض الفرضيات، واعتبارِ بعض الملفوظات قواعديةً على الرغم من أنها تمتلك في اللسان وضعَ ملفوظاتٍ شاذة عن القاعدة. وينطبق هذا الوضع، بالخصوص، على بعض الأعمال التي تناولت بالتحليل قضايا في العربية الكلاسيكية، انطلاقا من أشكالٍ وصيغٍ عميقة ومفترضةٍ ليست وجوبا من الأشكال والصيغ المعتمدة في التداول. وعلى النقيض من ذلك، فإن اللساني-الاجتماعي يروم دراسة العلاقات بين اللسان والمجتمع في الحياة الاجتماعية باستقائه المعطيات التي يحللها من الواقع الحي، ومن لدن عينة تمثيلية للجماعة اللسانية، وبواسطة الأدوات التي تضمن تحقيقَ نتائجِ بحثٍ تتصف بالموضوعية والمصداقية. ولذلك، فإننا نجد أنفسَنا أمام منهجيات متعارضة تماما.

وسنسعى إلى الإشارة في ما سيأتي من الصفحات إلى بعض المشكلات المنهجية التي تواجه البحث اللساني-الاجتماعي المغربي، لا سيما فيما يتصل بتحديد المتغيرات، واستقاء المعطيات، وأدوات القياس. وبما أننا نعتمد أعمال لابوف (1972) مرجعَنَا في هذا الصدد، فإن تقييم أبحاث اللسانيات الاجتماعية المغربية سيستند، في معظم الأحيان، إلى المنهج الذي اعتمده هذا الأخير.

تحديد المتغيرات المستقلة

تُعَد طبيعةُ المتغيراتِ المستقلةِ وعددُها، والمحدِّدات التوقُّعية بصفة عامة عوامل خارج لسانية تحدِّد هيئة الأفراد وتؤثر بصورة مخصوصة على البنية اللسانية، وعلى مواقف المتحدثين، ودوافعهم، وغيرها. وتُحدَّد هذه العناصر الأخيرة بواسطة موضوع البحث وفرضيات العمل. ويُفضِّل الباحثون الذين يساورهم بعض القلق منهجية المتغيرات بصورة عامة، مثل الجنس والسن واللسان الأول والوسط الاجتماعي. ومع ذلك، فإنه لا يصرَّح في عدد من الأبحاث بخصائص العينةِ موضوعِ الاستطلاعِ.

يتبين أن مُتغير 'الجنس' ملائم بصورة خاصة لتحليل الخصائص الصوتية والمعجمية والبلاغية التي تتعلق باللهجة النسائية المحلية (انظر بنوسينا، 1987)، والمواقفِ المختلفة تجاه اللهجة النسائية المحلية (انظر صديقي، 1995)، وطبيعةِ التنوع الأسلوبي (انظر مومين، 1990)، والاحتفاظِ باللسان الأجنبي (انظر أگناو، 1995). وبصورة عامة، فإن الفئة العمرية المفضلة هي فئة الشباب، ولا سيما التلاميذ (انظر بوكوس، 1981، 2000)، والطلاب (انظر گراڤيل، 1979)؛ ويفسِّر استعدادُ هذه الشريحة من السكان هذا الاختيارَ إلى حد كبير؛ ومع ذلك، فإن الساكنةَ المستطلَعِ رأيُها

تشمَل، في بعض الأبحاث، كلا من الشباب والبالغين (انظر حمود، 1982؛ البيض، 1985؛ الغربي، 1993). ويُمثلُ اللسان الأول أيضا متغيرا غالبا ما يُستنَد إليه بوصفه عاملا يُفسر سلوكَ الأفرادِ اللغويَّ، ولا سيما فيما يتصل بالموقف تجاه الألسنة. ويرتبط هذا المتغير عموما بالإثنية الأمازيغية أو العربية أو اليهودية (انظر گراڤيل، المرجع نفسه؛ بوكوس، 1981؛ الناجي، 1997؛ بوحجار، 1994؛ التونسي، 1993).

وإذا كانت متغيرات 'الجنس' و'السن' و'اللسان الأول' لا تطرح أيةَ مشكلة بالنسبة إلى الصياغة المقولية، فإن المُحدِّد 'طبقة اجتماعية' يظل مفهوما ملتبسا إلى حد ما. في الواقع، يمكن النظر إلى فكرة الطبقة الاجتماعية بوصفها (أ) وظيفة اقتصادية مجردة؛ (ب) مجموعة من الأفراد يشغلون الموقع ذاته في التسلسل الهرمي الاجتماعي؛ (ج) مجموعة من الأفراد يشغلون وظيفة محددة في إطار تقسيم العمل؛ أو أيضا(د) كيانا اجتماعيا يمتلك التمثيلَ الجمعي ذاتَه. تشتغل فكرة الطبقة بوصفها مفهوما أكثر إبهاما في المجتمعات المركَّبة غير المصنعة بما فيه الكفاية مثل مجتمعاتنا، ويضاف إلى ذلك عدم تطور البحث حول الطبقات الاجتماعية بصورة كبرى. يؤدي هذا الالتباس إلى تراتبية في البنية الاجتماعية، حيث تتوزع إلى عدد معين من الشرائح، تختلف هنا أيضا من مؤلف إلى آخر، بحسب ما إذا كان نمط المعايير المعتمَدة موضوعيا (الدخل، والمهنة، والتعليم) أو ذاتيا (تماه في شريحة معينة، والإحساس بالانتماء إلى طبقة معينة، والمكانة، والتمثيل).

نميز في أعمال لابوف (1972) بين أربع طبقات أو *مقامات سوسيو-اقتصادية*: البروليتاريا السفلى، والطبقة العاملة (أصحاب البدلات الزرقاء)، والطبقة الوسطى (العمال أصحاب البدلات البيضاء بما في ذلك البرجوازية الصغرى والمتوسطة)، والطبقة العليا (فئة كبار رجال الأعمال). لا تُعِير الأبحاث اللسانية-الاجتماعية المغربية اهتماما كبيرا للطبقة المتغيرة أو لأصحاب المهن غير المحدَّدة بصورة دقيقة. يوزّع گراڤيل (المرجع نفسه) المستجوَبين إلى ثلاث طبقات اجتماعية-اقتصادية، وهي: الطبقة العليا والطبقة الوسطى والطبقة الدنيا، وذلك باستناده إلى دخل الأسرة الذي يبقى، هو الآخر، مرتكَزا غيرَ دقيقٍ بما فيه الكفاية. أما بالنسبة إلينا (المرجع نفسه)، فإن الفئات الاجتماعية المعتمَدة لتفسير مسألة الاحتفاظ باللسان الأصلي أو فقدانه، تستند إلى مجال اشتغال الوالدين، فلاحين كانوا أو عمالا أو موظفين أو مستخدمين أو أصحاب وظائف حرة. ويُميز مومين (المرجع نفسه) بين الأفراد المستطلَعين بحسب انتمائهم إلى الطبقة المتوسطة الأدنى وإلى الطبقة العاملة، مع الغموض الذي يطبع تحديد هذين المفهومين. تختلف طبيعةُ المتغيرات وعددُها من عمل إلى آخر، وذلك حسب موضوع الدراسة

وأسئلة البحث وفرضيات العمل. هكذا، في ما يتعلق بالمتغيرات المتوقَّعة في عمل أگناو (المرجع نفسه)، على سبيل المثال، فهي السن والجنس والمهنة والوسط الاجتماعي والموقف تجاه الإنگليزية ودرجةُ الاتصال بها وبوسطها الأصلي.

تحديد المتغيرات التابعة

تعد المتغيراتُ التابعةُ مُتغيراتٍ متوقَّعةٍ، حيث يكون استخدامها دالا من الناحية الاجتماعية، وتُختار بناءً على دراسة تجريبية يكون هدفها تحديد الوحدات اللسانية التي تشكل سمة مميّزة للهجة المحلية موضوعِ الدراسة، ونقصد بها الوحدات التي تمتلك هوية دلالية، غير أنها تتعارض فيما بينها بحسب إدلالها الاجتماعي والأسلوبي، وتشترك مع مجموعات اجتماعية مختلفة، ويتواتر استخدامها المُصاغُ تراتبيا وفق محدِّدات خارج لسانية مختارة. لقد جرى مسبقا تحديدُ المتغيرات المختارة بالاستناد إلى أوجه الوصف التي يقوم بها النحاة و/أو التي استُنبِطت من الاستطلاعات التجريبية باعتماد الاستجوابات الأولية التي أُجريت في الميدان ضمن نطاق ضيق، والتي تروم تسليط الضوء على القضايا التي يتعين توضيحها. إن هذه المتغيرات حاضرة بصورة متواترة في الخطاب وقابلة للقياس الكمي. وترتهنُ طبيعةُ المتغيرات التي يستقيها اللساني الاجتماعي، وعددُها ودرجةُ ملاءمتها، بموضوع دراسته. هكذا، يمكنها أن تهُم مستويات مختلفة من النحو؛ على سبيل المثال الصِّواتة، أو الصِّرافة، أو التركيب، أو المعجم، أو حتى الخطاب؛ ويمكنها أن تتصل أيضا بدرجة التمكن من لسان معين، أو بدرجة فقدانه أو الاحتفاظ به، أو بالتمثيلات اللسانية، أو بغيرها.

ويحدد لابوف (المرجع نفسه) ثلاثةَ أنماط من المتغيرات اللسانية، وهي: *المؤشرات والواسمات والمسكوكات*. تُعَد المؤشراتُ متغيراتٍ موزعة اجتماعيا وفضائيا، وتشتغل بمثابة مؤشر انتماءِ الذات المتكلمة إلى هذه الفئة العمرية أو تلك، أو إلى هذه الفئة الاجتماعية، أو المجموعة الإثنية، أو إلى غيرها من الفئات الأخرى. أما الواسمات فهي متغيرات اجتماعية وفردية تُبدي توزيعا اجتماعيا منتظما وتمايزا أسلوبيا، وهي تشير بالأساس إلى الاهتمام الذي يوليه المتحدث بخطابه. أخيرا، المسكوكات وهي متغيرات الأخطاء البادية التي يقر بها جميع أعضاء الجماعة، ومن ثمة فهي مستهجَنة.

وبصورة عامة، لا يولي البحث اللساني الاجتماعي حول المغرب اهتماما خاصا للتمايز بين أنماط المتغيرات. لكن المتغيرات الصِّواتية التي جمَعَتْها كل من الشقروني (المرجع نفسه) وعبدو (المرجع نفسه) تمتلك ضمنيا قيمةَ كونها مؤشرات. يتناول العمل

الأول الوحدتين التصويتِيتَين/ س/ و /ز / كما تشتغلان في السيرورة الصِّواتية، حيث تُحوَّل/ ش/ إلى/ س /و /ج/ إلى /ز/؛ ونقدم على سبيل المثال، 'مشا ' "غادر" و'جا' "رجع"، وهما تتحققان على التوالي بالشكل الآتي:*'مسا'*، *'زا '*. وتُعد هذه السيرورة مميِّزة لعدد معين من اللهجات المغربية المحلية، بما فيها لهجة مكناس المحلية. أما عبدو (المرجع نفسه)، فيفحص خاصيةً في لهجة مراكش المحلية، ويتعلق الأمر بنطق /التاء/ /تس/مفخَّمة وغير مفخَّمة، ونذكر على سبيل المثال/*كتəب*'كَتب' وطاح ' سَقط'، وهما تُنطقان على التوالي على الشكل الآتي: *'كتسب'* و*'طساح'*، ويُستخدم هذا النطق بشكل خاص من قبل الشباب في الأسلوب العامي؛ وللأسف، فإن مطابِقَه الصوتي لم يُذكَر في هذا العمل إلا لماما.

ويقدِّم مومين (المرجع نفسه)، في دراسته عن لهجة الدار البيضاء المحلية، عملا أكثر منهجية من غيره من حيث عدد المتغيرات، وحجم العينة وطبيعة آثار التلازمات المتحقِّقة. وتتمثل المتغيرات التي حلَّلها في المتغيرات الصِّواتية والمتغيرات الصِّرافية. تتحدد المتغيرات الأولى في نوعين: المتغيرات المَقطِعِية/ə ، او، ق/ والمتغيرات التسلسلية/ تّ، دّ/.

المتغيرات الصِّواتية وبدائلها:

(أ) /ə/> /ا/، مثال: خəدما/خادما ' عمل'
(ب) /ə/>/او/ əو/، مثال: كورا /كاورا 'كرة'
(ج) /ق/>/ق/گ/، مثال: قال/گال 'قال'

المتغيرات التسلسلية الناتجة عن سيرورة الاستيعاب التراجعي على مستوى تتابع الأصوات:

(أ) /نت/>/نت/تّ/، مثال: كنت/كتّ 'كُنتُ'
(ب)/ ند/>/ند/دّ/، مثال: عندي/عدّي 'عِنْدي'
(ج) /فت/فت/تّ/، مثال: شəفت/شتّ 'رأيت'

أما بالنسبة إلى المتغيرات الصِّرافية-التركيبية التي جرى فحصها:

(أ) /غ/غير/غي/غا/عير/عي/، مثال: عندي غير شوِيا' ليس لدي سوى القليل'
(ب) /كا/كا/تا/، مثال: كانقرا/ تانقرا/ 'أنا أقرأ'/

هكذا، يبدو أن ملاءمةَ المتغيرات ضمن تلازم أوجه السيرورة اللسانية والعوامل الاجتماعية-الثقافية تنبثق من مجموع الأعمال. وعلى العموم، يظل تناسب بعض

المتغيرات، فيما يتصل بأسئلة البحث وفرضيات العمل، مسألةً مرتبطةً بحدس الباحث أكثر من ارتباطها بتمكُّنه من درايته المنهجية.

الساكنة والعينة

ينبغي على اللساني الاجتماعي، بَعد اختياره دراسةَ اللغة في السياق الاجتماعي، أن ينزل إلى الميدان لبناء متنه لدى الساكنة-الهدف. ولكن بما أنه يستحيل استطلاع رأي جميع أفراد هذه الساكنة، فإنه من المعقول والعملي جدا جمعُ المعطيات التي تُنتجها عينة معينة من هذه الساكنة. وبمجرد تحديد المتغيرات اللسانية ووضع المحدِّدات ذات الطبيعة الاجتماعية، يُصبح من اللازم تشكيلُ عينةٍ من الساكنة التي نريد استطلاع رأيها. ولكي تكتسي الدراسةُ مصداقيةً وتكون نتائجها موثوقة، فإنه من المهم أن تكون العينة ممثِّلة. وبما أنه نادرا ما يمكننا بلوغ درجة الكمال الذي يتجلى في أن تكون الساكنة معروفة بصورة دقيقة، فإننا نُشكل عينة حيث يُوزَّع كل واحد من المحدِّدات المعتمدة وفق النِّسب نفسِها في مجموع الساكنة. ويمكننا أيضا تطبيق منهج "التوزيع العشوائي" أو "تحديد العينة بصورة عشوائية"، ويكمن ذلك في تكوين عينة باختيار أفرادها بصورة تلقائية. أخيرا، يمكننا أيضا استخدام طريقة "عينة ذات هدف موجَّه "، وتتمثل في تقسيم الساكنة إلى فئات تستجيب للمحددات الاجتماعية الموضوعة سلفا، وملء كل فئة بالأفراد المعنيين حتى بلوغ كمية المعلومات المطلوبة. ويختلف حجم العينة من بحث إلى آخر. ويمكننا أن نقدر بأنه كلَّما كانت العينة كبيرة، كلما ازداد احتمال تحقيقها مبدأَ التمثيلية. ونُشير، للتوضيح فقط، إلى أن لابوف (المرجع نفسه) قام باستطلاع رأي عينة مكونة من 196 مُخبِرا يمثلون ساكنة تتكون من 23000 فردا: استجوب منهم 158 فردا، وبصورة مستفيضة 122 فردا فقط، وذلك من ساكنة أصلية يبلغ عدد أفرادها 107000 فردا.

وفي الدراسات التي أُنجِزت في إطار اللسانيات الاجتماعية المغربية، يختلف حجم العينة من باحث إلى آخر، غير أنه يمكننا القول إن الاعمال المنجزة ضمن علم اجتماع اللغة تعتمد بصفة عامة على استطلاعات عينات كبيرة نسبيا:

-985 مستجوَبا في الدراسة التي خصصناها (بوكوس، 2000) لبحث مَواقف المغاربة وتمثيلاتهم تجاه اللسان الفرنسي، من بينهم 300 مستجوَب خضعوا لاستطلاع معمّق؛
-850 طالبا في دراسة گراڤيل (1979) حول التعددية اللسانية بالمغرب؛

-388 مستجوَبا، من بينهم 234 تلميذا وطالبا و54 مهنيا، في أطروحة أگناو (1992) حول الاحتفاظ بالإنگليزية مقابل فقدانها بالنسبة إلى خريجي التعليم المغربي؛
-386خضعوا للاستطلاع في عمل الغربي (1993) حول الرهانات الثقافية واللسانية والديداكتيكية لتدريس الفرنسية بالمغرب؛
-313 مستجوبا من بينهم 250 تلميذا وطالبا و63 مدرسا في عمل حَمود (1982) حول التعريب وخطةِ المغرب اللسانية؛
-301 مستجوبا من بينهم 191 مهنيا و120 تلميذا وطالبا في دراسة الأبيض (1985) حول العوامل التي يرتهن إليها التعريب في المغرب؛
-171 مستجوبا من بينهم 137 طالبا في الأطروحة التي أعدها صبري حول الدينامية اللسانية-الاجتماعية والعلاقة بالألسنة في المغرب،
-40 فردا في بحث التونسي (1993) حول مواقف اليهود والمسلمين المغاربة بمراكش وممارساتهم اللسانية.

وتحتل العينة حجما أقل أهمية بكثير في الأعمال المنجزة في إطار لسانيات اللسان الاجتماعية، ولهذا السبب يمكننا التأكيد على أن الأمر يتعلق في هذه الحالة بدراساتِ الحالة بمعنى الكلمة الدقيق. ونذكر على سبيل المثال:

-120معلومة في دراسة مومين (المرجع نفسه) حول التنوع اللساني-الاجتماعي في لهجة الدار البيضاء المحلية؛
-33 مستجوبا في دراسة غاتير (مذكور سابقا) حول التمكن من لسان الأمومة لدى الشباب المغاربة المهاجرين بهولندا؛
-16 مستجوبا في عمل كوشة (المرجع نفسه) حول التنوع اللساني وتغيير الرمز/اللسان بهضبة سوس؛
-13 مستجوبا في تحليلِنا (انظر بوكوس، 1981) لغةَ الطفل؛
-9 مستجوبين في أطروحة عبدو (المرجع نفسه) حول لهجة مراكش المحلية؛
-3 مستجوبين في أطروحة العواني (1983) عن أوجه التداخل بين العربية وتاشلحيت.

يتطلب جمعُ المعطيات اللسانية من *الواقع الحي* توفرَ اللساني الاجتماعي على كفاية رجل الميدان، وهذا يعني ليس فقط تملكه تقنيةَ تحديدِ العينة ضمن الساكنة، ولكن أيضا تمكنه من تقنيات استقاء المعطيات، ومن التقنيات المتعلقة بأدوات القياس.

طرائق استقاء المعطيات

بمجرد ضبط المحددات الخارج لسانية، واختيار المتغيرات اللسانية وتكوين العينة، لن يتبقى لنا سوى استقاء المعطيات من المخبِرين ضمن مختلف الأنماط السياقية المناسبة. دعونا نتذكر أن السؤال الحاسم الذي يَطرح نفسه على اللساني الاجتماعي هو: من يتحدث؟ وبأي لسان؟ ومع من؟ ومتى؟ (انظر فيشمان، 1965). في الواقع، يعني ذلك بالنسبة إلى اللساني الاجتماعي الحصول على كمٍّ كبير من المحادثات الطبيعية والمحفوظة بصورة جيدة.

يطرح استقاء المعطيات مشاكل عديدة، بعضها ذو طبيعة تقنية، وبعضها الآخر ذو طبيعة ذاتية، سواء على مستوى الملاحَظ أو على مستوى الملاحِظ. وينبغي، لتذليل هذه الصعوبات، إعداد المستطلِع إعدادا جيدا، وتزويده بمعرفة وافية عن الوسط الذي سيُجري فيه استطلاعه. وغالبا ما يلجأ هذا الأخير إلى الاستعانة بخِدمات وسيط يُدرجه في المجموعةِ موضوعِ الاستطلاع أو بخِدمات أحد المتعاونين الذي يقوم باستطلاع مخبِرين غير غرباء عنه. لقد اتضح أن المتعاون الأفضل هو في الغالب ذاك الذي يكون متمكنا من تقنيات استقاء المعطيات، والذي يُجري استطلاعَه لدى المجموعات التي ينتمي إليها هو نفسه. يُعَد لابوف (المرجع نفسه) نموذجا من هذا النوع. ويميز بين خمس مسلمات منهجية تتحكم في استنباط المعطيات:

أولا) تغيير الأسلوب

يعمد كل متحدث إلى تغيير لغته بحسب إكراهات التواصل التداولية، لذلك يُوسَم الخطاب الفردي بالتنوع الأسلوبي. مع العلم أن التنوع الأسلوبي هو، في الواقع، متأصل في خطاب أي متحدث، ويمكننا تمثيل مدى المتحدثين الخِطابيَّ على أنه سلسلة أسلوبية متواصلة تنطلق من الأقل شكلية إلى أكثرها. إن الإكراهات التي يفرضها وضعُ المحاورِ التواصليُّ و/أو موضوع المحادثة هي التي تؤدي إلى اعتماد أسلوب يتسم بالحميمية، حيث لا يبدي فيه المتحدث اهتماما بيِّنا، أو إلى اعتماد أسلوب يَكون، على النقيض من ذلك، موغلا في الجدية، إن لم نقل صارما ومتسما بالاهتمام الشديد الذي يوليه المتحدث للغته. ويمكن للمتحدث أن يتبنى، بين هذين الحدَّين، أساليب وسطية بسبب الإكراهات ذاتها. ومن المهم بالنسبة إلى اللساني الاجتماعي فَهْم مجموعِ مدى المتحدثين الأسلوبيَّ ضمن وضعيات تواصل طبيعية قادرة على توضيح مختلف حالات المتغيرات اللسانية المختارة. ولهذا السبب يجري اقتراح سياقات أسلوبية مختلفة بالنظر لملاءمتها فيما يتصل بإثبات الفرضيات الوضعية. ويحتفظ لابوف (المرجع نفسه)، على سبيل المثال، بخمسة سياقات: المحادثة المألوفة، والمحادثة الموجَّهة، والقراءة، وقائمة الكلمات،

والأزواج الدنيا. وتسمح السياقات المتوقَّعة بظهور أساليب مختلفة تتراوح بين الأقل شكلية والأكثرشكلية. ويختار مومين (المرجع نفسه)، على سبيل المثال، ثلاثة سياقات، وهي: القراءة وقائمة الكلمات والأزواج الدنيا.

(أ) الانتباه

ويمكن ترتيب الأساليب على محورٍ متدرجٍ حسب درجة الانتباه الذي يعيره المتحدث لخطابه.

(ب) المحلي الدارج

إنه اللغة العادية، ويجري إنتاجه ضمن أسلوب يتسم بحضور الحد الأدنى من الانتباه الذي يُولَى للتحكم في الخطاب.

(ج) الانكماش

يتولد عن مراقبةِ المتحدثِ المنهجيةِ وضعيةَ انكماشٍ تحظى فيها المحادثة باهتمام أكثر من الحد الأدنى.

(د) سمةُ المعطياتِ الطبيعيةُ

يهدف البحث في اللسانيات الاجتماعية إلى اكتشاف كيف يتحدث الناس عندما لا تجري مراقبتهم بصورة منهجية. وغنيٌّ عن البيان أن المعطيات المُرضِية، من وجهة النظر هذه، هي تلك التي تكون طبيعية؛ أي تلك التي سُجلت في وضعية تفاعل لفظي عادية. لكنه يبدو أنه لا توجد طريقة لاستقاء هذا النوع من المعطيات بصيغة أخرى غير الملاحظة النسقية بواسطة الاستجواب الفردي، وهذه هي المفارقة التي يعيشها الملاحِظ. ومن أجل التغلب على هذه المفارقة، يُتوَسل بإجراءات مختلفة لتحييد آثار إكراهات وضعية الاستجواب بالعمل على إلغاء الاهتمام بالخطاب أو على الأقل تقليصه بحيث يسمح بظهور الطابع المحلي الدارج.

أدوات الاستقصاء

تشمل الأدوات التي تُستعمل على نطاق واسع، في البحث اللساني الاجتماعي، الاستجوابَ والملاحظة المباشرة والرائز والاستبيان.

الاستجواب والرائز

يعتمد اللسانيون الاجتماعيون على العديد من التقنيات لاستقاء المعطيات، وتشمل الاستجواب والملاحظة المباشرة والرائز والاستبيان. ويلجأ لابوف (المرجع نفسه)، بالموازاة مع اعتماده على الاستجواب النسقي، إلى استجوابات خاطفة ومجهولة، وإلى القيام بملاحظات لا نسقية، وإلى استثمار بعض المعطيات التي توفرها وسائل الإعلام. ويَستخدم كل من التونسي (المرجع نفسه) وبنوسينا (المرجع نفسه) وصبري (المرجع نفسه) الملاحظة والاستجواب بالخصوص. أما بالنسبة إلينا (المرجع نفسه)، فإننا اعتمدنا الملاحظة المشاركة والاستجواب والروائز. واستخدمت أگناو (المرجع نفسه) الاستبيان والرائز؛ الاستبيان لتحديد المتغيرات التي تحدِّد الاحتفاظ باللسان الأجنبي أو فقدانه، والرائز لقياس درجة الاحتفاظ. واستُخدِمت أيضا تقنيتا الاستجواب والرائز من قبل مومين (المرجع نفسه)؛ ويتعلق الأمر، على وجه التحديد، باستجواب يُسلط الضوء على خلفيةِ المتحدث اللغوية وموقفِه تجاه اللهجة المحلية موضوعِ الدراسة. وتنقسم الروائز المستعملة إلى ثلاثة أنواع: رائز التذكُّر، ورائز لساني مخصوص يتيح الحصول على إجابات تمثل فيها العناصرُ تواردَ المتغيرات المدروسة بصورة معينة، وأخيرا رائز التقييم الذاتي الذي يهدف تقييمَ درجة أمن المتحدث اللساني أو درجة انعدامه.

الاستبيان

يحتل الاستبيانُ مكانة متميزة من بين أدوات البحث المستعملة في مجال العلوم الاجتماعية، لأنه يمكِّن من الحصول على معطيات موضوعية مجمَّعة بصورة نسقية وقابلة للتحليل الكمي (انظر گيگليون وماطالون، 1978). وتَستخدِم الأبحاثُ اللسانيةُ الاجتماعيةُ في المجال المغربي الاستبيانَ بصورة مكثفة (بوكوس (المرجع نفسه)؛ أگناو (المرجع نفسه)؛ بنتهيلا (المرجع نفسه)؛ الأبيض (المرجع نفسه)؛ گراڤيل (المرجع نفسه)؛ حمود (المرجع نفسه)؛ التونسي (المرجع نفسه)؛ وغيرهم). ولهذا السبب نولي الاستبيانَ اهتماما خاصا هنا.

يقوم عالم الاجتماع بإعداد الاستبيان بهدف اختبار مدى ملاءمة القضايا التي يعتزم استجلاءها وإثبات صحة الفرضيات التي ينطلق منها في مرحلة بحثه الأولية، وذلك في ارتباط بالمعطيات التجريبية. ولضمان طابع البحث الموضوعي، فإنه من الضروري تمرير استبيانٍ معياري على العينة المشكَّلة. ويتضمن الاستبيان، من الناحية المثالية، الأسئلة نفسها الموجَّهة إلى كل المجموعات الرئيسة والمجموعات الفرعية ضمن الظروف نفسها دون تكييف أو تفسير. وتشمل العينة عددَ المستجوَبين الضروريَّ

والكافي لاحتياجات البحث، وللمتغيرات المراد فحصها، ولحجم الساكنة المستهدفة، وللطبيعة الكِبرية أو الصِّغرية للمقاربة المعتمدة، وغيرها. هكذا، فمن البدهي، على سبيل المثال، أن يتطلب بحثٌ ينصب على مسألة المنافسة بين الإنكليزية والفرنسية على المستوى الأوروبي عينةً أكبر من تلك التي يتطلبها بحث يدرس الموضوع ذاته داخل بلد محدَّد.

أنماط الأسئلة ومحتواها وشكلها

بصورة عامة، يوجد ثمة نمطان من الأسئلة التي تصاغ في الاستبيان: تلك المتعلقة بالمحتوى وتلك المتعلقة بالشكل. ونميز في الأسئلة المتعلقة بالمحتوى بين أسئلة الوقائع وأسئلة الرأي:

(أ) ترتبط أسئلة الوقائع بالظواهر التي يمكن ملاحظتها، وبالوقائع التي يمكن التحقق منها تجريبيا. ويمكن اختبار صحة هذه الأسئلة عن طريق تحصيل المعلومات أو عن طريق الملاحظة المباشرة؛ وهي، على سبيل المثال، الأسئلة التي تتعلق بجنسِ المستجوَب وسنِّه، أو بأسئلة أخرى من قبيل: ما الألسنة التي تكتبها؟ ما الصحف التي تقرأها؟

(ب) أسئلة الرأي، وتسمى أحيانا الأسئلة النفسية، وتنصب على الآراء، والمواقف، والدوافع، وتمثيلات المستجوَبين، وغيرها. ونذكر على سبيل المثال: "هل يُعتبر اللسانُ الفرنسي لسانَ المكانة الاجتماعية المرموقة في غرب إفريقيا؟" أو "هل تعتقد أن تعلمَ اللسان المحلي الدارج في المدرسة أمرٌ مفيد؟". يبدو من الصعب، في بعض الحالات، التمييز بين سؤال الوقائع وسؤال الرأي، ومن أمثلة ذلك: "هل توافق الرأي القائل بأن الإنكليزية لسان كوني؟" يمكن النظر إلى هذا السؤال على أنه سؤال واقعة ينبثق من ملاحظةِ حقيقةٍ قائمةٍ، أو على أنه سؤال رأي يتعلق بالتمثيل الذي يمتلكه المستجوَب عن الوضع الذي تحتله الإنكليزية.

يمكن للاستبيان أن يتخذ شكلين، إما شكلا مُبنيَنا أو شكلا غير مبنْين. يتكون الاستبيانُ المبنيَن من أسئلة مغلقة أو شبه مغلقة، بينما يتضمن الاستبيان غير المبنيَن حصريا أسئلة مفتوحة، ويمكن توضيح ذلك في ما يأتي:

(أ) تستدعي الأسئلة المغلقة إما إجابة إيجابية أو إجابة سلبية من قبل المستجوَب، وهما إجابتان كلتاهما حصريتان، إذ يكون الجواب عن هذه الأسئلة محدَّدا سلفا. على سبيل المثال، يكون الجوابان المقترحان عن السؤال الآتي: "هل تتحدث لسان أمومتك في المدرسة؟" هما "نعم" أو "لا"؛ ومن ثمة، فإن الجواب لا يمكنه أن

يكون سوى "نعم" أو "لا". وينطبق الأمر ذاته على السؤال الآتي: " غالبا ما يقال إن التحدث باللسان الفرنسي الفصيح يحظى باحترام كبير. هل توافق هذا الرأي أو لا؟ ". سيكون الجواب البديل عن هذا السؤال هو "موافق" أو "غير موافق". ويمكن في الاستبيان المبنْيَن أن تكون الأسئلة شبه مغلقة، وعندئذ يمكنها أن تأخذ شكل أسئلة الاختيار من متعدد، أو تُقترح على المستجوَب مجموعة من الإجابات المحددة مسبقا ويختار، من بين الإجابات البديلة، تلك التي تتلاءم أكثر مع وجهة نظره. وينبغي أن تغطي الإجابات المقدَّمة عن كل سؤال حقلَ الإجابات الممكنة، ويُفضَّل أيضا اقتراح إجابة "أخرى (حددها)" لمنح المستجوَب مساحة أكبر. على سبيل المثال، يمكننا أن نطرح السؤال الآتي: "لماذا قررت تعلم اللسان الإنكليزي؟" ونقترح الإجابات الآتية: أ. "كي أتقاضى راتبا كبيرا"؛ ب. "كي أكون مثقفا"؛ ج. "كي أكون إنسانا حديثا"؛ د. "إجابة أخرى(حددها)".

(ب) الأسئلة المفتوحة تُطرح دون اقتراح إجابات محدَّدة. على سبيل المثال، بالنسبة إلى السؤالين الآتيين: "ما رأيك في الوضعية الذي تحتلها الإسبانية في العالم؟"، و "ما رأيك في النهوض بالألسنة المحلية الدارجة في إفريقيا؟"، يمكن للمستجوَب أن يجيب بكل حرية. وأن يدلي بتعليقاته، وأن يقدم بعض التفاصيل، وأن يوضح أفكاره بدقة، وأن يدلي بأحكامه الخاصة. يقوم المستجوِب بتدوين خطاب المستجوَب بدقة لمعالجة محتواه لاحقا.

ولِكلٍّ من الاستبيان المبنْيَن والاستبيان غير المبنْيَن مزايا وعيوب. وتتمثل مزية الأسئلة المغلقة في كونها تسمح بصياغتها وتبويبها ومعالجتها بصورة بسيطة؛ وبالإضافة إلى ذلك، تكون نتائجها قابلة للتحليل المباشر. بيد أن عيبها يكمن في فرضها على المستجوَب اختيار إجابة واحدة من بين إجابات بديلة مقترَحة، في حين أن رأيه قد يكون أكثر دقة من "نعم/لا"، "أوافق/لا أوافق"، "مؤيد/غير مؤيد"، وغيرها من الإجابات البديلة. يُضاف إلى ذلك أن الاستبيان الذي يتميز ببِنية صارمة، يمكنه أن يكون مزعجاً بالنسبة إلى المستجوَب ومُتعبا بالنسبة إلى المحلِّل. وأما مزية الأسئلة المفتوحة فتتجلى في كونها تمنح المستجوَب الحرية الكاملة للإفصاح عن وجهة نظره، وتكون مناسبة بوجه خاص للاستبيانات ذات الصلة بالرأي والموقف والتمثيل. وبالمقابل، يكمن عيبها في تقديمها إجابات يصعب تبويبها ومعالجتها؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن المستجوَب قد يقدم، بإجابته عن الأسئلة المفتوحة، إجابات لا تشكل أهمية حقيقية بالنسبة إلى الذات المستطلَع رأيها أو إجابات غير ذات علاقة بالموضوع قيد الدراسة؛ ويمكن للمستجوَب أيضا أن يغفل، في إجاباته، جوانب مهمة من البحث. ولهذا السبب يفضِّل معظم الباحثين

صياغة استبيان مبنْيَن يتضمن، في الوقت نفسه، أسئلة مغلقة وأخرى شبه مغلقة، بدلاً من استبيان يتكون حصريا من أسئلة مفتوحة. ويضطر الباحث، في بعض الحالات، إلى بناء استبيان يتضمن أسئلة مغلقة وأسئلة شبه مغلقة وأسئلة مفتوحة. ويبدو أن الأسئلة المتعلقة بالوقائع تُصاغ بسهولة كبرى على شكل أسئلة مغلقة، في حين تكون الأسئلة المتعلقة بالآراء أقل تبنْيُنا، إذ يمكنها أن تكون شبه مغلقة أو مفتوحة، غير أن هذه الأخيرة هي أقل عددا من الأولى.

بناء الاستبيان

وبما أن الهدف من الاستبيان هو إتاحة الحصول على المعلومات من ساكنة محدَّدة، فإنه يتعين طرح الأسئلة المناسبة، أي تلك التي تُوفر إجاباتُها معلومات ملائمة لموضوع البحث، ولهذا ينبغي الانتباه بصورة خاصة إلى صياغة الأسئلة. ويُعَد بناء الاستبيان مهمة حساسة تستدعي توفر رؤية ثاقبة وإعدادا جيدا ووقتا ووسائل لازمة. إنه يمثل خطوة حاسمة في سير الاستطلاع. ومن ثمة، فإن أي خطأ أو سهو أو غموض في صياغة الأسئلة يؤثر، بالضرورة، على نتائج البحث. إن الاستبيان الذي يُصاغ باستعجال سرعان ما يُفصِح عن عدم ملاءمته، وهذا ما يفسر ضرورة العمل على مراجعة الاستبيان مرات عديدة قبل اعتماد الصيغة النهائية.

مع العلم أن بناء الاستبيان هو مسألة خبرة ودراية ولا يمكن اختزال حذقه في وصفات معصومة من الخطأ يمكن تعميمها إلى ما لا نهاية، إذ يمكننا فقط، على سبيل الإرشاد، تقديم بعض التوصيات حول خصائص الاستبيان الصحيح.

طابعُ الاستبيانِ النسقيُّ

وينبغي تمرير نفس الاستبيان على كافة مجموعات العينة ومجموعاتها الفرعية، وهذا هو الشرط الأساس الذي يجعل موضوع البحث قابلا للقياس. وعلى أية حال، فمن الضروري تجنب تمرير استبيانات مختلفة على المستجوَبين، إذ ينبغي أن تكون الأسئلة مفهومة بالطريقة نفسها بالنسبة إلى جميع المستجوَبين. وإذا ما أدرك الباحث، بعد تمريره الاستبيان على عدد كبير من المستجوَبين، أن ثمة خطأ أو إغفال عنصر ما، فمن الضروري صياغة نسخة أخرى منه وتمريرها على مجموعة فرعية، مع الحرص على التمييز أثناء التحليل بين الفئتين.

مدة تمرير الاستبيان

إن صياغة استبيان مختصر قدر الإمكان يتيح تمريرَه ومعالجةَ معطياته في وقت وجيز، ذلك أن عدد الأسئلة الكبير يؤدي، بصورة عامة، إلى مجموعة من أسئلة البحث تتناسب معها والى عدد من الفرضيات والمتغيرات مما ينجم عنه، بطبيعة الحال، إثقال كاهل البحث. يميل المستجوَبون بصورة أكبر إلى الإجابة عندما يكون حجم الاستبيان قصيرا وتكون أسئلته دقيقة، ولذلك يُستحسن تفادي حشو الاستبيان بالأسئلة الكثيرة، وحذف تلك التي يمكن العثور على إجابات عنها في مصادر أخرى وتلك المكررة. ويمكن أن تبلغ مدة تمرير الاستبيان المعقولة، في المنزل أو في الفصل الدراسي أو في مكان هادئ، ساعة واحدة. في حين لا يجب أن تتعدى مدة التمرير، في ظروف غير مساعدة بشكل كاف، ربع ساعة؛ على سبيل المثال في الشارع أو في مكان العمل. وإذا ما دعت الحاجة إلى صياغة استبيان طويل الحجم، فإنه يلزم تقسيمه إلى استبيانين أو أكثر تنطبق على عينات يمكن المقارنة بينها وتكون مستقلة عن بعضها بعضا قصد حل مشكلة مدة التمرير. ويمكن كذلك طرح أجزاء مختلفة من الاستبيان على نفس المستجوَبين في لحظات مختلفة؛ لذا ينبغي علينا أن نعي، في غضون ذلك، أن المستجوَبين تمكنوا من التفكير في الأسئلة، أو مراجعة مواقفهم، وغيرها من القضايا ذات الصلة.

التمكن من اللسان الذي صيغ به الاستبيان

ثمة توصية بدَهية، غير أنها مفيدة: يجب أن يكون الاستبيان مكتوبا بلسان يتمكن منه المستجوَبون بصورة جيدة. هكذا، وبسبب عدم تمكنهم الجيد من اللسان الفرنسي، فقد قدم مستجوَبون إجابات غير متوقعة عن الصيغة الطلبية الآتية: *اذكر أسماء ثلاثة علماء فرنسيين. الإجابة: كادوم، لوكس، پالموليڤ(!)*[1]

طابعُ الإجاباتِ المقترَحةِ الشموليُّ

يتعين، عند بنْيَنَة الاستبيان، العمل على أن تكتسي الإجابات المقْترحة عن الأسئلة شبه المغلقة طابعا شموليا، أي أن تغطي حقل الإجابات الملائمة الممكنة. على سبيل المثال: "ما رأيك في العربية الكلاسيكية؟" من الضروري، بالنسبة إلى هذا السؤال، أن نقترح في الوقت نفسه الإجابات التي تكتسي طابعا إيجابيا بالنسبة إلى العربية

---

[1] *Citez le nom de trois savants français. Réponse: Cadum, Lux, Palmolive (!)*

يبدو هنا أن المستجوَب وقع لديه خلط بين "savant" و"savon".

الكلاسيكية، وتلك التي تكتسي طابعا سلبيا بالنسبة إليها، حتى يتمكن المستجوَبون من الاختيار بحرية بين المواقف المختلفة: (أ) "إنها لسان جميل"؛ (ب) "إنها لسان صعب"؛ (ج) "إنها لسان ميت"؛ (د) "إنها لسان حديث"؛ (ه) "إنها لسان مقدس"؛ (و) " إنها لسان عتيق"؛ (ز)"أجوبة أخرى(حددها)". ثمة حالة أخرى تتواتر بصورة كبرى، وتتمثل في تجاهل العديد من المستجوَبين الألسنة المحلية الدارجة، عند طرح السؤال الآتي: "ما الألسنة التي تتحدثها؟"، ومن ثمة ينبغي أن نَذكر صراحة جميع الألسنة المستعملة في المجتمع، لذلك ستكون الإجابات المقترحة بالنسبة إلى النيجر على سبيل المثال، هي: "الهوسا"، "السونغاي"، "الفولانية"، "التماشيقية"، "الفوبو"، "الفرنسية"، "ألسنة أخرى: (حددها)".

فكرة واحدة لكل سؤال

لتفادي تلقي إجابات غامضة، يتعين التعبير عن فكرة وحيدة وواحدة بسؤال واحد فقط. نسوق السؤال الآتي على سبيل المثال: "مما يدعو للأسف عدم تدريس ألسنة الأمومة. ما رأيكم في ذلك؟" وهو سؤال يتضمن في واقع الأمر اقتراحين: (أ) ألسنة الأمومة لا تُدرس؛ (ب) هذا أمر مؤسف. قد يتفق المستجوَب مع كون ألسنة الأمومة لا تُدرس، دون أن يرى في ذلك أمرا مؤسفا. ويضاف إلى ذلك أن هذا السؤال غير موضوعي لأنه يعكس افتراضا مسبقا للباحث.

أسئلة منطقية

ينبغي ألا تؤدي صيغة إعداد الأسئلة إلى إرباك المستجوَب، وأن يكون إطارها المرجعي واضحا ومتوافَقا عليه بالنسبة إلى جميع المستجوَبين. على سبيل المثال، السؤال الآتي: "هل أنت راضٍ على تدريس العلوم والتكنولوجيا باللسان الروسي؟" لن يكون هذا السؤال منطقيا سوى بالنسبة إلى المستجوَبين الذين تابَعوا هذا النوع من التعليم، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. ومن البَدَهي أن هذا السؤال غير ملائم ألبتة بالنسبة إلى المستجوَبين الذين لم يعرفوا هذا النوع من التعليم.

بساطةُ ملفوظِ الأسئلةِ ووضوحها

تعَد بساطة صياغة الأسئلة ووضوحها شرطا واردا حتى يتمكن جميع المستجوَبين من فهمها. ويجب أن يتجنب المعجمُ المعتمد استعمالَ اللغة الاصطلاحية، وأن يكون في متناول المستجوَبين. على سبيل المثال، تجنب أسئلة من مثل: "هل دافعك

لتعلم الألسنة الأجنبية اندماجي أم نفعي؟"؛ أو: "هل تعتمد استعمال ثنائية اللسان مع حضور الازدواجية اللسانية أو بدون حضورها؟"؛ أو أيضا: "هل سبق لك أن استعملت تناوب الرموز؟"؛ أو "في أي موقف تستعمل مزج الرموز؟". لن يفهم هذه الأسئلة إلا المتمكنون من لغة اللسانيات الاجتماعية الاصطلاحية. ومن الطبيعي ألا يجيب عنها باقي المستجوَبون أو يقدموا عنها إجابات عشوائية فقط دون أن يفهموا معناها، مما ينجم عنه تحريف نتائج التحليل. وهكذا يوصَى، عوض استخدام مفاهيم لا يدرك معناها إلا المختصون، بإعطاء تعريف لساني واصف لها؛ على سبيل المثال، يمكن إعادة صياغة السؤال المتعلق بمزج الرموز على النحو الآتي: "في أي موقف تقوم فيه بمزج الألسنة؟"

ويتطلب وضوحُ الأسئلة صياغَتها أيضا بتركيب بسيط، حيث لا يُنصح على الخصوص باستعمال النفي المزدوج. على سبيل المثال، لا يمكن فهم السؤال الآتي إلا بصعوبة: "ألا تعتقد أن استخدام اللسان الفرنسي في الإدارة العمومية بالمغرب الكبير لا يضر بوضع العربية باعتبارها لسانا رسميا؟" سوف نُفضل صياغة أبسط وأكثر حيادية، مثل: "هل تعتقد أن استخدام الفرنسية في الإدارة العمومية يؤثر سلبا على العربية باعتبارها لسانا رسميا؟" لا ينبغي أن تؤدي صياغة الأسئلة بالمستجوبين إلى تقديم إجابات متطابقة لأسباب مختلفة؛ ومن الأمثلة على ذلك: "هل ترغب في إدراج الإنكليزية في التعليم؟"، وهو السؤال الذي يمكنه أن يحظى، في الآن ذاته، بإجابة سلبية من لدن المستجوَبين الذين يستبعدون إمكانية أن تكون الإنكليزية لسان تدريس، وبأخرى إيجابية من لدن أولئك الذين يستبعدون تماما تدريس الإنكليزية، بما في ذلك باعتبارها مادة من ضمن مواد أخرى.

حيادية الأسئلة

ينبغي تجنب تحيز الأسئلة المُصاغة إلى أحكام المحلِّل المسبقة لأنه قد ينجم عن ذلك تحيز في تحديد إجابة المستجوَب، ومن ثمة تُفسح المصطلحاتُ والتعبيرات المحملة بالذاتية المجالَ للسانٍ محايدٍ؛ على سبيل المثال، فإن السؤال الآتي: "لقد فشل تدريس الألسنة الوطنية في إفريقيا، لماذا؟" يعني ضمنيا أن فشل هذا التدريس هو ملاحظة موضوعية يُطلب من المستجوَب تأييدها من خلال تقييمه لها. وينطبق الأمر ذاتُه على بعض الصيغ المحملة بدلالات سلبية والتي يمكنها أن تؤدي إلى ردود متحيزة؛ على سبيل المثال، السؤال الآتي: "هل يجب السماح بتدريس الأمازيغية أو بمنعها؟"، وبما أن لفظي "السماح" و"المنع" لا يمتلكان قيمتين دلاليتين متساويتين، فإن المستجوَب يمكنه أن يجيب بـ "لا" عن السؤال الثاني، دون أن يكون مستعدا للإجابة بـ " نعم" عن السؤال الأول.

ترتيب الأسئلة

إن ترتيب الأسئلة وفق نظام منطقي ونفسي مناسب، يتيح للمستجوَب الإحساس بنوع من الارتياح، وذلك بأن نجعل، على سبيل المثال، الأسئلةَ العامة تسبق الأسئلة الخاصة، وأسئلة الرأي تلي أسئلة الوقائع. يحدث أحيانا أن يتبنى المستجوَب، عند سؤاله مباشرة عن وجهة نظره حول موضوع معين، موقفا متحفظا أو دفاعيا. ثم إنه قد يبدو من المفيد للمحلِّل أن يُجمِّع الأسئلة التي تندرج ضمن الموضوع نفسه، مما يُيسر له عملية تفريغ الاستبيان ومعالجة المتغيرات. ولكن في بعض الأحيان، وخاصة في ما يتعلق بالأسئلة المتعلقة بالمواقف والآراء والتمثيلات، فإن ذلك قد ينجم عنه قبول ضمني يترجَم لدى المستجوَب بتقديمه إجابات متطابقة عن أسئلة مختلفة غير أنها متسلسلة. ومن جهة أخرى، قد يؤدي هذا بالمستجوَب إلى الحرص على انسجام إجاباته. هكذا، فإذا كان قد أجاب بـ "نعم" عن سؤال: "هل تعتقد أن الحفاظ على لسان الأمومة مهم بالنسبة إلى الطفل؟ "، فإنه سيبذل قصارى جهده ليكون منسجما مع ذاته بالإجابة بـ "نعم" عن السؤال الآتي: "هل تتحدث بلسان أمومتك مع أطفالك؟ "، في حين أنه من الممكن، في واقع الحال، ألا يتحدث لسان أمومته مع أبنائه. وقد يؤثر ترتيب الأسئلة أيضا على إجابة المستجوَب الذي يتجه إلى تأويل الأسئلة بحسب موقعها في الاستبيان. نذكر، على سبيل المثال، أن الإجابة عن السؤالين الآتيين ستختلف بحسب ما إذا كان أحدهما يسبق الآخر أم يليه:(أ)"هل تتحدث العامية؟"؛ (ب) "هل تعتقد أن العامية تسيء إلى من يتحدث بها؟ "؛ و (أ)" هل تعتقد أن العامية تسيء إلى من يتحدث بها؟"؛ (ب) "هل تتحدث العامية؟"

استرجاع الاستبيان

وتتجلى الوضعية المثالية في إمكانية استرجاع المستطلِع الاستبيانَ مباشرةً بعد توزيعه، وإلا فيُستحسن القيام بتتبع منتظم لتسلم نسبة كبرى من الاستبيان من أجل ضمان طابعِ العينة التمثيلي ومصداقيةِ نتائج البحث. إن الاستبيانات التي تُسترجع بعد انقضاء فترة زمنية طويلة من تمريرها لا تؤخِر عملية المعالجة فحسب، بل إنها قد تُحرِّف نتائج التحليل أيضا. وقد يحدث ألا تُسترجع بعض الاستبيانات، ولهذا فمن الضروري الوقوف على الخصائص المميزة للمجموعة الفرعية المعنية بالأمر من خلال إجراء استجوابات مع مجموعة محدودة، وإذا ما كانت تتوافق خصائصها مع تلك الخاصة بالمستجوَبين الذين أعادوا الاستبيانات، فيمكننا القول بأن نتائج الاستطلاع غير محرَّفة بصورة كبرى. وبالمقابل، إذا ما كانت تختلف عنها، فيجب الاتصال بالمستجوَبين مرة أخرى. وفي حالِ عدم الاستجابة، فمن الضروري حصرُ نطاق موضوع الدراسة وإعادة صياغة أسئلة

البحث بحيث تُستبعَد المجموعة الفرعية التي لم تُجب على الاستبيان. وقد يرجعُ وجود عدد كبير جدا من الأسئلة غير المجابِ عنها إلى أن السؤال قد يكون صِيغ بطريقة خاطئة، أو أن عدد الإجابات المقترحة غير كافٍ، أو أن الأشخاص ليس لديهم الدافع للإجابة عن الأسئلة. وفي هذه الحالة، ينبغي اتخاذ الترتيبات المناسبة لإعادة صياغة الاستبيان.

التحقق من صحة الاستبيان

لا يجب ضمان صحة الاستبيان أو افتراضها، بل ينبغي إثباتها. لذلك من الضروري، قبل الشروع في تمريره النهائي، إثبات صحته عن طريق التجربة حتى يكون متناسبا مع أسئلة البحث. وبمجرد أن يرى الباحث أن الاستبيان قد بُني بصورة صحيحة، وأن الأسئلة صِيغت ورُتبت بشكل جيد، فإنه ينتقل إلى التحقق التجريبي منها لدى عينة محدودة عن طريق رائز قبلي يسمح بالتحقق من صحة صيغة الاستبيان المؤقتة، وللتأكد من أنها مناسبة للفئة المقصودة، ومطابِقَة للأسئلة التي يطرحها الباحث. تتيح هذه العملية، بالخصوص، معرفة ما إن كانت الأسئلة مفهومة بالطريقة نفسها من قبل جميع المستجوَبين، وما إن كانت مفهومة كما يرغب الباحث، وما إن كانت لا تطْرح أية صعوبات في التأويل. ويهدف الرائز القبلي كذلك فحصَ مدى مواءمة إجراءِ بناءِ العينةِ والتحقق من مدى صِدقية المستطلِعين. إن تحليل النتائج المحصَّل عليها من خلال الرائز القبلي تمكِّننا من التساؤل عموما عن مدى ملاءمة الأسئلة المطروحة وعن مدى جدوى البحث بشكل عام.

مزايا الاستبيان وعيوبه

إذا كان الاستبيان يسمح بالاتصال المباشر مع المستجوَبين الذين يشملهم الاستطلاع اللساني الاجتماعي، وإذا كان من مزاياه وضع المستطلِع والمستطلَع في إطار علاقة إنسانية، علاقة مَرنة ومتعاونة، فإنه ينطوي، مع ذلك، على بعض العيوب، وأهمها التكلفة التي يتطلبها من حيث الوقت والوسائل المادية والمالية، وتقليص حجم العينة، وكون معظم المعلومات التي يتيح تجميعَها يمكنها أن تكون عن طريق الاستبيانات المكتوبة الموزعة على المستجوَبين. في الواقع، غالبا ما يكون الاستبيان أكثر عملية وأكثر فعالية من المقابلة، إذ يحظى، على الخصوص، بميزة مَنحه إمكانية العمل مع عينة أكبر من تلك التي تتيحها المقابلة. هكذا، فطابعه المُمَعيَر يجعل من الممكن إخضاع المستجوَبين بدقة للتعليمات نفسها، ولذلك فإن شخصية المستطلِع أو مزاجَه أو ميولاته لا تتدخل في سير الاستطلاع ولا تؤثر سلبا على نتائج البحث. وباختصار، فإن

الذات المستطلَع رأيها تتحكم بصورة أفضل في الإجابة عن أسئلةٍ صيغت في استبيانٍ، أكثر من تحكمها في الإجابة عن تلك التي تُطرح أثناء مقابلة غير موجَّهة حيث تتدخل وقائع مرتبطة بالطابع الذاتي.

ولذلك يبدو أن *صناعة* استبيان مناسب وذا مصداقية هو عملية دقيقة ينجم عنها، عندما لا تُنجز وفق المعايير المنهجية المناسبة، بناءُ أداة تحمل في طيها عيبا يتمثل في طرح أسئلة غير ملائمة بالنسبة إلى البحث، أو أسئلة قد يُساء فهمها أو تأويلها من قبل المستجوَبين. في الواقع، تصعب صياغة أسئلة واضحة ومرتبة بصورة جيدة ولا تطرح أي مشكل بالنسبة إلى جميع المستجوَبين. إن التحقق من صحة الاستبيان عن طريق استطلاعات تجريبية تُجرى لدى عينة مصغَّرة هو إجراء منهجي ووقائي وضروري لتدارك عيوب صِيَّغ الاستبيان الأولية على مستوى الشكل والمضمون.

تحليل المعطيات

بمجرد استقاء المعطيات وضبطها، تأتي مرحلة التحليل الفعلي التي تنقسم، بصورة عامة، إلى مرحلتين، هما: عرض النتائج ومناقشتها. وتَجرى عملية تحليل المعطيات المستقاة على عدة مراحل، وهي: تدوين المعطيات أو ضبطها، وتحديد المتغيرات، والتحليلان الكمي والكيفي:

(أ) يمثل *التدوين* خطوةَ التحليل الأولى. ويقتصر اللساني الاجتماعي، أمام الاستحالة الفعلية لتدوين أو ضبط جميع المعطيات المستقاة، على تدوين أو ضبط الوقائع الملائمة، ولا سيما العناصر التي تتجلى ضمنها المتغيرات الملاحَظة في السياق مع البدائل التي تقدمها هذه العناصر؛

(ب) يمثل *تحديد* كل من المتغيرات وأوجه توارد البدائل لحظةً أساسا في التحليل، حيث نفحص، على سبيل المثال، بيئةَ البدائلِ الصوتيةَ، وطبيعة العناصر ووظيفتها في السلسلة المُرَكَّبيَّة، ومختلف تحيينات العناصر المعجمية، وغيرها؛

(ج) يتيح *التحليل الكمي* مقارنةَ التباين اللساني الخاص بمختلف المجموعات المشكِّلة للعينة، ومن ثمة يسمح بتحديد التنوع كميا. ويُعَد هذا التحليل ضروريا لأنه يُثبت مصداقية البحث ودقة نتائجه. وتتمثل التقنيات الإحصائية المستخدمة بشكل عام في الرائز (ر) عندما يكون عدد المجموعات المرادِ مقارنتُها مقلَّصا (مجموعتان على سبيل المثال)، وفي تحليل التباين أو التباين المشترك (أي على التوالي الأنوڤا والأنكوڤا) عندما يكون عدد المجموعات المراد مقارنتها كبيرا. ومن المزعج أن يظل الاهتمام بالتحليل الإحصائي محتشما في البحث اللساني الاجتماعي

المغربي، مما يتيح إدراكنا أن حساب التواردات يشكل عموما مقياسَ الوقائعِ الكميَّ الوحيدَ المستخدمَ، وما يزال استخدام الإحصائيات المتعمقة استثنائيا (انظر الذهبي، 1984؛ أگناو، 1992؛ بوكوس، 2000)؛

(د) يقوم *التحليل الكيفي* على فهم التنوع اللساني من خلال فحص الوقائع اللسانية بشكل أساس وفق الإجراءات التحليلية المستخدمة في اللسانيات (البنيوية أو التوليدية)، ووصف التنوع والتغييرات في طور الحدوث، وصياغة القواعد ذات المتغيرات (انظر عبدو، المرجع نفسه؛ مومين، المرجع نفسه)، وتحليل سيرورات فقدان اللسان الأول (انظر بوكوس، 1981؛ غاتير، المرجع نفسه؛ بوحجار، المرجع نفسه) أو فقدان اللسان الأجنبي (انظر أگناو، المرجع نفسه)، ووصف سيرورات إدراج الاقتراض (انظر برينو، المرجع نفسه؛ الطايفي، المرجع نفسه؛ العراقي-سيناصر، المرجع نفسه؛ زيدان، المرجع نفسه؛ العواني، المرجع نفسه)، وإواليات تغيير الرموز/الألسنة ومزجها (انظر العباسي، المرجع نفسه؛ فيرشتيخ، المرجع نفسه؛ كوشة، المرجع نفسه؛ السايب، المرجع نفسه).

خلاصة

تفترض اللسانيات الاجتماعية مسبقا، باعتبارها حقلَ معرفةٍ يَدرس العلاقة بين اللسان والمجتمع، استراتيجيةً استكشافيةً عقلانيةً تتضمن، على وجه الخصوص، الطرحَ الواضح للقضية التي ينبغي استجلاؤها، والتي تندرج ضمن براديغمِ بحث لساني اجتماعي قوي، وتطويرَ إجراءات الاستقصاء المختبَرة، والتمكنَ من تقنيات التحليل الكمي والكيفي المناسبة لموضوع الدراسة.

إننا نستخلص مما سبق أن إبرازَ بعض الملاحظات الموضوعية، يتيح لنا إجراء تقييم أولي للبحث المنجز في اللسانيات الاجتماعية المغربية، ونذكر من بين هذه الملاحظات:

(أ) أن الأعمال المنجزَة تمكننا من إحراز تقدم مهم في معرفة واقع البلد اللساني-الاجتماعي، حيث إنها تغطي مجالاتِ اهتمامٍ تُمثل، إلى حد ما، التيارات التي تعتمل ضمن حقل اللسانيات الاجتماعية العامة؛

(ب) وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الأعمال تتمحور، بصورة أساس، حول الحقول التقليدية المتصلة بعلم اجتماع اللغة، في حين أن عدد الأعمال المنجزَة في إطار لسانيات اللسان الاجتماعية هو، في واقع الأمر، أقل بكثير؛

(ج) أن الأعمال المنجزة جرت، بشكل أساس، في إطار أعمال أكاديمية على شكل أطاريح ورسائل علمية لا يليها البحث بعد نيل الشهادة الجامعية؛

(د) أن هذه الأعمال غير معمَّمة بشكل كافٍ بما أنه لم ينشر منها إلا العدد القليل؛

(ه) أنها لا تعير سوى اهتمام هامشي لبعدِ اللسانيات الاجتماعية النظري؛

(و) وأخيراً، أن معظمها لا يعمل على إدراج أدواتِ البحثِ المنهجية بصورة منتظمة، ولا سيما تلك المتعلقة بجمع المعطيات والتحليل الكمي.

تعكس هذه الملاحظات الحالةَ العامة التي يوجد عليها البحثُ اللساني الإجتماعي بالمغرب. ويبدو أن أسباب هذه الحالةِ الرئيسةَ تكمن، بصورة عامة، في غياب استراتيجيةِ بحثٍ علميٍّ شموليةٍ، وفي التوجس من كل المباحث المتصلة بالميدان، وبخاصة اللسانيات الاجتماعية لمساهمتها في العلمنة اللسانية، وعدم كفاية الموارد اللوجيستية مما ينجم عنه تثبيط همم الباحثين الذين لا يُشجَّعون بتمويل دراساتهم بشكل عام. ومع ذلك، يظل الميدانُ الطريقَ الأساس لاستشعار الدوافع الاجتماعية في الواقع الحي، ونتيجة لذلك يصبح المطلب التجريبي شرطا لا غنى عنه قصد وضع تصور خاص بأية سياسة لسانية تهدف بلوغَ مستوى التناسب الوصفي للوضع اللساني الاجتماعي ومستوى التناسب النظري الذي يتيح نمَوْذَجة الاستراتيجية التي ينبغي تبنيها بخصوص تدبير التنوع اللغوي.

سلطة اللسان*

الإشكالية

قد يبدو الحديث عن اللسان مسألة بسيطة بما أن استعماله يظل في نهاية المطاف، وحتى قبل ظهور مفهوم الحس السليم لدى ديكارت، الأمرَ الذي يتقاسمه بصورة كبرى كل متكلم عبر العالم. بيد أن الكلام انتقل في الملفوظ السابق من "الحديث عن اللسان" إلى "التحدث باللسان"، وهو ما لا يُعتبر انتقالا من قبيل الصدفة من نظام إلى آخر، نظامِ اللسانيِّ ونظام المتحدث. إن الرحلة التي سندشنها بالنظريات اللسانية أمرٌ يتصل بنظامِ اللسانيِّ ذاته. ولكن ماذا عن المتكلم، وعن سلطة اللسان عليه وعن سلطته على اللسان؟ وأيضا عن السلطة التي يمنحُها لِلسان أو ينزعها عنه، والتي يمنحها في البداية للسانه الأول. إن هذه الأسئلة هي التي ستحظى باهتمامنا في هذا الفصل الذي يعرض إشكاليةَ السياسةِ اللسانيةِ العامةَ.

اللسان والمحايثة

يروم هذا الجهد تحقيق هدف وظيفي صرف، إذ لا يَقصد عرضَ اتجاهاتِ اللسانيات الحديثة الرئيسةَ، بقدر ما يبتَغي بحثَ الكيفية التي أُفرغَت بها اللسانياتُ من المسألة التي تشغلُ بالنَا، ونقصد بها اشتغالَ اللغةِ الاجتماعيَّ، وذلك منذ أن قرر فرديناند ده سوسير التضحية باللسانيات الخارجية من أجل مشروع تأسيس علم اللسان. لقد كان هذا القرار الصارم بمثابة علامةٍ حاسمةٍ على تطور اللسانيات الذي أدى، مع أنصار النزعة التوليدية، إلى صياغة نماذج مثالية تأملية إلى حد كبير معزولة تماما عن واقع اللغة الاجتماعي. بيد أن ثمة أبحاثا أُنجزت على الواقع الحي منذ بضع عقود عملت، في مواجهتها تيار حركة يوشك أن يصبح دُرجة، على وضع لبنات نظرية للممارسة اللسانية؛ ونقصد به اللسانيات الاجتماعية.

*هذا الفصل هو صيغة مزيدة لدراسة بعنوان "سلطةُ اللسانِ المعنيِّ" قُدمت خلال ندوة "سلطة اللسان" التي نظمتها جمعية تنماي للتفاعل الثقافي، ميدلت، يومي 19 و20 ماي 2017.

ومن نافلة القول التأكيد على أنه لا وجود لمجتمع بدون لغة، ولا وجود للغة بدون مجتمع[1]، ومن باب تحصيل الحاصل أيضا القولُ إن اللسانيَّ يفترض سلفا حضور الطابع الاجتماعي، وإن وظيفةَ اللغةِ الأساسَ هي إتاحة التواصل الاجتماعي. دعونا نطرح بسذاجة، انطلاقا من هذه الحقائق البدَهية، هذا السؤال: هل يمكننا دراسة اللغة بصورة حصرية بوصفها كيانا مجردا عن الواقع الاجتماعي؟ تقودنا الإجابة عن هذا السؤال إلى فحصِ مواضيعِ مختلِف تيارات اللسانيات المعاصرة ومناهجِها؛ ومع ذلك، فمن المفارقة أن تتعارض تماما المقترحات البدَهية المومأ إليها أعلاه مع أعمال أعلام اللسانيات الحديثة، حيث يَعتبرون اللسان أساسا بمثابة نسق من العلامات الصوتية الذي يكون مخزونُه محدودا، والذي يسمح، مع مراعاة مبدأ التوافقية، لمرسِلٍ بأن ينقل رسالة إلى المتلقي. ومن ثمة، فإن اللسان يجد نفسه، بالنظر إليه بهذا الشكل، بمثابة رمز ندرس بنيتَه بمعزل عن ظروف إنتاجه وإعادة إنتاجه الاجتماعيةِ. ومن وجهة نظرنا، دعونا نفحص تباعا مختلِف النماذج اللسانية قصد الوقوف على الكيفية التي تَطرَح بها، أو لا تَطرَح بها هذه النماذجُ، العلاقةَ بين مظاهر اللغة الجوهرية ومظاهرها العارضة.

يحاول سوسير (1916)، أمام تنوع النشاط اللغوي البشري، أن يبُث النظام في هذا الأخير لكي يجعل من اللسانيات مبحثا علميا، ومن ثمة فهو يميز بين اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية. يحدِّد اللسانيات الداخلية بكونها تلك التي يتعين أن تحصر موضوعَها في نسق اللسان، بينما تمتد اللسانيات الخارجية لتشمل مظاهرَ اللغةِ التاريخيةَ والجغرافيةَ والاجتماعيةَ والنفسيةَ. وينبغي على اللساني ألا يعير اهتماما، على المستوى المنهجي، للظواهر الخارجية لكيلا يدرس سوى تنظيمِ اللسانِ الداخليِّ فقط بما أن سوسير يُقر بأنه "ليس من الضروري معرفة الظروف التي تَطَّور ضمنها لسانٌ معين" (انظر سوسير، 1974، ص 42)[2]. وبدافع رغبته الأكيدة في جعل اللسانيات علما مستقلا، فقد استبعد من حقل أبحاثها جميع المظاهر الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية المرتبطة باستعمال اللغة، مُعتبرا أنها تجعل الموضوع المراد دراسته كيانا غير متجانس ولا يمكن الإمساك به، ويجعل اللسانيات تتيه في فحص عناصر ملتبسة ومتنافرة.

يُصبح اللسان، انطلاقا من الخيار الذي تُدشن به اللسانيات الداخليةُ أبحاثَها، موضوعَ العلمِ الجديدِ الحصريَّ، ثم أليس اقتراحُ *دروسٍ في اللسانياتِ العامةِ* النهائيُّ هو اعتبارهُ: " أن موضوعَ اللسانياتِ الوحيدَ والفعليَّ، يتمثل في اللسان منظورا إليه في حد

[1] ننطلق هنا من اللغة المتمفصلة.

[2] انظر *دروس في اللسانيات العامة*، أول كتاب نظري وَسَم اللسانيات الحديثة.

ذاته ولذاته؟ " (نفس المرجع، ص. 317)[3]. فما هي إذن خصائص اللسان؟ إنه يُنظر إليه على أنه كنز يتوفر عليه المجتمع، يُودع في أدمغة أفراده، وهو غير ملموس بما أنه يفلت من الفعل الفردي. إنه نتاج العقد الاجتماعي الذي يجعل منه مِلكية جمعية لا يمكن التصرف فيها، مما يسمح بإعمالِ (سلبي) مَلكة اللغة من قبل الأفراد الذين يشكلون جماعة معينة: إنه يتعارض بطبيعته النسقية مع اللغة المركَّبة (اللسان + الكلام). ومن ثمة، فإن اللسان ذو طبيعة اجتماعية ومتجانسة وملموسة (المرجع نفسه، ص. 32)[4].

وبالمقابل، فالكلام فعل فردي يكمن في تملُّك متحدِّث معينٍ نسقَ اللسان في وضعية خِطابية معينة وتحقيقِه ماديا. ويُمكننا القولُ إن هذا الفعلَ يكتسي مظهرين، حيث ثمة، من ناحية أولى، الإمكانيات التوليفية والتنوعات الأسلوبية التي يُخضِع لها المتحدثُ اللسانَ قصد إبلاغ فكره، ومن ناحية أخرى، هناك استعمالُه الإوالية النفسية-الجسدية التي تشتغل بمثابة قناةِ هذا الإبلاغ. إن أوجه التصرف الفردي، فيما يتصل بالجوانب العروضية والمعجمية والنحوية والأسلوبية، هي التي تُدرج في الاستعمال عادات لسانية جديدة تنطوي، بانسجامها واكتسابها المشروعية، على بذور التطور والتغيير التي تهدد استدامة نسق اللسان. ومن ثمة، يُقال إن الكلام، الذي يُنظر إليه بوصفه عاملا من عوامل عدم التجانس والتغيير، ينتمي إلى حقل "الثانوي" و"العرضي"، ويُستبعَد من أولويات اللسانيات. لقد أدى هذا الاختيار الجديد بسوسير إلى إقرار أولوية اللسانيات التزامنية.

ينبغي أن يُنظر إلى اللسان، باعتباره نسقَ قيمٍ مركباً، إما من زاوية محور التزامنات (التزامن)، أو وفق محور التعاقبات (التعاقب)، لاسيما أن "التعارض بين وجهتي النظر -التزامنية والتعاقبية – هو تعارض مطلقٌ وكلي". (انظر المرجع نفسه، ص 119)[5]. وتهدف اللسانيات التزامنية تحديدَ "المبادئ الأساس التي يقوم عليها أي نسقِ تزامنٍ خاصٍّ هنا والآن" (انظر المرجع نفسه، ص 142)[6]. يجيب سوسير، في رده على الاعتراض على التغيير الذي ينقله التاريخ؛ ومن ثمة، على غرور التصور الثابت للسان، بأن التحولات التي تطرأ ضمن تزامنٍ معين لا تكتسي أهمية قصوى،

---

[3] يشكل هذا التعريف الأساسَ الذي تنبني عليه النزعة البنيوية.

[4] تتمثل طبيعةُ اللسانِ الملموسةُ في الأدلة اللسانية المستقرة في الدماغ، والتي يمكن تثبيتها بواسطة الكتابة.

[5] سنرى لاحقا أن مارتيني سيعتبر هذا التأكيد صارما جدا، حيث سيفكر في "تزامن دينامي."

[6] بعبارة أخرى، تتجه وجهة النظر التزامنية إلى فحص العلاقات القائمة بين الوحداتِ النسقية لحالةِ لسانٍ معينةٍ، وذلك بصورة مستقلة عن تطورها الفضائي والزماني.

بحيث يجوز إهمالها مثل "إهمال علماء الرياضيات الكميات المتناهية الصغر في بعض العمليات؛ مثل حساب الخوارزميات" (انظر المرجع نفسه، ص 33)[7].

وخلاصة القول، فإنه من اللازم والضروري أن تتوجه اللسانيات بصورة حصرية إلى دراسة نسق اللسان في مظاهره الداخلية وفق منظور تزامني، وذلك لتتمكن من بلوغ مرتبة العلم من وجهة النظر السوسيرية (انظر المرجع نفسه، ص 33)[8]. تتحدد القطيعة الإبستمولوجية التي جرت مع الممارسات اللسانية السابقة (النحاة الجدد) والمعاصرة (مدرسة باريس السوسيولوجية)، بالرغبة في إضفاء طابع الاستقلالية الذاتية على اللسانيات التي يُنظر إليها على أنها نشاط علمي أُعيد تقييمه وتشكيله ضمن إطار نظري جديد. لقد رَسمت الحلولُ ذاتُ الطابع الثنائي، تلك التي قُدمت في البداية بوصفها فرضياتِ اشتغالٍ وتحولت فيما بعد إلى مبادىء قطعية، مسارا حاسما بالنسبة إلى اللسانيات. والحال أننا نعلم الآن أن تفكير اللساني الجونيڤي كان بالغ الدقة فيما يتصل بالعديد من القضايا، ولا تُعزى صرامته الجلية سوى إلى "حماسة ناشري الدروس" (انظر گوديل؛ دي ماورو؛ إنگله)[9].

لقد عمل العلماء الذين تلوا سوسير على تعزيز التوجه الذي شيَّده في *دروس في اللسانيات العامة*، والذي جعل من نسق اللسان المدروس في ذاته ولأجل ذاته موضوعَ اللسانيات المحدَّدَ والحصريَّ. هكذا، يقوم لوي. هيلمسلوو، سيرا على نهج اللساني الجونيڤي، بوضع لبنات نظرية للغة تهدف تعزيز طابعِ اللسانيات المستقلِّ من خلال رفضه اعتبارها علما مساعدا ومستمَدا من غيره. ويَدرس هذا العلمُ بنيةَ اللغةِ الخاصةَ التي يجبُ تناولُها "باعتماد نسق من المنطلقات الشكلية حصريا" (ص 15)[10]. ولتحقيق ذلك بصورة منهجية، ينبغي أن نستبعد بشكل مؤقت الوقائع التي تُعتبر غيرَ لسانية، ونعني بها مظاهرَ اللغةِ الفزيائيةَ والفسيولوجيةَ والنفسيةَ والمنطقيةَ والاجتماعيةَ. ومن ثمة سيكون من الممكن فهم ما يشكل عنصرَ اللسانِ الثابتَ الذي ستنتظم حوله الحقيقة

---

[7] بالنسبة إلى سوسر، يُعَد التخلص من المعطيات التاريخية والجغرافية شرطا من شروط طابع اللسانيات العلمي.

[8] بصرف النظر عن إضفاء طابع الخصوصية على موضوع اللسانيات ومنهجها، فإن سوسير يُلمح إلى إدماج هذه الأخيرة في إطار السيميولوجيا باعتبارها العلم الذي يدرس "حياة الأدلة في الحياة الاجتماعية."

[9] ولاسيما ر.گوديل، *المصادر المخطوطة لدروس في اللسانيات العامة لسوسير*، *والطبعة النقدية لدروس في اللسانيات العامة* بقلم توليو دي ماورو، *والطبعة النقدية* التي أعدها ر. إنگله، وغيرها.

[10] يطور هيلمسلوو هذه المسلمة في كتابه *المدخل إلى نظرية اللغة*.

القائمة "ليس باعتبارها كتلة، ولكن بوصفها كلا منتظما تشكل فيه البنية اللسانية المبدأ المهيمن" (انظر المرجع نفسه، ص 15)[11].

إذا ما نحن قبلنا مع توليو دي ماورو بأن السبيل المؤدي إلى علم الدلالات يمر عبر "دراسة كل من العلاقات بين الأشكال اللسانية، والوظائف التركيبية-الدلالية، والتنظيمين الاجتماعي والثقافي" (ص 82)[12]، فإنه يمكننا أن نفكر بصورة مشروعة بأن "استعادةَ" الوقائع اللسانية الخارجية يمكن أن يحدث من خلال المكون الدلالي، خاصة وأن عامة الناس سيوافقون على أن الكلمات والجمل لا تمتلك أية دلالة في حد ذاتها، وإنما تدل بواسطة الفعل الإنساني في الممارسة الاجتماعية. ومع ذلك، فإن النحو التوليدي والتحويلي يتصور علمَ دلالةٍ شكليٍّ لا يعير اهتماما كبيرا للدلالة الاجتماعية للغة.

دعونا نرى الكيفية التي يَطرح بها النحو التوليدي مسألة الدلالة. لقد أثار جدلٌ حاد بهذا الخصوص، منذ بضع عقود، مواجهةً بين أنصار علم الدلالة التأويلي وأنصار علم الدلالة التوليدي فيما يتصل بمكانة المكون الدلالي وبوظيفته في النحو التوليدي: هل تُولَد التمثيلات الدلالية مباشَرة (أطروحة علم الدلالة التوليدي) أو بواسطة المكون التركيبي (أطروحة علم الدلالة التأويلي)؟ لنتذكر أن المكون الدلالي يَكون في إطار النحو التوليدي والتحويلي-" النظرية المعيارية"-تأويليا بالأساس؛ بمعنى أن وظيفته تُختزل في إسناده تأويلا دلاليا إلى الجمل التي تولدت عن المكون التركيبي. ينقسم المكون التركيبي إلى مكونين فرعيين: القاموس وقواعد الإسقاط. يُحدِّد القاموسُ، من خلال تطبيق التحليل المكوّني، العناصرَ المعجمية بواسطة مجموعة من السمات المستمَدة من الكليات الدلالية. وتحدِّدُ قواعدُ الإسقاط، ضمن بنيات تركيبية محدَّدة، توليفات العناصر المسموح بها وتُوضحُ التأويلَ الذي ينبغي إسنادُه إليها.

يَعتبر علماء الدلالة ذووا النزوع التوليدي، باعتمادهم على بعض الوقائع التجريبية، أن : (أ) البنيةَ العميقة كما تتصورها النظرية المعيارية غير كافية طالما تكون نظريةُ سماتِ الانتقاءِ ذاتَ استعمالٍ مزدوج، بما أنها تتدخل، في الآن ذاته، في المكون الأساس قصد توليد الجمل، وفي المكون الدلالي قصد تأويلها؛ (ب) البنياتِ الدلاليةِ كافيةٌ

---

[11] نعثر إذن عند هيلمسلوو على الاحترازات المنهجية ذاتِها التي نجدها لدى سوسير (يجب على علم اللغة أن يدرس، قبل كل شيء، بنيةَ للسانِ المحايثةَ).

[12] انظر بصورة خاصة *مدخل إلى علم الدلالة* (1965, Laterza) *Introduzione alla semantica*
Traduction française : *Une introduction à la sémantique*, traduit par Louis-Jean Calvet, Payot, 1969.

لإدراك الظواهر المختارة؛ (ج) إدماجَ العناصر المعجمية في القاعدة غيرُ ممكن دائما؛ (د) مدخلَ التحولات يجب أن يتكون في بعض الأحيان من متواليةِ تمثيلاتٍ دلالية و/أو من عناصر؛ (هـ) وأخيرا، أن قواعدَ الإدماج المعجمي الخاصة بالنظرية المعيارية لا يمكنها أن تأخذ بعين الاعتبار مظاهر معينة من بنية معجم الألسنة. ويقترح مكولي، باعتباره كونَ هذه الاعتراضات حاسمة، عدم استحضار المكون التركيبي في بناء النحو التوليدي والتحويلي العام[13]. أما تشومسكي فيجيب بأن علم الدلالة، باختزاله البنية العميقة إلى مكون تتحقق فيه قواعد تشكيل تمثيلاتٍ دلالية، لا يشير إلى كيفية استيعابه بعض وظائفه كأن يصلح مدخلا للتحولات، وأن يأخذ بعين الاعتبار بعض الكليات الشكلية، ويحددَ الوظائف التركيبية، ويعينَ نظام المكونات، ويشتغلَ بمثابة إطار شكلي للإدماج المعجمي[14]. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن البنية السطحية تؤدي دورا في التأويل الدلالي حين نرغب في معالجة بعض الظواهر بصورة صحيحة؛ مثل التبئير واللزوم. وعلى الرغم من ذلك، يظل اشتغالُ المكون الدلالي هو نفسُه بصورة أساس، طالما أن التحليلَ المُكوّني الخاص بالمعجمِ وبقواعدِ الإسقاط يجري داخل المكونِ الأساس. وخلاصة القول، فإنه لا يهُم كثيرا ما إذا كانت التمثيلات التركيبية قد وُلِّدت انطلاقا من تمثيلات دلالية أو العكس، بما أنه لا يُنظَر إلى النحو على أنه نظريةُ إنجازٍ. وهذا ما دفع دجيرولد كاتس إلى استنتاج أن الموقفين معا -موقف علم الدلالة التأويلي وموقف علم الدلالة التوليدي -ليسا سوى بدائل ترميزية[15].

ويَعتبر آخرون أن هذا النقاش مفتعل إلى حد كبير، إن لم نقل إنه نقاش عقيم، طالما أن النحو التوليدي والتحويلي -النظرية المعيارية الموسعة وعلم الدلالة التوليدي – لم يشكل، إلى حدود اليوم، موضوع استعمال نسقي وشامل حتى بالنسبة إلى مكون واحد من مكونات لسان طبيعي. ومع ذلك، فإن التناسب القائم على الملاحظة والوصف

---

[13] انظر *دور علم الدلالة في الأنحاء:*

James McCawley, The Role of Semantics in Grammars, In Emmon Bach & R. Harms (eds.), *Universals in Linguistic Theory. Holt, Rinehart, and Winston. pp. 125-170, 1968.*

[14] انظر *بعض القضايا المفهومية التجريبية في النظرية اللسانية:*

Law, Paul. 2001. Some Conceptual and Empirical Issues in Linguistic Theory: An Illustration with Pronominal Clitics*. ZAS Papers in Linguistics 21 (January):143-74. https://doi.org/10.21248/zaspil.21.2001.93*

[15] انظر *الدلالاتُ التوليدية دلالاتٌ تأويليةٌ:*

Jerrold J. Katz, Generative Semantics Is Interpretive Semantics, *Linguistic Inquiry* , Vol. 2, No. 3 (summer, 1971), pp. 313-331 (19 pages), Published By: The MIT Press.

والتفسير هو الذي يجب أن يُحدِّد مدى صحة نموذج معين. وفي نهاية المطاف، فإن الأبحاث في مجال علم الدلالة تهدف صياغةَ نظرية دلالية متميزةٍ عن نظرية المرجع، بحيث تحجبان طابعَ اللغة الاجتماعيَّ بإغفالهما الظروف النفسية والاجتماعية التي يجري فيها فعل التواصل.

لقد اقترح بعض الباحثين، من أجل إدراج هذه الشروط في النظرية اللسانية، توسيع النحو بحيث يشمل التداوليات[16]، هذه الأخيرة التي يجب عليها دراسة العلاقات بين المتحدثين-المستمعين وبين البنيات اللسانية لتحديد مختلف أنماط أفعال اللغة، والتي ستأخذ بعين الاعتبار العوامل المتعلقة بالوضعية التواصلية مثل الدوافع النفسية ووضعية المتحدثين الاجتماعية. وستكون مهمتها، في إطار البحث اللساني، البحث عن شروط إنتاج أفعال الكلام. إلى هذه الشروط ينتمي، في المقام الأول، استيفاءُ معايير التشكل التركيبي والدلالي الجيد، ولكن يجب أن نضيف إلى ذلك مجموعة كبيرة من العوامل والشروط الضرورية لتشكل أفعال الكلام والتي تُعَد، في ظل ظروف معينة، عناصر محدِّدة بالنسبة إلى عمليةِ تواصلٍ معينة. (انظر اقتراحات كاتز وأوستين)[17]. هكذا، وبغرض فهم شروط التلفظ بصورة أفضل، نميز بين ثلاثة أنماط من أفعال اللغة: *الفعل الكلامي*، و*الفعل الإنجازي*، و*الفعل الانفعالي*. يَحدث التلفظ في نمط الفعل الأول في استقلال عن وضعية الخطاب التي توجد فيها الذات المتلفِّظة. في حين ننظر إليه في النمط الثاني ضمن علاقات الخطاب التي يحدث ضمنها بحيث يُلزِم، على سبيل المثال، الملفوظُ الذي يستوفي قواعدَ إجراء الاستفهام حضورَ المستمع الذي سيُجيب. أما في نمط الفعل الأخير، فإن الإواليات النفسيةَ والاجتماعيةَ عبرَ الخِطابيةِ تتدخل لجعل المخاطَب، مثلا، يشعر بالازدراء أو بالإعجاب. تُمثل وجهة النظر التداولية، بالتأكيد، خطوة مهمة في سبيل دمج الخارج لساني مع مراعاة شروط إجراء التلفظ، بيد أن البحث في هذا المجال ما يزال في مراحله الأولى.

وتغتني النظرية اللسانية، من جهة أخرى، بنموذج آخر يتمثل في نظرية *الكفاية التواصلية*، الذي يقوم بتركيب النماذج السابقة وتوسيع نطاق إشكاليتها. وقد قام بريكله بمعية لسانيين آخرين، بملاحظته طابعَ النحوِ التوليديِّ الجزئيَّ، والمتجلي في تنظيمه ووظيفة مكوناته. والغرضُ من ذلك صياغة *نظرية الكفاية التواصلية* التي تشمل نظرية ملَكة اللغة المتضمِّنةَ جردَ المقولات التركيبية والدلالية والتداولية الكونية؛ ونظرية نسقِ

---

[16] انظر. دجون لانكشو أوستين، *القول يعني الفعل*، باريس، 1970؛ ودجون رودجيز سورل، *أفعال اللغة*، باريس، 1971.

[17] هيربرت إرنست بيكله، علم الدلالة، منشورات كولان، 1974.

لسانٍ خاصٍّ تتكون من العناصر التركيبية والدلالية والتداولية المتعلقة بنسق لساني خاص؛ وأخيرا، نظرية الكفاية الإنجازية المتضمنةَ جردَ الشروط التركيبية والدلالية والتداولية الخاصة.

إننا نولي، بعنايتنا باشتغال اللغة بوصفها أداةَ تواصل اجتماعي، اهتماماً خاصاً بكل رغبة في "إضفاء الطابع الاجتماعي" على اللغة. بيد أن نظرةَ نظريةِ الكفايةِ التواصليةِ المتعددةَ الجوانبِ إلى اللغة، تسمح بالتفكير، للوهلة الأولى، بأن المكونَ التداوليّ كفيلٌ بأن يضع، في إطار هذا النموذج، أسسَ فهمٍ دقيقٍ لعلاقة اللغة بالمجتمع. ولذلك فإننا لا نهدف من وراء اقتراحنا تقديمَ نظرية الكفاية التواصلية بشكل شمولي، بقدر ما رُؤيةَ كيفيةَ تناولِ مكونها التداوليّ الشروطَ الاجتماعية الخاصة بإنتاجِ اللغةِ وإعادة إنتاجها.

دعونا نفحص إذن وظيفة المكون التداولي على مستوى الطبقات الثلاث التي تُشكل هذا النموذج. يهدف مكونُ نظريةِ ملكةِ اللغةِ التداوليُّ وضعَ شروطِ تداوليات كونية تأخذ في الحسبان إمكانات أفعال الكلام العامةَ، بما في ذلك آثار المحاوِرينَ الاجتماعيةَ، على المكون التداولي المتعلق بالنسق الخاص. والحال أن بريكله يظل تلميحِيا حين يقول: " بالإضافة إلى ذلك، تؤدي العلاقاتُ البينيةُ دورا أساسا، على مستوى التداوليات، بين بنية المجتمع والثقافة من جهة، وبين الأشكال اللسانية من جهة أخرى " (ص 102)[18]؛ وأخيرا، تُعتبر تداوليات نظرية الإنجاز الخاص بمثابة المكون الأكثر اتساقاً حيث تتدخل العوامل اللسانية الجوهرية وغيرها من العوامل النفسية والاجتماعية العرضية الملازمة للأفعال التواصلية. وفي غياب نتائج حاسمة، فإن تصور التداوليات هذا يمتلك، على الأقل، ميزة اقتراحِ نموذجٍ لسانيٍّ مفتوحٍ على البحثِ متعددِ التخصصاتِ بالعمل على تحقيق وحدة المظاهر اللغوية المحتفظ بها حتى الآن في إطار خانات مغلقة، حيث تدرسُ "فلسفةُ اللغة" ملكةَ اللغة، ويدرس "النحوُ" الكفايةَ، وتدرس اللسانياتُ النفسية واللسانيات الاجتماعية الإنجازَ.

يجدر بنا، في نهاية هذا الاستعراض السريع للغاية الذي همَّ تيارات النظرية اللسانية الرئيسة، أن ندلي بملاحظة ذات طابع ابستمولوجي بخصوص ما يشكل عنصرَها المنهجيَّ الثابت. لقد سعينا إلى فحص كيف مَكننا المنهجُ التحليلي من تحديد موضوع اللسانيات، أي نسقِ اللسان عند سوسير، وبنية اللسان المحايثة عند هيلمسلوو،

[18] بالنسبة إلى بريكله في كتابه *علم الدلالة*، تظل المقترحات الخاصة بإشباع المكون الدلالي، ولاسيما عن طريق إدراج التداوليات، محدودة؛ وتستحق تطويرها بصورة مستفيضة.

والكفاية عند تشومسكي. وقد قُدِّم هذا الاختيار البنيوي بوصفه ضرورة أساسا لصياغة اللسانيات على أسس علمية. ولكن مع نظرية الكفاية التواصلية، فإن التركيب هو الذي يستعيد مكانته إلى جانب التحليل بواسطة تدخل المكونات المختلفة في نموذج متكامل.

وسيكون من المفيد تقديمُ توضيح فيما يتصل بطابعِ اللسانيات العلميّ. ومن جهتنا، يمكننا القول بصورة مختصَرة، وبالاستناد إلى بعض الإشارات التي قدمها نقد اللسانيات الابستمولوجي[19]، إن الجهود المبذولة، والنتائج المحصَّل عليها والاقتراحات ذات الطابع العملي، لم تكن كافية لوضع اللسانيات على قاعدة العلوم الطبيعية. في الواقع، إذا ما قبلنا مع أولّمو بأن نظرية معينة هي "تمثيل متناسب يُقيم تطابقا دقيقا بين مجموع الظواهر المدروسة وبين نسقٍ قوانين رياضية"[20]، فإن نسقَ أنصار النزعةِ التوليديةِ الافتراضيَّ-الاستنباطيَّ يمثل بناء نظريا بإقامته معادلةً بين القوانين الرياضية والقواعد التركيبية والدلالية والصِّواتية، وباعتقاده بوجود تطابق دقيق بين هذه القواعد والبيانات اللسانية المدروسة. بيد أن هذا البناء سيبقى تأمليا صرفا ما دُمنا نولي كل الأهمية لمبادئ البساطة والتميز-والتي لم تُشرح بشكل كافٍ-على حساب مبدأ التناسب القائم على الملاحظة والوصف إلى حد اعتبار الوقائع التجريبية التي تنفلت للنظرية[21] غير ذات أهمية.

لهذا السبب يصعب اختزال اللسانيات في نظريةٍ للبنية اللغوية مصاغةٍ شكليّا. وفي الواقع، إن "مثل هذا النسق هو نسق مركب بدرجة كبرى أكثر من تركب نظرية منطقية أو رياضية عادية. ولا توجد، ولأسباب مستساغة أيضا، أية نظرية نحوية تخص أي لسان كيفما كان، وتنبني على أساس هذا النموذج وتكون قريبة اليوم من تحقيق وصف كامل"[22]. ولكن لا ينبغي، بعد هذه الاعتراضات، اعتبار أية محاولة لتطبيق

---

[19] وحدها العناصر الملائمة هي التي ستحظى باهتمامنا فيما يتصل ببرهنتنا. ولمزيد من المعلومات، انظر:

P. Duhem, Remarques épistémologiques sur la linguistique chomskyenne, 1972 ; G. Mounin, La linguistique du XXe siècle, 1972 ; A. Schaff, « Grammaire générative et conception des idées innées », dans *L'Homme et la Société*, n. 28 ,1973; etc.

[20] نقلا عن جورج مونان في *اللسانيات في القرن العشرين*، ص.208.

Mounin (Georges), *La linguistique du XXe siècl*e. Paris, Presses Universitaires de France, 1972 ; 1 vol., 252 p., (Collection SUP. Le Linguiste, n° 13).

[21] cf. N. Chomsky, « Une conception transformationnelle de la syntaxe », *Langages* n. 4, 1966, P. 39-80.

[22] E. Bach, « Linguistique structurelle et philosophie des sciences », dans *Problèmes du langage*, Diogène, 1966, p. 131. (34) cf. id., *Le langage*, Payot, 1970.

النموذج الرياضي في حقل اللسانيات مسألة عديمة الفائدة خصوصا مع النتائج الهائلة التي سجلتها البحوث في مجال معالجة اللسان الآلية وفي مجال تطبيقات الذكاء الإصطناعي. يتعلق الأمر بأخذ طبيعة موضوع اللسانيات الخاصة بعين الاعتبار وتكييف منهجيته بالنظر إلى اللغة في واقع اشتغالها المركَّب؛ النفسيّ والاجتماعيّ والرمزيّ، وذلك برفض العملية الاختزالية التي تكمن في النظر إلى بنيتها المحايثة فحسب.

اللسان والمجتمع

سنحاول الآن أن نستعرض، باقتضاب، بعض محاولات فتحِ البحث اللساني على الواقع الخارج لساني، خاصة وأن ثمة متمردون يسيرون ضد تيار الممارسة السائدة، وينطبق الأمر على كل من ساپير ووورف في صلب النزعة الوصفية البلومفيلدية، ومار وڤولوشينوف في خضم النزعة الشكلانية الروسية ولابوف في ظل حقبة سيادة النزعة التوليدية.

لقد جرى التفكير في العلاقة بين اللغة والواقع، في الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار ما سمي *بفرضية ساپير ووورف*. بالنسبة إلى ساپير[23]، تؤدي اللغة دورا مهما في تكوين مجتمع معين بتأمينها تخزينَ ممتلكاته الرمزية ونقلَ تاريخه، حيث تُعَد انعكاسا خارجَ لسانيٍّ لواقعِ شعبٍ معينٍ، وانعكاسَ سيكولوجيته ورؤيته إلى العالم، بيدَ أنه لا وجود لتماثل ولا لنظير بين هذه الظواهر واللغة. وقد عمِل تلميذه وورف[24] على تعزيز وجهة النظر هذه عندما ذَكَرَ (أ) أنَّ الوقائعَ الطبيعية والاجتماعية يختلف بعضها عن بعض بحسب المتحدثين لأن عدتهم اللسانية تزودهم بصياغات مختلفة عن هذه الوقائع؛ (ب) أن اللغةَ لا تتحكم في النظرة إلى العالم فحسب، بل تنظمها أيضا، وأن ثمة قوانين صارمة هي التي تحكم أشكال الفكر؛ (ج) وأخيرا، أنَّ بَنْينة مختلف الألسنة الطبيعية تُفسَّر بواسطة اختلافات في أوجه اشتغال الفكر بحسب الشعوب. ويفسِّرُ هذا التمايزُ بدوره التنوعَ في نظرة هذه الشعوب إلى العالم. ويَعيبُ هذه الفرضيةَ، التي تنتمي إلى وورف أكثر من انتمائها إلى ساپير، طابعها الضيق، بحيث تصبح اللغة عنده المبدأ المنظمَ ليس فقط للنظرة إلى العالم، وإنما أيضا للتجربة الخارج لسانية. بالإضافة إلى ذلك، لا يسعنا إلا أن نلاحظ طابع أطاريح وورف الدائريَّ، ذلك أن الاختلافات المسجلة

[23] E. Sapir, *Le langage. Introduction à l'étude de la parole*, Petite bibliothèque, Payot, no 104, 1970, 231 pages.

[24] B.Whorf. *Linguistique et Anthropologie*, Gonthier, 1971.

بين البنيات اللسانية تكون سببَ تمايز النظرة إلى العالم ونتيجتَه، بحيث تفسِّر هذا التمايزَ وتُفسَّر بواسطته[25].

لقد أثارت هذه الفرضيةُ، التي تبدو جذابة في ظاهرها، اهتماماً كبيرا بين عدد من اللسانيين الإثنولوجيين إلى درجة أن ثمة استطلاع أُجريَ على نطاق واسع جنوب غرب الولايات المتحدة الأمريكية في إطار *مشروع الجنوب الغربي* للتوصل إلى وجود علاقةِ تلازم محتملة بين البنيات اللسانية لدى بعض الشعوب الأمريكية الهندية وبين بنياتها الأنثروبولوجية، غير أن النتائج المحصل عليها أثبتت أنها نتائج غير حاسمة. وفي الاتحاد السوفياتي، حوالي عام 1920، تجلى رد فعل نيكولاس مار ضد بناءات أنصار النزعة الشكلانية المجردة في اقتراحه تأسيسَ نظريته الجديدة للغة على أسس النزعة المادية التاريخية. دعونا نلخص أطاريحه: (أ) يتسم اللسان بأحادية المنشأ؛ (ب) لم يتحقق التمايز بين الألسنة الطبيعية إلا مع اضمحلال المجتمع البدائي؛ (ج) يمتلك كل تشكل اجتماعي-اقتصادي نمطَ لسان خاص؛ (د) تنجم عن الانتقال من نمطِ إنتاجٍ إلى آخر قفزة نوعية على مستوى التغيير اللساني؛ (هـ) يشكل اللسان ظاهرة بنيوية فوقية[26]. تمثل *فرضية وورف-ساپير* و*النزعة المارية* محاولتين -من منظورين مختلفين-لتوسيع إدراك مشكلات اللغة في الخارج لساني، وقد فشلتا بشكل رئيس بسبب طابعهما ذي النزعة الآلية. في الأولى، يُعَد اللسان السببَ المطلق المؤدي إلى تمايز وجهات نظر الناس إلى العالم، بينما في الثانية، يُعتبر اللسان موضوعا رهينا بتنوع بنيوي تحتي. وثمة، في كلا التصورين، قصور نظري في تقييم خصوصية بَنينة الظواهر الرمزية في إطار الترابط بين مستويي التشكل الاجتماعي المادي والإيديولوجي.

لا يدل هذا الفشل على أنه ينبغي على الباحث الارتداد للعودة إلى تفاصيل اللسانيات "الخالصة"؛ الدقيقةِ في كثير من الأحيان، بقدر ما يتطلب منه إعادة التفكير في طبيعة تفاعل اللغة والواقع الاجتماعي في إطار نظري صحيح، وفي طرائق هذا التفاعل. ومع ذلك، فإن قراءة ڤولوشينوف المحفِّزة للغاية[27]تتيح لنا وضع لبناتِ تصورٍ

---

[25] علاوة على ذلك، يرفض وورف بدوره فكرة التلازم بين التصنيفات اللسانية والمقولات الإثنولوجية: «إن فكرة التلازم بين اللغة والثقافة، بالمعنى الذي نمنحه عموما لكلمة تلازم، هي بالتأكيد فكرة خاطئة.»، المرجع نفسه، ص. 139.

[26] كان جوريف ستالين هو من وضع بنفسه حدا للنظرية الجديدة في اللغة في سلسلة من المداخلات نُشرت في براڤدا، انظر:

J. Staline, A propos du Marxisme en linguistique, éd. de la Nouvelle Critique, 1950, p.*67.*

[27] V. Vološinov, *Marxism and Philosophy of Language*, Studies in Language, Seminar Press, New York, 1973.

حول اللغة ذي نزوع مادي يمكِّن اللسانيات الاجتماعية من بناء منهجيتها الخاصة على أساسه. لقد صاغ ڤولوشينوف بصورة ملائمة نقد النزعة الوضعية المجردة – النزعة البنيوية السوسيرية -والتي يؤاخِذُ عليها تصورَها اللسانَ باعتباره نسقا تجريديا يأسر ذاتَه في تزامنٍ مثاليٍّ لا يتوافق مع أية لحظة حقيقية من السيرورة التاريخية، ذلك أن واقعَ فعلِ الكلامِ الحقيقيَّ لا يمكن اختزاله لا في نسق الأشكال اللسانية المجردِ، ولا في الملفوظ المعزول و"المكتفي بذاته"، ولا حتى في الفعل النفسي الفيزيولوجي الذي ينتقل بواسطته، بل إنه يكمن بالأساس في تمظهر التفاعل اللفظي الاجتماعي الذي يطرأ بوَساطة الكلام. سنحتفظ من فولوشينوف بالأطروحات الآتية: (أ) إن اعتبارَ اللسان، حصريا، نسقا مُطَّردا من الأشكال الثابتة هو تجريد غير متناسب إذا ما رغبنا في دراسته في واقعه الملموس؛ (ب) إنه سيرورة توليدية مستمرة مرتبطة بالتفاعل اللساني الاجتماعي بين المتحدثين؛ (ج) إن قواعد التوليد اللساني هي قواعد اجتماعية، ولا تتعلق جميعها بعلم النفس الفردي، ولكن لا يمكن فصلها عن نشاط المتحدثين؛ (د) لا يتوافق طابع الإبداع اللساني مع طابع الإبداع الفني، ولا مع أي نمطِ طابعِ إبداعٍ إيديولوجيٍّ آخر، لكن في الوقت ذاته لا يمكن فهمه بمعزل عن الدلالات والقيم التي يوظَّف من أجل إنتاجها؛ (هـ) تُعَد بنيةُ الكلام بنيةً اجتماعية صرفة بما أن هذا الأخير يجري بين المتحدثين. لقد كان بمقدور هذه الأطروحات أن تعطي دفعة للبحث اللساني على أسس نظرية متينة، لو لم تُقبر مع مؤلفها بسبب تقلبات التاريخ[28]. ويَكمن الدرسُ الأساسُ الذي يمكن تعلُّمه من أطروحات ڤولوشينوف الاقتراحيةِ، والتي تنصب على توضيح النزعة الوضعية الجديدة في اللسانيات، في ضرورة تفكيك النظرية اللسانية قصد إعادة بنائها على أسس جديدة تعيد دمج اللغة بوصفها واقعة اجتماعية في إشكاليتها بصورة واضحة.

ولا أحد ينكر أن اللسانيات "الخالصة" قد حققت نجاحات كبرى بفضل خياراتها المنهجية، والتي تمثلت في دراسة بنية اللسانِ المحايثة دون سواها من وجهة نظر تزامنية، ذلك أن البحث اللساني قد نجح، في واقع الأمر، في مختلف مقارباته – ذات النزعة البنيوية والتوليدية -في صياغة نماذج إجرائية تمتلك كفاية تُمكِّنها من الوقوف على بنْينة مكونات بعض الألسنة. ويتعلق الأمر، في مرحلة البحث اللساني هذه، باستثمار مكتسبات المقاربات المختلفة المنهجية لتناول اللغة في سياقها الاجتماعي بأخذها بعين الاعتبار، بالإضافة إلى ذلك، الوقائعَ النفسية والاجتماعية الملازمة لوضعية التواصل، ولوضعية الرمز ووضعية مستعمليها، ولتنوع الملفوظات الأسلوبي والاجتماعي ، إلى غير ذلك.

[28] لقد اختفى ڤولوشينوف أثناء عمليات التطهير الستالينية.

إن تصور اللغة باعتبارها وحدة يتطلب التنظيرُ لها الاهتمامَ بالعناصر التكوينية التي تؤلف وضعية التواصل في تنوعها، يعني معالجة التناقض بين الجوهري والعرضي بصورة جدلية، وذلك بالنظر إلى هذه العناصر في علاقاتها المتبادلة، بدلا من النظر إليها في استقلال بعضِها عن بعضِه الآخر[29]. إن هذا المنظور هو الذي تندرج ضمنه الأعمال التي تنتمي إلى اللسانيات الاجتماعية، ولا سيما أعمال لابوف حول لغة الأمريكان السود المحلية الدارجة[30].

وبفضل استفادته من النزعة الشكلانية التي طورها النحو التوليدي للتوصل إلى القواعد التي تنبني عليها السيرورات اللسانية وتقنيات الاستطلاع الاجتماعي بهدف تجميع ملفوظاتٍ من *الواقع الحي*، يقترح لابوف مقاربةَ الوقائع اللسانية في سياقها الاجتماعي. ولعل الآثارَ النظرية والعملية المترتبة عنها، ستساهم في تجديد البحث اللساني التائه الآن في محاولة بناء نماذج تأملية صرفة تُسَوِّغ هذا التقدير إلى حد كبير:

لقد ساهم بصورة كبرى وضع وظائف اللغة الاجتماعية جانبا-مما يتيح التعامل مع اللغة، أو مع أي موضوع رمزي آخر، بوصفه غاية في ذاته-في النجاح الفعلي التي حققته اللسانيات البنيوية أوالسيميولوجيا والذي يمنحها شكلها الأكثر عمومية من خلال إضفاء سحر لعبةٍ مجهولةِ العواقب على تطبيقاتِ تحليلٍ داخليٍّ وشكليٍّ "خالص". (ص.14)[31].

---

[29] تهتم النزعة الوضعية اللسانية الجديدة بمظهر البنية اللسانية الداخلي فقط، وتهتم نزعة علم الاجتماع بمظاهرها الخارجية. ويسجل أندري مارتيني، في هذا الصدد، موقفا متباينا، إذ يرى أنه من الصعب إقامة علاقة سببية بين التنظيم الاجتماعي والتعديلات التي تطرأ على البنية اللسانية، راجع. *عناصر اللسانيات العامة*، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ثمة "حالات تكون فيها القوانين الداخلية عاجزة، مهما فعل المرء. إنها ليست مجموعة من الوصفات التي تسمح بشرح كل شيء انطلاقا من أي شيء كيفما كان." *اقتصاد التغييرات الصوتية*، ص. 192، انظر:

Martinet (André). Économie des changements phonétiques. Traité de phonologie diachronique (Bibliotheca Romanica, Manualia et Commentationes, t. X). Berne, A. Francke, 1955

[30] V. *Sociolinguistic Patterns*, Univ. of Pennsylvania Press, 1972 et *language in the Inner City*. Univ. of Pennsylvania Press, 1972b.

[31] P. Bourdieu et L. Boltanski, « Le fétichisme de la langue », *dans Actes de la recherche en sciences sociales*, n" 4. juillet 1975.

ويمكننا، انطلاقا من أعمال لابوف، استقراء الخلاصات الآتية بخصوص المهام التي تضطلع بها اللسانيات الاجتماعية: (أ) استخلاص القواعد التي تأخذ الثوابت اللسانية بعين الاعتبار وتشرح التفاهم المتبادل بين المتحدثين في الجماعة اللسانية؛ (ب) استخلاص القواعد التي تحكم التنوع الأسلوبي والاجتماعي (في السطح) وتنشيط التنوع اللهْجي؛ (ج) تشغيل العلاقة بين (أ) و(ب) للوقوف على إواليات فرض الاستعمال المهيمن.

ومن ثمة، فإن أيا كان، حتى وإن لم يكن مهتما على الإطلاق بفهم اشتغال اللغة الحقيقي، لا يمكنه أن يتفق مع الصياغة المثالية الاختزالية للسانيات "الخالصة". وفي الواقع، فإن المتحدثَ-المستمع -المثالي المتمكن جيدا من لسانه والجماعةَ المتجانسة كلية ليسا سوى تجريدين لا يمكنهما الصمود أمام الملاحظة التجريبية. ويُظهِر الواقع ألا وجود لتجانس، وألا وجود في أي مكان سوى لتنوع لهجي فردي ولهجي جماعي ولهجي، وسوى لمتحدثين محدَّدين اجتماعيا، حيث يعكس إنجازهم شروط تملكهم المعيار المشروع ودرجة تملكهم له، ونقصد به معيار المجموعة المهيمِنة.

هكذا، نلاحظ كيف أن اللسانيات الاجتماعية مدعُوة إلى جعل اللسانيات تقف على قدميها شريطة ألا تكتفي بوضع نمذجة للمنوَّعات اللسانية المختلفة المستعمَلة في مجتمع معين بصرف النظر عن الوضع الذي تمنحُه لها العلاقاتُ الاجتماعية التي تندرج ضمنها[32]. ولذلك، فإنه يتعين على اللسانيات الاجتماعية بناء الحقل اللساني بوصفه نسقَ علاقاتٍ بين المجموعات ذات الصلة في التسلسل الهرمي الاجتماعي، ومن ثمة يقتضي الأمر أن تكون قادرة على ربط خصائص هذه المنوَّعات اللسانية بالمكانة التي يشغلها الأفراد أو المجموعات التي تنتجها في الحقل اللساني كما يعتبره بورديوه وبولطانسكي[33].

---

[32] في تقديمة ترجمة أثرِ لابوف الأولِ، يكتب پيير أونكروڤي: "بالنسبة إلى لابوف، ليست اللسانيات الاجتماعية فرعا من اللسانيات، وليست مبحثا متعدد التخصصات: إنها، في المقام الأول، اللسانيات، كل اللسانيات، لكنها اللسانيات واقفة على قدميها"، انظر:

Encrevé, P, Labov, linguistique, sociolinguistique, dans W. Labov Sociolinguistique, Paris, Les éditions de Minuit, 1976.

[33] يفكر كل من پيير بورديوه وليك بولطانسكي في المقام الأول في الخصائص الآتية: في درجة "توحيد" اللسان، أي سيرورة تفسير معايير استعماله الجيد وفرضها، ودرجة "استقلاله"، أي علاقته الجينية واللسانية-الاجتماعية مع الألسنة الأخرى الموجودة، ودرجة "حيويته"، أي درجة غنى ذخيرته، ومدى كفايته على تلبية احتياجات مستعمليه أثناء تواصلهم وقدرته بوصفه وسيط الإنتاج الثقافي.

سلطةُ اللسانِ في موضع التساؤل

يُتيح لنا التمعن في الاعتبارات النظرية السابقة الإحاطةَ بمفهوم "سلطة" عند إسناده إلى اللسان. ويُبين أيضا أن العلاقة بين "سلطة" و"لسان" هي علاقة متعددة الجوانب. بالنسبة إلى منظري اللسان، يُعَد هذا الأخيرُ مفهوماً تجريديا خالصا، ونسقا من الأدلة المرتبطة فيما بينها بقواعد لإنتاج وحدات صوتية وأخرى صرفية والتوليف بينها مُرَكَّبِيا. ويُعتبَر من جهة أخرى، بالنسبة إلى منظري المجتمع، منتوجا اجتماعيا قد يحظى بقيمةٍ وبوزن أو قد لا يحظى بهما بحسب إرادة المستعملين وفعل الفاعلين الاجتماعيين. تتجلى الفكرة التي نود توضيحها هنا في كون اللسان لا يمتلك سلطة في ذاته، بل إن المجتمع هو الذي يمنح سلطةً لِلسان، سلطةً قد تكون قوية أو ضعيفة أو منعدمة. يتبنى الإنسان، في ممارسته الاجتماعية، موقف المتعاطف أو الرافض تجاه الألسنة الموجودة، ويعبر عن دوافعه القوية أو الضعيفة، ويطور تمثيله الإيجابي أو السلبي، وهذا هو الذي يساهم في منح اللسان المُنتقى وزنا وقيمة وسلطة. بصيغة أخرى، بما أن اللسان "يقدم خدمة" للإنسان، فإن هذا الأخير يعامله بالمثل، وليس العكس[34].

هكذا، نرى كيف يقود الخطاب الهوياتي إلى تبني مواقف ذات نزوع لا واقعي تضفي نوعا من القدسية على اللسان، وينطبق الأمر على كل من الخطابين ذوي النزوعين الأمازيغي والعربي. وفي الحقيقة، إن الخطاب الذي يدعو إلى تعريب المؤسسات العمومية والخاصة، وإلى استخدام العربية باعتبارها لسانَ التدريسِ الحصريَّ ولسانَ الإنتاجِ العلمي والإبداع الأدبي والفني، هو خطاب إيديولوجي لا يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الموضوعيةَ ذات الصلة بمشهد الألسنة، وعلاقات ميزان القوى بينها، وتموقعها الفعلي في البيئة المحلية وفي البيئة الكونية، ووزنها السياسي والاقتصادي والثقافي. ويصرح النشطاء الذين يتبنون هذا الموقف بأنهم يَنذُرون ذاتهم لـ "خدمة العربية"، بل ويذهب بعضهم إلى حد الإعلان عن "ارتباطهم غير المشروط"، ويبدي آخرون استعدادهم "خوضَ معركة" مع المعارضين، ويؤكد كثيرون أن العربية تُعَد، في التفاوض السياسي، "خطا أحمر" لا ينبغي تجاوزه... ويُظهر أحيانا أنصار النزعة الأمازيغية، من جانبهم، الولاء للأمازيغية بوصفها لسانَ الهويةِ الأولَ، "غيرَ القابلِ للتجزئة والمساومة"، بعبارات عاطفية لا تتيح مجالا كبيرا للتبادل والانصات والتفاوض، ذلك أن الخطاب المطلبي والاحتجاجي يضع اللسان في مصاف المثال الذي

34 يؤكد لوي جان كالفي، بطريقته الخاصة، على أن اللسان هو الذي يكون في خدمة الانسان، وليس العكس.

يصعب بلوغه ، ومن ثمة تصبح فرص الاندماج في مشروع توافقي محدودة، مما يفاقم أوجه سوء الفهم ويرفع سقف المطالب لدى كلا التوجهين على حد سواء.

ومن المفارقة أن بعض الذين يرفعون اللسان إلى مصاف الأسطورة، سواء من ذوي النزوع"العروبي" أو من ذوي النزوع "الأمازيغي"، يفشلون في أن ينقلوا إلى الخَلَف استعمالَ لسانهِم الحقيقيَّ أو يُبدون عدم ولائهم له بإسنادِهم تعليمَ أبنائِهم إلى المدرسة الناطقة بالفرنسية أو بالإنكليزية أو بالإسبانية أو بالإيطالية، وبتهميشِهم العربيةَ واستبعادِهم الأمازيغيةَ. إن التناقض بين القول والفعل يخلق شعورا بعدم الارتياح النفسي الذي، بدلا من أن يؤدي إلى تبني رؤية أكثر واقعية، أو أكثر انفتاحا، أو أكثر توازنا أو أكثر واقعية، يقود إلى القيام بأوجه سلوك لاعقلانية، ومتناقضة، وغير متماسكة، وغير منطقية، بل ويقود، أحيانا، إلى أقصى درجات العبث.

ويُبيّن التقييمُ التشخيصي، الخاص بالوضع اللساني الاجتماعي الذي يحتله كل من اللسانين العربي والأمازيغي من حيث الوزن والقيمة في سوق الألسنة، أن اللسانين يتمتعان معا بالوضع الدستوري بوصفهما لسانين رسميين. بيد أنه في ما يتعلق بالأمازيغية، يبقى الإعمال الفعلي لهذا الوضع مسالة موكولة للقرار السياسي ما لم يطبّق القانون المتعلق بتفعيل الترسيم على أرض الواقع. إن التأخر في تفعيل هذا الإجراء يعوق النهوضَ بالأمازيغية وتثمينَها باعتبارهما شرطين أساسين لتعميم تعليمها وإدراجها في المؤسسات الوطنية على المستويين الوطني والجهوي. وتعاني العربية هي الأخرى من عدم تفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية، ومن منافسة الفرنسية في بعض القطاعات الرئيسة حيث ما تزال هذه الأخيرة تتمتع بوظيفة لسان العمل، وخاصة في مجال الخدمات.

إن جودة متن اللسان، وعلى وجه التحديد توفرَه على معجم حديث، ومصطلحات تقنية، شرطٌ لا غنى عنه لكي يكون اللسان قادرا على تزويد مستعمليه بالموارد اللازمة للتواصل والعمل والإبداع في بيئة تتغير باستمرار. ومن هذا المنطلق، ما تزال العربية تعاني من أوجه قصور كثيرة في مجالات مصطلحات التكنولوجيا والهندسة وفي مجال البحث العلمي المتطور بشكل عام. أما بالنسبة إلى الأمازيغية، فإن التأخر الكبير الذي عانت منه، يجعل مواردها في المجالات التقنية وتكنولوجيات التواصل محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سيرورة تهيئة متنها ما تزال في مراحلها الأولى، حيث أَنجز المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بعض المعاجم المتخصصة، غير أن الاحتياجات ضخمة والانتظارات الاجتماعية كثيرة. في الواقع، تتطلب معيرة الأمازيغية نفَسا طويلا يقتضي توفرَ بُعد نظرٍ ورؤيةً استراتيجية للإجابة عن الأسئلة الآتية: ما الملاءمة التي

تكتسيها معيرة الأمازيغية في سياق العولمة؟ ما احتياجاتُ الأمازيغيةِ الاجتماعيةُ؟ ما المجالات التي تحظى بالأولوية؟ ما المقاربة(المقاربات) والنهج (النهوج) الذي(التي) ينبغي تبنيه(ها)؟ ما الجهة المؤهَّلة لتنفيذ ومراقبة إجراءات التهيئة التقنية؟ سنسعى إلى الإجابة عن هذه الأسئلة في الفصول الآتية بناء على تجربة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وقد جرى تدبير تنوع الألسنة في إطار سياسة الدولة ذات النزوع الارادي التي فضلت اللسان العربي المعياري منذ استقلال المغرب. لكن ثمة رؤية جديدة ظهرت مع دستور (2011) الذي أسند إلى الدولة السهر على "انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية "[35]. وهو يقوم على الاعتراف بالتنوع اللساني والثقافي، اعترافٍ يضَع اللسانَ العربيَّ في مقدمة الأولويات التي تتعهد الدولة بـ "حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها". ثم نصَّ الدستور فيما بعد على الآتي: "تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء."[36] ومن المنتظر إصدار قانون تنظيمي يحدد " مراحل تفعيل طابع هذه اللغة الرسمي". وينص الدستور بالإضافة إلى ذلك على أن الدولة "تعمل(...) على صيانة الحسانية(...) وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب". ويشير أخيراً إلى أنها تسهر " على تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر." ولتتويج هذه السياسة، ينص الدستور على إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية تتمثل مهمته في" حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية (...). ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات"[37]

---

[35] بالنسبة إلى الإحالات على دستور 2011، فقد توسلنا بنسخته العربية دون ترجمتها عن النص الفرنسي المحال عليه في نسخة الكتاب الأصلية، مع الاحتفاظ بمصطلح لغة عوض مصطلح لسان الذي نعتمده في ترجمتنا مصطلحَ (langue) الفرنسي، تمييزا له عن مصطلح لغة (langage) انسجاما مع الثلاثية السوسيرية: لسان، لغة، كلام. وينطبق الأمر على كل الإحالات القادمة ذات الصلة بدستور 2011، وبمقتطفات الخطاب الملكي بأجدير والظهير الشريف المؤسس للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. (المترجم)

[36] دستور 2011، الفصل الخامس. نلاحظ في هذه الفقرة من نسخة الدستور العربية حديثا عن الأمازيغية باعتبارها رصيدا مشتركا، في حين يجري الحديث في نسخته الفرنسية عن تراث مشترك (patrimoine commun)، وهناك بطبيعة الحال بون شاسع بين "تراث" و"رصيد". (المترجم)

[37] نص الفقرة الكامل (الفصل الخامس/الفقرة السادسة من دستور 2011): " يُحدَث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبَته وكيفيات سيره." (المترجم)

هكذا، تمتلك الدولة المغربية سياسة عامة ومندمجة تهدفُ تدبيرَ المشهد اللساني والثقافي. ويتعلق الأمر بسياسة متدرجة تُحدد دور الدولة والوسائل المؤسسية التي ينبغي تعبئتها. ومن البدهي أن نجاح هذه التجربة يتوقف على إرادة الدولة السياسية، وعلى درجة انخراط السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعلى درجة يقظة المجتمع ومرونته. ويُعَد توزيع "سلطة" الألسنة من بين الآثار المترتبة عن السياسة اللسانية. تُمنح بعض هذه الألسنة إذن "سلطةً " فعلية، وتكون هي الألسنةُ التي تُوفر، في حد ذاتها، امتيازات مادية و/أو رمزية للذين يمتلكونها من حيث ولوج قطاعات اجتماعية واقتصادية "مُنتجة ومربحة"، ومن حيث الانتماء إلى دوائر ثقافية تُوفر "رأسَ مالٍ ثقافيٍّ" باعتباره مصدرَ "تميزٍ اجتماعيٍّ". وتُنزَّل الألسنةُ الأخرى، بحكم الواقع، منزلةَ اللهجات الفرعية المشتركة التي لا تمتلك أيةَ وجاهة اجتماعية، وغالبا ما يُلقى بها إلى الهشاشة. ولذلك نرى أن عبارة "سلطة اللسان" هي مفهوم مجردٌ ومجازي بالمعنى الذي لا يكون فيه "اللسان"، في نهاية المطاف، سوى نسق من الأدلة ينتظم وفق مجموعة من المبادئ الكونية التي هي أساسُ توليد جميع الألسنة، وإنما يكون أيضا مفهوما ملموسا ودالا من الناحية الاجتماعية، مما يوضح جيدا بأن الألسنة لا تمتلك، في واقع التبادلات الاجتماعية، القيمة ذاتَها ولا الوزن نفسَه، ومن ثمة لا تمتلك الوضع ذاتَه ولا تؤدي الوظائف نفسَها. ويمكننا القول أيضا إن كل لسان يمتلك سلطة محايثة محتملة، ولكنَّ الذي يمنح هذه "السلطة" بشكل ملموس هي مؤسسات الدولة والمجتمع ومستعمِلي هذا اللسان أو ذاك. وفي الواقع، تُعتبر الدولة فاعلا حاسما في فرض اللسان في إطار خياراتها المتعلقة بالسياسة اللسانية، ولا سيما في مجال التعليم وعمل مؤسساتها. ويشكل المجتمع، من جانبه، "مصنع الهابيتوس" اللساني من خلال لعبةِ دينامية التبادلات اللغوية. وفي نهاية المطاف، يكون للمستعملين دور حاسم في إسناد "السلطة" إلى اللسان من خلال ولائهم أو عدم ولائهم له، ومن خلال تملكهم الفعلي له عبر الممارسات اللغوية، ومشاركتهم في الإبداع الثقافي ومدى انخراطهم في سيرورة نقل اللسان إلى الأجيال الشابة (انظر بوكوس، 2012).

الملمح اللسانيُّ-الاجتماعيُّ *

مقدمة

تعتمد نجاعةُ السياسة اللسانية وفاعليتُها إلى حد كبير على معرفة معطيات الوضعية اللسانية-الاجتماعية، ولا سيما معطيات مَلمحِها، أي تلك المتصلة بتشكُّلها العام وبديناميتها. ومن حسن حظنا أنه لا تنقصنا في هذا السياق الدراساتُ التي تعرض الوضعية اللسانية في المغرب. وتُبين بعض هذه الدراسات طبيعةَ عدم التجانسِ اللسانيِّ التنضيديةَ، ويصف بعضها موقفَ بعض المجموعات الضيقة تجاه الألسنة المتواجدة، وما يزال بعضها الآخر يتناول آثار التعددية اللسانية على مستوى التدريس. أما مساهمتنا فهي ذات طابع منهجي في المقام الأول، وتهدف القيامَ بوصف منهجي للأسس التي ينبني عليها سلوكُ المغاربةِ اللفظيُّ على المستوى اللساني-الاجتماعي الكِبْري.

لا تمنحنا مختلفُ نماذجِ اللسانياتِ البنيويةِ النظريةُ والوصفيةُ جهازا مفهوميا مناسبا يجيب على نمط الانشغال هذا، على الرغم من محاولات تغذيتها بدمج أبعادِ فعلِ التواصلِ النفسيةِ والاجتماعية والثقافية. وعلى النقيض من ذلك، تمدنا اللسانيات الاجتماعية، بوصفها مبحثا يدرس بنية الألسنة واستعمالها في سياقاتها الاجتماعية والثقافية، بنماذج متفاوتة القوة لوصف وضعيات التعددية اللسانية. وتأخذُ هذه النماذج تصنيف الألسنة بعين الاعتبار، وانتماءَ المتحدثين الاجتماعيَّ، ومعطيات الألسنة المتنافسة وأوجه استعمالها ووظائفها، والتنوعَ البيلساني والداخل لساني، ودعاماتِ هذه الرموزِ الاجتماعيةَ والمؤسسيةَ، وموقفَ المستعملين، وتطلعاتِهم اللسانيةَ، وغيرها. إننا نعتزم وصفَ الوضعية اللسانية السائدة في المغرب ومناقشة بعض خصائصها في إطار هذه الإشكالية، وهو الأمر الذي سيقودنا إلى دراسة نمذجة الألسنة المتواجدة ووظائفها ودرجة استعمالها. وسيسمح لنا ذلك بإلقاء نظرة على طبيعة المنافسة التي تقوم بين الرموز/الألسنة المتنافسة وطرائقها لتكون بمثابة دعامة للهيمنة الرمزية. وخلاصة

---

*هذا الفصل هو صيغةٌ منقحةٌ ومحيَّنة لمقال بعنوان "ملمحُ المغربِ اللسانيُّ-الاجتماعيُّ، مساهمة منهجية"، منشور في *الثقافة الشعبية المغربية*، نشرةُ المغربِ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ، عدد 140، ص 5-31، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1979.

Boukous A. (1979), "Le profil sociolinguistique du Maroc ‹contribution méthodologique» paru dans *Culture populaire marocaine*, Bulletin économique et social du Maroc, n° 140, p. 5-31, Publications de l'Institut Universitaire de la Recherche Scientifique, Rabat.

القول، يتطلب ضبطُ إواليات الهيمنة الرمزية، وفهمُ كيفية اشتغالها، مقاربةً من نوع آخر، وهو ما يعني أن هدفنا هنا يظل منهجيا بشكل أساس.

النماذج البديلة

لقد اعتمدنا ثلاث مقاربات لوصف الملمح المغربي، وهذه المقاربات هي: مقاربة كل من فيشمان (1965) وستيورت (1970b) اللتين تقدمان نموذجيْ تحليلِ وضعياتِ التعدد اللساني، ومقاربة فيرگسون (1966) التي تقترح منهجَ عرضٍ مُصاغٍ شكليا يَهم البيانات الكامنة في كل حالة على حدة. ورغبة منا في تفادي الوقوع في مطب التجميع، فقد حرصنا على أن نتتبع عن كثب مختلف هذه المقترحات بهدف تعليمي قصد تعريف الباحث غير العارِف بها، وبهدف إرشاديٍّ قصد حثه على استعمال مفاهيمها لاختبارها على وضعيتنا اللسانية.

النموذج "المكوّني"

يضع فيشمان (1965) في دراسته *من يتحدث، وبأية لغة، وإلى من، ومتى* الإطارَ النظريَّ الذي يتيح فهم السلوك اللساني الخاص بالمتحدثين الذين ينتمون إلى مجتمع متعدِّدِ الألسنةِ. ويوضح هذا النموذجُ المؤشرات الفاعلة الكامنة التي تحكُم اختيارَ متحدثٍ متعدِّدِ اللسانِ لساناً بعينه. بمعنى آخر، أمام عدم تجانس الأنساق المتواجدة في مجتمعه، وفق أية محددات يختار هذا المتحدث رمزا معينا بدلاً من رموز/ ألسنة أخرى؟ تتحدد المتغيرات الأساسُ التي يستند إليها هذا الاختيار في ثلاثة أصناف: المجموعة والوضعية والموضِع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وضعيةً لسانيةً مُركبةً توصَفُ انطلاقا من مراعاة دوائر نشاط المجتمع. وتشكِّل هذه الدوائر مجالاتِ استخدام الألسنة، ويختلف عددها بحسب درجة تركُّب هذا المجتمع. وتتمثل المجالات الأكثر شيوعا في الأسرة وعلاقات الصداقة والعمل والدين والحياة العامة.

هكذا، يسمح توزيع الالسنة المتواجدة بحسب مجالاتها واستعمالاتها بملاحظة اتجاهاتِ تطورِ كلِّ لسان من الألسنة المتنافسة. ونميز بين أربعة مصادر للتباين: تلك التي تؤثر على وسائط الإعلام (الكتابة، القراءة، التعبير)، وعلى الأدوار (رمز الفهم/رمز الإنتاج)، وعلى الوضعية (رسمية، خاصة)، وعلى المجالات. تحدِّد هذه المصادرُ المختلفة درجةَ الحفاظ على وضع الرموز أو تغييره. وأخيرا، يؤدي تجميع البيانات التي توفرها مصادر التباين في علاقةٍ بالمجالات والاستعمالات إلى "تَشكُّلِ هيمنةٍ" وضعيةٍ لسانية معينة، ويُلخِّصُ هذا التشكُّلُ معطيات السلوكِ اللسانيِّ الذي يطبع ساكنةً متعددةَ اللسانِ.

النموذج "الوظيفي."

يقترح ستيورت (1970b) في دراسته *نمذجة لسانية اجتماعية لوصف التعددية اللسانية الوطنية* إطارا نظريا لوصف التعددية اللسانية باقتراحه نمذجة لسانية اجتماعية تراعي علاقات الأنماط اللسانية والوظيفية والتوزيعية التي يمكن أن تُقِيمها مختلف الأنساق الموجودة في الكيان السياسي الواحد. ثم إنه يصوغ، بالإضافة إلى ذلك، جهازا مفهوميا ونسقَ كتابةٍ صوتيةٍ قصد تحديد هذه العلاقات.

تستند نمذجةُ الرموز المتنافسة إلى مواصفاتها من حيث الأنماط والوظائف ومؤشرات الاستعمال. ويُحدَّد تصنيف الأنساق إلى أنماطِ لغاتٍ وفق حضور السمات الأربع الآتية أو غيابها: المعيرة، والاستقلالية، والتاريخانية، والحيوية[1]. يتيح تطبيق هذه الصفات على الأنساق اللسانية تصنيفَها إلى أربعة أنماط للغة[2]: المعياري (**مع**)، الكلاسيكي (**ك**)، المحلي الدارج (**مد**)، اللهجي (**ل**)، اللساني الهجين (**له**)، واللغوي الخليط (**لخ**)[3]. ويتعلق التمييز بين اللغات على أساس الوظائف بالوضع الذي تحتله بحسب مجالات الاستعمال؛ ويميز المؤلف أحد عشر مجالا، هي: الرسمي (رس)، المجالي (مجا)، تواصل واسع النطاق (تون)، دولي (دو)، رأسمال (رأ)، مجموعة (مج). تربية (تر)، مادة مدرسية(مم)، أدب (أد). دين (دي)، وأخيرا ازدواجية لسانية

---

[1] تحدَّد المعيرة على أنها تقنين الاستعمال اللساني بواسطة فرض معيار قد يكون داخليا أو أحادي المركز أو متعدد المركز. وتحدَّد الاستقلالية بأنها تشير إلى طبيعة العلاقة العضوية القائمة بين الألسنة. أما التاريخانية فتخص أصل اللسان. في حين أن الحيوية تهتم بدينامية اللسان.

[2] مفتاح قراءة الرموز التي سيستعملها المؤلف في هذا الفصل:

اللغات: لغة رئيسة (langage majeur): لغة.ر، لغة ثانوية (langage mineur): لغة.ث، لغة ذات وضع خاص (langage à statut spécial): لغة.خ.

الأنماط: المعياري (le Standard): **م**، الكلاسيكي (le Classique): **ك**، المحلي الدارج (le Vernaculaire): **مد**، اللهجي (le Dialecte): **ل**، اللغوي الخليط (le Créole): **لخ**، اللساني الهجين (le Pidgin): **له** .

الوظائف بحسب مجالات الاستعمال: رسمي (Officiel): رس، مجالي (Provincial): مجا، تواصل واسع النطاق (Communication large): تون، دولي (International): دو، رأسمال (Capitale): رأ، مجموعة (Groupe): مج، تربية (Education): تر، مادة مدرسية (Matière scolaire): مم، أدب (Littérature): أد، دين (Religion): دي، ازدواجية لسانية (Diglossie): ازل.

وللتميز بين هذه المستويات الثلاث، فقد كتبتُ ا الرموز التي تشير إلى مقولات اللغات بالاحتفاظ بلفظ لغة يضاف إليه أول حرف مميّز للمقولة، وكتبتُ الرموز التي تشير إلى الأنماط بخط مشبع لتمييزها عن الرموز التي تشير إلى الوظائف بحسب مجالات الاستعمال. (المترجم)

[3] ويحدَّد المعياريُّ على أنه اللغةُ الرسميةُ المقنَّنة، والكلاسيكيُّ على أنه المعياريُّ التاريخي، والمحليُّ الدارجُ على أنه اللغةُ الأصليةُ غيرُ المعياريةِ، واللهجيُّ على أنه المنوَّعةُ الجهويةُ أو الاجتماعيةُ للمعياريّ أو المحليّ الدارجِ، واللسانيُّ الهجينُ على أنه اللغةُ الهجينةُ بدون متحدثٍ أصليّ، واللغويُّ الخليطُ على أنه اللسانيُّ الهجينُ المحليُّ.

(ازل). تعمل نسبة المتحدثين، سواء أكانوا أصليين أم لا، بالنسبة إلى كل لسان بمثابة مؤشرٍ استعمالٍ لتصنيف الرموز المتنافسة: الفئة الأولى بنسبة أكثر من 75%، والفئة الثانية بنسبة أكثر من 50%، والفئة الثالثة بنسبة أكثر من 25%، والفئة الرابعة بنسبة أكثر من 10%، والفئة الخامسة بنسبة أكثر من 5%، والفئة السادسة بنسبة أقل من 5%.

نتوفر مع نموذجَي كل من فيشمان وستيورت على أداتين لتحليل وضعيات اللسان المتعددة، يمنح الأول المعطيات المتعلقة بمستوى السلوكِ اللسانيِّ المكوِّنيِّ، ويمنح الثاني تلك المتعلقة بمستوى الرموز المستعملةِ الوظيفيِّ. وبعيدا عن تشابك مجالات مختلف الرموز واستعمالاتها ومصادر تباينها وصفاتها ووظائفها، نتساءل: كيف نصوغ نسقيا كل هذه المعطيات؟ وبأية وسيلة نصوغ شكليا هذه الوفرة؟

الصيغة الجبرية

يُجيب فيرگيسون (1972) في دراسته *صِيَّغ الملمح اللساني-الاجتماعي الوطني* عن السؤال المزدوج السابق بوضعه تقنيةَ عرضٍ مكثفٍ ومشَفَّرٍ لأي ملمحٍ لسانيٍّ-اجتماعيٍّ كيفما كانت طبيعته. وينبني تكوين الملمح على أساس مواصفات الأنساق المتواجدة على هيئةِ مقولاتٍ وأنماطٍ ووظائف. ويُميز المؤلف ثلاث مقولات للغة :

(أ) اللغة الرئيسة (لغة.ر) هي اللغة التي تمتلك خاصية واحدة من الخاصيتين الآتيتين: اللغة التي يتحدث بها أكثر من 25% من المتحدثين الأصليين أو التي يتحدث بها أكثر من مليون نسمة.

(ب) اللغة الثانوية (لغة.ث) هي اللغة التي تمتلك خاصية واحدة من الخصائص الآتية: اللغة الأصلية بالنسبة إلى ما بين 5٪ و25٪ من الساكنة، أو اللغة المتحَّدث بها من قبل أكثر من 100.000 شخص، أو اللغة التي تُستعمَل لسانَ تدريسٍ في مستوى متقدم من سنوات المدرسة الابتدائية الأولى.

(ج) اللغة ذات الوضع الخاص (لغة.خ) هي اللغة التي لا تقع ضمن الفئتين السابقتين، والتي تُستعمل في أحد السياقات الآتية: أن تكون لغةَ دينٍ، وأدب، وتدريس (بوصفها مادة فقط من بين مواد أخرى)، ولسانا مزيجا يستعمله عدد كبير من المتحدثين ولغةً خاصة بفئة عمرية معينة من الساكنة.

ولتفصيل الخصائص المتعلقة بكل مقولة من هذه المقولات الثلاث، يستعير فيرگيسون من ستيورت (1962) التصنيف إلى أنماط (المحلي الدارج(**مد**)،

المعياري(**مع**)، الكلاسيكي(**ك**)، اللغوي الخليط(**لخ**)، اللساني الهجين(**له**))[4]، وبعض الوظائف (مجموعة (مج)، الرسمي (رس)، تواصل واسع النطاق (تون)، تربية (تر)، دين (دي)، دولي (دو)، مادة مدرسية(مم)[5]). وقد صيغ شكليا كل ملمح بطريقة جبرية.

وبالنسبة إلى المغرب، ستتخذ الصيغة المظهر الآتي:

5=3 لغة.ر (**ك** رس دي تون: **مد، مع** تر دو، **مد** مج) + 2لغة. ث. (**مد** مج).

وسنناقش مدى صحة هذه الصيغة في الوقت المناسب.

وإن لم يكن عرض المقاربات السابقة قد وضَّح طبيعة الإشكالية، فإنه على الأقل قد أبان عن اهتمام منهجي مشترك بين المناهج المختلفة، وهذا ما يفسر أوجهَ استعادةِ مقترحات بعضِ علماءِ اجتماعِ اللغةِ، مثل فيشمان (1965، 1968)، ستيورت (1962، 1968) وفيرگيسون (1966)[6]. وقد أطلقنا على نموذج فيشمان اسم "المكوّني" وعلى نموذج ستيورت "الوظيفي" لتمييز طابع النموذجين الأصيل والجزئي في الوقت ذاته. في الواقع، إن تناول تعددية مظاهر الوضع اللساني، خاصة عندما يكون متعدد اللسان، ينبغي أن يأخذ في الحسبان العوامل الملازمة لفعل التواصل، بالإضافة إلى وظائف كل نمط من أنماط اللغة ووضعه وصفاته.

وفي المحصلة الأخيرة، نرى أن مقاربة ستيورت ومقاربة فيرگيسون مقاربتان متكاملتان، ولهذا السبب يجب صهرهما في نموذج موحَّد قادر على دمج أبعاد الرموز المكوِّنيَّة والوظيفية. لذا فإننا نقترح تطبيق هذا النموذج الموحَّد على الوضعية اللسانية السائدة في المغرب. وبقيامنا بذلك، فإننا لا نقصد تقديمَ معلومات جديدة تتعلق ببنية هذا اللسان أو ذاك أو بوضعه أو بتاريخه أو بتوزيعه الجغرافي والاجتماعي، أو إجراءَ فحص متعمق يهم القضايا المتعلقة بالازدواجية والتعددية اللسانيتين، بقدر ما نسعى إلى تطبيق جهاز مفهومي على وضعيةٍ تُعتبر مركَّبة. إننا نسعى، بمحاولتنا هذه، إلى استخلاص التشكُّلِ الشامل الذي يهم الملمح اللسانيَّ-الاجتماعي المغربي، وذلك بالنظر في طبيعة انعدام الانسجام اللساني وبصياغة اشتغال هذه التعددية اللسانية نسقيا.

---

[4] يقتصر هنا على خمسة أنماط من أصل ستة لدى فيرگيسون. (المترجم)

[5] وعلى سبعة مجالات من أصل أحد عشر مجالا .(المترجم).

[6] إن المقترحات التي تبنيناها هنا هي تلك التي طُورت من قبل فيشمان (1968،1965)، وستيورت (1962، 1968)، وفي محاولة الإشباع التي اقترحها فيرگيسون (1966).

وللقيام بذلك، سنسعى إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

(أ) ما أنماط اللغة المتواجدة؟

(ب) هل تُعَد مجالات استعمالها، بحسب الاستعمال الشفهي والكتابي الخطي، مجالات حصرية و/أو تنافسية؟

(ج) هل تمتلك هذه الأنماط الوظائف نفسَها والوضع نفسَه؟

(د) كيف تُصنَّف بحسب درجة استعمالها؟

دعونا نوضح منذ البداية أننا لن نأخذ بعين الاعتبار اللغات الخاصة، ولا اللغات الخليطة (تهجين الأمازيغية والعربية والفرنسية مثلا)، ولا العاميات، ولا الألسنة الأجنبية الهامشية. ومن ثمة، لن يهمنا هنا إلا الأمازيغية بلهجاتها، والعربية بتفريعاتها، والفرنسية.

أنماط اللغة وصفاتها

يتضمن الإجراء المعتمَد في تصنيف الأنساق المتواجدة النظرَ في تاريخها وتوزيعها الجغرافي ومواصفاتها فيما يتصل بالصفات.

الأمازيغية

يَعتبر جميع المؤرخين، القدماء والمحدثون، أن المنطقة الممتدة من سيوة على الحدود المصرية الليبية إلى المحيط الأطلسي، ومن البحر الأبيض المتوسط إلى النيجر ومالي وبوركينا فاصّو، كانت مأهولة بسكان يُطلِقون على أنفسهم اسم "الأمازيغ"[7].

ويُحتمَل أن يكون هؤلاء السكان قد استقروا في هذه المنطقة خلال العصر الحجري الحديث، قادمين إما من الشمال أو من الشرق ليحلوا محل السكان السود. ويَعتبر هؤلاء المؤرخون أنفسُهم السكانَ الأصليين سكانا قادمين من المشرق أو من منطقة بحر إيجه. إنها هنا تخمينات عديدة تُعيد، لعدم يقينيتها، أصول هؤلاء السكان إلى أعماق التاريخ. ومن جهتنا، سنحتفظ في تحليلنا اللسانَ الأمازيغي في المغرب

[7] لقد عملت نزعة التعصب الإثني ورفض الاختلاف على تشويه سمعة الآخر حتى فيما يتصل باسمه. ومن ثمة، فإن الأمازيغ هم "برابرة"، "بربر"، وينعت لسانهم الأمازيغية بـ "البربرية"، إلى غيرها من النعوت.

بالمجموعات الثلاث التي اقترحها ابن خلدون، أي قبائل مصمودة وصنهاجة وزناتة التي لا تتداخل مع المجموعات اللهجية الحالية سوى بصورة جزئية.

لقد أشرنا، منذ ميلاد اللسانيات الأمازيغية التي تعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى هذه المفارقة التي تتجلى في كون اللسان الأمازيغي ظل يحتفظ بوحدة بنياته الأساس المشتركة على الرغم من ازدهار اللهجات المحلية الواضحِ.

فما هي إذن سماتُ هذا النسقِ الشاملِ العامةُ؟

لقد حدد أندري باصي (1952)[8] هذه السمات عن طريق قيامه باستقراء على أساس المقارنة بين الوقائع والمعطيات المتوفرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مما يعني أن البحث في هذا المجال مازال مفتوحا على مصراعيه. ومن المتوقع أن تكشف البحوث الأركيولوجية المدعمة بالتكنولوجيات الحديثة جوانب مهمة من تاريخ الأمازيغية.

من الناحية الصِّواتية، يتضمن النسقُ المُصوِّت الأساسُ ثلاثة صوائت: اِ، و، ي، ومصوِّتين اثنين: ي، و. تتميز الصوائت بالجرس والانفتاح، وتتميز المصوِّتات بموضع النطق(المخرج) والتشفيه. إن نسق الصوامت هو أكثر ثراء، ويتكون من ثلاثة صوامت شفهية: ب، م، ف؛ وثلاثة أسنانية: ت، د، ض؛ وثلاثة لثوية: ن، ل، ر؛ وثلاثة صفيرية: س، ز، ɤ؛ وصامتين خافتين: س، ɤ؛ وصامتين حنكيين: ك، گا؛ وصائت لهوي: غ. تتكون الكلمة، على المستوى الصِّرافي، من موضوع وحركات إعرابية، ويمثل الموضوعُ توليفا من الجذر والقالب، وتشتغل الحركات الإعرابية، السابقة أو اللاحقة، بمثابة مؤشرات الكلمة النحوية. ويمتلك الفعل شكلين: الشكل البسيط الذي يتكون بنظام أو بدونه، في حين نحصل على الشكل المشتق بإضافة السوابق، وهو على ثلاثة أنماط: المبني للمعلوم أو الصفيري، والمبني للمجهول أو الأسناني، والشكل المتبادل أو الأنفي. يمتلك كل شكل بسيط أو مشتق ثلاثة مواضيع: فعل تام، وفعل تام مكثف، وصيغة المُضيِّ. تشير الحركات الإعرابية السابقة و/أو اللاحقة إلى الشخص والعدد. وتكون الضمائر الشخصية إما منفصلة أو متصلة.

هكذا، باستبعادنا مصادر التباعد ودون مراعاتنا "الأساس المشترك" الذي يهم الوقائع الملازمة لكل مجموعة لسانية، سنتمكن من بناء ما يمكن أن نسميه نموذج الأمازيغية الأول، والذي سيكون إذن نتاج عملية تجريد محضة.

[8] يعود الفضل إلى أندري باصي في وضع أول صياغة متكاملة لنحو الأمازيغية المشترك (1952).

وفي واقعه الحالي، يُمثل هذا اللسان، الحاضر على شكل لهجات محلية، عددا مهما من المجتمعات التي يتميز بعضُها عن بعضٍ. ويُقدَّر عدد هذه اللهجات المحلية بأربعة آلاف أو خمسة آلاف لهجة. وفي الواقع، يجب القول إن علماء اللهجات ركزوا اهتمامهم على ظواهر التباعد أكثر من ظواهر التقارب، حيث إن أدنى تنوع صوتي وصِرافي و/أو معجمي في منطقة معينة يقودهم إلى التمييز فيها بين عدد لا نهائي من اللهجات المحلية. ولا يمكننا أن ننكر، على الرغم من هذا التحفظ، وجود ثلاث مجموعات لهجية في المغرب يتميز بعضها عن بعض بصورة جلية.

مجموعة تاريفيت

تغطي تاريفيت، التي تنتمي إلى مجموعة زناتة، منطقةً جبلية تمتد شمال ممر تازة وجنوبَه حيث تقع باتجاه الشمال منطقة القبائل الريفية الأصلية: بَقِّيوة، آيت أورياغل، تمسمان، آيت توزين، آيت أوليشك، آيت سعيد، قلايا، كبدانة، آيت إزناسن، آيت أمريت، گزنايا، ميتالسا، آيت بويحيى وآيت بوزگو. وفي الجنوب، توجد منطقة قبائل آيت واراين. وأخيرا، في الغرب، بجانب جبالة المعرَّبة، تقع كونفدرالية صنهاجة السراير. ويَعتبر علماء اللهجات أن هذه اللهجة يمكن تقسيمها إلى مجموعة فرعية غربية توجد بالأساس في منطقة الحسيمة، وأخرى شرقية توجد حول مدينة الناظور، وتتميز هاتان المجموعتان الفرعيتان بتنوع يتصل بالصِّواتة والصرف والمعجم.

وتتمثل خصائصُ هذه المجموعةِ الصوتيةُ الرئيسةُ في الآتي: الارتخاء: ت← ث، د← ذ؛ والقلب المكاني المطرد: لـ /ل/ إلى /ر/ ولـ /لّ/ إلى /دّ/ أو /دج/؛ ومَحْو/ ر/ في الموقع النهائي.

مجموعة تامزيغت

وتشغلُ المنطقةَ الممتدةَ بين خطٍّ جنوبي يمثله جبل صاغرو، وخطٍّ شمالي يمثله ممر تازة. حدُودُها الغربية والشرقية هي على التوالي وادي گرو وملوية الوسطى. وتشمل هذه المنطقة جبال الأطلس المتوسط برمتها، والجزء الشرقي من الأطلس الكبير، ووادي غريس وزيز، وأخيرا مناطق الرحل الواقعة بين جبل العياشي وصاغرو.

ومن الناحية اللسانية، ثمة تباعد معين يسِم هذه المجموعة، حيث نميز ضمنها المجموعةَ الفرعية الشمالية عن مجموعةِ الجنوب الفرعية. وتضم المجموعةُ الفرعية الشمالية قبائل زمور، وگروان، وآيت نضير، وآيت سادَن، وآيت مگيلت، وزيان، وأيت

سكوكو، وإيشقيرن، بينما تضم المجموعة الجنوبية قبائل آيت حديدو، وآيت شخمان، وآيت إزدگ، وآيت عطا، وآيت مرغاد، وآيت خبّاش.

وفي ما يأتي أوجهُ التباعدِ الرئيسةُ بين لهجات هذه المجموعة المحلية على مستوى الصوامت:

تتميز لهجة الشمال عن لهجة الجنوب بوجود الصوامت ما بين أسنانية:/ ث، ذ/، والصوامت الانسيابية: / ك، گ، ب/، والصوامت الشديدة الرخوة: / تش، دج/، والصامت الحنكي: /ل، [دج/ج] /، وتتجلى ظواهر الاستيعاب ذات الآثار الصِّرافية المهمة مصاغة نسقيا على شكل قواعد تحويلية:

(1) ل + { ت / ث / د / ذ } ← لّ ؛ (2) ن + { ت / ث / د / ذ } ← نّ ؛ (3) ر + ن ← رّ

هذه الظواهر غير موجودة في لهجة الجنوب التي تتميز بتحول الصوامت الحنكية:

(4) گ ← { ي } ي (5) ك ← ش

مجموعة تاشلحيت

وتغطي المنطقةَ التي يحدُّها غربا المحيط الأطلسي، وشرقا وجنوبا وادي درعة، وشمالا "خط مثلاني" ممتد من الصويرة إلى منطقة دمنات. وتشمل هذه المنطقة الجزء الجنوبي من سلسلة الأطلس الكبير، وسلسلة الأطلس الصغير برمتها، وجبل باني وسهل سوس، ومن بين القبائل التي تسكنها: إيحاحان، إيدا أوتنان، آيت ووزكيت، أشتوكن،

لالين، إيدا أولتيت، إمجد، آيت علي، آيت باعمران، آيت نوس، إيدا أوزكري، إيسافن، إيدا أوكنسوس، إندوزال، إيدا أوزاداغ، آيت. سيميج، وغيرها[9].

من البدَهي أن هذه المجموعة لا تخلو هي الأخرى من عدم التجانس الصوتي والمعجمي.

وعلى سبيل المثال، فإن الصوامتَ الانسدادية هي التي تهيمن مع ذلك على مستوى الصوامت في الأطلس الصغير (تانالت، إرسموكين، إيدا أوسيمال، إيد أوتعقيل)، وتتحول الصوامت الانفجارية الأسنانية إلى صفيرية: /ت/ ←/س/، /د/ ←/ز/؛ والصوامت الطويلة إلى صوامت شديدة رخوة: /تّ/ ← /تس/، /دّ/ ←/دز/. ومن ناحية أخرى، تتحقق في الأطلس الكبير (إيدا وتنان، إحاحان) الصوامت الحنكية صوامتَ احتكاكية:/ك/ ←/ك̲/، /گ/ ←/گ̲/. دعونا نضيف إلى ذلك الظاهرةَ المربكة المتمثلة في تشفيه الصوامت الانفجارية: /بˤ/، /مˤ/، وغيرها.

ولا ينبغي أن يعطي هذا العرضُ الجغرافي، الذي يخص توزيعَ مجموعاتِ الأمازيغيةِ الثلاثِ، الانطباعَ بوجود ثلاث كتل متجانسة ذات حدود محكمة، إذ لا توجد خطوط حصر تقوم بينها حدود لهجية بمعنى الكلمة الدقيق، فنحن نمر دون انتقال مفاجئ من مجال إلى آخر بسبب وجود مناطق انتقال، ذلك أن التفاهم المتبادل لا يتعثر سوى بين نقطتي المجال القصيتين.

ها نحن الآن، في نهاية هذه الرحلة، مسلحون نسبيا للإجابة عن السؤال الأصلي: إلى أي نمطِ لغةٍ تنتمي الأمازيغية؟

ولكي نتحلى بالدقة اللازمة، ينبغي أن تقودنا الإجابة عن هذا السؤال إلى فحص طبيعة هذا النسق وفق الصفات الأربع التي صاغها ستيورت، وهي المعيرة والاستقلالية والتاريخانية والحيوية.

[9] توجد في هذه المنطقة واحات معزولة ناطقة بالعربية: أولاد برحيل، هوارة، بوطيب، أولاد جرار، تكنا، وغيرها.

الأمازيغية شفهية بالأساس. وما تزال رموزُ النقوش "الليبية-الأمازيغية" المكتَشفةُ لم تُفك بعدُ، وهي تشبه في أشكالها أبجديةَ تيفيناغ، ونقصد بها أبجديةَ الطوارقِ المستعملة إلى الآن في أوساط النساء، والتي تَضاعف عدد مستعمليها بصورة كبيرة منذ النصف الثاني من القرن العشرين. وتنطوي هذه الأبجدية على عدد معين من أوجه القصور: بعض الوحدات الخطية مفقودة، الصوائت غير مشبعة سوى في النهاية، واتجاه الكتابة غير محدد. باختصار، هي أبجدية لا يُنصح كثيرا باستعمالها بالحالة الأصيلة التي توجد عليها في الكتابة ضمن المجالات التعليمية والأدبية والعلمية. لقد تحقق الآن تقنين أبجدية تيفيناغ، وصودق عليها من قبل المنظمة الدولية لمعيرة الخطوط (إيزو-يونيكود). وقد أصبحت اليومَ كتابةُ تيفيناغِ الهجائيةُ أبجديةَ الأمازيغيةِ الرسميةِ في المغرب، وذلك بفضل العمل الكبير الذي أنجزه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. ولنتذكر أن رجال العلم والأدب الأمازيغ كانوا في غالب الأحيان يستعملون، قبل ذلك، الألسنة التي كانت سائدة في عصرهم (اللاتينية من قبل أبوليُّوس والقديس أوْگُسطينوس، والعربية من قبل ابن خلدون على سبيل المثال). واستعمل آخرون الأبجدية العربية لكتابة أعمال الأدب الديني أو غيره[10]. وأخيرا، فإن الأبجدية اللاتينية هي الأخرى استُعمِلت بدايةً بإيعاز من الباحثين الغربيين، ثم من قبل بعض الباحثين الوطنيين فيما بعد. ولكن سواء أكان الأمر يتعلق بالأبجدية العربية أم اللاتينية، فإن بعض الحركات ضرورية لنقل خصوصيات صوتيات الأمازيغية.

هكذا، وبغض النظر عن الاستعمالات المنتظمة بالأساس، فإن هذا النسق غير مكتوب، فهل هو مقنَّن إذن؟ ثمة العديد من القواميس، وبصورة عامة العديد من المسارد والمعاجم وكتب النحو المدرسية، غير أنها تظل وصفية أكثر منها إلزامية، وقد وُضعت لفائدة المسؤولين المدنيين والعسكريين. أما الدراسات الحالية، فإنها تندرج ضمن أعمال البحث الصِّرف أو موجهة إلى الباحثين في العلوم الاجتماعية. ومن ثمة، فإنها لا تخاطب، في جميع الأحوال، مجتمع الأمازيغ. ولذلك، فإن استعمال هؤلاء لسانَهم ليس سوى إعادة إنتاجِ نسقِ قواعد تمَلَّكوها باعتبارهم متحدثين أصليين. وهذا يعني أن المعيار الصوتي والتركيبي والدلالي يكمن في إنجازهم، ولا يظهر بجلاء إلا نادرا على شكل تقنين معين. ويُعد عدم تجانس هذا النسق أبلغ دليل على ذلك.

[10] انظر مخطوطات محمد بن علي الهوزالي، نشرة الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، ديوان قيود لمحمد المستاوي، وغيرهما.

بيد أنه، منذ تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ثمة عمل مهم في طور الإنجاز لتهيئة المعجم والنحو. وقد تمخضت عنه نتائج ملموسة يمكن تلخيصها في إنشاء معاجم متخصصة تغطي بشكل خاص التعليم والإعلام والنحو والإدارة والجيولوجيا وغيرها من المجالات الأخرى. وفي المُحصلة النهائية، يمكننا القول إن سيرورة "معيرة" الأمازيغية هي سيرورة متواصلة.[11]

هل الأمازيغية نسق مستقل؟

سنستبعد، منذ البداية، الفرنسيةَ باعتبارها لسانا لاتينيا وهندو-أوروبيا، وذلك بسبب المسافة اللسانية التي تفصله عن الأمازيغية والعربية، ثم إننا لن نأخذ بعين الاعتبار مسألة الكليات اللسانية لأنها ليست ملائمة بالنسبة إلى موضوعنا.

ومن ثمة، دعونا نفحص العلاقات الوراثية المحتملة بين الأمازيغية والعربية.

بعد أن كانت الأمازيغية تُلحق بواسطة قرابة غريبة باليونانية والباسكية وغيرهما، رُبطت أخيرا بما يسمى بالعائلة "الحامية-السامية"، وهي تسمية كتابية اعتباطية [نسبة إلى الكتاب المقدس] على ما يبدو (انظر كوهين.د، 1968)[12]. وتضم هذه العائلة الفروع الآتية: السامية (العربية والعبرية من بين ألسنة أخرى)، والمصرية-القبطية، والليبية-الأمازيغية، والكوشية والهوسة. وستعتمد وحدتها على الوقائع الصِّواتية والصرافية-التركيبية المشتركة.

وبصرف النظر عن هذه المعطيات، فإن فرضية الوحدة الوراثية التي تخص هذه الألسنة تظل خلافية إلى حد كبير. وفي واقع الأمر، فموقعها الجغرافي غير موحَّد، ودعامتها الإثنية متنوعة، والدراسات المتعلقة بكل لسان وبكل مجموعة ما تزال غير شمولية إلى حد بعيد، والحقبة الموحَدة غير محدَّدة، ولكل هذه الأسباب، ونظرا لأوجه التداخل فيما بينها التي تعود إلى آلاف السنين نتيجة الاتصال بين الشعوب التي تستعملها، سيكون من الأصح الحديث عن "عدوى الألسنة المتجاورة" بدلا من الحديث عن وجود

[11] للمزيد من المعطيات والتحليل انظر الفصول الآتية من هذا المؤلَّف.

[12] إن مسألة قرابة الأمازيغية هي مسألة خلافية، حيث يضعها بعضهم مثل د. كوهين ضمن العائلة الحامية-السامية، في حين يضعها بعضهم الاخر مثل گرينبرگ ضمن العائلة الأفرو-آسيوية.

عائلة بمعنى الكلمة الدقيق[13]. هكذا، فإن فرضيةَ كون الأمازيغية كانت تجمعها علاقات وراثية مع العربية، فرضيةٌ مستبعدةٌ جدا، ومن ثمة، فإن الأمازيغية *لسان مستقل*.

وبما أن الأمازيغية لا تمتلك تقليدا تاريخيا في الكتابةِ، فإننا لا نتوفر سوى على معلومات متناثرة عن حالات هذا اللسان. ومع ذلك، فإننا توصلنا، بقيامنا بمقارنةٍ تستند إلى علم اللهجات، إلى تقديم ملامح لسان مشترك. وبمقدورنا، على العكس من ذلك، قياس طبيعة أوجه التطور وحجمها بدراستنا المسافةَ بين هذا النموذج المثالي وواقع اللهجات المحلية الحالي. وبما أن هذه اللهجات هي نتاج التطور التعاقبي الذي يهم النسق المشترك الأصلي والتقليد الإثني الذي كان قويا دوما، فإننا نستنتج بأن *الأمازيغية تتمتع بالتاريخانية*

ولقد لاحظنا، بالنظر إلى توزيع الأمازيغية الجغرافي، أن هذا النسق يُستعمَل في مناطق واسعة من التراب المغربي، ومن قبل عدد كبير من المتحدثين. ودون أن نعطي حكما مسبقا على قيمة الجهود المبذولة، فإنه يمكننا القول إن اللسان والثقافة تشهدان دينامية متجددة تتبدى في الدعم المقدم للإنتاج الأكاديمي في مجالات اللسان والثقافة، والإبداع الأدبي والفني. وتُستعمَل الأمازيغية ضمن هذا الإنتاج بوصفها ذاتَ الدراسةِ وموضوعَها في الوقت نفسه. ولذلك يحق لنا أن نخصها *بالحيوية*.

وفي نهاية تحديدنا الصفات التي تختص بها الأمازيغية، يتبين لنا أنها تعرف سيرورة مَعيرة لم تكتمل بعد، غير أنها تتمتع بالاستقلالية والتاريخانية والحيوية، ومن ثمة، فهي كيان *محلي دارج*.

دعونا نرفع لبسا أخيرا يتمثل في اعتبار الأمازيغية نسقا شاملا مجردا لا يشتغل سوى على شكل لهجات محلية يتميز بعضها عن بعضه الآخر بواسطة الخصائص التي ألمحنا إليها آنفا. وتُمثل هذه اللهجاتُ المحليةُ الفترةَ الانتقالية في تطور الأمازيغية بحسب الظروف الجغرافية والاقتصادية والسياسية الخاصة بكل مجموعة، فهي نتاج لهْجَنة الأمازيغية، إنها *لهُجات* إذن. وقد يؤدي بنا اعتبار كل من تاريفيت وتامزيغت وتاشلحيت ألسنةً محليةً دارجةً إلى أن نسند إليها مقياس الاستقلالية. ومن ثمة ألا نعترف لها بأية قرابة وراثية. وهذا أمر يصعب فهمه. ثم إن الأمازيغية في نهاية المطاف، بوصفها

[13] يطرح محمد شفيق فرضية وجود صلة مباشرة أكثر بين العربية والأمازيغية، انظر *البحث العلمي*، يناير 1976 ص. 211-241.

اللسان المشترك، هي لسانٌ محلي دارج على وشك القيام بوظيفته الجديدة باعتباره لسانا رسميا معياريا (دستور 2011)، في حين تُعتبر تفريعاته الجهوية لهجات.

العربية

توجد في المغرب منوّعتان بالنسبة إلى العربية، إحداهما على شكل لهجات محلية جهوية وإثنية، وأخراهما على شكل لسان شعائري وأدبي وإداري. يقوم هذا الأخير بوظائف اللسان الرسمي.

العربية المتحدَّث بها

أُدخِل اللسان العربي إلى المغرب منذ نهاية القرن السابع الميلادي تحت يافطة الإسلام، وكان في البداية ظاهرة لسانية عارضة، ثم تمكن تدريجيا من اكتساب وضع اللسان المهيمن. وقد جرت سيرورة التعريب على ثلاث مراحل. تميزت مرحلة الاقتحام بغارات جيوش المسلمين المتقطعة (سنة 640م مع عقبة بن نافع، ثم سنة 711م مع موسى بن نصير، وغيرهما)، لكن تقدُّمَها كان فاترا بسبب مقاومة السكان الأصليين (راجع حقب كل من كسيلة والكاهنة وميسرة، وغيرهم). وتتمثل مرحلة التوطيد بتشييد مدينة فاس عام 808م. وقد عملت هذه المدينة، بالنظر إلى إشعاعها، بتعريب الساكنة المحيطة بها والساكنة التي تعيش على الطريق الذي يربطها بالموانئ. وأخيرا، تعزز دور مدينة فاس بمجيئ بني هلال وبني معقل على التوالي في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين. وهكذا، جرى تدعيم التعريب الذي دشنته النواة "الأندلسية"، وذلك من قبل البدو القادمين من جنوب شبه الجزيرة العربية. ويمكننا القول إن توزيعَ خريطة المغربِ اللسانية قد حُسم منذ القرن السادس عشر، حيث السهول الأطلسية والداخلية ناطقة باللسان العربي بشكل أساس (باستثناء سوس)، في حين أن الهضاب والجبال ناطقة باللسان الأمازيغي. لكن، هل تعد المنطقة الناطقة بالعربية منطقة متجانسة؟ ألا تحتفظ بالآثار اللسانية المترتبة على عدم تجانسها الإثني؟

ثمة، على العموم ثلاثة أنماط من العربية المتحدَّث بها بالنظر إلى أصول المتحدثين الإثنيةِ[14]:

[14] لقد توقفت اللهجة اليهودية المحلية تقريبا عن الاشتغال منذ هجرة الغالبية العظمى من اليهود المغاربة (كان عددهم يقدر بـ 159.806 في عام 1960، و20.000 في عام 1977 و4000 فقط في عام 2014، ليتقلص إلى 3000 في عام 2021).

(أ) *اللهجات المحلية المدِينية*، وهي تلك التي استعملها المستوطنون العرب الأوائل الذين استقروا بالمغرب في منطقتي سبتة وطنجة، ثم في فاس من قبل المنفيين الأندلسيين أثناء الفتح الإسلامي، وأخيرا في الرباط وسلا وتطوان من قبل المسلمين واليهود المطرودين من إسبانيا بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر خلال حروب *الاسترداد*.

(ب) اللهجة المحلية *الجبلية* التي يستعملها سكان جبالة المعرَّبون بفعل عمل نواة فاس الاشعاعي. ونميز في هذه اللهجة ثلاث مجموعات: اللهجات المحلية الشمالية التي يستعملها الغماريون المعربون بالمنطقة الممتدة من مضيق جبل طارق حتى جنوب الشاون، واللهجات المحلية الجنوبية للصنهاجيين المعربين بالمنطقة الممتدة من وزان إلى تازة، وأخيرا لهجة صفرو المحلية.

(ج) *اللهجات المحلية البدوية* هي تلك التي نشرتها قبائل بني هلال وبني معقل، وهي مستعملة بشكل رئيس في السهول الأطلسية من أصيلة إلى الصويرة مع التقدم باتجاه الداخل نحو ملوية وباتجاه المناطق الجنوبية نحو الصحراء.

وينبغي أن تضاف، إلى هذه اللهجات المحلية الكبرى، العربيةُ الحضرية، وهي منوَّعة هجينة تظهر في التجمعات الحضرية وتتغذى بواسطة الهجرة القروية. وقد فرضت هذه المنوَّعةُ ذاتَها على نحو متزايد بصفتها لغةً ناقلة تسمى *دارجة*. ثم إن المعلومات التي نتوفر عليها عن مختلف اللهجات المحلية، لا تسمح لنا بتوصيفها بدقة. هل تعد هذه الأخيرة بمثابة لهجات محلية يتميز بعضها عن بعض بصورة دقيقة؟ وما طبيعة ودرجة التقارب والتباعد فيما بينها؟ نعترف بأنه ليس بمقدورنا الإجابة عن هذه الأسئلة إلا بطريقة حدسية، لأن الأبحاث في هذا المجال غير متقدمة بصورة كبرى. يبدو أن أي شخص يُضمِر بنيات إحدى هذه اللهجات المحلية، يستطيع تحييد الظواهر الخاصة قصد التواصل مع متحدثي اللهجات المحلية الأخرى. ومن المؤكد أن التفاهم المتبادل يجري تيسيره بواسطة أوجه الاتصال بين مختلف اللهجات المحلية: اللهجات المحلية المدينية ولهجات جبالة المحلية مرتبطة تاريخيا ولسانيا، ولهجات جبالة المحلية واللهجات المحلية البدوية غالبا ما تكون في علاقة تجاور بفعل تحركات قبائل الگيش وحركات هجرة الرحل، وأخيرا، فقد غدَت الهجرة القروية، في أيامنا هذه، حاضرة بصورة مكثفة إلى الحد الذي أصبح فيه النموذج اللساني والثقافي المديني يفرض ذاته على الجميع. ومن ثمة، فإننا نُقر بأن هذه اللهجات المحلية تشكل لهجة واحدة، أي العربية المغربية.

العربية المعيارية

ويظل ماضي ما يسمى عادة العربيةَ الفصيحة غامضا بسبب جهل عربِ حقبةِ ما قبل الإسلام الكتابةَ والقراءةَ. ويعود تاريخ أقدم النصوص التي نتوفر عليا، والتي هي عبارة عن نقوش، إلى القرن الخامس قبل الميلاد. وقد كُتبت هذه الأخيرة بلسان هو عبارة عن مزيج من العربية والآرامية (انظر أنيس، 1973)[15]. في الواقع، لقد كانت ثمة أيضا لهجات محلية مدينية ولهجات الحضر المحلية ولهجات الرحل المحلية. ما أصل العربية الفصيحة إذن؟ هل يتعلق الأمر بلهجة مشتركة أو بلهجة ذات وضع مميَّز؟

لقد كان المجتمع العربي ما قبل الإسلام منقسما إلى مجموعات من القبائل والأحياء، كل منها معتد باستقلاليته، لكن الضرورات الاقتصادية كانت تُحتم عليهم الاتصال فيما بينهم بصورة منتظمة ودائمة خلال انعقاد الأسواق، وكانت هذه الملتقيات المكان الأمثل لإجراء المعاملات التجارية، وللتزود بالمنتوجات المتنوعة، وأيضا مناسبةَ عقدِ لقاءات ثقافية من خلال تنظيم مبارزات خطابية وشعرية. ثم إن هذه اللقاءات هي التي ولَّدت لديهم الحاجة إلى التفاهم المتبادل فيما بين القبائل المختلفة. لكن ما اللهجة الفرعية التي اعتُمِدت؟ إنها بالأساس لهجةُ المجموعةِ المهيمنةِ المحليةُ (قريش)، والتي استُعملت أساسَ اللغة العامة المشتركة، وتبعا لذلك أساس اللغة العامة المشتركة بالنسبة إلى قبائل وسط الجزيرة العربية الأخرى. وقد اكتسبت هذه اللغة، في وقت لاحق، مكانة متميزة باعتبارها لسان القرآن. وهكذا، فإن العربية الفصيحة هي محصِّلة سيرورة تبادلِ الممتلكات المادية والرمزية.

إلى أي نمطِ لغةٍ تنتمي منوَّعتَا العربية هاتين؟ للإجابة عن هذا السؤال، دعونا نسند إليهما صفات المعيرة والاستقلالية والتاريخانية والحيوية.

(أ) العربية *المعيارية* هي نظام قُنِّن عبر قرون من تقليد الكتابة، وذلك في الشعر ما قبل الإسلامي، وكتب النحو، والمصنفات الشعرية، والقواميس، والمعاجم، وغيرها. ويكفي التذكير، في هذا الصدد، بالتطور الهائل الذي شهدته العلوم الفلسفية والبلاغية في القرن الرابع. ولكن القرآن هو الذي يشتغل، في المقام الأول، مرجعَ وضعِ المعيارِ. أما العربية المتحدَّث بها، فلم تخضع لأية معيرة من جانب النحاة والمعجماتيين المسلمين؛ بل على النقيض من ذلك، فقد زُج بها في

[15] يكتسي عملُ إبراهيم أنيس الجامعُ أهمية قصوى، حيث يقدم معلومات مهمة عن اللهجات العربية في شبه الجزيرة وعن خصائصها اللسانية واتصالاتها. وقد أحرز علم اللهجات العربي في المغرب تقدما كبيرا منذ القرن العشرين (انظر اليوسي، 1987).

المجال الذي لم يحظ بالاهتمام الفكري. وقد كان الباحثون الغربيون هم أول من ألف كتبَ نحوٍ ومعاجم ذات طابع تعليمي لاستعمالها من قبل ضباط الجيش الاستعماري. أما الآن، فإن ثمة باحثين وطنيين يحملون على عاتقهم مهمة دراسة اللهجات المحلية العربية المغربية على أسس علمية. وهكذا، *فإن العربية الفصيحة قد قُننت*، من وجهة نظر المعيرة، *بخلاف العربية المغربية*.

(ب) لقد لاحظنا أن العربية الفصيحة والعربية المغربية تربطهما علاقات وراثية وثيقة دون الاقرار بأن العربية الفصيحة تمثل اللسانَ الأم بما أن الأمر يتعلق بلغة عامة مشتركة. إن النسقين اللذين هما في الحقيقة نتاجان مجردان (حيث إن العربية الفصيحة نتاج لهجات ما قبل الإسلام المحلية مع غلبة لهجة مكة المحلية، والعربية المغربية نتاج اللهجات المدينية المحلية ولهجة جبالة المحلية واللهجة البدوية المحلية) هما نسقان تجمع بينهما قرابة من الدرجة الأولى، وهما مجموعتان من اللسانِ العربيِّ الأمِّ، الفرعِ الأقرب إلى السامية الأولى، ومن ثمة فإنهما نسقان تابعان. وبما أن المعيار هو إلى جانب العربية الفصيحة، *فإن العربية المغربية لا يمكنها أن تحظى بالاستقلالية*.

(ج) لقد خضعت العربية الفصيحة، مثل العربية المغربية، للتطور التاريخي. ولا تعوزنا دراساتُ العربيةِ الفصيحة التعاقبيةُ، فهي تأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يمر بها هذا اللسان على المستويات الصوتية والصِّرافية والمعجمية على الرغم من طابعه "الجامد" بفعل الخطاب الإيديولوجي الذي ينحو إلى "إضفاء طابع القدسية" عليه. ولكن مع العمل الذي يقوم به اللسانيون و"واضعو" المعاجم، يبتعد هذا اللسان عن طابعه الكلاسيكي ليصبح بالتدريج لسانا معياريا. ومن بين التحولات الأخرى التي تطرأ عليه، نشير إلى التخلي التدريجي عن حركات الأسماء، والميل إلى إدراج بنية فعل-فاعل-مفعول به(VSO)الأصلية، جنب بنية فاعل-فعل-مفعول به (SVO) الهندو-أوروبية، وتبسيط جداول التصريف. أما بالنسبة إلى العربية المغربية، فإن طابعها الشفهي بالأساس، وانتشارها الجغرافي والاجتماعي والإثني، يجعل منها نقيض اللهجة الفرعية الجامدة، ومن ثمة فإن كلا النظامين *تاريخيان*.

(د) ليست *العربية المعيارية* لسانَ أمومةِ أيِّ مجتمع أو أية مجموعة. إنها رمزُ نخبةٍ معينةٍ الظرفيُّ ولغةُ المجتمعِ العربيِّ العامةُ المشتركةُ، ولهذا السبب لا نستطيع أن نسند إليها صفة الحيوية بالمعنى الذي حدده ستيورت. وعلى النقيض من ذلك، فإن العربيةَ المغربيةَ، لسانَ الأمومة واللسان العاطفيَّ بالنسبة إلى ملايين

المتحدثين، مخصوصة بـ *الحيوية* بصورة لا جدال فيها. ومع ذلك، فإن الفارق اللساني والوظيفي بين هاتين المنوَّعتين يتجه نحو التلاشي خلف شكلٍ عربية وسيطة، والتي ستكون بمثابة مستوى من مستويات لسانٍ أكثر من كونها لغة ذات طابع فردي.

الفرنسية

يُنافسُ الألسنةَ الوطنيةَ، التي تناولناها آنفا من حيث الصفات، لسانٌ أجنبيٌّ ذو وضع خاص، وهو اللسان الفرنسي في هذه الحالة. وقد استُقدم هذا اللسانُ وفُرِضَ بوصفه لسان الإدارة والتدريس مع فجر إعلان الحماية، وما يزال يضطلع بدور مهم في حياة البلاد الثقافية. لنطبق على هذا الرمز/اللسان، على التوالي، صفات المعيرة والاستقلالية والتاريخانية والحيوية:

(أ) إنه لسان عملت على *تقنينه* أجيال من الكتاب والنحويين، ذلك أن المعيار الصوتي والتركيبي يرِد بيانه بأدق تفاصيله في مصنفات الصوتيات التصحيحية وفي كتب النحو التعليمية التوجيهية، وتجري صياغته نسقيا في القواميس المختلفة. ومن ناحية أخرى، فإن هذا المعيار يجري ضبطه بصورة إلزامية من قبل أجهزة الدولة الإيديولوجية المختلفة (المدرسة، الأكاديمية، المؤسسات المختلفة).

(ب) يُعد هذا اللسان *مستقلا* على الرغم من كونه مُحصلة تطور اللاتينية الخاص. إذا ما نحن اعتبرناه، من وجهة نظر تعاقبية، لهجة متفرعة عن اللاتينية، فإنه يشتغل، على المستوى التزامني مع ذلك، بوصفه لسانا كامل الأهلية. في الواقع، لقد توقفت اللاتينية عن فرض معيارها على الفرنسية التي تطورت بشكل مستقل منذ قرون خلت.

(ج) لقد طرأت على اللسان الفرنسي، منذ نصوص الأدب في العصور الوسطى الأولى (*قَسَم ستراسبورغ*، *وأنشودة رولان*، وغيرهما) إلى تلك الخاصة بالأدب المعاصر، العديد من التطورات التي حفِظتها بعناية كتب اللسانيات التعاقبية وكتب النحو التاريخي، وهي بذلك تشهد على *تاريخانية* هذ اللسان

(د) لقد تمكنت هذه اللهجة الفرعية، التي كانت في البداية لهجة جزيرة فرنسا ولهجة الملكية المحلية، أن تحل، من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر، محلَ منافِساتها بوصفها لسانا إداريا وأدبيا، لكنها لم تكتسب بُعدا وطنيا إلا مع ثورة 1789 حيث جعلت الألسنةَ المنهزمة تتراجع إلى معاقلها: لسان دوك، والبروتونية، والباسكية، وغيرها. وقد أبدت لهجة باريس حيويتها -بوصفها لهجة

كل من فيودالية جزيرة فرنسا، والثورة اليعقوبية، والنظام الرئاسي-إلى درجة التهامها أية لهجة منافسة محتملة. وسواء كان الأمر أفضل أو أسوأ، فقد أصبح هذا اللسان رمز الوجود الفرنسي في العالم، وخاصة في المستعمرات السابقة. ونتيجة لذلك، لا يمكننا إلا أن نعترف له بمزايا *الحيوية*.

والآن، عند الانتهاء من فحص الأمازيغية (أ) والعربية المغربية (ع.مغ) والعربية الفصيحة/ المعيارية(ع.ف) والفرنسية(ف) من حيث الصفات المسندة إلى كل واحدة منها، يكون بمقدورنا تحديد نمط اللغة الذي يرتبط به كل نسق من هذه الأنساق. ويعرض الجدول الآتي مواصفاتها فيما يتصل بالصفات وأنماط اللغات:

الجدول 1. صفات اللغات وأنماطها

الصفات / الرموز	أمازيغية محلية	أمازيغية مشتركة	عربية دارجة	عربية فصيحة	فرنسية
معيرة	-	+	-	+	+
استقلالية	+	+	-	+	+
تاريخانية	+	+	+	+	+
حيوية	+	+	+	+/-	+
أنماط	محلي دارج	معياري	لهجة	كلاسيكي/معياري	معياري

المجالات وأوجه الاستعمال

يُستعمل كل نسق من الأنساق اللسانية، التي قمنا بتصنيفها للتو، في عدد محدد من المجالات، وفي استعمالات معينة. وسنميز بين نمطين من الاستعمال: أوجه الاستعمال التنافسية وأوجه الاستعمال الحصرية (انظر رايمان، 1965)[16].

[16] يكتسي هذا التمييز طبيعة تجريبية. إن المتحدثين هم الذين يقررون استعمال الألسنة بحسب وضعيات التواصل.

الاستعمالات التنافسية

الاستعمالات التنافسية هي تلك التي يحظى فيها المتحدث بإمكانية اختيار نسق من بين الأنساق المتواجدة. ورغبةً منا في عدم الاستفاضة في عرض هذه الاستعمالات، فإننا عمدنا إلى صياغتها نسقيا في الجدول رقم 2 أدناه مرتَّبة على النحو الآتي: تتضمن الخانة اليمنى المجالات التي تُستعمل فيها الرموز/الألسنة، وقد رُتبت هذه المجالات من 1 إلى 14. وتشمل الخانة اليسرى الاستعمالات، ونقوم بالتمييز بين الاستعمال الشفهي والاستعمال الكتابي الخطي. وعند تقاطع كل مجال مع كل استعمال، فقد قمنا بوضع الأنساق المتنافسة بحسب ترتيب ورودها. ويعني وضع هذا السهم الصاعد ↑جنب نسق معين أن استعماله التفضيلي يزداد، ويعني وضعه مقلوبا↓ أن استعماله يقِل. وأخيرا، تشير العارضتان--وعلامة X على التوالي إلى انعدام الاستعمال ونقص في المعطيات:

الجدول 2. استعمالات الألسنة المتنافسة

المجالات	الاستعمال	
	شفهي	كتابي خطي
1. التعليم	ع.ف، ف، ع.مغ، أ.مع	ع.ف،ف↑، أ.مع
2. خطابات، مؤتمرات	ع.ف↑، ف، ع.مغ، أ.مع	- -
3. راديو	ع.ف، ف، ع.مغ، أ.مح، أ.مع	- -
4. تلفزيون	ع.ف، ف، ع.مغ، أ.مع، أ مح	- -
5. الإنترنيت	ع.ف، ع.مغ، أ، ف، أ.مع	- -
6. سينما	ع.مغ، ع.ف، ف، أ.مح	ف، ع.ف
7. مسرح	ع.مغ، ع.ف، أ.مح، أ.مع	X
8. نشر	- -	ع.ف، ف، ع.مغ، أ.مع
9. يوميات وطنية	- -	ع.ف، ف، ع.مغ، أ.مع

10. يوميات أجنبية	- -	ف، ع.مع - -
11. بنك، صناعة، تجارة	ع.مغ، ف، أ، --	ف، ع.مع
12. مجلات	- -	ع.ف، ف، أ. مع
13. إشهار	ع.ف، ف، ع.مغ، - -	ف، ع.ف، أ.مع
14. نقوش، يافطات، إلخ	- -	ف↓، ع.ف، أ.مع

مفتاح: أ.مح= أمازيغية محلية، أ.مع= أمازيغية معيارية، ع.مع= عربية معيارية، ع.ل =عربية لهجية، ع.مغ= عربية مغربية، ع.ف= عربية فصيحة، ف= فرنسية، إس=إسبانية، إن= إنكليزية.

الاستعمالات الحصرية

تتمثل الاستعمالات الحصرية في الاستعمالات التي يَستخدم فيها المتحدث حصريا نسقا واحدا. ويجري هذا الاختيار وفق الوضع والمَوضِع والمجموعة. تُستعمل الأمازيغية من قبل المتحدث-المحاوِر الأصلي في إطار الأسرة، وفي المحادثات ذات الطبيعة غير الشكلية، وأخيرا، فهي بمثابة لسان-ملاذ للحفاظ على الهوية. وتُستعمل العربية المغربية من قبل المتحدث الأصلي في نطاق الأسرة وفي المحادثات الودية غير الشكلية، وهي بمثابة لسان مزيج على المستوى الوطني. أما العربية الأدبية فتُستعمل في الوضعيات الشكلية ذات الموضِع الديني أو السياسي (الدين، مجلس النواب، الخطب الرسمية، وغيرها). وتُستعمل الفرنسية في الوضعيات الشكلية وغير الشكلية لمخاطبة الأجنبي.

الوضع والوظائف

نقصد بـ "الوضع"[17] وضعيةَ كل نسق كما هي محددة في مجالاته واستعمالاته، ونعني بالوظيفة الدور الذي يؤديه هذا النسق. ويتعلق كل من الوضع والوظائف بالسلطة والأهمية المكتسَبة في المجموعة الاجتماعية.

[17] يميز بعض اللسانيين الاجتماعيين بين الوضع بالمعنى الوظيفي والوضع بالمعنى القانوني.

ومن بين الوظائف الإحدى عشرة التي اقترحها ستيورت، ثمة فقط تسع وظائف ملائمة: رسمية (رس)، تواصل واسع النطاق (تون)، دولية (دو)، مجموعة (مج)، تربية (تر) مادة مدرسية (مم)، أدب (أد)، دين (دي)، ازدواجية لسانية (ازل).

يمكن صياغة مواصفات الرموز/الألسنة شكليا فيما يتصل بالوظائف والوضع في مصفوفة يمثل مدخلُها الإحداثي الوظائفَ، ويمثل مدخلُها المقابل الأنساقَ. تدل العلامات الإيجابية والسلبية على التوالي على حضور وغياب الوظيفة المعنية بالنسبة إلى كل نسق:

الجدول 3. وظائف الألسنة

الوظائف / الأنساق	رسمية	تواصل واسع النطاق	دولية	مجموعة	تربية	مادة دراسية	أدب	دين	ازدواجية لسانية
العربية الفصيحة/ المعيارية	+	-	+	-	+	+	+	+	+
الأمازيغية المشتركة	+	-	-	-	+	+	+	-	-
العربية المحلية	-	+	-	-	-	-	-	-	+
الأمازيغية المحلية	-	-	-	+	-	-	+	-	+
الفرنسية	-	-	+	-	+	+	+	-	+

تستدعي هذه المصفوفة أربع ملاحظات:

(أ) خصصنا الأمازيغية بوظيفة(المجموعة) لأنها تشتغل حصريا في المجموعة الأمازيغية، وخصصنا العربية المغربية المحلية بوظيفة (التواصل الواسع النطاق) باعتبارها لسانا مزيجا، بما أنها تشتغل لهجةَ التفاهمِ المتبادلِ الفرعيةَ بين الناطقين بالعربية والناطقين بالأمازيغية من جهة، وبين الناطقين بالأمازيغية في المناطق القصية من جهة أخرى؛

(ب) جرى إسناد الوظيفة (1) إلى تامزيغت بفعل إنتاجها الأدبي الديني والدنيوي؛

(ج) حظيت العربية الأدبية بالوظيفة (1) باعتبارها لسانا تعتمده المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة؛

(د) صُنفت الأمازيغية المعيارية المشتركة لسانا رسميا بفعل إقرارها بدستور المملكة المغربية لسنة 2011؛

(ه) وأخيرا، فإن العربية الفصيحة والعربية المغربية المحلية توجدان في علاقة ازدواجية لسانية (ازل). وفي الواقع، إذا ما طبقنا تعريف الازدواجية اللسانية (انظر فيرگسون، 1971)[18] على هذه الحالة، نلاحظ أن العربية الحديثة تتوفر على خصائص المنوَّعة العليا: المعيرة، والإرث الأدبي، والاكتساب عن طريق المدرسة، والصِّواتة، والمعجم والنحو "المرَكَّبِين"، والوظائف المرموقة. في حين أن العربية المغربية، اتسمت بالمنوعة الدنيا، حيث إنها غير مقننة، وأدبها شفهي، وتُكتسب داخل الأسرة، وبنياتُها أقل "تركُّبا"، وتتصل وظائفها بالوضعيات الحميمة وغير الشكلية.

درجات الاستعمال

لا يَجري تحديد نسق لساني بواسطة النمط الذي ينتمي إليه فقط، وإنما أيضا بواسطة مجالاته واستعمالاته والوظائف التي يؤديها وعدد المتحدثين الذين يستعملونه. يُشكِّل تخصيصُ مؤشرِ استعمالٍ بالنسبة إلى كل رمز/لسان من الرموز المتواجدة في المغرب، مهمةً ليست باليسيرة، وذلك لسببين أساسين. أولا، لأن الإحصائيات الرسمية المنشورة لا تشمل المتغير اللساني. ثمة ثلاثة عوامل فقط هي التي تُأخذ بعين الاعتبار، وهي: الإقامة (ساكنة قروية/ساكنة حضرية)، والمعتَقَد (ساكنة مسلمة /ساكنة يهودية)، والجنسية (ساكنة مغربية /ساكنة أجنبية). ثم إنه يصبح من غير المجدي التمييز بين الأمازيغ والمستعرَبين والعرب بما أن تمازج الإثنيات قد غيَّر بصورة ملحوظة معطيات البلاد اللسانيةَ، بالإضافة إلى تأثير الهجرة القروية والخارجية.

ومن ثمة، فقد آثرنا الاشتغال بالاعتماد على التقديرات التقريبية في انتظار دراسات الجغرافية اللسانية الجهوية. وبالنظر إلى هذا الاحتراز، فإنه من الممكن إجراء تقديرات، إن لم تكن دقيقة تماما -ولكن كيف يمكنها أن تكون كذلك في مثل هذا المجال المحفوف بالمخاطر إلى حد بعيد؟ - فبإمكانها مع ذلك أن تكون بمثابة مؤشرات. أما

[18] تُميّز الازدواجيةُ اللسانية، حسب فيرگيسون (1971)، الألسنةَ التي تتوفر على منوَّعتين من اللسانِ نفسه، إحداهما مرموقة والأخرى مشتركة. وبالنسبة إلى فيشمان (1972)، يمكن للمنوَّعتين أن تنتميان إلى لسانين مختلفتين.

بالنسبة لنا، فقد قمنا بالاشتغال، وعلى أساس معطيات إحصاء عام 1960، اعتمادا على تقاطع المعطيات الإدارية (ولايتان و16 عمالة و72 دائرة) مع المعطيات الإثنية (خريطة القبائل) والمعطيات اللسانية (الخريطة اللسانية). وكانت التقديرات على النحو الآتي: بلغ عدد مجموع السكان 11.626.470 مغربي، منهم 8.215.433 ساكن قروي و3.411.037 ساكن حضري[19].

مؤشر استعمال الأمازيغية

إذا كان من السهل نسبياً تقدير نسبة الساكنة القروية الناطقة بالأمازيغية، فإنه يصعب بالمقابل تقدير نسبة الساكنة الحضرية. تُقَدر نسبة الساكنة القروية على أساسِ إجماليّ الساكنة المحلية في الدوائر والمقاطعات المحددة "إثنيا" باستثناء الجيوب الناطقة بالعربية. أما بالنسبة إلى ساكنة المناطق الحضرية، فإننا نميز ثلاث وضعيات بحسب نسبة المتحدثين الناطقين بالأمازيغية[20]: (1) المراكز المستقلة التي تهيمِن فيها الأمازيغية (80٪ وما فوق)، (2) البلديات التي تشكل فيها الأغلبية (بين 60% و80%)، (3) البلديات والعمالات التي تشكل فيها الأقلية (أقل من30%).

وندرج هنا، ودون الخوض في تفاصيل العمليات الحسابية، التقديرات التقريبية التي توصلنا إليها: (أ) مؤشر الساكنة القروية: 48%؛ (ب) مؤشر الساكنة الحضرية: 16%؛ (ج) مؤشر الساكنة الإجمالي: 39%. وخلاصة الأمر، تنتمي الأمازيغية إلى الطبقة الثالثة (III) وإلى مقولة "اللغة الرئيسة" حسب شبكة ستيورت.

مؤشر استعمال العربية المغربية

وبما أن الأمازيغية والعربية المغربية تشتغلان بمفردهما باعتبارهما لسانيْ أمومةٍ، فإنه يمكننا تحديد مؤشرات استعمال العربية بواسطة استدلال بسيط: (أ) مؤشر الساكنة القروية: 52%؛ (ب) مؤشر الساكنة الحضرية: 84%؛ (ج) مؤشر الساكنة الإجمالي: 61%. يجب بالتأكيد الرفع من قيمة هذا المؤشر الأخير بحيث يُدمِج ثنائيّي

---

[19] انظر *الإحصاء الديموغرافي* (1960)، ساكنة المغرب القانونية، مصلحة الإحصاء المركزية، يونيو 1961. من المؤكد أن تحديث التقديرات ضروري بالاستناد إلى إحصاء 1971، لكن مؤشرات الاستعمال بالنسب المئوية هي "أكثر" ملاءمة لموضوعنا أكثر من عدد المتحدثين الدقيق. يعطي الإحصاءان اللاحقان (2004 و2014) حوالي 80% للعربية المغربية. وسنعود إلى الموضوع نفسه لاحقا.

[20] ستكون لدينا تقريبا التقديرات الآتية بالنسبة إلى كل حالة من الوضعيات الثلاث: (أ) 117.640متحدث، (ب) 85.440 متحدث، (ج) 267.540 متحدث. قد تبدو هذه التقديرات أقل من قيمتها الحقيقية. ولكن تهيمن بين الشباب في المناطق الحضرية الثنائيةُ اللسانية المتلقية، وهي مرحلة انتقالية نحو الاستيعاب.

اللسان ضمن الناطقين بالأمازيغية، ومن ثم ستكون قيمة هذا المؤشر حوالي 75% في جميع الاحتمالات[21]. وبحسب هذه المعطيات، فإن العربية المغربية تندرج ضمن الطبقة الأولى (I)، وتُعَد "لغة رئيسة."

مؤشرات استعمال العربية المعيارية والفرنسية

إن هذين النسقين لا يُكتَسبان، كما لاحظنا ذلك، إلا عن طريق المدرسة. ولذلك فإن درجة استعمالهما تتحدد بالنظر إلى التمدرس ومحو الأمية. والحال أن التمدرس لن يشمل سوى 50% من الساكنة التي بلغت سن التمدرس، وأن معدل محو الأمية سيكون حوالي 11% من عدد الساكنة الاجمالي، مما يقودنا إلى الاعتقاد بأن استعمال النسقين لن يكون معمَّما إطلاقا على الكل. بالإضافة إلى ذلك، ما الذي يمكن قوله عن الأنساق التي لا تُستعمل إلا أحيانا وفي بعض الوضعيات الشكلية؟

هكذا، فإنه يصعب تصنيف هذين النسقين في غياب معطيات كمية موثوقة تهم درجة استعمالهما في مختلف المجالات، ومعدل تمدرس الصغار، ومعدل الأمية بين السكان البالغين. ومن ثمة، فإننا سنصنفهما مؤقتا، وبنوع من الحذر، في المقولة الرابعة، مع منحنا العربيةَ المعياريةَ أفضلية طفيفة (IV↑). ومن ناحية أخرى، تُعتبر العربية الأدبية والفرنسية "لغتان رئيستان"، الأولى بوصفها لسانا رسميا والثانية باعتبارها لسانَ تدريسٍ.

صياغةُ الملمحِ الشكليةُ

لقد قمنا حتى الآن بتفكيك الصرح اللساني المغربي باهتمامنا بالمظاهر المختلفة الخاصة بكل لسان. وتُشكل هذه العمليةُ التحليلية لحظةً مهمة في دراسة أية وضعية لسانية حيث أتاحت لنا، في هذه الحالة، وضعَ نمذجة للأنساق المتواجدة، وتحديدَ مجالات استعمالها، ووظائفها ووضعها، وأخيرا تصنيفها بحسب مؤشرات استعمالها.

والآن، ينبغي أن نقوم بمجهود تركيبي لإعادة تشييد هذا الصرح، وذلك بصياغتنا نسقيا مجموعَ المعطيات اللسانية-الاجتماعية التي نتوفر عليها. ويُمكننا، في

---

[21] ليست التقديرات التي طرحها باحثون آخرون أكثرَ دقة: يرى. روبير مونطاني أن من 10 إلى 15% من المغاربة هم عرب، ومن 40 إلى 45% هم مستعرَبون، ومن 40 إلى 45% هم أمازيغ (*حياةُ الأمازيغ الاجتماعيةُ والسياسيةُ*، باريس، 1931)، ويعتقد إميل لاووست أن نصف ساكنة المغرب ناطقة بالأمازيغية (*مدخل إلى المغرب، اللهجات المحلية*، 1932)، ويؤيد هذا الرأيَ أندري باصي (*اللسان الأمازيغي*، 1952)، ويعتقد ج. مارتان وآخرون أنه يوجد، من بين عشرة مغاربة، ثمانية يتحدثون العربيةَ، ومغربي واحد يتحدث الأمازيغية، وآخرُ ثنائيُّ اللسان. (*جغرافية المغرب*، باريس، 1964).

التحليل النهائي، تلخيص ملمح المغربِ اللسانيِّ-الاجتماعيِّ على النحو الآتي: ثمة في المجموع استعمالُ خمسة أنساق متنافسة: اللسانان الرسميان: (أ) العربية المعيارية و(ب) الأمازيغية المعيارية؛ (ج) الألسنة الوطنية: اللهجات العربية الدارجة، واللهجات الأمازيغية؛ (د) اللسان الأجنبي الأول: الفرنسية؛ (ه) اللسانان الأجنبيان الثانيان: الإسبانية والإنكليزية.[22]

ويمكننا، بطرحنا جانبا اللغة الطبيعية، أن نصوغ هذا الملمح على شكل صيغة جبرية[23]:

يقترح تشارلز أ فيرگيسون (1971) الصيغة الآتية:

5=3 لغة. ر (**ك** رس دي تون: **مد، مع** تر دو، **مد** مج) + لغة. ث (**مد** مج).[24]

تستدعي هذه الصيغة تسجيل ثلاثة تحفظات:

(أ) إنها تقدم مجموعة من أوجه الغموض على مستوى الازدواجية اللسانية العربية. في الواقع، إذا ما رغبنا التقيُّد بمفاهيم ستيورت، فإن العربية المغربية ليست محلية دارجة وإنما لهجة (مستقلة)، بالإضافة إلى أن هذه الأخيرة هي التي ينبغي التأكيد عليها بحكم انتمائها إلى الطبقة الأولى، وأن نسند إليها وظيفة التواصل على نطاق واسع باعتبارها لسانا وطنيا مزيجا، ويجب أن يُسند إلى العربية المعيارية وظيفة اللسان الدولي باعتبارها لسانَ عملٍ في الأمم المتحدة؛

(ب) يجب أن نسند إلى الفرنسية الوظيفة الأولى بالنظر إلى استعمالها في الأدب المغربي بالتعبير الفرنسي؛

(ج) إن هذه الصيغة هي مثار جدل بخصوص تناولها الأمازيغية. وتنقسم هذه الأخيرة إلى ثلاث لغات محلية دارجة، تُصنف إحداها على أنها "لغة رئيسة"، والأخريان على أنهما "لغتان ثانويتان". وبهدف توضيح التباعد الذي يعتمِل داخل الأمازيغية، لا يسعنا إلا أن نؤيد هذا التقسيم، ولكن لنتساءل: أي هذه اللهجات هو "اللغة الرئيسة"؟ على المستوى الإحصائي، تتخطى اللهجات الثلاث حاجز المليون متحدث الذي يحدد هذه الطبقة. أما على المستوى الوظيفي، فإنها لا تتميز

---

[22] جرى تحيين هذه المعطيات اللسانية من قبل المؤلف بمراعاة المستجدات المترتبة عن مقتضيات دستور 2011 الواردة في فصله الخامس. (المترجم)

[23] لتوضيح طبيعة مقاربته العملية، يقدم فيرگيسون (1971) ملمحَ بعضِ البلدانِ اللسانيَّ-الاجتماعيَّ دون تحليله، مذكور سابقا، ص 166.

[24] انظر الهامش رقم 2 بهذا الفصل لفك شيفرة الرموز. (المترجم).

جميعها إلا بالوظيفة الأولى التي يبدو أنها وقف على تاشلحيت. ومن ثمة، فإننا نعتبر أنه من العملي أكثر تجميعها برمتها.

إننا نود، انطلاقا من هذه الملاحظات، تقديم صيغة الملمح المغربي بصورة أخرى:

(أ) 5 لغة ر (**ك** رس دي دو تر مم أد: **له** تون، **مع** دو تر مم أد **مد** مج (1) + رس لغة.ث.+ رس لغة. خ.)[25]

أو بحذفنا أوجه التكرار:

(ب) # 5 لغة ر. (**ك** رس دي دو: ل تون، **مع** دو تر أد **مد** تون (1). #

خلاصة

لقد كان هدفُنا الأساسُ المتوخى من هذا الفصل اختبارَ الطبيعة العملية للنماذجِ التي يُفترض أنها تتنافس (انظر فيشمان، 1965؛ ستيورت، 1968؛ فيرگيسون، 1966) بشأن الوضعية اللسانية المغربية. وقد اتضح لنا، في نهاية المطاف، أن المقاربات الثلاث هي مقاربات تكاملية أكثر من كونها تنافسية، ومن ثم ضرورة اندماجها في نموذج موحَّد، غير أن صوغ هذا الأخير لا يمكنه أن يكتمل دون إجراء بعض التعديلات التنظيمية والمفهومية قصد الاستجابة إلى اشتراطات الاتساق والشمول.

وكما يتضح من تحليلنا، فإن الملمح اللساني-الاجتماعي المغربي يتسم بدرجة عالية من التنافسية اللسانية. نتوفر، مع الألسنة الخمسة الموجودة، على خمس حالات محتملة: الأحادية اللسانية، والثنائية اللسانية، والثلاثية اللسانية، والرباعية اللسانية، والخماسية اللسانية.

وهكذا تُشكل العربية المغربية، من الناحية النظرية، اللهجة الفرعية السائدة بفعل مؤشر استعمالها (الطبقة الأولى)، ووظيفتها (تواصل على نطاق واسع) و"قوتها التنافسية" على مستوى المجالات الشفهية.

في الواقع، تجري التنافسية بالأساس بين العربية المعيارية والفرنسية، ويؤدي اللسانان بالفعل أربع وظائف متطابقة (تربية، مادة مدرسية، أدب، دولية)، ويُستعملان في تسعة مجالات للاستعمال الشفهي، وفي سبعة مجالات للاستعمال الكتابي، وأخيرا، يمتلكان تقريبا مؤشر الاستعمال نفسه تقريبا (الطبقة الرابعة).

[25] انظر الهامش رقم 2 بهذا الفصل لفك شيفرة الرموز. (المترجم).

تعتبر الأمازيغية المحلية الرمز الأكثر تضررا في هذه المنافسة، حيث يُختَزل الناطقون بها، بصورة موضوعية، في التعددية اللسانية. أما الأمازيغية المعيارية فتحتل مكانة وسطى ولا ينقصها إلا المؤشر الخارجي. من المؤكد أن مراكمة الرأس المال الرمزي (الثقافي واللساني) هو مصدر ثراء فكري، لكنه يشكل، ما لم يُتحكَّم فيه، العاملَ الرئيس المؤدي إلى *الفصام اللساني* الذي يُولِّد اضطرابات نفسية واجتماعية عميقة[26]. وما يزال لسانُ الرأس المال المركزي هو الذي يفرض نفسه في ظل الصراع على السلطة الرمزية، ولن تجد الالسنةُ الوطنية ما يُسوِّغ وجودَها إلا في استعمالات حصرية محدودة: الأمازيغية باعتبارها لسانا ملاذا، والعربية المغربية بوصفها لسانا وطنيا مزيجا، والعربية الفصيحة باعتبارها رمزا شعائريا.

ويرى البعض أن التضاربَ اللساني الأساس يتمثل في الصراع القائم بين العربية الفصيحة والفرنسية. وقد قُدِّرت الكلفة المالية والتربوية والاجتماعية والسياسية والثقافية لهذه *الثنائية المتوحشة* على المستوى التعليمي بأنها كانت وما تزال ثقيلة (انظر المعتصم، 1974)[27]. ويشكل التعريب بالنسبة إلى الكثيرين الحلَّ المناسب، حيث يُقدَّم على أنه "وجهُ الاستقلالِ الثقافيُّ"، في الوقت نفسه الذي ينقل فيه إيديولوجيةَ الوحدةِ الوطنيةِ العربيةِ والإسلاميةِ، لكن العوائق والصراعات وأوجه المقاومة التي تنطوي عليها "كثيرةٌ وتأتي من آفاق متعددة"[28]. وفي التحليل النهائي، فإن تركُّب الوضعية اللسانية المغربية يوفر حقلَ بحثٍ غنيٍّ ومحفزٍ بالنسبة إلى اللسانيين الإجتماعيين واللسانيين-النفسيين على مستوى اللسانيات الصِّغْرية والكِبرية من حيث التداخل، ومن حيث مزج الرموز/ الألسنة وتناوبها، ومن حيث السلوك اللفظي، ولاسيما مواقف وتمثيلات أوجه التنوع الداخل لهجي والبيلهجي مع أوجه التنوع ذات الطبيعة الجغرافية والاجتماعية والأسلوبية.

---

[26] يصيبُ الفصامُ اللسانيُّ المتحدثين والكتاب الذين يقعون تحت تأثير منوَّعات لسانية مختلفة، وتتجلى أعراضه في: وعكة حادة في الحجاب الحاجز، وتقلص الأحبال الصوتية. وتتجلى، على مستوى الكتابة، في إبداء اهتمام مفرط بالشكل على حساب الجوهر. أنظر آيتر هاوگن (1972).

[27] انظر المعتصم الذي يعرِّف نمط الثنائية اللسانية هذا بـ "المتوحش"، أي غير المتحكَّم فيه، وغير المفكَّر فيه، وغير المنظَّم.

[28] وهذه هي وجهة نظر جيلبير گرانگيوم (1977): " يمكن للتعريب أن يكون في حد ذاته عاملا من عوامل الانعتاق أو القهر، وتظل فرص نجاحه ضئيلة طالما لا يمثل سوى قطعة شطرنج في وضعية متقدمة أو متراجعة بحسب الموقف ضمن استراتيجية السلط الوطنية".

التمدن وديناميةسوق الألسنة*

الإشكالية

يسعى هذا الفصل إلى دراسة أثر التمدن على التغيير اللساني في المجالين العربي والأمازيغي بالمغرب، وذلك بهدف تبيان ضرورة دمجِ بُعدِ التغيير اللساني ضمن أي مشروعِ سياسةٍ لسانيةٍ. وللإحاطة بأهم جوانب هذه الإشكالية، لنتأمل الظاهرة نفسها باعتماد مقاربتين متكاملتين، ونقصد بهما مقاربة علم اجتماع اللغة ومقاربة اللسانيات الاجتماعية. وتكمن أهمية مقاربة اللغة من وجهة نظر اجتماعية في كونها تتيح تحديد ظروف اشتغالها الاجتماعية، وخاصة الظروف الديموغرافية. إن هذه المقاربة تعلمنا أن التغيير الذي يلحق المشهد اللغوي اليوم على النطاق العالمي يثير مخاوف بشأن انخفاض موارد الإنسانية اللهجية الفرعية. وتقدِّر اليونيسكو، في برنامجها لحماية الألسنة الهشة، أن 50% من ألسنة العالم مهددة، وأن خمسين لسانا وأربعمائة في طور الانقراض (انظر اليونسكو، 2003). ويرجع هذا التناقص الحاد إلى تدهور بيئة الألسنة (انظر كالفي، 1999).

ويشكل المغرب حالة مثيرة للاهتمام من بين البلدان السائرة في طريق النمو، إذ عرف سيرورة تغيير لساني عبر التاريخ تجلت في تقادم عدد معين من الألسنة بزوال القوى التي عملت على تثبيتها، وهو الأمر الذي ينطبق على كل من البونيقية واللاتينية. هذا، وقد تراجعت ألسنة أخرى بصورة ملحوظة؛ مثل اليهودية العربية واليهودية الأمازيغية. وتقهقرَت بعض الألسنة الأخرى بعد استقلال البلاد، مثل الإسبانية والفرنسية. أما بالنسبة إلى الأمازيغية والعربية، فإن دراسة وضعيتهما في حالة تزامن دينامي تُظهر أن بعض لهجاتهما المحلية تسير نحو التآكل. وتُساهم عوامل عديدة في هذا التغيير، بما في ذلك العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وسنركز اهتمامنا في هذا الفصل على ظاهرة التمدن باعتبارها مصدر تغيير لساني، ثم سنبين كيف تتدخل المدينة بوصفها مَشتل مُجانسة لسانية وثقافية في مغرب اليوم، وذلك بالنظر في أدبيات اللسانيات الاجتماعية في تناولها حالات ملموسة مستعارة

---

* هذا الفصل صيغة منقحة من نص "التوحيد والمؤشر والشيبوليت" الصادر في *اللسانيات الاجتماعية الحضرية. في ذكرى تييري بيلو*، مجلة *الألسنة والثقافات والمجتمعات*، المجلد. 3، العدد. 1، ص. 55-69، 2017.
Boukous, A. (2017), Normalisation, indicateur et schibboleth, dans *Sociolinguistique urbaine. A la mémoire de Thierry Bulot*. p. 55-69, Revue *Langues, Cultures et Sociétés*, vol. 3.

من المجالين العربي والأمازيغي. وتفتح المقاربة اللسانية-الاجتماعية آفاقا جديدة أمام التحليل اللساني، حيث تتيح إقامةَ علاقة بين وقائع البنية اللغوية ووقائع البنية الاجتماعية. ولقد جرى ذلك بالتغلب على القيود المعرفية للسانيات نفسها. في الواقع، لقد قدَّمت اللسانيات الاجتماعية إضاءة جديدة عن اشتغال اللغة الاجتماعي بوضعها كلا من التنوع وقابلية التحول والتغيير في قلب تحليل خصائص اللغة البشرية (انظر مييي 1926؛ ڤاينريش وآخرين 1968)، وذلك على الرغم من افتراضات البنيوية السوسورية المسبقة، والتي يُعتبر اللسان وفقَها نسقا قائما بذاته ومقاوماً التحولَ.

ويعود البحث في مجال الألسنة واللهجات المغربية المحلية إلى فترة الاستعمار، وكان يروم بالأساس معرفةَ اللهجاتِ الفرعية المحلية في إطار المشروع الاستعماري. ونورد في هذا السياق بالخصوص عمل أندري باصِّي (1952) الذي يتضمن بيبليوغرافيا غنية عن الأدب اللهجي الأمازيغي إلى حدود 1950، ومصنف بوگشيش الجامع (1997) الذي يقدِّم قراءة نقدية لهذا الأدب. ويشتمل هذا الإرث على كتابات علمية راسخة تصلح منطلقَ البحثِ ما بعد الاستعماري. وبالسير على هذا المنوال، فإن الباحث المهتم سيستفيد من قراءة المساهمات الرائدة المقدَّمة في الأعمال الجماعية الآتية: انظربوكوس وآخرين (1989)؛ وبنحلام وآخرين (1995)؛ وأگوادي وآخرين (1998)؛ ودخليَّة (2004) على سبيل المثال لا الحصر.

وتشمل الأعمال المختلفة التي تندرج ضمن المنظور اللساني-الاجتماعي حقلا واسعا يمكن تجميع موضوعاته الرئيسة في ثلاث كتل: (أ) اتصال الألسنة والتداخلات فيما بينها واستعمالاتها الاجتماعية؛ (ب) التوحيد اللساني والمصطلحية واللهجة التقنية؛ (ج) تغيير وضعِ الألسنة وبنيتِها. ومن بين السمات البارزة الدالة على تطور البحث في مجال اللسانيات بالمغرب اهتمام الباحثين بتحليل الألسنة في السياق الاجتماعي أكثر من اهتمامهم بتحليل بنية اللسان الجوهرية المحايثة. ولذلك فمن الطبيعي أن يتجه البحث بصورة متزايدة نحو دراسة التغيير اللساني الناجم عن ظاهرة التمدن المتسارع. سوف نستثمر، في تحليلنا سيرورةَ هذا التغيير، بعضَ مفاهيم اللسانيات الاجتماعية ذات النزوع التنوعي (لابوف، 1972، ص. 314)، ولا سيما "المؤشر" و"الواسم" و" المسكوك"، والتي تدل على التوالي، على متغير لساني محايد اجتماعيا، وعلى متغير يكون استعماله الأسلوبي دالا اجتماعيا، وعلى متغير موسومٍ اجتماعيا. نضيف إلى هذه المفاهيم مفهوم "شيبوليت" المستعار من علم اللهجات لتعيين حدود الفضاءات اللسانية المتأثرة في الغالب بالقيم الاجتماعية التي قد تكون تجميلية أو قدحية.

التمدن ظاهرة لا رجعة فيها

يعتبر التمدن ظاهرة تاريخية متواصلة تمتلك، بصورة ملحوظة، الأسباب ذاتها وتنجم عنها آثار مماثلة على المستويين العالمي والمحلي.

التمدن واقع عالمي

على المستوى العالمي، تشير المعطيات الديموغرافية المقدمة من قبل وكالات الأمم المتحدة إلى أن التمدن يشكل اتجاها رئيسا في تطور المجتمعات الإنسانية. ويوضح الرسم البياني الآتي نمو الساكنة الحضرية مقارنة بالساكنة القروية في الفترة ما بين 2000و2025 وفق متوالية هندسية:

الجدول 1. تزايد الساكنة الحضرية (المصدر: الأمم المتحدة)

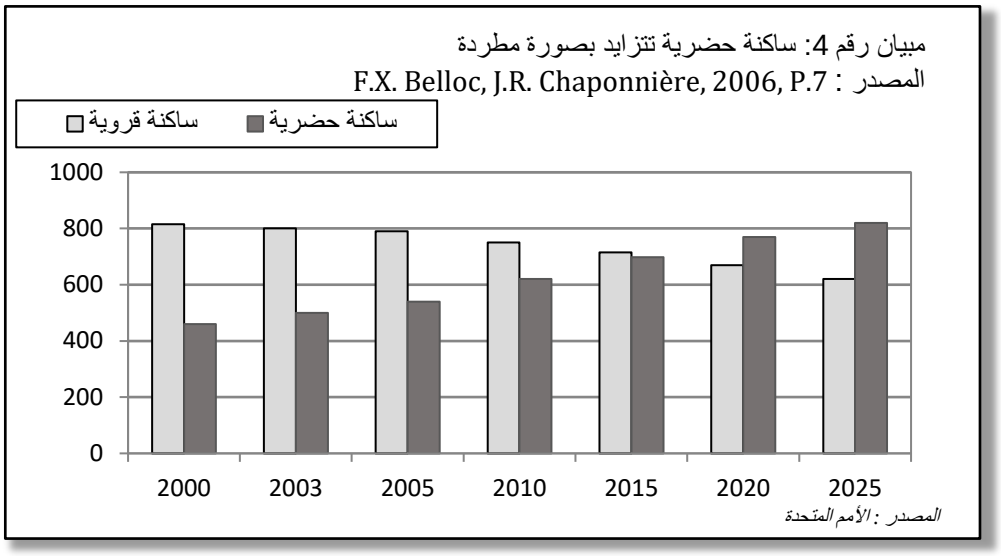

ويعد التمدن، بالنظر إلى تزايد عدد السكان الحضريين في أعقاب الهجرة القروية، ظاهرة تؤكدها إلى حد كبير الإحصائيات الديمغرافية على المستويين العالمي والمحلي. وتأتي العوامل الاقتصادية في مقدمة أسباب التمدن الرئيسة، والتي تتجلى في تدمير دعائم الاقتصاد التقليدي التي تنخره هشاشة النظام الزراعي الرعوي، وندرة الأمطار، وضيق الملكية الفلاحية، وتقادم الممارسات الزراعية، والمخاطر المتصلة بتصريف المنتوجات الفلاحية. بالإضافة إلى أن القوى الحية في القرية، وخاصة الشباب، تجد نفسها مدفوعة إلى النزوح منها باتجاه المدينة التي تمارس جاذبية قوية

على الشباب، وبصورة عامة على القادرين بَدنيا، والمنجذبين إلى العمل المأجور الذي يمنحهم فرص الارتقاء الاجتماعي، وتأكيد ذواتهم الفردية، والتحرر من وطأة العادات.

التمدن في المغرب

يتسارع الاتجاه التصاعدي في معدل الساكنة الحضرية في البلدان النامية بصورة متواصلة، ويعتبر المغرب مثالا واضحا على ذلك، حيث يسجل بالفعل تطورا غير مسبوق في بنيته الديمغرافية، حيث نشهد زيادة مستمرة في عدد السكان الحضريين في مختلف إحصاءات السكان إلى حدود عام 2014 كما يبين ذلك الجدول الآتي بالنسب المئوية:

الجدول 2. تطور الساكنة (المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، مديرية الإحصاء)

الساكنة	1960	1971	1982	1994	2004	2014
قروية	70.85	65	57.3	48.6	45	39.7
حضرية	29.15	35	42.7	51.4	55	60.3

والأكثر من ذلك أن التوقعات الإحصائية تشير إلى أن الاتجاه التصاعدي في منحنى الساكنة الحضرية سيعرف تطورا أكثر في السنوات القادمة إذا ما اعتمدنا معدل النمو السكاني بالمغرب بالنسب المئوية خلال فترات من عشر سنوات بين عامي 1960 و2050 حسب المعطيات الآتية:

الجدول 3. التوقعات الديموغرافية (المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، مديرية الإحصاء)

المراحل	مجموع الساكنة	ساكنة حضرية	ساكنة قروية
1970 -1960	2.5	4.3	1.7
1980 -1970	2.6	4.4	1.6
1990 -1980	2.2	4.0	0.8
2000 -1990	1.7	2.8	0.5
2010 -2000	1.1	1.8	0.3
2020 -2010	1.0	1.8	0.0

2030 -2020	0.8	1.3	-0.1
2040 -2030	0.5	0.8	-0.1
2050 -2040	0.3	0.5	-0.1

وتترتب عن التمدن آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ولسانية. ويتطلب تدبيرُ هذه الآثار تكلفة كبيرة من حيث تدابير الحكامة الحضرية التي تشترطه لتدبير احتياجات الساكنة المتزايدة بفعل الضغط الديموغرافي على الإنتاج والشغل، والتحول الطارئ على بنية الأسرة والأدوار الاجتماعية، وتطور القيم والمعتقدات والتمثيلات التي تستتبعها، والتغيير في وظائف اللسان واستعمالاته. وسنركز في هذا الفصل على هذا المظهر الأخير بصورة خاصة.

الهابيتوس والتوحيد اللساني

يشكل التمدن رافعةَ التغييرِ اللسانيِّ القويةَ، إذ يؤثر بصورة دالة على تطور المشهد اللغوي من خلال وضعهِ المتحدثينَ، ولهجاتهم الفرعيةَ التي تتعايش في البنية الحضرية، في وضعية اتصال، ومن ثمة في وضعيات تبادل ومنافسة وصراع. ومن أجل التعرف على أشكال الدينامية اللغوية بالمغرب، سنتناول بالتتابع أثر التمدن على كل من اللهجات المحلية العربية والأمازيغية. وتتمثل الفرضية التي ينبغي التحقق من صحتها فيما إذا كانت المكانة المرموقة للمجموعة الاجتماعية التي تحمل لهجة محلية معينة عاملا مهما في فرض هذه الأخيرة بوصفها معيارا لسانيا-اجتماعيا على اللهجات المحلية الأخرى.

سيرورةُ التصنيفِ

لقد أسفر البحث اللساني في المجال العربي عن وصف بنيات بعض اللهجات الحضرية والجهوية والمحلية وتطورها، ولا سيما تلك الخاصة بمدينة الرباط (انظر برينو، 1930، 1931، 1952؛ المسعودي، 1998)، ومدينة فاس (انظر حليلي، 2005؛ كوبي، 1998)، ومدينة مكناس (انظر بنحلام، 1982؛ الشقروني، 1984)، ومدينة وجدة (انظر الباز، 1980)، ومدينة الدار البيضاء (انظر مومين، 1990)، ومدينة سلا (انظر الحيمر، 2015)، وجهات جبالة (انظر ڤانسان، 2000)، وتازة (انظر كولان، 1921)، وتادلة (انظر بنيس، 2011)، والصحراء (انظر المقري، 2000)، وزعير (انظر أگوادي، 1998)، وغيرهم. وتُبين هذه الأعمال بوضوح أن سيرورة التغيير تشتغل في جميع اللهجات المحلية بحيث تختفي، وبدرجات متفاوتة،

الخصوصياتُ "التاريخية" على المستويات الصوتية والصِّرافية والمعجمية في سياق اتصال اللهجات الفرعية بفعل انصهار المتحدثين في البنية الحضرية. وينجم عن هذا خفضٌ ملحوظ في تنوع اللهجات الفرعية وتقاربٌ ملحوظ بينها في اتجاه لهجة فرعية حضرية وسطى تشتغل إلى حد ما بمثابة لغة عامة مشتركة في وضعيات التواصل الاجتماعي.

سنتناول، على وجه التحديد، اللهجات المحلية لكل من الرباط وسلا والدار البيضاء، والتي نتوفر على معطيات دالة عنها. وتُعتبر حالة الرباط وسلا مثيرة للاهتمام من حيث إنهما المدينتان القروسطيتان اللتان سكنت بهما في الأصل ساكنة من أصل أندلسي طَورت لهجة محلية، وهي سلفا لهجة مرموقة اجتماعيا، وأضيفت إليها ساكنة غير أصلية وغير متجانسة. والسؤال الذي ينبغي أن يحظى بالاهتمام هو: كيف تتحول اللهجة المحلية القديمة ذات المكانة المرموقة التي يحظى بها التقليد الأندلسي تجاه اللهجات المحلية المهاجرة؟ وتتمثل الفرضية القائمة هنا في أن التمدن يُحدِث تغييرا نوعيا في المشهد اللساني المغربي بقلبِه التصنيفَ الموجود في الهابيتوس اللساني المجتمعي. ويؤدي هذا التغيير إلى تقويض تصنيف اللهجات المحلية التقليدية، ومن ثمة إعادة تصنيف اللهجات المحلية القروية التي جرى تدويرها في لهجات محلية حضرية. وتُوضح هذه السيرورة مواقف المتحدثين ودوافعهم وتمثيلاتهم اللغوية، أي درجة الولاء اللساني. أما فيما يتصل بلهجة الدار البيضاء المحلية، فإن الوضعية تختلف عن تلك القائمة في المدن التقليدية، من حيث إنها حديثة النشأة نسبيا، إذ تعود إلى فترة الاستعمار. إن الدار البيضاء حاضرة كبرى تستقطب ساكنة من جميع جهات البلاد، غير أنها توجد محصورة في منطقة غالبيةُ سكانها من الناطقين بالعربية من أصل قروي.

من الواسم إلى الشيبوليت

يشمل مَشْهدُ الرباطِ اللسانيُّ (1.989.197 نسمة سنة 2024 بحسب تعداد السكان العالمي) عدة لهجات محلية إلى جانب الألسنة المعيارية. ونميز فيها بين "اللهجة المحلية المدينية " و"اللهجة المحلية الحضرية" كما هو الحال في المدن الإمبراطورية الأخرى؛ مثل فاس ومكناس ومراكش. وتُشكِّل اللهجةُ المحليةُ المدينيةُ أو "لهجةُ الرباطِ المحليةُ القديمةُ" لهجةَ السكان الأصليين الفرعيةَ الذين يتجمعون تقليديا في فضاء "المدينةِ القديمةِ" ويزعمون أنهم من أصل أندلسي. وفي الحقيقة، فإن اللهجةَ المحلية الحضرية تُعتبر لهجةً محلية هجينة لأنها مُحصلة اتصالِ لهجاتِ "الأمومة" المحلية ومختلف إضافات السكان غير الأصليين الذين استقروا، في البداية، في الأحياء التي تقع في أطراف العاصمة. تتميز اللهجة المحلية المدينية عن الحضرية بوقائع صِواتية

وصِرافية ومعجمية. وفي ما يأتي بعضُ الميزات المهمة (للاطلاع على تحليل متعمق، انظر المسعودي، 2003):

(أ) على المستوى الصِّواتي:

-يتوافق الصوتُ الانفجاريُّ اللهويُّ الصامتُ/ ق /في اللهجةِ المحليةِ المدينيةِ مع/ ق /و /قˁ /في اللهجةِ المحليةِ الحضريةِ كما هو مبيَّن في البدائل المعجمية الآتية:

-/لقˁالب-قلب/-/لگلب/ 'القلب'؛

-صوت انفجاري حنجري صامت /ق/ يتوافق مع اللهوي /ء/ كما في :

-/ءاوءاو/-/كاوكاو! / 'الفول السوداني'؛/ ءاوءب/كاوكب/'كوكب'؛

(ب) على المستوى الصِّرافي، توجد ثمة أشكال خاصة باللهجة المحلية المدينية، مثلا:

-في صيغة النعت الجمع، تعمل اللهجةُ المحليةُ المدينيةُ على تحييد الجنس من خلال توسيع صيغة الجمع المذكر لتشمل المؤنث، كما في :

-/لعيالات ماجِين/-/رجال ماجِين/؛

-وتعمل اللهجة المحليةُ المدينية على تحييد تعارض الجنس لصالح المذكر في صيغة المخاطَبِ المفردِ الفعليةِ، كما في:

-/ أنت تگلس/ 'أنت'(مذكر)/'أنت'(مؤنث)، 'أنت تجلس' بينما في اللهجة المحلية الحضرية، تكون صيغةُ المؤنثِ القواعديةُ هي/أنتي تگلسي/؛

-وثمة خصوصية أخرى تهم الصرف الفعلي الخاص باللهجة المحلية المدينية، ويتعلق الأمر بالحركة الإعرابية الخاصة بالمخاطب الجمع/-إيو/، أمثلة:

-أبغيتيو/ 'تريدون'، /مشيتيو/'تغادرون'، /جيتيو/ 'تعودون'.

(ج) على المستوى المعجمي، تتميز اللهجة المحلية المدينية باستخدام مصطلحات خاصة، أمثلة:

-/ پرييالو/ 'فراشة'، /ردوما/ 'قنينة'، /دكن/'غامق'، /سرومبق/'بلح البحر'.

وعلى العموم، يمكننا القول إن لهجة الرباط المحلية القديمة، اللهجة المدينية، تحتمي بآخر معاقلها وهي الأسرة التقليدية في مواجهة اللهجة المحلية الحضرية القوية بتركِبتها الديموغرافية، والتي تغزو المدينة العتيقة التي هجرتها الأسر الأصلية الثرية التي تستقر في أحياء العاصمة الراقية. ولذلك نلاحظ أن مكانةَ عائلات الرباطِ الاجتماعيةَ-الثقافيةَ المرموقةَ لا تعوّض عدم ولاء المتحدثين الأصليين الذين يميلون إلى أن يدمجوا في *الهابيتوس* اللساني الخاص بهم الشعور بكون خصوصيات لهجتهم المحلية هي واسمات مستهجَنة اجتماعيا، ولا سيما المسكوكات اللغوية عند التحدث بـاللهجة "*الربيطية* "مثل استخدام الوحدتين الصوتيتين /قˤ/و /ق/، والوحدة الصرفية /-إيو/، والوحدة المعنوية/پرپالو/.

وتشهد سلا، من جهتها، نموا غير مسبوق في عدد ساكنتها (850 ألف نسمة سنة 2014). وبالفعل، فقد ارتفع عدد السكان من 25 ألف نسمة سنة 1930 إلى 600 ألف نسمة سنة 1990، وسيبلغ حوالي المليون سنة 2020 بحسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط التي تشير إلى تضاعف ساكنة سلا كل اثني عشر عاما. ويرجع هذا النمو الديمغرافي المتسارع إلى الهجرة القروية التي جلبت إلى سلا أعدادا كبيرة من المهاجرين ينحدرون من جهات أخرى من المغرب اجتذبهم انخفاض أثمنة إيجار المساكن، وتكاليف المعيشة المنخفضة، والمهن الحرفية، وبشكل عام طابعُ المدينةِ الشعبيُّ مقارنة بمدينة الرباط. ولقد أدت هذه الوضعية إلى امتزاج اجتماعي وثقافي ولساني لم يكن ليمر دون أن يترك أثره على السكان الأصليين المنحدرين من الأندلس، والذين كانوا يسكنون المدينة العتيقة في الأصل داخل الفضاء المحصور بين الأسوار. ومن الواضح أن هذا الامتزاج كان عاملَ تغييرٍ أثَّر على لهجة سلا المحلية المدينية أو "اللهجة السلاوية المحلية"، إلى حد تغيير بعض بنياتها الصوتية والصِّرافية وجزء من معجمها، وتقليص مدى ذخيرتها الخطابية، ومن ثمة الحط من مكانتها المرموقة قصد اختزالها في مجرد لهجة فرعية عرضية تُستعمل لدى "الأسر القديمة" في سلا.

وتهم الاختلافات بين اللهجة المحلية المدينية واللهجة المحلية الحضرية الصِّواتة والصِّرافة والمعجم. لنتأمل بعض الأمثلة المقتبسة من دراسة الحيمر (2015).

(أ) على المستوى الصِّواتي:

-تناوب الصوائت بين اللهجتين المحليتين المدينية والحضرية:

-ا/ض؛ على سبيل المثال /قلام /-/قلم/ 'قلم رصاص'؛

-ا/ ي؛ على سبيل المثال :/صافت/-/ صيفت/ 'أرسل'؛

-تناوب الصوامت بين اللهجتين المحليتين المدينية والمحلية:

-ض/ط /زضم/-/ زطم/ 'مشى'؛

-م / ن؛ على سبيل المثال /مبالا /-/نبالا/ ' إسورة': س/ز؛ /دهليس/-/دهليز/ 'قبو'

-الاستيعاب والمخالفة بين اللهجتين المحليتين المدينية والحضرية:

-لر/ رّ؛ على سبيل المثال / لراسو / -/ رّاسو' لنفسه'

(ب) على المستوى الصِّرافي:

-الجمع الاسمي: عومْي-عومْيِن-'عمي'

(ج) على المستوى المعجمي بين اللهجتين المحليتين المدينية والحضرية:

-/طرش/ 'سكب'-'صفع'؛

-/فتق لبيض/-/هرّس لبيض/ ' كسر البيض '

-/مرا حمگا/-/مرا نيّا/ 'امرأة ساذجة'

-/فلان عدّا/-/فلان مات/ 'مات شخص'

يتضح من خلال الدراسات أن لهجةَ سلا المحليةَ لا تصمد أمام اللهجة المحلية الحضرية التي هي مزيج من لهجات المهاجرين المحلية القادمين من آفاق متنوعة. ويعود ذلك إلى هجرة السكان الأصليين نحو أحياء سلا الغنية؛ وخاصة حي بطانة، أو نحو أحياء العاصمة البرجوازية. ويُعتبر إفقارُ سلا سببا رئيسا في هشاشة لهجتها الفرعية الأصلية وثقافتها التقليدية. وهنا أيضا يمكن القول إن الاهتمام المحتشم للنخب الاجتماعية والثقافية في سلا بتراثها الرمزي أدى إلى تأثير اللهجة المحلية المدينية التي هي، في نهاية المطاف، اللهجة السائدة، أو السائدة تقريبا، في جميع المدن.

من الواسم إلى المؤشر

وفي مجال آخر، تُشكل مدينةُ الدار البيضاءِ حاضرةَ المغرب الكبرى، ويبلغ عددُ سكانها الإجمالي 3.950.408نسمة بحسب تعداد السكان العالمي لسنة 2024. وتعتبر لهجة الدار البيضاء المحلية ("*الكازاوية*") لهجة محلية حضرية تسعى إلى فرض معاييرها على مجموع الساكنة المغربية بفعل ثقلها الاقتصادي والديمغرافي والثقافي. وتوجد هذه اللهجة المحلية في وضعية اتصال مع اللهجات المحلية العربية القروية

المحيطة بالحاضرة الكبرى، ولا سيما اللهجات المحلية لأولاد حدو والشاوية ودكالة وأولاد حريز، وأيضا اللهجات المحلية الخارجية مثل اللهجات المحلية لكل من فاس ودرعة وسوس وغيرها؛ أي تلك المستعملة من قبل المهاجرين. وتنتقل اللهجة "الكازاوية" المحلية على نطاق واسع عبر وسائل الإعلام بواسطة الأغاني والسينما والمسرح، حيث تُعتَبر تقريبا رمزا لغويا وثقافيا. وهي تتميز ببعض الواسمات الصوتية والصِّرافية والمعجمية. ونقدم في ما يأتي بعضا منها (انظر مومين 1990 من أجل تحليل تفصيلي).

(أ) استخدام الصوائت المزدوجة/أو/بالنسبة إلى/او/ في:

-/لكاورا / -/لكورا/ 'الكرة'، /أي/ بالنسبة إلى/اي/ في/صّايْف/-/صّيف/ 'فصل الصيف'؛

(ب) استخدام/ أ /بالنسبة إلى الحركة المحايدة /ə / في:

-/لْگارعا/-/لگُرعا/ 'يقطين'؛

(ج) الاستيعاب الصِّواتي التراجعي، على سبيل المثال في:

-/جəتّيه/ -/جبتيه/ أحضرته، /شəتّيه/ -/شفتيه/ رأيته.

وتنتشر اللهجة "الكازاوية" المحلية على نطاق واسع. وتفرض ذاتها بفعل حيوية الدار البيضاء الاقتصادية والثقافية. إنها ناقلة القسط الأوفر مما يُنجَز في مجالات المسرح والموسيقى والسينما. وتُشكل وسائلُ الإعلام (الإذاعة والتلفزيون) الجسرَ القوي الناقل لهذه اللهجة المحلية لدرجة أن البيضاويين غير الأصليين المنحدرين من فاس أو الرباط أو تافيلالت أو سوس يميلون إلى تزيين كلامهم بواسمات اللهجة "الكازاوية" المحلية أثناء إقامتهم في منطقتهم الأصلية لفرضها على "المحليين".

الهابيتوس والتوحيد والثنائية اللسانية الانتقالية

ولنتأمل هنا تأثير التمدن على التغيير اللساني في المجال الأمازيغي من أجل تبيان كيف تتعرض الأمازيغية، على العموم، إلى سيرورة إضعافها بسبب تهميشها في الفضاء الحضري وهشاشتها في نظام التبادلات اللغوية العامّ. وقد اثارت حالة الأمازيغية، من ناحية أخرى، اهتمام اللسانيات الاجتماعية الحضرية عند ظهور التجمعات الحضرية في المناطق الناطقة تقليديا بالأمازيغية، مما خلق وضعيات اتصال مع اللهجات الأمازيغية المحلية فيما بينها من جهة، ومع اللهجات المحلية العربية من

جهة أخرى. وهو الأمر الذي يُنتِج دينامية لغوية تحفز التبادل والمنافسة والصراع. باختصار، يَخلقُ وضعيةً تُعيد تشكيل الهابيتوس اللغوي لفائدة التوحيد المنقول بواسطة سيرورةٍ ثنائيةٍ لسانية انتقالية تفضي، عموما، إلى تآكل الأمازيغية. أما 'التوحيد' فنعني به السيرورة التي يجري عبْرها تغيير اللسان من جهةٍ في اتجاه تبسيط القواعد باعتماد انتظامات الأنساق اللسانية، ومن جهة أخرى في اتجاه توسيع نموذج معين ليشمل المجتمع اللساني بأكمله باعتماد المجانسة اللسانية-الاجتماعية. (انظر مورو، 1997، ص. 214-215). وعلى المستوى التاريخي، كانت الأمازيغية تقدِّم نفسها بالأساس، حتى النصف الثاني من القرن العشرين، في شكل لهجات محلية وجهوية يتميز بعضها عن بعضه الآخر بصورة بيّنة، وكان أكثر هذه اللهجات انتشارا تاشلحيت في سوس، وتامزيغت في الأطلس المتوسط، وتاريفيت في الريف. وتوخيا الدقةَ، أضفنا لهجات محلية خاصة بالمناطق العازلة بين هذه المناطق اللهجية المجالية الثلاث الكبرى. ومع تمدن المراكز القروية وتطور المدن المتوسطة الحجم، وما تلا ذلك من هجرة قروية، ظهرت بين سكان التجمعات الحضرية الكبرى لهجات محلية وسيطة تتكون بنيتها من أشكال متقاربة من اللهجات المحلية المتواجدة، ومن أشكال خاصة باللهجات المحلية السائدة في المدينة. وتتمثل التجمعات الحضرية الكبرى الرئيسة في مدن أگادير، وتيزنيت، وورزازات، والرشيدية، وخنيفرة، والناظور، والحسيمة، وبركان. وقد خُصِّصت العديدُ من الدراسات للهجات المحلية القروية، في حين لم تحظَ اللهجات المحلية الحضرية سوى بعدد قليل (انظر بوگشيش، 1997). وسنركز هنا، وبصورة مقتضبة، على اللهجة المحلية الحضرية الأمازيغية في المقام الأول، وبالتحديد على لهجة أگادير المحلية التي وصفنا صِواتَتَها في عملنا الصادر سنة 2009 الذي خصصناه للصِّواتة. وسنتناول، في المقام الثاني، الوضعيةَ اللسانية-الاجتماعيةَ التي تحتلها الأمازيغية في الدينامية العامة التي تعرفها السوق اللسانية، والتي درسناها في عملنا الصادر سنة 2012.

بناء مؤشر لغوي

تُشكل أگادير التجمع الحضري الرئيس في جنوب المغرب (998.146 نسمة بحسب تعداد السكان العالمي لسنة 2024). وتعد تاشلحيت لهجةَ أگادير المحلية الحضرية، وهي لهجةٌ محلية غير متجانسة بفعل التقاء لهجات محلية مختلفة ينقلها متحدثون غير أصليين. ويُعتبر هذا مؤشرا لغويا قيد التكون في المجال الأمازيغي. ويتجلى على المستوى الصوتي عدمُ التجانس هذا في تعايش البدائل الصوتية. بالإضافة إلى ذلك، فإن لهجة أگادير المحلية توجد في وضعية اتصال، بشكل أساس، مع العربية

اللهجية التي تزودها بالعديد من الاقتراضات المعجمية المؤدية إلى تسلل عدد معين من الوحدات الصوتية إلى نسق الصوامت. بيد أن عدمَ تجانسِ هذا النسقِ يسعى إلى أن يصبح متجانسا بفعل ضغط العوامل الداخلية والخارجية. ومن ثمة، فإن لهجة أگادير المحلية الحضرية تتكون من ثلاث لهجات محلية، والتي سوف نسميها 'لهجات محلية انسدادية'، و'لهجات محلية انسيابية' و'لهجات محلية صفيرية'، وذلك بالاعتماد على الطريقة السائدة لنطق الصوامت. ويوضح التمثيل الآتي نسق تطابق أوجه نطق الصوامت بين اللهجات المحلية الثلاث :

لهجة محلية انسدادية	لهجة محلية انسيابية	لهجة محلية صفيرية	حاشية
تيديكلت	ثيذيكلت	سيزيكلس	'راحة اليد'
بدگ	بذگ	بزگ	'مغمور بالماء'

وتعد هذه اللهجات المحلية الثلاث لهجات يتميز بعضها عن بعضه الآخر بصورة نسبية. بيد أن درجة التفاهم بين متحدثي هذه اللهجات المحلية يُبين وكأنهم يشكلون كيانا لسانيا واحدا، أي لهجة تاشلحيت، ويُوضح أن مستعمليها يشكلون جماعة لسانية متجانسة. أي الجماعة 'الناطقة بتاشلحيت'. ومن ثمة، يجدر بنا، بالاعتماد على هذه المسلمة، أن نصوغ مفهوميا طرائق نطق مكونات هذا النسق. سنقترح، من منظور لسانيات التمثيل (تشومسكي، 1980)، فرضيتين لتمثيل بَنينة الكفاية الصواتية الخاصة بمتحدثِ-مستمعِ لهجة أگادير المحلية الحضرية، وهي كفاية كونية وكفاية مُحدَّدة. إذا ما تناولنا المسألة في إطار فرضية تُسلم بأن المكون الصواتي الخاص بِنحْو لهجة أگادير المحلية الحضرية يشمل جميع الوحدات الصوتية المستعملة في مجتمع أگادير اللساني الناطق بالأمازيغية، فسيكون لدينا تمثيل يشتمل فيه النحو على ثلاثة أنساق. هكذا، يتضمن النسقُ الصوتيُّ الأساسُ المقاطعَ المشتركةَ بين اللهجات المحلية *الانسدادية* و*الانسيابية* و*الصفيرية* بالإضافة إلى *المقاطع الجامعة* التي تُمثل البدائلَ اللهجية (بيلهجية محلية)، أي / **الباء، التاء، الدال، الكاف، الگاف**[1]/، ويستتبع هذا التمثيل تضمُّن مكونَ النحوِ الصواتيَّ نمطين من القواعد: قواعد صواتية وقواعد لسانية-اجتماعية التي ستَكون وظائفُ كل منهما على الشكل الآتي:

[1] كتبتُ هذه المقاطع بخط مشبع لأنها تشير إلى مشتركات صوتية تمييزا لها عن غيرها. (المترجم)

(أ) تقوم القواعد الصواتية بتحويل المقاطع الأساس إلى تحققات صوتية، وهكذا تُحوَّل المقاطع الجامعة إلى انسدادية أو انسيابية أو صفيرية بحسب اللهجات المحلية، مع الحفاظ على السمات الأخرى. وهو ما يؤدي بشكل ملموس إلى وضع الوحدات الصوتية الآتية بالنسبة إلى كل واحدة من اللهجات المحلية: / ب. ت. د. ك. گ/ بالنسبة إلى اللهجة المحلية الانسدادية، و /ب. ت. د. ك. گ/ بالنسبة إلى اللهجة المحلية الانسيابية، و / ب، س، ز، ك، گ/ بالنسبة إلى اللهجة المحلية الصفيرية؛

(ب) أما بالنسبة إلى القواعد اللسانية-الاجتماعية، فهي تحكم تطبيق القواعد الصواتية بحسب السياق المناسب، أي أنها تتحكم في اختيار اللهجات المحلية وفق وضعية التواصل البراغماتية، ووفق المُحاوِر، ومجال الاستعمال، والوظيفة والموضِع، وغيرها.

ومن ناحية أخرى، إذا افترضنا بأن النسق الصواتي الأساس في لهجة أگادير المحلية الحضرية يتوافق مع نظام اللهجة المحلية *الانسدادية*، فإننا سنقول إن اللهجتين المحليتين *الانسيابية* و*الصفيرية* هما مُشتقتان من اللهجة المحلية الأولى. حينئذ، سوف يكون على القواعد الصواتية أن تُحوِّل الأصوات الانسدادية إما إلى أصوات *انسيابية* أو *صفيرية*، فالاختيار بين فئة واحدة أو بين كل فئة من فئات الصوامت تَحكُمه القواعد اللسانية-الاجتماعية. وفي إطار هذه الفرضية، فإنه سيكون للقواعد الصواتية تأثير في نسخ الوحداتِ الأساسِ إلى بدائلها الصوتية المقابِلة في اللهجتين المحليتين *الانسيابية* و*الصفيرية*؛ بأن تُلحق بهما السمات الصوتية المناسبة، أي <+ انسيابية> و <+ صفيرية> على التوالي. وتهدف القواعد اللسانية-الاجتماعية، من جانبها، التحكمَ في استعمال الوحدات الصوتية في السياق الاجتماعي المناسب على طريقة القواعد التي جرى فحصها في سياق الفرضية الأولى.

وتتدخل بعض العوامل الخارج لسانية في سيرورة المجانَسة المتواصلة في لهجة أگادير المحلية الحضرية، ولا سيما العوامل المرتبطة بفرض المعيار الانسدادي في/ ب، ت، د، ك، گ /. إن الوعي المتزايد الذي يمتلكه الأفراد عن رهانات التواصل ضمن سيرورة التنشئة الاجتماعية يقودهم، على سبيل المثال، إلى استبدال لهجتهم الفرعية بلهجة أخرى جد مرموقة. وتوضح الاستجوابات الآتية هذه الظاهرةَ بشكل جيد. ويندرج الأفراد المستجوبون ضمن العينة موضوعِ الاستطلاع الذي أُجري لأجل هذه الدراسة، وهم يمثلون موقف المتحدثين باللهجات المحلية غير الانسدادية الذين يبدون شعورا بانعدام *الأمن اللساني* في بيئة لا تقبل كثيرا لاختلاف اللساني (انظر بوكوس، 2012). وندرج هنا نموذجين من الظاهرة نفسها:

(أ) *في بداية إقامتي في أگادير، كان الناس هنا يضحكون في وجهي عندما كنت أتحدث كما كنت أفعل في بلدتي في إحاحان. وشيئا فشيئا، أدركت أن لهجتهم المحلية تختلف عن لهجتي. بالطبع، كنا جميعا شلوح، وكنا نفهم بعضنا بعضا، ولكن كانت ثمة كلمات لا تتشابه، وكنت أنطقها بطريقة معينة وهم ينطقونها بطريقة أخرى. ومع مرور الوقت، بدأت أتكلم مثلهم حتى لا أكون مختلفا عنهم.* (أ. ل. 58 سنة، بحري).

(ب) *عندما كنت طالبة، عانيت من لكنتي ومن طريقة نطقي الأمازيغية، خاصة في كلية أگادير. وبسبب هذه اللكنة، اعتبرتني فتيات المدينة متخلفة و 'غير متمدنة'. لقد كان الشبان يتعاملون معي دون أن يقيموا أي اعتبار لشخصي لمجرد أنني كنت أتحدث بشكل مختلف... اخترت الدراسات العربية، وكنت أبلي بلاء حسنا في الكتابة، ولكن في الشفهي كان المدرسون يستهزؤون مني عندما أنطق لمات معينة. ولكي أتغلب على هذا المشكل، التحقت بحصص التدريب على الإلقاء وتقويم النطق. الآن الوضع أفضل.* (ف.س.20 سنة، طالبة).

يتضح من خلال هاتين الحالتين أن المعيار اللساني-الاجتماعي يفرض نفسَه باعتباره أولاً قيمة مركزية في *هابيتوس* المتحدثين *اللساني* (بورديوه، 1982). بمعنى آخر، لا يتقن الأفراد المتحدثون كفاية لسان أمومتهم فحسب، بل يتقنون أيضا *هابيتوسا لسانيا*، أي مجموعة من الاستعدادات التي تجعلهم قادرين على اعتماد استراتيجية التواصل الفُضلى، وعلى تقييم الألسنة من حيث المكانة المرموقة التي تحتلها، وعلى الحكم على فاعليتها الاجتماعية، وفي نهاية المطاف، على اختيار اللسان الذي يُرجَّح أن يخدم مصالحهم على أفضل وجه، وأن يمنح الصورة الأكثر إيجابية عن أنفسهم.

السوق اللسانية والتغيير اللساني-الاجتماعي

وإذا كان الحفاظ على الأمازيغية لا يمكنه أن يتحقق إلا في المناطقِ القرويةِ أحاديةِ اللسانِ، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم ظاهرة التمدن، فإنه يمكننا التأكيد على أن الناطقين بالأمازيغية معرَّضون بشكل لا يمكن تفاديه لسيرورة فقدان لسان أمومتهم عن طريق الاستبدال اللساني، وهي بالتحديد السيرورة التي جرت عبر تاريخ المغارب منذ استيطان العربية التي عملت على تعريب قطاعات واسعة من السكان الأمازيغ. فهل يمكن توقيف هذه السيرورة من خلال تنفيذ برنامج ذي نزوع إرادي يروم الحفاظ على الأمازيغية في وضعيةِ اتصالٍ بألسنة قوية في السوق اللسانية؟ بالتأكيد يمكننا القيام بذلك شريطة أن تكون الأمازيغية، من جهة، مُدعَّمة بسياسة لسانية مؤسَّسية صارمة، وهو

الأمر الذي يُتيحه مبدئيا دستور 2011، وأن يعتبرها، من جهة أخرى، المتحدثون الفعليون بها *قيمةً مركزية قوية* في نسق التمثيلات الخاص بهم. في الواقع، يجد الناطقون بالأمازيغية أنفسهم ممزقين بين دافع فاتر إلى حدٍّ ما، وبين موقف حماسي في بعض الأحيان. إنهم عالقون في شراكِ سوقٍ لسانية بقوانين صارمة، قوانين تحتم عليهم موضوعيا تعلم الألسنة القوية، ألسنة التفاعل المعاملاتي، أي ألسنة السلطة المادية والسلطة الرمزية. وبفعل وقْع هذه القوانين، يتجه المتحدثون إلى تهميش لسان أمومتهم إلى حد فقدانه. بيد أنه من المهم أن نلاحظ تنامي شعور هوياتي قوي بين شباب المناطق الحضرية ذاتها، شعور يعكس رغبة متأصلة في مقاومة العنف الرمزي السائد. فهل من المفارقة أن نرى جماعة تعلن تمسكها بهويتها الثقافية واللسانية في وقت هي بصدد فقدانها لها من الناحية الموضوعية؟ بصيغة أخرى، يبدو أن هذا يشير إلى أنه بإمكان موقف إيجابي معين أن يتعايش مع دافع سلبي أو ضعيف. بمعنى آخر، يمكن للوعي الحداثي وللتمسك بالأمازيغية أن يكونا حافزين على استمرارها.

يشكل فقدانُ لسانِ الأمومةِ التدريجيُّ، واكتسابُه التقريبي من قبل الناطقين بالأمازيغية، سمتين من سمات الثنائية اللسانية الانتقالية التي تميز الممارسة اللغوية الخاصة بالأفراد الذين يستعملون لسانا ثانيا إلى جانب لسانهم الأول قصد تلبية احتياجاتهم التواصلية. ويشمل ذلك الأفراد المنحدرين من مجتمعات الأقليات اللسانية أو مجتمعات المهاجرين أو المجتمعات المحصورة في بيئة لسانية يجري الحط ضمنها من قيمة لسانهم. وبملاحظتنا ممارسة المتحدثين اللغوية على مستوى توالي الأجيال، ندرك أن الجيل الأول يمارس ثنائية لسانية إضافية، في حين يمارس الجيل الثاني ثنائية لسانية تكاملية، وأما الجيل الثالث فيمارس ثنائية لسانية ترسيبية. هكذا، يَستعمل الجيل الأول لسانه الأول بشكل مكثف، ويكون اللسان الثاني بمثابة لسان احتياطي لاستعماله في المواقف التي تستدعي استعماله؛ وإلى جانب ذلك، فإن المعرفة التي يمتلكها هذا الجيل عن هذا اللسان غالبا ما تكون بسيطة. ونصادف وضعية مثل هذه بين المهاجرين الأوائل الناطقين بالأمازيغية في الفترة الاستعمارية. أما الجيل الثاني، المتجذر بقوة في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي القائم، فإنه يكتسب لسان أمومته في بيئته الأسرية، ويتعلم لسانه الثاني إما بصورة غير شكلية عبر الممارسة الاجتماعية، أو بطريقة مؤسسية وطقوسية. وبصفة عامة، يستعمل الجيل الثاني ثنائية لسانية مع ازدواجية لسانية، بمعنى أن المتحدثين يتمكنون من اللسانين بصورة كافية لاستعمالهما في وضعيات التواصل المناسبة. وتتبدى هذه الوضعية لدى أبناء الجيل الأول الذين وُلدوا في القرية ونشأوا في المدينة، مما يتيح لهم شروط التمكن من لسان أمومتهم بصورة جيدة. في حين يكتسب الجيل الثالث المزداد في الغالب بالمدينة، والمندمج في شبكات

اجتماعية-ثقافية يهيمن ضمنها استعمال العربية اللهجية، لسانَ أمومته بشكل رديء، ويستعمل اللسانَ الثاني بصورة مكثفة. وحتى في البيئة الأسرية، غالبا ما لا يجري استعمال لسان الأمومة المهمَّش بين الوالدين. ويكون التواصل اللفظي بين الوالدين والأبناء بالعربية على وجه الخصوص. أما بالنسبة إلى الأطفال فيتواصلون مع بعضهم بعضا حصريا بالعربية الدارجة. وفي أحسن الأحوال، فإن هذا الجيل يمتلك معرفة سلبية عن لسان أمومته، ويعني ذلك أنه يمارس ثنائية لسانية فكرية على مستوى الفهم بشكل أساس.

وبوضعنا ألسنة مختلفة من حيث بنياتها ووضعها ووظائفها في وضعية اتصال وتنافس، فإنه تنجم عن التمدن ثنائية لسانية انتقالية يتواصل اشتغال سيروراتِها على مدى عدة أجيال. وقد انتقل تدريجيا، خلال هذه السيرورة، الناطقون بالأمازيغية، وما زالوا ينتقلون، من أحاديةٍ لسانية أمازيغية إلى ثنائية لسانية إضافية أمازيغية عربية، ثم من ثنائية لسانية تكاملية أمازيغية عربية إلى ثنائية لسانية ترسبية أمازيغية عربية، للوصول أخيرا إلى أحادية لسانية عربية. توضح هذه السيرورةَ، التي بنيَنَت تاريخ الأمازيغية في شمال إفريقيا، السيرورةُ الجِيلية الخاصة بالثنائية اللسانية غير الثابتة التي تنتهي باستبدال العربية بالأمازيغية. ويمكننا، بالاستناد إلى هذا التحليل، وضع نمذجة للسيرورة التاريخية تَهم إضعاف الأمازيغية بالوسط الحضري؛ في الخطاطة الآتية (انظر بوكوس، 2012، ص 119):

M1 (L1)→ BS (LT>L2)→ BC (L1= L2) BR→ (L1<+ L2) →MS (L2)

مفتاح قراءة الخطاطة:

L1 الأمازيغية، اللسان الأول.

L2 العربية اللهجية، اللسان الثاني.

M1 الوضعيةُ الأولية للأحادية اللسانية في اللسان الأول.

BS وضعيةُ الثنائية اللسانية الإضافية.

BC وضعيةُ الثنائية اللسانية التكاملية.

BR وضعيةُ الثنائية اللسانية الترسبية.

MS الوضعيةُ النهائية للأحادية اللسانية في اللسان الثاني.

خلاصة

هكذا، يشكل تأثيرُ التمدن على التغيير اللساني مسألةً بارزة في مجال البحث ضمن اللسانيات الاجتماعية الحضرية وفي إعداد السياسة اللسانية. ولا بد أن نقول إن سياق تطور *المنحى* الديموغرافي الذي يشهده العالم يتناسب مع ذلك تماما، وخاصة في البلدان النامية حيث يؤدي تفكُّك الاقتصاد التقليدي إلى نزوح مستمر من القرية. ويبدو، من خلال دراسة حالة اللهجات المحلية المستعملة بكل من الرباط وسلا، أن التمدن يسير في اتجاه تراجع اللهجات المحلية الحضرية ('القديمة') بالمدن التقليدية على الرغم من مكانتها التاريخية المرموقة، وذلك في ظل التمازج مع اللهجات المحلية غير الأصلية التي تفرض ذاتها بفعل ضغط كتلة المهاجرين الديموغرافية. وتنتهي حيويةُ اللهجاتِ المحليةِ الحضريةِ اللسانيةُ والثقافيةُ بفرض معيار هذه الأخيرة اللساني-الاجتماعي على جميع السكان. ويُعتبر تأثير اللهجة "الكازاوية" المحلية على المستوى الوطني خير مثال على ذلك، حيث إنها تفرض نفسها تدريجيا على اللهجات المحلية العربية والأمازيغية الأخرى بفعل ثقل مدينة الدار البيضاء على المستويين الاقتصادي والديمغرافي والثقافي. وعلى صعيد آخر، توضح لهجة أگادير المحلية الظاهرةَ نفسَها في المجال الأمازيغي، مع العلم أن المكانة المرموقة التي يحتلها الطابع الحضري مقارنة بالطابع القروي يؤدي إلى التوحيد بواسطة مُجانَسة تنوع اللهجات المحلية. وخلاصة القول، تعمل المدينة في جميع الأنحاء بوصفها آلةً تَصنع المُتجانِس انطلاقا من غير المتجانس والمتماثلَ من المتنوعِ. وهكذا، تعد الدار البيضاء، على غرار الحواضر الكبرى (مثل القاهرة وتونس والجزائر العاصمة كل واحدة منها فوق ترابها) بوتقةَ هويةِ المغرب الثقافية واللسانية الآن وغدا، والتي تدفع بالهويات الخاصة نحو الفضاء المحلي. ومع هذا، يبقى اشتغالُ الحتمية الاقتصادية نفسه نسبيا بالنظر إلى ما يمكن أن يولده الوعي الحقوقي لدى المتداولين بالألسنة والثقافات الهشة (أفرادا وجماعات) من أجل الصمود أمام التيار الجارف ومقاومته.

سوقُ الألسنةِ الفرعيةُ*

الإشكالية

لقد أدركنا، عند مساهمتنا في تحليل السوق اللسانية المغربية في دراسة سابقة (بوكوس، 1995)، مدى تركُّب الوضعية الرمزية بسبب صراع الشرعيات المختلفة وطبيعة الرهانات المطروحة التي اتخذت أشكالا متعددة. ونود هنا مواصلة تحليل هذه المسألة بتركيز الاهتمام على ما نسميه، بصورة لا تخلو من غموض، "لسانَ الأمومة". وسننطلق من التعارض القائم بين مسلمة عامة وبين ملاحظة ذات قيمة تجريبية:

(أ) من حيث المسلمة، يكتسي لسانُ الأمومة قيمةً رمزية مركزية، إذ يؤدي دورا هاما في نموّ الفردِ المعرفيّ، ويصِلُه عاطفيا ببيئته الأسرية، ويتيح تنشئتَه الاجتماعيةَ، ويُشكل الرمزَ الذي بواسطته يمنح معنى أوليا لعلاقته بالعالم؛

(ب) ومن حيث الملاحظة، يحدث أن يحُل محَلَّ لسانِ الأمومة، وخاصة في المجتمعات الخاضعة لسيرورة الانفتاح على العالم الخارجي، لسانُ معاملاتٍ مهيمنٌ يلبي الاحتياجات الاجتماعية بصورة أفضل، حيث يحتكر هذا الأخير عددا معينا من وظائف التربية والتواصل والإنتاج، مختزِلا بذلك لسانَ الأمومة في أبسط تعبير عنه، أي في لسان الأم البيولوجية المحصورِ في الحقل الأسري ما لم ينفي نفسه إلى آخرٍ معقل له، ألا وهو العقل الباطن.

ولذلك، يُشكل طرح مسألة لسان الأمومة عملا تُقاس مدى ملاءمته بحدة التغيير الاجتماعي-الثقافي الذي يعتمل في المجتمعات التي تنطوي فيها قضيةُ كلٍّ من اللسان والثقافة على رهانات رمزية متعددة الأوجه. وسنعالج هذا التساؤل، في دراستنا هذه، بفحص القضايا الآتية بصورة متتالية:

(أ) الحقل متعدد المعاني الذي تغطيه أبعادُ مفهومِ *لسان الأمومة* المختلفةُ؛

---

* هذا الفصل صيغة منقحة لمقالة " لسان الأمومة، رهانات تعدد المعاني"، المنشورة في *ڤوازيناج، توليفة تكريما لذكرى قدور القاضي*، منشورات جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهراز، فاس، 1997، ص. 15-66.

Boukous, A. (1997), Langue maternelle. Enjeux d'une polysémie, dans *Voisinage, Mélanges en hommage à Cadi Kaddour*, p. 35-66, Fès, Publications de l'Université Mohammed ben Abdellah.

(ب) سيرورة اكتساب لسان الأمومة؛

(ج) وفي نهاية المطاف، إشكال هذا اللسان في النظام المدرسي وفي تعليم الكبار.

ويندرج التحليل المقترح هنا في إطار نهج لساني-اجتماعي يعتمد مقاربة نظرية تمنح أولوية للمنهج الوثائقي النقدي. ويشمل التأملُ تجارب مختلفة من جميع أنحاء العالم، مع التركيز على قضية لسان الأمومة في إفريقيا جنوب الصحراء وفي المغرب.

تعدد المعاني وتعدد الأبعاد

ثمة سؤال أولي يطرح ذاته: ما "لسانُ الأمومة"؟ ليس الجواب عن هذا السؤال بالأمر السهل لأنه يثير نقاشات أكاديمية وإيديولوجية وسياسية. ويعود ذلك إلى كون مفهوم *لسان الأمومة* هو مفهوم متعدد الأبعاد، ومن ثم فهو متعدد المعاني (انظر سكوتناب-كانگاس،1981).

لسانُ الأمِّ

يشير لسانُ الأمومة من الناحية الاشتقاقية إلى الأم البيولوجية، أي إلى الشخص الذي يُقيم روابط عاطفية خاصة مع الطفل، والذي يتواصل معه باستمرار، ومن ثمة يعرِّضه للسانه بصورة مستديمة. وبصيغة أخرى، فإن لسانَ الأمِّ هو رمز حميمية الكائن، إنه اللهجة الفرعية التي يدشن بها الفرد علاقته مع بيئته، ويبني علاقته مع الآخرين. ثم إن العلاقة مع الأم تكون في مرحلة مُبكرة، حيث أثبتت بعض التجارب أن الجنين يتفاعل مع صوت الأم *ويتعرَّف* على لسَانها بتفاعله بطريقة تمييزية مع أصوات وألسنة أخرى. إنه، من الناحية الزمنية، لسانُ الفردِ الأولُ. ويمكن أن تكون هذه الوظائف، في واقع الأمر، وظائفَ لسان آخر غير لسان الأمومة طالما يكون المتحدث معرَّضا لها بدرجة وافية، ويُتقنها بشكل كافٍ. وغالبا ما نُصادف هذه الوضعية في الحالات التي يحظى فيها لسان الأمومة بوضع ثانوي، أو حينما يجد الشخص نفسَه في اتصال مع لسان غير لسان أمومته في حالة غيابها أو مع لسان آخر أكثر قوة أو مع ألسنة أخرى أقوى اجتماعيا من لسانِ الأمِّ، مما يدفع المتحدث إلى استعمال هذا الأخير داخل الأسرة فقط أو ألا يحوز عنه سوى معرفة سلبية فقط.

لسانُ النموِّ المعرفيّ

ومن أجل أن ندرك جيدا أهمية لسان الأمومة في تشكُّلِ الطفل المعرفيِّ، سنُذكر بنظريتين تشرحان بوضوح وظيفةَ لسانِ الأمومةِ البنائيةَ. تتعلق النظرية الأولى باكتساب

اللسان، وهي تُسلم بأن التمكن الجيد من اللسان الأول يتيح للطفل تطوير قدرات تعلمٍ كافية، ونقصد بها الملكات المعرفية العامة، مثل الذكاء والذاكرة، والملكات المرتبطة بشكل مباشر باللغة، مثل التعبير الشفهي والتعبير الكتابي والقراءة. ومن ثمة، إذا تمكن الطفل من تطوير الشروط المفهومية واللسانية الخاصة باكتساب هذه المهارات في لسانه الأول، فإن تعلم لسانٍ ثانٍ يُصبح أمرا سهلا (انظر كامينز 1979). وتتعلق النظرية الثانية بفقدان اللسان، وتنطلق من مسلمة أن الفرد، في حالات فقدانِه القدرةَ على الكلام، يفقد لسان أمومته في المقام الأخير بعدَ أن يكون فقدَ اللسان الثاني والألسنة الأجنبية؛ ثم إنه، وبتلازم مع ذلك، عندما يستعيد ملكة الكلام، فإنه يستعيد في المقام الأول استعمال لسان أمومته (انظر ياكوبسون، 1969). وتُبين هاتان النظريتان أهمية لسان الأمومة في بَنْينة ملكات الطفل المعرفية وفي إنضاجها.

بيد أن لسان الأمومة لا يرتبط مباشرة بالأم البيولوجية، طالما أنه في غياب هذه الأخيرة، فإن أيَّ شخص آخر يتدخل بانتظام في تربية الطفل، ويتواصل معه بصورة مكثفه، يُعرّضه للسانه ويجعله، بهذا، يتكلم اللسان نفسَه الذي يصبح *لسانَه الأول*. ونسوق على سبيل المثال حالة الأطفال الأيتام الذين رُبُّوا في المؤسسات الخيرية المسيحية أثناء الحقبة الاستعمارية، ويتحدثون الفرنسية أو الإنكليزية قبل أن يتعلموا لسانَ أمومتهم إذا ما حدث وتعلموه.

لسانُ التمكن

ويُمكن أيضا تعريف اللسان الأول من وجهة نظر لسانية بكونه اللسان الذي يَعرفُه الفردُ بصورة أفضل، ويتمكن من كفايته اللسانية والتواصلية في الآن ذاته. لنسلم مع النظرية التوليدية أن المتحدث-المستمع الأصلي يُضمر كفايةَ لسانِ أمومته ونحوَه كذلك، أي مجموعة محدودة من القواعد التي تجعله قادرا على إنتاجِ ملفوظات لسان الأمومة وفهمِها على نحو مثالي. وتشمل هذه القواعد قواعدَ توليدِ الجمل، وقواعدَ نطقِ هذه الجمل، وقواعدَ التأويل الدلالي الخاص بهذه الجمل ذاتها (انظر تشومسكي، 1986). بالإضافة إلى ذلك، يتمكن المتحدث من كفاية تؤهله للتواصل بطريقة مناسبة بواسطة هذا اللسان، أي باستعماله هذا الأخير بطريقة تُناسب الظروف الاجتماعية والمرجعيات الثقافية وضرورات التواصل النفسية والأهداف المنشودة.

ويطرح هذا التعريف عددا من المشكلات أولها أن المتحدثين، في المجتمعات التي تتعايش فيها منوَّعتان لسانيتان أو أكثر، يتمكنون من هذه الألسنةِ بدرجات متفاوتة ويستخدمونها وفق محدِّدات خارج لسانية من قبيل وضعية التواصل، والمُحاوِر،

والإرسالية المراد نقلها، والأثر المرغوب إحداثه على المستمع، والمرجعيات الثقافية الخاصة بالرموز المستعملة، وغيرها. ومن ثمة، فإن لسان الأمومة يحتل في اتصاله بألسنة أخرى مكانة محدَّدة، ويضطلع بوظائف دقيقة في ذخيرة المتحدثين اللغوية. ويعني هذا أنه ليس اللسانَ الوحيدَ الذي يجب التمكن منه بدون شك، وأن درجة التمكن هذه قد تكون أقل من درجة التمكن من لسان ثانٍ أو من لسان أجنبي لأجل احتياجات تواصل محدَّدة. لنأخذ مثال المغاربة الذين تُعَد العربية اللهْجية لسانَ أمومتهم، حيث يتواصلون بواسطة هذه اللهجة الفرعية داخل الأسرة وتقريبا في جميع الوضعيات التي تتميز بسيادة علاقاتٍ ذات طبيعة شخصية، أي تلك التي تتسم بغياب الطابع الشكلي أو الرسمي في التفاعل الاجتماعي. من ناحية أخرى، يهجر هؤلاء المتحدثون لهجة أمومتهم الفرعية لاستخدام ألسنة أخرى تُعتبر أكثر تناسبا، وذلك في وضعيات التواصل التي تتميز بحضور طابع العلاقات الاجتماعية الرسمي، تلك التي تكون فيها العلاقات المبنية على احترام الأدوار مؤكَّدة. وفي هذه الحالة، ستكون هذه الألسنة إما العربية المعيارية أو الفرنسية أو حتى الإنكليزية. فأيُّ هذه المنوَّعات اللسانية التي يجب أن تُعتبر إذن لسانَهم الأول؟ إنه لمن الصعب الإجابة عن هذا السؤال إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التمكن من اللسانِ بوصفه معيارَ تعريفٍ. وفي الواقع، إن تَركُّب علاقات التواصل التي ينخرط فيها الأفراد تتطلب منهم التمكن من منوَّعات لسانية مختلفة، أي أنهم يمارسون مبدئيا شكلَ ثنائيةٍ لسانيةٍ معيناً، بل وحتى شكلَ تعدديةٍ لسانيةٍ. نحن نعلم أيضا أن هؤلاء المتحدثين الذين، بدلا من أن يتمكنوا من جميع الألسنة المتواجدة في مجتمعهم، لا يتمكنون سوى من سجلات معينة من هذه الألسنة، وهذا يعني أن المنوَّعات المستعلمة ترتبط بشكل عام بعلاقةِ ازدواجيةٍ لسانيةٍ في ممارسة المتحدثين اللغوية.

لسان الاستعمالات الاجتماعية

يُعرَّف لسانُ الأمومة في الحد الأدنى، وفق مقاربة لسانية-اجتماعية، بوَسط اكتسابه الأول، أي الأسرة، وبحسب وظيفته باعتباره رمزَ تواصل بين المحاوِرين الذين يقيمون علاقات شخصية فيما بينهم، ويُعرَّف في الحد الأقصى بواسطة كثافة استعمالاته، واتساع مجالاته، وتنوع وظائفه. هكذا، من المفترض أن يستعمل المتحدث الأصلي لسانَ أمومته بصورة متواترة في مختلف وضعيات التواصل حيث يتفاعل مع متحدثين آخرين. ومن ثُم، فإن وظيفةَ لسانِ الأمومةِ الأولى هي التواصل بين المتحدثين في السياقات الأسرية والاجتماعية. بيد أنه توجد ثمة وظائف أخرى. في الواقع، يستعمل المتحدثون لسان أمومتهم بصورة متواترة للتعبير عن مشاعرهم (الحب، والكراهية، والفرح، والغضب، وغيرها من المشاعر) بالمقارنة مع لسان ثانٍ أو مع لسان أجنبي.

ويمكن للمتحدث أن يلجأ إلى لسان الأمومة أيضا عندما يقصد التأثير على المستمع لجعله يستجيب لإرادته عن طريق إصدار أمر له على سبيل المثال، وعندئذ تصبح الوظيفة المفضلة ذات قيمة *إفهامية*. وبشكل عام، فإن العقل لا يتدخل لضبط التعبير عن مشاعر الفرد وعواطفه ورغباته. وتُعتبر هذه الوظيفة ضرورية في لسان الأمومة لأنها رمز حميمية الكائن ورمز التواصل بين المتحدثين، ولكنها أيضا رمز التعبير عن الغرائز، مثل العدوانية والرهاب. ولكن، هل يعني هذا أن لسان الأمومة هو في الأساس لسان ينقل تجليات النظام الأولي؟ بالتأكيد سيكون الجواب بالنفي، لأنه ماذا سنفعل إذن في حالة الوظيفة الشعرية التي تتجلى بوضوح في الخطاب الأدبي "الشعبي" أو في *اللغة العادية*؟

إن الفهم الذي يجعل من لسان الأمومة أداةَ تواصلٍ بامتياز لا يتناسبُ مع الواقع دائما. وفي حقيقة الأمر، فإن بعض ألسنة الأمومة تجد ذاتها في موقع ألسنة الأقليات في السوق اللسانية، وبهذا يجري تهميشها في ذخيرةِ المتحدثينَ الأصليينَ اللغويةِ. ويُعَد الناطق بالأوكسيتانية مثالا يشهد على ذلك. وفي الواقع، فإن هذا الأخير لا تُتاح له سوى فرصٍ قليلة للتحدث بلسان أمومته في المدرسة، والشارع، والعمل، والسوق، والإدارة، والمحكمة، وغيرها؛ ويمكنه استعمال الأوكسيتانية في أحسن الأحوال في محيط الأسرة وفي دائرة الأوكسيتانيين. إنه مجبر، في جميع الأحوال، على التحدث بالفرنسية أكثر من الأوكسيتانية بسبب وضع هذين اللسانين الخاص وقيمتهما في السوق اللسانية، إذ لا يتعلق الأمر هنا باختيار يرتهن بقرار المتحدث الحر، وإنما بنتيجة بَنيَنَة السوق اللسانية الفرنسية، أي هيمنة الفرنسية ووضع الأوكسيتانية الأقلي (مارتشيليزي، 1981).

لسان الحالة النفسية

وعلى المستوى النفسي-الاجتماعي، يحظى لسان الأمومة بمجموعة من الخصائص التجميلية التي تعكس ميولا إيجابية لدى الناطقين به. ومن ثُم، يجري تعريفه بالخصوص بواسطة موقفٍ لغويٍّ إيجابي، بواسطة دافع من نمط تكاملي، وهذا يعني أن استخدام لسان الأمومة بالنسبة إلى هؤلاء المتحدثين ينطوي على تعلُّقٍ عاطفي بالمجتمع الذي يُعَد هذا اللسانُ لسانَه الأولَ، تعلُّقٍ كلي يشمل تعدد أبعاد هويته؛ لاسيما البعدين التاريخي والثقافي. بالإضافة إلى ذلك، يُضمِر هؤلاء المتحدثون تمثيلات ذهنية إيجابية عن لسان أمومتهم، ومن ثُم يضفون عليه هالة لا تقل وظائفها الأسطورية والرمزية أهمية. وعلى سبيل المثال، تُعتبر العربية الفصيحة عند العرب، على وجه العموم، أفضل *الألسنة وأجملها وأكثرها منطقية* إلى غيرها من الأوصاف، على الرغم من أنها ليست لسان أمومتهم. (راجع فيرگيسون، 1970).

بيد أن وضع لسان الأمومة يكون مختلفا في الحالات التي يكون فيها على اتصال بألسنة أخرى. وعندما يجري التقليل من شأنه اجتماعيا، يُبنيَن *هابيتوسُ* المتحدثين عموما بطريقة تجعلهم يُطورون مواقف ودوافع وتمثيلات لصالح اللسان الثاني، بل إن لسان الأمومة يمكن أن يوصَف بِسمات غير مناسبة. وينطبق هذا على مجموعات الأقليات أو المجموعات التي يجري التقليل من شأنها، والتي ينمو لديها شعور بالنقص بسبب التوتر القائم بين *الأنا* المستهجَن و*الأنا الأعلى* المستهجِن. ويأخذ تجاوز الإضمار اللساني والثقافي شكل البحث عن الانصهار في المجموعة المهيمِنة، أو إدراكها كما هي، واكتسابِ لسان هذه المجموعة وثقافتها بصورة فيها نزوع نحو إتقان هذا الفعل عبر سيرورة *التسامي*. إن رفض اللسان الأول وثقافته والمثاقفة مع النموذج اللساني والثقافي المهيمن، يثير لدى الأشخاص شعورَ كراهيةِ الذات وظاهرةَ *استلابٍ* (انظر نينيولس، 1969؛ لافون، 1967). ولنأخذ مثالين لتوضيح كلامنا. المثال الأول يقدمه لنا الأطفال الأمازيغ الذين يؤدي بهم تعرُّضهم للسخرية من قبل زملائهم الناطقين بالعربية إلى كَبت لسان أمومتهم، أو إلى منع أمهاتهم من انتظارهم عند خروجهم من المدرسة، أو تجنب أفراد أسرهم في الشارع خوفا من ألا يخاطبهم هؤلاء سوى بالأمازيغية. ويتعلق المثال الثاني بالويلزيين في أستراليا الذين يفضلون استبدال اللسان والثقافة الويلزييتين باللسان والثقافة الإنكليزيتين لأنهما لا يمثلان في نظرهم قيمة مركزية يجب الحفاظ عليها وتعزيزها (انظر سموليتش، 1992).

لسان الهوية ولسان التماهي

يُسمى لسانَ أمومةِ مجموعةٍ معينةٍ اللسانُ الذي تتماهى فيه هذه الأخيرة، والتي تُحدَّد هويتُها بواسطته. إنه بالنسبة إلى الطفل *الوسيطُ* الذي يتيح له اكتساب مجموعة من القيم والمعايير التي تربطه بمجموعته عبر سيرورةِ تنشئةٍ اجتماعيةٍ. وهكذا يشتغل اللسان بمثابة قناةِ إدماجِ الفردِ الاجتماعيّ، حيث يُنظر إليه بوصفه رمز تماهٍ في المجموعة، فيُصبح الولاء للسان الأمومة فعلا ذا قيمةِ ولاءٍ رمزيّ لمجموعة الانتماء. وعلى سبيل المثال، فالناطقون بالأمازيغية الذين يُظهِرون موقفا إيجابيا راسخا تجاه لسان أمومتهم، ويعترفون بها بوصفها قيمة مركزية في نسقهم المرجعي، يعتبرون هذا اللسان رمزَ التعبير عن الهوية. وبالمثل، يحظى اللسان العربي في الإيديولوجية ذات النزوع العروبي بوظيفة اللسان المرجعياتي، ووظيفة المُقوِّم الذي تنهض عليه الوحدة العربية، ومن ثُم يمثل التعريبُ *وجهَ* الاستقلالِ *الثقافيَّ* (انظر غلاب، 1993).

ويشكل الشعور الهوياتي المرتبط بلسان الأمومة مؤشرا قويا على العلاقة العاطفية مع هذا اللسان، ومن هنا المكانة الكبيرة التي يحتلها في تكَوُّن الكائن وفي تشكُّل

الهوية الجمعية. ومما يزيد من روعة هذا الشعور أنه يتجلى على الرغم من العقوبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يتعرض لها المتحدثون بألسنة الأقليات. بيد أنه يمكن تعريف الفرد من الخارج أيضا على أنه ينتمي إلى هذه المجموعة أو تلك، ولم يَعُد انتماؤه اللسانيُّ يَنتج عن اختياره الخاص للسان معين، أو موقفه منه، أو ارتباطه به. إنه يُعَرَّف في هذه الحالة من قبل الآخرين بوصفه فردا ينتمي إلى جماعة لسانية أو مجموعة لسانية-إثنية مغايِرة، ومن ثُم لم يعد التحديد داخليا، وإنما خارجيا. على سبيل المثال، يُعرَّفُ الناطقون بالأمازيغية من قبل الناطقين بالعربية على أنهم *شلوح* أو *ريافة* بالاعتماد على الطريقة التي يستعمل بها هؤلاء لسان أمومتهم. وبالمثل، وبصورة تلقائية، يُصَنَّف المغاربيون في أوروبا الغربية، عربا وأمازيغ، تحت *يافطة* "العرب"، إلى غير ذلك من الأمثلة الدالة.

ومما لا شك فيه أن التعريف بواسطة لسانِ الأمومة يُشكل، إلى جانب الوسوم الثقافية مثل الملابس والممارسة الدينية، السمةَ الأولية المميزة التي يصنَّف الأفرادُ بواسطتها. ومع ذلك، فإن ثمة حالات لا يكون فيها التحديدُ اللسانيُّ أمرا يسيرا لأنه يتأثر بسلوكِ الأفرادِ اللغويِّ المتناقض الذين يفضلون التماهي في المجموعة المهيمِنة باستعمالهم لسانها، وبقيامهم بالاستبدال اللغوي. وتوجد حالاتٌ أخرى حيث يكون الأشخاص *محصورين* بين هويتين، وهذه حالة الصينيين في أمريكا الذين يُعرَّفون من قبل الأمريكيين على أنهم صينيون، ومن قبل الصينيين في الصين على أنهم أمريكيون. وعموما، يشكل رفض كل من الهوية الحصرية الأولى ونظام الهوية المزدوجة قدَر الجماعات المنتَقص من شأنها رمزيا، ومن ثُمَّ يمكن أن تنجم عنهما آثار اختلال هوياتي. وبهذا تجد ذاتها أمام البديل الذي يتجلى في تبني إما *الهوية التراكمية* أو *الهوية الفصامية*. يؤدي الخيار الأول إلى تحقيق توافق بين مختلف جوانب الهوية بواسطة التركيز على أوجه التقارب بينها. في حين يكمن الخيار الثاني في تسليط الضوء على تحديد الهوية، أي تأكيد هوية حصرية ومطلقة (انظر بوكوس، 1995).

وفي نهاية هذا الاستعراض الذي همَّ الأدبيات التي تناولت تعدد معاني مفهوم لسان الأمومة وأبعاده المختلفة هذه، دعونا نجازف بتقديم تعريف مكثَّف: من الناحية المثالية، يُعد لسانُ الأمومةِ لسانَ المتحدثِ الأولَ، هذا اللسانُ الذي يتمكن من كفايته اللسانية والتواصلية، والذي يستعمله لتلبية احتياجاته التواصلية، وتجري باعتماده تنشئتُه الاجتماعية، وبواسطته يتعرف على ذاته ويتعرف عليه الآخرون.

اكتساب أم تعلُّم؟

من القضايا المثيرة للجدل، في ما يتعلق بنمو اللغة، تلك القضية التي تهم معرفة ما إذا كانت اللغة لدى الطفل فطريةً أو مُتعلَّمة من طرفه. توجد ثمة نظريتان حول هذه القضية، إحداهما تسمى *السلوكية* (انظر سكينر، 1957)، وتسمى الأخرى *فطرية* (انظر تشومسكي، 1986). تؤكد النظرية السلوكية على أن الطفل يتعلم الكلام عن طريق تقليد المعطيات اللسانية التي يلتقطها في بيئته اللسانية، وذلك عن طريق أوجه الربط بين *المثيرات* والاستجابات الصوتية على أساس تشابه البنيات وتلاصقها بواسطة تعزيز غرس النحو من خلال البيئة وتقليد سلوكها اللفظي من قبل الطفل. أما النظرية الفطرية، فتفترض بأن الطفل يستطيع أن يفهم ويتكلم لأن دماغه يشتمل على ملكة اللغة التي هي جزء من تراث النوع البشري الوراثي. ويُنظر إليها على أنها *خطاطة فطرية ثابتة* تشتمل على *كليات* لسانية (أو نحو كوني) تَكونُ أنحاءُ الألسنةِ الخاصةِ مجردَ اشتقاقات منها عن طريق التحويل.

عموما تُعتبر النظرية الثانية متفوقة على السابقة. والحجة على ذلك أن الطفل قادر على إنتاج ملفوظات لم يُعرَّض لها من قبل في وسطه العائلي، ذلك لأنه لو كان عليه أن يسمع كل هذه الملفوظات ويقلدها ويستجيب لإجراءات تقويتها قبل التلفظ بها في وضعيات ملموسة، فإنه كان سيحتاج عدةَ قرون من التعلم، في حين أنه قادر على فهم لسانه الأول والتحدث به بسهولة وسرعة مثيرتين للحيرة. كيف يمكن إذن تفسير هذه الواقعة إن لم يكن بافتراضنا قدرةَ الطفل على استنباط المبادئ التي تحكم اللسان، أي قدرته على أن يبني ذهنيا نحْوَ هذا اللسان انطلاقا من معطيات وسطه اللسانية. تعتمد هذه النظرية إلى حد كبير على فرضيات، ولكنها تحظى بميزة تفسير الظواهر التي كان من الصعب فهمها من قبل. أما بالنسبة إلى العلاقات بين بَنيَنَة الوظيفة الرمزية العامة لدى الإنسان وبين تكوين خطاطة لغوية كونية ثابتة، فإنها تشكل موضوع بحث لم يُنجَز بعد في حدود علمنا. وفي اتجاه ثالث، يؤكد پياجي (1968) أحد كبار المتخصصين في هذا الموضوع أن النمو المعرفي يسبق اللغة، وأن النمو الفكري لدى الطفل يحدث من خلال تفاعله مع البيئة، ويعتمد دورُ اللغة على درجة تدخلها في هذا التفاعل، أي أنها تستطيع أن تُحسِّن النمو المعرفي أو تُيسِّره، ولكنها لا تُبنيِنُه في حد ذاته.

سيرورة اكتساب لسان الأمومة

لا توجد على حد علمنا دراسة مخصصة لاكتساب لسان الأمومة لدى الطفل المغربي، ولهذا السبب لا نستطيع تقديم تعميمات تجريبية تُمَكِّن من اقتراح نموذج اكتساب خاص به، ويكون قادرا على المساهمة في تأكيد النظرية العامة أو دحضها. ونُسوِّغ استعانتَنا في ما سيأتي من أدبيات اللسانيات النفسية بهذا الفراغ ذاتِه، ولكن أيضا بكون اللغة تتطور بصورة عامة بالطرائق ذاتها في جميع الثقافات كما جرى تأكيد ذلك. ويبدو أن الاختلافات الملحوظة في نمو الأطفال اللغوي تعتمد على الإمكانات المتاحة للطفل للتعبير عن ذاته وللتواصل أكثر من اعتمادها على العوامل الوراثية أو الثقافية (انظر هولوس وكاون، 1973).

لقد أثبتت بعض الدراسات أن التواصل يحدث بين الأم وطفلها مسبقا في مرحلة الجنين، حيث يتفاعل الطفل مع صوت أمه بصورة أكثر وضوحا منذ ولادته، ويتخذ *الحوار* بينهما شكل تفاعل صوتي، ويجيب الطفل عن صوت أمه بتعبيرات صوتية يعتمد إيقاعُها على *منوال* لغتها، ذلك أن رد فعل الطفل يرتبط بوجود الأم، وفي الواقع تَقِل كثافة التعبيرات الصوتية أو تتوقف في غياب الأم (دوريتسكي، 1984). ولذلك يمكننا التأكيد على أن لسان الأمومة يُبنيِن كفايةَ الطفلِ اللغويةَ منذ طفولته المبكرة خلال المرحلة ما قبل-السيميائية. إن القول بأن الطفل يتواصل مع أمه في هذا العمر هو من قبيل الاستعارة، وهذا لا يعني بدَهيا بأنه يتمكن من لسان الأمومة إلى درجة التعبير عن ذاته بواسطة الجمل، ذلك أن التمكن من لسان الأمومة هو سيرورة بطيئة ومركَّبة تسير بالموازاة مع نضوج ملكات الطفل المعرفية. وتسمى المرحلة الأولية بمرحلة الثغثغة، حيث يتعلم الطفل استخدام أعضاء التصويت الخاصة به عن طريق إصدار تعبيرات ذات مظهر صوتي. إن المتعة الجلية التي يحسها حين اكتشافه قدراته التصويتية عند اللعب بأعضاء النطق، قادت إلى القول إن اللغة في هذه المرحلة ذات وظيفة *لعبية*. بيد أن وصف *لعبية* يجعلنا نفكر في لعب مجاني، لهذا سيكون من الصواب اعتبار أن الطفل يسعى من خلال الثغثغة إلى التواصل مع بيئته، ولا سيما مع أمه التي تربطه بها علاقة خاصة.

إن استعمال اللغة المتمفصلة لا يتحقق إلا مع نمو جهاز الطفل العصبي وتقويم جهازه الصوتي، وهذان هما شرطا الانتقال إلى المرحلة السميائية. ثم إن الطفل يشرع من الشهر السادس إلى الشهر السابع في النطق بوحدات صوتية منعزلة لا يمكن تعرُّفها

بصورة دقيقة. ووفقا للدراسات التي أجريت على الأطفال الذين يكون لسانهم هو اللسان الهندو-أوروبي، فإن الأصوات الأولى المكتسبة هي الصوائتُ الثلاثة الآتية: /إ، ا، او/ والصوامت الثلاثة الآتية:/ پ، ت، ك/ (انظر ياكبسون، 1969). يمكننا مناقشة مدى كونية هذا النسق الأولي بالقول، على سبيل المثال، بأنه في ألسنة مثل العربية والأمازيغية، لا يوجد الصامت /پ/. ويمكننا الرد على هذا الاعتراض، بأن الأمر يتعلق بالنظام الشفهي [وصف الصائت] أكثر مما يتعلق بوحدة صوتية خاصة، ومع ذلك فإن /پ/ صائت يتسم من الناحية الصِّواتية بالتجهير أكثر من /ب/ التي تتسم بالتهميس أو من /م/ التي تتسم بالغُنة. ولهذا، فمن المنطقي أن نسلم بأنه الصوت المرشح للظهور في بداية الأمر في سيرورة اكتساب صواتية لسان الأمومة.

سنسلم، بالانطلاق من الفرضية الأخيرة، أن الطفل يكتسب نسقا صِواتيا أوليا مُبنيَنا بواسطة تقابلات في الحد الأقصى، ونقصد بها التقابل بين أمامية وخلفية، بين انغلاق وانفتاح، وهو ما يسمح له على سبيل المثال بإنتاج متوالية، مثل: / پي، پا، پو، تي، تا، تو، كي، كا، كو/ التي تتيح بواسطة التَّكرار بإنتاج بعض السلاسل، مثل:/ پيپي، پاپا، طاطا، كاكا/، وغيرها. وفي ما بعد، يتعلم الطفل التوليف بين هذه الأصوات لإنتاج سلاسل صواتِية تنطوي على تباينات جد مركبة. ويُنتِج على سبيل المثال، متواليات، مثل:/ماما، پاتي، كاكو/، وغيرها. لقد لوحظ أن الطفل يُصدر أثناء *الرضاعة* أصواتاً ومتواليات من الأصوات لا توجد بالضرورة في لسان أمومته، وهذه الأصوات يصدرها حتى الطفل الذي يكون والداه أبكمين. يبدو أن هذا يؤكد فرضية أن *الرضاعة* ظاهرة كونية تتوافق مع مرحلة نضوج عقل الطفل وتحدث في الفترة نفسها بغض النظر عن الظروف الخاصة التي يعيش فيها الطفل. لنضف، إلى جانب ذلك، أن الطفل لا يُنتِج بَعدُ في هذه المرحلة وحدات صرفية، وأن التجليات التصويتية الكلية التي ينتجها غير قابلة للتحليل إلى قطع متمايزة. ومن ناحية أخرى، لا يمكن للطفل أن يُقطِّع هو الآخر الإرسالات التي يتلقاها إلى وحدات منفصلة. لهذا، ليس من المستغرب أنه في تجاوبه مع هذه الإرسالات التي يتلقاها، فإنه يحقق أدلةً يبقى مدلولُها غيرَ دقيق، ودالُّها تقريبيا.

وتأتي المرحلة الموالية بين الشهر التاسع والشهر الرابع عشر، وخلالها يقوم الطفل بضبط اختياراته التصويتية بتخلُّصه تدريجيا من الأصوات وسلاسل الأصوات الغريبة عن نسق لسان أمومته الصّواتي، وتسمى هذه المرحلة بـ" التقلص الصوتي" أو "ضبط" مبادئ الصِّواتة الكونية مع معطيات صواتةِ لسانِ أمومتِه الخاصة. يكتسب الطفل، خلال هذه المرحلة، نغَميةَ لسانِ أمومتِه بمحاكاته إيقاعَ جملتِه، ومُنحناهُ النبريَّ

ونمطَه اللكنيَّ. هذه المحاكاة التي تحدث بنجاح كبير أحيانا تجعل الآباء يعتقدون بأن ابنهم يتحدث، لكنه في حقيقة الأمر لا يفعل ذلك، والدليلُ عدم قدرته على إعادة إنتاج ما ينطق به.

أما المرحلة اللسانية الفعلية فتبدأ، عموما، انطلاقا من الشهر التاسع عندما ينطق الطفل كلمته الأولى. وتكشف الملاحظات المتعلقة بتعلم الطفل لسان الأمومة بأنه يبدأ بالكلمات الأكثر استعمالا والتي تشير إلى ما هو ملموس، تلك التي تُستعمل غالبا في بيئته الاسرية، في حين يكتسب الكلمات التي تشير إلى ما هو مجرد في وقت لاحق، أي تلك التي لا تحيل على مراجع مباشرة وملموسة. وتتميز هذه المرحلة إذن باستعمال ملفوظ مكوَّن من كلمة واحدة، وهذه هي مرحلة "الكلمة الجملة ". وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطفل يفهم معنى كلمات معينة دون استخدامها، ذلك أننا نعلم بأن التعقل يسبق تجريبيا الإنتاج اللغوي.

وحين بلوغه الشهر الثامن عشر وحتى شهره العشرين، يلج الطفل مرحلةَ *الثنائيات* الكونيةَ؛ مرحلة الملفوظات التي تتألف من كلمتين، وليست هذه الكلمات غير ذات أهمية، بل هي الكلمات الأكثر أهمية على مستوى التواصل في ملفوظٍ صادرٍ عن شخص بالغ. هكذا، يَختزل الطفل في هذه المرحلة، التي تُنعت بمرحلة "كلام البرقيات"، ملفوظات مركبةً في كلمتين مفتاحين. ويتميز هذا الكلام بغياب الوحدات الصوتية الوظيفية، والعلامات الزمنية، والسببية، وعلامات النوع والعدد، وعلامات الوصل، وحروف المعاني، وغيرها. وتتخذ هذه الملفوظات المبسَّطة شكلَ بنيةٍ يكون فيها ترتيب الكلمات صارما، وتتمثل الأنماط التي ثبَت ورودها كثيرا في الأنماط الآتية: فاعل + محمول، فاعل + مفعول به، فاعل + صفة. وفي غياب الكلمات الوظيفية، فإن ترتيب الكلمات هو الذي يحدد وظيفتها، ومن ثُم هو الذي يحدد معنى الملفوظ.

وخلال سنته الثالثة، يكتسب الطفل العلامات الصِّرافية، ويتمكن بواسطتها من التمييز تدريجيا بين طبقات العلامات الوظيفية، حيث يتعارض 'الفعل' مع كل من 'الاسم' و'النعت' و'الظرف'، وغيرها. إن التمييز بين العناصر وفق طبقات وظيفية يصاحبه تشكُّل العلامات النحوية التي تسمح بتصنيف هذه العناصر إلى "أداة" و"حركة إعرابية" و"حرف معنى"، وغيرها. أما بالنسبة إلى الفعل، فيُتعرف عليه بواسطة حركات الضمائر الإعرابية التي تتصل به. في حين بالنسبة إلى العناصر ذات الوظيفة الاسمية، فإن التمايز يحدث بواسطة اكتساب العلامات الصِّرافية، مثل الحركات الاعرابية

وحروف المعاني والترتيب. ويُكتَسب النسق الفعلي بدايةً باستعمال الأشكال المنتظمة وتعميمها بتطبيق القياس بواسطة الرابع النسبي على الأشكال غير المنتظمة، وفي ما بعد باستعمال هذه الأشكال الأخيرة. هكذا، فإن اكتساب اللغة، كما نلاحظ، يفترض نضوج ملكات الطفل المعرفية.

تنطوي سيرورة اكتساب لسان الأمومة على انغماس الطفل في بيئته الأسرية خلال كل المراحل، لاسيما تدخل الأم الدائم و/أو الأب، حيث يعمل هذان الأخيران باستمرار على إنتاج ملفوظات بسيطة، ومصاغة بصورة جيدة، وبمكونات يمكن إدراكها فورا من قبل الطفل. ويسمى نمط اللسان هذا بـ " كلام الراعي" أو بـ "كلام الأم السهل"، ذلك أن تبسيط اللغة من قبل الآباء يساعد الطفلَ بلا شك على تيسير اكتساب لسانه الأول.

خلاصة

يُظهر عرضُ تعدد المعاني، الذي يلازم مفهوم لسان الأمومة، أن أوجه الغموض التي تطبعه تعود إلى المقاربات ذات النزوع الاختزالي التي تُعتمد في تعريفه. هكذا، عندما لا ننظر سوى إلى بعدٍ وحيد من أبعاد اللسان، فإننا نسقط بالضرورة في أوجه الخلط النظري، ومن ثمة قد نجازف بتبني خيارات خاطئة فيما يتصل بتصور السياسة اللسانية، وقد يقودنا ذلك إلى القيام باختيارات غير ملائمة بالنسبة إلى لسان التدريس سواء على مستوى التعليم المدرسي أو على مستوى تكوين البالغين. لكن مسألة اللسان تبقى، بصرف النظر عن تكوين المواطن، مشكلةً تساهم في *انقلاب العالم الحالي* (انظر بادي وسْموتس، 1992)، متخذة تارة صيغةَ نمطٍ هوياتي قومياتي أو صيغةَ نمط ذي نزوع قومي متطرف أو ذي نزوع روحي أو غير ذلك، وتارة صيغةَ نمطِ علمنةٍ على أساسٍ تعاقدي يهدف قبل أي شيء إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية. تلك مسألة حاسمة لم نعمل سوى على طرحها في صلب هذا النص، والتي سنتعمق في معالجتها خلال الفصول القادمة في علاقة بإشكالية السياسة اللسانية.

السياسة اللسانية بين الحفاظ والتغيير*

الإشكالية

تمتلك الألسنة ذات الوضع الأقلي الوضعيةَ ذاتَها تقريبا في جميع أنحاء العالم، ونقصد بها وضعية اللغات المحلية الدارجة التي تتعرض لسيرورة هدر كبرى، ثم لسيرورة اندثار على المدى القصير أو المتوسط (انظر هوگان، 1961؛ فيشمان، 1972؛ ڤالد وآخرين، 1979؛ لامْبرت وفْريد 1982؛ كالڤي، 1987؛ كليريس، 1991؛ دريان، 1989). ومن البدَهي أن هذا القانون العام ينطوي على استثناءات، حيث إن فرصة استمرار ألسنة الأقليات يمكنها أن تمتد على المدى المتوسط أو البعيد من خلال استفادتها من قرارات تهيئةِ متنها وبنيتها بهدف النهوض بها في إطار سياسة ذات نزوع إرادي، مثل تلك التي اعتُمِدت في ڤييتنام (انظر تشون، 1967)، وفي بعض التجارب الإفريقية (انظر سو، 1977) وتجارب الألسنة الهندية الأمريكية الأصلية، ولاسيما الگوارانية (انظر گارڤن وماثيوت، 1970؛ بيَّاگرا-باطُّوس، 2013) والكتشوا (انظر كالڤي، 1996).

إذا كانت هذه هي الوضعية العامة التي تحتلها الألسنةُ في وضعية هشاشة في العالم، فماذا عن الوضعية التي تحتلها الأمازيغية في المغرب اليوم من حيث شروط الحفاظ عليها وشروط تغييرها، علما أنها لسان مهدَّدٌ حسب دليل اليونسكو؟ هذا هو السؤال العام الذي يتمحور حوله موضوعُ التحليلِ الأساسُ الذي سنجريه في هذا الفصل. وتتمثل الإشكالات الخاصة التي ستشد اهتمامنا في ولاء المجتمع الناطق بالأمازيغية إلى لسانه، وفي سياسة الدولة للحفاظ عليه، وفي الطرائق والوسائل المعبأة لتحقيق هذا الهدف. وتتجلى الفرضية التي نطرحها للإجابة عن هذه الأسئلة في كون وضعية الأمازيغية تتحدد من خلال التناقض بين استراتيجيات الحفاظ عليها التي طُوِّرت على مختلف المستويات؛ الفردية والجمعية والمؤسسية، من حيث صياغة الوعي بها

*هذا الفصل صيغة محيَّنة لمقال "الأمازيغية بين الحفاظ والتغيير"، صادر في *علم اللغة الاجتماعي في المغرب*، المجلة الدولية لعلم اجتماع اللغة، المجلد. 112، ص. 2-9. موتون دي خرويتر، برلين-نيويورك، 1995.

Boukous, A. (1995), Le berbère. Maintien et changement, dans *Sociolinguistics in Morocco*, International Journal of the Sociology of Language, vol. 112, p. 9-20, Berlin, Mouton de Gruyter.

والاعتراف بها وتأهيلها والنهوض بها، وبين قوى الحفاظ عليها وقوى التغيير. بمعنى أن وضعية الأمازيغية تتحدد بنتيجة الصراع بين عوامل النزعة الحتمية الاجتماعية المؤدية إلى هدر الأمازيغية في بيئة لسانية-اجتماعية تتسم بالاتصال بألسنة قوية في السوق اللسانية وبالمنافسة القائمة ضمنها.

على المستوى اللساني-الاجتماعي، وعلى الرغم من طابعها الرسمي، فإن الأمازيغية تُستعمل بحكم الأمر الواقع باعتبارها لغة محلية دارجةً تحتل موقعا هشا في السوق اللسانية حيث تجد نفسها في منافسة مع ألسنة أقوى منها، ونقصد بها العربية المعيارية باعتبارها لسانا رسميا، والفرنسية بوصفها لسانا أجنبيا أولا، والعربية اللهجية باعتبارها لسانا ناقلا فعليا. هكذا، سيقودنا بحثُ وضعيةِ الأمازيغية إلى أن نحلل باقتضاب العوامل الداخلية والخارجية التي تعمل على الحفاظ على هذا اللسان في المجتمعات الناطقة بالأمازيغية، ثم تحليل العوامل التي تدفع بسيرورة تغيير بنيةِ الأمازيغية ووظيفتِها في وضعية الاتصال اللساني-الاجتماعي.

سيرورة الحفاظ على الأمازيغية

من بين العوامل التي ساهمت في الحفاظ على اللسان الأمازيغي على مدى عدة قرون، ثمة بدون شكٍّ عاملُ موقعِ تمركزِ السكان الناطقين بالأمازيغية الذين غالبا ما يعيشون معزولين في مناطق جبلية وشبه صحراوية يصعب الوصول إليها، وخاصة تلك الواقعة في المناطق الجبلية، ومن ثمة لا يرتادها السكانُ غيرُ الأصليين إلا نادرا. ويمكننا القول إن اللسان الأمازيغي يحيا بفضل طابعه الهامشي، أي أنه يُحافظ على ذاته بفضل عزلته في المناطق القروية والجبلية وشبه الصحراوية التي ظل فيها الاتصال بألسنة أخرى وثقافات أخرى محدودا حتى الآن، ولكنه اندرج في مَنحى تصاعدي بصورة تدريجية بفعل تسلل لهجات فرعية أخرى وأنماط ثقافية أخرى. ومن أجل تدارك غياب الاعتراف الرسمي والمعيرة المؤسَّسية اللذين سادا حتى القرن الحادي والعشرين بالنسبة إلى اللسان، فقد قامت النخب الناطقة بالأمازيغية، والتي تعي الرهان الهوياتي المتمثل في سيرورة فقدان لسانها وثقافتها، بوضع استراتيجيات تنمية داخلية تهدف توحيدَ اللسان وتعزيزَ الإنتاج الأدبي والفني من خلال البحث العلمي والفعل الثقافي.

عواملُ الحفاظِ على اللسان الخارجيةُ

يجري الحفاظ على الأمازيغية بشكل أساس بفضل عوامل موضوعية، ولا سيما العوامل المتعلقة بالفضاء وبالبنيات الاجتماعية، وهي على النحو الآتي:

(أ) التمركز في المناطق القروية الهامشية حيث تُستعمل الأمازيغية بصورة شبه حصرية، أي في جبال الريف، وسلاسل جبال الأطلس، وفي مناطق تافيلالت شبه الصحراوية، وفي جبال باني؛

(ب) التمركز الأهلي في بعض التجمعات الحضرية في المغرب (أگادير، الناظور، الدار البيضاء، الرباط، مكناس، فاس، طنجة، وغيرها)، وفي الخارج (المنطقة الباريسية، أمستردام، أوتريخت، منطقة بروكسيل، وغيرها)؛

(ج) التجمع الأسري أو العشائري في حالة الهجرة سواء بالنسبة إلى الإقامة أو العمل (انظر ده ماص، 1990) مما يتيح إعادة تشكيل بنيات البلد الأصلي؛

(د) ثمة توجه معين نحو اعتماد زواج الأقارب والزواج التبادلي داخل الجماعة اللسانية الناطقة بالأمازيغية؛

(ه) الحفاظ على الارتباط العاطفي والثقافي مع بلد المنشأ، *تامازيرت*، *تامورت*؛

(و) يمكننا أن نضيف إلى هذه العوامل عاملا آخر ينتمي إلى علم النفس الاجتماعي، وهو الشعور بالانتماء الإثني الذي يَنسج، إلى حد ما، علاقات التضامن بين الأشخاص الذين يشتركون في امتلاك لسانِ الأمومةِ ذاتِه والذين يعيشون في وضعية هجرة (انظر پينانكس، 1990).

استراتيجيات الحفاظ على اللسان

عموما، يتفاعل الناطقون بالأمازيغية المدمجون في النسيج الحضري بطريقتين تجاه سيرورة الاستيعاب اللساني التي يخضعون لها. هكذا، نجد فئةَ الذين يندمجون في النماذج اللسانية والثقافية التي تُهيمن على البنية الحضرية عبر فقدانهم التدريجي لاستخدام لسان أمومتهم، إلى جانب فئة أخرى، وتحديدا الفئة التي تتألف من النخب التي تُبدي الرغبة والإرادة في الحفاظ على لسانها وثقافتها بنِيَّة الحفاظ على هويتها مع إدراكها أن التمدن والاتصال اللساني والثقافي، اللذين يُعدان نتيجة طبيعية لذلك، أمران لا مفر منهما. وفي ظل هذا السياق، تَتخِذ تدابيرُ الحفاظ على الأمازيغية أشكالا مختلفة، بما في

ذلك التهيئة اللسانية والبحث الأساس والإنتاج الثقافي والعمل الجمعي والاعتراف الدستوري.

تهيئة المتن اللساني

تهدف تجارب التهيئة اللسانية توحيدَ متن اللسان في مجالات الكتابة الهجائية والمعجم والنحو. ويُشكِّل انتقال الأمازيغية من مرحلة الطابع الشفهي إلى مرحلة الكتابة عاملا حاسما فيما يتصل بتهيئة اللسان. وأمامنا، في هذا المستوى، ثلاثة خيارات: كتابة *تيفيناغ* الهجائية، أي الكتابة الأمازيغية الأصلية (انظر مارسي، 1936)، والكتابة ذات الأصل العربي، والكتابة ذات الأصل اللاتيني. ويبقى تقدير الخيارات الممكنة متباينا في متخيَّل الأمازيغ المدركين الرهانَ الثقافيَّ المتمثل في اختيار الكتابة الهجائية. تحظى حروف *تيفيناغ*، باعتبارها كتابة هجائية خاصة بالأمازيغ، بقيمة أسطورية ورمزية. وتُعتبر الحروف العربية حلقةَ الوصلِ مع الثقافة العربية الإسلامية. وتعد الحروفُ اللاتينيةُ الكتابةَ الهجائيةَ المناسبةَ للانفتاح على الثقافة الكونية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسألة الكتابة الهجائية يُنظر إليها في المجتمعات الناطقة بالأمازيغية بشكل مختلف. هكذا، يتجاهل غالبية الناس في المغرب والجزائر حروف *تيفيناغ*، ويمكننا القول إن استعمالها هامشي بصورة كبرى، ويبدو أنه يقتصر على التواصل بين الأفراد الذين يحافظون على علاقات ذات طابع شخصي، وينخرطون في النضال ذي النزوع الأمازيغي. في حين أن استعمالها في بلد الطوارق يتجاوز الاستخدام التقليدي ليمتد إلى مجال محو الأمية. وفي المغرب، تُهيمن الكتابةُ الهجائية العربية في الإنتاج الأدبي، والحروفُ اللاتينية في التدوين الأكاديمي. أما في الجزائر، فتُستعمل الكتابةُ الهجائيةُ اللاتينيةُ على نطاقٍ واسعٍ في الإنتاج الأدبي وفي الكتابات ذات الطابع العلمي.

وقد اعتَبَرت بعضُ محاولات تهيئة الأمازيغية خارج الإطار المؤسسي (تجارب الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي خلال تسعينيات القرن الماضي) حلَّ قضية التوحيد مسألةً مستعجلة ضمن سيرورة تهيئة الأمازيغية منذ بدايات إدماجها في النظام التعليمي عام 2003. هكذا، قام فريق من خبراء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بفحص مزايا استعمال كل نظام من أنظمة الكتابة الهجائية وعيوبِه على المستويين التقني والرمزي، حيث خَلص إلى تفوق أبجدية تيفيناغ. وقد صادق مجلس إدارة المعهد على هذا الرأي، ووافق عليه أخيرا عاهل البلاد ومنظمة إيزو-يونيكود في سنة 2004.

وتَطرح، من جهة أولى، مسألةُ تهيئة المعجم، من حيث صناعة القواميس والمعاجم المتخصصة، حصرَ رصيد اللسان الأمازيغي المعجمي في تنوعه؛ ومن جهة

أخرى، ابتداعَ مولَّدات يمكنها أن تُستعمل لتسمية المحسوسات الجديدة أو المفاهيم التي لم تعرفها الأمازيغية من قبل. ويوجد في مجال المفردات غير المتخصصة، عددٌ معين من القواميس ثنائية اللسان يعود بعضها إلى فترة الاستعمار، وبعضها الآخر أُنجِز في الإطار الأكاديمي: الفرنسية-تاشلحيت، الفرنسية-تامزيغت، والإسبانية-تاريفيت، والطوارقية-الفرنسية، والقبائلية-الفرنسية، والموزابية-الفرنسية، والورگلية-الفرنسية، وغيرها. يهدف *قاموسُ اللسانِ الأمازيغيِّ العامُّ* (2017)، الذي أنتجه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ضمن منظور لهْجي شمولي ومنفتح على المولَّدات الجديدة، إلى أن يكون بمثابة نموذج يَقتدي به المعجماتيون في المجال الأمازيغي. أما بالنسبة إلى المعاجم المتخصصة، فهي تستجيب بشكل أساس للحاجة إلى ابتداع كلمات جديدة للتعبير عن وقائع جديدة، حيث يوجد بالفعل عدد معين من المعاجم التي نُشرت أول مرة في الجزائر، ولاسيما معاجم الرياضيات والهندسة المعمارية والمعلوميات، وغيرها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معجم *أماوال*، الذي أُلف تحت إشراف معمري، قام بدور المحفز بالنسبة إلى نشاط الابتداع المعجمي الهادف إلى جعل الأمازيغية لسانا *حديثا*. ويؤدي المعهدُ الملكي للثقافة الأمازيغية في المغرب دورا أساسا في الصناعة والنشر المعجميين، وأهم المعاجم المنشورة هي: المعجم المدرسي، والمعجم النحوي، والمعجم الإعلامي، والمعجم الإداري، ومعجم الجيولوجيا، وغيرها.

ويُعتبر تقنين النحو أيضا شرطا تمهيديا لتعليم الأمازيغية. هكذا، يوجد عدد كافٍ من كُتب تدريس القواعد الخاصة ببعض اللهجات المحلية، والتي أُلفت قبل إدماج الأمازيغيةِ الفعلي في النظامين التعليمين المغربي والجزائري، وينطبق الأمر على وجه الخصوص على كتاب *تاجرومت* للمعمري (1976)، والكتيب التعليمي تيزي وّوشّن بالتعاون مع شاكر (1987) *والدروس* لشفيق (1990). لكن المساهمات الرئيسة التي تهدف توفيرَ الوسائل البيداغوجية في المغرب أُنجِزت منذ انطلاقة دمج الأمازيغية في التعليم الابتدائي عام 2003. وتوجد اليوم كُتب تعليمية مُوجَّهة إلى التلميذ، وكتيبات توجيهية بيداغوجية، وكتيبات ورقية ورقمية لأغاني الأطفال، وبرمجيات تعليمية لسلك الابتدائي.

يُشكل مكونُ نحوِ الأمازيغيةِ الصِّرافيُّ-التركيبيُّ هو الآخرُ محورَ عملياتِ تهيئةٍ تروم توحيد بنياته. وتهدف إجراءاتُ التوحيد هنا تقليصَ الفروق بين بدائل اللسانِ اللهْجِية المجالية، ولا سيما الأشكال الاسمية والفعلية. ويُعَد *نحوُ الأمازيغيةِ الجديدُ* المحاولةَ الرئيسة لإنشاء نحوٍ مرجعي، وقد أشرف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية على إنجازه ونشره (بوخريص وآخرين، 2009). أما بالنسبة إلى المكون الصِّواتي، فإن توحيده

أكثر تعقيدا إلى حدِّ أن "المَخرج الصوتي" يعكس المستوى الأكثر عرضة للتنوع والأكثر حساسية للتعبير عن "الهوية اللسانية" الخاصة بالمتكلم، ومن ثمة تثير "معيَرَةُ" هذا المكون احتراسَ المتحدث ورفضَه المعيارَ المعياريَّ. ومن بين المحاولات الأكثر منهجية في هذا المجال، نذكر إصدارين للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وهما: *صواتةُ الأمازيغيةِ* (بوكوس، 2009)، و*كتابةُ الأمازيغيةِ الهجائيةُ وتهجئتها* (لازي، 2004).

بصورة عامة، تُشكل مختلف الإنجازات في مجال تهيئة الأمازيغية، ولا سيما تلك المنجَزة في الإطار المؤسَّسي، تقدماً كبيرا في سيرورة معيَرة الأمازيغية، لكن يلزم إعداد الدعامات البيداغوجية بالنسبة إلى التعليم الثانوي بسلكيه الإعدادي والتأهيلي، بالإضافة إلى المعاجم المتخصصة لتلبية احتياجات القطاعات المؤسسِية التي حددها القانون التنظيمي ذو الصلة في أفق تفعيل طابع الأمازيغية الرسمي كما هو منصوص عليه في المادة الخامسة من الدستور المغربي.

البحث العلمي

يتألف البحث العلمي بصورة عامة من اتجاهين، "البحث الأساس" و" البحث الإجرائي-العملي"، ويحضران كلاهما في مجال البحث حول الأمازيغية. يُعَد "البحث الأساس" متقدما نسبيا في مجال اللسانيات والأدب الأمازيغيين، ويحظى بالدرجة الأولى بدعم الجامعات المغربية والجزائرية، وفي الخارج أيضا، خاصة في فرنسا في إطار إعداد الأطاريح وفي البحث العلمي بعد الدكتوراه. وتُركز الأبحاث بالخصوص على دراسة اللسان بمستوياته المختلفة: مستوى التركيب، والصِّواتة، والصِّرافة، والمعجم، والمستوى اللساني-الاجتماعي، وتهم الأبحاث الأخرى بالأساس الأدب والأنثروبولوجيا. وتعتبر مساهمةُ اللسانيات الأمازيغية في النظرية اللسانية مهمةً، لا سيما في مجالات الصِّواتة والصِّرافة والتركيب. في الواقع، تطرح الأمازيغية، بالنسبة إلى المجتمع العلمي الوطني والدولي، عددا معينا من الظواهر التي يؤدي البحثُ فيها إلى تقدم النظرية اللسانية. ويهدف "البحث الإجرائي-العملي" إنتاجَ المعرفة لأجل تغيير أو تحسين وضعية معينة تهم مظهرا أو ظاهرة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو لسانية يواجهها الفرد أو المجتمع أو الجماعة. ويتعلق الأمر إذن ببحث تكون نتيجته ذات طبيعة براغماتية. من البدَهي أنه سيكون من المجانب الصوابَ اعتبارُ وجود تناقض بين البحث الأساس والبحث الإجرائي-العملي نظرا لتكاملهما. ويُعد الاهتمام بالبحث الإجرائي حديثَ العهد نسبيا، وهو يصدر بالأساس عن المؤسسات التي تضطلع بمهمة النهوض باللسان والأدب والثقافة بشكل عام من خلال تطويرها والارتقاء بها استجابة للطلب الاجتماعي أو الحكومي. وفي المجال الأمازيغي، فقد دُشن البحث

الإجرائي-العملي من قبل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية كما أوضحنا سابقا، وهو يهم بالخصوص إعداد الدعامات البيداغوجية وتهيئة متن اللسان.

الإنتاج الثقافي

يُعد الإنتاج الثقافي أحد دعامات توحيد اللسان نظرا لأن اللسانيّين "المهيّئين" ينحتون مصطلحات جديدة لجعلها متاحة للمجتمع من خلال أعمال الكُتاب والفنانين والمبدعين بشكل عام، والذين يُعتبرون "ناقليها" بتكفلهم بنشرها في البيئة. يتألف الإنتاج الثقافي من شقين، أحدهما لامادي والآخر مادي. يضم الإنتاج اللامادي الأدبَ الشفهي (الشعر والحكايات والأمثال والأحاجي). وتوجد في مجال الأدب المكتوب العديد من التجارب التي يطغى عليها الإنتاج الشعري، وتفرض الكتاباتُ النثرية ذاتَها تدريجيا، لاسيما الرواية والقصة القصيرة. ثم إن هذا الأدب يعيش معضلة المواجهة بين *التقليد والحداثة*، وبخاصة فيما يتصل باختيار نوع الكتابة الهجائية (*تيفيناغ* أو العربية أو اللاتينية)، وخلقِ جمالية أدبية جديدة، والتوليدِ المعجمي، والمضامين الموضوعاتية. وبما أنه أدبٌ تتجلى فيه انشغالات الهوية، فإنه يعيش إذن تناقضا بين *الأصالة والمعاصرة* على مستوى محتواه، أي الهوية الأمازيغية في مجتمع يعيش مرحلة انتقالية من الثقافة القروية *التقليدية* إلى الثقافة *الحديثة*. وخلاصةُ الأمر، دعونا نقول إن مبدعي التعبير الأمازيغي يواجهون مشاكل متصلة بالانتقال من المرحلة التي ساد فيها الطابع الشفهي إلى مرحلة الكتابة والانفتاح على نماذج ثقافية أكثر شمولا وقوة (انظر بوكوس، 1989؛ المجاهد، 1991؛ عبروس، 1991). وتمثل الأغنية هي الأخرى مجالا تتبدى فيه حيوية الثقافة الأمازيغية، وهي واحدة من الأدوات الأكثرِ فعالية الناقلةِ لها. ويشهد الإنتاج الكبير الذي تعرفه الأقراص المدمجة وأشرطة الڤيديو على دينامية قطاع الثقافة الجماهيرية هذا. وتتجلى هنا أيضا ثنائية "التقليد" و"الحداثة"، فالأغنية التقليدية هي أغنية رّوايس، رجالا ونساء، التي تستعمل الآلات العريقة (*الرباب*، *الوتار*، *الناقوس*، *تالّونت (الدف)*، وغيرها)، ويمكنها أن تشمل أيضا الآلات الحديثة التي تستعملها الفرق الموسيقية الحديثة، مثل البانجو، والقيتارة، والأرغن، والمركِّب الموسيقي، وطقم الطبول، وغيرها. وتوجد العشرات من الفرق الموسيقية والمغنين الرجال والنساء الذين يستقطبون الحشود في المهرجانات والعروض والحفلات العامة والخاصة. ويُعَد الحماس، الذي يثيره الإنتاج الموسيقي لدى الجماعات الناطقة بالأمازيغية المقيمة في المدن، مؤشرا يُبرز مسألة البحث الهوياتي الذي ينبثق داخل هذه الجماعات. وقد اغتنت الثقافة الأمازيغية منذ سبعينيات القرن الماضي بأشكال تعبيرية فنية جديدة؛ مثل المسرح الحديث والڤيديو والسينما والفنون التشكيلية. ويُضاف إلى الإنتاج الثقافي اللامادي،

تعبيراتُ الثقافة المادية التي تتسم بالغنى الكبير. وتتألف من إنتاجات متنوعة ومختلفة حسب المناطق والجماعات مثل الهندسة المعمارية التي تعتمد الطوب في البناء (*القصبات*)، والحجر (إيگودار أو مخازن الحبوب)، والحجر الممزوج بالتراب (*تازوضا*، *تومولي*)، ومثل المجوهرات الفضية، والزرابي المصنوعة من الصوف، والفخار (خصوصا النسائي)، والأسقف، والأبواب والصناديق الخشبية المصبوغة، وغيرها.

ويتمتع تراثُ التعبيرِ الأمازيغيِّ الثقافيُّ بعمق تاريخي، حيث تعود أسُسه الجمالية إلى العصر الحجري الحديث مع النقوش الصخرية، ويواجِهُ اليومَ قانونَ تطورِ الذوقِ والتقنيةِ وصعوباتِ نقل المعارف والمهارات التقليدية، وفي نهاية المطاف تثمينَ المنتجات في السوق.

العمل الجمعي

يُعد العمل الثقافي في مجال اللسان والثقافات الأمازيغية ثمرة مبادراتِ جمعياتٍ ثقافيةٍ تتواجد بمدن الرباط والدار البيضاء والناظور وأگادير وغيرها. وتعرف الجزائر الظاهرةَ ذاتَها، حيث يتمركز عدد كبير من الجمعيات في الجزائر العاصمة وتيزي وزو وبجاية وغرداية وغيرها، تقوم بأنشطةٍ ثقافية تستهدف جماهير الشباب الباحثين عن الهوية. وتشهد الجاليات الناطقة بالأمازيغية المقيمة في المهجر، خاصة في فرنسا وبلجيكا وهولندا، النشاطَ المتحمسَ ذاتَه. وتعمل الجمعيات على نشر أشغال لقاءاتها دوريا، حيث تؤدي قراءتُها إلى إغناء التفكير في اللسان والثقافة الأمازيغية وفي رهانات الطابع الأمازيغي الاجتماعية والسياسية. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح الدوريات للمبدعين إمكانية نشر آثارهم، مما يضمن نشر الأدب المكتوب على نطاق واسع. ويساهم الدعم، الذي يقدمه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة الثقافة إلى الجمعيات الثقافية، في إضفاء الطابع الدينامي على المجال الثقافي بصورة مهمة.

تهيئة الوضع

وتُشكل الجمعيات الثقافية إطارا يسمح بتنظيم فعاليات ثقافية جماهيرية ومهرجانات مسرحية وسينمائية وشعرية وورشات تعليم اللسان وكتابة تيفيناغ الهجائية. وتُعَد كل هذه الأخيرة أنشطة دائمة تعمل على الحفاظ على الأمازيغية والنهوض بها. ثم إن هذه الجمعيات تمثل إطارا يساهم في التنظير للممارسة الثقافية الأمازيغية. هكذا، فقد شكلت الجمعيات نقطة انطلاق العمل النضالي ذي الطابع السياسي في المغرب، ذلك

أنها هي التي وضعت *ميثاق أگادير* بمناسبة الاجتماع الرابع الذي عقدته *جمعيةُ جامعةِ أگادير الصيفيةُ* (يوليوز 1991)، وهو الميثاق الذي تضمن مطالبَ تهدف الاعترافَ القانوني بالأمازيغية، والنهوضَ بها على مستوى السياسات العمومية، وخاصة في مجال التعليم والإعلام، ودعمَ الساكنة الناطقة بالأمازيغية التي تعيش الهشاشة، وإنشاءَ مؤسسةٍ تُوكَل إليها مهمة تهيئة اللسان والتنشيط الثقافي. ومنذ الألفية الثانية، انفردت جمعياتٌ أخرى بالمطالبة السياسية مثل *جمعية من أجل أمازيغية المغرب*، و*جمعية أزطا*، و*جمعية إلماس*، والكونفدرالية الجهوية، وغيرها. وقد ساهمت أنشطة هذه الحركة الاحتجاجية الواسعة في توجيه المطالب الاجتماعية، وفي اعتراف الدولة المغربية بالأمازيغية، وإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عام 2001، وفي إضفاء الطابع الرسمي عليها عام 2011.

الأمازيغية والتغيير اللساني

من المؤكد أن اللسان الأمازيغي هو وسيلةُ تواصلٍ في المقام الأول كغيره من الألسنة الأخرى، ولكنه أيضا جَسد رمزي حيٌّ يصلح وسيلةَ تعبيرٍ عن الهوية الفردية والجمعية. إنه ناقلُ الثقافة ووسيلةُ اندماج المتحدثين الماديّ والرمزيّ في النسيج الاجتماعي. وإن ما يميز هذا اللسان هو اتصاله بألسنة أخرى، وامتلاكه *بحكم الأمر الواقع* وضعَ لسان محلي دارجٍ أقليٍّ بسبب قوانين التغيير الاجتماعي والقواعد اللسانية-الاجتماعية. وتجعله هذه الوضعية ضعيفا بوجه خاص في *سوق الممتلكات الرمزية* (انظر بورديوه 1982) من خلال إخضاعه لتأثير عدد معين من العوامل الخارجية والداخلية التي فَرضت عليه التغيير.

عواملُ التغيير الخارجيةُ

لقد خضعت الأمازيغية إلى تأثير عوامل خارج لسانيةٍ متداخلةٍ تتصل بالسياسة والجغرافيا والاقتصاد والهجرة والتغيير الاجتماعي. إن انتشار الجماعات الناطقة بالأمازيغية في مساحة شاسعة-والتي تعيش منعزلة في دول قومية جد مركزية لا تمنح الأمازيغيةَ الاعتراف *القانوني*-يُعزز لهْجَنة اللسان ويعوق التفاهم المتبادل بين المجتمعات المتباعدة. ويصعب داخل المغرب اتصال هذه الجماعات فيما بينها بسبب تشتتها في فضاءات مفصول بعضها عن بعض، وتتميز بتضاريس جبلية وعرة تجعل الوصول إليها صعبا. وتُعتَبر المناطق الناطقة بالأمازيغية في الريف والأطلس مناطق فقيرة اقتصاديا، وأراضيها جبلية ترتهن مواردُها بالتقلبات المناخية، ولا تتمكن من تأمين

احتياجات سكانها من الغذاء بشكل كافٍ. ولهذا السبب، نشهد في عصرِ بناءِ دعائمِ الدولة القومية، وفتح الفضاء الوطني أمام حرية حركة البشر والبضائع، هجرةَ القوى العاملة في اتجاه المدن والمراكز الصناعية في أوروبا الغربية من أجل استمرارية المجموعة والمجتمع المحلي. هكذا تجد الضواحي الناطقةُ بالأمازيغية ذاتَها معتمِدة بقوة، من الناحية الاقتصادية، على أماكن تمركز النشاط الاقتصادي، ولا سيما محور الدار البيضاء-القنيطرة (انظر آدم، 1968؛ علاوي، 1979). ومن ثمة، فإن الهجرة الخارجية والهجرة القروية هما نتيجةُ تدميرِ أسس الاقتصاد التقليدي المباشرةُ. وفي هذا السياق، تشير المعطيات الإحصائية المتعلقة بالهجرة وتوزيع الساكنة إلى أن المناطق القروية الفقيرة أصبحت خالية من السكان، وبالخصوص المناطق الناطقة بالأمازيغية، لصالح التجمعات الحضرية الكبرى التي تعرف زيادة نسبية تفوق 4.4٪ سنويا، في حين تعرف الساكنة القروية زيادة سنوية تقل عن 1.8%. بالإضافة إلى ذلك، تُشير التوقعات الديموغرافية إلى أن عدد السكان الحضريين والقرويين إذا كان متوازنا بعض الشيء في عام 2000، فإن الربع الأول من القرن الحادي والعشرين يُسجل هيمنة الساكنة الحضرية. والحال أن الناطقين بالأمازيغية يجدون أنفسهم، باندماجهم في المجتمع الحضري، في مواجهة نماذج لسانية وثقافية قوية تمارِس عليهم جاذبية قوية بواسطة العلاقات الاجتماعية والمدرسة والإعلام ومختلف المؤسسات الإدارية والثقافية والاقتصادية (انظر آدم، 1968؛ بوكوس، 1977؛ صياد، 1977؛ أوتَّن، 1990؛ دو رويتر، 1989). ويساهم التغيير الاجتماعي الذي تُحدثه ظاهرة الهجرة والتمدن، هو الآخر، في إضعاف اللسان والثقافة الأمازيغيتين، ولا سيما فيما يتصل بالتحولات التي تشهدها البنية الأسرية بانتقالها التدريجي من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، ومن زواج الأقارب إلى زواج الأباعد، ومن القيم التي تتمحور حول التضامن داخل الجماعة إلى القيم التي تتمحور حول الفردانية. وتؤدي هذه التغييرات إلى توسيع العلاقات بين أعضاء المجتمع المحلي، ومن ثمة الانفتاح على شبكات علاقات أوسع تكون فيها العربية اللهجية هي التي تشكل لسان التواصل. وأخيرا، فإن تهميشَ الأمازيغيةِ المؤسسيَّ يُفاقم وضعَها بما أنها لم تستفد منذ قرون من أي إجراء يروم الاعتراف والنهوض بها. ولم تشرع الدولة إلا مؤخرا، كما سنبرز ذلك في الفصول الآتية، في تنفيذ سياسة دعم الأمازيغية وتثمينها.

رهانات التغيير

تعد إشكالية الحفاظ على الألسنة وتغييرها ظاهرة مركَّبة تشمل البنية اللسانية ومعطيات البنية الاجتماعية المتعددة الأشكال، ثم إنها تكتسي أيضا بعداً نفسياً يرتبط بشخصية المتحدثين وتمثيلاتهم الذهنية التي تحدِّد درجة الولاء حيال اللسان الأول. بيد أنه يمكننا التأكيد على أن الصورة الأولية التي تشكلت عن وضعية *الألسنة المهدَّدة* تتطابق تقريبا مع معطيات وضعية الأمازيغية اللسانية-الاجتماعية. وتُعد البنيات القروية التقليدية عاملا ساهم حتى الآن في الحفاظ على الأمازيغية، ونقصد بها بنيات التنظيم الأسري، وطريقةَ حيازة الأرض، وطبيعةَ الثقافةِ المتمركزةِ على الذات، وطابعَ المناطقِ الناطقة بالأمازيغية الهامشيَّ في علاقتها بالمركز الذي تُتخذ فيه القرارات المادية والرمزية، وأخيرا الطابعَ الإثني الذي يشكل الدعامة التي يستند إليها الطابعُ الأمازيغي في متخيَّل الناس. أما محاولاتُ الحفاظِ على اللسانِ الأمازيغيّ من قبل النخب، فإنها تبقى مبادرات إرادية يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على فئات واعيةٍ بهويتها واختلافها ومهتمةٍ بالحفاظ على لسان أمومتها. ومع ذلك، لا يمكننا المغالاة في تقدير تأثير ذلك على سلوكِ أغلبيةِ المتحدثينَ الفعليّ، لأن النزوع نحو التكتل في جماعة والنزوع البراغماتي هما حقيقة مؤكدة كونيا. وقد كتبتْ دُريان، التي لاحظت الظاهرة نفسَها في مكان آخر، عن عدم ولاء المتحدثين تجاه لسانهم الأول، قائلة بسخرية: "يعرف الناس جيدا أيَّ الوجهين من خبزهم اللساني مدهونا بالزبدة" (1982، ص .47). هكذا، تتعرض الأمازيغية لضغط عوامل خارج لسانية يكون بعضها نهائيا ولا يمكن تفاديه، مثل الاتجاه نحو هجر المناطق القروية من قبل ساكنتها، ومنافسةِ الألسنة والتغيير الاجتماعي-الثقافي، وهي كلها ظواهر ملازمة للحياة الحضرية، حيث تؤدي هذه العوامل إلى وضعية تجد فيها الأمازيغية ذاتها في بيئة تُقلص من استعمالاتها ووظائفها وتؤثر على بنياتها.

أما عواملُ الحفاظِ على الأمازيغية الموضوعيةُ، فإنها تبدت في مقاومةِ هذا اللسانِ والثقافةِ التي يَنقُلها سَيرورةَ التغيير كلما كانت المناطق الناطقة بالأمازيغية تعيش في التهميش. ومما لا شك فيه أن تفاقم اعتماد هذه المناطق اقتصاديا على المدينة وعلى الهجرة يُضعف قدرةَ اللسان والثقافة الأمازيغيتين على الصمود. أما عواملُ الحفاظِ الذاتيةُ عليها، فيبدو أن أثرها يظل متوقفا على قرار الدولة في ما يتعلق بالتهيئة والتخطيط اللسانيين اللذين يهدفان بالأساس تعليمَ اللسان واستعمالَه في المدرسة ووسائل الإعلام.

لكن نظرةً ذات نزوع واقعي إلى لأمور، تُحتم علينا أن نقول بأن تعليم الأمازيغية يفترض حلَّ عدد معين من القضايا المشتركة في حالات مماثلة، ومن أهمها:

(أ) معيرة اللسان الذي سيُدرَّس، وذلك من حيث نطقه وشكل كلماته ومعانيها. هل ينبغي تدريس الأمازيغية المشتركة أو اللهجات الجهوية أو اللهجات المحلية؟ يُحقق اختيار تدريس الأمازيغية المشتركة هدفَ توحيد اللسان، لكنه يطرح إشكاليةَ طرائقِ تقنينِ لهجةٍ مشتركةٍ يُعتبر وجودُها تجريديا أكثر منه واقعيا. إن تدريس اللهجات الجهوية أو اللهجات المحلية يعني جعل المتحدث يكتسب شيئا مألوفا لديه، لكن هذا القرار يَعيبه الإقرار بالواقعة اللهْجية، ومن ثم قد يفاقمُ عدمَ التفاهم المتبادل بين المتحدثين بلهجات متمايزة؛

(ب) تكوين أعضاء هيئة التدريس وفق المناهج الحديثة في بيداغوجيا الألسنة وطرائق تدريسها؛

(ج) إعداد العدة البيداغوجية المناسبة لتدريس الأمازيغية باعتبارها لسانا أولا ولسانا ثانيا، ونقصد بذلك كتب التلقين المدرسية، وكتب تدريس النحو، ونصوص القراءة، والقواميس، والوسائل التقنية السمعية-البصرية؛

(د) وأخيرا، اعتماد الكتابة الهجائية المناسبة للكتابة والقراءة وتنميط حرف تيفيناغ.

ونلاحظ ببساطة أن حل هذه الإشكالات يتجاوز بدرجة كبيرة البحث الأكاديمي والأنشطة المنتظمة التي يمكن أن تقوم بها الجمعيات الثقافية. ويتطلب تحقيقُ هذه المشاريع إدارَتها من قبل مؤسسات تتوفر على الموارد البشرية والمادية والمالية المناسبة. وهذه بالتحديد هي إحدى مهام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي يحاول الاضطلاع بها بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية. وقد مكنت التجربة المنجَزة منذ عام 2003 من تسجيل تقدم كبير في مجال إعداد الدعامات البيداغوجية والتكوين المنتظم الذي استفادت منه أفواج من هيئة التدريس. لكن المفارقة أن سيرورة إدماج الأمازيغية في النظام التربوي تُراوح مكانها مع دسترة اللسان بسبب تعثر تفعيل القوانين التنظيمية والنصوص التطبيقية المتعلقة بها.

خلاصة

إن العوامل التي تساهم في تغيير الأمازيغية هي، بالتأكيد، أقوى من تلك التي تعمل على الحفاظ عليها، بحيث تؤدي إلى هدر الأمازيغية بصورة بطيئة، لكنها تدريجية في وضعيات الاتصال، أي في الوسط الحضري. في الواقع، تتحول الأمازيغية، بسبب مكانتها المتدنية في *سوق الممتلكات الرمزية*، إلى حالة لغة دارجة محلية تتميز بحضور معجم تَضرر بشدة بسبب الاقتراض من الألسنة المهيمِنة، وبلجوء مستعمليها إلى مزج الرمز وتغييره، وبتقليص فضائها الحيوي، وبالانخفاض النسبي في الكتلة المتكلِّمة بها بفعل ضعف درجة الولاء لها بشكل عام. فهل كانت صحوة الوعي الهوياتي حاسمة، تلك الصحوة التي ظهرت لدى النخب الناطقة بالأمازيغية مع مطلع القرن العشرين، والتي كانت في طليعة مبادرات توحيد اللسان والثقافة الأمازيغيتين والنهوض بهما؟ وهل تتناسب مع الرهان بالغ الأهمية الذي تمثله حياةُ لسانٍ وثقافة مهدَّدين؟ وتشكل الإجابة عن هذين السؤالين موضوعَ بحثٍ مثيرٍ الاهتمامَ يستحق أن تُخصَّص له دراسات ينبغي أن تُجمَّع معطياتها ميدانيا لدى عينة تُمثل مختلف الجماعات الناطقة بالأمازيغية، وأن تُعالَج باعتماد تقنيات التحليلين الكمي والكيفي. وفي جميع الأحوال، ليس ثمة شك في أن ولاء المتحدثين والجماعات للسانهم الأول ولثقافتهم الأولى، يُشكل شرطا لا محيد عنه للحفاظ عليها. ولا بد أن نضيف، بعد هذا التأكيد، بأن انطلاق سيرورة الاعتراف الدستوري بالأمازيغية منذ 2011 ينبغي أن يؤدي، على الأقل، إلى ترسيخ مقومات صمودها الممتد لقرون، بل وأن يؤمِّن شروط مقاومتها. وبهذا، يجب أن نعترف بأن مستقبل الأمازيغية هو، قبل كل شيء، بأيدي أهلها.

سياسة التأهيل اللغوي*

الإشكالية

تتولد عن عولمة التبادلات اللسانية بين المجتمعات ذات الألسنة الفائقة المركزية والراسخة المركزية والمركزية والمحلية على المستوى العالمي (انظر ده سوان، 2001) علاقاتُ اتصال وتفاعل وإثراء بين هذه الألسنة، ولكن أيضا علاقات منافسة وصراع على حساب الألسنة المهددة (انظر تْسنوضا، 2005). ولمواجهة هذا الوضع، تسعى المجتمعات التي تكون ألسنتها في وضعية هشاشة إلى تطوير عدد معين من استراتيجيات المقاومة والتأهيل (انظر لاندري وآخرين، 2006). وفي هذا السياق، يبدو أن السؤال الآتي هو الملائم لمطارحة هذه الإشكالية: فيمَ، وكيف يساهم الابتداع المصطلحي في تأهيل الألسنة، وضمان قدرتها على أن تكون ألسنة حية تلبي احتياجات التواصل لدى الأفراد والمجتمعات؟ نقترح، مساهمة منا في الإجابة عن هذا السؤال، تركيز التحليل على حالة الأمازيغية في المغرب التي قد تكون حالة نموذجية في جميع أنحاء العالم (انظر بوكوس، 2012).

اعتبارات مفهومية

حقل المصطلحية

لنقُم بجولة قصيرة لتحديد المفاهيم. نقصد بـ "المصطلحية" مجموع المصطلحات المحدَّدة بدقة والخاصة بعلم أو تقنية أو مجال معين من مجالات النشاط الانساني. ويُعرّف معيارُ إيزو1087 المصطلحيةَ بأنها "الدراسةُ العلمية التي تهُم المفاهيم والمصطلحات المستعملة في ألسنة التخصص". ويتحدد موضوعها في كونها مبحثا قائما بذاته، والدراسةَ النظرية التي تتناول تسميات الأشياء أو المفاهيم المستعملة في مختلف مجالات المعرفة، حيث تَدرس اشتغال الوحدات المصطلحية في اللسان،

*هذا الفصلُ صيغة منقحة لمقال " المصطلح وتأهيل الأمازيغية" منشور في *المفردات التقنية/الألسنة المتخصصة في سياق متعدِّدِ الألسنةِ*، تنسيق: ليلى مسعودي وب. ليرات، منشورات مختبر اللغة والمجتمع، القنيطرة، CNRST URAC 56، ص. 87-95، 2014.

Boukous, A. (2014). Terminologie et revitalisation de l'amazighe, *les technolectes. Langues spécialisées en contexte plurilingue*, p. 87-95, L. Messaoudi et P. Lerat (Coord.), Kenitra, Publications du Laboratoire Langue et Société CNRST URAC 56.

والمشاكل المرتبطة بالترجمة والتصنيف والتوثيق (انظر، بالنسبة إلى حالة المغارب، المسعودي وبن رمضان، 2013).

اللسانُ نسقا حيا

تعتبر فائدةُ المصطلحات في سيرورة تهيئة متن اللسان جليةً لأن التوليد يُعَد عملا ضروريا، وخاصة في مجال المصطلحات، لاستمرارية حياة اللسان حتى يكون قادرا على التعبير عن تنوع العالم الحديث وتركُّبه. ولقد أكد منظرو اللغة على طبيعة اللسان الاجتماعية وطابعه المؤسَّسي (انظر ده سوسير، 1916؛ مارتيني، 1960؛ لابوف، 1972؛ وغيرهم). وفي ذات السياق، عملت اللسانيات الاجتماعية على تطوير مقاربةٍ للسان يعود لها الفضل، بالتحديد، في تسليط الضوء على تفاعل العوامل البنيوية والعوامل الخارج لسانية، ولا سيما في إبراز تأثير العوامل الاجتماعية على التنوع اللساني، وتبيان تطور بنية اللسان، واشتغالها في السياق الاجتماعي، وانقسامِ اللسانِ الاجتماعيِّ إلى لهجةٍ فرديةٍ، ولهجةِ مجتمعيةٍ، ولهجةٍ متزامنةٍ، ولهجةٍ تقنيةٍ، وغيرها.

اللسان وسيلة تواصل في المقام الأول

ويرتبط بعدُ اللسانِ الاجتماعيُّ ارتباطا وثيقا بوظيفته التواصلية، وهذا يدل على أنه يتغير ويتطور مع مرور الزمن ليتكيف مع الاحتياجات التواصلية للجماعات اللسانية. ولتبسيط ذلك، لنفترض أن اللسان يكون حيا إذا كانت الجماعة تتصرف بحيث يلبي احتياجات التواصل الخاصة بها، وعلى النقيض من ذلك، فإذا كان اللسان لا يلبي احتياجات المتحدثين، فذلك لأن هؤلاء يبتعدون عنه، ويسقط نتيجة لذلك في التقادم. تضع هذه الطريقة، في النظر إلى العلاقة بين المتحدثين وألسنتهم الأولى، مسؤوليةَ مستعملي اللسان في قلب إشكالية التأهيل اللغوي. ويعني هذا، في الأساس، أن اللسان ليس تجريدا منفصلاً عن الواقع الاجتماعي، بل هو بالأحرى منتوج اجتماعي-ثقافي. ويترتب، عن هذا المنطلق، أن التأهيل اللغوي بواسطة الابتداع التوليدي والمصطلحي يُعد نشاطا ذا نزوع إرادي يتدخل على مستوى متن اللسان.

استراتيجيات التأهيل اللغوي

تُفصح مُحصلة مبادرات الابتداع المصطلحي عن خمسة مجالاتِ تدخلٍ رئيسةٍ:

(أ) جرد الاحتياجات والموارد الخاصة بالجماعة؛

(ب) تشجيع البحث المصطلحي؛

(ج) تعبئة الفاعلين من مهنيين ومترجمين؛

(د) المشاركة في مشاورة وطنية ودولية لتهيئة ظروف مشاركة القطاعات المعنية والمؤهَّلة بهدف ضمان المقبولية الاجتماعية في مرحلة توطين المصطلحات؛

(ه) استشارة منظمات التوحيد القياسي على المستوى الدولي، ولا سيما المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (إيزو)؛

تكتسب هذه المحاور المختلفة معناها الكلي ضمن سيرورة التأهيل اللغوي بما أنها تهم كلا من العوامل الخاصة بالإيكولوجيا اللغوية، وتحديدا البيئة الكِبرية والبيئة الصِّغرية، والعوامل التي تنطوي عليها بنية اللسان المحايثة، ولا سيما التهيئة المعجمية.

التأهيل الإيكولوجي

يَخُص التأهيلُ الإيكولوجي سيرورةَ التدخل على مستوى البيئة اللغوية. وتهم البيئةُ الكِبرية، على وجه الخصوص، العواملَ القانونية والسياسية والاقتصادية على مستوى الدولة والمجتمع والجماعة المحلية. أما عواملُ البيئة الصِّغرية فتتصل بالتمثيلات والمواقف والدوافع والسلوك ومعيش المتحدثين والألسنة على مستوى الأسرة والفرد. ومن ثمة، فإن مصير اللسان يرتهن بالتفاعل بين عوامل النظامين. إنه يعتمد، في نهاية المطاف، على نتيجة التناقضات القائمة بين قوى النزعة الحتمية الاجتماعية، وبين قوى تقرير المصير المجتمعي، حيث تسير الأولى في اتجاه تقوية اللسان المهيمِن، وبالنتيجة إضعاف اللسان في وضعية هشاشة. وعلى العكس من ذلك، تصبح القوى الأخرى عوامل مساعدة تدفع في اتجاه صمود هذا اللسان ومقاومته.

تنهض عملية التأهيل الإيكولوجي على مجموعة من الأفعال الإرادية التي يقوم بها الفرد على ذاته وداخل أسرته، عبر ولاء المجتمع للسانه والتزامه تجاهه، ودمجِ اللسان في المؤسسات (التربية، ووسائل الإعلام، والخدمات العمومية، وغيرها)، وإضفاءِ الطابع الشرعي الإيديولوجي على اللسان، والتعاونِ التضامني بين المستويين الداخل مجتمعي والبيمجتمعي، وإقامةِ علاقات التكامل التفاعلية بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وأخيرا إنشاءِ مشاريع عمل متماسكة وتنفيذها على المستويين الكوني والمحلي، مع العلم أن الخيار الأمثل هو خيار *العولمحلية*، أي التوفيق بين العناصر الإيجابية التي تتوفر عليها كل من المحلية والعولمة .

التأهيل اللغوي بواسطة تهيئة المتن

لا يمكن إنكار أن التدخل على مستوى العوامل الإيكولوجية يحفز سيرورة التأهيل اللغوية، والحقيقة أنه شرط ضروري، لكنه غير كاف لتأمين شروط تأهيلٍ فعليٍّ للسانِ عبر تهيئة متنه وتوسيع وظائفه وذخيرة المتحدثين به. ويشكِّل تأهيل المتن شرطاً أساسا لتقوية وضع اللسان. ويجري بطرائق شتى تهدف تدبيرَ التنوع ضمن البنيات الصوتية والصِّرافية-التركيبية والمعجمية والبلاغية من أجل توحيد اللسان ومعيرته. وتتجلى الغاية من هذا التدخل في كونه يؤدي، من ناحية، إلى تقليص الأشكال الأصلية ذات الوظائف المتنافسة أو إلى إلغائها أو، أكثر من ذلك، إلى تخصيصها دلاليا، ومن ناحية أخرى، إلى إغناء مخزون اللسان المعجمي. وبصورة عامة، فإن الإجراءات التي يعتمدها المهيؤون، على هذا المستوى الأخير، تتمثل في الاقتراض من الألسنة الأخرى لسد أوجه القصور الموجودة التي تعوق التواصل بين المتحدثين. ويمكن دمج هذه الاقتراضات في اللسان المُضيف دون تغيير في الشكل والمعنى، فهي إذن ألفاظ دخيلة أو ألفاظ كُيِّفت مع بنيات هذا اللسان الصِّواتيةِ والصِّرافية-التركيبية. وأخيرا، يمكن للمهيئين اللجوء إلى الابتداع المصطلحي بواسطة الوسائل التي تتيحها موارد اللسان النحوية، لا سيما الاشتقاق والنحت والتحليل الدلالي (الترادف، الاحتواء الاندراج، التضاد، وغيرها).

وفي مجال التوليد المعجمي، يتبوأ الابتداع المصطلحي مكانةً مهمة من بين التدابير التي تُعزز تأهيل اللسان. وتنطوي التهيئة اللسانية على تطبيق سياسة مصطلحية تشمل تدابير احترازية ذات طابع منهجي للتحكم في اعتماد مصطلحات جديدة، وذلك لتجنب خلق "وحوش لسانية"، أو مصطلحات لا تلبي احتياجات الجماعة اللسانية، وغيرها. ولذلك يجب مراعاة المعايير الملائمة، وخاصة معايير الضرورة والشفافية والتكوين النحوي الجيد. ولهذا السبب يجب على المهيِّئ الإجابة عن الأسئلة الآتية قبل ابتداع المصطلح الجديد والشروع في اعتماد إجراء توطينه:

(أ) هل يُعَد ابتداع مصطلح جديد أمرا ضروريا لتعيين المفهوم المراد تسميته؟

(ب) هل يرتبط المصطلح المقترَح ارتباطا مباشرا بالواقع أو بالمفهوم الذي يشير إليه؟

(ج) وأخيرا، هل يراعي المصطلح المقترَح نظامَ اللسانِ المستقبِلِ الصِّرافيَّ والنحويَّ؟

تجارب تأهيل الأمازيغية

تشكل الأمازيغية لسانَ المغربِ الأصليَّ، وهو لسان متحدَّث به على شكل ثلاث لهجات رئيسة، تاريفيت في الشمال، وتامزيغت في الوسط والجنوب الشرقي، وتاشلحيت في وسط وجنوب الأطلس الكبير وفي الأطلس الصغير وسوس. وقد كانت الأمازيغية، إلى عهد قريب، لسانا شفهيا بالأساس، غير أنها أصبحت موضوع إجراءاتِ توحيدٍ ومعيرةٍ همت متنها، لاسيما بواسطة الابتداع المصطلحي عند دمجها في التدريس (2003) وفي الوسائل السمعية والبصرية (2010) وإضفاء الطابع الرسمي عليها (2011).

السياق

لم يكن الابتداع المصطلحي متطورا بصورة ملفتة قبل تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عام 2001. وقد أصبح منذ ذلك الحين محورا استراتيجيا في أنشطة المعهد. وكان الهدف المتوخى منه هو تأهيل اللسان الأمازيغي لتمكينه من الاضطلاع بمهامه بصفته لسانا رسميا في المؤسسات العمومية ومن أجل توطينه في الحقل الاجتماعي-الاقتصادي.

الإنجازات

ومع هذا، فإن الأعمال المنجزَة ضمن الإطار الجمعي ساعدت على ابتداع مولَّدات معجمية جديدة عن طريق إنجاز مصطلحات التربية، وترجمة بعض الوثائق؛ مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد هَمَّ عملُ المعهد في حقل المصطلحية منذ عام 2004 مجالات التربية والإعلام والسياسة والمجتمع والأدب واللسان، وغيرها من المجالات الأخرى، وتمخضت عن ذلك الإصدارات الآتية:

- معجم اللسان الأمازيغي، فرنسي-أمازيغي، الجزء الأول، 2006؛
- معجم الجيولوجيا الأمازيغي، 2006؛
- قاموسي الأمازيغي المصوَّر الأول، 2008؛
- معجم اللسان الأمازيغي-العربي، الجزء الثاني، 2009، (قرص مدمَج)؛
- المجم الأمازيغي المصوَّر، 2009؛
- معجم النحو، الجزء الأول، 2009، أمازيغي-عربي-فرنسي-إنگليزي؛
- معجم الإعلام، 2009، أمازيغي-عربي-فرنسي-إنگليزي؛
- المعجم النحوي، تطبيق على الجمل، 2011، أمازيغي-عربي-فرنسي؛

- المعجم المدرسي،2011، أمازيغي-عربي-فرنسي؛
- مصطلحاتُ السمعي-البصري الأمازيغيةُ، 2012، أمازيغي-عربي-فرنسي-إنگليزي؛
- مصطلحات الإدارة، 2019؛
- المعجم العام للغة الأمازيغية، 2017؛
- معجم الصحة، 2019؛
- معجم المناخ، 2022؛
- معجم التضاريس، 2022.

لقد لاحظنا بأن إنجازات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية المصطلحيةَ همَّت بالخصوص مجالي التربية والإعلام اللذين اعتُبرا من الأولويات ضمن خطة المعهد الاستراتيجية. وتجدر الإشارة، إلى جانب الابتداع المصطلحي، إلى الجهود المبذولة في مجال الترجمة إلى الأمازيغية، ولا سيما ترجمة بعض الوثائق الرسمية؛ مثل دستور 2011، ومدونة الأسرة، ويافطات بعض المؤسسات وهيكلها التنظيمي. وبطبيعة الحال، تحتوي الوثائق المترجَمة على مصطلحات غير معهودة في الأمازيغية، والتي تحتاج إلى أن تُنظَّم وتصنَّف وتُنشر بصفتها تلك.

بعضُ مشكلاتِ الابتداعِ المصطلحيِّ التقنيةُ

يشكل التوليدُ، خاصة في مجال المصطلحات الأمازيغية، ممارسةً ظلَّ حقلها مفتوحا منذ فترة طويلة على التجريب والمبادرة الفردية أو الجمعية التي لا تخرج عن نطاق الإيديولوجية والنزعة الارادية الرامية إلى "إثراء الأمازيغية والنهوض بها وتحديثها". وكان لهذا الاتجاه الفضل في تحفيز الابتداع المصطلحي وإثارة اهتمام النشطاء في المجال؛ وقد قاد، أحيانا، إلى الوقوع في بعض الأخطاء بسبب غياب الكفاءة التقنية لدى المصطلحِيين المبتدِئين (انظر. عشاب، 2013)

هكذا، فإن المصطلحات المبتدَعة خارج العمل المؤسسي تتعارض أحيانا مع المنتوج الذي أنجزته المؤسسة النظامية. لنتأمل بعض الأمثلة المأخوذة من أعمال المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، من المعجم الأمازيغي الحديث (2013). وقد عالجنا هذه الأمثلة هنا وفق ثلاث فئات من العناصر: (أ) تلك التي تمتلك الأصل نفسه والمنوال نفسه، (ب) تلك التي تمتلك المنوال نفسه وأصلا مختلفا، (ج) تلك التي يكون أصلها ومنوالها مختلفين.

أمثلة عن عناصر تمتلك أصلا ومنوالا مشتركين

عنصر	حاشية	أصل	حاشية	منوال
اسيناگ	معهد	نگ	بحث	ا+س+اِ+صامت1+ا-ت-صامت2
تامسمونت	جمعية	مون	اجتمع	ت+ا+م+س+صامت1 صائت صامت2+ت
اكشّوم	مدخل	كشم	دخل	ا+صامت1 صامت2 صامت2 +او +صامت3
تاصكيوت/ توسفشيوت	بنية	صكو	بنى	ت+او+صامت1 صامت2 صائت+گ (شبه صامت) +ت

توضح هذه الأمثلة كيف يمكن لمنتوجات الممارسة المصطلحية التي تقوم بها كل الأطراف أن تتقارب في الآن ذاته بواسطة الأصل المشترك الموجود في اللسان، وبواسطة اعتماد إجراء التوليد المعجمي ذاته.

أمثلة عن عناصر تمتلك أصلا مختلفا ومنوالا مشتركا

عنصر	حاشية	أصل	حاشية	منوال
امساسا	ضَبَطَ آلة موسيقية	ساسا	ضَبْطُ آلة موسيقية	ا+م+صامت1 صائت1صامت1 صائت1
امتاوا	تفاوض	تاوا	تفاوض	ا+م+صامت1 صائت1 صامت صائت2
اگراغلان	دولي	اغلان	دولة	اگر+اغلان
اگرانامور	وطنيٌّ	انامور	وطن	اگر+انامور

تبين الأمثلة السابقة بعض العناصر التي تختلف من حيث الأصل الفعلي أو الاسمي، ولكنها تُوَلَّد وفق الإجراء نفسه الذي قد يكون في المثالين الأولين إجراءَ تكوين الاسم المفرد المذكر بإسباق المحدِّد (ا-)+المكون المشترك (-م) + الأصل، أو قد يكون في المثالين الأخيرين إجراءَ نحت أگر+ الاسم (أمة، بلد) أو الصفة (وطني).

أمثلة عن عناصر ذات أصل مختلف ومنوال مختلف

عنصر	حاشية	أصل	حاشية	منوال
انمولّو	نقابة	مولّو	تضامَن	ا+ن+مولّو
تاستانيت	نقابة	؟		ت+استاني+ت
افرا	حل	فرو	اقض دينك	ا+فر+ا
اسري	حل	سري	أوجد حلا	ا+سري
تاسداسيلت	أساسي	اداسيل	أساس	ت+ا+س+داسيل+ت
اساسكوتان	أساسي	اسكوتان	أساس	ا+س+اسكوتان
تيفركي	حظر/منع	فرك	؟	ت+اِ+فرك+اِ
اسكرود	حظر/منع	كرد	؟	ا+س+كرود
تمنضاوت	دستور	نضاو	؟	ت+ا+م+نضاو+ت
اماگاور	دستور	گاور	جلس	ا+م+اگاور

أما الحالة الأخيرة فهي حالة العناصر المعجمية التي تتميز بالأصل وبإجراءِ التكوين على حد سواء. أضف إلى ذلك أنه يمكن للأصل أن ينتمي، فضلا عن كونه مختلفا، إلى مقولات صِرافية-تركيبية متميزة (الاسم مقابل الفعل)، وقد يكون المنوال أحيانا منوال الاسم المذكر (ا+)، وأحيانا منوال الاسم المؤنث(ت+). وفي بعض الأحيان لا يجري إثبات الأصل، مما يجعل مصدر المصطلح الأصلي غامضا.

أمثلة عن عناصر مقترضة

في بعض الحالات، تمنحُ المصادرُ إلى شيء معين أو إلى فكرة أو ظاهرة تسميةً أصليةً تنبثق عن سيرورةِ تكوينٍ مطبَّقةٍ على أصل موجود أو افتراضي، وإما تسميةً مقترضة من ألسنة أخرى. وفي ما يأتي بعض الأمثلة:

العنصر	الاقتراض	المولَّد
"تيليفون"	تّيليفون (مقترض عن الفرنسية)	أگوگسل <؟
"ديداكتيك"	تاديداكتيكيت	اسهنادان <س+لمد
"ديموقراطية"	تاديموقراطيت (اقتراض مدمَج عبر العربية)	تاگدودوت <اگدود
"ديموغرافيا"	تاديموغرافيت (اقتراض مدمَج عبر العربية)	اگدودرو <؟
"دستور"	ادوستور (اقتراض مدمَج عبر العربية)	تامنداوت <؟

تكشف هذه الأمثلةُ الحالاتِ التي تكون فيها المصطلحاتُ الجديدة المقترحة في المعاجم والقواميس متطابقة، غير أنه غالبا ما يحدث أن تكون المصطلحات المعنية مختلفة وتنحدر من أصول متطابقة، لكن من مناويل مختلفة أو العكس. وأمام هذا الوضع، يجد مهيئ متن اللسان ذاتَه أمام معضلة يلخصها السؤال الآتي: هل يجب علينا التخلصُ من بعض المولَّدات لتجنب منافسةٍ غير ذاتِ جدوَى أو قبول الأشكال المتنافسة شريطة أن تكون جيدة التكوين على المستوى النحوي ومقبولة على المستويين الدلالي والتداولي؟ يبدو أن الخيار الأخيرَ هو الأنسبُ من الناحية اللسانية-الاجتماعية باعتبار أن المقاربةَ متعددةَ المعاييرِ، التي تقبل بتعدد المعايير اللسانية، تدعو إلى المنافسة الحرة بين هذه الأخيرة وفق مبدأ "دع المتحدثين يتصرفون" بحيث يختارون الشكل الذي يناسبهم بصورة أفضل للتواصل فيما بينهم. ثم إن هذه المقاربة تساهم في إغناء المعجم وتقوية الطابع التعبيري.

خلاصة

يتيح تحليلُ سياسة التأهيل اللساني، وبالتحديد مساهمة المصطلحات في سيرورة تأهيل الألسنة تقديمَ ملاحظتين رئيستين واقتراحا عمليّا.

(أ) تتفاعل العوامل الخارج لسانية المتعلقة بالمستويين الكِبري والصِّغري مع العوامل اللسانية الداخلية المتعلقة بمتن اللسان لتوفير شروط التأهيل اللغوي. ولهذا، فإن المقاربة اللسانية-الاجتماعية والمقاربة اللسانية ستستفيدان، ضمنيا، من الدمج بينهما في مجال التهيئة اللسانية؛

(ب) لا يمكننا أن ننكر بأن المصطلحات تُغني الألسنة، سواء تعلق الأمر بالألسنة المهيمِنة أو بالألسنة الضعيفة أو التي في وضعية هشاشة، بحيث تتيح لها تلبية احتياجات المتحدثين بصورة أفضل. ولا شك أن الممارسة الجيدة في مجال الابتداع المصطلحي هي التي تراعي أوجه التقارب والتباعد اللغويين. إن رهاب أوجه التباعد لا يمكنه أن يدفع المهيئين إلى القيام بانتقاء الأشكال المتنافسة قصد فرض معيار وحيد. وعلى النقيض من ذلك، فإن النهج المستوحى من تعدد حدود الألسنة وتعدد الطابع اللهْجي هو الذي يتيح للسان البقاءَ بأقرب ما يمكن من المستعملين ومن احتياجاتهم، وأن يحظى بالحيوية؛

(ج) وأخيرا، على المستوى العملي، يتطلب تأهيل العربية والأمازيغية في حالة المغارب وضعَ تصور وتفعيلَ خطة استراتيجية تُوضح رؤيةَ السياسةِ اللسانيةِ الشاملةَ، غاياتها وأهدافها، والتي تحوّل المهام والعمليات المطلوب إنجازها إلى خطط عمل، وأخيرا تعبئة الموارد البشرية والمالية واللوجستية القادرة على جعل الاستراتيجية والسياسة المعتمدتين حقيقة قائمة.

المنافسة اللغوية*

الإشكالية

إذا كانت ألسنة الأمومة، وهي في حالتنا هذه الأمازيغية والعربية *الدارجة*، لا تتوفر على كل المقومات اللازمة للدفاع بصورة جيدة عن نفسها في السوق اللسانية، فإنه لا يمكننا مع ذلك مساواة وضعية العربية *الدارجة* بوضعية الأمازيغية. وفي الواقع، لا يمكننا إنكار أن اللهجة الفرعية الأولى مخصوصة بوظائف لسانية-اجتماعية، وتحظى باستعمالات اجتماعية تُبوؤها موقعا أفضل بكثير من الأمازيغية على سلم القيم اللسانية. ويمتلك هذا القول نصيبا مهما من الصحة بما أن العلاقات التي تقيمها العربية *الدارجة* والأمازيغية فيما بينهما هي علاقات منافَسة عمِلت على تعزيز وضع التعريب على حساب الأمازيغية منذ قرون، وأدت إلى الوضعية الحالية التي أصبح فيها لسانُ البلادِ التاريخيُّ لهجةً فرعية تحتل مرتبة أدنى من العربية *الدارجة* المستفيدة الرئيسة من هذه الوضعية كما يتضح ذلك من كتابات بعض الدارسين (انظر مارصي، 1938؛ گرانگيُّوم، 1983؛ القبلي، 1993).

وما تزال وضعية الأمازيغية غير مريحة إلى حد كبير على الرغم من التطورات الأخيرة التي قد تُغيّر شروط المنافسة بين العربية *الدارجة* والأمازيغية. وفي حقيقة الأمر، فإن هذه الأخيرة تستفيد في الوقت الراهن من الشرعنة الرسمية بعد إضفاء الطابع الرسمي عليها بفضل اعتماد دستور 2011 وتنزيل القوانين التنظيمية ذات الصلة، والتي ينبغي أن تُفعِّل وضعها الجديد بأن تفتح أمامها آفاقا غير مسبوقة في مجالات التربية والتواصل والثقافة والبحث. ودون الشروع في القيام بتخمينات لسانية استشرافية، يمكننا التأكيد على أن سياسةَ الدولةِ المغربيةِ اللسانيةَ، التي همشت الأمازيغية إلى غاية 2001، تريد دمجَ هذه الأخيرة بمنحها شرعيةً أكيدةً. وقد أدى هذا إلى تعديل بعض مظاهر الوضعية اللسانية-الاجتماعية بالمغرب في السنوات القادمة لصالح الأمازيغية.

* هذا الفصل هو صيغة منقحة لمقالة شاركتُ بها في ندوة "التنوع والمنافسة اللسانية" المنظمة بجامعة ابن زهر بأگادير في ماي 1999.

Conférence "Diversité et compétition linguistique" donnée à l'Université Ibn Zohr, Agadir en mai 1999.

الوظيفة الناقلة مقابل الوظيفة المحلية الدارجة

يعد التقليصُ البطيء، ولكن التدريجي، الذي هَمَّ الفضاء والحقول الفرعية التي تُستعمل فيها الأمازيغية تقليديا، حقيقةً تاريخيةً قائمةً منذ دستور الدولة المركزية التي تفرض قراراتِها على الفضاء الوطني برمته بواسطة مؤسساتها وقراراتها المتصلة بكل من النظامين المادي والرمزي. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نشهد، على المستوى الديموغرافي، تراجعا نسبيا في عدد المتحدثين الناطقين بالأمازيغية، حتى لو لم يكن عدد الساكنة الناطقة بالأمازيغية كبيرا مثلما هو عليه الحال الآن بفعل النمو الديموغرافي في المناطق القروية (انظر بوكوس، 2012). ثمة العديد من العوامل المسؤولة عن هذا التراجع، بعضها موضوعي وبعضها الآخر ذاتي. تتصل العوامل الأولى بتهميش الألسنة المحلية الدارجة بواسطة الإواليات التي تحكم التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية المُمركَزة. وتتصل الثانية بالعوامل الكامنة في اللسان الأمازيغي نفسه؛ مثل الطابع الشفهي واللهجنة وغياب المعيرة، وبطبيعة الحال إرادة الجماعة الأمازيغية نفسها؛ الواعية أو اللاواعية. وبصرف النظر عن نسبة المتداولين بالأمازيغية، فإن حمايتها تبقى واجبةً على الدولة بوصفها حقا من حقوق الإنسان. وبالمقابل، يجري تعزيز وضعية العربية *الدارجة* بواسطة وظيفتها الناقلة. في الواقع، تمثل هذه اللهجة الفرعية المنوَّعةَ المستعمَلةَ على نطاق واسع من حيث عدد المتحدثين بها (80٪ من عدد الساكنة الإجمالي، بمن فيهم ثنائيو اللسان الناطقون بالأمازيغية)، ومن حيث المساحة التي تغطيها (60٪ من التراب الوطني منذ اندماج الجهات الصحراوية). وفي الحقيقة، فهي تشكل *لسانا* وطنيا *مزيجا*، بحيث يُستعمل بمثابة أداة تواصل لتلبية احتياجات الحياة اليوميةِ؛ من ناحيةٍ، في التواصل بين الناطقين بالعربية أيا كانت لهجتهم المحلية، وبين الناطقين بالعربية والناطقين بالأمازيغية؛ ومن ناحيةٍ أخرى، بين الناطقين بالأمازيغية الذين ينتمون إلى مناطق لهجية متباعدة؛ على سبيل المثال بين متحدث بتاريفيت ومتحدث بتاشلحيت.

ويميل بعض الناطقين بالأمازيغية إلى تهميش، إن لم نقل التخلي، عن لهجة أمومتهم الفرعية باندماجهم في بنيات المدينة، وذلك بسبب تدمير الأسس التي ينهض عليها الاقتصاد القروي، والهجرة الناجمة عنه، وبفعل تأثير قوى الإبعاد المركزية. وتتجلى سيرورة فقدان لسان الأمومة في مختلف مراحل الثنائية اللسانية بين الأمازيغية والعربية اللهجية، والتي هي في واقع الأمر ثنائية لسانية استبدالية. ولا ترتبط هذه الوضعية بالثنائية اللسانية بقدر ما تتصل أكثر بالازدواجية اللسانية، وهي ازدواجية لسانية غير مستقرة في حد ذاتها وانتقالية. في المرحلة الأولى من هذه السيرورة، تجري معظم ذخيرة المتحدثين التواصلية بالأمازيغية. ثم تأتي فيما بعد مرحلةٌ تتسم بحضور

ازدواجية لسانية بين الأمازيغية والعربية اللهجية، حيث لا تقل درجة استعمال الأمازيغية أهميةً عن درجة استعمال العربية اللهجية، ويخضع اختيار لسان أو آخر بالنظر إلى وضعيات التواصل التي ينخرط فيها المتحدثون. ثم تلي ذلك مرحلةٌ تصبح فيها استعمالات الأمازيغية هامشية مقارنة بتلك الخاصة بالعربية اللهجية، حيث تُختزل الأمازيغية في حدود الأسرة تقريبا. ويحدث في الأخير، أن يصبح التمكن من لسان الأمومة أمرا سلبيا صرفا لدى أبناء الجيل الثالث. ويتبدى التعبيرُ المثاليُّ عن هذه الخطاطة العامة في الوضعيات التي تكون فيها الأمازيغية في موضع التبعية بفعل الاتصال بألسنة أقوى، وخاصة في سياق حضري.

تشبه السيرورة التي يحدث وفقها تهميش الأمازيغية، تلك التي تعيشها الألسنة المهاجرة، والتي تصفها أدبيات اللسانيات الاجتماعية في غالب الأحيان (انظر هوگان، 1972؛ فيشمان، 1972؛ دُريان، 1982؛ بوكوس، 1993). في الواقع، تُبرهن مختلف الحالات التي دُرِسَت أن هيمنة الألسنة القوية في سوق الممتلكات الرمزية تُحيلُ تدريجيا العاداتِ اللسانية والثقافية الخاصة بالمجموعات المهيمَن عليها إلى عاداتٍ بالية تنصاع، بفعل عنفٍ ماكرٍ وغير مرئي وصامت، إلى معايير جديدة تفرضها السوق اللسانية (بورديوه، 1982).

آثار الهيمنة الرمزية

بيد أنه لا ينبغي أن نستنتج من هذه الوضعية أن اللسان الأمازيغي في طور الانقراض. ويعود ذلك، من ناحية، إلى كونه ما يزال اللهجةَ الفرعية الأكثر أهمية في المناطق القروية الناطقة بالأمازيغية، ومن ناحية أخرى، إلى كون بعض مؤشرات قدرته على الصمود، على مستوى عدد من الحقول، تَظهر في الدراسات التي أجريت في هذا المجال (گراڤيل، 1979؛ بوكوس، 1981). ونُدرِج، على سبيل المثال، أن الطلاب الناطقين بالأمازيغية المدرجين في العينة التي شكلت موضوع استطلاع گراڤيل (1979، ص 307-312) يُفضلون استعمال لسان أمومتهم بدلا من العربية اللهجية في معظم مجالات الاستعمال، لا سيما في المحادثات الأسرية وفي التعبير عن المشاعر وفي الأغنية، غير أن أغلبهم صرَّح بأنه يجد راحته في التحدث بالعربية اللهجية خارج الأسرة. ومع ذلك، فإنه يصعب علينا الاعتراض على حقيقة أن الأمازيغية تشكل المنوَّعة المهيمَن عليها في السوق اللسانية المغربية في الآن ذاته من قبل لسانَيْن قوِيين (العربية المعيارية والفرنسية)، حيث يقصيانها من حقول تُوفر مكاسب مادية ورمزية جوهرية، ونقصد بها الاقتصاد الحديث والثقافة العالِمة والمؤسسات العمومية والخاصة وغيرها. وتوجد الأمازيغية في منافسة أيضا مع العربية اللهجية التي تنتشر على حسابها في

ميدانها، أي في المجالات والاستعمالات والوظائف اللسانية-الاجتماعية الخاصة بألسنة الأمومة.

وعموما، يمارس الناطقون بالأمازيغية الذين يعيشون في المدن ازدواجية لسانية تتشكل من الأمازيغية والعربية اللهجية. هكذا، يُصبح الإطار الأسري، وعالم سريرة الانسان الداخلية، والإحساس العاطفي المشترك مجالا مفضلا لدى الأمازيغ، في حين يصبح الخارجُ، الخارجُ حيث تهيمن المعاملات الاجتماعية، موكولا إلى العربية اللهجية، على الأقل في الحقول التي لا تهيمن فيها الألسنة القوية؛ أي العربية المعيارية والفرنسية. ويبدو أن ما يميز وضعية الازدواجية اللسانية هذه هو لعبة استراتيجيات الاستيعاب والنفور التي طورها المتحدثون، أي استيعاب مالكي السلطة الرمزية من خلال محاولة تملك الألسنة القوية، والنفور من المتحدثين ذوي رأس المال اللساني الهزيل. وهكذا، فإن المتحدثين بالألسنة الأولى، وبشكل عام، الناطقون بالأمازيغية، يساهمون (بوعي منهم أو بغير وعي) في جعل لهجة أمومتهم الفرعية تتقادم.

غالبا ما يسود الاعتقاد بأن تعريب الأمازيغ قد حدث بفعل العربية المعيارية، ويُعد هذا الرأيُ مثارَ جدل لأن المتحدِّثين الناطقين بالأمازيغية يَعتبرون العربية المعيارية بالأساس لسانَ الدين الإسلامي، وقد تعلموها عن طريق تعلم القرآن والعلوم الدينية في المسجد، وفي المدارس العتيقة أو في المدرسة العمومية، وهي بالنسبة إليهم لسانَ المُقدسِ، ولا تُستعمل بوصفها لسانَ تواصلٍ في الحياة اليومية التي هي مجالُ الأمازيغية، اللهجة الفرعية الحصرية المستعملة، حتى وقت قريب، لتلبية جميع الاحتياجات التواصلية غير الشعائرية. ولهذا السبب، يمكن للأمازيغية أن تستمر بالضبط على قيد الحياة في سياقِ وضعيةِ ازدواجيةٍ لسانيةٍ مع العربية المعيارية لأنها ستستمر، في أسوء فرضية، في القيام بالوظائف ذاتها، وفي استعمالها في المجالات نفسها، وفي الحفاظ على الوضع ذاته، وهو ما كانت تحظى به وتقوم به لعدة قرون. وبالمقابل، تقتحم العربية اللهجية الحقولَ ذاتَها التي يُفترض أن تكون حكراً على الأمازيغية، ونقصد بها الأسرة والحياة اليومية والثقافة المحلية، وغيرها. لذلك، يبدو، خلافا لما يعتقده البعض، أن الاعتراف بشرعية هيمنة العربية المعيارية من قبل متحدثي الأمازيغية الأصليين، لا يُعرِّض هذه الأخيرة للخطر بخلاف الفعل المدمر الذي تمارسه عليها العربية اللهجية.

وفي نهاية وصفنا العواملَ الخارجية والداخلية التي تؤدي إلى تغيير بنيات الأمازيغية واستعمالاتها في وضعية اتصالها بألسنة أخرى، يُمكننا تقديم سيرورة *الازدواجية اللسانية الخلافية* التي يعيشها الناطقون بالأمازيغية في شكل سيرورةٍ متصلة، بحيث ينتقل المتحدث من وضعية مثالية حينما يتحدث فقط اللسان الأول إلى

المرحلة النهائية عندما يندمج تماما مع اللسان الثاني، بمروره بمختلف مراحل الازدواجية اللسانية غير الثابتة. ولذلك يمكن للتناقضات بين الألسنة الأولى أن تكون قاتلةً لأن منطق الإبادة هو الذي يتحكم فيها. ومن ثمة، فإن الخطاب الطوباوي حول تعايشِ ألسنة الأمومة السلميّ ينبثق من تصور ساذج عن الهوية الأولى، ومن تقدير ذي نزوع مثالي بخصوص تفاعل المنتوجات الرمزية.

استعمالاتُ الأمازيغيةِ الاجتماعيةُ والتغيير اللساني

ينجم عن العوامل الخارجية التي تحكم التغيير اللساني في الأمازيغية آثارٌ ملحوظة على مستوى الاستعمالات والوظائف التي يخص بها الناطقون بالأمازيغية لسانَهم الأولَ، لا سيما وأن واقعَ هذا الاخيرِ اللسانيَّ-الاجتماعيَّ يؤثر، دون أدنى شك، على دافع الناطقين بالأمازيغية وموقفهم وتمثيلهم اللساني، وذلك بِحضِّهم على تهميش لهجة أمومتهم الفرعية في ممارستهم اللسانية. وفي واقع الأمر، تكشف الأعمال التي تعرفنا عليها (گراڤيل، 1979؛ بوحجار، 2002؛ السليماني-دريش، 1990؛ بنتهيلا وديڤيس، 1992) أن الناطقين الأمازيغ المنخرطين في وضعية اتصال مع ألسنة أخرى يعيشون في نظام لساني يُنعت *بالازدواجية اللسانية الخلافية*، أي أنهم يميلون، من ناحية، إلى تقليص استعمال اللسان الأول في المجال الأسري، وإلى توسيع استعمال اللسان الثاني ليشمل مجالات تواصل أخرى؛ ويتجهون، من ناحية أخرى، إلى فقدان استعمال اللسان الأول تدريجيا.

ويُعَدُّ الطلاب الناطقون بالأمازيغية ضمن عينة دراسة گراڤيل (1979، ص. 307-312) مثالا مثيرا للاهتمام عن الناطقين بالأمازيغية الذين يستعملون اللسان الأول بصورة محدودة. إنهم يُظهرون بالتأكيد ارتباطا مُعينا بلسان أمومتهم، حيث يَعتبر غالبيتُهم الأمازيغيةَ اللسانَ الذي يفضلون استعماله في التواصل الشفهي مع آبائهم ومع الناطقين الآخرين بالأمازيغية، وهو أيضا رمزهم المفضل للتعبير عن الطابع العاطفي والثقافة المحلية، وبخاصة الأغنية. بيد أنهم عندما سُئلوا عن اللسان الذي يستعملونه بشكل عام في التواصل، أكدت الغالبية الكبرى منهم أنه العربية اللهجية. وفي السياق ذاته، يؤكد الملاحظةَ السابقة الاستطلاعُ المنجز من قبل بنتهيلا وديڤيس (1992) المتعلق بالتغيير اللساني في المغرب.

وفي الواقع، فإن ملاحظة السلوك اللساني الخاص بالناطقين بالأمازيغية المنتمين إلى ثلاثة أجيال، يُبين أن استعمال الأمازيغية يتقلص تدريجيا. هكذا، يستعمل الأجدادُ الأمازيغيةَ بشكل رئيس، ويستعملها غالبية الآباء، مع ميل ملحوظ إلى استعمال

العربية بالانتقال من الجيل الأول إلى الجيل الثالث، أما بالنسبة إلى لأطفال، فإن حوالي نصف عددهم يستعمل الأمازيغية حصريا، وحوالي ربعه يتواصل بالأمازيغية والعربية، والربع المتبقي يستعمل العربية حصريا. ويصاحِب فقدانَ الأمازيغيةِ التدريجيَّ، وفق مؤلفَيْ هذه الدراسة، مواقفُ الأمازيغ المتباينةُ تجاه لسان أمومتهم: يَعتبر ما يقرب من نصف عدد المشاركينَ في الاستطلاع الأمازيغيةَ لسانَهم المفضل، ولكن الغالبية منهم يعتقدون أن العربية أكثر *عملية* في الحياة اليومية. يُضاف إلى ذلك أن نسبة عالية جدا تؤكد بأنه ليس من الضروري التحدث بالأمازيغية لامتلاك هوية أمازيغية. لقد قادت هذه الحقيقةُ، المثيرة للاهتمام في حد ذاتها، بنتهيلا وديڤيس إلى الاستنتاج الآتي: "باختصار، يتمثل الانطباع الذي تكَوَّن لدينا من هذا الاستطلاع المحدود في أن الأمازيغ يهمشون لسانهم، ولكن لا يبدو أن هذا يعني فقدان الهوية أو تغييرها" (1992، ص 203). ويتأكد نمطُ الوضعيةِ نفسُه من خلال الاستطلاعات التي أُجريت في المهجر (انظر السليماني-ديريش، 1990؛ بوحجار، 2002). في الواقع، يستعمل جيل المهاجرين الأولُ، أي جيل الآباء، الأمازيغيةَ في المنزل وللتحدث مع مواطنيهم الناطقين بالأمازيغية، ويتواصل هؤلاء مع أبنائهم بهذا اللسان بالأساس. أما بالنسبة إلى أفراد الجيل الثاني، فإنهم لا يمتلكون عموما سوى معرفة تقريبية باللسان الأول الذي يستعملونه فقط للتحدث مع آبائهم، ويستعملون بشكل أساس اللسان الثاني للتواصل مع أقرانهم، بمن فيهم الأشقاء والشقيقات.

وتتعرض الأمازيغية أيضا لضغط العوامل الداخل لسانية المتولدة عن وضعية الاتصال بالألسنة الموجودة في *السوق اللسانية*، ونقصد بها العربية المعيارية والعربية اللهجية في المغرب والجزائر، والفرنسية في فرنسا وبلجيكا، والفلامانية في بلجيكا وهولندا، والألمانية في ألمانيا. وسندرس هنا بإيجاز طبيعة التغييرات التي تعيشها الأمازيغية في وضعية اتصالها بالألسنة الأخرى من خلال بنيات اللسان الأول في ما يتعلق بالكفاية اللسانية والتواصلية الخاصة بالشباب الناطقين بالأمازيغية الذين يعيشون هذا النوع من الوضعيات.

الكفاية اللسانية واتصال الألسنة

تتجلى المسألة التي سنحاول استجلاءها هنا في معرفة ما إذا كان الناطقون بالأمازيغية الذين يعيشون وضعية اتصال لساني يتحكمون بصورة دقيقة أم لا في نحوِ لسانِ أمومتِهم. وتُبيِّن الدراسات التجريبية التي أُنجزت حول هذا الموضوع أن *الكفاية اللسانية* تكشف، عندما يقوم أطفال الجيل الثاني الناطقون بالأمازيغية بتحديثها، العديدَ من أوجه القصور التي تلحق جميع مستويات نحوِ لسانِ أمومتِهم، ولا سيما الصِّرافة

والمعجم والتركيب (انظر بوكوس، 1981؛ دو رويتر، 1989؛ بوحجار، المرجع نفسه). وقد قمنا (1981) بدراسة كفايةِ اللسان الأول (الأمازيغية، لهجة تاشلحيت) لدى مجموعة من الأطفال الحضريين من أگادير وجِهتها (جنوب غرب المغرب) مقارنة بالكفاية ذاتها عند الأطفال القرويين من المنطقة نفسها. وللقيام بذلك، اعتمدنا رائزا يُتيح قياس درجة التحكم في اللسان الأمازيغي على المستويين الكمي والنوعي. ويشتمل الرائز الذي مرَّرناه على شق يتيح تقييمَ كفاية المستجوَبين اللسانية بواسطة أسئلة تخص المعجم والصرافة، وعلى شق يهدف اختبار كفاية المستجوَبين الخطابية عن طريق *استنباط* الخطاب. وتشير نتائجُه، بشكل لا يقبل الجدل، إلى تفوق معدلات الأطفال القرويين (حوالي 100٪ من الإجابات الصحيحة) على نظرائهم الحضريين (حوالي 60٪ من الإجابات الصحيحة) في كل النماذج التي شكلت موضوع الروائز.

يكشف التحليل النوعيُّ الخاصُّ بأداءِ الأفراد الحضريين اللسانيّ عن أوجه قصور كبيرة في المعجم وفي الصرافة والتركيب. لقد بينَت الروائز التي مُرِّرَت على أن معجم الأطفال الحضريين يشتمل على بعض أوجه القصور. ويعتمد الأطفال، لمعالجه أوجه القصور هذه، استراتيجيات الاستبدال المعجمي التي تتمثل في اللجوء إلى بعض الإجراءات، ومن أهمها: التورية والكناية والاقتراض من العربية والفرنسية: (أ) التورية: على سبيل المثال، *أغيول مزّين* 'حمار صغير' بدلاً من *اسنوس* 'جحش'؛ (ب) تعميم الكناية: على سبيل المثال، *ازيمر* 'خروف' بدلاً من *اولّي* 'قطيع الماشية الصغير'؛ (ج) الاقتراض المكثف من العربية: أكثر من نصف المصطلحات التي تتعلق بالحقول المفهومية المقترحة، أي مصطلحات اللون والقرابة والحيوانات الأليفة.

أما بخصوص دراسة أداء الأطفال الحضريين من حيث التمكن من صِرافة الأمازيغية وتركيبِها، فإنه يؤدي إلى ملاحظة الآتي:

(أ) بصدد نموذج الضمائر الشخصية، يميل المستجوَبون إلى تحييد التقابل على أساس النوع بالنسبة إلى صيغ الجمع لصالح المذكر؛ على سبيل المثال، يُستعمل الضمير *نكني* لكلٍّ من *نكني* و*نكنتي* 'نحن' (للمذكر والمؤنث على التوالي). بالإضافة إلى ذلك، يَستبدل هؤلاء الأطفال الضمائر الشخصية بأسماء الإشارة؛ على سبيل المثال، *غواوانّ* 'هذا' بدلا من *نتّا* 'هو'؛

(ب) على مستوى تصريف الأفعال، نلاحظ الخلط بين الموضوعات الفعلية الخاصة بالفعل الماضي التام وبين تلك الخاصة بالفعل الماضي الناقص؛ على سبيل المثال، *إساول* (*ساول* ' تكلم' تام، ضمير الغائب المذكر المفرد) بدلاً من *إساوال* (ناقص، صيغة تامة). نلاحظ أيضا تحييد التقابل على أساس النوع في صيغ

الجمع؛ على سبيل المثال *كشم ات* (*كشم*، 'أُدخلوا'، أمر، ضمير المخاطب المذكر الجمع) بدلا من *كشم امت* (ضمير المخاطب المؤنث الجمع)؛

(ج) في إطار الجملة، نلاحظ أن قاعدة حالة الإضافة غير مُتمكَّن منها، على سبيل المثال: *انّتلعاب س املال* بدلا من *ار نتلعاب س اوملال* 'نلعب بالرمل'، ونلاحظ أيضا هيمنة الاقتران التضميني بواسطة استعمال تجاور الجمل وتكرار المحمول؛ على سبيل المثال، *غ لبحر انتّلعاب لحبل# انتّلعاب س أملال# اَنتّلعاب تاكورت* 'على الشاطئ، نلعب لعبة شد الحبل، ونلعب بالرمل، ونلعب الكرة'.

هكذا، تكشف هذه الدراسة أن محدِّد *إقامة قروية* مقابل *إقامة حضرية* دالٌّ في ما يتعلق بالحفاظ على اللسان الأول مقابل تغييره. وفي واقع الأمر، فإن الأطفال المنحدرين من وسط ناطق بالأمازيغية، والمستقرين بالمدينة، غير متمكنين بشكل كامل من بنيات لسان أمومتهم مقارنة بنظرائهم القرويين. ويُفسَّر عدم التمكن الكامل هذا، في جزء منه، بكون الأطفال الحضريين يستعملون، في منافستهم اللسانَ الأول، ألسنة ذات رأس مال رمزي قوي، ونقصد بها العربية اللهجية، وبدرجة أقل العربية المعيارية والفرنسية، مما يدفعهم إلى ممارسة ازدواجية لسانية يتقلص فيها، تدريجيا، لسان الأمومة إلى الحد الأدنى.

ويُعتبَر التوجه نحو فقدان اللسان الأول لدى الناطقين بالأمازيغية حقيقةً ملحوظة أيضا في وضعية الهجرة. ولقد خصص دو رويتر (1989) دراسة كمية لموضوع التمكن من الأمازيغية لدى الأطفال الناطقين بها (لهجة تاريفيت، شمال شرق المغرب) من الجيل الثاني الذين يعيشون في هولندا. تتكون العينة التي تَوجه إليها الاستطلاع من مجموعة مستهدَفة تضم أشخاصا يصل متوسط إقامتهم ثمان سنوات في هولندا، ومن مجموعة مرجعية تتكون من أشخاص يقيمون في الناظور (شمال شرق المغرب)، وتشتغل هذه المجموعة الأخيرة بمثابة مرجعِ تقييمِ درجةِ التمكنِ من اللسان الأول من قبل الشباب المهاجرين الناطقين بالأمازيغية. وقد كان الرائز الذي مُرّر على الأشخاص يتعلق بوصف مجموعة من الصور، ويقوم على تقديم سلسلة من الصور إلى المجموعة التي شملها الاستطلاع وتسجيل أوجه إنجازها. وتكشف نتائج التحليل الكمي الحقائق الآتية:

(أ) على المستوى التركيبي، يُنتج المهاجرون أوجهَ إنجاز يكون فيها تركيبُ الملفوظات ضعيفا وغير مصاغ بصورة جيدة، على النقيض من تركيب ملفوظات شباب الناظور الأكثر ثراء وتركُّبا. ويُظهر تقييمُ درجة طابع البنيات التركيبية النحويِّ تمكُّنَ المجموعة المرجعية من تركيب الأمازيغية بصورة أفضل؛

(ب) على المستوى الصِّرافي، تشير معدلات المُهاجرين الشباب إلى أنهم يرتكبون أخطاء أكثر في ما يتعلق بالنوع والعدد وحالة الإضافة واستعمال الزوائد مقارنة بنظرائهم المقيمين في المغرب؛

(ج) على المستوى المعجمي، تستعمل المجموعة المستهدفة كلمات أقل لوصف مقاطع الصور مقارنة بالمجموعة المرجعية، مما يدل على ضعف رصيدها المعجمي.

إن الخلاصة الواضحة التي نخرج بها من دراسة الكفاية اللسانية المتعلقة باللسان الأول هي أن الناطقين الأمازيغيين الذين يستقرون في المدن، في المغرب أو في الخارج، غير متمكنين بشكل جيد من نحْو لسانِ أمومتِهم مقارنة بالشباب القرويين أو بأولئك الذين تربطهم بالمجتمع القروي روابط قوية.

الكفاية الخطابية والاتصال اللساني

لنتأمل الآن الكفاية الخطابية، أي القدرة الفعلية على التواصل في وضعيات تتميز بالتفاعل اللفظي بين المحاوِرين في الحقل الاجتماعي والثقافي عن طريق الاستراتيجيات التي يمنحها الخطاب. ثم إن بحثا من هذا النوع يُعتبر ملائما لأنه لا يكفي أن يتمكن متحدث معين من قواعد اللسان الأول الصِّواتية والصِّرافية والتركيبية حتى يكون بمقدوره التواصل مع متحدثين أصليين آخرين، بل إنه من الضروري أيضا أن يتمكن من قواعد توليد الخطاب الخاصة باللسان الأول، ومن الاستعمال التداولي لهذا الأخير بهدف أداء ملفوظات تلائم المعلومات التي يرغب في إبلاغها، وتراعي إكراهات وضعية التواصل؛ مثل السياق والإرسالية والمخاطَب والمرجع الثقافي.

وقد عمِل دو رويتر (1989) على تقييم الكفاية الخطابية الخاصة بالمستجوَبين على أساس معيار عدد المعلومات الملائمة التي يقدمها المستجوَب عند وصفه مقاطع الصور، حيث تتحدد أهمية المعلومات في علاقتها بمحتوى الصور. هكذا، يبدو أن المجموعة المستهدفة تُنتج ما يزيد بنسبة قليلة عن نصف كمية المعلومات التي تقدمها المجموعة المرجعية. وفي الاتجاه ذاته، تشير النتائج الأولى التي تخص الاستطلاع الذي أجرته بوحجار (1994)، والذي هَمَّ فئة مستهدفة تتكون من فتيات مغربيات مقيمات بمنطقة بروكسيل، إلى أن أوجهَ إنجاز الناطقات بالأمازيغية ينطوي على العديد من أوجه القصور. بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ، عند مقارنتنا أوجه إنجاز اللسان الأول (لهجة تاريفيت) وتلك الخاصة باللسان الثاني(الفرنسية)، أن تمكُّن المستجوَبات من الكفاية التواصلية في اللسان الثاني أفضل من تمكنهم من الكفاية ذاتها في اللسان الأول، حيث

إن أوجه القصور في هذا الأخير كثيرة ومتنوعة. ويمكن تلخيص أوجه القصور هذه في الهفوات المعجمية، والأخطاء ذات الطبيعة الصرافية، وكثرة التردد والتخلي عن الإرسالية. ويُبين مقطع من المتنِ المسجلِ كيف يتبنى المتحدثون استراتيجياتِ اتصالٍ قائمةٍ على انعدامِ الأمنِ اللسانيّ، أي أنهم يحاولون التواصل باللسان الأول، لكنهم ونظرا لإدراكهم قصور كفايتهم فإنهم يتجنبون مخاطر الوقوع في الخطأ باقتراضهم من اللسان الثاني، أو بتغييرهم الرمز/اللسان، أو باستعمالهم اللسان الثاني حصريا أو بالإقلاع عن التواصل.

وهكذا يتبين أن الناطقين بالأمازيغية، الذين يوجدون في اتصال بألسنة أخرى في وضعية الهجرة، يواجهون صعوبة في استعمال الكفاية الخطابية الخاصة بلسانهم الأول بصورة طبيعية وفعالة من أجل تلبية احتياجات التواصل. وينبغي علينا بكل تأكيد تدقيق هذه الخلاصة بالحرص على التمييز بين الأشخاص الذين تعرضوا بدرجة كافية للسان الأول في ظروف استعماله الطبيعية، وبين وأولئك الذين تعرضوا في سن مبكرة للاتصال بألسنة أخرى في بيئة غير مواتية كثيرا بالنسبة إلى اللسان الأول.

خلاصة

إن تهميشَ الأمازيغية في ذخيرةِ المتحدثينَ التواصليةِ، وتَلفَ كفايةِ الناطقين بها اللسانيةِ والتواصليةِ، ليس واقعا بنيويا متأصلا في هذا اللسان، بل إنه محصلة مجموعة من العوامل التي تميز الوضعية اللسانية-الاجتماعية التي يعيش ضمنها هذا الأخير. ومما لا شك فيه أن الأمازيغية تشكل المنوَّعة المهيمَن عليها في *السوق اللسانية*، حيث تهيمن عليها الألسنة القوية، ونقصد بها العربية المعيارية والفرنسية والفلامانية، هذه الألسنة التي تُبعدها من الحقول التي توفر مكاسب مادية ورمزية كبيرة، مثل الاقتصاد الحديث و*الثقافة العالمة* والمؤسسات العمومية والخاصة، وغيرها. ثم إنها تجد نفسها مُنافَسَةً أيضا من قبل العربية اللهجية التي تتوسع على حسابها في ميدانها الخاص، أي في المجالات والاستعمالات والوظائف اللسانية-الاجتماعية الخاصة بألسنة الأمومة. وفي هذه الحالة، تُستعمل الأمازيغية في مجالات التواصل غير الشكلي، وتوظَّف لتلبية احتياجات الحياة اليومية. وباختصار، تعيش الأمازيغية في وضعية *ازدواجية لسانية خلافية* مع الألسنة الأخرى المتواجدة معها في *السوق اللسانية*. إنها تشتغل ضمنها باعتبارها منوَّعة دنيا وغير مرموقة وذات مكانة ضعيفة في *هابيتوسِ* الجماعةِ *اللسانيّ* (انظر بورديوه، 1982).

وقد يظن البعض أن تعريب الأمازيغ في المغارب يعود إلى العربية المعيارية، غير أن هذا الرأي مردود عليه. في الواقع، يَنظر الناطقون بالأمازيغية إلى العربية بالأساس على أنها لسان الدين الإسلامي، ثم إن الدخول إلى الإسلام لم يقترن بالتعريب، لأن القاعدة العامة تقول إن رجال الدين الناطقين بالأمازيغية هم الذين أدخلوا مواطنيهم إلى الإسلام بواسطة اللسان الأمازيغي. وهذا هو السبب الذي يجعل الأمازيغية قادرة على أن تظل قائمة في إطار وضعية ازدواجية لسانية مع العربية المعيارية لأنها ستستمر، في ظل أسوأ الافتراضات، في القيام بالوظائف ذاتها، وفي استعمالها في المجالات نفسها، وفي احتفاظها بالوضع ذاته، وهو ما كانت تحظى به وتقوم به لعدة قرون. وبالمقابل، تشْغل العربية اللهجية المجالات ذاتها التي يُفترض أن تكون حكراً على الأمازيغية، أي الأسرة والشارع والثقافة المحلية. وهذا هو ما يشكل قوتها ويعزز وجهةَ نظر التيار الذي يدافع عن *الدارجة* بالدعوة إلى دمجها في النظام التربوي، على الأقل في مرحلة التعليم الأولي والابتدائي، باعتبارها وسيطا مألوفا لدى المتعلِّم يتيح اكتساب استراتيجيات التعلم، وتطبيقها على مجالات أخرى. والحقيقة أن هذا الخيار لا يندرج في إطار السياسة اللسانية في التربية. (انظر الرؤية الاستراتيجية (2015-2030) للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي).

السياسة اللسانية والتمثيلات*

الإشكالية

تنطوي وضعيةُ ألسنة الأمومة في المغرب على مفارقةٍ مفادها أن لسانَ الأمومة مهمَّشٌ اجتماعيا على الرغم من الأهمية الكبرى التي يكتسيها في بناء هوية الفرد الأساس. وتوضح هذه المفارقةَ مقارنةٌ مقتضبةٌ بين وضعية الإنكليزية ووضعية الأمازيغية .هكذا، فالمتحدث الناطق بالإنكليزية، على سبيل المثال، يتعلم لسان أمومته داخل خلية الأسرة، وبعد ذلك يتكفل المجتمع والمدرسة بمهمة تعزيز المعرفة الضمنية بهذا اللسان بفرضهما المعيار اللساني-الاجتماعي بهدف استعماله في الممارسة الاجتماعية والمهنية. ويمكننا أن نؤكد، بوجه عام، أن المتحدث المذكور منغمس منذ ولادته وحتى وفاته في البيئة اللسانية ذاتها؛ ويعيش، إذا صح التعبير، في نظامِ أمنٍ لسانيٍّ.

ولا يسري الأمر ذاته على متحدث ناطق بالأمازيغية الذي، حينما يجد نفسه في وضعية اتصال لساني، فإنه يُدمج هابيتوسا لسانيا تنص بوضوح أحدُ مقتضياته على أن الأمازيغية تمتلك القيمة الأدنى في السوق اللسانية. ويسعى هذا المتحدث، حتى يكون متوافقا مع بيئته، إلى اكتساب كفايةٍ متعددةِ اللسانِ تُمكنه من استعمال الأمازيغية داخل الأسرة، والعربية اللهجية في الشارع، والعربية المعيارية و/أو الفرنسية في حياته المهنية إذا ما تمكن من اكتسابهما، إنها باختصار حياةُ فصاميّ اللسانِ. ولم يسلم المتحدث الناطق بالعربية بدوره من هذه الوضعية بما أنه مدعو، منذ مرحلة دراسته الابتدائية، إلى تحيِيد خصوصيات لهجة أمومته الفرعية التي يقول له المعلم إنها بذيئة، ومن ثمة يغرس فيهِ معيار العربية المعيارية التي تُلحَقُ بها جميع الصفات التجميلية. وتتجلى هذه المفارقة بشكل أوضح عندما ندرك أن لسان الأمومة يمتلك وظيفة رمزية مبنيِنَة. (انظر ميلنير، 1978)، أي أنه يمثل أحد عوامل تكوين الهوية الأولى، ويُحدِّد الفردَ والجماعةَ

* هذا الفصل صيغة منقحة لمقال " وضعية اللسانيات الاجتماعية الأمازيغية" منشور في *المجلة الدولية لعلم اجتماع اللغة*، عدد.123، ص.41-60 موتون دي خرويتر، برلين-نيويورك، 1997.

Boukous, A. (1997), Situation sociolinguistique du berbère, dans *International Journal of the Sociology of Language*, p. 41-60, Berlin, Mouton de Gruyter.

في جوهرهما وفرادتهما، ويدشن نظرتهم إلى العالم، ويشكل شخصيتَهم الأساسَ، ويبني الأنا في ما يمتلكه من خصوصية.

وقد خصصنا هذا الفصلَ لدراسة المواقف والتمثيلات اللسانية في حقل سوق الألسنة بالمغرب. ويتمثل الهدف المنشود في إجلاء أوجه التعميم التجريبية المتعلقة بسيرورة التغيير اللساني التمثُّلي الذي تنخرط فيه الألسنة. وتتبدى الفرضية التي نُسلم بها لوصف هذه السيرورة في كون المنافسة في السوق اللسانية مُبنيَنَة بموجب الشروط المعتمدة في إسناد القيمة للألسنة المتواجدة. تستند أوجه التعميم التجريبي المبلوَرة في هذا العمل إلى استطلاعات أجريناها في الميدان، وإلى أعمال تجريبية أنجزها باحثون آخرون. وقد اعتمدنا منهجاً الملاحظةَ المشارِكة، والاستجوابَ أداةَ استقصاءٍ. وبما أنني شخصيا ناطقٌ أصلي بالأمازيغية، ومن أصل قروي، وهاجرت إلى المدينة في سن مبكرة، فإنني قد عِشتُ مختلِف مراحل التغيير التي عرفتها الأمازيغية عندما اصطبغَت بالصبغة الحضرية. إنها، بطريقة ما، نظرةٌ من الداخل تحاول أن تصوغ في موضوع علمي ظاهرةً عشتها ذاتيا

ألسنةُ الأمومة والسوق اللسانية

إن ثمةَ سيرورة منافسةٍ رمزيةٍ تتطور بصورة طبيعية ضمن أي تشكل اجتماعي تحكمه قوى مادية ورمزية مُمَركِزة، سيرورة تُقابلُ الألسنة المتواجدة في السوق اللسانية بعضَها ببعضٍ، حيث تتوسل كل مجموعة اجتماعية باستراتيجيات بهدف فرض لسانها، وفق طرائق كامنة و/أو متجلية. (راجع بورديوه، 1982). تقوم المنافسة على مستوى السوق اللسانية الكلية بين جميع المنوَّعات اللسانية المتواجدة، أي بين الألسنة القوية (العربية المعيارية والفرنسية) وبين الألسنة الضعيفة (الأمازيغية والعربية اللهجية). وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنافسة تُقوي دينامية الحقول اللسانية الفرعية، بجعلها العربيةَ المعيارية في مواجهة الفرنسيةِ، والعربيةَ الدارجة في مواجهة الأمازيغيةِ (انظر بوكوس، 2012). باختصار، تجد ألسنةُ الأمومة ذاتها ألسنةً في وضعية الهشاشة في ظل هذه المنافسة المعمَّمة.

خصائصُ ألسنةِ الأمومةِ اللسانيةُ-الاجتماعيةُ

تُبرز وضعيةُ المقارنة بين العربية اللهجية والأمازيغية الاختلافات اللسانية-الاجتماعية بين المنوَّعتين. وفقا لنمذجة ستيورت (1970b)، فإن كلتا المنوَّعتين مخصوصتان بصفتي "التاريخانية" و"الحيوية"، غير أنهما تختلفان في ما يتعلق بصفتي "المعيرة" و"الاستقلالية". هكذا، فالعربية اللهجية منوعة غيرُ مُمعيَرة بما أنها تتجلى

على شكل بدائل جهوية لا تندرج ضمن معيار لغوي مشترك، وغيرُ مستقلة أيضا لأنها توجد في علاقة تبعية مع العربية المعيارية بسبب وضعية الازدواجية اللسانية التي تشتركان فيها.

أما بالنسبة إلى الأمازيغية، فإنها عرفت بدورها سيرورةَ معيرة متأخرة ما تزال مستمرة، كانت قد بدأت مع إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001، واستمرت مع إضفاء الطابع الرسمي عليها، والشروع في دمجها في بعض المؤسسات؛ مثل تلك الخاصة بالتربية والثقافة والاعلام. ونعني بمعيرة الأمازيغية تهيئة متنتها، أما تهيئة وضعها فقد تكفلت به القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الفصل الخامس من دستور 2011، وسنقوم بتحليل هذه المسألة بإسهاب في الفصول الآتية. وفي غالب الأحيان توصف الأمازيغية خطأ على أنها لهجة، في حين أنها لسانٌ كاملُ الأهلية إذا ما اقتصرنا فقط على المعنى التقني لهذا المفهوم، أي بوصفها نسقا من الأدلة اللسانية ذات الطابع الصوتي والمتفصِلة إلى وحدات معنوية أو كلمات ذات معنى، أو إلى وحدات صوتية أو وحدات تصويتية متمايزة، وتشتغل بمثابة أداة تواصل لدى جماعة الناطقين بها (انظر مارتيني، 1960). وفضلا عن كونها مستقلة بنيويا عن باقي الألسنة، تتوفر الأمازيغية، مثل أي لسان آخر، على نحوها الخاص الذي تَكُون قواعدُ اشتغاله ضمنيةً يُضمرها المتحدثون الأصليون، ويمكن استجلاؤها بواسطة جهدِ توحيد اللسان. وتنقسم الأمازيغية، على غرار أي لسان آخر، إلى عدد من اللهجات المحلية التي تتباعد على مستوى البنيات السطحية، لا سيما في النطق والمعجم. وتُكرَّس لهجنتها بسبب تدريسها بصورة هامشية فقط، بالإضافة إلى أنها لم تُستعمل إلا مؤخرا في قطاعات الاتصال الرسمية. وبصيغة أخرى، تشهد الأمازيغية تنوعا جهويا قويا بسبب ضعف مأسستها، حيث لا يمكن اعتبار الأمازيغية المشتركة أو "اللغة العامة المشتركة"، التي هي قيد التكون، لهجةَ مجالٍ جغرافي ولا لهجةً اجتماعية. فكيف يمكننا أن نفسر إذن نعت الأمازيغية عادة بأنها لهجة؟ يعود هذا، بالتأكيد، إلى كون مفهوم لهجة يُستعمل بمعنى غير تقنيٍّ، محملٍ بشحنة قوية على المستوى الإيديولوجي، وينطبق على المنوَّعات اللسانية المهملة اجتماعيا. ويمكننا أن نقول مع كالفي (1974) إن "اللهجة" تمثل المنوعة اللسانية التي فشلت سياسيا في معركتها ضد المنوعات الأقوى.

الهوية الأولى باعتبارها رهانا رمزيا

يعتمل حقلُ ألسنةِ الأمومةِ الفرعيُّ بمنافسة لا تقل أهميةً عن تلك التي تتجلى على مستوى السوق اللسانية الوطنية. في الواقع، نلاحظُ على مستوى لسانَيْ الأمومة سيرورةَ مُجانَسة لسانية بطيئةٍ، غير أنها نسقية. ويتمثل الرهان الأساسُ في التمكن من

الحقول الفرعية حيث تتبدى علاقات الأدوار الشخصية، والإبداعية والحيوية الخاصة بالتواصل غير الشكلي، أي التواصل الذي يهم الحقول الفرعية التي تنفلت من هيمنة الألسنة القوية. ولقد أصبحت الفرص المتاحة أمام الأمازيغية كبيرةً بعد دسترتها، حيت إنها قد تكون قادرة على توسيع نطاق وظائفها، وذلك بتدخلها في الحقول الشكلية وغير الشكلية، وبتوسيعها ذخيرة المتحدثين الخطابيةَ والبلاغيةَ. ومن شأن هذا الوضع الجديد أن يساهم في إعادة تشكُّل السوق اللسانية المغربية، لأن أوجه تأثير قوانين المنافسة الرمزية على السلوك الخاص بالفاعلين الاجتماعيين ستكون غير مسبوقة، وذلك بتضمين معايير لسانية جديدة مميِّزة اجتماعيا.

يتمثل رهان الوضعية اللسانية الجديدة، التي تتسم بالصراع القائم بين العربية اللهجية والأمازيغية، في التعبير عن هوية المتحدثين الأولى، ثم إن حميمية الكائن هذه هي التي لا تستطيع الألسنةُ القوية في السوق اللسانية استثمارها. بيد أن تأكيد أولوية ألسنة الأمومة في التكوين الهوياتي لا ينبغي أن يؤدي إلى تصور ثابت للهوية، لأن هذه الأخيرة تندرج ضمن الدينامية الاجتماعية، ومن ثمة فهي تُبنَى وتُفكَّك ويُعاد بناؤها في إطار البنية الاجتماعية. إننا نعلم في واقع الأمر "أن لا وجود لهوية إلا متناقضة، حيث تكون تعبيرا عن مكان حقيقي أو متخيَّل، ومصدرَ صراعاتٍ وأوهام، وفضاءاتٍ مُرسَّمةً بحدود متغيرة، وأزمنةً أعيد تشييدها أو رُسِّمت حدودها بالمشاريع واليوتوبيا" (طاب 1980، ص. 7). وهذا يعني أن الهوية إذا كانت تتأرجح بين قطبي الهوية والاختلاف، فإن اللسان، باعتباره عنصرا تكوينيا ووسيلة للتعبير عن الهوية، فهو بذاته متحركٌ، وقادر على التطور وعلى التلاشي تدريجيا ليموت بسبب غياب المتحدثين، وذلك بالتقادم.

الأمازيغية: مواقف وتمثيلات

تشهد الأمازيغية في الفضاء الحضري، حيث توجد في وضعية اتصال مع ألسنة أقوى منها، سيرورةَ الهدر نفسَها التي تعيشها الألسنة المهاجرة (انظر دُريان، 1982؛ بوحجار، 1994). لقد حاولنا، في مكان آخر، دراسة العوامل الخارجية ذات الطابع الإيكولوجي التي تؤدي إلى التغيير في بنية الأمازيغية المدينية الجديدة وفي وظيفتها (انظر بوكوس، 1993)، ونود أن نبين هنا، من خلال تحليل نوعي، أن الأمازيغية تسعى إلى الاشتغال بشكل أساس باعتبارها ملاذاً آمناً في الوسط الحضري.

ويتميز لسانا الأمومةِ إذن، العربية المغربية والأمازيغية، بانتمائهما إلى أنماطِ لغات مختلفةٍ، حيث إن الأولى هي، تاريخيا، "لهجة" من العربية المشتركة؛ والثانية

هي، اجتماعيا، لغة " محلية دارجة ". وتؤثر هذه المواصفات مباشرة على القيمة الرمزية التي تحظى بها كل واحدة من اللهجتين في السوق اللسانية. ولألسنة الأمومة استعمالات اجتماعية تكاد تكون هي تلك المتعلقة بالحميمي وبالحياة اليومية، وتلك التي تميز الدائرة الأسرية، والمتصلة بالتواصل مع الأصدقاء، وبالتفاعل الاجتماعي في الشارع، وهذا يعني أنها تتعلق بحقول تنشئة الطفل الاجتماعية الأولى، ويهيمن في هذه الحقول التعبير عن المشاعر، وتُعبِّر ضمنها "ثقافةُ الشعب" عن ذاتها. إنها ألسنة التقليد الشفهي، والهزل، والضحك، والسخرية، والنوادر، وغيرها، وهي تنقل جميع أشكال الثقافة المعيشة (انظر معمري، 1975). ونحن نعلم، على سبيل المثال، أن القول المأثور والمثل والطرفة والنكتة لن تكون لها نكهة إلا إذا نُقلت ضمن رمز متحرر من قيود الشكليات الاجتماعية، رمزٍ بَعيد نسبيا عن ثقل المعيار الاجتماعي، أي اللسان الأول. وهذا يعني أن ألسنة الأمومة تشتغل بمثابة صيغ للتعبير عن الحيوية والإبداعية والحرية التي تميز لغة المتحدثين وفكرَهم وفعلهم، هؤلاء الذين لا تؤثر عليهم رقابةُ المؤسسات المعيارية وضغطُها إلا بصورة متدنية. وهكذا تتدخل هذه الألسنة في الحقول التي تُستبعد منها الألسنة القوية، والتي تُعتبر بامتياز رموزَ علاقاتِ الأدوار الاجتماعية المتصلة بالمعاملات وبما هو شكلي. وإذا ما حدث وخرق بعض المتحدثين هذا المحظور الرمزي باستخدام هذه الأخيرة في الحقول الخاصة بألسنة الأمومة، فإنه سيكون محط سخرية مثل بليد معتوه.

لكن يبدو أن الخطاب عن تميُّز لسان الأمومة ينقل تصورا موغلا في الرومانسية بالنظر إلى واقع الوضعية التي تحتلها العربية اللهجية والأمازيغية في السوق اللسانية. ويتعارض هذا الخطاب أيضا مع متخيَّل المستجوَبين الرمزيَّ كما يتضح من الاستطلاعات التي أجراها كل من گراڤيل (1979)، وبوحجار (1994)، وبوكوس (2004). يُقِيم الطلابُ الذين شكلوا موضوع تحقيق گراڤيل تراتبية لسانية تعكس الموقف السلبي الذي يتبنونه تجاه ألسنة أمومتهم، وتُبين الأرقامُ الواردة في الجدول الأول بالنسب المئوية الموقفَ الإيجابي الذي عبر عنه المستجوَبون بخصوص الألسنة المتواجدة بالمغرب.

جدول1. *الموقف تجاه الألسنة، المصدر: گراڤيل (1979، ص.232-234)*

الموقف	اللغـــات: عربية معيارية	عربية لهجية	أمازيغية	فرنسية	إنگليزية
إيجابي	41	7	6	6	33
سلبي	5	19	50	11	3

لنلاحظ أولا أن المستجوَبين يعبرون عن موقف متباين تجاه الألسنة، بما أن المعدلات المسجلة لا تتجاوز 50% من الآراء المعبر عنها: العربية المعيارية والإنگليزية تحصلان تباعا على 41% و33% من الأصوات. لنلاحظ بالمناسبة أن الإنگليزية حصلت على معدلات جيدة، ويعود ذلك إلى كون الاستطلاع أُجري على عينة مكوَّنة من الطلاب المتخصصين في اللسان بالإنگليزي وثقافته. وهكذا يبدو أن ألسنة الأمومة لا تحظى بالقبول لدى المستجوبين، وخاصة الأمازيغية التي سجلت 50% من الأصوات ضدها.

وقد قادنا الاستطلاع الذي أجرته بوحجار (1994)، في وسطٍ آخر على عينة من الفتيات الصغيرات المقيمات بالناظور وطنجة، إلى تسجيل الملاحظة نفسها، وهي أن ألسنة الأمومة تتموضع دائما خلف الألسنة القوية في السوق اللسانية حسب التمثيل الذي تُكونه المستجوَبات عن علاقات الألسنة في هذه السوق. تشير الأرقام من 1 إلى 5 في الجدول الثاني إلى الموضع المخصص لكل لسان من قبل المستجوبات اللواتي تنتمين إلى مجموعة الناطقات بالعربية (م.ن.ع) ومجموعة الناطقات بالأمازيغية (م.ن.أ):

الجدول 2. تصنيف ألسنة الأمومة، المصدر: بوحجار (1994، ص.239)

المجموعات	الترتيب :1	2	3	4	5
م.ن.ع	ع.معيارية فرنسية	إنگليزية	عربية مغربية	إسبانية	أمازيغية
م.ن.أ	عربية. معيارية	إنگليزية	فرنسية	إسبانية	أمازيغية

وتحتل العربيةُ المعيارية، بحسب التصنيف الذي يقدمه هذا الجدول، المركزَ الأول في نظر المجموعة الناطقة بالعربية والمجموعة الناطقة بالأمازيغية، في حين توجد الفرنسية والإنكليزية في وضع متأرجح، أما الإسبانية فهي مستهجَنَة فعليا. وتوجد ثمة حقيقة لافتةٌ النظرَ مفادها أن ألسنة الأمومة لا تحظى بقيمة مميزة من قبل كلتي المجموعتين، في حين أن المجموعة الناطقة بالعربية تحكم على لسانها الأول بشكل أفضل من المجموعة الناطقة بالأمازيغية. وتُظهر هذه النتائج أن المستجوبات تُعِدْن، إلى حد كبير، إنتاج التمثيل الذي تفرضه الإيديولوجية اللسانية المهيمِنة عن طريق مختلف الأجهزة المتدخلة في حقل الإنتاج الرمزي.

لقد بيَّننا (بوكوس 2004) في دراسة خصصناها لبحث التمثيلات التي يُكونها المتحدثون عن الأمازيغية بأن المستجوَبين يتوزعون إلى فئتين، فئة المستجوَبين ذوي التمثيل السلبي الواضح، وفئة يتبنى أفرادها تمثيلا متباينا. تضم الفئة الأولى أشخاصا من المناطق الناطقة تقليدياً بالأمازيغية، والمهاجرين منذ فترة طويلة، والمرتبطين بقوة بالبنية الحضرية. وينحصر همهم الرئيس في الاندماج بنجاح في البيئة الحضرية. ويترتب على ذلك أنهم يعلنون أن علاقاتهم مع منطقتهم الأصلية ليست سوى علاقات باهتة، ولذلك فهُم لا يتحدثون لسانهم الأول إلا في بعض المناسبات. وينظرون إلى هذا الأخير على أنه وصمة عار ساهمت آثارُها في "وسمِهم" الثقافيِّ وتهميشِهم، وهو الأمر الذي عانوا منه طيلة سنوات. وهذا هو الأمر الذي يفسر انعدام الحماس الكبير لديهم لنَقْل لسانهم وثقافتهم الأصلية إلى خلَفهم. أما الفئة الثانية فتضم اتجاهين، يتبنى أحدهما مقاربةً قوامها الحنين إلى الأصل، ويتبنى الآخر مقاربة مناضلة، وكلتاهما تشتركان في تبني تصور يروم تلميع اللسان والثقافة الأمازيغيتين. يُعلن المستجوَبون الذين يعتمدون المقاربة الأولى بأنهم يحتفظون بعلاقات وثيقة مع "البلاد" (تامازيرت)، ويتحدثون اللسان الأصلي، ويرقصون أحواش أو أحيدوس، لكن أطفالهم ليست لديهم سوى معرفة سلبية بالأمازيغية، موضحين أن هذه الأخيرة "لا تحوز أية قيمة في المجتمع وفي الاقتصاد". أما المستجوَبون الذين يتبنون موقفا نضاليا، فإنهم يطالبون بالاعتراف باللسان والثقافة الأمازيغيتين، ويمتلكون تمثيلا ذا نزوع إرادي يود أن يجعل من الأمازيغية لسانا يتمتع بحقوقه.

ظروف التغيير الإيكولوجية

يُقال في كثير من الأحيان إن الأمازيغية هي في الأساس لسانٌ قرويٌّ. ويُمثل- في المناطق الجبلية حيث جرى إبعاد الناطقين بها قسرا بعد غزوات مختلفة (انظر تيراس، 1949) -اللسانَ المحلي الدارج بامتياز لأنه يُستخدم في جميع المجالات

(الأسرة، والحياة القروية الاجتماعية والاقتصادية، والتعبيرات الثقافية، وغيرها). وتكشف ملاحظةُ الاستعمالات اللسانيةِ المباشرةُ في القرية حقائقَ دالة، إذ إن العربية المعيارية لا تؤدَّى شفهيا بطريقة إبداعية، حيث تُستعمل في الممارسات الشعائرية دون أن تكون، على العموم، مفهومة فعليا. بل إن الأمازيغية تظل هي اللسان المستعمل في الكتاتيب القرآنية وفي المدرسة للتواصل بين التلاميذ والمعلم، وتُلقى بها أحيانا خطبة الجمعة في المسجد، وتُستعمل في مختلف الاحتفالات الدينية، وبدَهي أن يُتلى الكلام المتصل بالممارسات الشعائرية بالعربية المعيارية. ونادرا ما تلج وسائل الإعلام الناطقة بالعربية (الإذاعة والتلفزيون) المنازلَ. بيد أن العربية اللهجية يجري إدخالها تدريجيا عبر رموز الإدارة، ونعني بها السلطة المحلية، والدرك، والطاقم الطبي، ومعلم المدرسة، والمشتغل بالغابة، وغيرهم. في حين أن الناطقين بالأمازيغية القادرين على التحدث بالعربية اللهجية، فهم الذين تعلموها أثناء تجربة هجرتهم، وهو أمر ينطبق على الرجال أكثر من النساء. أما بالنسبة إلى الألسنة الأجنبية، فيمكننا القول إن استعمالها شبه منعدم، ما عدا في فترات عطل المهاجرين. ومن ثمة، تظل الأمازيغيةُ في القرية حيةً وديناميةً.

وإذا كانت هذه هي الوضعية في القرية، فإنها أبعد من أن تكون كذلك في المدينة. فالهجرة إلى المراكز الحضرية تعد ضرورةً اقتصاديةً حيوية بالنسبة إلى الناطقين بالأمازيغية بسبب اعتماد المناطق، التي تمثل فيها الأمازيغية لسانَها الأول، على هذه المراكز من الناحية الاقتصادية. وتتمثل الأسباب المباشرة لهذه الوضعية في الشح الاقتصادي الناجم عن نقص التساقطات المطرية، وندرة الأراضي والجفاف، والانفجار الديمغرافي وما ينجم عن ذلك من بطالة بين الشباب. ومن هنا نزوع الناطقين بالأمازيغية إلى الهجرة. وقد ظلت الهجرة الخارجية، لعدة عقود، الخيار الناجع لعيش مجموع الأسرة بالنسبة إلى بعض المجموعات. أما بالنسبة إلى آخرين، فقد كانت الهجرة الداخلية مفيدة لتشكيل ما كان يسمى سابقا "الرأسمال السوسي". ويظل المنفى الاقتصادي ضرورة في أيامنا هذه، بيد أن النتيجةَ أصبحت أكثر فأكثر مقلقة لأن التزايد السريع في عدد الساكنة الحضرية (29.2% عام 1960، و42.1% عام 1980، و54.2% وحوالي 62% عام 2017، و27.66 عام2024) لا يصاحبه نمو في الاقتصاد الحضري بالحجم ذاته. وقد أدت هذه الظروف العامة إلى إفراغ المناطق القروية الناطقة بالأمازيغية من سكانها، لا سيما الشرائح الحيوية (القوة العاملة والنخبة) التي تستقر في المدينة حيث تواجه مشكلة التكيُّف اللساني والثقافي مع البيئة الحضرية.

يجد الناطقون بالأمازيغية الذين يعيشون في المدن أنفسهم في مواجهة ألسنة وثقافات أخرى بحكم الأمر الواقع. والحال أن ظروفَ الحياةِ الحضريةِ الاجتماعيةَ والثقافيةَ تسير في اتجاه تهميش اللسان والثقافة الأمازيغيتين، مما يؤدي إلى هدرهما. بيد أن وعياً هوياتياً يظهر بين النخب الناطقة بالأمازيغية التي تشرع في القيام بمحاولات مقاومة ثقافية بهدف الحفاظ على هويتها. وباختصار، يمكننا القول إن الناطقين بالأمازيغية يجدون أنفسهم في وضعية تُحتِّم عليهم الإجابة عن السؤال الآتي: كيف تكون أمازيغيا، وتتكلم لسان أمومتك، وتعيش ثقافتك، مع الاندماج في النسيج الاجتماعي-الثقافي الحضري؟

غالبا ما يُنظَر إلى هذا السؤال على أنه يُشكل معضلة. في الواقع، يَعتقد بعض الأشخاص أنهم مضطرون للاختيار بين هوية فُصامية وبين الاستيعاب، أي بين الهوية الأمازيغية الحصرية وبين التماهي الكلي في الآخر، ونقصد به الناطقَ بالعربية في هذه الحالة. يُترجَم الخيارُ الأول لدى بعض النخب بتطويرها خطابا يصُب في نزعةِ المركزيةِ الإثنية.

ويُجيب، على سبيل المثال، طالبٌ يبلغ من العمر ثلاثا وعشرين سنة (ل.م) عن السؤال الآتي: "ماذا يعني لك أن تكون أمازيغيا؟ ":

يعني ذلك أن أبقى وفيا لتراث أجدادي بالتحدث بلسان أمومتي، ونقله إلى أطفالي. نحن الأمازيغ نمتلك حضارة عمرها آلاف السنين، ولساننا هو اللسان الأول المتحدَّثُ به في شمال إفريقيا كلها، وتعتبر كتابة تيفيناغ من أقدم الكتابات في العالم. ويوجد من بيننا الفراعنة، وأباطرة روما، ووجهاء الكنيسة، والفنانون، وأدباء العصور القديمة المشهورون. لقد غزونا إسبانيا وفرنسا في العصور الوسطى، وكانت السلالات الأمازيغية في الحقبة الإسلامية هي الأكثر تألقا في تاريخ المغرب، فقد وحَّدت للمرة الأولى المغارب برمتها. لا نحس بأي مُركب نقص تجاه أي كان، وقيمنا تسمو على قيم الآخرين: نحن صادقون، مجتهدون، رصينون ومتواضعون. ولكن يتحتم علينا أن نناضل، ليس فقط من أجل أن يُعترف بلساننا وثقافتنا، ولكن أيضا من أجل تثمينهما باعتبارهما مكونا أساسا في الهوية الوطنية.

أما الخيار الثاني، والأكثر شيوعا، فهو الذي نعثر عليه لدى الأفراد الذين يَعتبرون، عن وعي منهم أو بغير وعي، أن الاندماج في الحياة الحضرية يقترن

بالضرورة باكتساب الألسنة والثقافات المهيمنة، تلك التي تمنحهم مكاسب مادية ورمزية، ويصاحب ذلكَ التخلي عن لسان الأمومة وثقافتها، ويصبح الاستيعاب دليل الارتقاء الاجتماعي.

أ. م، تاجر يبلغ من العمرخمسا وخمسين سنة، وهو نموذج الأشخاص الذين يعيشون بصعوبة تجربة هويتهم الأمازيغية، ويجيب عن السؤال نفسه بهذه العبارات:

أنا شلح في الأصل، ولا أنكر ذلك، لكنه أمر أود إخفاءه لأنني عانيت منه في بداية استقراري بالدار البيضاء، وذلك بسبب تهكم العرب وإهاناتهم. أحاول في المنزل ألا أتحدث تاشلحيت، وأطفالي يتحدثون العربية، أريدهم أن يتعلموا الألسنة التي ستساعدهم على كسب حياتهم بصورة جيدة، العربية الفصيحة والفرنسية والإنكليزية التي هي ألسنة المستقبل. أما تاشلحيت فهي فقط للتحدث إلى كبار السن في لبلاد.

يوضح هذان المستجوَبان جيدا الموقف الذي يكمن في تعرُّف الذات على نفسها ضمن هوية فُصامية، وذلك بواسطة تأكيد تفردٍ محظور بالنسبة إلى الأول، وبواسطة الاستبدال الهوياتي بالنسبة إلى الثاني برفض الهوية الأولى وتبني هوية أخرى. وبهذا تكون تمثيلاتهما للطابع الأمازيغي متعارضة كليا، حيث تحمل الأمازيغية قيما مبهجة بالنسبة إلى الأول، بينما تحمل بالنسبة إلى الثاني وصمات اجتماعية وثقافية من الضروري تحييدها.

ويمكن تصور خيار آخر ممكن يهم (إعادة) بناء الهوية الأمازيغية، ونعني به الخيار الذي يؤكد على أن هويةَ المغربِ الثقافيةَ متعددةٌ، وعلى أنها لا تتكون من تعدد هوياتٍ فُصامية وحصرية، بل تساهم في بناء هوية تراكمية، حيث يجري دمج مختلف الجوانب في قالب هوياتي مشترك. إنه الموقف الذي يتبناه الباحث ف.س، ذو الأربعين سنة:

وفي رأيي، إن دور الهوية الأمازيغية في تكوين الهوية الثقافية الوطنية أمرٌ لا جدال فيه، ويشهد على ذلك التاريخ والثقافة واللسان. لكني أنأى بنفسي عن أي شكل من أشكال التعصب الإثني، عربي أو أمازيغي. وتتمثل قناعتي في أنه ينبغي على الثقافة المغربية، بالإضافة إلى اعتمادها على كل من التراث الأمازيغي والعربي-الإسلامي، أن ترتكز على العقلانية والحداثة.

ويبقى أن التأكيد على تعددية الهوية الثقافية المغربية، يجب ألا يتجاهل حقيقة مفادها أن تعايشَ الألسنةِ والثقافاتِ السلميَّ داخل التشكيلة الاجتماعية نفسِها يعكس رؤية

مثالية صرفة، لأن سوق الممتلكات الرمزية تحكمه قوانين تستند إلى علاقات القوى بين المجموعات الاجتماعية والثقافية، علاقاتٍ يمكن تدبيرها بتكافؤ أو بدونه. وهكذا، وفي إطار الليبرالية المتوحشة، تتماهى كل مجموعة في لسان معين وتحاول فرضه على المجتمع برمته عبر المؤسسات التي تتحكم فيه، بحيث تقوم المجموعة الأقوى باحتكار سياسي واقتصادي وثقافي. ومن ناحية أخرى، يصبح احترام الاختلاف، في ظل نموذج مجتمعي قائم على التعددية الذكية وحسن المعاملة، مبدأً حضاريا يتيح ضبط تناقضات الجماعة بالعقل والحكمة مهما كانت طبيعتها، بحيث تتكامل كل الألسنة والثقافات الوطنية، ويمكنها أن تتمتع بحكم القانون والواقع بالحقوق نفسها.

خلاصة

يمكن تلخيص السمات التي تميز الأمازيغية في كونها لسانا أصليا يحظى، بحكم الأمر الواقع، بوضع لسان أقلية، ويختص بوظائف لسانية-اجتماعية تجعله لسانا محليا دارجا حيويا داخل المجتمعات القروية باستمرار، ولهجة فرعية تحتل موقعا هامشيا في التجمعات الحضرية. إن الوضعية التي يعيشها اللسان والثقافة الأمازيغيتان هي محصلة قرارات تَحكُم اشتغال قوانينِ سوقِ الممتلكات الرمزية. وتتميز أساسا بسيرورةِ هدرٍ تتسارع وثيرتُها مع التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها المغرب اليوم، والتي يتمثل أثرها الأكبر في الاستيعاب اللساني والثقافي لصالح العربية اللهجية. وفي هذه الحالة، يتبنى الناطقون بالأمازيغية، في ما يتعلق بهويتهم الأولى، بديلا يهم المواقف يتأرجح بين التصور الهوياتي الفصامي وبين تصور آخر تراكمي. ويراهن الكثيرون على سياسة النهوض بالأمازيغية في سياق ترسيمها لتجاوز إشكال الصراع الهوياتي باستيعاب مفهوم الهوية المشتركة.

بشكل عام، يبدو أن ثنائية السلط المجانِسة والقدرات التفاضلية تعتمد على الصراع أكثر من اعتمادها على التساكن، وذلك بسبب الافتقار إلى استراتيجية وإلى تدبير يعترفان بمشروعية الاختلاف. ومع ذلك، يبدو أن ثمة سياسة لسانية جديدة بدأت تتشكل في المغرب، وتتمثل أولى تدابيرها في إدخال الأمازيغية إلى التليفزيون، وإدماج تدريسها في النظام التربوي. ودون المبالغة في تقدير حجم هذه التدابير أو التقليل من أهمية الطرائق العملية في إعادة تثمين اللسان والثقافة الأمازيغيتين، يمكننا التأكيد على أنها تعِد بمستقبل أكثر *أمانا* بالنسبة إليهما في إطار الأحكام الدستورية التي تُبشر بسياسة لسانية أكثر توازنا تكون غايتها المثلى أن يقول كل مواطن ومواطنة: "أنا مغربي ومغربية، وأمازيغي وأمازيغية، وعربي وعربية".

السياسة اللسانية ومنطلقات التهيئة *

الإشكالية

لا تستفيد معظم ألسنة العالم، ولا سيما التي في وضع هشاشة، من إجراءات التدخل على مستوى وضعها ومتنها قصد تجديدها وتأهيلها لتكون بمثابة ألسنةِ تواصلٍ قادرةٍ على تلبية احتياجات المتحدثين المنخرطين في الحياة الحديثة. سنقول إنها ألسنةٌ غيرُ مهيأةٍ، ومن ثمة فهي غير مُمَعْيرة. وهكذا، يكون بعضها محكوما عليه، في نهاية المطاف، بالانقراض. ويقاوم بعضُها الآخر نفوذَ الألسنة المهيمِنة ما استطاع إلى ذلك سبيلا. ونذكر، من بين جميع العوامل التي يمكن أن تؤدي دورا في تأهيل الألسنة المهددة، إرادةَ الدولةِ السياسيةَ التي تُعد شرطَ مقاومةٍ لسانيةٍ لا محيد عنه، ونقصد بها إرادةً سياسية فعلية تكون مصحوبة بتدابير تُقوي مكانة اللسان في السوق اللسانية. ويتمثل هدفُ هذه التدابيرِ الأساسُ بالبلدان النامية في معيرة الألسنة الوطنية لتجعل منها أدواتٍ تُعتمد في التدريس المدرسي وتعليم الكبار، وفي وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والسمعية-البصرية (انظر گلايش وڤولف، 1991).

ويقترح هذا الفصل تقديم تأمل أولي يتعلق ببلورة استراتيجيةِ التهيئة اللسانية وسياستها تهم، في الآن ذاته، وضع اللسان ومتنَه فيما يتصل بالمعيرة اللغوية، وذلك بتركيز الاهتمام على المظاهر المتعلقة بالمفاهيم والمنهج والممارسة.

الإطار المفهومي

ومن الناحية المفهومية، سنشرع في تحديد المفاهيم المستعملة في هذا الفصل وفي الفصول الأخرى، ولا سيما مفاهيم "السياسة اللسانية"، و"التهيئة اللسانية"، و"تهيئة الوضع"، و"تهيئة المتن "، و"المعيرة اللسانية"، و"التوحيد اللساني". وسأستلهم، في ذلك، التعريفات المستعملةَ في اللسانيات الاجتماعية (انظر موري، 1987a؛ رودوي، 1991؛ كالڤي، 1996؛ مورو، 1997؛ وغيرهم).

* حُرر هذا الفصل انطلاقا من مداخلة قدمتها في ندوة "تساؤلات حول التهيئة اللسانية" بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يوم 16 نوفمبر 2017 في إطار أنشطة ندوة "دراسات وأبحاث في اللسانيات الأمازيغية".

السياسة اللسانية

تُعرَّف السياسة اللسانية على أنها مجموع الاختيارات التي تتخذها الدولة عموما، من حيث الرؤية المتعلقة بتهيئة الألسنة وأهدافِ التدخل واحتياجاتِه المتعلقة بوضعها ومتنها. وتتضمن سياسةٌ لسانيةٌ مُعَدةٌ إعدادا جيدا ثلاثةَ مستويات: المستوى الدستوري الذي يُحدَّدُ ضمنَه وضعُ الألسنةِ ووظائفُها، والمستوى المؤسَّسي الذي يتخذ القرارات المتعلقة بالقوانين والنصوص ذات الطبيعة التشريعية، ويعمل على دمج الألسنة في المؤسسات، والمستوى الإجرائي الذي يهم التدابير الملموسة الكفيلة بتنفيذ الخيارات والقرارات المتخذة في ما يتعلق بالموارد البشرية والميزانيَّةِ واللوجستية والتقنية، وغيرها[1].

التهيئة اللسانية

لقد اعتُمِد مفهومُ التهيئة أولَ مرة من قبل الجغرافيين والمهيئين الحضريين منذ ثلاثينيات القرن الماضي في إطار سياسة "تهيئة المجال"، والتي تهم سبُلَ التواصل، والتنميةَ الحضرية، والنسيجَ الاقتصادي، والرفاهَ الاجتماعي، وما إلى ذلك. والهدف من ذلك هو إدخال تعديلات على مكونات الفضاء من أجل ترتيبٍ أفضل لـعناصر اشتغال مجتمع معين. يتعلق الأمر إذن بفعلٍ ذي نزوع إرادي لتحويل وضعية فضائية معينة ضمن إطارِ سياسة الدولة العامّ.

وعلى المستوى اللساني، فقد ظهر الاهتمام بـتهيئة الألسنة في بداية ستينيات القرن الماضي مما أدى إلى ظهور تيارين، يعتمد أحدهما مقاربةً ذات نزوعٍ "تقني" و"آلي" تُجري تحليلات جوهرية على متن اللسان موضوعِ "التهيئة" (انظر راي، 1963)، ويحرص التيار الآخر على أن يُدمج في نهجه الظروف اللسانية-الاجتماعية، والمحدِّدات الاجتماعية-السياسية التي ينطوي عليها وضع اللسان، بالإضافة إلى الموارد اللسانية الصرفة التي تجب "تهيئتها". (انظر هوگان، 1972). وما تزال هذه الازدواجية في المقاربة والنهج حاضرة في ممارسة التهيئة اللسانية. وينبغي، في نظرنا، أن تُدمِج الرؤيةُ الشاملةُ التي تخص تهيئةَ اللسانِ كلاً من وضعِ اللسانِ ومتنِه ضمن فهم لساني-اجتماعي راسخ.

أما على المستوى المنهجي، فترتبط التهيئة بالقرارات والعمليات الإرادية التي تهدفُ تغييرَ معطيات وضعيةٍ لسانيةٍ معينة بواسطة التدخل على مستوى وضع لسانٍ

[1] وللمزيد من التعمق في الموضوع، انظر الفصل الأول من هذا المؤلف نفسه.

معين و/أو متنه. ويندرج هذا التدخل ضمن سيرورةٍ تتضمن مسبقا، وبشكل أساس، تشخيص الوضعية اللسانية وتقييم الوضع القائم، ثم الاستراتيجية والمقاربة التي يجب اعتمادهما لأجل تحديد الأهداف المراد بلوغها، وبعد ذلك تخطيط العمليات التي ستُنفَّذ من حيث البرمجة الزمنية وتدبير الموارد، وأخيرا العمليات التي ستُجرى على مستوى اللسان موضوعِ التهيئة.

تهيئة الوضع

ترتبط تهيئةُ وضعِ اللسان بالتدخل على مستوى وضعه السياسي والمؤسَّسي والاجتماعي والثقافي وغيرها من المستويات الأخرى. وتتيح سيرورةُ تهيئةِ الوضعِ الإحاطةَ بخطوط الإطار المرجعي العريضة التي تُحدَّدُ بواسطتها غايات التهيئة ووظائفُها وأهدافُها الاستراتيجيةُ. وتتعلق الأسئلة التي يتعين أن تكون الإجابة عنها واضحة بوضع اللسان (رسمي، وطني، لسان تدريس، لسان ناقل، لسان دارج محلي، وغيره). هكذا، يَعْرف بالتأكيد كلُّ لسان ينتقل وضعُه من لهجة فرعية دارجة محلية إلى وضع لسان ناقل، زيادةً في رأسِ المال الرمزي الذي يمثله. ويمكنه أن يصبح لسانَ تدريس ولسان إدارة ولسان إعلام وغيره. وغالبا ما يكون هذا الوضع الجديد هو وضع اللسان الرسمي المنصوص عليه في الدستور. ولا يُعد هذا الوضع قاعدة عامة باستمرار، ذلك أن دستور الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لا يعلن الإنكليزية لسانا رسميا، ولم يمنع هذا من أن يكون هذا اللسان في الواقع القائم لسانَ المؤسسات والتربية والإعلام. وعلى النقيض من ذلك، فإن بعض الألسنة التي تتمتع بوضع اللسان الرسمي لا تؤدي سوى أدوار ثانوية فقط، وينطبق هذا الأمر على التسوانية والنخوسية والزولو والڤيندية والتسونگا والسوازي والسوتية والنديبيلية في إفريقيا الجنوبية، حيث وحدها الإنكليزية هي التي تؤدي وظائفَ اللسانِ الرسميِّ الفعليةَ.

تهيئة المتن

إن تهيئة متن اللسان لا تلبي احتياجات سيرورة معيرة اللسان الرسمي لأجل جعله وسيلة اتصال ذي قاعدةٍ متحدثين واسعةٍ، وذخيرةِ وظائفٍ، واستعمالاتٍ ومجالاتٍ واسعةٍ هي الأخرى. والحال أن تأهيل هذا اللسان شرط لا غنى عنه حتى يتمكن من التمتع فعليا وكليا بوضعه باعتباره لسانا رسميا. ومن الناحية المثالية، يستفيد اللسان الرسمي من تدابير تهيئةِ متنِه التي تتدخل على مستوى بنياته الصوتية والصِّرافية والتركيبية، فضلا عن موارده المعجمية والبلاغية، حتى يكون قادرا على تلبية احتياجات المستعملين الذين يعيشون في بيئة مركَّبة يُصبِح التواصلُ فيها مُتطورا بصورة متزايدة.

ومن هنا ضرورة تخصيصه بكتابة هجائية مقنَّنة، ومعجمٍ عامٍّ وتقنيٍّ غنيٍّ ومتنوعٍ، وبنيات صوتية وصِرافية-تركيبية موحَّدة.

المعيرة اللسانية

يُستعمل مفهوم "المعيَرة" على نطاق واسع في التهيئة اللسانية. وقد اقتُرض من المجال الصناعي الذي يَعتمد إجراءات تصنيعٍ تُجانس بين المنتجات ذات الطبيعةِ نفسها وتُستخدم لأجل الاستعمالِ ذاته، والتي تُصنَّع بصورة متسلسلة، ثم تُعرض في السوق للاستهلاك الجماهيري. أما في المجال اللساني، فإن المعيرة تشمل جميع العمليات التي تروم تحقيقَ التناسب الأمثل بين بنيات لسان معين وموارده من جهة، وبين احتياجات المستعملين في مجتمع حديث من ناحية أخرى (انظر دو روبيار، 1997). وبعبارة أخرى، إنها تعني توضيحَ المعايير المعيارية وصياغتَها شكليا، وذلك بهدف أن يتواصل المتحدثون فيما بينهم بصورة لا لبس فيها من خلال استعمال العناصر التي تتوفر على الشكل نفسه والوحدة المعنوية الصغرى ذاتها، والعمل على القضاء على الإطناب، وعلى البدلاء الذين يتمثلون في البدائل الصوتية، والصِّواتية، والمعجمية المنافِسة؛ والمُعادِلَةُ وظيفيا. ويقوم النهج الذي يعتمده المهيؤون على تحديدِ احتياجات اللسان لتلبية ضرورات التواصل في البداية، ثم تقييمِ الطبيعة الوظيفية والإجرائية التي تهم أشكال اللسان المُمعيَرة في السياق الاجتماعي، وإدراجِ العناصر التي جمَّعها المهيؤون في ممارسات المتحدثين في الأخير. وفي نهاية سيرورة المعيرة، يجب على المهيئين إجراءَ تقييم حي يخص استقبال العناصر المُمَعيَرة لقياس مدى فائدتِها وطابعِها الوظيفي ومقبوليتِها على المستويين اللساني والاجتماعي.

التوحيد اللساني

يهدف التوحيد اللسانيُّ التدخلَ على مستوى متن لسانٍ معينٍ لنستنبط منه المعاييرَ الصوتية والصرافية-التركيبية والمعجمية الضمنية على أساسِ أوجه الاطراد التي وصفها اللسانيون، مع استبعاد الأشكال المنافِسة والمعادِلة وظيفيا. وتُصبح هذه المعاييرُ، بعد تقنينها بواسطة عمل ذي نزوع إرادي و"موجِّه"، معاييرَ واضحة تشتغل، اجتماعيا، نموذجاً يمتد ليشمل الجماعة اللسانية برمتها (انظر بيدار وموري، 1983). وتوجد ثمة عدة أنماط من المعايير، وهي "معايير الاشتغال" التي تؤسس النحو، و"المعايير الوصفية" التي يصفها النحويون واللسانيون بصورة واضحة، و "المعايير الإلزامية" التي يُقصد بها المعايير المعيارية والانتقائية التي تنقلها بعض الهيئات؛ مثل الأكاديمية والمدرسة والأدب ووسائل الإعلام وغيرها، و "المعايير التقييمية" أو الذاتية التي ترتبط

بالمواقف والتمثيلات الاجتماعية التي تُشيِّد أشكالا معينة بوصفها رمزا مرموقا. ويسعى إجراء التوحيد إلى ضمان التفاهم اللغوي المتبادل بين المجموعات غير المتجانسة اجتماعيا، ويؤدي إلى المجانَسة اللسانية بالنسبة إلى المجتمع عن طريق تقليص درجة اللهجنة. من البدَهي أن هذه المجانَسة لا تستبعد من جهة، تنوعا معينا قد يكون لهجةً فردية خاصة بالفرد، أو لَهجة مجتمعية أو لهجة اجتماعية، أو لهجة مجالية أو لهجة جهوية أو لهجة متزامنة خاصة بكل جيل على حدة، والتي تبدي، من جهة أخرى، توجها نحو الابتداع اللساني في جانبه المعجمي على الخصوص، ونزوعا نَحْوَ التغيير اللساني.

المنهجية والمبادئ والتفعيل

يجدر بنا، من وجهة نظر التهيئة اللسانية، اعتماد منهج منطقي قادر على استيعاب عدد معين من اللحظات وبعض المبادئ التوجيهية. وتشتمل سيرورةُ تهيئة متنِ اللسان، بصورة مثالية، على خمس لحظات، وهي: تحديد الاحتياجات، وترتيبها بحسب الأولوية، وتكوين قواعد معطيات، ومعالجة قواعد المعطيات اللسانية، وتجريب المنتجات المتحققة وتوطينها.

(أ) تحديد الاحتياجات وترتيبها حسب أولوياتها

بَعد تحديد الإطار المرجعي، تأتي الخطوة التالية، وتتعلق بتحديد كلٍّ من الأشكال الأصلية موضوعِ المعيرة وأوجه القصور المعجمي بناءً على احتياجات المتحدثين فيما يخص التواصل والتعبير. هكذا، تكون الاحتياجات مرتَّبة وفق أهمية الحقل المفهومي من حيث الاحتياجات الاجتماعية-التربوية، ومن حيث تواتر استعمال العنصر المعجمي في التواصل ووزنه في علم دلالة الجماعةِ الاجتماعي-الثقافي؛

(ب) تكوينُ قواعدِ معطياتٍ

بعد تحديد الاحتياجات، يمكن التفكير في ثلاثة أنماط من قواعد المعطيات: (أ) قاعدة معطيات تتضمن النماذج الأصلية التي كانت موضوعَ إجراءاتِ المعيرةِ، (ب) قاعدة معطيات معجمية تتعلق بالمفردات التقنية الموجودة في ألسنة التواصل الكبرى، (ج) قاعدة معطيات تقنية تهم التجارب في مجال التوليد المعجمي والمصطلحي على الصعيد الدولي؛

(ج) معالجةُ قواعدِ المعطياتِ اللسانيةُ

يُفضَّل أن تُعالَج قواعد المعطيات المكوَّنة وَفق مقاربة تنبني على المبادئ الآتية: التجانس الداخلي، وتفرُّد المعنى، والبساطة، والمظهر الطبيعي، وطابع الشمولية، والاتساق الداخلي والخارجي؛

(د) تجريب المنتجات

يهدف تجريبُ المنتجات المنجزة تقييمَ جودة استقبالها. ومن ثمة، فإن المولَّدات الجديدة والمفردات التقنية المعالجة تُنشر على نطاق محدود على سبيل التجربة ضمن عينة تمثيلية من المتحدثين بالنسبة إلى المجتمع الناطق بالأمازيغية من أجل جمع آراء المستعملين وتسجيل مواقفهم؛

(ه) توطين المنتجات

يتلو تقييمَ مرحلة تجريب المنتجات وضبطِها نشرُ النماذج المُمعيَرة والمولَّدات بواسطة وسائل التواصل الجماهيري والكتب المدرسية والإبداع الأدبي والمنشورات العلمية وغيرها.

ومن شأن مراعاة المهيئين بعضَ المبادئ العامة، بالإضافة إلى الخطوات التي حددناها للتو، أن تتيح لهم إنجاز مهمة المعيرة بنجاح، وتتمثل هذه المبادئ في:

(أ) احترام مبدأ الواقعية بغية ضمان تناسب المادة المُمعيَرة مع واقعِ اللسانِ اللسانيِّ وسياق المستعملِ اللسانيِّ-الاجتماعي، مما يعني حظرَ "الوحوش اللسانية"؛

(ب) تفضيل وقائع التقارب على أوجه التباعد البنيوي لأجل تقوية وظيفةِ اللسانِ المجانِسةِ، وذلك بتبني مقاربة مرنة تُفسح المجال إلى التنوع باعتباره مصدر ثراء اللسان؛

(ج) تناوُل الأشكال المتنافسة الوظيفية باعتبارها أوجها لهجية ذات قيمة أسلوبية أو بلاغية أو تداولية، مع تفضيل الأشكال الأكثر تواترا، وتلك التي تمتلك المردودية الوظيفية الأكثر سموا في التواصل، والتي تحظى بالقيمة الرمزية الأكبر في نسق المجتمع السيميائي-الثقافي. أما بالنسبة إلى الأشكال المتنافسة غير الوظيفية، فيجب تناولها باعتبارها بدائل حرة متروكة للاختيار الحر الخاص بمستعملي اللسان؛

(د) اعتماد منهجية وظيفية في مجال الابتداع المعجمي، تنهض على استثمار الموارد المتاحة (جذور الكلمات، القوالب، المناويل) التي تُطبق عليها قواعد التوليد الخاصة بنحو اللسان.

أما في ما يتعلق بالمنهج المتبع في الابتداع المصطلحي بمعناه الدقيق، فإنه ينبغي أن يقوم منطقيا على المبادئ الآتية:

(أ) مبدأ أحادية المعنى: يجب ألا يحتوي المولَّد أو المفردة التقنية المقترحة على مضامين دلالية عكسية أو مختلفة. بعبارة أخرى: وحدة معجمية واحدة للدلالة على مفهوم واحد؛

(ب) مبدأ الاتساق الداخلي: يجب أن نعتمد، قدر المستطاع، على المقاربة نفسها في التوليد المعجمي بالنسبة إلى الحقل المفهومي ذاته. على سبيل المثال، ينبغي اعتماد الإجراءِ ذاته بالنسبة إلى الحقل نفسه فيما يتصل بالإسباق، أو الإلحاق، أو الاشتقاق، أو النحت، أو غيرها؛

(ج) مبدأ الاتساق الخارجي: ينبغي ألا تتعارض المولَّدات والمفردات التقنية المبتدَعة (على المستوى الشكلي و/أو الدلالي) مع العناصر المعجمية الموجودة في رصيد اللسان المعجمي؛

(د) مبدأ الاقتصاد: يجب، من ناحية أولى، ألا يتكرر استعمال المولَّدات والمفردات التقنية المبتدعة مع العناصر المعجمية الموجودة سلفا في مخزون اللسان المعجمي وألا تؤدي، من ناحية أخرى، إلى الوفرة المصطلحية؛

(ه) مبدأ المظهر الطبيعي: يجب أن تكون المولَّدات والمفردات التقنية المبتدعة منسجمة مع البنيات الوزنية وإجراءات تشكيل اللسان المعجمية. وهو ما يعني القول بضرورة تفادي "الوحوش المعجمية"؛

(و) مبدأ طابع الشمولية: عند ابتداع بعض المولَّدات، يجب العمل بصورة نسقية، بحيث يجري تدارك أوجه القصور التي يعاني منها كل حقل مفهومي قدر الإمكان.

ينبغي ألا توهمنا هذه المقاربة، والمبادئ المصاحبة لها، بأن عمليات الابتداع المعجمي والمصطلحي هي عمليات سهلة وآلية. بل يجب أن ندرك بأن الأمر يتعلق بعمل طويل وشاق من البحث والتفعيل. وتشهد على ذلك التجارب القليلة الناجحة في مجال التهيئة والتأهيل اللسانيين في غالبية أنحاء العالم.

بعض التجارب

دعونا نلقي نظرة موجزة على ثلاث تجارب في التهيئة اللسانية، ونقصد بها تجربة تهيئة العبرية الحديثة في إسرائيل، وتجربة تهيئة الفرنسية في المجال الفرنكوفوني، وتجربة تهيئة العربية في المغرب.

تجربة تهيئة العبرية الحديثة

تمثل تجربةُ تهيئة العبرية الحديثة التجربةَ الأكثر اكتمالاً ونجاحاً في تاريخ الألسنة، نظرا لأن العبرية انتقلت من وضع لسان شبه ميت إلى وضع لسان حي وحديث ودينامي. وقد مرت تهيئة العبرية، قبل بلوغها هذه الوضعية الجديدة، بمراحل معينة قامت فيها لجنة اللسان العبري، وأكاديمية اللسان العبري فيما بعد بدور رئيس. وتعد العبرية الحديثة منوَّعةَ العبريةِ المتحدثِ بها منذ أواخر القرن التاسع عشر. وتتجلى خصوصيتها في كونها أصبحت لسانا حيا، يُتَحدث به أولاً في الأوساط التي تحركها إيديولوجية الحركة الصهيونية، ومن قبل معظم الإسرائيليين، بعد أن كانت حصريا لسانا شعائريا. لقد كانت اللهجات الفرعية التي يَتحدث بها اليهود في جميع أنحاء العالم عبارة عن لغات خليط تتلون بلون الألسنة المحلية، ونعرف منها بالخصوص الإيديشية الخاصة بالمجتمعات الأشكنازية في أوروبا الوسطى، واليهودية-العربية المتحدث بها في المجتمعات السفارديمية في الشرق الأوسط والمغارب.

وُلدت العبرية الحديثة، بحسب المختصين، في عصر حركة هسكَلَة التنويرية التي أخرجت الثقافة اليهودية من معاقلها التقليدية لتنفتح على عالم عصرها. وقد أسس إليعيزر بن يهودا (1858-1922) *اللجنة من أجل اللسان العبري* عام 1889 في القدس. وألهم قاموسُه الموسومُ *قاموسَ اللسان العبري* ميلادَ عبرية محلية دارجة يستعملها اليوم عموم الناس في إسرائيل، حيث تعتبر لسانا رسميا إلى جانب العربية. وقد قاد موسى مندلسون، إلى جانب آخرين، مرحلة تجديد العبرية الأولى خارج الإطار الديني؛ وخاصة العبرية الأدبية. واكتسبت العبرية الحديثة مكانتها الأثيرة مع الأدب الحديث الذي يُعَد شموئيل يوسف عجنون (1888-1970) ممثله الرئيس، والحائز جائزة نوبل للآداب عام 1966. لكن استخدامَ اللسانِ المقدَّسِ العلمانيَّ كان دائما يثير غضب ذوي النزوع التقليدي.

لقد أُسست أكاديمية اللسان العبري عام 1953 على يد إليعيزر بن يهودا، وهي مؤسسة عامة مكرَّسة للنهوض باللسان العبري، ويرأسها اليوم موشيه بار آشر، المولود

في الرشيدية بالمغرب. وتتمثل أهداف هذه الأكاديمية، التي صيغت في الفصل الأول من نظامها الأساس، في:

(أ) السعي إلى جمع تراث كافة عصور اللسان العبري وتراث كافة مستوياته؛

(ب) إنجاز أبحاث حول بنية العبرية وتاريخها وتحولاتها على أساس التقليد النحوي العبري؛

(ج) توجيه صيغ تطور اللسان العبري في ما يتعلق بالمفردات والنحو والكتابة والتهجئة وقواعد الكتابة الصوتية، وذلك بالاستناد إلى طبيعته واحتياجاته وإمكاناته في جميع التخصصات النظرية والعملية؛

وقد قامت أكاديمية اللسان العبري بتشكيل هيئات عُهِد إليها تحقيق أهداف محدَّدة. وتتألف هذه الهيئات من أعضاء الأكاديمية والخبراء والكتاب والصحفيين وغيرهم. أما في ما يتعلق بالابتداع المصطلحي، فقد تبنت الأكاديمية نهجا يتسم بالمرونة، حيث تَدْرس في جمعها العام المقترحات التي تتلقاها. وتُعرض النماذج المحتفظ بها، والتي حظيت بالمصادقة، على الكنيسيت للموافقة عليها وإقرارها لتصبح نماذج رسمية وذات مشروعية بعد ذلك.

وتُعَد أكاديمية اللسان العبري الهيئة التشريعية التي تُحدِّد الاستعمال المعياري. ولكنها تعتمد، مثلها مثل أية سلطة تشريعية، على المؤسسات التنفيذية لتنزيل قراراتها وتوطينها. ويتعلق الأمر بالأساس بوزارة التربية والثقافة وبوسائل الإعلام، وخاصة الصحافة الإلكترونية والمكتوبة. ويؤكد رئيس الأكاديمية في نص موجز (بار آشر، 1998) أن هذه الأخيرة تعي أهمية التأثير الذي يجب أن تستمر في ممارسته على وسائل الإعلام. ويختتم قائلا:

يتطلب *تحقيق النجاح في مهمتنا الوقتَ والتحلي بالصبر. لقد شكَّل تأهيل اللسان العبري معجزة حقيقية لم يشهد تاريخُ العالم واللسانياتُ مثيلا لها. إنها تدل على ما يمكننا تحقيقه بالعزيمة والإصرار. في الواقع، وكما هو الحال في أي مشروع ضخم ناجح، ثمة سعي إلى اعتبار النتيجة أمرا مسلما به، وإلى إظهار قدر معين من اللامبالاة، والاعتقاد بأنه لم تعد هناك حاجة إلى النضال والكفاح من أجل الحفاظ على ما تَحقق. وينطبق الأمر ذاته على اللسان العبري. لقد أضحى هذا الأخير، بفضل المجهودات المبذولة، لسانا حيا وديناميا للغاية. لكن هناك من يسعى إلى إغفال ضرورة الحفاظ عليه والدفاع عنه ضد التطور العشوائي.*

ويتعين على المسؤولين الثقافيين والمتحدثين باسمهم (والأكاديمية في مقدمتهم) إعطاء أجوبة ملائمة للتصدي إلى مثل هذه المواقف.

تجربة تهيئة اللسان الفرنسي

لقد أنشأت العديد من البلدان مؤسسات قانونية وأخرى لتدبير النشاط المصطلحي في إطار تجديد بنية الفرنسية. ويأتي هذا القرار استجابة للحاجة إلى تحديث الفرنسية بواسطة توحيد المصطلحات التقنية قصد دعم هذا اللسان في مقاومته هيمنة الإنكليزية. هكذا، أسست الدول الناطقة بالفرنسية المنظمةَ الدولية للفرنكوفونية عام 1970، والقويةَ اليوم بساكنة تبلغ ما يقرب من مائتي مليون متحدث بالفرنسية، وهي تؤدي دورا مهما في دعم اللسان الفرنسي وثقافته في العالم. وتتمثل مهمتها في تقوية العلاقات بين الدول والحكومات السبعين التي تتألف منها، والتي تُمثل أكثر من ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتدعم هذه المنظمةُ البرنامجَ التلفزيوني فضاء فرنكوفوني (Espace francophone) الذي يُبث على قنوات فرانس طروا (France 3)، وفرانس أو (France O)، وسي إف إي(CFI)، وإر إف أو طومبو(RFO Tempo) ، وتي في سانك كيبيك-كندا (TV5 Québec-Canada)، وأكثر من أربعين محطة تلفزيونية فرنكوفونية حول العالم. وتهدف مجلة *فضاء فرنكوفوني* من جانبها تيسير التعارف المتبادل بين الخمسين شعبا الذين يشتركون في استعمال الفرنسية وتنمية "وعي المجتمع الناطق بالفرنسية" لدى الرأي العام. وقد تأسست جمعيات، مثل جمعية مستقبل اللسان الفرنسي (l'Avenir de la Langue Française)، لتأمين الدفاع عن اللسان الفرنسي الذي يعتبر "مهدَّدا بشكل خطير وطنيا ودوليا". وعلى هذا الأساس، فإنها تحرص بشكل خاص على ضمان تطبيق قانون 4 غشت1994 المتعلق باستعمال اللسان الفرنسي (المعروف باسم "قانون توبون") من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات بمعية السلطات العمومية. ومن ناحية أخرى، تسعى الجمعيات إلى الدفاع عن استعمال الفرنسية "حيثما تطلب الأمر ذلك"، وخاصة في المنظمات الدولية (منظمة الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، المنظمات الدولية). بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت منظمات التدبير اللساني في بلدان دول الشمال الفرنكوفونية وجِهاتها-والتي تمثل الجاليةَ الفرنسية في بلجيكا وفرنسا وسويسرا الناطقةَ بالفرنسية والكيبيك-بإنشاء شبكة *منظمات السياسة والتهيئة اللسانيتين*، (OPALD) والتي تتمثل مهمتها في التأكيد على الحاجة إلى سياسة لسانية تسائل المؤسسات والسياسيين والمواطنين على حد سواء.

لنتأمل بصورة مقتضبة المثالين المعروفين في العالم الفرنكوفوني، ونقصد بهما فرنسا وكندا. في فرنسا، تكونُ جميع المجالات موضوعَ مراسيمِ مصطلحاتٍ منشورةٍ

بجريدة الجمهورية الفرنسية الرسمية. وتحدِّد هذه المراسيم تعريفَ المصطلحات المتخصصة المستعملة في نصوص الإدارات الفرنسية التنظيميةِ وفي الخدمات العمومية، ومعناها ومعادِلَها الأجنبي. وتُحيَّن هذه المراسيم من قبل لجان المصطلحات داخل كل وزارة بالتنسيق مع *هيئة المصطلحات والتوليد العامة*. وبمجرد نشرها في الجريدة الرسمية، تصبح المصطلحات مُتاحة لعموم الناس على موقع فرانس تِيرم (France Terme) الذي أنشأته وزارة الثقافة. ونذكر من بين الآليات التي وُضعت *الأكاديمية الفرنسية*، *والمندوبية العامة للسانِ الفرنسي ولألسنة فرنسا*، فضلا عن *هيئة المصطلحات والتوليد العامة*. وتجدر الإشارة إلى أن الأجهزة الفرنسية تُنسق مع منظمات المصطلحات في البلدان الفرنكوفونية. أما في كندا، فإن المصطلحات تخضع إلى الرقابة العمومية منذ ثلاثين سنة تقريبا. ويمثل الجهازَ الرسميَّ مكتبُ اللسانِ الفرنسيِّ الكيبيكيُّ الذي ينشر الموقعَ الإلكتروني *قاموسَ المصطلحاتِ الكبيرَ*، المعدَّ بلسانين هما الفرنسية والإنكليزية، ويضع لكل مصطلح، وفي جميع المجالات التي يُستعمل فيها، تعريفة بالفرنسية، ومعادِله الإنكليزي، ومرادفاتِه، وبعض الشروح. ويُوفر موقعُ *مكتب الترجمة* لعموم الناس سلسلة من الأدوات المساعدة على التحرير، مثل تريميوم بليس (Termium Plus)، وهو عبارة عن بنك المعطيات المصطلحية واللسانية التابع لحكومة كندا، والجيريديكسيونير (le Juridictionnaire)، وكونجيگ آرث (ConjugArt)، وكتب مرجعية على الانترنيت.

تجربة تهيئة العربية المعيارية

لقد أدركت النخب الفكرية العربية في الشرق الأوسط منذ القرن التاسع عشر ضرورة تحديث اللسان والثقافة العربيتين. وقد تعزَّز هذا الوعي في سياق النهضة العربية، وازدهر بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية والهيمنة الأوروبية اللاحقة. وقد اضطلع بمهمة تحديث العربية، بالأساس، المثقفون السوريون واللبنانيون والفلسطينيون والمصريون، بمن فيهم العديد من المسيحيين، واعتمد هذا التحديثُ أسلوبَ الاستعراب (التعريب) عن طريق تبسيط التركيب وإدراج كلمات جديدة لوصف بعض المنتجات والمظاهر أو بعض المفاهيم الحديثة، واستند أيضا إلى إجراء القياس. ومن نتائج هذا النشاط الملموسة ابتداع مفردات حديثة حرَّرت اللسان العربي من سلطة المجال الديني. إن منوَّعةَ العربيةِ المُعَلمَنة هذه هي التي استُعمِلت في معظم الكتابات، وشفهيا في الوضعيات الرسمية أو الشكلية (الخطابات الدينية والسياسية والأخبار المُتلفَزة)، وفي جميع البلدان التي يكون فيها اللسان العربي لسانا رسميا. وتُمثل هذه المنوَّعة اللسانَ

المشترك بين الدول العربية، واللغة العامة المشتركة التي تتجاوز اللهجات الوطنية والإقليمية.

وبِهدف تهيئة العربية، فقد أُنشِأَ، في معظم الدول العربية، مُجَمَّع للغة العربية. كان أولها مجمع اللغة العربية بدمشق الذي خرج إلى الوجود عام 1918. ويعد مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1932) الأكثر إنتاجية (انظر ع. حمزاوي، 1975). وفي المغرب، أُنشئ *معهد الدراسات والأبحاث للتعريب* عام 1960، و*أكاديمية محمد السادس للغة العربية* عام 2003. وعلى صعيد" العالم العربي"، أُنشِأ مكتب *تنسيق التعريب* بالرباط عام 1962، وألحق بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية عام 1969، وضُمَّ إلى *المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم* (الألكسو) عام 1972. وتتلخص أهداف هذا المكتب في:

(أ) تنسيق جهود الأكاديميات الوطنية في مجال إغناء اللسان العربي من حيث المصطلحات الحديثة وتوحيد المصطلحات العلمية والثقافية على مستوى الأمة العربية؛

(ب) تتبُّع نتائج الأبحاث المنجزة في مجاميع اللسان العربي الوطنية، وأنشطة العلماء والكتاب والمترجمين فيما يتصل بقضايا التعريب، وجمع الأعمال المنجَزة، وتصنيفها بهدف تقديمها إلى مؤتمر التعريب؛

(ج) إقامة علاقات تعاون مع مجاميع اللسان العربي الوطنية والمؤسسات المماثلة على المستوى العربي والدولي؛

(د) تنسيق الجهود المبذولة لتوسيع مجالات استعمال اللسان العربي بجميع أسلاك التعليم وأنواعه ومواده، وبالهيئات الثقافية ووسائل التواصل المختلفة؛

(ه) تتبُّع نشاط التعريب وتطور اللسان العربي في العالم العربي وفي العالم بصورة عامة بواسطة جمع الأبحاث ذات الصلة ونشرها وتعميمها؛

(و) إعداد مشاريع المعاجم المتخصصة التي تقرها مؤتمرات التعريب ونشرها؛

(ز) إنشاء قواعد معطيات مصطلحية وأرشفتها بهدف مشاركتها مع البنوك المتخصصة، والمشاركة في ابتداع مصطلحات موحدة، والمساهمة في إنجاز موسوعات عربية ذات عدة مداخل بالألسنة الأجنبية؛

(ن) وأخيرا، تنظيم مؤتمرات دولية مخصصة للتعريب.

ويتمثل منهج العمل الذي يعتمده *مكتب تنسيق التعريب* في إعداد مشاريع بحثية في المصطلحات لتقديمها إلى الهيئات المختصة على أساس تعاقدي، وتقديم نتائج الأبحاث إلى الهيئات الوطنية لتقييمها وتقديم العمل الذي خضع للتقييم للموافقة عليه من قبل المؤتمر.

خلاصة

غني عن البيان أن المقاربة العقلانية والدؤوبة ستستفيد من منح مساحة كبيرة للنزوع الواقعي وللمرونة. أن تكون ذا نزوع واقعي، معناه أن تكون أقرب ما يكون إلى المعطيات اللسانية، وأن تُنصت بعناية إلى إكراهات الميدان اللسانية-الاجتماعية، وأن تكون قريبا من واقع المجتمعات الاجتماعي-الثقافي. أن تتحلى بالمرونة، يعني أن تتجنب اتخاذ قرارات غير محفزة تمليها سياسة لسانية صيغت افتراضيا وفي *المختبر* بالانحياز إلى نزعة وثوقية نظرية ومنهجية و/أو إيديولوجية. إن عمليات معيرة الأمازيغية، بالطريقة التي أُنجزت بها في القطاعات التي تُعتبر مهمة، لا سيما في مجال التعليم والإعلام والمصالح الإدارية، يجب أن تخضع لإجراءات تقييم لقياس ملاءمتها وطابعها الوظيفي وقياس درجة مقبوليتها الاجتماعية.

وسنتناول في ما يأتي حالة المغرب التي تمثل حالةَ بلدٍ مارسَ، لفترة طويلة، سياسةً لسانية مبدئية، ثم سياسةً مؤيدةً التعريبَ، وأخيرا سياسةً أكثرَ اهتماما بحماية وتعزيز التنوع اللغوي، وذلك بفضل اعتماد الدستور الجديد سنة 2011. إن دسترة الأمازيغية انطلاقا من هذه السنة الأخيرة جعل منها لسانا رسميا، بحيث غيرت هذه الدسترة وضعها الذي كانت تمتلكه حتى ذلك الحين، ألا هو وضع لسانِ أمومة بحكم الأمر الواقع، ووضع لهجة فرعية دارجة عامية ملهجَنة، ووضْع استعمال شفهي بشكل أساس في الفضاء المحلي أو الجهوي، ووضع أداة إنتاج ثقافي شعبي وتعليم غير رسمي، وغيره من الأوضاع. ويفرض هذا الوضع الجديد على الدولة أن تعمل على تأهيل الأمازيغية حتى تتمكن من أداء أدوارها بشكل فعال، والاضطلاع بوظائفها باعتبارها لسانا رسميا داخل المؤسسات، وبشكل مثالي داخل كل المؤسسات، بدءا من النظام التربوي والإعلام والثقافة والعدالة والإدارة المحلية وغيرها من القطاعات الحيوية.

السياسة اللسانية وإشكالية التعريب*

الإشكالية

تُعرَّف السياسة اللسانية، بشكل عام، على أنها مجموع الاختيارات الواعية التي تحكم العلاقات بين اللسان (الألسنة) والبنية الاجتماعية، والتي تسهر الدولة بالخصوص على تنفيذها، ويكون هدفها خلق ظروف النهوض ببعض الألسنة وتوسيع نطاق انتشارها، وبالتلازم مع ذلك تهيئة شروطِ إبادة ألسنة أخرى وتراجعها (انظر كالفي، 1993). ويروم هذا الفصل مناقشةَ هذا التعريف العام على أساس بحث السياسة اللسانية السائدة في المغرب عموما، ومقاربة إشكالية التعريب من وجهة نظر لسانية- اجتماعية.

ويتجلى الطرح الذي نعتمده هنا في كون اختيارات السياسة اللسانية تستند إلى الوعي الطبقي أو الإثني، وتهدف هيكلةَ الحياة الاجتماعية بالتعامل مع الألسنة المتواجدة وفق مصالح المجموعات المهيمنة، وذلك في ظل التشكيلات الاجتماعية التي تغيب فيها ثقافة التوافق. باختصار، إن المصطلحين الإشكاليين، في كلا التعريفين، هما: الواعية والوعي، المسندين على التوالي، إلى الاختيارات في التعريف الأول، وإلى الطبقة في التعريف الثاني.

سنعمل على دعم هذا الطرح في أربعة أقسام مخصصة على التوالي لـ : (أ) عرض معطيات السوق اللسانية؛ (ب) تسليط الضوء على أسس السياسة اللسانية وتوجهاتها؛ (ج) وصف الصيغ العملية المتصلة بتنفيذ السياسة اللسانية؛ (د) تفسير الرهانات التي تنبني عليها هذه السياسة. وسنكرس الخلاصة لاستنباط نتيجَتي الدراسة الحالية، إحداهما تجريبية والأخرى نظرية. أما على المستوى المنهجي، فإن البحث الذي سنُجريه فيما يتصل بالنقط الثلاث الأولى سيعتمد مقاربة وثائقية، في حين سيستند التحليل

---

* هذا الفصل صيغةٌ منقحة للمقال الموسوم " السياسة اللسانية في المغرب، رهانات وتناقضات"، منشور في *السياسات اللسانية: الأساطير والحقائق*، الأيام العلمية الأولى المنظمة من قبل الشبكة الموضوعاتية للبحث الاجتماعي اللغوي ودينامية الألسنة، (AUPELF-UREF)، مونريال، كندا، 1996. ص. 73-82.

Boukous, A. (1996), La politique linguistique au Maroc. Enjeux et ambivalences, dans *Les politiques linguistiques, Mythes et réalités*, p. 73-82, Montréal, AUPELF- UREF.

المقترح في النقطة الرابعة إلى دراسات تجريبية تخص التقييم النوعي الذي يهم السياسة اللسانية المعتمدة في المغرب في علاقتها بإشكالية التعريب.

السوق اللسانية

يتعين علينا، قبل بحث السياسة اللسانية المغربية بمعنى الكلمة الدقيق، وصف حال السوق اللسانية (انظر بورديوه، 1982) قصد معرفة الألسنة المتواجدة، والوضع الذي تحتله، ووظائفها اللسانية-الاجتماعية (للاطلاع على مزيد من التحليل، انظر بوكوس، 1995).

الألسنة المتواجدة

يوجد ثمة لسانان وطنيان في المغرب، العربية والأمازيغية. تنقسم العربية إلى منوَّعتين، هما: العربية المعيارية والعربية اللهجية التي تتضمن، بدورها على الأقل، أربع لهْجات محلية، وهي: العربية الحضرية، والعربية البدوية في السهول، والعربية البدوية في المناطق الصحراوية (الحسانية) والعربية الجبلية. أما الأمازيغية فتتكون بصورة إجمالية من ثلاث لهْجات مجالية، هي: تاريفيت المستعملة في شمال المغرب الغربي والشرقي، وتامزيغت المستعملة في وسط المغرب وفي جنوبه الشرقي، وتاشلحيت المستعملة في جنوب المغرب الغربي وفي الأطلس الصغير وفي الجزء الجنوبي من الأطلس الكبير. ويُضاف إلى العربية والأمازيغية لسانان أجنبيان، هما: الفرنسية والإسبانية. أما اللهجات اليهودية-العربية واللهجات اليهودية-الأمازيغية فهي في طريقها إلى الاندثار.

خصائصُ الألسنةِ اللسانيةُ-الاجتماعيةُ

تتميز الألسنة المتواجدة عن بعضها بعضا، من حيث تاريخها وبنياتها ودرجة استعمالها ووظائفها اللسانية-الاجتماعية، بالخصائص الآتية:

(أ) تعتبر الأمازيغية اللسان الأصلي، أما العربية فقد دخلت إلى المغرب تدريجيا منذ القرن الثامن الميلادي مع الفتح العربي-الإسلامي، في حين استقرت الفرنسية والإسبانية على الأراضي المغربية منذ فترة الحماية (1912-1956) مع الغزو الأوروبي؛

(ب) وتنتمي هذه الألسنة إلى عائلات لسانية مختلفة: العربية لسان سامي، والأمازيغية لسان حامي، والفرنسية والإسبانية لسانان لاتينِيان؛

(ج) درجة استعمال اللسان ليست هي نفسها بالنسبة إلى كل الألسنة: يتحدثُ العربيةَ اللهجية ما بين 70 إلى 80% من الساكنة، والأمازيغية ما بين 45 إلى 55%، والعربية الفصحى ما بين 10% إلى 20%، والفرنسية ما بين 13 إلى 15%. والإسبانية أقل من 5% من الساكنة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام مؤقتة (انظر الغوات، 1995)، ولعل نتائج إحصاء شتنبر 2024 ستمدنا بأرقام محينة؛

(د) تؤدي هذه الألسنة أيضا وظائف متمايزة، حيث تُعتبر العربيةُ اللهجية والأمازيغية لسانَا أمومةٍ محليينِ دارجيْنِ، في حين تُعَد الأمازيغية المعيارية لسانا رسميا. وتشكل العربية المعيارية اللسانَ الرسمي، وتعتبر الفرنسية والإسبانية لسانين أجنبيين، وتمثل الفرنسية لسانَ العملِ في التعليم التقني والعلمي، ولم تعد الإسبانية سوى مادة مدرسية في التعليم العمومي والخصوصي. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الألسنة ترتبط فيما بينها، ضمن ممارسات المتحدثين اللغوية، بعلاقة *ازدواجية لسانية متداخِلة* (انظر شودونصون، 1984) أو *مدمَجة* (انظر كالفي، 1987). والازدواجيةُ اللسانية الأكثر وضوحا هي الازدواجية اللسانية العربية، حيث تُشكِّل العربية المعيارية المنوَّعةَ العليا المستفيدة من المكانة المرموقة التي يمنحها لها وضعها باعتبارها رمزا شعائريا ولسانَ مؤسساتِ الدولةِ الرسميَّ. وتُعتبر العربية اللهجية لسانا محليا دارجا لأنها غير مُمَعيرة، لكنها تؤدي، بحكم الأمر الواقع، وظيفة ناقلة على اعتبار أنها تمثل اللهجة الفرعية التي يستعملها المغاربة على نطاق واسع في وضعيات التواصل الشفهي التي تتميز بطابعها غير الرسمي أو شبهِهِ. وتعد الأمازيغية المعيارية لسانا رسميا، في حين تُعتبر اللهجات الأمازيغية ألسنةً محلية دارجة جهوية تُستَعمل بشكل رئيس في المناطق القروية وفي المدن بصورة عرَضية وتُمثلُ المنوَّعاتِ المهيمَنِ عليها في السوق اللسانية. وتشكل الفرنسية اللسان الأجنبي الأول، والذي وما يزال يحتل مواقع هامة، لاسيما في مجال التعليم العالي التقني والعلمي، إذ يشتغل بوصفه لسانَ العمل الحصريَّ. أما بالنسبة إلى الإسبانية، فقد فقدت أهميتها إلى حد كبير منذ الاستقلال، على إثر توحيد البنيات التعليمية في البلاد، واستبدالها بالفرنسية بوصفها لسانا أجنبيا أوَّلاً حتى في المناطق التي كانت تحت السيطرة الإسبانية سابقا. أما الإنكليزية فقد بدأت تكتسب مكانتها بوصفها اللسان العالميَّ بامتياز، وأضحت تهدد هيمنة الفرنسية في نظام التربية والتكوين منذ السنوات الأخيرة؛

(ه) وتكمن الخاصية الأخيرة في كون الوضع الذي مُنِح لهذه الألسنة المختلفة، ولاستعمالاتها الاجتماعية، فضلا عن وظائفها اللسانية-الاجتماعية، يُساهم في

تخصيصها بقيم اجتماعية رمزية غير متساوية. وإذا كان هذا هو الواقع اللساني-الاجتماعي، فكيف إذن تتصور السياسة اللسانية المغربية هذا الواقع وكيف تدبره؟

أسس السياسة اللسانية

إن السياسة اللسانية المغربية هي مُحصِّلة التوافق بين مخلفات الحقبة الكولونيالية والطروحات القائمة التي تتبناها الإيديولوجية ذات النزوع القومي. ومن ثمة، فإنها تتسم بأوجه المفارقة والتضارب التي طبعت فترة تاريخية هيمَن عليها الصراع بين الخطابِ الإيديولوجيّ الذي تُنافح عنه النخبُ ذاتُ النزوعِ العروبيّ لصالح العربية المعيارية، وبين المقاومة المحلية لصالح الأمازيغية، وضد التبعية الاقتصادية والثقافية والاستراتيجيّة إلى فرنسا لتقوية الفرنسية.

توجهات السياسة اللسانية

اختارت الدولة المغربية منذ الدستور الأول (1962)، العربيةَ بوصفها لسانَ البلادِ الرسميَّ. ومن ثمة، فقد حظيت العربية المعيارية، وفق هذا الإقرار، بوضع قانوني قبل فرضها في مرحلة مبكرة بواسطة أجهزة الدولة الإيديولوجية في المؤسسات باعتبارها اللسان الشرعي الوحيد. بالإضافة إلى ذلك، شَكَّل تعريب المؤسسات المحورَ الرئيسَ الذي تنبني عليه السياسة اللسانية الرسمية التي يكمن هدفها المعلَن في جعل العربية المعيارية لسانَ عملِ مختلفِ المؤسسات الوحيدَ، لا سيما في النظام التربوي وفي الإدارة والإعلام. وتكمن أحد أوجه تناقض هذه السياسة اللسانية في مفهوم التعريب في حد ذاته: هل يتعلق الأمر بتعريب الأمازيغ بالتخلص من لسانهم، أو بدعم العربية المعيارية على حساب الفرنسية في التعليم والإدارة والإعلام؟ سيلاحظ المراقب اليقظ أنه جرى السعي إلى تحقيق الهدفين معا بصورة متزامنة، دون أن يؤدي ذلك إلى القضاء على الأمازيغية أو الفرنسية. ويمكن تقديم ثلاث ملاحظات بهذا الصدد:

(أ) لقد استطاعت سياسة التعريب أن تفرض اللسان العربي المعياري في قطاعات عمومية واسعة، لكنها لم تستطع فرضه في القطاعات المالية والتقنية والاقتصادية سوى بصورة جزئية؛

(ب) تُستعمل الفرنسية، بحكم الأمر الواقع، لسانَ عملٍ في التعليم العالي، العلمي والتقني، وفي مختلف مجالات القطاع الخاص، ولا سيما في قطاع الخدمات؛

(ج) لقد تجاهلت السياسةُ اللسانية الرسمية اللسانَ الوطني الأمازيغي إلى حدود اعتماد دستور 2011 الذي سنَّ سياسة النهوض بالأمازيغية، لسانا وثقافة، بتفعيل

ترسانة من النصوص القانونية والإجراءات العملية، وخاصة المكتسبات التي حققها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (انظر الفصل السابق).

وفي غياب الوعي الذي يغذي المستويات الدستورية والمؤسسية والعملية (انظر ردوي، 1991)، يَجد التحليلُ نفسَه أمام اختيارات محدَّدة تمليها الاعتبارات الإيديولوجية والصراعات الظرفية بين أنصار التعريب المتمثلين في التوجه ذي النزوع العروبي، وبين مطالب الأمازيغ الذين يتطلعون إلى مأسسة لسانهم (انظر ميثاق أكادير، 1991)، وبين رعاة الفرنكفونية الذين يجدون أنفسهم في مذهب بنهيمة (القانون الذي سمي على اسم وزير التربية الوطنية سنوات 1965-1967). بيد أن التعريب شَكَّل ثابتا من ثوابت هذه السياسة مع أبرز لحظاته المتجلية في تيار التوجه ذي النزوع العروبي المتمثل بشكل رئيس في وجود حزب العدالة والتنمية وحزب الاستقلال في الحكومة. ونورد هنا ملاحظة مهمة تتبدى في أن هذا التيار كان يَجري الحد من جموحه بانتظام بتدخل عاهل البلاد المباشر أثناء لحظات الأزمة الحادة في التعليم بالدعوة إلى اعتماد ثنائية لسانية متوازنة بين العربية والفرنسية، ورفض التعريب الممنهج والأعمى (انظر الخطابات الملكية، لا سيما خطابات 16 مارس 1970، وخطاب 27 فبراير 1978، وخطاب 20غشت1995، والمؤتمر الصحفي الذي خص به قناة تيڤي سانك أوروب، والذي بُثَّ في 17شتنبر 1995). ويجري اليوم اعتماد هندسة لسانية طُرحت في القانون الإطار الخاص بإصلاح منظومة التربية والتكوين الوطنية (2021).

هكذا، تُختزَل السياسةُ اللسانيةُ الرسميةُ في سياسة التعريب. ويستند هذا الاختيار إلى إيديولوجية لسانية سنفحص مرتكَزها الحجاجي بإيجاز من أجل إلقاء الضوء على الرهانات التي تنطوي عليها.

الإيديولوجية اللسانية

تعَد الإيديولوجية اللسانية بالأساس إيديولوجيةَ إضفاء الطابع الشرعي، وإيديولوجية نهج الدفاع والتوضيح. في الواقع، إن الغاية من خطاب التعريب هو إضفاء الطابع الشرعي على اللسان العربي باعتباره، ليس فقط لسانَ التراثِ العربيِّ الإسلاميِّ فحسب، وإنما أيضا لسانَ الحداثة، وإن بصورة محتملة على الأقل. ونرى بأن وظيفة هذا الخطاب وظيفة نضالية، بالمعنى الذي نُسْدل فيه على هذا اللسان صفات تجميلية قصد دعمه في معركته ضد الفرنسية التي تُعتبر مسؤولة عن استلابِ ثنائِيِّي اللسان ومثاقفتِهم (انظر السوالي والمروني، 1981؛ المعتصم، 1992). ويرتكز جهد إضفاء الشرعية هذا على حجج مختلفة، أهمها :

(أ) حجة ذات طابع ديني: العربيةُ لسانُ القرآن، ومن ثمة فهي تكاد تكون مقدسةٌ في المرجعية الإسلاموية، وهي أيضا اللسان الذي يوحد المجتمع الإسلامي؛

(ب) حجة ذات طابع تاريخي: كانت العربية لسان الدولة المغربية باستمرار منذ دخول الإسلام إلى المغرب. دعونا نتذكر أن العربية أفسحت، في الشرق الأوسط في عهد العثمانيين، المجالَ للتركية باعتبارها لسانا مؤسسيا، وكان المغرب الدولة الوحيدة في شمال إفريقيا التي أفلتت من السيطرة التركية؛

(ج) حجة ذات طابع ثقافي: تعد العربية بوتقة انصهار لسانية وثقافية. إنها ناقلة التراث العربي الإسلامي الذي يُعتبر محصلة تراكم المعرفة عبر تاريخ العرب المسلمين. وقد شاركت في إنتاجه نخب إسلامية مختلفة من حيث أصولها وألسنتها وثقافاتها (الفرس، والأتراك، والأفغان، والأمازيغ، وغيرهم)، لكنها متحدة باستعمالها اللسان العربي؛

(د) وأخيرا، حجة ذات طابع إيديولوجي: العربية هي الرّباط الوثيق الذي يعزز الصلات بين مناطق الأمة العربية المختلفة، والتي قد تختلف من حيث الدين واللباس وغيرها. ولكن اللسان العربي يوحد بينها. وهذه الأطروحة يدفع بها بصورة خاصة القوميون العرب (البعثيون) الذين يعتقدون بأن الأمة العربية واحدة من الخليج إلى المحيط، يجمعها لسان واحد ومصير واحد.

وهكذا يتضح أن الإيديولوجيا اللسانية ذات النزوع القومي تجعل من التعريب وجهَ الاستقلالِ الثقافيَّ (گرانگيُوم، 1983)، أي أن لسانَ الدولة المغربية ذاتِ السيادة لا يمكن أن يكون لسانَ المستعمر السابق، ولا يمكنه أن يكون سوى العربيةِ فقط، لسانِ التراث العربي الإسلامي. وأمام هذا الخطاب، دعا رعاة الفرنكفونية إلى ثنائية لسانية تتكون من العربية والفرنسية. وتأخذ هذه الثنائية، في واقع الحال، شكل ازدواجية لسانية، حيث تكون العربية المعيارية رمزَ انتقالِ التراثِ اللسانيِّ والثقافيِّ العربي والإسلامي، وتكون الفرنسية رمزَ الولوج إلى الحداثة من خلال تدريس العلوم والتكنولوجيا. ومع ذلك، فإن هذه الازدواجية اللسانية غير ثابتة وخِلافية لأن سيرورة التعريب تهدف بالتحديد إلى أن تُسنِد إلى العربية المعيارية الوظائف التي تُعتبر بحكم القانون وظائفَها الخاصة بها، بيد أن الفرنسية تتولى القيام بها بحكم الأمر الواقع. وفي المحصلة الأخيرة، فإن هذه الازدواجية تظل إيديولوجية ورمزية أكثر منها عملية وفعالة.

التعريب والتهيئة اللسانية

ينبغي على أية سياسة لسانية عقلانية وذات فعالية أن تتقوى بوسائل الاشتغال على الألسنة المتواجدة بغرض تحقيق أهدافها، ولا سيما عن طريق فرض اللسان الشرعي في البنيات التعليمية والإدارية وخلق إطار مؤسَّسي يضطلع بمهام توحيد اللسان وتصويب الكتابة الهجائية. فما هي إذن الوسائل اللوجستية المعبأة لتجسيد خيارات السياسة اللسانية المغربية على أرض الواقع؟

اللسان الشرعي والممارسة المؤسَّسِية

ولأجل تلخيص الوضعية التي تتصف نوعا ما بغياب الاتساق، لنقُل إن السياسة اللسانية التي انتهجتها الدولة بعد حصولها على الاستقلال أدت، تدريجيا، إلى تعريب التعليم الأساس والعالي، مع تدريس الفرنسية بوصفها مادةَ تخصصٍ فقط. بالمقابل، ماتزال العلوم والتقنيات تُدرَّس في التعليم العالي بالفرنسية. أما في الإدارة، فإن المصالح التقنية (المالية، والتجهيز، والصناعة، والمناجم، والأشغال العمومية، وغيرها) تشتغل باللسان الفرنسي، بينما تَستعمل المصالحُ القانونيةُ والاجتماعيةُ والثقافيةُ والتربويةُ العربيةَ المعياريةَ باعتبارها لسانَ عملٍ. بيد أن فرضَ اللسان العربي لا يمكنه أن يكون فعالا إلا إذا رافقته سلسلة من الإجراءات العملية الرامية إلى جعله لسانا حديثا. وهذه بالتحديد هي المهمة التي أنيطت بسياسة التعريب.

إن إنشاء معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في عام 1960 يستجيب للحاجة إلى وجود مؤسسة للتهيئة اللسانية لصالح العربية المعيارية. وتتمثل وظائف هذا المعهد في وضع تصور لتدبير سياسة التعريب في التعليم وفي الإدارة والنهوض بها. وتهدف سيرورة التعريب، في تصور القائمين على معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، إلى تحقيق هدف مزدوج في خدمة العربية المعيارية: (أ) جعلها تستعيد مكانَتها التي كانت تحظى بها قبل النظام الاستعماري والوظائفَ التي كانت تضطلع بها؛ (ب) جعلها ناقلةَ المعرفة التقنية والعلمية الحديثة. وهذا يفترض التغلب على المعوقات الحالية التي تَحول دون أن تكون العربية لسانا تنافسيا في السوق اللسانية العالمية، ونذكر على وجه التحديد طبيعةَ كتابته الهجائية غير الوظيفيةِ، وعدمَ كفاية المصطلحات العلمية والتقنية، وعدم ملاءمة تدريسه وغيابَ التنسيق بين الباحثين وصناع القرار فيما يتصل بالتهيئة اللسانية.

يكمن الجهد الأكثر اتساقا بشأن تصور التعريب فيما يسميه الأخضر غزال (1976) بالتعريب المُواكِب، وهو مذهب تتمثل اسراتيجيتُه في جعل اللسان العربي لسان العلم والتكنولوجيا. ولتحقيق هذا الهدف، وضَع منهجية ثلاثية الأبعاد: (أ) منهجية

علمية تهدف تطوير العربية المعيارية، لاسيما على مستوى المصطلحات العلمية والتقنية وتصويب الكتابة الهجائية؛ (ب) منهجية تكنولوجية تطبّق تكنولوجيا المعلوميات على اللسان العربي؛ (ج) منهجية تنظيمية تسمح بوضع خطة التعريب المواكِب وتنسيقه على المستويين المحلي والعربي.

لقد ظلت نتائج التهيئة اللسانية، لفترة طويلة، محدودةً لأسباب تتعلق بضعف كفاءة العاملين بالمجال ومحدودية الموارد المالية والتقنية، ولكن منذ ثمانينيات القرن الماضي، أحرزت الجهود المبذولة بعض النجاح (انظر ريشير، 1987). وتُعَد مساهمة معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في التهيئة اللسانية ثنائيةَ الاتجاه، وتتمثل في مساهمة أولى تهُم إحداث قاعدة بيانات المعجم العربي (ليكسار/LEXAR) ، ومساهمة أخرى تتعلق بتصويب الكتابة الهجائية (أ س ڤ-كودار/ASV-CODAR). إن مجالات المعرفة الرئيسة التي بُذل فيها مجهودُ ابتداعِ المصطلحات، في ما يتعلق بالمصطلحات العلمية والتقنية، هي العلوم التقنية التطبيقية، والعلوم الدقيقة والطبيعية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية. وتُعد الفرنسية والإنكليزية واللاتينية العلمية مصادر رئيسة للمصطلحات التي ابتُدعت. أما بالنسبة إلى الإجراء العام المعتمد في المعالجة المتصلة بالصناعة المعجماتية والمصطلحية، فيتضمن الخطوات الآتية:

(أ) وضع مشروع معجم: يحدد المستعملون، أثناء هذه المرحلة، احتياجاتهم ويختارون المفاهيم التي ستُعالج على قاعدة قائمة المصطلحات الفرنسية؛

(ب) تجميع المعادِلات العربية: إنشاء ملف فرنسي-عربي انطلاقا من الترجمات العربية الموجودة مع مَراجعها؛

(ج) المعالجة المصطلحية: إنشاء ملف عكسي عربي-فرنسي استنادا إلى التبويب فرنسية-عربية، وتُعالَج المداخلُ العربية، المرتبة أبجديا، من قبل فرق تضم مصطلحيّين ومختصّين ومستعمِلين؛

(د) " تجريب" المعجم: يُعرَض المعجمُ المعالَج والمنجَز في البداية بصورة موحَّدة، ويوزَّع في صيغته التجريبية على المختصّين؛

(ه) وأخيرا، وضع الصيغة النهائية: بعد "تجريب" المعجم المُعدّ، يقوم المصطلحيون بفحص الملاحظات التي جُمِعت، ومراجعة الحصيلة، وإدراج تعديلاتهم النهائية عليها قبل نشرها النهائي.

ويشكل توحيد الكتابة الهجائية الشق الثاني الذي تميَّز فيه معهد الأبحاث والدراسات للتعريب. وتكمن المشكلة التي تطرحها الكتابة الهجائية العربية التقليدية في طابعها المركَّب، فمن ناحية، لا تتضمن حروفا متحركة، ومن ناحية أخرى، تتخذ العديد من الوحدات الخطية هيئات مختلفة بحسب موقعها في الكلمة، ويصبح من المُلِح إذن تطوير اللسان العربي ليمتلك نظاما وظيفيا فيما يتصل بالكتابة الهجائية. ومن هذا المنظور، يمثل نظامُ الحروفِ المتحركةِ العربيةِ المعياريُّ (أ س ق-كودار (ASV-CODAR، المُعَد من طرف معهد الأبحاث والدراسات للتعريب محاولة لتصويب الكتابة الهجائية العربية، والذي تكُون من نتائجه المتوقَّعة تطوير كتابة هجائية مناسبة للطباعة وللكتابة على الآلة الكاتبة وللمعلوميات وللاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويبدو أن سياسةَ الدولةِ اللسانيةَ، التي تهدف مبدئيا إلى تنظيم العلاقات المتبادلة بين المنوَّعات اللسانية، تتدخل بصورة مباشرة في سوق الألسنة عبر مؤسسات التهيئة اللسانية، معزِّزة بذلك سيرورة التعريب. بيد أن سياسةً لسانيةً تجري صياغتُها مخبريا غالبا ما تواجه صعوبات في تحقيق ما تصبو إليه، لأنها تنطوي على رهانات اجتماعية وثقافية. ولهذا، فمن الضروري، في هذه الحالة، مواجهة الإيديولوجية اللسانية المهيمِنة بالواقع من خلال النظر في الممارسة الاجتماعية المتعلقة بسلوك المتحدثين اللساني، وبمواقفهم تجاه السياسة اللسانية المعتمدة وبتمثيلاتهم عنها.

رهانات السياسة اللسانية

تُعَد المقاربة اللسانية-الاجتماعية التي تهم استقبال سياسة التعريب من قبل المستعملين ملائمة للغاية قصد فهم رهاناتٍ عمليةٍ ذات وظيفةٍ اجتماعيةٍ مهيكِلة. لنتفحص في عجالة موقف المستجوَبين تجاه التعريب بناءً على بعض الاستطلاعات، لاسيما تلك التي أجراها الأبيض (1985) والغربي (1993).

ويهدفُ العمل الذي أنجزه الأبيض بحثَ مدى قبول المستجوَبين سيرورة التعريب أو تفضيلهم، على النقيض من ذلك، الحفاظ على الثنائية اللسانية العربية-الفرنسية. تكشف نتائج هذا الاستطلاع أن فئة الأطر تفضل استعمال الثنائية اللسانية: العربية المعيارية-الفرنسية، حيث يُستعمل اللسانان في عدد كبير من مجالات الممارسة الاجتماعية، سواء على المستوى الكتابي أو على المستوى الشفهي. ويدل هذا على أن التعريب لا يصاحبه بالضرورة تراجعٌ في استعمال الفرنسية، بل نشهد تأكيد اتجاه الحفاظ على الثنائية اللسانية. ويتمسك المستجوَبون في واقع الأمر بمشروع التعريب، مع اعتبارهم الثنائية اللسانية العربية-الفرنسية خيارا جيدا بالنسبة إلى السياسة اللسانية.

وبصورة أكثر وضوحا، فإن ما يقرب من ثلثي المستجوَبين يعارضون إلغاء الفرنسية. ومن ثمة، يمكننا القول إن التصور الحصري الذي يهدف القضاء على الفرنسية مرفوضٌ من قبل غالبية المستجوَبين.

ونعثر على الاتجاه نفسه في نتائج الاستطلاع الذي أجراه الغربي (المرجع نفسه) حول التمثيل الذي يحمله المتحدثون عن اللسان الفرنسي، وعن الوضع الذي يحتله، وعن استعمالاته، ووظائفه، ومكانته في النظام التربوي، وتأثيره على النجاح أو الفشل المدرسِيَّين، وعن مستقبل الثنائية اللسانية العربية-الفرنسية. وجوابا عن أسئلة مباشرة حول موقف المستجوَبين من التلاميذ بخصوص سيرورة التعريب، قدَّم هؤلاء إجابات واضحة، حيث إن 72% منهم يرفضون تعريب التعليم العلمي.

وهكذا، تُوضح هاتان الدراستان وجود تيار ينظر إلى أوجه التناقض التي تطبع التعريب باعتبارها تحيزا لسانيا بسبب الحط من قيمة التعليم العمومي المعرَّب. وقد دفع هذا الوضعُ الطبقاتِ العليا والمتوسطة إلى الالتفاف على سياسة التعريب بإسناد تعليم أبنائها إلى مؤسسات أجنبية، ولا سيما الناطقة منها بالفرنسية، والإنگليزية، والإسبانية. ويمكن قياس مدى ازدراء التعليم المعرَّب بالاستناد إلى عدة مؤشرات، منها:

(أ) التزايد المستمر في عدد المؤسسات التعليمية المغربية الخصوصية التي تعتمد الألسنة الأجنبية؛

(ب) وعدد المؤسسات الأجنبية سنة 1994: كانت توجد بالمغرب 29 مؤسسة تعليمية فرنسية تضم 60% من التلاميذ المغاربة، وثلاث مدارس أمريكية تضم 30% من التلاميذ المغاربة، والعديد من المؤسسات الإسبانية التي تضم 80% من التلاميذ المغاربة في المرحلة الابتدائية، و60% في المرحلة الثانوية. ولا شك أن هذه الأعداد تضاعفت في السنوات الأخيرة، وتستحق هذه الظاهرة المزيد من الدراسات للتمحيص والتدقيق.

إن الإقبال على هذه المؤسسات في تنام مطرد على الرغم من ارتفاع رسوم التسجيل. هذا، مع العلم أن حد الأجور الأدنى يبلغ حوالي ثلاثة آلاف درهم شهريا. هكذا، يمكننا أن نستنتج مما سبق أن الطبقات الغنية فقط هي القادرة على تسجيل أبنائها في المؤسسات الأجنبية؛ وبالمقابل، يشكل التعليم العمومي، الذي ظل حتى الآن مجانيا، السبيل الوحيد الممكن لتمدرس الأطفال المنحدرين من الطبقات الشعبية ومن الطبقة البورجوازية الصغرى.

ما مدى ملاءمة المعطيات السابقة لتقييم السياسة اللسانية؟ إن الأمر واضح، ذلك أن النخب هي التي وضعت تصور سياسة التعريب وسهرت على تنفيذها لصالح عموم الجماهير، وهو ما لا يُعَد التناقضَ الوحيدَ من بين تناقضاتِ سياسةٍ لسانيةٍ تكُون رهاناتُها ماديةً ورمزيةً في آنٍ واحدٍ. في الواقع، تكشف استطلاعات الرأي التي أُجريت في المقاولات (انظر لاڤي إيكونوميك، عدد12-12-1989، ص.12-13) أن الأشخاص الذين تلقوا تكوينا بالألسنة الأجنبية، وخاصة الفرنسية، يتوفرون على فرص أكبر من خريجي التعليم المعرَّب للحصول على رأس المال المادي الذي يمنحهم الحق في الحصول على مكاسب مالية من خلال توليهم مناصب عليا. وتهم الرهانات أيضا النظام الرمزي، حيث أن التكوين بالألسنة الأجنبية يمنح امتيازات رمزية متعلقة بمكانةِ المستجوَبِ الاجتماعية، فالتمثيلات التي نمتلكها عن الألسنة هي مؤشرات على استثمارات عميقة في علاقاتها باستراتيجيات التمايز الاجتماعي. ولهذا السبب يَعتبر البعضُ أن التعريبَ هو، في المقام الأول، استراتيجيةٌ إيديولوجيةٌ وَضعت تصورَها نخبٌ معينةٌ بِنِيَّة منعِ الولوجِ إلى التكوين الذي يُنتج صُناعَ قرارِ الغدِ. وهذا يفسِّر، بدون شك، ظهور اتجاه يتبنى موقفا ملتبسا، إن لم نقل عدائيا، تجاه تعريب التعليم العالي التقني والعلمي. وقد أبدى شارل أندري جيليان، المؤرخُ المعروفُ وعميدُ كليةِ الآدابِ بالرباطِ الأولُ، رأيا استباقيا حول فشل سياسة التعريب في المغرب منذ مراحل تنفيذها الأولى، وذلك في رسالة وَجهها إلى الملك محمد الخامس في 1 نوفمبر 1960:

لقد كنتُ دائما مؤيدًا التعريبَ، ولكن التعريبَ من فوق. وأخشى أن يجعل التعريبُ، الذي يُنفَّذُ في الوضع الراهن، المغربَ بلدا متخلفا فكريا في بحر سنوات قليلة. ولو لم يدرك المسؤولون ذلك، لما رأينا هذه الحقيقة المتناقضة المتمثلة في أنه لا يوجد موظف واحد، دون أن نتحدث عن كبار الشخصيات وحتى العلماء، يرسل أطفاله إلى المدارس المغربية. إنهم يدافعون عن الثقافة العربية، لكنهم يتشاجرون على أبواب البعثة للحصول على مقاعد في المؤسسات الفرنسية. وستظهر النتيجة في غضون سنوات قليلة، حيث ستكون هناك طبقتان اجتماعيتان في المغرب: طبقة المحظوظين الذين سيستفيدون من الثقافة الغربية المقدَّمة بنوع من الوهج والبهاء، والتي بفضلها سيشغلون مناصب قيادية، وطبقة الجماهير أسيرة دراسات تعلُّم العربية السيئة التنظيم في الظروف الحالية، والتي ستحشرهم في طبقة الموظفين المرؤوسين. ولقد كان بإمكاننا، بالصبر والمنهجية، تحقيق نتيجة مختلفة تماما، كان من شأنها أن تمنح جميع الأطفال فرصَ مستقبلٍ متساويةً.

خلاصة

نود تقديم ثلاثة مقترحات على شكل خلاصة على ضوء الوضعية الملموسة التي درسناها في هذا الفصل، يهم المقترح الأول طبيعة السياسة اللسانية المغربية، ويتصل الثاني بإعادة تعريف مفهوم السياسة اللسانية، ويتعلق الثالث بالترافع من اجل إعمال هيئة قائمة على الشأن اللساني والثقافي:

(أ) تُشكل السياسة اللسانية المغربية، التي تتسم بأوجه عدم الاتساق وبأوجه التنافر لا سيما في حقل التعليم، مجالَ الرهانات المادية والرمزية الحاسمة. في الواقع، إنه بمساهمتها في خلق بنيتين تعليميتين متوازيتين وخلافيتين في الآن ذاته، حيث يكون لسانُ العملِ هو العربيةُ في إحداهما والألسنةَ الأجنبية في الأخرى، فإن هذه السياسة تخلق شروط عدم تكافؤ الفرص بين المستعملين، أي أن التعليم المعرَّب يُنتج نخبا عامية وفي أحسن الظروف موظفين مرؤوسين، في حين أن التدريس بالألسنة الأجنبية يُكَون النخب الحديثة وكبار الموظفين، أي يُكَون منطقيا صناعَ قرارِ الغدِ. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم المساواة بين الألسنة المتواجدة في السوق اللسانية هو نتيجة مباشرة للسياسة اللسانية التي تنتهجها الدولة.

(ب) استناداً إلى ما سبق، سيكون من المناسب تنقيح مفهوم السياسة اللسانية على النحو الآتي: من الناحية المثالية، تكون السياسة اللسانية نهجا شموليا يُدمج المستويات الدستورية والمؤسَّسية والعملية، وتنبني على أسس متسقة ومعقلنة في ما يتعلق بتدبير الألسنة المتواجدة، وتحظى بإجماع واسع من الفئات التي تُحرك المجتمع المدني، وتستند إلى دراسات علمية تتعلق بالوضعية اللسانية-الاجتماعية السائدة في الجماعة اللسانية.

(ج) ولا محيد، للإفلات من مطبات هذه الوضعية المتأزمة والمجحفة في حق الطبقات الهشة وأبنائها، عن سنِّ سياسة عادلة. ولعل ذلك يُعد أحد أهداف المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية المستنير بتوجيهات القانون الإطار القاضي بإصلاح منظومة التربية والتكوين الوطنية.

سياسة النهوض بالأمازيغية*

الإشكالية

يعتبر النشاطُ المتصل بتهيئةِ متنِ اللسانِ، في الأساس، مهمةً تكتسي طبيعةَ خدمةٍ عموميةٍ تروم تقديمَ المساعدة اللسانية والمصطلحية للمستعملين الذين قد يكونوا مؤسسات أو مهنيين أو مترجمين أو كتابا أو غيرهم. ويُعَد هذا النشاط جزءا لا يتجزأ من السياسة اللسانية التي تتضمن ثلاثة جوانب: الجانب الدستوري، والجانب المؤسسي، والجانب الإجرائي. ويتصل الجانب الدستوري بإضفاء طابع المشروعية القانونية على اللسان من خلال مقتضيات الدستور التي تُحدِّد وضع الألسنة، واستعمالاتها، ومجالاتها في بيئة متعددة اللسان، ويمكن لهذا الوضع أن يكون وضعَ اللسانِ الرسمي، أو اللسان الجهوي، أو لسانِ التربية، أو لسانِ الدين، أو غيرها. ويتصل الجانب المؤسَّسي بالمؤسسات العمومية أو الخاصة، الحكومية أو المدنية، التي تشتغل بصفتها إطارا رسميا لوضع سياساتِ إدراجِ الألسنةِ في الإدارة، وفي التربية والإعلام والثقافة وغيرها. وأخيرا، يتصل الجانب الإجرائي ببنيات تفعيل السياسة العمومية؛ مثل المعاهد ومراكز التهيئة والتخطيط اللسانيَّين، من حيث وضع المصطلحات وإعمال التوليد وإعداد المعاجم المتخصصة وغيرها. (انظر موري، 1987؛ عشاب، 1996؛ دوبيكير، 2005).

وفي السياق المغربي، فقد أنشأت الدولة مؤسسات اضطلعت بمهمة تهيئة اللسان العربي، أبرزها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، وبمهمة تهيئة اللسان الأمازيغي، ونقصد بالتحديد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وسنولي عنايتنا بالمؤسسة الأخيرة من خلال بحثنا سياق إنشائها واستراتيجيتها ومهامها وإنجازاتها من حيث تهيئة اللسان والمشاكل التي اعترضتها.

السياق

لقد ساهم الأمازيغ لعدة قرون، إلى جانب شعوب أخرى، في تشكيل تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط. ويساهمون حتى اليوم، بفضل عملهم الجاد وعبقريتهم الخاصة، في تنمية البلدان الواقعة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط. ويشهد لسانهم

* هذا الفصل هو في الأصل مداخلة قُدمت في إطار مائدة مستديرة حول الأمازيغية نظمها سنة 2013 معهد المغارب-أوروبا، جامعة باريس الثامنة، ولم تنشر أعمالها.

وثقافتهم وهويتهم تقديرا واعترافا متزايدا بفضل صياغة الوعي المجتمعي ومطالب المجتمع المدني التي صِيغت منذ نهاية ستينيات القرن الماضي، وجرى التعبير عنها بشكل خاص في *ميثاق أگادير* (1991) وفي *البيان من أجل طابع المغرب الأمازيغي* (2000).

ويندرج إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في إطار هذا المجهود المبذول للنهوض بالطابع الأمازيغي بمساعدة المؤسسات الحكومية والمجتمع العلمي والمجتمع المدني في ظل مقاربة تشاركية. ومما لا شك فيه أن النهوض بالطابع الأمازيغي قد ارتبط، مع مطلع الألفية الثالثة، بترسيخ سيرورة التحول الديمقراطي بالمغرب وباحترام التنوع الثقافي واللساني وحقوق الإنسان. وتتمثل مهمةُ هذه المؤسسة الأساسُ، وفقا لأحكام الظهير المؤسسِ للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمنظمِ لَه، في المساهمة في تنفيذ سياسة الدولة في ما يتعلق بحماية الأمازيغية وتطويرها في مختلف مظاهرها وأبعادها، وذلك في إطار الأحكام الدستورية. ويُعَد ذلك ضرورة في السياق الداخلي وفي ظل البيئة الدولية التي تتميز برهاناتِ عولمةِ تبادلِ المنتوجاتِ الماديةِ واللامادية غيرِ المتكافئِ وغيرِ العادلِ؛ وبتحدياتها أيضا. ويرتبط السؤال الأساس بشروط إمكانية استدامة الأمازيغية في سياق وطني ودولي يتسم بتحولات عميقة.

الإطار المرجعي

وقد دشن الملك محمد السادس، استجابةً منه للطلب الاجتماعي، سياسة اعتراف الدولة باللسان والثقافة الأمازيغيتين سنة 2001، حيث أُعلن عن هذه السياسة في خطاب العرش يوم 30 يوليوز 2001، وفي خطاب أجدير يوم 17 يوليوز من العام نفسه. وفي نهاية حفل أجدير، قدم جلالة الملك الظهير الشريف بإحداث وتنظيم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (ظهير رقم 299-01-1). ويؤكد *خطاب أجدير* هذا الاعتراف بالعبارات الآتية:

> *إننا نريد، في المقام الأول، التعبير عن إقرارنا جميعا بكل مقومات تاريخنا الجماعي، وهويتنا الثقافية الوطنية، التي تشكلت من روافد متعددة..كما أننا نريد التأكيد على أن الأمازيغية، التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي ملك لكل المغاربة بدون استثناء...*[1]

[1] هنا لم أترجم مقتطفات الخطاب الملكي كما ألمحت إلى ذلك بالهامش 35 بالفصل الرابع، وإنما عدت إلى نصه الأصلي، وأدرج أدناه الفقرتين كامليتن، مع إبراز المقاطع التي استشهد بها المؤلف بخط مُشبَع:

وبعد أن تجاهلت السياساتُ العمومية الأمازيغيةَ واستبعدتها لفترة طويلة، أصبحت الآن تعترف بها على أنها تقع في صلب الهوية الوطنية بوصفها تراثا ثقافيا حاضرا في "جميع تعبيرات التاريخ والحضارة المغربية". وفيما بعد، في سنة 2011، سيُضفَى على الأمازيغية الطابع الرسمي المنصوص عليه في المادة الخامسة من الدستور، والتي تنص على قانونين تنظيميَّين، أحدهما مخصَّص لتفعيل طابع الأمازيغية الرسمي، والآخر لإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. وقد يَسَّرَ صدورُ هذين القانونين سنة2019 إعمالَ الأحكامِ الدستوريةِ الفعليَّ:

تظل العربية اللغة الرسمية للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها.

تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء. يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها بصفتها لغة رسمية.

وهكذا، فقد شهد وضع الأمازيغية تغييرا نوعيا منذ عام 2011 مع إضفاء الطابع الرسمي عليها، ومع الإمكانات التي مُنحت لها الآن، والآفاق الإيجابية التي فُتِحت أمامها.

تقديم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

لقد أُحدثَ المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يوم 17 أكتوبر 2001 إثر خطاب الملك محمد السادس بأجدير-خنيفرة، ووُضع تحت رعايته. وهي مؤسسة تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وتتكون من مجلسِ إدارةٍ وعميد يدير الأقسام الإدارية والمالية ومراكز البحث. وتتمثل مهمته في المساهمة في الحفاظ على الثقافة الأمازيغية والنهوض بها في إطار إحقاق الحقوق الثقافية واللسانية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي. ويُعتبر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بموجب ظهير إحداثه، مؤسسة تعمل

" **إننا نريد، في المقام الأول، التعبير عن إقرارنا جميعاً بكل مقومات تاريخنا الجماعي، وهويتنا الثقافية الوطنية، التي تشكلت من روافد متعددة،** صهرت تاريخنا ونسجت هويتنا، في ارتباط وثيق بوحدة أمتنا، الملتحمة بثوابتها المقدسة، المتمثلة في دينها الإسلامي الحنيف السمح، وفي الذود عن حوزة الوطن ووحدته، وفي الولاء للعرش، والالتفاف حول الجالس عليه، والتعلق بالملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية."

"كما أننا نريد التأكيد على أن الأمازيغية، التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي ملك لكل المغاربة بدون استثناء، وعلى أنه لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية، كيفما كانت طبيعتها." (المترجم).

إلى جانب جلالة الملك وتحت وصايته. ويتمتع بالأهلية القانونية الكاملة وبالاستقلال المالي. ويهدف بالأساس إلى المساهمة في:

الحفاظ على الأمازيغية والنهوض بها وتعزيز مكانتها في المجال التربوي والاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني من شأنه أن يعطيها دفعة جديدة كتراث وطني يُعد مبعث اعتزاز لكل المغاربة.[2]

وتتألف مهامه من شقين: مهمةٌ استشارية لدى الملك ومهمةُ تقديمِ خدمةٍ عموميةٍ لدى الدوائر المعنية بالأمازيغية. ويرد نص هذه المهام في الفصل الثاني من الظهير الشريف المذكور:

البند الأول: *تولي المعهد المحال إليه الأمر من جنابنا الشريف إبداء رأيه لجلالتنا في التدابير التي من شأنها الحفاظ على الثقافة الامازيغية والنهوض بها في جميع تعابيرها.*

البند الثاني: *يشارك المعهد بتعاون مع السلطات الحكومية والمؤسسات المعنية في تنفيذ السياسات التي تعتمدها جلالتنا الشريفة وتساعد على إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية وضمان إشعاعها في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني والجهوي والمحلي*[3].

ويتولى المعهد، إلى جانب المهام المذكورة أعلاه مسؤولية تنفيذ ثمانية إجراءات وأنشطة منصوص عليها في المادة الثالثة من الظهير الشريف[4]، وهي:

(أ) تجميع وتدوين مختلف تعابير الثقافة الأمازيغية والحفاظ عليها وحمايتها وضمان انتشارها؛

(ب) القيام ببحوث ودراسات في الثقافة الأمازيغية وجعلها في متناول أكبر عدد من الأشخاص وتشجيع الباحثين والخبراء في المجالات المرتبطة بها؛

---

[2] مقتطف من نص الخطاب الملكي الأصلي، وأدرج أدناه فقرة الخطاب كاملة مع إبراز المقطع الذي استشهد به المؤلف بخط مُشبَع:

"وفي هذا السياق، فإن قيام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالمهام المنوطة به في **الحفاظ على الأمازيغية والنهوض بها وتعزيز مكانتها في المجال التربوي والاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني من شأنه أن يعطيها دفعة جديدة كتراث وطني يعد مبعث اعتزاز لكل المغاربة.**" (المترجم)

[3] الفقرتان من النص العربي بالظهير الشريف. (المترجم)

[4] المواد الثمانية التي ستلي غير مترجمة ومنقولة حرفيا عن نص الظهير الشريف العربي. (المترجم)

(ج) النهوض بالإبداع الفني في الثقافة الأمازيغية قصد الإسهام في تجديد وإشعاع التراث المغربي وخصائصه الحضارية؛

(د) دراسة التعابير الخطية [الكتابة الهجائية] الكفيلة بتسهيل تعليم الأمازيغية عن طريق:

- إنتاج الأدوات الديداكتيكية اللازمة لتحقيق هذه الغاية وإعداد معاجم عامة وقواميس متخصصة؛
- إعداد خطط عمل بيداغوجية في التعليم العام وفي جزء البرامج المتعلق بالشأن المحلي والحياة الجهوية؛ وكل ذلك بانسجام مع السياسة العامة التي تنهجها الدولة في ميدان التربية الوطنية.

(ه) الإسهام في إعداد برامج للتكوين الأساسي والمستمر لفائدة الأطر التربوية المكلفة بتدريس الأمازيغية والموظفين والمستخدمين الذين تقتضي مهنتهم استعمالها وبوجه عام كل من يرغب في تعلمها؛

(و) مساعدة الجامعات إن اقتضى الحال على تنظيم المراكز التي تعنى بالبحث والتطوير اللغوي والثقافي الأمازيغي وعلى تكوين المكونين؛

(ز) البحث عن المناهج الكفيلة بتعزيز وتشجيع مكانة الأمازيغية في مجالي التواصل والإعلام؛

(ن) وأخيرا، إقامة علاقات تعاون مع الهيئات والمؤسسات الوطنية والأجنبية المهتمة بالشأن الثقافي والعلمي والساعية إلى تحقيق أهداف مماثلة.

ومن أجل تنفيذ المهام والأنشطة المنوطة به، قام مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بصياغة إطار منطقي يشتمل على ستة مجالات من الأنشطة الاستراتيجية التي تشكل العمودَ الفقري الذي تنهض عليه خُططُ عملِ المعهدِ، وهي :

(أ) البحث الأساس في مجال الثقافة الأمازيغية بمختلف تعبيراتها (أدب، فنون)؛

(ب) البحث الإجرائي في مجالات معيَرَة الألسنة، وتقنين كتابة تيفيناغ الهجائية، وبيداغوجيا الأمازيغية وطرائق تدريسها؛

(ج) وضع البرامج والدعامات البيداغوجية المتعلقة بتدريس الأمازيغية وتكوين المدرسين؛

(د) تقوية مكانة اللسان والثقافة الأمازيغيتين في الفضاء الإعلامي؛

(ه) التعاون والشراكة، وخاصة مع المجتمع المدني،

(و) التواصل والإشعاع.

وتتمحور الرؤية التي تستند إليها خطةُ المعهدِ الاستراتيجيةُ (2012) حول الأهداف العامة الآتية :

(أ) المساهمة في تهيئة الظروف العلمية والتقنية الكفيلة بتفعيل وضعِ الأمازيغيةِ الرسميّ؛

(ب) المساهمة في مأسسة اللسان والثقافة الأمازيغيتين بإدماجهما في السياسات العمومية بما يضمن لهما تكافؤ الفرص؛

(ج) المساهمة في الحفاظ على الثقافة الأمازيغية وتعزيزها في مظاهرها المادية واللامادية؛

(د) المساهمة في خلق الظروف المواتية لاستدامة الثقافة الأمازيغية بربطها بالتنمية البشرية، وجعلها في خدمة المبدعين والفنانين والباحثين على الخصوص؛

(ه) توفير بيئة اشتغال مواتية داخل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بضمان حقوق العاملين القانونية، مع التأكيد على واجباتهم المهنية في إطار تعاقد متفق عليه بين الطرفين؛

(و) جعل المعهد مؤسسة مرجعية في مجال البحث والتدخل لصالح النهوض باللسان الأمازيغي من خلال ضمان مراقبة جودة الإنجازات والإنتاجات ونشرها في إطار التعاون مع الشركاء؛

(ز) وأخيرا، العمل على احتلال المعهد موقعا مهما داخل بيئته.

وتتمثل الأهداف الخاصة التي تهم مجالات نشاط المعهد الرئيسة في الآتي:

(أ) ترسيخ البحث الإجرائي-العملي في إطار العلوم الإنسانية والاجتماعية وتعميمه بواسطة النشر، إذ يساهم في الارتقاء باللسان والثقافة الأمازيغيتين بهدف النهوض بهما؛

(ب) تعميم تدريس الأمازيغية في النظام التربوي بتقوية التكوين التربوي بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي والمؤسسات المعنية؛

(ج) نشر حصيلة أنشطة المعهد بواسطة تعزيز التواصل والإخبار والإشعاع بالتعاون مع الشركاء المؤسَّسِيّين. وتتيح هذه القنوات نشر الثقافة الأمازيغية وحشد التعبئة حول سياسة النهوض بالأمازيغية؛

(د) الانفتاح على البيئة المؤسَّسية والجمعية والاجتماعية بإقامة علاقات تعاون مستديمة مع شركاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

ويعد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إلى جانب ذلك، مؤسسة عمومية تخضع لوصاية رئيس الدولة. ومن هذا المنطلق، نفهم أن الأمازيغية أصبحت رهانا سياسيا تسعى الدولة إلى تدبيره والإشراف عليه، وهذا ما نفهمه من قراءة الفقرة الرابعة من خطاب أجدير: " كما أننا نريد التأكيد على أن الأمازيغية (...) هي مِلكٌ لكل المغاربة بدون استثناء، وعلى أنه لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية، كيفما كانت طبيعتها."[5] ولا مراء في أن هذا الوضع الجديد يوفر وسائل غير مسبوقة من حيث الدعم السياسي والمالي. وفي المقابل، يرى الفاعلون التقليديون الذين ينشطون داخل المجتمع المدني أن نطاق عملهم قد ضاقَ وتقلص هامشُ حرية العمل الخاص بهم. وهذا الشعور هو الذي يدفع قسما من هذه الحركة إلى الرغبةِ في تخفيف احتكار الدولة لـ "المجال الأمازيغي" والتحرر من وصايتها. أما بالنسبة إلى الباحثين، فإن الوسائل المتوفرة هي هبة من السماء تتيح لهم إنجاز أشغال علمية في مجال اللسان والثقافة، والتي يندرج تحقيقها في باب المستحيل في السياق الجامعي الذي يُمانع في أحسن الأحوال البحث في الأمازيغية، إن لم يكن مناهضا له. وهي بالنسبة إلى شرذمة المحتالين التي لا مفر منها "غنائم حرب" حصلوا عليها بمثابة "تعويض عن الضرر التاريخي الذي عانى منه الشعب الأمازيغي"، والذين يزعمون أنهم ممثلوه الشرعيون بطبيعة الحال.

[5] هنا أيضا عدت إلى نص الخطاب الملكي العربي، وأدرج أدناه الفقرة برمتها مع إبراد المستشهَد به بخط مشبَع:

"كما أننا نريد التأكيد على أن الأمازيغية، التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي **ملك لكل المغاربة بدون استثناء، وعلى أنه لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية، كيفما كانت طبيعتها."** (المترجم)

تقييم الإنجازات

على المستوى المؤسَّسي، قام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بهدف تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالنهوض باللسان والثقافة الأمازيغيتين، بأعمال تسعى إلى تكييف المعهد مع مقتضيات السياق الدستوري الجديد الذي اتسم بترسيم الأمازيغية في علاقة بتفاعله مع بيئته. ويهدف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ضمانَ الوضوح في عمله باعتباره قطبا مرجعيا في ما يتعلق بالنهوض بالأمازيغية، لا سيما في حقل تهيئة متن اللسان، وفي البحث الاجتماعي-الثقافي، وفي التربية والتكوين بتعاونه مع المؤسسات والمنظمات الشريكة. ومما لا شك فيه أن مشروع دراسة تأثير المعهد على بيئته، والذي أُنجز من قبل مرتفِق خارجي في عام 2017، جعل من الممكن تحديد نقاط قوة المعهد ونقاط ضعفه بصورة موضوعية، بالإضافة إلى رَسم سبلِ تحسينِ أوجه أدائه، وربما سبل تغييرِ الاستراتيجية[6].

ومن بين عوامل العرقلة الخارجية التي يمكن أن تعوق تنفيذ مهام المعهد، نشير في المقام الأول إلى تأثير تعليق مجلس الإدارة صلاحيات ومسؤوليات إدارةِ المعهد التي مُنحت له بموجب الظهير الذي يحددها وينظمها. ونثير الانتباه في المقام الثاني إلى بطء تنفيذ الاتفاقيات-الإطار التي تربط المعهد بوزارة التربية الوطنية وتكوين الأطر، ووزارة الاتصال، ووزارة الثقافة. وينجم مباشرة عن ذلك حضورُ الأمازيغيةِ المحتشمُ في السياسات العمومية، وهو حضور لا يتوافق مع وضعها الدستوري، وخاصة في قطاعات التربية والإعلام والإبداع الثقافي. ويُرجِع المسؤولون تأجيلَ تنفيذِهم الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي إلى عدم إعمال القوانين التنظيمية ذات الصلة بالشكل المطلوب. ويتعلق الأمر، في هذه الحالة، بالقانون التنظيمي المتعلق بتفعيل وضع الأمازيغية الرسمي، وبقانون إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقادم هيكل المعهد التنظيمي لم يعد يستجب بالمرة لمبادئ الحكامة الجيدة والفعالية في تنفيذ خطط عمل الجهات الأكاديمية والإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم ملاءمةِ بعض بنود نظامِ الموظفينَ الأساسِ مع النظام الداخلي يؤثر على عمل المؤسسة، إذ ثمة سعي إلى أن تكون هذه البنود مطابقة للنصوص المرجعية بالجامعة.

[6] أُدرج أهم معطيات هذه الدراسة بهدف تحيين بعض المعطيات التي تشتمل عليها دراسات هذا المؤلَّف: أشارت دراسة التأثير هذه التي أنجزت إلى نقاط قوة حقيقية تمثلت في إنتاج المعرفة الخاصة باللسان والثقافة الأمازيغيتين، ونقاط ضعف حقيقية سيعمل المعهد على تجاوزها. بالإضافة إلى التوقعات بشأن المخاطر الداخلية والخارجية المحتملة، والفرص التي يمكن للمعهد الاستفادة منها على المستويين القانوني والسياسي. أما بشأن التوصيات، فقد ركزت أهمها على تحسين سياسة التواصل مع المجتمع المدني، وضرورة توفير الشروط اللازمة لإدماج المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وأخيرا، فإن تنصيص نظام المعهد الداخلي على إنشاء مراكز جهوية سيعززُ وجودَه على الصعيد المجالي بإشراك الفاعلين الجمعيين بصورة متزايدة في الأنشطة الإشعاعية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى بعض عوامل العرقلة الداخلية. ويتعلق الأمر ببعض المشاريع المهيكِلة، والتي لم تكتمل بعد. هكذا، نتساءل إن كان ما يزال مطروحا على جدول الأعمال مشروعُ إنشاء نظام معلوماتٍ كُلف بإنجازه مُتَعهد من خارج المعهد، ذلك أن إنجازه سيسهل بالتأكيد سير العمل، ولا سيما دائرة التصديق، وتوزيع المهام بين مختلف المتدخلين في السيرورة، وتحديد الآجال، وطرائق التصديق على المعلومات اللازمة وتوفيرها لتنفيذ المهام من قبل المعنيين. إنه أداة من شأنها، بالتأكيد، الرفع من جودة الحكامة. أما بالنسبة إلى تدبير الموارد البشرية، فقد يواجه المعهد، على المدى الطويل، خطر تضخم عدد الموظفين، ومن ثمة الرفع من كتلة الأجور نتيجة اعتماد التقدير التقريبي في التدبير التوقعي المتعلق بمناصب الشغل والكفاءات. بالإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري، من جهة أولى، استيعاب ثقافة التوازن الحكيم بين الحقوق والواجبات، ومن جهة أخرى، اعتماد مبادئ المساءلة على أساس النتائج.

يتمثل هدفُ خططِ العملِ الأساسُ في تقوية دور المعهد في سيرورة النهوض بالأمازيغية، ومساهمتها في الورش الوطني المتعلق بإدماجها في المؤسسات وفي الحياة العامة، وذلك بواسطة تعبئة العاملين وانخراطهم، وبإشراك المتعاونين المتعاقدين لضمان تنفيذ الأشغال التي يُستعان على تنفيذها بجهات من خارج المعهد. علاوة على ذلك، فإن بناء حكامة جيدة مرهون بإعادة تفعيل مجلس إدارة المعهد وبمراجعة نظامِ العاملين الأساسِ ونظامهم الداخلي، وذلك بمطابقته مع النصوص المرجعية المعمول بها في الجامعة. وبصفة عامة، فمما لا شك فيه أن استيفاء شروط تطبيق أحكام الدستور المتعلقة بالنهوض بالأمازيغية، يستلزم إصدار القوانين التنظيمية المعلن عنها في الفصل الخامس من الدستور. ويتعلق الأمر، في هذه الحالة، بقانون تفعيل وضع الأمازيغية الرسميّ، وقانون إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية من جهة أولى، وبالنصوص التطبيقية والمصادر ذات الصلة من جهة أخرى.

وعلى المستوى التقني، فإن المعهد يتوفر في رصيده على ما يقرب من أربعين ألف عنوان بالألسنة الأمازيغية والعربية والفرنسية والإنكليزية والإسبانية، من بينها أربعمائة إصدار من إنجاز المعهد. وتغطي هذه المنشورات مجالات معرفية مختلفة، تشمل تهيئة اللسان والتربية والتاريخ والأدب والفنون والثقافة والترجمة. وتتمثل المجالات التي تحظى بالأولوية في اللسان والثقافة والتربية والإعلام. وفي مجال

التربية، يقوم المعهد، بتعاونه مع وزارة التربية الوطنية، بوضع المناهج الدراسية وإنتاج الدعامات البيداغوجية (الورقية والوسائط المتعددة)، والمساهمة في تكوين المدرسين. وبفضل هذا العمل، يغطي تدريس الأمازيغية التعليم الابتدائي ويلامس التعليم العالي. وفي مجال الإعلام، يعمل المعهد بالتعاون مع وزارة الاتصال على تهيئة شروط إدماج الأمازيغية في المشهد الإعلامي العمومي، وخاصة المجال السمعي-البصري، وذلك بإبداء الرأي حول محتويات البرامج والمساهمة في تكوين الصحفيين الناطقين بالأمازيغية.

أما في ما يتعلق بتهيئة اللسان، فإن الجهود المبذولة قد أدت، بالتأكيد، إلى نتائج مهمة، خاصة في مجال صناعة المعاجم المتخصصة. وفي الواقع، تجدر الإشارة إلى المعاجم الخاصة بالمصطلحات اللسانية والنحوية، والإعلام، والمجال السمعي-البصري، والإدارة، والجيولوجيا، والتاريخ، والتربية، ومدونة الأسرة، والمصطلحات الدستورية، وغيرها. وقد أُنتجت أيضا قواميس خاصة باللسان؛ وهي تغطي لهجات مثل لهجات الأطلس المتوسط، وفگيگ، والريف، وقاموساً عاما يَخص الأمازيغية العامة. ويتَّبع فريقُ اللسانيين المسؤولين عن أعمال التهيئة منهجية البحث *المختبري* بالأساس.

وتثير نظريةُ التهيئةِ اللسانيةِ وإعمالُها عدداً من القضايا. وتتمثل أبرزها في: تحديد نطاق حقل التهيئة اللسانية، واعتماد استراتيجية معينة، وتكوين المهيِّئ واعتماد التناسب المنهجي. ويغطي حقلها تخصصات ومفاهيم متمايزة، بحيث تكون الحدود غير واضحة بين التهيئة، والتخطيط، والتوحيد، والتقنين، والهندسة اللسانية، والمصطلحية، و"علم المفردات التقنية "، وغيرها. ويُحتمل أن يكون ثمة تقاطع بين حقول المباحث الفرعية. ولكن يبدو من الضروري تحديد موضوعِ، وبلا شك أيضا، تحديد منهجيةِ كل منها من أجل رؤية جيدة بالنسبة إلى كل من الباحثين والممارسين والمستعملين. بالإضافة إلى ذلك، فإذا كان هدفُ "الخدمة العمومية" حاضرا، فإنه يجب إيلاء أقصى قدر من الاهتمام إلى القضايا المتعلقة بالغاية المتوخاة من تهيئة لسانٍ معينٍ، وباحتياجات ومتطلبات المجتمع والمؤسسات، وتكوين اللسانيين المهيئين، وتحديد إجراءات تهيئة الوضع والمتن، وبتفعيل إجراء شامل يهم تقييم المكتسبات، وبالتوطين والتتبع، وبغيرها. وتُشكل إجاباتٌ مدروسة وواضحةٌ وملائمةٌ عن هذه الأسئلة شرطاً أساساً لكي يكون الناتج متسقا مع المقبولية اللسانية والاجتماعية.

ويُعتبر تكوين المهيئ محدِّدا لا يقل أهمية عن الاستراتيجية الاستباقية التي تهم سيرورة التهيئة. ومن الناحية المثالية، يجب أن يكون فريق المهيئين متعدد التخصصات، مع وجود خبراء في المجالات ذات الصلة: اللسانيات الاجتماعية، واللسانيات النظرية

والوصفية، وعلم اللهجات المقارن والتاريخي، والمصطلحية، والمعجماتية، والتوليد، والترجمة المتخصصة، والمعالجة الآلية، وغيرها من المجالات. في الواقع، إن العمل في ظل تكاثف الجهود بين الخبراء في هذه التخصصات هو الذي يسمح بتحديد الاحتياجات في الميدان، وتجميع المعطيات في الواقع الحي، وتحليل البنيات الصوتية والصّرافية والمعجمية والتركيبية والدلالية والتداولية التي تهم الوحدات المصطلحية النصية والسياقية، والشروع في ابتداع المصطلحات، وتجريب المنتجات المصطلحية المبتدَعة، والتحقق من صحتها في السياق وضمان المتابعة في سيرورة التوطين القطاعي والتتبع والمراجعة عند الاقتضاء. ويُشكل تعددُ تخصصاتِ الخبراء ومعارفِهم ومهاراتِهم وتكاملُها، في ما يتعلق بالاستراتيجية والتحليل البنيوي والتحليل خارج اللساني والتقييم، شرطا لا غنى عنه لنجاح التهيئة اللسانية.

خلاصة

يتبين، من خلال فحص سمات النهوض بالأمازيغية الأساس، أن التهيئة اللسانية تتدخل في وضعيات العجز اللغوي الذي تعاني منه الألسنة المهمشة، وينطبق الأمر بصورة خاصة على العربية (انظر الحمزاوي، 1975؛ الأخضر غزال، 1976)، والألسنة الهندو-أمريكية في أمريكا الجنوبية (انظر لافوريل، 2015)، والألسنة الإفريقية (سو، 1977)، والأمازيغية في المغارب (انظر. عشاب، 1996؛ بوكوس، 2012)، وعلى العديد من الألسنة الأخرى في جميع أنحاء العالم. ثم إنه ينبغي الاعترافُ بالألسنة في وضعية هشاشة وحمايتها بواسطة الكتابة والتوحيد والتوليد المصطلحي والمأسسة. وتُعَد إجراءات التهيئة معقدة، إذ تتطلب، بالإضافة إلى ذلك، خبرة أكيدة على مستوى الاستراتيجية والتحليل اللساني والتوطين الاجتماعي. ولكن يبقى شرطُ تأهيل هذه الألسنة الأساسُ، إلى جانب هذه التدابير ذات النزوع الارادي، هو الولاء الذي يكنه لها المتحدثون بها ولمجتمعهم الخاص. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نصر على مهمة الخدمة العمومية المرتبطة بنشاط تهيئة اللسان. وبعبارة أخرى، فإن تهيئة وضعِ اللسان ومتنِه هي جزء لا يتجزأ من السياسة اللسانية.

السياسة اللسانية وتهيئة الأمازيغية*

الإشكالية

لقد عانت الأمازيغية، حتى الآن، من وضعية لسانية-اجتماعية ناجمة عن آثار التنقيص من قيمتها في السوق اللسانية على الرغم من أنها تتمتع بصفات على قدر كبير من الأهمية؛ مثل الحيوية والاستقلالية والتاريخانية (انظر بوكوس، 1997). وتتمثل فرضية اشتغالنا في كون معيرة هذا اللسان قد تكون لها نتائج مفيدة على وضعيته سواء من حيث تغيير وضعه، أو من حيث توحيد بنياته وتوسيع وظائفه. إن المعيرة هي بلا شك شرط لا غنى عنه لتطوير الأمازيغية. والحال أن الأمر يتعلق بعملية يعتمد القيام بها على إرادة الدولة السياسية، إرادةٍ إيجابية وحقيقية. وقد أصبحت هذه الإرادة، التي كانت غائبة حتى عام 2001، حاضرة الآن، وتأكَّدت على أعلى مستوى في الدولة، وتجسدت في إطار مرجعي مؤسَّسي (خطاب العرش في 30 يوليوز 2001، والخطاب الملكي بأجدير في 17 أكتوبر من السنة نفسها)، وأكَّدها دستور 2011 الذي يمنح الأمازيغية وضع اللسان الرسمي إلى جانب العربية.

وتندرج معيرةُ الأمازيغية في إطار سيرورة التهيئة اللسانية، وتهدف تغييرَ وضعيتها وعلاقاتها مع الألسنة الأخرى المتواجدة في السوق اللسانية. ومن ثمة، فهي تشمل مجاليْ تدخلٍ، ونقصد بهما التدخل على مستوى وضع اللسان وعلى مستوى متنه. هكذا، فإذا كان التدخل على مستوى الوضع يتطلب وجود الإرادة السياسية، فإن العمل

---

* حرر هذا الفصل بالاعتماد على مقال "حول التهيئة في المجال الأمازيغي" الصادر في *پرولوگ*، مجلة الكتاب المغاربية، عدد 28/27-صيف/خريف 2003، ص. 13-20، ومقال "بعض منطلقات تهيئة الأمازيغية"، الصادر ضمن الكتاب الجماعي *معيرة الأمازيغية*، ص. 11-22، إشراف. مفتاحة عامر وعبد الله بومالك، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، 2004، وقد طُعِّم بأفكار من الندوة الدولية "مولود معمري أو عبور القرن"، التي انعقدت بجامعة السوربون من قبل مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في 30 أكتوبر 2017.

- Boukous، A. (2003), De l'aménagement dans le domaine amazighe" paru dans Prologues, Revue maghrébine du livre, n°27/28, p. 13-20

- Boukous، A. (2004), Aménagement de la langue. Quelques prémisses, dans Standardisation de l'amazighe, Ameur, M et A. Boumalk (dir.), p. 11-22, Rabat, Publications de l'IRCAM.

- Boukous، A. (2017), conférence présentée lors du colloque international « Mouloud Mammeri ou la traversée du siècle », organisé à la Sorbonne par l'EHSS le 30 octobre 2017.

على المتن يتطلب منهجا مضبوطا يتفاعل ضمنه البحث الأساس والبحث الإجرائي-العملي، ومعرفةُ الميدان والتقييمُ.

يروم هذا النص المساهمةَ في التفكير الذي انطلق في دراسات أخرى تناولت موضوع تهيئة الأمازيغية (انظر مجلة دراسات ووثائق أمازيغية، 1994 (Etudes et Documents Berbères)؛ نشرة مركز الأبحاث البربرية-المعهد الوطني للغات والحضارة الشرقية (CRB-INALCO)، 2011؛ المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2004؛ عشاب، 2013؛ ناشف، 2017)، وذلك باقتراح إطار نظري ومنهجي من شأنه تدبير مُباشرة معيرة الأمازيغية.

مجال معيرة الأمازيغية

توجد الأمازيغية في سياق يمثل منعطفا حاسما في تاريخها بالنظر إلى التحديات الجديدة والرهانات ذات الأوجه المتعددة التي تبرز على المستويين المحلي والجهوي. هكذا، فقد أصبحت اليوم لسانا رسميا إلى جانب العربية، بعدما كانت في السابق لهجة محلية دارجة فرعية موجَّهة عموما للاستعمال الشفهي، دون أن تكون لها أية مكانة في مؤسسات الدولة. ويحتاج هذا اللسان، للاضطلاع بوظائفه الجديدة، إلى تأهيله وتهيئته ومعيرته. وهذا يقتضي إعمال إجراءات معقدة.

السياق

تحتل الأمازيغية مكانة خاصة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل من بين الألسنة الوطنية التي تحاول الانفلات من الانقراض. إن الأمازيغية التي هي لسان تتحدث به مجتمعات كثيرة، غير أنها متفرقة في فضاء شاسع، تُقدم ذاتها في شكل لهجات جهوية ولهجات محلية يوحِّد بينها إطار نحوي ومعجم أساس مشتركان، لكنها تختلف أيضا بأشكالها الصوتية والصرفِية-التركيبية والمعجمية التي يمكن أن تعوق التفاهم المتبادل بين المتحدثين المنتمين إلى مجتمعات متباعدة. ومن أكبر مفارقات الأمازيغية أن هذا اللسان كان قد عانى، على مر التاريخ، من منافسة شرسة من قبل الألسنة المرموقة، ولاسيما لسان الفراعنة، ولسان روما، ولسان القرآن، والألسنة الاستعمارية، دون أن يندثر كما هو شأن بعض هذه الألسنة نفسِها. لكن المقاومة التقليدية، القائمة على عوامل طبيعية مثل الانغلاق و/أو عوامل اجتماعية-ثقافية مثل نمط الإنتاج المجتمعي ووظيفة "المحافظة" على بنية الأسرة، تبدو غير كافية وعفا عليها الزمن في مواجهة قبضة التغيير الذي يؤثر على الإنسان الأمازيغي وثقافته وبيئته منذ نهاية القرن التاسع عشر على الأقل. وتُعَد الآثارُ الناجمةُ عن هذا التغيير كبيرةً وتُهدد، على نحو جذري، بقاءَ

الثقافة واللسان الأمازيغيين اللذين لا يمكن نقلهما إلى الأجيال الشابة إلا بصعوبة لأنهما لا يلبيان احتياجاتها ولا يستجيبان لتطلعاتها. ومجمل القول، يجد الطابع الأمازيغي ذاته في وضع يتسم بالهشاشة.

لكن الأمازيغية دشنت، منذ عهد قريب، مرحلةً جديدةً من تاريخها تتميز، بالخصوص، بتغيير الوضع الذي يحتله هذا اللسان في سياسة الدولة، وقد تجلى ذلك في إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بوصفه مؤسسة عمومية تختص بمهمة النهوض بالأمازيغية، وفي القرار المتعلق بإدماج اللسان الأمازيغي في التعليم، وفي مشروع إدراجه في المشهد الإعلامي السمعي-البصري. ولهذا يبدو ملائما، بقدر ما هو ضروري، بذلُ جهد في التفكير النظري والمنهجي حول استراتيجية معيرة الأمازيغية وطرائقها، ناهيك عن تجارب الابتداع المصطلحي التي تجري هنا وهناك دون رصانة منهجية أحيانا، وبارتجال في كثير من الأحيان، ودون أن ننسى أن الكتب المدرسية الأولى الموجهة إلى تدريس الأمازيغية وتلقينها تستوجب تقييما صارما للمكتسبات في مجال الإبتداع المعجمي.

الإطار المؤسسي وتغيير الوضع

أصبحت الأمازيغية تحظى بمكانة محترمة بعدما كانت مُغيَّبة في الخيارات المؤسسية منذ استقلال المغرب حتى عام 2001. وعلى المستوى المؤسَّسي، يتمثل الإطار المرجعي الذي يهم السياسة اللسانية والثقافية الجديدة الخاصة بمجال اللسان والثقافة الأمازيغيتين في خطابات الملك بما لا يدع أي مجال للشك، ولا سيما خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2001 الذي ختمه جلالته بالاعتراف بالطابع الأمازيغي بوصفه أحد أسس الهوية المغربية، ثم الخطاب الملكي بأجدير يوم 17 أكتوبر من السنة نفسها حيث أكد بقوة رغبته في النهوض بالأمازيغية:

ولأن الأمازيغية مُكوّن أساسي للثقافة الوطنية، وتراث ثقافي زاخر، شاهد على حضورها في كلّ معالم التاريخ والحضارة المغربية؛ فإننا نولي النهوض بها عناية خاصة في إنجاز مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي، القائم على تأكيد الاعتبار للشخصية الوطنية ورموزها اللغوية والثقافية والحضارية.

وعلى المستوى التشريعي، يُشكل الظهير المنشئُ للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمنظمُ له النصَّ القانوني الذي يضفي الشرعية على الشق الأمازيغي في سياسة الدولة اللسانية والثقافية الجديدة من خلال إنشاء المؤسسة المنوطِ بها حماية الثقافة الأمازيغية والنهوض بها وتعزيز مكانتها في الفضاء الوطني التربوي والاجتماعي

والثقافي والإعلامي، وفي تدبير الشؤون المحلية والجهوية أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن *الميثاق الوطني للتربية والتكوين*، والقانون 00 01 يفتحان، ولو بصورة محتشمة، حقل التعليم أمام اللسان والثقافة الأمازيغيتين. وقد تُوجت مباشَرةُ الاعتراف هذه بإضفاء الطابع الرسمي على الأمازيغية في دستور عام 2011، وينبغي أن يضمن إصدارُ القوانينِ التنظيمية ذاتِ الصلةِ أساسَ مأسسةِ الأمازيغيةِ القانونيَّ. وعلى المستوى العملي، في نهاية المطاف، فقد أُسند إلى المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية القيام بمجموعة من المهام تشمل، على الخصوص، تهيئة اللسان، وتقنين الكتابة الهجائية، وإعداد العدة اللازمة لتعليم الأمازيغية وتلقينها، والتكوين الأساس والمستمر، وجمع مختلف مظاهر الثقافة الأمازيغية وتدوينها ودراستها، وتعزيز الأمازيغية في الفضاء الإعلامي الوطني، والبحث في مجالات التاريخ والأنثروبولوجيا. ويُعهد القيامُ بهذه المهام إلى مراكز البحث المختلفة بهذه المؤسسة.

ويهم التدخل على مستوى وضع اللسان مظاهرَ هذا الأخير السياسيةَ والقانونيةَ، إذ يندرج ضمن مهام الدولة ويَنتُج عن تدبير الطلب الاجتماعي من حيث الاعتراف باللسان والثقافة والنهوض بهما. وهكذا، يمكن للإرادة السياسية التي ترعى الأمازيغيةَ أن ترى نطاق استعمالاتها ووظائفها يتسع لتصبح، على سبيل المثال، لسان التربية والتكوين والإعلام والثقافة المكتوبة والعدالة والإدارة، وغيرها. ويؤدي هذا التدخل دورا حاسما في توطينِ الأمازيغية الرسمي وفي نشرها عبر القنوات ذات النفوذ الواسع كالتلفزيون والإذاعة والمدرسة. وستبقى كل الإجراءات المتعلقة بمعيرة الصرف والنحو والمعجم والكتابة الهجائية وغيرها، عديمة الفائدة مهما كانت دقتها وملاءمتها وتميُّزها لأنها ستبقى محصورة في دوائر المتخصصين والنشطاء، ودون تأثير فعال في الحقل الاجتماعي (انظر بوكوس، 1999). ومن ثمة، نفهم بأن تغيير الوضع، الذي من شأنه أن ينقل الأمازيغية من وضع لهجة فرعية محلية دارجة إلى وضع اللسان الوطني الرسمي، يقع على عاتق الحكامة الشاملة ويتوقف على نتيجة توازن القوى في الميدان السياسي. ويمكننا أن نراهن على أن هذه النتيجة ستكون متوافقة مع روح الديمقراطية وفلسفة العقد الاجتماعي.

وتهم التهيئة المتعلقة بوضع اللسان المظاهرَ الخارج لسانية، ولا سيما ترجمةَ الإرادة السياسية على المستويين المؤسسي والعملي. ومن ثمة، فهي تهُم، بشكل أساس، المجال الذي تختص به الدولة، وتنتج عن تدبير الدولة الطلبَ الاجتماعيَّ من حيث الاعتراف بالممتلكات الرمزية وتعزيزها. ويشمل هذا الطلب، بحكم الأمر الواقع، المجتمعَ المدني وأوجه المطالبة بالحقوق اللسانية والثقافية. ويتمثل المعطى الجديد في

هذا المجال في تبني الدولة المغربية في السنوات الأخيرة سياسةً لسانية وثقافية جديدة . هكذا، وتمشيا مع الإرادة السياسية المعبر عنها في خطب العاهل المختلفة، ومع أحكام الظهير الشريف المؤسس للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمنظِّم له، فإن نطاق استعمالات الأمازيغية ووظائفها يجب أن يتوسع لتصبح، على سبيل المثال، لسان التربية، والتكوين، والإعلام، والثقافة المكتوبة والإدارة، وغيرها. إن التدخل على مستوى وضع الأمازيغية يؤدي دورا حاسما في فرضها رسميا وتعميمها عبر قنوات أجهزة الدولة.

ولم تكن الأمازيغية في المغرب تحظى كثيرا، حتى الآن، بمكانة لسانية-اجتماعية مرموقة، وهو ما يبدو من المواقف السلبية المتخذة بصددها على وجه العموم، ويُفسِّر بالخصوص تراجعها في المجال الحضري (انظر بوكوس، 1995). وسيشهد اللسان والثقافة الأمازيغيتان، بالفعل، تغييرا في وضعهما في اتجاه إيجابي بفعل تدخل سياسة الدولة لتحسين وضعهما. إننا ندرك أن التدخل على مستوى وضع اللسان أمر يخص السلطة السياسية، وينبثق من سياسة الدولة اللسانية، مما يمنحه سندا كبيرا ضمن سيرورة إعادة تثمين اللسان وإعادة تأهيله (انظر گرانگيُّوم،1983؛ بوكوس،2003).

تهيئة المتن

ويقترن التدخلُ المتعلق بوضع اللسان، على وجه العموم، بتهيئة المتن التي تهدف إلى الاشتغال على بنيات اللسان بهدف تحقيق التناسب بين احتياجات التواصل والموارد اللسانية المناسبة لهذه الاحتياجات. وفي نهاية المطاف، فإن معيرة لسانٍ معينٍ تعني توحيدَ بنياته، وتدبير اختلافاتها وأوجه التباعد بينها، وذلك بالقضاء على أشكال التوارد غير الوظيفية التي غالبا ما تكون مصدر التباس وصعوبات في الفهم المتبادل. وبصورة مثالية، فإن تهيئة الأمازيغية تهدف توضيح معايير الصرف والتركيب والمعجم، بحيث تؤدي بشكل موضوعي إلى تقليص حجم اللهجنة؛ وذلك بالانتقال، ضمن الأشكال اللسانية المتوفرة، بين الأشكال المتنافسة والمعادِلة وظيفيا، وبين الأشكال المشتركة والملائمة ضمن نسق اللسان الشامل. ومن ثمة، فإننا نضع هدفين نصب أعيننا: هدف عملي يتمثل في ضمان اطراد البنيات اللسانية عن طريق تقليص عدم تجانس الأشكال الصرفية والمعجمية، وهدف استراتيجي يسعى إلى مُجانسة المجتمع الناطق بالأمازيغية عبر تقاسم معايير لسانية-اجتماعية مشتركة ومتطابقة عن طريق تعميمها وتوطينها بواسطة الأجهزة المؤسَّسية، ولا سيما وسائل الإعلام والمدرسة. ولذا فإن المعضلة التي تواجه منظري التهيئة اللسانية تكمن في ضرورة معيرة بنيات اللسان دون إفقارها في الوقت ذاته، وذلك بالقضاء النسقي على الاختلافات.

وبافتراضنا أن معيرةَ الأمازيغية تهدفُ توصيفَ معايير لسانٍ مستقر وقابل للتكيف وترسيخَها، فإن المشكلة التي يتعين علينا حلها تكمن في الحصول على منتوج لساني خضعت بنياته لإجراءات التحديد والتصنيف، ويلبي احتياجات التواصل لدى الجماعة الناطقة بالأمازيغية، وهي احتياجات تختلف زمانيا ومكانيا باختلاف وضعيات التواصل. وبعبارة أخرى، فإن منتوج المعيرة سيكون لسانا لا يقصي استقرارُه المثاليُّ الذي يؤمِّن التواصلَ، لا التنوعَ ولا المرونةَ ولا قابليتَه للتطور التي تشكل كلها سمات الحيوية اللسانية.

من المؤكد أن تحقيق هذا المثال الأعلى يواجه عقبات عديدة يرتبط أهمها، في البداية، بواقع الأمازيغية اللساني-الاجتماعي. وبالفعل، فإن الأمازيغية تحظى في وعي المتحدثين بوضع مثالِ لسانٍ أعلى، لا بوضع لسانٍ مثاليٍّ. وتشتغل، في غياب واقعٍ لساني-اجتماعي وأدبياتٍ تاريخية مرجعية، بوصفها لغة محلية دارجة تعاني التهميشَ سواء في المناطق القروية حيث تكون من الناحية النظرية في وضعية استعمال حصري، أو في المناطق الحضرية حيث تكون في وضعية منافَسة غيرِ متكافئةٍ عموما مع العربية، حتى لو تمكنت من تزويد الشكل اللهجي بركيزة مهمة على مستوى المعجم وأوجه النسخ التركيبي والدلالي (انظر شفيق، 1999). وهذا يعني أن الأمازيغية توجد في خطر بسبب هشاشة شروط الحفاظ عليها الموضوعيةِ داخل المجتمع الناطق بالأمازيغية الذي هو في طور تفكك اقتصادي واجتماعي وثقافي متقدم. أما على المستوى اللساني-الاجتماعي الكِبْري، فإنها تحضر في جميع الأنحاء على شكل لهجات جهوية ولهجات محلية تستعملها مجتمعات معزولة مجاليا واقتصاديا. وينجم عن هذه العزلة أن درجة التفاهم المتبادل بين المتحدثين بالأمازيغية في الجماعات المتباعدة تكون ضعيفة للغاية، لدرجة أن بعض "المُستمزِغين" سمحوا لأنفسهم بالتحدث *بألسنة أمازيغية* متعددة (انظر گالان، 1985). وتؤدي الأمازيغية، على المستوى اللساني-الاجتماعي، وظائف غير مرتبطة على العموم بالمنفعة الاجتماعية-الاقتصادية وبالمكانة الاجتماعية، مما يجعلها تحتل وضعا باهتا في السوق اللسانية، ويجعل المتحدثين بها لا يُولونها، في غالب الأحيان، قيمةً مركزية في سلوكهم اللساني، وفي تمثيلاتهم وخطاباتهم اللسانية التمثُّلية. وفي الأخير، فإن الأمازيغية تتعرض بقوة، على المستوى اللساني، إلى المنافسة مع ألسنة أقوى منها تُقيم معها علاقات تبادلٍ غير متكافئة في السوق اللسانية. وتساهم هذه الوضعية في الغزو المكثف لأوجه الاقتراض المعجمية والجُمْلية، خاصة من العربية والفرنسية، مما يضعفها بصورة كبرى ويجعلها لهجة فرعية على شفا التقادم.

غير أن الأمازيغية تستفيد من ميزة كبيرة تُعوض ما يترتب من آثارَ سلبية عن وضعيتِها الموضوعيةِ، وتتمثل هذه الميزة في كونها ناقلة شعور هوياتي قوي يعزز وضعها ويفرضها باعتبارها "مُكوّنا أساسا للثقافة الوطنية " وبوصفها حاملة " تراث ثقافي زاخر، شاهدٍ على حضورها في كلّ معالم التاريخ والحضارة المغربية" (خطاب الملك محمد السادس بأجدير، 17 أكتوبر 2001). وبهذا نفهم أن التحديَّ الأساسَ الذي يهُم معيرةَ الأمازيغيةِ يتجلى في تأمين ظروف إعادة تثمين لسانٍ أدت سيرورةُ لهجنتِه المتقدمةُ، إلى حد كبير، إلى تقويض أسس الهوية البنيوية ذاتِها. ولذلك يَفرض واقعُ الأمازيغيةِ اللسانيُّ-الاجتماعيُّ مواجهةَ خَيارات ذاتِ طبيعةٍ استراتيجية، واختياراتٍ منهجية وحلَّ المشكلات الواقعية.

وتتيحُ المعيرةُ توضيحَ معايير الصرف وتكوينَ الكلمات وتأويلَها الدلالي من خلال الاختيار، من بين الأشكال اللسانية المتوفرة، تلك المتنافسة وظيفيا و/أو المعادِلة من أجل اختزال الوقائع اللهجية إلى عتبةِ تسامحٍ ذات نزوع واقعي. ويكون الهدفُ ضمانَ اطراد البنيات اللسانية بالحدِّ من وفرة الأشكال الصرفية والمعجمية؛ ومن ثمة، وفي الآن ذاته، ضمانَ تجانس الجماعة الناطقة بالأمازيغية. وسيتحقق هذا بواسطة تقاسم المعايير اللسانية-الاجتماعية واللسانية التمثُّلية المشتركة والمجانِسة من خلال تعميمها باعتبارها جزءا من استراتيجية التوطين المنطقية بواسطة الأجهزة المؤسسية، ولا سيما وسائل الإعلام والمدرسة، ومن خلال الإنتاج الأدبي وإنتاج المفردات التقنية.

يُمثل تقنين الكتابة الهجائية مهمة سابقة عن أية عملية أخرى تهم معيرة اللسان، بحيث تتحكم اختيارات المنهج في التهجئة، وتكون لها انعكاسات أكيدة على بنية اللسان نفسه (انظر بيري، 1968). وعلى سبيل المثال، يوضح تاريخ الألسنة المعيارية في أوروبا بوجه عام أن الانتقال من الطابع الشفهي إلى الطابع الكتابي كان مصحوبا في كل مكان بسيرورةِ مجانَسةِ هذه الألسنة. وقد كشفت، في الآونة الأخيرة، تجاربُ تهيئة الألسنة الوطنية التي جرت في جميع أنحاء أوروبا الجنوبية القوةَ المُجانِسةَ التي تتسم بها الكتابة (انظر لامُويلا، 1991). ويُعد الانتقال إلى الطابع الكتابي، بالتأكيد، شرطَ معيرةِ اللسانِ الأمازيغيّ ذاتِه. ومن جهة أخرى، يرتكز اختيار المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أبجديةَ تيفيناغ على أساس مقاربة ذات توجه صِواتي تنطوي على ميزةِ توحيدِ الأمازيغيةِ على مستوى الكتابة، مع إتاحتها تحقيق إنجازات صوتية معينة على المستوى الشفهي، وعلى مستوى نطق الوحدات الصوتية، واللكنة، والتنغيم، والإيقاع، وغيرها. إن التجربةَ الناشئة التي تتعلق بكتابةِ الأمازيغيةِ لن تخفق في تحقيق مجانسة اللسان، شريطة قبول الإكراهات التي يفرضها ذلك. وعلى المستوى العملي، يكمن الهدف

المنشود في أن يُقرأ نفس النص المكتوب بالأمازيغية من قبل المتحدثين، واحتمالا وفق معطياتهم الصوتية والعروضية الأصلية، بالطريقة نفسها التي يُقرأ بها نصٌّ مكتوب بالأبجدية العربية بشكل مختلف في بلدان مختلفة ضمن المغارب، وفي مصر ودول الخليج. غير أن الأمر الأساس هو أن النص الذي يمكن قراءته بشكل مختلف يُفهم بشكل مثالي بالطريقة نفسها. وهكذا، فإن الكلمة المكتوبة *أكال* "الأرض" تُنطق *أكال* أو *أشال* أو *شال* أو *شار*، وذلك بالنظر إلى خصائص اللهجات المحلية الصوتية، غير أنها ستُفهم عموما على أنها تعني "تربة، أرض".

تواجهُ إجراءات المعيرة، بالنظر إلى واقع الأمازيغية اللساني-الاجتماعي، مشاكل تتصل أيضا بالمنهج. ويكمن المشكل الأول الذي نواجهه عند الشروع في معيرة الأمازيغية في تحديد الموضوع المراد معيرتُه. وفي هذا الصدد، يتبادر إلى الذهن خياران:

(أ) يتمثل الخَيار الأول في معيرة *الأمازيغية الشاملة* لجعلها *أمازيغية مشتركة*، وهو ما يمكن أن نسميه، بصورة غير دقيقة بالتأكيد، *اللغة الأمازيغية العامة المشتركة*. وما يضفي الشرعية على هذا الخَيار هو وجود بنيات لسانية مشتركة في مجموع المجال الأمازيغي. وتُعَد وحدةُ الأمازيغيةِ العميقةُ حقيقةً أثبتتها الدراسات اللسانية بحجج وافية للتدليل على أن الأمر ليس مجرد وهم (انظر بوكوس، 1991 بالنسبة إلى المستوى الصِّواتي). ويجدر بنا، باعتمادنا هذا الخَيار، توضيح عدد من الحقائق، ويكمن أهمها فيما يتصل بهوية الأمازيغية المشتركة ذاتِها: هويتها اللسانية-الاجتماعية (الوضع، والوظائف، والاستعمالات)، وهويتها الفضائية (الفضاء المحلي، والفضاء الوطني، والفضاء عبر-وطني). وبمجرد تحديد هذه الهوية، يتعين جعلها منتوجا مقبولا اجتماعيا. وفي هذا الصدد، يبدو أن المعيرة التي كانت تهدف وضعَ القواعد اللسانية الخاصة باللغة الأمازيغية العامة المشتركة، قد تؤدي إلى ولادة "وحش لغوي بلا وطن"، بمعنى ولادة منوَّعة غير متأصلة في الواقع اللساني-الاجتماعي والثقافي، وذلك بافتراضنا بأنه بالإمكان تذليل الصعوبات التي تلازم بناء هوية الفردِ اللسانية على المستويات الصِّواتية والصِّرافية والمعجمية والتركيبية. وسيحوز المنتوج الذي أنشئ على هذا النحو قيمة رمزية بالتأكيد من جهة إيديولوجية *تامازغا*، لكنه يعاني من خطر غياب تماسكه اللساني-الاجتماعي. وقد أدرك شاكر (2000) هذا الخطر جيدا، واقترح تفادي خلق وضعيةِ ثنائيةٍ لسانيةٍ في المجال الأمازيغي على غرار الوضعية التي تعيشها العربية بين عربية فصيحة وعربية دارجة؛

(ب) ويسعى الخَيار الثاني إلى *توحيد* اللهجات الجهوية بتقليص وقائع التباعد بين بنيات اللهجات المحلية، وذلك بهدف تقريب بعضها من بعضه الآخر تدريجيا لبلوغ شكل مشترك مُمَعيَر؛ ونعني به الأمازيغية "الكلاسيكية" (انظر شفيق، 1980). ويتمثل هذا الخَيار، الأكثر نزوعا نحو الواقعية من الخيار السابق، في النظر إلى الوقائع اللهجية في منطقة معينة تُمثل، في الوقت ذاته، فضاءَ تفاهمٍ لغويٍّ متبادل وإطارا ثقافيا مجتمعيا يوفر أفضل الظروف لإنجاح توطين الأمازيغية المشتركة.

يَعتبرُ النهجُ الذي ينظر إلى المعيرة انطلاقا من القاعدة تهيئةَ الأمازيغية سيرورةً تتألف من مراحل تتضمن كل واحدة منها الأهداف والوسائل العملية المناسبة لتحقيقها. وتقدِّم هذه المعيرة فائدةً تتمثل في الانفتاح على الأمازيغية الشاملة بطريقة تطورية تتيح، على وجه الخصوص، تنظيم المعيرة بضبط كمية إنتاج المولَّدات وضخها في جسد اللسان، ولا سيما المصطلحات الجديدة والمفردات التقنية الحديثة .غير أن ضرورة "التمسك بالواقع"، لا ينبغي أن تؤدي إلى ترسيخ أوجه التباعد داخل الأمازيغية من خلال وصف تفاصيل بنيات اللهجات المحلية، وشرح قواعدها، وضبط معاييرها الخاصة، ونشرها من خلال كتب التعليم والتلقين المدرسية، وكتب النحو، والقواميس ونصوص القراءة. سيترتب عن السير على هذا النهج عيب كبير يتمثل في تقوية حالة لهجنة الأمازيغية، ومن ثمة سيساهم في توطيد سيرورة المجانسة القائمة في المجال الأمازيغي منذ قرون.

وفي نهاية المطاف، فمهما كان الخَيار المعتمَد، فإنه ليس ثمة شك في أنه يُستحسن، في كل جهد نقوم به لتأهيل الأمازيغية، ولا سيما على المستوى المعجمي، تفضيلَ الموارد التي تُوفرها اللهجات الجهوية، وعدم اللجوء إلى التوليد المعجمي إلا عند الحاجة الماسة.

تجارب التهيئة اللسانية

تخضع تهيئة أي لسان لطابع وظيفي يستجيب لاحتياجاتٍ وانتظارات تتمظهر في الحقل الاجتماعي، ومن ثمة ستكون لها بالضرورة آثار جانبية. وفي ما يتعلق بالأمازيغية، فإن هذه الآثار ستتبدى على مستويات مختلفة، لا سيما على مستوى الهوية الأمازيغية، ووضع اللسان، ومعيرته، وعلى مستوى التربية والإنتاج الأدبي. ولذلك، إذا كان الهدف من تهيئة الأمازيغية هو تمكين مستعملي اللسان والثقافة الأمازيغيتين من

التواصل والتفاعل بصورة فعالة في الحقل الاجتماعي-الثقافي، فإن الغاية منها هي المساهمة في توطيد الطابع الأمازيغي في الهوية الفردية والجمعية وتثمينه.

ولتحقيق هدف التهيئة وغايتها، يتعين اتخاذ تدابير تخص تفعيلها قصد تلبية الاحتياجات المحدَّدة في مجالات التدريس والتربية والإعلام والإبداع الأدبي. ونذكر من بين الإجراءات المستعجَلة تقنين الكتابة والتهجئة، ومعيرة بنيات اللسان على المستويات الصوتية والصرافية والمعجمية دون التفريط في الواقع اللهجي، وتأهيل اللسان على مستوى المصطلحات. ولا شك أن التدخل على مستوى وضع اللسان سيؤدي أيضا إلى تغييرٍ في وظائف الأمازيغية التي ستنتقل، بذلك، من وضع لسان شفهي يُستعمل لأداء حاجيات الحياة اليومية، خاصةً في مناطق الوسط القروي، إلى وضع لسان مدرَّس، وإلى وضع لسانِ تدريس معترَف به ومروَّج له وحاملٍ مجموعةً من القيم تتصل بالثقافة والتاريخ والبيئة. وهو بالكاد لسان يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أوجه التقارب والتباعد بين اللهجات، ويجري تطويره تدريجيا عبر مجهودٍ يُصاحِب المعيرة والتعلم اللذين يهمان أوجه التباعد في إطار استراتيجية تواصل اجتماعي معلَنة.

لقد أصبحت التدابير الرامية إلى تهيئة الأمازيغية مُلحة أكثر من الممارسات التي تعم المجال الأمازيغي، والتي أقل ما يقال عنها أنها تقريبية، ذلك أن المبادرات المتعلقة بصناعة المعاجم، والمسارد، والمصطلحات التي نعثر عليها في الأدبيات، غالبا ما تؤدي إلى إحداث الارتباك في حقل يتسم بالارتجال بصورة خاصة (انظر عشاب، 1996؛ الطايفي، 1997،). ولا يمكن أن يكون الأمر عكس ذلك إذا لم تُؤخذ نتائج هذه المبادرات بعين الاعتبار من قبل المؤسسات المختصة التي تتحقق من جودتها وتضمن نشرها. وعلى سبيل المثال، فإن المولَّدات التي تقترحها كل الأطراف فيما يخص المصطلحات الإعلامية لم تصمد أمام المصطلحات التي اعتمدها مهنيو الإذاعة والتلفزيون (راجع نشرات الأخبار). ومن الواضح أن المنافسةَ غير عادلة بين المصطلحات التي يبتدعها الهواة والمفردات التقنية التي يرتجلها المهنيون، بما أن هذه الأخيرة تضمن انتشارها على نطاق واسع بفضل الوسائط السمعية والسمعية-البصرية التي توظَّف فيها. ويكمن الوضع الأمثل في أن يكون ثمة تعاون وثيق بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، المؤسسة الرسمية المؤهلة للقيام بمعيرة الأمازيغية، وبين المهنيين في مجال التعليم والثقافة والإعلام حتى يمكن توطين المصطلحات المُعَدَّة في القطاعات المناسبة بنجاح.

ولنقف عند تجربتين متميزتين تتصلان بالإشكالية التي نحن بصدد تحليلها، وهما على التوالي: تجربة "أماوال"، وتجربة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

تجربة" أماوال"

تُشكل صناعةُ معجمِ "أماوال" أول تجربة أصيلة في مجال تهيئة المعجم الأمازيغي، وهو معجم ثنائي اللسان (أمازيغي-فرنسي وفرنسي-أمازيغي) صدر عام 1974، وأُعد بالجزائر تحت إشراف مولود معمري بين عامي 1972 و1973. وقد كان لهذا المعجم تأثير كبير على الأعمال اللاحقة سواء في الجزائر أو في المغرب أو لدى الجالية الأمازيغية بالمهجر. وقد أُعد بالاعتماد على دروس قدمها مولود معمري بين عامي 1965 و1974 تُوجت بوضع صيغة أولى لنحو الأمازيغية (تجرّومت ن تامزيغت)، وبتأليف أماوال (معجم أمازيغي حديث)، بالإضافة إلى القصائد القبائلية القديمة. ويتوفر هذا العمل على مقومات رؤية تتعلق بتأهيل الأمازيغية في شموليتها بدعاماتها الثلاث: النحو والمعجم والأدب، والتي تشكل منطلقاتِ استراتيجيةِ تهيئةِ الأمازيغية بهدف تحديثها. وعلى وجه المقارنة مع تجربة "أماوال"، أسس محمد شفيق في المغرب رؤيته على أساس التاريخ (ثلاثة وثلاثون قرنا من تاريخ الأمازيغ، 1989)، والنحو (أربعة وأربعون درسا في النحو الأمازيغي، 1991) والمعجم (القاموس العربي الأمازيغي في ثلاثة مجلدات، 1990-2000).

هكذا، نلاحظ أن الرائدَين لا يستندان معا إلى إطار مرجعي واحد، حيث إن لسان اشتغال مولود معمري هو الفرنسية، بينما نشر شفيق أعماله باللسان العربي (وهو يتحدث أيضا الفرنسية بطلاقة)، غير أن هدفهما هو نفسه تقريبا: تثمين الأمازيغية في مختلف أبعادها المتمثلة في اللسان والثقافة والتاريخ والهوية. ويلتقيان أيضا في سياق الاشتغال، وهو سياق هيمنة الإيديولوجية العروبية-الإسلاموية التي تعمل على تغييب الأمازيغية، بل وإقصائها. ولكن دعونا نشير إلى وجهين من أوجه التباعد بين الباحثَيْن. يتعلق الأول بمجال الدراسة: يشتغل مولود معمري على منطقة القبائل مع انفتاحه على المناطق الأخرى الناطقة بالأمازيغية، في حين يشتغل شفيق على الأمازيغية المغربية مع إدراجه المسألة الأمازيغية ضمن منظور تامازغا. ويتصل وجهُ التباعدِ الثانيُّ بالمقاربة، إذ يتوجه عمل مولود معمري صوب الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، في حين يتوجه عمل محمد شفيق نحو التاريخ.

وبالإضافة إلى هذا، يروم البحثُ وضعَ معجم للمصطلحات الحديثة. ويتمثل المنهج المعتمد في بناء "أماوال" في اختيار المصطلحات حسب الاحتياجات الآنية للمصطلحات الحديثة، ولذلك فالنهج هو اعتماد الأمازيغية الشاملة بصورة قطعية، حيث تُستمد المصطلحات أولا من المواد المتاحة في اللهجات المختلفة (القبائل (10٪)، الطوارق (65٪)، تاشلحيت (10٪). وتستدعي إجراءاتُ الابتداعِ المعجميةُ الآتي:

(أ) الاقتراض الداخلي؛ أمثلة: "اغانيب" (الطوارق) وتعني "قلم الكتابة المصنوع من القصب، القلم"، إمالاس (شلوح) وتعني "أسبوع"، "ادليس" (قورارة) وتعني "كتاب"، "تانفوست" (موزابية) وتعني "حكاية"، "أگّليد" (أمازيغية شاملة) وتعني "ملك"؛

(ب) التوليد الدلالي، أمثلة: "امغار" (أمازيغية شاملة) بمعنى "شيخ"، "كبير القبيلة"، "اترار" للدلالة على "جديد"، "حديث"؛

(ج) الاشتقاق: اشتقاق الشكل :صائت1صائت2صائت3(دوس)، صائت1صائت2 و (درو)، إلى س-: "سدرفي"، "حرَّر"؛ إلى ت-: تّ "تّومازغ"، "أن تكون أمازيغيا"، اشتقاق مركب: "مصيفيض" ليقول "ودَّع"، اشتقاق الاسم: "توتلايت"، "اللغة"؛ اشتقاق الصفة: إلى ان-"اگدودان"(شعبي)، اسم الفاعل: "أميارو" "كاتب"، اسم الآلة: "اسكّيل" "الحرف"؛

(د) والاقتراض الخارجي غير المستثنى: "اجنيور" (بالفرنسية) "ingénieur" (مهندس)، "انفورماتيك" (بالفرنسية) "informatique" (معلوميات)، "اوكسجين" (بالفرنسية) "oxygène" (أوكسجين).

لا يمكننا إنكار الطابع الإيجابي الذي تتسم به تجربة "أماوال" ونحو " تجرّومت " في مجال تهيئة الأمازيغية على الرغم من بعض أوجه القصور التي تعتري الرؤية الشاملة بسبب غياب الإطار المؤسسي، والنواقص التي تشوب المنهج المعتمد وتكوين فريق العمل في المصطلحية (انظر عشاب، 2013). وفي جميع الأحوال، فإن هذه التجربة تركت أثرها، ولأمد طويل، على الباحثين اللاحقين سواء في الجزائر بالنسبة إلى مهيئي المحافظة السامية للأمازيغية والباحثين الجامعيين، أو في المغرب بالنسبة إلى المعجميين، واللسانيين المهيئين بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

تجربة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

يهدف نشاط المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في مجال المصطلحات حصرَ المصطلحات المتوافرة في مختلف مجالات الثقافة اللامادية (الأدب، وفنون القول، والفنون البصرية، وفنون الفرجة، انظر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2017)، والثقافة المادية (الهندسة المعمارية، والسجاد، والمجوهرات، والفخار والخشب والأزياء، انظر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2011). ومن جهة أخرى، يُساهم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في تزويد الأمازيغية بمعاجم متخصصة، مثل *معجم الجيولوجيا* (2006)، *قاموس الإعلام* (2009)، *قاموس النحو* (2009)، *المصطلحات*

السمعية والبصرية (2012)، *المصطلحات الإدارية* (2015). ويتضمن *القاموس العام للسان الأمازيغي* (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2017) المفردات العامة والمعجمَ المصطلحيَّ في الآن ذاته. وثمة معاجم أخرى قيد الإعداد. وباستثناء المعجم الأول، فقد أُنجِزت المعاجم المتخصصة من قبل فريق من اللسانيين المنتمين إلى مركز التهيئة اللسانية ؛ وقد اعتمد الباحثون خمسة نهوج في عملية الإبداع المعجمي، وهي الاشتقاق والتأليف والاستعارة والنسخ والإقراض. وعلاوة على ذلك، فإن النحو استفاد هو الآخر من عملٍ مصطلحيٍّ قصد معيرة البنيات الصرفية والنحوية (2004، 2008، 2012). ويُنتظَر تحقيق تطور مُميَّز في مجال الإنتاج المصطلحي قصد تلبية احتياجات المؤسسات الوطنية في إطار نشر الأمازيغية وتوطينها باعتبارها لسانا رسميا بموجب تطبيق القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل طابعها الرسمي.

وفي المجال التربوي، فقد بذل الباحثون المنتسبون إلى المعهد جهدا كبيرا لإنتاج دعامات تعليمية منذ إطلاق تدريس الأمازيغية في التعليم المدرسي مع بداية السنة الدراسية 2003-2004، ولا سيما كتاب التلميذ المدرسي (2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008)، والدليل التربوي (2005، 2006، 2007، 2008، 2017)، والمنهاج التعليمي الخاص بالكتابة والتواصل، والكتاب التفاعلي المصور، و*المعجم المدرسي* (2008)، وذلك بالألسنة الأمازيغية والعربية والفرنسية، والذي يعرض المفردات المرتبطة بالبيئة المدرسية، وتحديدا مفردات نصوص الكتاب المدرسي. ويؤدي هذا المعجم دورا مهما في نشر المصطلحات المدرسية التي ينتجها الفريق المكون من أخصائيين في التربية والتدريس والمعلوميات. كما أُعدت دعامات تعليمية موجهة لتعليم الأمازيغية للكبار وتعلمها من قبلهم (2005).

وقد يؤدي الإفراط في استعمال المصطلحات في الكتاب المدرسي إلى ابتعاد المتعلمين عن لسان غير مألوف تبدو عليه، بشكل أو بآخر، علامات "الغرابة" نفسُها التي تبدو على ألسنة غير أصلية يجري تلقينها حتى الآن بالمدرسة. والحال أن الحجة الرئيسة لدعم إدراج الأمازيغية في التعليم، تكمن في التأكيد على أن لسان الأمومة يشكل الوسيط اللساني الطبيعي الذي يمكِّن المتعلم من الاندماج في العالم المدرسي، ويضمن له بيسر اكتساب مختلف أنواع الكفايات، بما في ذلك الكفايات الاستراتيجية والكفاية الثقافية والكفاية التواصلية. وعلى النقيض من ذلك، فقد بيَّنت التجربة أن تدريس لسان معين بواسطة لسان غير لسان الأمومة قد أعاق بشكل كبير سيرورة التعلم المدرسي للتلاميذ الناطقين بالأمازيغية (انظر السايب، 1995).

وفي نهاية المطاف، تظل تجربة تهيئة الأمازيغية تجربة حديثة العهد. وهذا ما يفسر عدم توفرنا حتى الآن على تقييم تشخيصي وافٍ، باستثناء الملاحظات التي يمكن استخلاصها من أعمال كل من البركاني (2010) في ما يتعلق باستعمال كتابة تيفيناغ الهجائية في التدريس، وأبو زيد (2011) حول الاختيارات الديداكتيكية، وفرهاد (2012) بصدد إجراءِ المعيرة، والناشف، (2016) عن الأمازيغية المعيارية في التدريس. لكن التجربةَ تستحق التعريف والترويج لأنها تكاد تكون نموذجا فريدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باستثناء التجربة الجزائرية المتواضعة والجديرة بالاهتمام لأجل تقييم نقاط قوتها وأوجه ضعفها.

تقييم تجربة التهيئة

يمكن تقييم تجربة تهيئة الأمازيغية على عدة مستويات، سنركز في ما يأتي على المستويين الاستراتيجي والمنهجي.

استراتيجية التهيئة

يفترض إنجازُ مهام إدماج الأمازيغية في بيئتها وجودَ استراتيجية تهيئة لسانية. ونعني بها التدخل على مستوى وضع اللسان وعلى مستوى متنه. ويكمن المشكل الرئيس بالنسبة إلى الاستراتيجية في تحديد غايات تهيئة الأمازيغية وأهدافها. ويمكننا افتراض خيارين على الأقل في هذا الصدد، ويتمثلان في أن غاية التهيئة يمكنها أن تكمن إما في جعل الأمازيغية لسانا رسميا مؤسَّسيا، وإما في جعله مجموعة من اللهجات المجالية المعيارية. ينجم عن الخيار الأول، الذي يفترض مأسسة الأمازيغية بوصفها لسانا رسميا، وجوب أن تفضي المعيرة إلى لسان يحوز كل خصائص اللسان الذي يمتلك وضعا رسميا، ولا سيما لسانٍ مؤهل للاستعمال في التعليم والإعلام والإدارة. وستكون الأمازيغية، في مجال التربية، لسان تدريس، وهو الأمر الذي يستدعي بالضرورة وجود لسان معياري مشترك يتجاوز الخصوصيات اللهجية. وسيتماشى هذا الهدف، على مستوى السياسة اللسانية، مع منظور نظامِ ثنائيةٍ لسانيةٍ وثقافيةٍ وطنيةٍ عربية-أمازيغية. وهذا يستتبعُ، من الناحية القانونية، تطبيقَ مبدأ الشخصية، بمعنى أنه من حق (ومن واجب) كل مغربي تعلم اللسان الأمازيغي الرسمي بصرف النظر عن لسانه الأول. أما الخيار الثاني الذي يعتزم تهيئة البدائل اللهجية المجالية، فإنه ينطلق من اعتبار الجهة أفقَ النهوضِ بالأمازيغيةِ الفضائيَّ. وهكذا تكون النتيجة واضحة، إذ سيصبح الهدف من التهيئة تقنينَ اللهجات المحلية، لأجل أن نجعل منها لهجات مجالية مشكِّلة من كيانات لسانية مستقلة تشتغل وسائلَ تواصلٍ وتثمينٍ ثقافيٍّ ضمن الإطار المجالي. وتدل هذه

النتيجة على أن تدبير الأمازيغية سيجري في إطار الجهوية. ومن الناحية القانونية، فإن هذا يعني الإبقاء على مبدأ التمركز المجالي باعتباره مرجعا معياريا لتطبيق الحقوق اللسانية والثقافية، أي أن ممارسة حق تعلُّم الأمازيغية واستعمالَها سيُعهد به إلى الجهة.

ونحن نعتقد أن معيرة لسان أمازيغي مشترك بين مجموع المجتمع الوطني هو الغاية التي يبدو أنها تستحق إيلاءها الاهتمام لأسباب سياسية، لأنها تجيب عن انتظار اجتماعي قوي. وعلى المستوى التجريبي، تتجلى المشكلة الرئيسة التي يتعين حلها في تعيين الموضوع الذي سيجري تقنينه وتوحيده. ولذلك فإن المقاربة الأنسب تكمن في معيرة الأمازيغية على مرحلتين. تتبدى المرحلة الأولى في توحيد الوضعية اللسانية اللهجية المجالية الداخلية على مستوى المناطق اللهجية الكبرى. وهذا يتيح، من ناحية أولى، البقاءَ "ملتصقين" بالواقع اللساني-الاجتماعي اللهجي-المجالي لتأمين شروط أمن المجتمعات الجهوية اللسانيِّ والثقافي، ومن ناحية أخرى، تأمين شروط الحصول على التوافق الضروري لنجاح مشروع التوحيد اللساني على مستوى مختلف الحساسيات الجهوية. وتكمن المرحلة الثانية في تنفيذ عملية المعيرة اللهجية التي تجري داخل المجال. ويتيح هذا العمل، الذي يجب أن يكون بمثابة أساس المعيرة الأمازيغية الشاملة، تقييمَ طبيعة وحجم الاختلافات الصوتية والصرفية والمعجمية بين اللهجات المحلية بغية تقدير أوجه التباعد الدالة بين اللهجات بصورة دقيقة. ويجب أن تؤدي هذه المهمة إلى تدبير أوجه التباعد، وهو التدبير الذي سيتيح التعامل معها، إما بدمجها في جسد اللسان المعياريِّ بوصفها بنيات متنافسة يعتمد بقاؤها على المنافسة داخل سوقِ الأمازيغيةِ اللسانيةِ الفرعيةِ، وإما باتخاذ قرار جذري بالاحتفاظ بأشكال معينة ورفض أخرى. مع العلم أن خيارَ الغنى والحيويةِ اللسانيةِ الليبراليَّ الذي يعتمد على قوانين السوق اللسانية، أفضلُ من الخيار القائم على اعتباطية النزعة الاختزالية. ومن الناحية المثالية، يُتوقع أن يجري تدبير الأشكال المتباعدة والمتنافسة من خلال التنظيم الذاتي لسيرورة التوحيد.

لا شك أن حل المشكلة يكمن في اعتماد استراتيجيةِ معيرةٍ مُطردةٍ ومتدرجةٍ ومتطورةٍ تتسم بميزتين على الأقل: إنها تضمن، من ناحية أولى، القرب اللساني-الاجتماعي الذي توفره اللهجة المجالية لمتحدثي اللهجات المحلية التي تنتمي إلى المنطقة اللهجية والثقافية نفسها؛ ومن ناحية أخرى، فإنها تتجاوز الاختلافات اللهجية السطحية لإتاحة وسيط بيتواصلي على صعيد المجتمع الوطني، ليس فقط للمتحدثين الأصليين، ولكن أيضا للناطقين بالعربية. ومجمل القول، يفترض إنجاز مهام ادماج الأمازيغية في بيئتها وجود استراتيجية تهيئة لسانية، أي الرؤيةَ التي تُعتمد في التدخل على مستوى وضع اللسان ومتنه؛ وطرائقَ تنفيذها.

قضايا المنهج

تتطلب تهيئة متن الأمازيغية اعتماد منهجية شاملة دقيقة قدر الإمكان. ويشمل النهج الشامل عدة مراحل، ومنها بالخصوص:

(أ) إنشاء قواعد معطيات لسانية؛

(ب) جردُ وقائعِ التقاربِ النسقيّ؛

(ج) جردُ وقائعِ التباعد النسقيّ؛

(د) تحديد وقائع التنوع الحر ووقائع التنوع الكامن؛

(ه) بناء قاعدة نحوية تتضمن وقائع التقارب على المستويات الصِّواتية والصرفية والمعجمية والتركيبية؛

(و) توطين المنتجات المتحقِّقة عبر التدريس ووسائل الإعلام والإبداع الأدبي والاستعمالات الاجتماعية والتحقق تجريبيا من صحتها؛

(ز) ضبط المنتوجات بناء على استقبالها اللساني التمثُّلي انطلاقا من مواقف المستعملين ودوافعهم وتمثيلاتهم.

وتتجلى وسائل معيرة الأمازيغية الأكيدةُ في الاستفادة من أوجه التقارب الأمازيغي الشامل وفي توطين المولَّدات المعجمية على أوسع نطاق قدر الإمكان. ويجري استثمار أوجه التقارب المعجمي بتوحيدها على المستويين الشكلي والدلالي، ولا يعني التوحيد استبعاد العناصر التي تعتبر محيطية، بل يعني ضمنيا معالجة هذه العناصر التي تنتمي إلى الحقول الدلالية النسقية نفسها. وتجري معالجة العناصر المحيطية وفق علاقاتها الدلالية؛ أي الكناية، والمجاز المرسل، والاحتواء، والاندراج، وغيرها. لنأخذ، على سبيل المثال، الوحدة المعجمية "*إخف*" "رأس" باعتبارها العنصر المركزي لأنها شائعة في المناطق اللهجية المختلفة، ونعتبر المفردات" *أزلّيف*"،" *أزُدجيف*"،" *أقرّو*"،" *أگاّيو*"،" *أقلّال*"،" *أخساس*"، وغيرها باعتبارها محيطية لأنها محملة بإيحاءات دلالية تبعدها عن المضمون الدلالي الأساس. إن استخدام هذه المفردات الأخيرة يقع ضمن نطاق البلاغة والأسلوبية. ويتيح الابتداع المعجمي بدوره إنتاج كلمات مستحدَثة بالأمازيغية لتسمية مفاهيم أو أشياء جديدة. وبما أنها لا تنتمي أصلا إلى أية لهجة معينة، فإنه يمكن اعتبارها ملكا مشتركا إذا ما استطعنا أن نضمن لها الانتشار على نطاق واسع بواسطة المدرسة ووسائل الإعلام والأغنية والإبداع الأدبي. وسنساهم،

بهذه الطريقة، في إنشاء مخزون معجمي مشترك بين الناطقين بالأمازيغية قادرٍ على توسيع نطاق الاستعمالات اللسانية-الاجتماعية بالنسبة إلى الأمازيغية. وهكذا، يبدو أن للتوليد، على الأقل، مَزِيتين متكاملتين: معالجة أوجه قصور اللسان بتوحيده. ومع ذلك، لا ينبغي القيام بالابتداع المصطلحي إلا عندما تكون ثمة حاجة أكيدة إليه. وفي الواقع، فإن تحديد الاحتياجات وتحديد أولوياتها يجب أن يشكلا خطوة أولية بالنسبة إلى أية عملية ابتداع لساني. ومن ثمة، فبمجرد تحديد الاحتياجات وترتيبها حسب أولوياتها، تُفهرَس أوجه القصور المعجمية بناءً على احتياجات المتحدثين في ما يتعلق بالتواصل والتعبير بحسب أهمية الحقل المفهومي المقصود. ويعمل هذا الإجراء على دمج الاحتياجات الاجتماعية بطريقة وظيفية، وتواترِ استعمال العنصر المعجمي المقترح في التواصل، ووزنِه في علم الدلالة الاجتماعي-الثقافي. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يجري ضخ مصطلحات جديدة في اللسان بطريقة مُقنَّنة وتدريجية حتى لا تثير ردودَ فعلِ رفضٍ تجاه لهجة فرعية "مصنوعة" قد تُعتبر غير مقبولة اجتماعيا.

وبخصوص النهج الفعال في ما يتعلق بالابتداع المعجمي، فإنه ينبغي أن يتبنى برنامجا يشتمل على أربع لحظات أساس:

(أ) إنشاء قاعدة معطيات معجمية تتعلق بالمفردات التقنية الموجودة في ألسنة التواصل الرئيسة؛

(ب) إنشاء قاعدة معطيات تقنية تتعلق بالتجارب والمقاربات المتعلقة بالتوليد المعجمي وبالمصطلحات على امتداد مجال الأمازيغية الكلي وفي جميع أنحاء العالم قدر الإمكان؛

(ج) إجراء البحث الأساس المتعلق بقواعد تكوين الكلمات في الأمازيغية وبالتوليد المعجمي بعد تحديد الاحتياجات وترتيبها بحسب الأولويات؛

(د) تجريب القوائم المصطلحية لدى عينة من المتحدثين الذين يمثلون الجماعة الناطقة بالأمازيغية.

وتُعد مراعاة هذه القواعد الاحترازية شرطا لا محيد عنه لنجاح عملية تهيئة المتن. إنها ليست حقيقية دائما إذا حكمنا عليها من خلال صناعة معاجم معينة، وخاصة تلك المعَدة من قبل بعض الأفراد (انظر بودريس، 1993؛ أولحاج وأودادس، 2013). وتتمثل الاعتراضات الرئيسة الموجهة إلى هذه الأعمال في تواتر النسخ انطلاقا من الفرنسية، وربط المكونات في التأليف، وحيل الإلحاق، والخلل في نطق بعض التواردات الصوتية، واستنساخ بعض المواد التوليدية من الأسلاف دون تمحيص، وعدم ملاءمة

بعض المولَّدات التي لا تلبي الاحتياجات القائمة (انظر عشاب، 1996، ص.213؛ الطبعة الثانية 2013). وتُظهر أوجهُ القصور هذه حدود التهيئة اللسانية التي تجري خارج المؤسسات.

خلاصة

يتضح، من خلال التحليل السابق، أن تهيئة الأمازيغية تندرج ضمن سياق خاص، وتعيش حاليا وضعية غير مسبوقة في تاريخها بفعل الطلب الاجتماعي المتزايد والإرادة السياسية المعلَنة. هكذا، فإن التحديات التي على المجتمع الأمازيغي مواجهتها في ما يتعلق بلسانه وثقافته رهانات كبيرة، كما أن الرهانات التي يستتبعها وضعهما الدستوري الجديد حقيقية. وتعتبر التهيئة مهمة عاجلة بالتأكيد، غير أن الاستعجال ينبغي ألا يؤدي إلى الارتجال والتسرع. وفي الواقع، إن الأمر يتعلق بسيرورة يجب أن تمتد في الزمن دون أن تعترضها أية عرقلة. ولا يصح تأجيل تنفيذها إلى أجل غير مسمى. ويتعين أن نعتمد في إنجاز هذه المهمة، في جميع الأحوال، مقاربةً منهجية وعقلانية ومتدرجة ومرنة، تُدمج نهجا يجمع بين البحث والتجريب والتفعيل والضبط. ومما لا شك فيه أن معيرة الأمازيغية تُمثل، على غرار الألسنة الصاعدة، مهمة يجب إدراك جسامتها بالنسبة إلى تاريخ اللسان المستقبلي. ولهذا السبب، وجب وضع تصورٍ يتعلق باستراتيجية تُحدد الغايات والأهداف على المدى الطويل والمتوسط والقصير، بالإضافة إلى أن الوسائل المناسبة لإنجازها ينبغي أن تُفعَّل وتوضَع في إطار مؤسَّسي ذي طبيعة أكاديمية، وذلك بإشراك فرقٍ متعددةِ التخصصات تضم اللسانيين والكتاب والمعلوماتيين والمهنيين حسب الحاجة.

وعلى صعيد البيئة السياسية، تُعَد دسترة اللسان الأمازيغي، والشروعُ في إدماجه في النظام التربوي والمشهد الإعلامي، فرصةً ذات أهمية قصوى، حيث أصبحت البيئة الاجتماعية تتقبل هذا الأخير على العموم، وذلك بفضل أنشطة الإشعاع الثقافي التي يقوم بها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في مناطق مختلفة من البلاد، ناهيك عن أن مطالب المجتمع المدني وأوجه تأييده أصبحت نقاط قوة جديرة بالتقدير. ونذكر، من بين مظاهر ضعف الفحص الذي أجريناه، أوجهَ قصورِ الأعمال المتصلة بالمصطلحات ونسجِ المفردات التقنية، وأوجه القصور كذلك في ما يخص توطين المعاجم المتخصصة في القطاعات المستهدفة باستثناء قطاع التربية. ومن المأمول أن يؤدي إنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وحسن اشتغاله، مع توسيع نطاق مهامه، إلى تكريس مكتسبات التجربة، وفتح أوراش أخرى، ومن ثمة التقليص من أوجه النقص التي تعاني منها التجربة السابقة.

دينامية سوق الألسنة المهيمنة*

مقدمة

يتحدد موضوع هذا الفصل في وصف الفرنكوفونية في المغرب من وجهة نظر لسانية-اجتماعية. وسيجيب عن أسئلة البحث الآتية:

(أ) مِم تتشكل الوضعية اللسانية-الاجتماعية العامة؟

(ب) ما خصائصُ الفرنكوفونيةِ اللسانيةُ-الاجتماعية؟

(ج) ما الصِّيغ اللسانيةُ المتعلقة باتصال الفرنسية مع الألسنة الوطنية؟

(د) كيف تتشكل سوقُ الألسنةِ المهيمنة في سياق تواتر استعمالات الإنكليزية؟

تندرج الإجابات عن هذه الأسئلة في إطار فرضية عامة تقضي بأن الفرنكوفونية واقعة لسانية وثقافية تكاد تكون ظاهرةً نخبوية يجري عيشُ تجربَتِها والتفكيرُ فيها بصورة مختلفة، وذلك بسبب التناقضات الاجتماعية والثقافية التي تطبع التشكيلة الاجتماعية المغربية.

وتندرج هذه الدراسة على المستوى النظري في إطار علم اجتماع اللغة، فهي تركز على التفاعل القائم بين المجتمع واللسان، بمعنى أنها تدرس الفرنكوفونية باعتبارها منتوجا رمزيا معروضا في سوق الألسنة، ويمتلك قيمة محدَّدة في ظل علاقات الإنتاج الرمزي، ويُقيم مع المنتوجات الأخرى، ولاسيما العربية المعيارية والألسنة الأجنبية الأخرى، علاقاتِ منافسةٍ، ومن ثُم علاقاتٍ خِلافيةٍ. وقد استقينا المفاهيم التي استعملناها، والنهج العام الذي اعتمدناه من أعمال علماء اجتماع اللسان، ولا سيما بورديوه (1982) وأعمال اللسانيين الاجتماعيين مثل كالفي (1987). وتتمثل مساهمة هذه الدراسة في تطبيق بعض المفاهيم ومناقشتها مثل الثنائية اللسانية، والازدواجية اللسانية، والصراع

* هذا الفصلُ صيغةٌ منقحة من مقالة " الفرنكوفونية في المغرب، الوضعية اللسانية-الاجتماعية"، والمنشورة في الكتاب الجماعي *الفرنسية في الفضاء الفرنكوفوني*، تحت إشراف ديديي ده روبيار وميشيل بنيامينو، الجزء الثاني. ص. 691-702. باريس، شامپيون،1996.

Boukous, A. (1996), La francophonie au Maroc. Situation sociolinguistique, dans *Le français dans l'espace francophone*, p. 691-704, de Robillard, D. et M. Beniamino, (dir.) Paris, Editions Champion.

اللساني. ويستند تحليل الفرنكوفونية الذي نُجريه هنا إلى مصادر تجريبية، وبخاصة إلى أعمال البحث التي كانت موضوع استطلاعاتٍ أُجريت في الميدان على عدة عينات من السكان الناطقين بالفرنسية، ولا سيما أبحاث گراڤيل (1979)، والغربي (1992) وبوكوس (2012).

السياق

تُشكل دراسة الفرنكوفونية في المغرب مجالَ بحثٍ واسع، حيث حضورُ اللسان والثقافة الفرنسيتان مكثفٌ، وحيث تشْغل فيه الفرنكوفونية حقولَ إنتاجٍ رمزيّ رئيسةً لدى النخب الحضرية.

الوضعية الاجتماعية-اللسانية العامة

تتعايش في السوق اللسانية المغربية عدةُ منوَّعات لسانية، ومن بينها ألسنة وطنية وأخرى أجنبية. تتمثل الألسنة الوطنية في العربية المعيارية، اللسانِ الرسمي، والعربية اللهجية التي تنقسم إلى عدد معين من المنوعات الجهوية، والأمازيغية التي تتوزع إلى أربع منوَّعات هي الأمازيغية المعيارية وثلاث منوعات لهجية. ونجد من بين الألسنة الأجنبية الأكثر استعمالا الإسبانية والفرنسية اللتين أقحمتا في المغرب قسرا في ظل نظام الحماية الذي فرضته إسبانيا وفرنسا من عام 1912 إلى عام 1956.

تاريخيةُ وجودِ الفرنسيةِ

ومن ثمة تكُون الفرنسية حاضرة، مؤسَّسيا، في المغرب منذ التوقيع على معاهدة فاس في 30 مارس 1912. وتشكل، بحكم الأمر الواقع، لسانَ مؤسساتِ الحمايةِ الرسميَّ. وتُعتبر، على المستوى المدرسي والتربوي، لسانَ التدريسِ الحصريَّ في المؤسسات الفرنسية وفي مدارس *التحالف اليهودي العالمي*، وهي اللسانُ الأساسُ في *مدارس أبناء الأعيان* وفي *المدارس الفرنسية-الإسلامية* و*المدارس الفرنسية-الأمازيغية*، وفي مؤسسات تكوين أطر الحماية؛ مثل *معهد الدراسات المغربية العليا*. وقد تخرج منها، قُبيل الاستقلال، عدد مُهم نسبيا من الخريجين المغاربة: 3669 حاملٍ شهادةَ الدروس الابتدائية، و519 حاملٍ شهادةَ الدروس الاعدادية، و269 حاملٍ شهادةَ الباكالوريا (انظربرينيون وآخرين،1967، ص.318). وقد شكلت هذه النتيجة، وإن كانت نسبية، مكسبا مهما للحفاظ على اللسان الفرنسي وإعادة إنتاج الثقافة التي يُروِّجها في المغرب منذ الاستقلال عام 1956.

واعتُبرت الفرنسية رسميا، بعد الإعلان عن الاستقلال، لسانَ المغربِ الأجنبيَّ الأولَ. إنها *لسانُ الانفتاح على العالم الحديث*. وتشهد خطاباتُ إفران الملكيةُ عامي 1970 و1978، وخطاباتُ مختلف وزراء التربية الوطنية بخصوص معرفة الألسنة الأجنبية والتمكن من الثنائية اللسانية، على الدور المتميز الذي أُنيط بالفرنسية في المغرب (انظر السوالي والمروني، 1981). وعلى المستوى المدرسي، أُدرجَت الفرنسية في التعليم المدرسي العمومي باعتبارها مادة ابتداء من السنة الثالثة ابتدائي، واحتفظت بالوضع ذاته في التعليم الثانوي، باستثناء الشعب التقنية والاقتصادية حيث تشتغل بوصفها لسانَ تدريسٍ. وبالنسبة إلى التعليم العالي التقني والعلمي، فقد كان يعتمد بالكامل اللسانَ الفرنسيَّ. في حين جرى تعريبُ تدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية انطلاقا من عام 1972.

خصائصُ الفرنكفونيةِ اللسانيةُ-الاجتماعيةُ

سنقوم، لأجل وصف اشتغال الفرنكوفونية، بدراسةِ تواترِ استعمالِ الفرنسية، واستعمالاتها الاجتماعية، والدوافع التي تقود الأفراد إلى استعمالها، وأخيرا التمثيلات التي يكونها هؤلاء الأفراد عن هذا اللسان على مستوى المتخيَّل.

درجة استعمال الفرنسية

لا نتوفر على إحصائيات رسمية تسمح بتقدير عدد المتحدثين بمختلف المنوَّعات اللسانية المستعملة في المغرب. وفي الواقع، فإن الإحصائيات المتعلقة بالساكنة القانونية وفق إحصاء عام 1982، تتيح لنا القول بأن الساكنة الناطقة بالعربية (العربية اللهجية) والساكنة الناطقة بالأمازيغية متساويتان تقريبا من حيث العدد، في حين يبقى تقدير عددِ مستعلمي ألسنة المدرسة، أي العربية المعيارية والفرنسية والإسبانية، عملية صعبة، حيث يمكننا تخمين عدد المتحدثين المحتملين لهذه الألسنة بتناسب مع عدد الساكنة المتمدرِسة. وعلى الرغم من قبولنا بهذا، فإنه يمكننا تقديم بعض المؤشرات حول عدد مستعملي هذه الألسنة: سيكون عدد مستعملي العربية المعيارية أكثر من عدد مستعملي الألسنة الأخرى، بما أنها تُلقَّن للتلاميذ منذ السنة الأولى من التعليم الأساس العمومي، والفرنسية ابتداءاً من السنة الثالثة، ولا تظهر الإسبانية إلا انطلاقا من التعليم الثانوي، حيث تُدرَّس باعتبارها لسانا أجنبيا ثانيا، إلى جانب تنافسها مع الإنكليزية والألسنة الأخرى. ونضيف أيضا أن استعمال هذه الألسنة يَفترض امتلاك درجة كافية من التمكن مع العِلم، من جهة أولى، بأن معدلَ محوِ الأميةِ العامَّ في المغرب بلغ بحسب إسقاطات الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية سنة 2022 نسبة 74.6% بالنسبة إلى الذكور، و53.9%

بالنسبة إلى الإناث؛ وبأنه لا يمكن، من جهة أخرى، التمكن بصورة تقريبية من ألسنة المدرسة من حيث الإنتاج الشفهي والكتابي بهما، ومن حيث استقبالهما بشكل معقول، إلا عند نهاية التعليم الثانوي. هكذا، نُقِر بأن عدد مستعملي كل من العربية المعيارية، والفرنسية، والإسبانية هو أقل بكثير من عدد المتحدثين بألسنة أمومتهم (العربية والأمازيغية اللهجيتين)، ومن المحتمل أن تمثل نسبة مستعملي هذه الألسنة 30% من إجمالي عدد الساكنة حسب الإسقاطات الديموغرافية للوكالة نفسها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن عدد المتحدثين بالعربية المعيارية أكبر بلا شك من عدد الناطقين بالفرنسية والذين هم أنفسهم أكثر عددا بدون شك من الناطقين بالإسبانية. ينتمي الناطقون بالفرنسية، من الناحية الاجتماعية، إلى النخب الحضرية، وإلى أفراد الطبقتين العليا والمتوسطة، وإلى البيروقراطية المدنية والعسكرية، وأصحاب المهن الحرة، وموظفي قطاع الخدمات، والمدرّسين والباحثين في العلوم الدقيقة، وبصورة ثانوية الباحثين في العلوم الإنسانية. وقد يتعرض الناطقون بالفرنسية المدرسية والجامعية إلى بعض الصعوبات حين تواجدهم في وضعيات التواصل اليومي والشفهي، ذلك أن ثمة اختلافات صواتية وصرفية ومعجمية وتركيبية وتداولية عديدة بين الفرنسية المعيارية والفرنسية اللهجية.

استعمالاتُ الفرنكوفونيةِ الاجتماعيةُ

يتمثل الفرق بين العربية المعيارية والفرنسية من حيث الاستعمال في الحياة اليومية في كون ثنائيي اللسان يَميلون إلى استعمال الفرنسية في كثير من الأحيان أكثر من العربية المعيارية لتلبية احتياجات التواصل الشفهي، في حين تظل العربية المعيارية لسانَ الكتابةِ على الخصوص. ونصادف، بصورة إجمالية، الوضعيةَ ذاتَها في المناطق التي كانت تقع سابقا تحت سلطة الحماية الإسبانية (شمال البلاد وجنوبها)، حيث ما تزال هذه الأخيرة تُشكل، مع العربية اللهجية، لسان التواصل المستعمل. ولكن يجب أن نتذكر أن هذه الملاحظات تتعلق بالملاحظة التجريبية غير النسقية، وليس ببحث شامل ذي طبيعة كمية. يتيح الجدول 1 تصور الحقول التي تُستعمل ضمنها المنوَّعات المختلفة وفق الاستعمالين الشفهي والكتابي؛ أي العربية المعيارية، والعربية اللهجية، والأمازيغية، والفرنسية، والإسبانية.

الجدول 1. مجالات الألسنة واستعمالاتها (المصدر: بوكوس، 1979، ص.23)

المجالات	الاستعمالات	
	شفهي	كتابي
إدارة	ع.ل، ف،ع مع، أ	ع.مع، ف
تعليم	ع.مع، ف، إس، ع.ل، أ	ع.مع، ف، إس، (أ)
خطابات، مؤتمرات	ع.مع، ف، ع.ل، أ	
راديو	ع.مع، ف، إس، أ، ع.ل	
تلفزيون	ع.مع، ف، إس، (أ)، ع.ل	
سينما، ڤيديو	ع.ل، ع.مع، ف،أ	
مسرح	ع.ل، ع.مع، ف، أ	
نشر		ع.مع، ف، أ، ع.ل
صحافة مكتوبة		ع.مع، ف، أ، ع.ل، إس
بنك	ع.ل،ف، أ	ف، ع.مع
أغنية	ع.ل، أ، ع.مع، ف	
إشهار	ع.مع، ف، ع.ل	ف، ع.مع، (أ)

مفتاح: أ= أمازيغية، ع.مع= عربية معيارية، ع.ل =عربية لهجية، ف= فرنسية، إس=إسبانية.

(أُدخلت الأمازيغية في التربية منذ عام 2003، وفي وسائل الإعلام المسموعة والمرئية منذ عام 2010).

لقد احتفظنا في هذا الجدول بالألسنة المعترف بها ألسنةَ عملٍ في المجالات المعنية، لا سيما في إطار المؤسسات الرسمية، وبالمنوعات الأخرى المرسَّخة في الممارسة الاجتماعية. ويعكس ترتيبُ حضورِ الألسنةِ مدَى تواترِ استعمالها، ومن ثمة فإن اللسان الأكثر استعمالا في مجالٍ معينٍ يحضر في الموضع الأول، وعلى النقيض من ذلك، يتوافق الموضعُ الأخير مع استعمالِ لسانٍ معينٍ بصورة متفرقةٍ في مجال ليس في العادة مجالُه الخاصُّ به. نلاحظ أن العربية اللهجية والأمازيغيةَ تُعتمَدان بالأساس

في الاستعمال الشفهي، بينما تُستعمَل العربيةُ المعياريةُ والفرنسيةُ في الكتابة على وجه الخصوص. بيد أن الفرنسيةَ تُستعمَل أكثر من العربيةِ المعياريةِ في التفاعل الشفهي في المؤسسات التي تتطلب التواصل في إطار رسمي، في حين تُستعمَل العربيةُ الوسطى في الوضعيات الأقل رسمية (وهي خليط من العربية المعيارية والعربية اللهجية)، وتُستعمل في الوضعيات دون ذلك العربيةُ اللهجية بصورة عامة. أما الأمازيغية، فإنها تستعمل بصورة حصرية تقريبا في المناطق الناطقة بها.

وبالإضافة إلى ذلك، يُبين استعراض مجالات استعمال الألسنة حقيقةَ كون الفرنسية تشغل حقول الممارسة الاجتماعية التي ترتبط رهاناتُها بامتلاك الرأسمال المادي والرمزي، وهي على وجه التحديد قطاعات الصناعة والخدمات وقطاعات *الثقافة الحديثة*. وفي واقع الأمر، يُنظر إلى الفرنسية على أنها لسان الحداثة. ويُعَد حضورُ الفرنسيةِ المكثفُ في حقول الثقافة والاقتصاد حقيقة بارزة للعيان، إذ تُدرَّس في جميع مستويات النظام التربوي منذ المرحلة الابتدائية، بل وانطلاقا من مرحلة ما قبل التعليم المدرسي في القطاع الخاص، وصولا إلى التعليم العالي، بالإضافة إلى أنها لسان العمل في قطاع الخدمات وفي وسائل الإعلام. وإلى جانب ذلك، فهي تمثل لسانَ الدبلوماسية في المغرب، حيث إنها تعتبر في الحقيقة لسان التواصل في السفارات الأجنبية، وهي أيضا لسانُ عملِ التمثيليات المغربية في الخارج. ويضاف إلى ذلك أن عددا كبيرا من كبار الأطر العليا في القطاعين العام والخاص تلقوا تكوينهم في مؤسسات ناطقة بالفرنسية أو فرنكوفونية. ثم لنذكِّر بأن التعليم العمومي العلمي والتقني متاح بالفرنسية حتى داخل المغرب. وأخيرا، ثمة قدر مهم نسبيا من الأدب المغربي المكتوب بالفرنسية.

ويبدو بكل وضوح أن وظائفَ الألسنةِ اللسانيةَ-الاجتماعيةَ تُشكل مؤشرا على تراتبية استعمالاتها الاجتماعية. ومن ثمة، يكشف فحصُ هذه الوظائف تأثيرَ حقولِ الممارسة الاجتماعية بصورة تمييزية على المنوَّعات اللسانية، ولا سيما حقولَ المؤسسات المتصلة بالسلطة الرمزية التي تعمل على تكريس ألسنة معينة وتهميش ألسنة أخرى. وبهذا تكون الألسنةُ المكرَّسة هي ألسنةُ المدرسةِ وتكون ألسنةُ الأمومةِ هي الألسنةُ المهمَّشةُ.

الدوافع والمواقف والتمثيلات

إن كلا من الدوافع التي تقود الأفراد إلى استعمال الفرنسية، والمواقف الإيجابية أو السلبية التي يتبنونها تجاه هذا اللسان، والتمثيلات التي يبنونها عنه في متخيَّلهم، تُعد كلها جوانب مهمة في تحليل الفرنكوفونية اللساني-الاجتماعي. وسوف نتناولها في هذا القسم بناءً على بعض الأعمال ذات الطابع التجريبي.

يعتمد البحث الذي أنجزه الغربي (1993) على آخر الاستطلاعات حول وضعية الفرنسية والوضع الذي تحتله في النظام المدرسي. يؤكد هذا العملُ نتائجَ أعمال سابقة بيَّنت حضور الفرنسية في ممارسة المستجوَبين وفي متخيَّلهم (انظر العباسي، 1977؛ گراڤيل، 1979؛ بنتهيلا، 1983؛ وغيرهم). وعند سؤالهم عن الدوافع التي تقودهم إلى تعلم الفرنسية، قدم المستطلَعون إجابات متباينة محدَّدة في الجدول 2 بالنسب المئوية:

الجدول 2. دوافع تعلُّم الفرنسية (المصدر: الغربي، 1993، ص 73)

معرفة فرنسا	9,76 %
الانفتاح على الغرب	51,22 %
الولوج إلى الحداثة	21,95 %
التمكن من العلوم	17,07 %

هكذا، فالدافع الأول الذي يقود المستطلَعين إلى تعلم الفرنسية يتصل أساسا بإرادة الانفتاح على العالم الغربي بما يمثله باعتباره فضاءَ إنتاجِ الحداثةِ الماديِّ والرمزيِّ. ويحتل النموذج الغربي، بالنسبة إلى هؤلاء، مكانة ملتبسة، حيث يُنظر إليه بالخصوص على أنه حامل التكنولوجيا والعلوم بشكل عام. ويُعَد ربطُ فئةٍ قليلة من المستطلَعِ رأيهم صلةً مباشرة بين تعلم الفرنسية ومعرفة فرنسا الأوروبية و/أو التعلق بها أمرا يكتسي دلالة مهمة. وتمتلك الفرنسية، بالنسبة إلى هؤلاء، *وظيفة* نفعيةً لا *وظيفة اندماجية*، أي أنهم لا يرغبون في تعلم اللسان الفرنسي قصد التماهي مع الفرنسيين الأصليين ومع ثقافتهم، ولكنهم يستعملونها وسيلةً للولوج إلى الحداثة. وتُؤكدُ هذه النتائجَ الإجاباتُ المقدمة عن سؤال يتعلق بتصور الفرنسية وتمثيلها في متخيَّل المستطلَعِ رأيهم (انظر الجدول 3).

الجدول 3. تمثيل الفرنسية (المصدر: الغربي، 1993، ص. 88)

لسان التقدم	22,89%
مخلفات الاستعمار	27,86%
لسان النخبة	11,94%
لسان مفيد للمستقبل	78,95%

ومما يلفت النظر إذن ملاحظةُ أن غالبية المستطلَعين يعتبرون الفرنسية لسانا مفيدا بالنسبة إلى مستقبل المغرب، باعتباره لسانا يتيح الانفتاح على العالم الخارجي ورمزا يسمح بتملُّك المعرفة العلمية والتكنولوجية، حتى لو ظلت الفرنسية بالنسبة إلى رُبع عددهم مرتبطة بالاستعمار، ولسانا مقصورا على النخب الحضرية بالنسبة إلى عدد أقل.

بيد أن تثمين استعمال الفرنسية في متخيَّل المستطلَعين لا يعني أن هذا اللسان يُعَد مِلكا جمْعيا بمقدور الجميع الحصولُ عليه بتكلفة منخفضة. ويفترض اقتناءُ رأسِ المال هذا أن يمتلك المقتني الإمكانيات المالية اللازمة قصد تمويل تكوينه الفرنكوفوني في الدروس التي يقدمها المركز الثقافي الفرنسي، ومراكز الرابطة الفرنسية، ومختلف المؤسسات الخاصة. ويُدرك العملاءُ الاجتماعيون قيمةَ الفرنسية في سوق العمل، وقد أصبح الطلب الاجتماعي عليها أقوى منذ أن انتقلت في التعليم العمومي من وضع لسان التدريس إلى وضع مادة من بين مواد أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يكون مستوى تلميذِ البكالوريا في الفرنسية المتخرجِ من هذا النوع من التعليم ضعيفا بصورة عامة، مما يَحُد من فرص الارتقاء في دراسته لأن الفرنسية، ولنذكِّر بذلك، هي لسانُ الدراسات التقنية والعلمية العليا الحصريُّ الذي يتيح الولوج إلى المهن ذات العائد المادي الكبير مثل الهندسة، والطب، والصيدلة، والهندسة المعمارية، وإدارة الأعمال، وغيرها. ومن الواضح جدا أن ذلك يسمح لأبناء البرجوازية، بمن فيهم أبناء النخب التقليدية، إنتاج الخطاب الإيديولوجي حول التعريب. وينحدر مستعملو مؤسسات البعثة الجامعية والثقافية الفرنسية من هذه الطبقة الاجتماعية على وجه العموم، ويشكلون 65% من الساكنة المتمدرسة بهذه المؤسسات. وبهذا، تتعزز مكانة الفرنسية في سوق العمل، خاصة وأن عرض فرص العمل أصبح يتناقص يوما عن يوم في القطاع العام، وأصبح قطاع الخدمات حيويا نسبيا، وهو القطاع الذي يهيمن فيه استعمال الفرنسية. ثم إننا نعلم

أنه منذ حوالي عقد من الزمن تضرر بشدة عدد كبير من خريجي التعليم العالي الأدبي والعلمي والتقني من أزمة التوظيف، ونحن نحاول القيام بتشخيص من أجل إجراء *التقويمات البنيوية* اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل الجديدة. وتتمثل أحد أهم خلاصات المعاينات التي قمنا بها هنا وهناك في الحاجة إلى إعادة مقاربة تدريس الفرنسية في التعليم العمومي.

ولنأخذ على سبيل المثال استطلاعا أُجري على عينة مكونة من 150 مقاولة في كل من الدار البيضاء والرباط، خُصص لموضوع *المقاولة وسوق الشغل: أوجه قصور النظام الحالي*. لقد قاد استطلاع الرأي الذي أُجري إلى استنتاجٍ، من ناحية، أن ثلثي المقاولات تَعتبر أن تكوين الباحثين عن عمل أمر غير كافٍ، ومن ناحية أخرى، أن معايير توظيف الأطر تتمثل في اكتساب كفاية التحليل والتركيب، والتمكن من اللسان الفرنسي، وامتلاك قدر كبير من الثقافة العامة، وهي كفايات لا يتمكن منها بدرجة كبرى، على ما يبدو، خريجو التعليم العمومي. لنركز تحديدا على ما يهمنا هنا، أي على القيمة التي تمنحها سوق العمل للعربية المعيارية والفرنسية والإنكليزية. يقدم الجدول 4 معايير المشغِّلين بالنسب المئوية.

جدول 4. سوق العمل والسوق اللسانية (المصدر: لاڤي إيكونوميك، عدد15-12-1989، ص.12-13)

المتغيرات	ضروري قطعا	ضروري لكن غير محدِّد	غير ضروري
التمكن من العربية المعيارية	37.8	14.7	46.6
التمكن من الفرنسية	92	5.3	2.7
التمكن من العربية المعيارية + الفرنسية + الأمازيغية	46	24	30

يبدو، عند قراءة هذا الجدول، أن سوق العمل يمنح قيمة أكبر للتمكن من الفرنسية مقارنة بالألسنة الأخرى. وفي الواقع، يؤكد جميع المشغِّلين تقريبا أن التمكن من الفرنسية ضروري، في حين يَعتبر نصفهم تقريبا التمكنَ من العربية المعيارية غير ضروري على الإطلاق. وبالإضافة إلى ذلك، تشترط المقاولات الخاصة معرفةَ لسان ثالث، ألا وهو الإنكليزية. وتُشكل هذه الاشتراطات حقيقة لا يمكن تجاهلها من قبل أي خطاب ذي نزوع "أحادي اللسان"، حتى لو كان يصدر عن نوايا صادقة ذات نزوع قومي.

اللسانان الوطنيان في اتصالهما مع الفرنسية

تُشكل الفرنسية، بحكم الموقع الذي تحتله في السوق اللسانية المغربية والوظائف التي تؤديها ضمنها، لسانا مهيمنا ذا جاذبية لا يمكن إنكارها على المتحدثين بالعربية والأمازيغية، في حين أن تأثير العربية والأمازيغية على الفرنسية لا يعدو أن يكون ضئيلا، ولهذا فتناوله هنا أمر غير وارد، وأحيل القارئ على دراسةِ لانلي (1970) للاطلاع على المفردات العربية التي انتقلت إلى الفرنسية خلال الحقبة الاستعمارية. وللوقوف عند هذه الظاهرة سنتناول باقتضاب صيغ اتصال الفرنسية باللسانين المغربيين؛ العربية والأمازيغية.

الاقتراض المعجمي

يعمد الناطقون بالعربية وبالأمازيغية إلى الاقتراض من الفرنسية لأسباب متعددة، إما لتدارك أوجه القصور المعجمية في لهجتهم الفرعية الأولى، أو لتلبية احتياجات التعبير أو التفاضل الاجتماعي، أو أيضا لخرق بعض الطابوهات اللسانية. إنها بعض دوافع اللجوء إلى الاقتراض المعجمي، وبدَهِي أن تكون ثمة دوافع أخرى، لكنها قد تكون أقل أهمية أو أقل تواترا من الدوافع السابقة. ونورد على سبيل المثال مفردات التقنيات التي تكاد تكون مستعارة من الفرنسية مع إدخال بعض التحويلات الناتجة عن سيرورة إدماجها، وعن السيرورات الصِّواتية والصرافية التي تكمن في تكييف الكلمات المقترضة مع نحو اللسان المُضيف. وفي ما يأتي بعض الأمثلة التي يمكن مصادفتها في خطاب المتحدثين المنتمين إلى الطبقات الشعبية الحضرية. وأحيل القارئ على برينو (1949) لجرد بعض الاقتراضات من الفرنسية خلال الحقبة الاستعمارية. ويحضر الاقتراض من الفرنسية بصورة مكثفة في الحقلين المفهوميَّين اللذين يهمان مجالي التقنية والأسلحة:

(أ) مجال الميكانيك : *طّوموبيل* (سيارة)، *لكاميو* (شاحنة)، *لفران* (فرامل)، *لكسيراتور* (مزود السرعة)، *لباندير اتور* (جهاز التهوية)، وغيرها؛

(ب) الأدوات المنزلية : *لفريجيدير* (الثلاجة)، *لميكسور* (الخلاط)، *طابلا* (طاولة)، *شوفو* (سخان الماء)، *راديو* (مذياع)، *تيليفيزيون* (تلفاز)، *تريسينتي* (كهرباء)، *لبيرو* (المكتب)، *صالون* (صالون)، *لانطير* (لاقط هوائي)، وغيرها؛

(ج) المجال العسكري : *جنينار* (جنرال)، *لكنتير* (عقيد)، *لكومانضار* (قبطان)، *ليوطنا* (ملازم)، *شارجان* (رقيب)، كابران (عريف)، *گردافو* (انتباه)، *راسابلما*

(تجمع)، *طانگ*(دبابة)، *موسكوتو* (بندقية قديمة قصيرة التجويف)، *لميترايوز* (مدفع رشاش)، *ضرابو*(علم)، وغيرها.

مزجُ الرموزِ وتناوبُها

يمكن أن تؤدي وضعية الاتصال اللساني أيضا إلى ممارسة مزج الألسنة والتناوب الرمزي (انظر السايب،1990). ويُعد مزج العربية (أو الأمازيغية) بالفرنسية ظاهرة متواترة، في حين أن تناوب الرموز نادر، ويفترض تمكنا جيدا من الفرنسية. دعونا الآن نتأمل بعض الأمثلة :

(أ) مزج العربية بالفرنسية في لغة الطلاب (ش. ب، 22 سنة، طالب في العلوم الإنسانية)

qerreb l'examen a mon ami, xeşşna les photocopies dyal les cours ndiru la révision wailla c'est la catastrophe.

قرّب ليگزمان امون امي خصنا ليفوطوكوبي ديال ليكور نديرو لا ريڤيزيون ولّا سي لا كاطاسطروف.

(الامتحان على الأبواب يا صديقي، نحتاج إلى نسْخ الدروس قصد المراجعة، وإلا فإنها الكارثة)

(ب) تناوب الرموز في لغة متحدث ينتمي إلى الطبقة الوسطى الحضرية (م.ف، 38 عاما، مدرّس)

فقت هاد نهار بكري et j'ai dit aux enfants de faire leur toilette et de ranger leurs affaires ; quand ils sont sortis, j'ai pris mon petit déjeuner tranquillement.

(استيقظت مبكرا هذا الصباح وطلبت من الأطفال أن يغتسلوا، وأن يضعوا أدواتهم في محافظهم، وعندما خرجوا، تناولت الإفطار بهدوء).

الثنائية اللسانية والازدواجية اللسانية

إذا ما اقتصرنا على تعريف الثنائية اللسانية بصورة مكثفة، فإننا سنقبل بتعريفها بأنها القدرة على تحدث لسانين وفهمهما (يتعلق الأمر هنا بالفرنسية والعربية أو الأمازيغية)، مع احترام معاييرهما اللسانية واللسانية-الاجتماعية، وفي جميع وضعيات

التواصل (الشكلية أو غير الشكلية). ويمكننا بالتأكيد القول بأن هذه الظاهرة مقصورة على عدد قليل من الأفراد، وبأنها ليست ظاهرة جماهيرية. هكذا، نلاحظ أن الأفراد الذين يوجدون في وضعيةِ ازدواجيةٍ لسانيةٍ، في الواقع القائم، هم الذين يتمكنون من هذه الألسنة بصورة معينة. ومن ثمة، فهم يستعملون في العمل، على سبيل المثال، الفرنسية و/أو العربية المعيارية، ويستعملون في الشارع أو مع الأسرة العربيةَ اللهجية أو الأمازيغية. تُعتبر الازدواجية اللسانية القائمة بين العربية المعيارية والفرنسية ازدواجية لسانية متقلبة، حيث تروم العربية، بفضل سيرورة تعريب التعليم والإدارة، إلى استبعاد استعمال الفرنسية خاصة في الإدارات ذات الطابع القانوني والثقافي. وإلى جانب ذلك، يهيمن استعمال العربية المعيارية في النقاش الاجتماعي والسياسي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه يسود استعمال الفرنسية في أوساط البرجوازية الحضرية حتى في المنازل بين أفراد الأسرة.

وبصورة عامة، يمكننا القول بأن تأثير الفرنكوفونية على ألسنة المغرب يظل أمرا حقيقيا، غير أنها لا تهم الجماهير الواسعة، بقدر ما هي واقعة نخبوية في الأساس. ويُعَد التقليل من أهمية الاقتراض المعجمي من الفرنسية، وممارسة ثنائية لسانية تقريبية، مؤشرين أكيدين على تراجع الفرنكوفونية. وفي الواقع، فقد أصبح الاقتراض من الفرنسية أقل تواترا في العربية اللهجية والأمازيغية، ومن المؤكد أنه غَدَا أقل أهمية مما كان عليه خلال الحقبة الاستعمارية، ذلك أنه مع الجهود التي عرفها تقدم تعريب التعليم والإدارة، أصبح ثمة توجه نحو تفضيل المعجم التقني والعلمي الذي ابتُدِع بالعربية المعيارية، عن المعجم الفرنسي الذي يُنظر إليه على أنه أجنبي. ويُعتبر هذا الواقع أحد مظاهر تغيير الوضعية اللسانية-الاجتماعية.

دينامية الوضعية اللسانية-الاجتماعية في سياق تغلغل اللسان الإنـگليزي

تتسم الوضعية اللسانية-الاجتماعية بالمنافسة الشديدة بين الألسنة المتواجدة في السوق اللسانية. ومن بين رهانات هذه المنافسة احتكار التعبير عن *الحداثة*. هكذا، فقد كانت الفرنسية تُعتبر إلى عهد قريب اللسانَ المفضل للولوج إلى الحداثة، غير أن ثمة قرارات تهيئةٍ لسانيةٍ اتُّخذت بهدف فرض العربية المعيارية، حيث ارتفعت أصواتٌ مطالبةٌ بمشروعية العربية المعيارية بوصفها لسانا حديثا تقنيا وعلميا، في حين أعلنت أصوات أخرى بأنه يحق للإنگليزية، اللسانِ العالمي ولسانِ التكنولوجيا بامتياز، أن تكون اللسانَ الأجنبيَّ الأول في المغرب.

التعريب في مواجهة الفرنكوفونية

يَنظر جميع الفاعلين من مثقفين ومنظمات سياسية ونقابية وثقافية إلى التعريب، باعتباره سيرورةَ استعادةِ الهوية الثقافية الوطنية، على أنه "*مبدأ مقدسٌ*" يهدف وقفَ حضور الفرنكفونية التي غزت قطاعات التعليم والإدارة وتكوين الأطر. واعتَبر بيانٌ وقعه *علماء ومثقفون ومفكرون من المغرب* حضورَ الفرنسيةِ المكثفَ هذا مساسا*بسلامة الشخصية الثقافية الوطنية*. ويَذكر أيضا أن هذا اللسان، باحتلاله موقعا متميزا في السوق اللسانية الوطنية على حساب اللسان العربي، يعمل على تقويض السيادة الوطنية وعقيدةِ المغاربةِ الإسلامية. ويؤكد أيضا على أن الفرنكوفونية *تُفسد الشباب*، ليس فقط فيما يتصل بكفايتهم اللسانية، ولكن أيضا في ما يتعلق *بقيمهم الأخلاقية والروحية*. وأخيرا، يطالب الموقعون على البيان، باسم شرعيةِ اللسانِ العربيّ التاريخيةِ والسياسية والدينية، الدولةَ بترسيخ هذه الشرعية عبر التدخل في سوق الممتلكات الرمزية لدعم العربية في منافستها مع الفرنسية، وذلك باحتكار الدولةِ سوقَ الممتلكات اللسانية. لكن هذا الخطاب الذي يبدو احتكاريا في ظاهره، لا يروم إغلاق السوق اللسانية، بل إن ثمة نافذة ما تزال مفتوحة على الألسنة الأجنبية (السوالي والمروني، 1981، ص. 421-424).

وعلى النقيض من هذا الموقف، يُطوِّر *الخطابُ ذو النزوع البيثقافي*، الذي تنتجه النخب الناطقة بالفرنسية، أطروحةَ *التمازج* الثقافي واللساني (الخطيبي، 1993)، أي أن المجتمع المغربي يعيش في الواقع تعدديةَ ألسنةٍ وثقافاتٍ (الأمازيغية، والعربية والإفريقية والفرنسية). وهذه التعددية هي في حد ذاتها مصدرُ ثراءٍ ونماءٍ كامنٌ إذا ما دُبِّر بنوع من التساكن والتعايش. ويُعَد الانفتاح على الآخر ضرورة تاريخية بحسب هذا الخطاب، وشرطا لا مَحيد عنه للولوج إلى الحداثة والتقنية ولتقدم المجتمع المدني. ويَعتبر الخطيبي (المرجع نفسه) الفرنسيةَ، على سبيل المثال، *لسان المحبة*، و*لسان الحب* بالنسبة إلى الكاتب الفرنكوفوني، اللسان الذي يتيح له التعبير عن عالمه الإبداعي والوجداني بشكل أكثر تناسبا وجمالية. ومن المؤكد أن هنالك كُتابا مغاربة آخرين يكتبون بالفرنسية، وهم يتقاسمون هذه القناعة؛ أمثال الطاهر بن جلون، وعبد اللطيف اللعبي، وفؤاد العروي، بل وليلى سليماني وآخرين.

الأنكلوفونية في مواجهة الفرنكوفونية

تُعتبر الأنكلوفونية منافسا لا يُستهان به للفرنكوفونية. وتسعى الإنكليزية إلى التجلي في المجالات والاستعمالات التي كانت حكرا على الفرنسية إلى الآن، مما يعني أن هذين اللسانين يوجدان، احتمالا على الأقل، في وضعية خلافية. ويتمثل رهان هذا الصراع في استثمار حقل *الحداثة*. وتتجلى المنافسة بين اللسانين الإنكليزي والفرنسي على أساس مؤشرات موضوعية وذاتية. وحتى نتمعن هذه الإشكالية في سياق التعليم،

ونفهم توجه الطلاب إلى تملك الرأس المال اللساني، لنتأمل الحقل الجامعي بوصفه ساحةَ حدوث الصراع الرمزي بين هذين اللسانين.

وسنعتمد، من بين مؤشرات المنافسة بين اللسانين الإنكليزي والفرنسي، عددَ الطلاب المسجلين على التوالي في شعبتي الإنكليزية والفرنسية بكليات الآداب بالمغرب، وموقفَ التلاميذ والطلبة من الإنكليزية والفرنسية. يتيح المؤشر الأول فهم دوافع الاختيار الذي يقوم به الطلاب بين اللسانين، ومن ثمة معرفة عدد المتخرجين المتخصصين في كلا اللسانين، مما يتيح أيضا تكوين فكرة إسقاطية على عدد أطر تدريس اللسانين بما أن أغلبية حاملي إجازةٍ في الإنكليزية أو الفرنسية يوظَّفون حاليا في التدريس.

والحقيقة اللافتة التي تجدر الإشارة إليها في هذا الصدد هي أن عدد الطلاب المسجلين بشعبة الإنكليزية يفوق بكثير عدد المسجلين بشعبة الفرنسية بمختلف كليات الآداب بالجامعات المغربية. وبحسب إحصائيات مصلحة التخطيط بوزارة التربية الوطنية (أبريل 1989)، فإن عدد الطلبة المسجلين بشعب الألسنة الأجنبية للموسم الجامعي 1989-1990 هو 11.359 بالنسبة إلى شعبة الإنكليزية، و8.936 بالنسبة إلى شعبة الفرنسية، و1640 بالنسبة إلى شعبة الإسبانية. ويَظهر من هذه الأرقام أن الطلاب الذين يختارون التخصص في الألسنة الأجنبية يفضلون بصورة واضحة الإنكليزية، ويُعد هذا التوجه عاما في كل الجامعات المغربية.

ويُعتبر موقفُ المتحدثينَ الإيجابيُّ تجاه الإنكليزية مؤشرا مثيرا للاهتمام أيضا لأنه يتيح لنا مقاربة التمثيل الذي يتكون لديهم عن هذا اللسان. وتُوفر الدراسات القليلة التي تتناول هذه المسألة (انظر گراڤيل، 1979؛ الأبيض، 1985؛ گابلز، 1988؛ صديقي،1991) عناصر كمية ونوعية كفيلة بأن تتيح تحليل موقف المستطلَعين تجاه الإنكليزية. ويُبين الأبيض وگابلز أن الطلاب المغاربة يفضلون الإنكليزية عندما يتعين عليهم الاختيار بينها وبين الفرنسية. هكذا، يحظى اللسان الأول بموقف إيجابي مقارنة بالثاني: تعتبر الإنكليزية *أكثر تطورا وأكثر تقنية وأكثر جدوى* بالنسبة إلى مستقبل المغرب من الفرنسية. ويستند تفضيلها إلى حجة كونها لسانا غير ذي ماضٍ استعماري بالنسبة إلى المغرب.

ومن الواضح أن الاستطلاعات التي أجريت بين طلاب شعبة الإنكليزية (انظر گراڤيل، 1979؛ صديقي، 1991) كانت أكثر وضوحا بشأن تفوق الإنكليزية في تمثيل المستطلعين اللساني. وهذا هو السبب الكامن وراء تفضيل الطلاب من الرباط (انظر گراڤيل، المرجع نفسه) بشكل واضح الإنكليزيةَ على الفرنسية: *إنها أجمل* (33% بالنسبة إلى الإنكليزية مقابل 6% بالنسبة إلى الفرنسية)، وهي اللسان الذي نود *التحدث به أكثر* (54% بالنسبة إلى الإنكليزية مقابل 14% بالنسبة إلى الفرنسية) ونرغب في

إتقانه أكثر (80% بالنسبة إلى الإنكليزية مقابل5% بالنسبة إلى الفرنسية). ويوجد الاتجاه ذاتُه لدى الطلاب في فاس (انظر صديقي، المرجع نفسه)، حيث يَعتبر 35% منهم أن الإنكليزية هي *اللسان الأجنبي الأكثر أهمية*، و40% منهم يعتقدون أنها توفر فرصَ عملٍ أفضل من غيرها.

خلاصة

يطرح مستعملو الألسنة القوية، وخاصة العربية المعيارية والفرنسية والإنكليزية على نحو متزايد، في ظل المنافسة بينها في السوق اللسانية، استراتيجيات قصد تقوية رأس مالهم اللساني. ويتمثل رهان هذه المنافسة في استثمار حقل *الحداثة*. وتختلف استراتيجيات إضفاء الشرعية من لسان إلى آخر. هكذا، تتوفر العربية المعيارية على مَواطن قوة رئيسة: الدين والدستور والمؤسسات العمومية والتراث العربي-الإسلامي. وتستفيد الفرنسية من الدعم الموروث عن الاستعمار، والمكرَّس في إطار العلاقات المميَّزة بين فرنسا والمغرب بعد استقلال هذا الأخير. ثم إن هناك عوامل تعزز تقسيم العمل الرمزي بين اللسانين الفرنسي والعربي المعياري، والمتمثلة في الخيار الرسمي بتبني شكلٍ من أشكال *الازدواجية اللسانية* في التعليم يجري بموجبه تدريس المواد المتعلقة *بالهوية* بالعربية المعيارية، وتدريس تلك التي تسمح باكتساب التقنية والعلوم بالفرنسية عموما. ويُضاف إلى ذلك اندماج المغرب في دائرة فرنسا الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية. أما الإنكليزية فقد شرعت، تدريجيا، في فرض نفسها، وتتمتع بالمكانة المرموقة التي يمنحها لها موقعها المهيمن على المستوى الدولي باعتبارها ناقلة التكنولوجيا المتقدمة و*الثقافة الكونية*.

وفي نهاية المطاف، يبدو أن *طريقة الوجود*، التي تترجمها الثنائية اللسانية القائمة بين العربية المعيارية والفرنسية، تعكس الحالة التي توجد عليها العلاقات الاجتماعية الراهنة على المستوى الرمزي. وفي هذا السياق، تقوم المدرسة الفرنسية في المغرب بوظيفة إنتاج النخب وإعادة إنتاجها، كما هو الحال في جميع المجتمعات المحيطيَّة المستعمرة سابقا، حيث لم تَعُد الفرنكوفونية تهُم كتلة الساكنة المتمدرسة، بل فقط النخبَ الحضرية وخلَفَها. وهو بالتأكيد رصيد استراتيجي فيما يتصل بتملُّك القوة الاقتصادية والرمزية. لكن هذه المكانة المميزة التي تحتلها الفرنسية صارت مهددة بفعل تواتر استعمالات الإنكليزية في مجالات عِدة منها التعليم والتكوين والبحث العلمي، وقطاعات الخدمات وتكنولوجيات الاتصال والذكاء الاصطناعي؛ بالإضافة إلى تطلع المغرب للتخلص من تبعيته إلى دائرة الفرنكوفونية والفرنسية واستبدالها بدائرة الولايات المتحدة.

الفرنكوفونية، المعيش والتمثيلات*

الإشكالية

تتضمن نمذجة الفرنكوفونية التي اقترحها موريس. وي (1973) ثلاثة أنماط من الوضعيات: (أ) وضعية البلدان التي تكون فيها الفرنسية اللسانَ الرسميَّ الوحيد بحكم القانون، واللسانَ الناقل الأغلبي (فرنسا)؛ (ب) وضعية البلدان التي تُعتبر فيها الفرنسية بحكم القانون أحد الألسنة الرسمية (كندا، وبلجيكا، ولوكسمبورغ، وسويسرا)؛ (ج) وضعية البلدان التي تكون فيها الفرنسية اللسانَ الرسميَّ الوحيدَ، بحكم القانون أو بحكم الأمر الواقع، ضمنَ وضعية تتسم بتنوع الألسنة الوطنية (وهذا هو الحال في بلدان المغرب والجزائر وتونس وموريطانيا).

وينبغي أن نضيف إلى هذه النمذجة نمطا رابعا من الفرنكوفونية، وهو نمط المغارب، وربما نمط لبنان أيضا، حيث تُعتبر الفرنسية، تاريخيا، لسانَ القوةِ الاستعمارية، قوة الحماية أو قوة الانتداب حسب الحالة، وحيث تُعَد حاليا اللسانَ الأجنبيَّ الأول الحاضرَ بقوة في التعليم والإدارة والحياة العامة، وحيث تقتصر قاعدةُ الفرنكوفونيةِ الاجتماعيةُ بالأساس على شريحة ضئيلة من النخب الحضرية. وهذه هي بالتحديد الحالة التي تهمنا في هذا الفصل.

يتميز الوضع اللساني-الاجتماعي بالمغرب بتعايش الألسنة الوطنية، العربية والأمازيغية بمختلف منوعاتهما، والألسنة الأجنبية، خاصة الفرنسية، وبدرجة أقل الإسبانية والإنكليزية. ويعتبر هذا التعايش سلميا في بعض المظاهر، وخلافيا في مظاهر أخرى. ويمكننا القول إن هذه الألسنة توجد في علاقة ازدواجيات لسانية مدمَجة تشمل الألسنةَ الوطنية ذاتَها، وتشمل هذه الأخيرةَ والألسنةَ الأجنبية. وينبغي أن تتميز خاصية هذه الازدواجيات اللسانية، من ناحية، بتكامل الوظائف والاستعمالات بين الألسنة الوطنية والألسنة الأجنبية، ومن ناحية أخرى، بالمنافسة بين مختلف المنوَّعات اللسانية.

---

* هذا الفصل صيغة منقحة لمقالة "المغاربة واللسان الفرنسي" المنشورة في *تعايش الألسنة في الفضاء الفرنكوفوني. مقاربة لسانية-اجتماعية كِبرية*. ص. 30-13، 2000، بيروت، اتحاد الجامعات الفرنكوفونية، المستجدات العلمية.

Boukous, A. (2000), "Les Marocains et la langue française" paru dans *La coexistence des langues dans l'espace francophone. Approche macrosociolinguistique. p. 13-30*, Beyrouth, Association des Universités francophones, Actualités scientifiques.

ومما لا شك فيه أن تكاملَ استعمالات هذه المنوَّعات ووظائفَها يتيح تداركَ أوجه القصور الجلية في الذخيرة اللغوية الخاصة بالمتحدثين بالألسنة الوطنية. أما بصدد المنافسة بينها، فإنها تعكس الدينامية التي يتسم بها الوضع اللساني-الاجتماعي حيث تعتمل رهاناتٌ مُبنيِنة.

ومن بين القضايا العديدة التي تتطلب دراسة متعمقة في هذه الوضعية، نذكر وضعَ الفرنسية واستعمالاتها ووظائفَها. هذه الأخيرة التي جرى فرضُها، باعتبارها لسانَ نظامِ الحمايةِ الفرنسية في المغرب (1912-1956)، بِصيغ مختلفة في النظام التربوي وفي الهيئات الإدارية والحياة الاقتصادية والحياة العامة في الغالب. وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور نخبة فرنكوفونية تُنعت بكونها حديثة، عملت على إزاحة النخبة المعرَّبة التقليدية والنخبة الإسبانوفونية حِين تسلُّمها زمام الدولة بعد الاستقلال.

وما تزال الفرنسية تحظى، بعد مرور أكثر من ستة عقود على إعلان الاستقلال، بالوضع المميز المتمثل في كونها اللسانَ الأجنبيَّ الأول. وقد اكتسبت هذا الوضع بحكم الأمر الواقع بفضل تعدد وظائفها ورسوخها، والتي نلخصها في كونها:

(أ) اللسانَ الأجنبيَّ الوحيدَ الإلزاميَّ في التعليمين الأساس والثانوي إلى عهد قريب؛

(ب) لسانَ التعليمِ التقنيِّ في التعليم الثانوي، ولسانَ التعليم العلمي في التعليم العالي؛

(ج) لسانَ العملِ في القطاعات التقنية للإدارات العمومية؛

(د) لسانَ العملِ في القطاع الخاص؛

(ه) ولسانَ الدبلوماسيةِ في التمثيليات المغربية في البلدان غير الناطقة بالعربية.

كيف يمكن تفسير هذا الوضع المميَّز سواء في السوق اللسانية أو في الحقل الاجتماعي؟ يتمثل العامل الأكثر وضوحا الذي يُفسِّر هذه الظاهرة في العامل التاريخي، ذلك أن اللسانَ الفرنسيَّ لسانٌ متجذرٌ في الأراضي المغربية بفعل وسائل قوية طوال مدة نظام الحماية، أي لمدة أربعة وأربعين عاما. وقد عمل هذا الحضور المكثف على تشكيل الأوعاء اللسانية بصورة مستديمة، وتشكُّلِ مشهد البلاد اللساني بطريقة حاسمة.

وتُعتبر المكانة الخاصة التي تحتلها الفرنسية في المغرب محصِّلة عوامل أخرى كامنة في علاقةِ تبعيةِ المغربِ، خاصة على المستويات الاقتصادية والمالية والتربوية. ولنذكِّر أن فرنسا هي، في واقع الأمر، مُموِّنُ المغربِ الأولُ (حوالي 24% من قيمة الواردات المغربية)، والزبونُ الأول (حوالي 22% من قيمة الصادرات)، والمستثمرُ

الأجنبي الأولُ (حوالي 20% من الاستثمارات). وبالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمد المغرب، لفترة طويلة، على فرنسا وكندا وبلجيكا لتكوين أطره العليا، أي أطرٍ ناطقةٍ بالفرنسية.

مقاربة منهجية

وفي هذا السياق العام، بدا لنا مهما أن ننكب على فحص علاقة المغاربة باللسان الفرنسي. وبما أن الفرنكوفونية ظاهرة متعددة الأبعاد، فطبيعي أن يُنظَر إليها من زوايا عديدة، لا سيما من جانب مظهرها الديداكتيكي (انظر الشامي، 1987)، والاجتماعي الثقافي (انظر سانتوتشي، 1986؛ المعتصم، 1992)، والسياسي (انظر الشيخ وآخرين، 1988)، والإيديولوجي (انظر الورديغي، 1993)، وغيرها من المظاهر الأخرى. ومن جانبنا، نحبذ اعتماد المقاربة اللسانية-الاجتماعية لتناول هذه الظاهرة، وهي مقاربة تربط اللسان الفرنسي بالسياق الاجتماعي والثقافي المغربي على أساس استقصاء تجريبي[1]. وقد اعتمد الذين سبقونا، وبدرجات متفاوتة، على هذا النمط من المقاربة لأجل تناول أوجه القصور المنهجية والنزعة الاختزالية التي اتسمت بها الأعمال الأكاديمية (انظر بنتهيلا، 1983؛ الغربي، 1993؛ بوكوس، 1996 وآخرين).

ويتمثل هدفُ هذا العملِ الدقيقُ في الدراسة التجريبية الخاصة بسلوك عينة من الساكنة المغربية تجاه اللسان الفرنسي. ويشمل ذلك على وجه الخصوص دراسةَ أوجهِ استعمالِ المتحدثين للسان الفرنسي، والمعرفة التي يمتلكونها عن الثقافة الفرنكوفونية، والدافع إلى اعتماد هذا اللسان، والمواقف التي يتخذونها تجاهه، والتمثيلات التي يكونونها عنه. ويروم هذا البحث تحقيق هدفين على الأقل يتمثلان في المساهمة، من جهة، في تحليل السوق اللسانية المغربية والرهانات الرمزية التي تعتمل ضمنها، ومن جهة أخرى، في تقييم وضع الفرنسية ووظيفتها بصورة أفضل في سياق بلورة سياسة لسانية في شموليتها.

مبدئيا، ثمة أربعة أسئلة يتطلع هذا البحث إلى الإجابة عنها:

(أ) ما استعمالات اللسان الفرنسي التي يُفصح عنها المستطلَعون؟

(ب) ما درجة المعرفة التي يُفصح المستطلَعون عن امتلاكها بخصوص الثقافة الفرنكوفونية؟

[1] لم ندرج في هذا الفصل الاستمارة المعتمدة في البحث لطولها.

(ج) ما الدرجة المعلنة بخصوص دافعهم إلى الفرنسية، وما طبيعة هذا الدافع: هل هودافع نفعي أودافع اندماجي؟

(د) ما الموقف المعلن عنه من قبل المستطلَعين تجاه الفرنسية، وما التمثيل الذي يكونونه عنها؟

سنقتصر هنا على الاستعمالات والتمثيلات. وتتبدى فرضيات العمل في الفرضيات الثلاث الآتية:

(أ) يوجد اللسان الفرنسي في تراجع نسبي نتيجة تعريب التعليم والإدارة؛

(ب) تقلصت قاعدة اللسان الفرنسي الاجتماعية في المناطق الحضرية، وتكاد تكون منعدمة في المناطق القروية؛

(ج) يعتبر سلوك الأفراد تجاه اللسان الفرنسي متباينا لأنه يندرج ضمن ظرفية تتسم بحضور اتجاهين يضعان الفرنكوفونية على طاولة النقاش. يتجلى الاتجاه الأول في الانطواء الهوياتي (الديني، وذي النزوع القومي، والإثني)، أما الاتجاه الثاني فيستند إلى منطق العولمة.

الساكنة والعينة

تتمثل الساكنة المستهدفة بالاستطلاع في الساكنة الحضرية. وقد أملت هذا الاختيار العناصر الآتية:

(أ) كثافة حضور الفرنسية في الوسط الحضري، وهو الحضور الذي يكاد يكون منعدما في الوسط القروي؛

(ب) أهمية السوق اللسانية الحضرية باعتبارها مكانَ فرض المعيار اللساني-الاجتماعي؛

(ج) تطور الظاهرة الحضرية؛

(د) شروط إجراءِ البحثِ المريحة في الوسط الحضري.

تتكون العينة الأولية من عدد إجمالي يتألف من 985 فردا الذين عبأوا الاستبيان. واحتُفظ من هذه المجموعة بـ 300 فرد باعتماد تقنية تحديد العينة بصورة عشوائية، أي 30.45% من العينة الأولية. ويقطن الأفراد المستطلَع رأيُهم بالوسط الحضري. وقد

أُجريَ الاستطلاع في المدن الآتية: القنيطرة، وسلا، والرباط، والمحمدية، والدار البيضاء، ومراكش.

وتتمثل المتغيرات المستقلة المحتفَظ بها في السن والجنس والوضع الاجتماعي والمستوى التعليمي والتخصص. هكذا، تتراوح أعمار المشاركين في الاستطلاع بين 12 و76 عاما، وهم من جنس الذكور ومن جنس الإناث موزعِين بالتساوي. أما بالنسبة إلى وضعهم الاجتماعي، فهو يُحيل عموما على وضع المستطلَعين الاجتماعي والمهني. وبهذا، فقد ميَّزنا عشر فئات: تلميذ تعليم أساس، وتلميذ تعليم ثانوي، وطالب، وموظف، وأستاذ باحث، وطبيب، ومحام، وتاجر، وكتبي، ومستخدم بنك. ولم نحتفظ بمقولة "طبقة اجتماعية" لأن الغموض التعريفي الذي تتسم به في التشكُّل الاجتماعي المغربي قد تنجم عنه أخطاء في التقدير. وقد فضلنا الالتزام، في غياب معلومات موثوقة تتعلق بدخل الأشخاص، بمعنى محايد لمفهوم الوضع.

يتراوح مستوى المستطلَعين الدراسي بين غير المتمدرسين وبين الذين تابعوا دراستهم إلى مستوى السلك الثالث الجامعي (سلك الدكتوراه). ويرتبط التخصص بالتكوين الذي تابعه المعنيون، أي الآداب والقانون والتقنيات والعلوم. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المتغير لا يخص المستطلَعين غير المتمدرسين الذين اقتصر تعليمهم على التعليم الأساس. إن تقاطع هذا المتغير مع متغير "الوضع" يتيح مقاربة فئة المستطلَعين الاجتماعية بطريقة موضوعية إلى حد ما.

وقد اعتمدنا أداةً الاستبيانَ. ولتجنب المشاكل المتصلة بعدم فهم الأسئلة، قدمنا نسختان من الاستبيان: واحدة بالعربية وأخرى بالفرنسية.

ويتضمن هذا الاستبيان ثلاثين سؤالاً، بعضها مغلق والبعض الآخر شبه مفتوح. تهم هذه الأسئلة المعلومات الآتية: ملف المستطلَعين الشخصي، واستعمالاتهم للسان الفرنسي، ودافعهم، ومواقفهم وتمثيلاتهم عن الفرنسية. وقد مُرِّر بشكل عام في مكان العمل أو في مكان الدراسة.

وتتجلى المتغيرات التي جرى تحليلها في هذه المداخلة في "الاستعمالات" و"التمثيلات". لنوضح ما نعنيه بهذين المفهومين. يجب التوضيح بداية، في ما يتعلق بالاستعمالات، بأن الأمر يتعلق بالاستعمالات التي أفصح عنها المستطلَعون، لا بالاستعمالات التي لاحظها المستطلِع فِعليا. وهذا يعني بطبيعة الحال بأنه قد يكون ثمة فرق كبير بين الاستعمالات المُفصَح عنها وبين الاستعمالات الفعلية. ومن ثمة، يقتضي الأمر هنا القيام بمهمتين:

(أ) تقييم درجة وطبيعة الاستعمالات التي أفصح المستطلَعون على أنهم يستعملون بها اللسانَ الفرنسيَّ على المستوى الشفهي والكتابي والسمعي والقرائي؛

(ب) وفهم طبيعة هذه الاستعمالات ومجالاتها، وتحديد المحاوِرين. وقد شكلت هذه النقطة موضوع أسئلة الاستبيان الخاصة.

ونعني بـ "التمثيلات" مجموع الاستعدادات النفسية والاجتماعية التي يبديها المستطلَع بواسطة سلوكه وحُكْمه. ويمكننا أن نقول مع بورديوه (1982) بأن التمثيلات اللسانية تشكل مجموعة من الاستعدادات الاجتماعية المدمجة في هابيتوسِ الذات المتكلمة اللساني، والتي تشتغل بمثابة مبادئ إضفاء الموضوعية على السوق اللسانية، وتُعتمد في تقييم المنتوجات اللسانية وتراتبيتها. وقد اقترحنا ثلاثة أضرب تمثيلية على المستَطلَعين: ضرب إيجابي يجعل من الفرنسية لسانَ "الحداثة" و"المكانة الاجتماعية المرموقة"، وضرب سلبي يجعل منها لسانَ "الاستعمار الجديد" و"الاستلاب الثقافي"، وضرب محايد يجعل منها لسانا "مفيدا للبلاد". من المفترض أن يمتلك المستَطلَعون تمثيلات متمايزة تجاه اللسان الفرنسي، حيث بمقدورها أن تكون إيجابية أو سلبية اعتمادا على خطاطة معرفية مُضمَرة من قبلهم، والتي تتجلى بصورة واضحة تقريبا في متخيَّل المتحدثين وفي ممارستهم ذات الطابع اللساني-الاجتماعي.

ويُعتبر اعتمادُ التحليل على تصريحات المستطلَعين من بين القضايا المنهجية الرئيسة التي تثيرها، على الخصوص، دراسةُ الاستعمالات. والحال أن التصريحات، كما يعلم الجميع، لا تعكس بالضرورة أفعال المستطلَعين الحقيقية في السلوك الواقعي. ويكمن الوضع الأمثل في أن نمتلك القدرة على التحقق من صحة الأقوال من خلال الوقائع بواسطة الملاحظة المباشرة في إطار استطلاع أنثروبولوجي. وبطبيعة الحال، يبقى بلوغ هذا الوضع أمنية عزيزة في أغلب الأحيان لأنه يصعب تحقيقها في الميدان. في الواقع، كيف يكون بمقدورنا أن نلاحظ بصورة دقيقة مئات المستطلَعين في وضعيات التواصل المتنوعة التي ينخرطون فيها يوميا؟ هل يمكن أن تكون هذه الاحترازات خاصة بالمقاربة اللسانية-الاجتماعية الكِبرية؟ وهل تنفلت منها المقاربة الصِّغرية؟ ليس هذا مؤكدا لأننا عندما نقرأ الأدبيات الأنثروبولوجية، حتى لو أُنجزت في مجال صِغْري، فإننا ندرك بوضوح أن الملاحظةَ هي نفسُها عملٌ يُبني باعتماد موضوعٍ هو الآخرُ مبنيٌّ من قبل عالِم الأنثروبولوجيا، وبأن النتيجة النهائية هي تأويلُ الوقائعِ التي جرت ملاحظتُها انطلاقا من منظور محرِّفٍ الفرضياتِ المسلمِ بها، ولاسيما ثقافةَ المحلِّل وأحكامَه المسبقة وغيرها. (راجع رابيناو، 1988).

ويجري تحليل الاستعمالات والتمثيلات على مستويين، المستوى الكمي والمستوى الكيفي. نعتمد في التحليل الكمي نمطين من التحليل، تحليل التباين وتحليل الارتباط، ويتيح تحليل التباين قياس الفروق بين المجموعات والفئات، وهو ينطبق على متغيرات غير ثابتة أو اسمية، وهي الفئات العمرية، والجنس، والوضع، والتخصص. أما تحليل الارتباط فيعمل على تقييم درجة الارتباط الموجودة بين المتغيرات الثابتة، وهي العمر، ومستوى التعليم، والاستعمال، والمعرفة، والدافع، والتمثيل. في حين أن التحليل الكيفي الذي يهم سلوك المستطلَعين تجاه اللسان الفرنسي، فيندرج في إطار نظرية التبادلات الرمزية (بورديوه، 1982).

سنقوم على التوالي بفحص النتائج المتعلقة بالاستعمالات والتمثيلات كما أفصح عنها المستطلَعون والنظر في التأويل الذي نقترحه لتفسير هذه النتائج.

نتائج الاستطلاع

سيجري عرض نتائج التحليل الكمي وفق تقاطع المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

استعمالات اللسان الفرنسي

تتعلق الاستعمالات، التي يُفصح المستطلَعون أنهم يقومون بها للسان الفرنسي، بالوضعية (السؤال 10 و16)، وبالمُحاور (السؤال 17)، وبالقراءة (السؤال 11 و12)، وبالتحرير (السؤال 14 و15) وبالسماع (السؤال 13).

درجة الاستعمال

حُدِّدت درجة الاستعمال المتوسط في18.57. وقد احتُسبت من متوسط الاستعمالات التي أفصح المستطلَعون قيامَهم بها. وحُدد الحد الأقصى في 34 والحد الأدنى في 0. أما المعدلات حسب طبيعة الاستعمالات ودرجة الاستعمال، فهي على الشكل الآتي بالنسب المئوية:

	شفهي	قراءة	تحرير	سماع
منعدم	6,3	9	14,33	8,02
قليل	33,33	41	27,33	22,4
متوسط	36,33	7,33	31,33	39,46
كثير	24	42,66	27	30,1

يتضح أن درجة استعمال المستطلَعين اللسانَ الفرنسيَّ هي متوسطة عموما، مما يعني أنهم يستعملونه بصورة محدودة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اختلاف أنماط الاستعمال. هكذا، فالمجال الذي تُستعمل فيه الفرنسية أكثر من غيرها هو السماع، والمجال الذي تستعمل فيه بشكل أقل هو القراءة. ويدل هذا على أن استعمال المستطلَعين الفرنسيةَ هو في الأساس استعمال سلبي يفتقد الإبداعية.

تمنح هذه النتائج معدلات إجمالية. ومن المهم الآن معرفة كيف تحدث الاستعمالات بشكل تفاضلي وفق سن المستطلَعين وجنسهم ومستواهم الدراسي وتخصصهم.

الاستعمال والسن

تتفاوت درجة استعمال الفرنسية بصورة جد دالة بحسب السن. هكذا، فالفئة العمرية بين 31و 40 عاما تُسجل أعلى معدل (متوسط 21.1)، والفئة العمرية من 51 عاما فما فوق تُسجل معدلا أدنى (متوسط 5.2). وتتألف الفئة العمرية بين 31و40 عاما، في معظمها، من أفراد يمتلكون على الأقل مستوى السلك الثاني من التعليم العالي (مدرسون، وباحثون، وأطباء، وموظفون)، أي تتكون من أفراد متمكنين من الفرنسية. ومع ذلك، فإن متوسط هذه المجموعة لا يتجاوز ثلثي إجمالي الاستعمالات. وتَستعمل المجموعة العمرية 51 عاما فما فوق الفرنسيةَ بصورة قليلة جدا، ويعود ذلك إلى سببين، من ناحية، لأنها تتكون بشكل رئيس من أفراد ذوي مستوى متدن في الفرنسية، ومن ناحية أخرى، لأن الفرنسية ليست لسانا متداولا في انشغالات هؤلاء الأفراد (خاصة التجار). تفند هذه النتيجةُ الفرضية البديلة التي بموجبها سيكون على الأفراد الأكبر سنا استعمال الفرنسية أكثر من غيرهم لأنهم يعاصرون السياسة التي تعلي من شأن الفرنسية، وإما سيكون على الأفراد الأصغر سنا استعمال اللسان ذاته أكثر من غيرهم لأنهم يحظَون بمستوى تمدرس أعلى من الذي تحظى به الأجيال السابقة.

ويتضح من النتائج أن المستطلَعين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية التي تتوسط الفئتين هم الذين يُسجلون أعلى المعدلات، وذلك لأن الأمر يتعلق بالتأكيد بأفراد أنْهوا دراستهم وولجوا الحياة العملية في قطاعات تكون فيها الفرنسية لسانَ العملِ، ولأنه يتعلق أيضا بأفراد يُحسِّون، بحكم وضعهم، بأن الفرنسية هي لسانُ المكانة الاجتماعية المرموقة. ويسوِّغُ الفرضيةَ الأولى كون كبار السن عاشوا تقريبا خلال فترة الحماية، وجرى تكوينهم قبل تعريب التعليم الثانوي والإدارة والإعلام، وكان بمقدورهم الولوج إلى الكتب والثقافة الفرنكوفونيَّتين. ونتيجة لذلك، كانوا أكثر تعريضا من الشباب

للفرنسية، وأتيحت لهم فرصُ استعمالها أكثر منهم في مختلف المجالات. ويمكننا وفق الفرضية الثانية أن نسلم، من ناحية أولى، أن الشباب يستفيدون من مستوى تمدرس غير مسبوق، ومن ناحية أخرى، أن قوة الثقافة الإعلامية الجديدة جعلت الفرنسية تتغلغل في كل البيوت تقريبا. وساهمت هاتان الحقيقتان في الزيادة الهائلة في عدد الناطقين بالفرنسية.

الاستعمال والجنس

تتفاوت درجةُ الاستعمالِ المفصَحُ عنها بصورة دالة حسب الجنس. يُسجل جنسُ الإناث متوسطا أعلى من نظرائهم من الذكور (20.8 مقابل 16.2). وتؤكد هذه النتيجةُ حقيقةً قائمة في مكان آخر، وهي أن النساء يمِلن إلى استعمال اللسان أكثر من الرجال، ويتعلق الأمر باللسان الأجنبي في هذه الحالة. ونقدم هنا مؤشرين على ذلك: عدد الفتيات في شعب الألسنة الأجنبية (حوالي 20 فتاة مقابل فتى واحد)، وعدد النساء اللواتي يُدرّسن الألسنة الأجنبية (حوالي 3 نساء مقابل رجل واحد).

كيف نفسر هذا التوجه؟ هل هو استعداد طبيعي؟ ليس الأمر كذلك بدون شك، بل إنه بالأحرى ضرورة اجتماعية. في الواقع، يُشكل التمكن من اللسان رأسَ مال رمزي مهم يسمح للمرأة، في السياق المغربي على الأقل، بمراكمة امتيازات اجتماعية وثقافية من شأنها تحسين مكانتها الاجتماعية في بيئة تُهيمن عليها التقاليد. ويمكننا أيضا القول إن استعمال اللسان الأجنبي يسمح للمرأة بتحطيم الطابوهات اللغوية بسهولة أكبر مما يسمح به اللسان الأول. لكن هذه الفرضية لا تصمد أمام معاينة الوقائع. هكذا، يكفي أن نستمع إلى الشتائم المتلفظ بها في اللسان الأول لندرك أن هذا الأخير ليس بأية حال من الأحوال لسانا نقيا وأن المتحدثين الأصليين يستعملونه في الخطاب الرصين أكثر مما يستعملونه في الكلام البذيء.

الاستعمال والوضع الاجتماعي

تتفاوت درجة الاستعمال بصورة ملحوظة للغاية بحسب وضعِ المستطلَع الاجتماعي. تتمثل المجموعات التي تستعمل الفرنسية أكثر من غيرها في الأساتذة الباحثين (25.9)، والأطباء (25.4)، وموظفي البنوك (23.7). أما الذين يستعملونها بدرجة أدنى فهم التجار (11.1) والمحامون (13.8). ومن ثمة، فإن مستعملي الفرنسية المثاليين هم الأفراد الذين يستعملونها بوصفها لسانَ عملٍ. وهكذا، يستعمل الباحثون الفرنسية في أبحاثهم، وللحصول على المعلومات، وتحرير البحوث، وللتواصل الشفهي في المؤتمرات والندوات. أما بالنسبة إلى الأطباء، فيجب التمييز بين فئتين، فئة

الممارسين بالصحة العمومية وفئة العاملين بالقطاع الخاص. يستعملُ أفراد الفئة الأولى العربية اللهجية في تواصلهم مع المرضى، والفرنسية الممزوجة عموما بالعربية اللهجية مع الطاقم الطبي. أما بالنسبة إلى أفراد الفئة الثانية، فإنهم يستعملون في الغالب الفرنسية في التواصل مع مرضاهم. ويتجه أفراد كلتا الفئتين إلى استعمال الفرنسية فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الاجتماعية التي تنطوي على علاقات ذات طابع شكلي.

وهكذا، فإن المجموعتين اللتين تستعملان الفرنسية بدرجة قليلة هما مجموعة التجار ومجموعة المحامين. إذا كان التجار يستعملون الفرنسية قليلا، فإن هذا يرجع أساسا إلى كونهم لا يحظون عموما بمستوى تعليمي كافٍ يتيح لهم التمكن من هذا اللسان بصورة جيدة. أما بالنسبة إلى المحامين، فهذا يعود إلى كونهم يتلقون تدريبهم بالعربية المعيارية على وجه العموم، ويُعتبر استعمالُ هذا اللسانِ الحصريُّ في وزارة العدل مسألةً منصوصا عليها في القانون. وفي واقع الأمر، يُعَد قطاع العدل أحد القطاعات الأولى التي جرى تعريبها (1965).

الاستعمال والمستوى التعليمي

تتفاوت درجة الاستعمال بشكل كبير حسب المستوى التعليمي. هكذا، تُسجل المجموعة التي تابعت دراستها بالسلك الثالث الجامعي (سلك الدكتوراه) أعلى معدل (24.4)، في حين تسجل المجموعة غير المتمدرسة أدنى معدل (2.9). وتُبين هذه النتيجة ارتباطَ درجة استعمال الفرنسية ارتباطا مباشرا بالتمدرس، وهو أمر يبدو طبيعيا. وبهذا، فإن الأفراد الذين يتعرضون إلى الفرنسية لأطول فترة في المدرسة والجامعة هم الذين يستعملونها أكثر من غيرهم؛ وعلى النقيض من ذلك، فالأفراد الذين لم يلتحقوا بالمدرسة يستعملونها بدرجة أقل أو لا يستعملونها على الإطلاق. وهذا يدل على أن تعلم الفرنسية واستعمالها يتحقق عبر المؤسسة التعليمية. ومن ثمة، تُعَد المدرسة أداة قوية لغرس لسان أجنبي. بصيغة أخرى، تُعتبر الفرنسية لسانَ المدرسةِ في المقام الأول.

الاستعمال والتخصص

تتباين درجة الاستعمال بصورة دالة حسب التخصص. ومن ثمة، يُسجل الأفراد ذووا التخصص التقني أعلى المعدلات (25.1)، متبوعين بأصحاب التخصصات العلمية (21.3). أما الأفراد الذين يسجلون أدنى المعدلات فهم الذين ينتمون إلى فئة غير المتخصصين (13.7)، أي تلاميذ التعليم الأساس وغير الملتحقين بالمدرسة، يليهم رجال القانون (13.8). وبهذا، فإن استعمال الفرنسية الأعلى يهم الأفراد الذين ينتمون إلى

فئات اجتماعية تتلقى تكوينها بالفرنسية، والذين تتطلب وظيفتهم أو تخصصهم استعمال هذا اللسان، أي أصحاب التخصصات التقنية والعلمية. وعلى النقيض من ذلك، فالأفراد الذين لا يشكل التمكن من الفرنسية واستعمالها ضرورةً بالنسبة إليهم، ونقصد بهم التلاميذ والتجار والمحامين، فإنهم يستعملون هذا اللسان بدرجة أقل. ومن ثمة، فإن اللسان الفرنسي هو بالأساس لسانُ العملِ في بعض القطاعات المحدَّدة ولسانُ استعمالٍ مدرسيٍّ.

المواقف تجاه اللسان الفرنسي والتمثيلات عنه

يتحدد السؤالان المتعلقان بالمواقف والتمثيلات في السؤالين 29 و30 من الاستمارة. وتُعَد التمثيلات التي يمتلكها المتحدثون عن لسان معين مُحصِّلةَ مجموع الاستعدادات النفسية والاجتماعية التي تُضمِرها الذات المتكلمة بداخلها. ومن ثمة، فهي تندرج ضمن نطاق الذاتي، والإيديولوجي، والمتخيَّل، والأحكام المسبقة، وغيرها. ولهذا يبدو من الصعب، مبدئيا، فهمها باعتماد المقاربة الكمية. ويتضح، على الرغم من ذلك، أن الأمر ليس مستحيلا، إذ أن الطريقة الذي عملنا على تطويرها هنا أدت إلى نتائج مقنعة. ويجري تقييمُ القياسِ الكميِّ الذي يهُم التمثيل وفق حد أدنى 0 وحد أقصى 6. ويتحقق ذلك بمنح نقطة 0 للإجابة السلبية و1 للإجابة الإيجابية. واستنادا إلى طريقة الحساب هذه، فإن المعدل العام الذي يهم التمثيل هو 34.6.

هكذا، تحتل الفرنسية عموما المركز الثاني بعد العربية المعيارية في أجوبةٍ عن سؤال خاص في الاستمارة يهُم ترتيبها في علاقة بالألسنة الأخرى المتواجدة في السوق اللسانية المغربية (سؤال 29)، مما يعكس موقفا إيجابيا نوعا ما من قبل المستطلَعين. وبالنسبة إلى طبيعة التمثيل، يبدو أن ما يقرب من نصف المستطلَعين (47.33) يمتلكون تمثيلا معتدلا عن اللسان الفرنسي (أي الفرنسية باعتبارها لسانا مفيدا لتنمية البلاد). وتجدر الإشارة أيضا إلى أن عدد المستطلَعين الذين يمتلكون تمثيلا إيجابيا (أي الفرنسية باعتبارها لسان الحداثة والمكانة الاجتماعية المرموقة) أكبر قليلا من عدد الذين يمتلكون تمثيلا سلبيا صريحا (أي الفرنسية باعتبارها "لسانا استعماريا ومستلِبا"). لذلك يمكننا القول، عموما، إن الأفراد المستطلَعين يُبدون توجها إيجابيا تجاه اللسان الفرنسي. لنرَ الآن طبيعة التمثيل حسب فئة المستطلعين العمرية وجنسهم ومستواهم التعليمي وتخصصهم.

التمثيل والسن

وتجدر الإشارة في المقام الأول إلى أن متوسطَ المعدلات إيجابيٌّ بالنسبة إلى مجموع الفئات، مما يدل على أن التمثيل، على المستوى الإحصائي، لا يتفاوت بصورة دالة بحسب الفئة العمرية (p-0144). يتعلق أعلى متوسط بالفئة العمرية 12-20 عاما، أي بالمستطلَعين الأصغر سنا (3. 8)، في حين أن أدنى متوسط هو المتحقق في الفئة العمرية 41-50 سنة (3.0). ومن ثمة، فإذا كانت درجة التمثيل لا تتأثر بالعمر، وإذا كانت طبيعة التمثيل إيجابية عموما، فهذا يعني أن التغييرات اللسانية-الاجتماعية التي يشهدها المجتمع المغربي لا تؤثر ألبتة على تمثيل المغاربة للسان الفرنسيّ مما يدل، على وجه الخصوص، أن التمثيل لا يختلف بشكل كبير من مجموعة إلى أخرى:

(أ) بين المستطلَعين الذين عاشوا تحت نظام الحماية (الفئة العمرية 41 سنة فما فوق)، وبين أولئك الذين ولدوا بعد الاستقلال (1956)؛

(ب) بين أولئك الذين عاشوا فترة فرنسَة التعليم والإدارة (الفئة العمرية 41 سنة فما فوق)، وبين الذين التحقوا بالتعليم في ظل نظام تعريب المؤسسات التعليمية والإدارية، أي منذ عام 1958؛

(ج) بين أولئك الذين تأثروا بنمو الساكنة الحضرية، وبين أولئك الذين عاشوا في بيئة قروية بالأساس؛

(د) وأخيرا، بين المستطلَعين الذين عاشوا في مجتمع كان فيه معدل الأمية مرتفعا، وبين أولئك الذين يستفيدون من نمو غير مسبوق في معدل التمدرس، إلخ.

التمثيل والجنس

يتفاوت التمثيل بصورة دالة حسب الجنس، حيث يسجل المستطلَعون من الذكور والإناث معدلات أعلى من المتوسط، مع تقدم طفيف للإناث (38.13 مقابل 38.12). ويمكن تفسير تفوق معدلات الإناث على معدلات الذكور من خلال ارتفاع حساسية الاناث لجاذبية الفرنكوفونية. وقد يكون مرد هذا الانجذاب إلى امتلاكهن تمثيلا منبهرا بالفرنكوفونية، وهو تمثيل يَعتبر الفرنكوفونية نموذجا لسانيا وثقافيا يرغب الناس التماهي فيه، أو أداةَ الولوج إلى الحداثة قصد الانفلات من قبضة التقليد المستلِب أو رأسَ مالٍ رمزيٍّ يُستثمر في المنافسة الاجتماعية.

التمثيل والوضع

يختلف التمثيل بشكل كبير حسب وضعِ المستطلَعين الاجتماعي. هكذا، فالمجموعة التي حصلت على أعلى معدل متوسط هي مجموعة تلاميذ التعليم الأساس (4.3)، تليها مجموعة التجار (4.1)، وبالمقابل، فإن المعدل الأضعف هو الذي سجله المحامون (2.7)، والموظفون (2.8). ومن المفارقة أن المجموعات التي تمتلك رأس مال تعليمي منخفض هي التي تسجل أعلى المعدلات، وتلك التي تمتلك رأس مال تعليمي هام (بكالوريا أو بكالوريا + أربع سنوات) تُحصل على معدل أقل من المتوسط. كيف نفسر هذه المفارقة؟ نفترض أن التلاميذ ورجال الأعمال يمتلكون شعورا بكون اللسان الفرنسي يمثل رأسَ مالٍ مرغوباً فيه لأنه غير مكتسَب. ومن ثمة، فمن الطبيعي أن يعتمد النجاح المدرسي بالنسبة إلى التلاميذ، وخاصة تلاميذ التعليم العمومي، على التمكن من الفرنسية. في حين أنها تعني القوة الاقتصادية بالنسبة إلى التجار الذين يُفترض أنها تُلحِقهم بالقطاع الاقتصادي الحديث. أما بالنسبة إلى فئتي المحامين والموظفين، فبالتأكيد أن امتلاكهم تمثيلا سلبيا عن اللسان الفرنسي يعود إلى كونه لا يحظى لديهم، ولأسباب عملية، بالهالة التي يحظى بها لدى المجموعات الأخرى، وذلك لكونها ليست لسان عملٍ بالنسبة إليهم. ويمكنهم أن يُطوروا أيضا، ولأسباب أيديولوجية، تمثيلا مبتذلا عن اللسان الفرنسي بإعلائهم من شأن العربية، ومن ثمة يجري النظر إلى العلاقة بين اللسانين على أنها علاقة حصرية وخلافية.

التمثيل والمستوى التعليمي

يتباين التمثيل بصورة دالة حسب المستوى التعليمي (p=.0022). في الواقع، تمتلك مختلف الفئات تمثيلا جيدا عن اللسان الفرنسي بمعدلٍ يفوق المتوسط بالنسبة إلى جميع الفئات. ويمتلك الأفراد الذين لا يتجاوز مستواهم الدراسي التعليم الأساس التمثيلَ الجيد جدا عن اللسان الفرنسي بمتوسط 40.8؛ وبالمقابل، يسجل أولئك الذين يبلغ مستواهم الدراسي السلكين الثاني والثالث من التعليم العالي أدنى متوسط (3.13). وإذا كان تمثيل الأفراد للسان الفرنسي إيجابيا على العموم، فهذا يدل على أن المستوى التعليمي ليس متغيرا تمييزيا من حيث درجة التمثيل وطبيعته، ويدل أيضا على أن المدرسة ليست الأداة الوحيدة التي تشكل هابيتوسَ المستطلَعين اللسانيِّ-الاجتماعي. ويشكل الحقلُ الاجتماعي أكثرَ من أيِّ حقل آخر، في غالب الأحيان، بوتقةً قويةً تضطلع بإنتاج التمثيلات وإعادة إنتاجها، وموضعَ تصنيفِ المنتوجات الرمزية، بما في ذلك اللسان.

يتضح، من قبيل المفارقة، أن المجموعات ذات المستوى التعليمي المتدني جدا، أي تلك التي لم تلتحق بالمدرسة أو التي لديها مستوى التعليم الأساس، هي التي تمتلك أعلى درجة من حيث التمثيل الجيد عن اللسان الفرنسي. وعلى النقيض من ذلك، فالأفراد الذين يكتسبون رأسَ مالٍ تعليمي قوي، لا يمتلكون تمثيلا إيجابيا عن اللسان الفرنسي. ويمكن فهم هذه المفارقة بافتراضنا أن هذا اللسان يمثل نموذجا جذابا بالنسبة إلى الأشخاص غير المتمكنين منه. وبالمقابل، يجري التقليل من شأنه من قبل الذين يتمكنون منه، وذلك بوضعه على مستوى المنافسة العالمية بين الألسنة التي يحظى فيها اللسان الإنكليزي بالتمثيل الجيد جدا.

التمثيل والتخصص

يتباين تمثيل اللسان الفرنسي بصورة دالة حسب تخصص المستطلَعين، مما يدل على أن التخصص متغير ملائم من حيث التمايز بين المجموعات بصدد التمثيل الذي يمتلكونه عن اللسان الفرنسي. وهكذا تتطابق المجموعة الحاصلة على أعلى معدل مع مجموعة الأفراد ذوي التخصص العلمي (4.2)، وتليها مجموعة أفراد التخصص الأدبي (3.6). والمجموعة التي تسجل المتوسط المتدني جدا هي مجموعة التخصص القانوني (2.7). ويبدو هنا أيضا بأن الأفراد الذين يمتلكون رأسَ مال تعليمي قوي يحملون في قرارة أنفسهم تمثيلا إيجابيا عن اللسان الفرنسي، مما يكشف عن وجود تلازم إيجابي وثيق بين التخصص والمستوى التعليمي والتمثيل. ويدل هذا على أن هؤلاء الأشخاص يطورون صورةً إيجابيةً عن اللسان الفرنسي لأنه يمثل بالنسبة إليهم رأسَ مالٍ رمزي يمنحهم قيمةً أكثر عند امتلاكهم له.

ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن مجموعة المستطلَعين التي تلقت تكوينا أدبيا أبدت هي الأخرى ميلا إيجابيا نحو اللسان الفرنسي، إذ ترتبط صورةُ هذا اللسان بالنسبة إليهم بالثقافة الفرنكوفونية، وخاصة في مظاهرها الأدبية والثقافية. وهذا هو الأمر الذي بمقدوره تفسير المعدلات التي سجلها المستطلَعون ذووا التخصصات العلمية والتقنية، والمرتفعة عن تلك الخاصة بأصحاب التخصصات الأدبية، والذين تمثل الفرنسيةُ بالنسبة إليهم، إلى جانب الإنكليزية، لسانَ الحداثة والتكنولوجيا المتقدمة. أما بالنسبة إلى مجموعة الأفراد الذين تلقوا تكوينا قانونيا، فإنهم يمتلكون تمثيلا سلبيا عن اللسان الفرنسي، وربما يعود ذلك إلى كون هذا الأمر غير ضروري بصورة كبرى في ممارسة مهنتهم، وربما أيضا إلى امتلاكهم موقفا إيديولوجيا يساوي اللسان والثقافة الفرنسية بالعالم الغربي، الأجنبي والمستلِب.

واقعُ التمكن من الفرنسيةِ وأسطورتُه

سنعمل، بالانطلاق من نتائج هذا البحث التي قمنا ببسطها أعلاه، على تناول نتائج التحليل الكيفي، ومناقشة مفهوم الفرنكوفونية بتطبيقه على الوضعية اللسانية-الاجتماعية المغربية. وسنركز اهتمامنا على الأسئلة الآتية: هل المغرب بلد فرنكوفوني، أو، بالأحرى، هل المغاربة فرنكوفونيون؟ ما الرهانات الرمزية المؤثرة في السوق اللسانية، والتي تنجم عنها سلوكات متفاوتة لدى المتحدثين تجاه الفرنكوفونية؟

هل المغرب بلد فرنكوفوني؟

تتطلب الإجابةُ عن سؤال ما إذا كان المغرب بلدا فرنكوفونيا، القيامَ بجولة تاريخية بخصوص ولادة مفهوم "الفرنكوفونية". ثم إن نظرة سريعة على هذا المفهوم تكشف تحويرا كبيرا في دلالته يعكس الالتباس الذي رافق ولادتَه ذاتَها. وفي الواقع، فإن مفهوم "الفرنكوفونية"، كما تصوره الجغرافي الفرنسي أونيزيم روكلي في كتابه "*جغرافيا* "الذي صدر عام 1869، ينطوي منذ البداية على قصد ثقافي وسياسي. ومن المؤكد أن المفهوم ينبني على أساس جغرافي، أي أنه يشمل جميع البلدان التي يجري التحدث فيها بالفرنسية. ولكن: ما الدول التي كانت تستعمل الفرنسية في ذلك الوقت، باستثناء فرنسا والكيبيك وبلجيكا وسويسرا الفرنكوفونية؟ بالتأكيد، فعددها قليل جدا، وهو يقتصر على المستعمرات الحديثة العهد.

ومما لا شك فيه أن فكرة مجتمع فرنكوفوني واسع كانت تندرج ضمن مناخ العصر، أي ضمن المشروع الاستعماري. لقد تصور أونيزيم روكلي سلفا الفرنكوفونية باعتبارها إمبراطورية، إمبراطورية متنوعة من حيث شعوبها وثقافاتها، ولكنها موحَّدة بواسطة اللسان الفرنسي. هكذا، وبعد انقضاء قرن من الزمان عند إنهاء الاستعمار في إفريقيا، وربما لم يكن هذا من قبيل الصدفة التاريخية، أُدرِج مفهوم الفرنكوفونية مع مضمون دلالي من قبل ل. س. سينگور ثم من قبل بورقيبة، حيث يرتفع الثقافيُّ على السياسي ويسود عليه. ومن الطبيعي أن مصطلح الفرنكوفونية قد استعمل بقلم الشاعر ورئيس الدولة للتغني بفضائل اللسان الفرنسي بوصفه أداةَ تواصلٍ ورابطةَ تضامنٍ. وقد كانت البداية من هنا، حيث وُلدت الفرنكوفونية الثقافية في عام 1970 مع وكالة التعاون الثقافي والتقني. وبعد ثلاثة عقود، في عام 1986، أصبح تصور الفرنكفونية، وبصورة رسمية، سياسيا أكثر منه ثقافيا، وذلك مع المؤتمر الأول لرؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استعمال الفرنسية، وفي أولوية السياسي لتقوية ذاتها خلال مؤتمرات القمة الخاصة بالفرنكفونية.

ويمكن القول، في نهاية المطاف، إن الفرنكوفونية مفهوم متعدد المعاني موغل في الغموض والتناقض، كما يقول جاك سيلار: "لا يمتلك مفهوم الفرنكوفونية أساسا موضوعيا جديا، ولكن التمثيلَ الذاتيَّ الخاص بهذا المفهوم الزائف حقيقةٌ سياسية واجتماعية وثقافية قائمة، وبالطبع حقيقة لسانية-اجتماعية". في الواقع، تعد الفرنكوفونية مفهوما تَطَوَّر في ظل التجاذب بين مطلب دعم البلدان النامية السخي وغموض القصد السياسي المفتعل من قبل الدولة الفرنسية (راجع ليجي، 1986). ومن ثمة، فإن الفرنكوفونية ظاهرة تنطوي على تداخل المستويات اللسانية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. وبالنظر إلى أوجه التناقض التي تسم هذا المفهوم، فقد فضلنا قصر موضوع هذه الدراسة على تحديد سلوك المغاربة تجاه اللسان الفرنسي، وليس تجاه الفرنكوفونية.

هل يمكننا القول، بعد هذه الجولة، إن المغاربة فرنكوفونيون؟ على المستوى اللساني-الاجتماعي، تُبيِّن هذه الدراسة أن غالبية المغاربة ليسوا فرنكوفونيين من الدرجة الأولى، ماعدا إذا احتفظنا بتعريف فضفاض جدا لمفهوم الفرنكوفوني، ونقصد به التعريف الذي تقدمه قواميس اللسان، والذي يكون، وفقه، فرنكوفونيا الشخصُ الذي يتحدث الفرنسية، دون الحكم على درجة التمكن من هذا اللسان ودرجة استعماله. وبهذا، سنقبل بأن متوسط المستطلَعين هم فرنكوفونيين بالفعل. لكن إذا اعتمدنا معنى جد ضيق، فإن المستطلَع الفرنكوفوني النموذجي هو، إحصائيا، متحدث من مستوى السلك الثالث الجامعي (سلك الدكتوراه)، أستاذ باحث وذو تخصص علمي، مما يدل على أن الأمر يتعلق بأقلية من المغاربة الذين يتطابق وضعهم الاجتماعي مع وضع النخب الحضرية. على أية حال، يُبين تحليل استعمالات الفرنسية وتمثيلاتُها أن وضعها الفعلي هو وضع لسانٍ ثانٍ.

خلاصات

لنُذكر بخلاصاتِ التحليلِ الرئيسةِ:

(أ) أعلن نصف الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع أنهم يمتلكون مستوى كافيا لاستعمال الفرنسية بشكل صحيح، ولنذكر أن الاستطلاع أُجري حصريا في الوسط الحضري؛

(ب) يقتصر استعمالُ هؤلاء الأشخاص للسانَ الفرنسي على الدراسات والأنشطة المهنية على وجه العموم؛

(ج) إن درجة معرفتهم بالثقافة الفرنكوفونية أقل من المتوسط، مما يعني أن التمكن من اللسان وبعض استعمالاته لا يقترن بمعرفة الثقافة التي ينقلها وبممارستها.

ويجري تفسير هذه النتائج على نحو كامل في إطار الوضعية اللسانية-الاجتماعية المغربية. هكذا، تُعَد كل من العربية والأمازيغية، على المستوى الدستوري، لسانا المغرب الرسميَّين اعتبارا من دستور 2011، لكن المغرب حافظ على استعمال الفرنسية في التعليم والإدارة وفي الحياة العامة، وذلك نظرا للتاريخ المشترك بين المغرب وفرنسا، والذي يتجلى في نظام الحماية (1912 إلى 1956) وفي العلاقات المميَّزة بينهما منذ الاستقلال إلى حدود الألفية الثالثة. ويُعزز هذه المكانةَ كونُ المغرب عضوا أيضا في عدد من المؤسسات الفرنكوفونية، بما في ذلك مؤتمر رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استعمال الفرنسية (مؤتمر قمة الفرنكوفونية)، و الأوپيليف (AUPELF) (منظمة الجامعات الناطقة جزئيّاً أو كليّاً بالفرنسية)، و السيلف (CILF) (المجلس الدولي للغة الفرنسية)، والأسيسيتي (ACCT) (وكالة التعاون الثقافي والتقني)، والإيفيپيف (FIPF) (الفدرالية الدولية لأساتذة الفرنسية)، والفيدليف (FIDELF) (الفيدراليَّة الدولية لكُتَّاب اللغة الفرنسيَّة)، والأديلف (ADELF) (جمعيَّة كتاب اللغة الفرنسيَّة)، وغيرها.

ينجم عن تعايش الألسنة المتواجدة في خضم السوق اللسانية وضعيةُ اتصال فيما بينها تتسم بدينامية تتخذ شكل ازدواجية لسانية مدمَجة حسب الثالوث الآتي:

(أ) ازدواجية لسانية تؤلف بين منوَّعتين مرموقتين (عربية معيارية + فرنسية)؛

(ب) ازدواجية لسانية تؤلف بين منوَّعتين غير مرموقتين (عربية لهجية + أمازيغية)؛

(ج) ازدواجية لسانية تؤلف بين منوَّعة مرموقة وأخرى غير مرموقة (عربية معيارية +عربية لهجية/أمازيغية، فرنسية + عربية لهجية/أمازيغية).

ويمكن لهذه الازدواجيات اللسانية أن تتضمن ثنائية لسانية أو ألا تتضمنها (عربية معيارية/عربية لهجية/أمازيغية + فرنسية)، أو أن تتضمن أيضا تعددية لسانية مع مختلف التوليفات الممكنة. ولكن كقاعدة عامة، سيكون من الأفضل أن نتحدث عن ازدواجية لسانية بدلا من ثنائية لسانية. وفي حقيقة الأمر، إن ثنائية لسانية منسقة ومتمكنا منها ليست في متناول سوى أقلية من المتحدثين، وغالبا ما يمارِس مستعملو الفرنسية العاديون الثنائية اللسانية المركَّبة التي يحضر فيها بصورة متواترة اللجوء إلى مزج

العناصر اللسانية من اللسانين، وذلك بسبب التمكن من الفرنسية بصورة تقريبية. أما على المستوى المفهومي، فيبدو أن مفهوم الازدواجية اللسانية هنا يخضع لتحول في التعريف مما يعني أن الاهتمام لم يَعُد ينصب على تشابه المنوَّعات المتواجدة، وإنما على طابعها العلائقي. علاوة على ذلك، فإن الدينامية التي أحدثتها المنافسة الرمزية بين هذه المنوَّعات تلغي طابعَ الازدواجيةِ اللسانيةِ المستقِرَّ، وتؤدي إلى سيرورة عدم استقرار الأوضاع والوظائف مما يجعل من الصعب في بعض الأحيان التمييز بين منوعة عليا ومنوعة دنيا (بوكوس،1995)[2]. وفي النهاية، يمكننا أن نؤكد على أن الأشخاص القادرين على استعمال الفرنسية بصورة صحيحة شفهيا وكِتابيا هم خريجو الجامعة، حيث تكون الفرنسية هي لسان التكوين، أي أقل من 10% من المتحدثين إذا أردنا أن نكون متفائلين. ومن الواضح إذن أن الفرنكوفونية المغربية هي ظاهرة لسانية-اجتماعية نخبوية، وهو الأمر الذي لا يختلف فيه المغرب كثيرا عن البلدان النامية الأخرى التي تعلن نفسها فرنكوفونيةً. ونعثر على هذه الرؤية المزدوجة إلى اللسان الفرنسي في تمثيلات الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع. وإلى حد ما، يمكننا أن نتحدث في هذا الصدد عن فُصام لساني. لنتذكر أن هوگان (1972، ص 148-149) يعرّف هذا المفهوم بأنه عُصابٌ يصيب المتحدثين والكتاب المعرَّضين لعدة منوَّعات لسانية.

[2] تُستعمل فكرة الازدواجية اللسانية هنا بالمعنى الواسع الذي يقدمه فيشمان، حيث إنها تُستعمَل لتدل على الوضعية التي تتعايش فيها منوَّعتان تمتلكان وضعا مختلفا (منوَّعة عليا ومنوَّعة دنيا)، وتكون وظائفهما متكاملة دون أن تكونا متشابهتين بالضرورة كما يحددهما تشارلز فيرگيسون في دراسته*Diglossia*

Analyses statistiques

ANOVA Table for 'Représentation'

	DF	Sum of Squares	Mean Square	F-Value	P-Value
Niveau-études	5	37,929	7,586	3,827	0,0022
Résidual	294	582,738	1,982		

Model II estimate of between component variance: 0,116

Means Table for 'Représentation'

Effect: Niveau

	Count	Mean	Std. Dev	Std. Err.
Néant	11	3.818	1.168	0.352
Fondamental	45	4.089	1.221	0.182
Secondaire	57	3.579	1.179	0.156
Premiercysup	43	3.698	1.264	0.193
Deuxièmecysup	67	3.134	1.696	0.207
Troisièmecysup	77	3.130	1.490	0.170

Model II estimate of between component variance: 0,116

Fisher's PLSD for 'Représentation'
Effect : Niveau-études
Significance Level: 5%

	Mean Diff	Crit Diff	P-Value	
Néant, Fondamental	-0.271	0.932	0.5680	
Néant, Secondaire	0.239	0.912	0.6063	

Néant, Premiercysup	0.121	0.936	0.8002	
Néant, Deuxièmecysup	0.684	0.901	0.1365	
Néant, Troisièmecysup	0.688	0.893	0.1304	
Fondamental, Secondaire	0.510	0.553	0.0703	
Fondamental, Premiercysup	0.391	0.591	0.1936	
Fondamental, Deuxièmecysup	0.955	0.534	0.0005	5
Fondamental, Troisièmecysup	0.959	0.520	0.003	5
Secondaire, Premiercysup	-0.119	0.560	0.6766	
Secondaire, Deuxièmecysup	0,445	0,499	0,0807	
Secondaire, Troisièmecysup	0,449	0,484	0,0689	
Premiercysup	0,563	0,541	0,0415	5
Premiercysup, Troisièmecy	0,568	0,527	0,0350	5
Deuxièmecysup, Troisièmecy	0,004	0,463	0,9849	

Frequency distribution for ‘Utilité’

	Count	**Rel. Freq.**	**Percent**
Non	49	0.163	16.333
Oui	251	0.837	83.667
Total	300	1.000	100.000

ANOVA Table for 'Représentation'

	DF	Sum of Squares	Mean Square	F-Value	P-Value
Niveau-études	5	50,888			
Résidual	294	569,778	1,938		

Model II estimate of between component variance: 0,177

Means Table for 'Représentation'

	Effect: Count	Mean	Std. Dev	Std. Err.
Sciences	104	3,365	1,380	0,135
Lettres	49	3,633	1,439	0,206
Technique	10	3,100	0,876	0,277
Néant	48	4,250	1,082	0,156
Droit	30	2,733	1,639	0,299
Non spécifié	59	3,305	1,523	0,198

Fisher's PLSD for 'Représentation'
Effect: Spécialité significance level: 5

	Mean Diff	Crit.Diff	P-Value	
Sciences, Lettres	-0.267	0.475	02688	
Sciences, Techniques	0.265	0.907	0.5652	
Sciences, Néant	-0.885	0.478	0.0003	5
Sciences, Droit	0.632	0.568	0.0293	5
Sciences, Non spécifie	0.060	0.447	0.7906	
Lettres	0.533	0.951	0.2711	
Lettres, Néant	-0.617	0.556	0.0298	5

Lettres, Droit	0.899	0.635	0.0057	5
Lettres, Non spécifie	0.328	0.530	0.2244	
Techniques, Néant	-1.150	0.952	0.0181	5
Techniques, Droit	0.307	1.000	0.4713	
Techniques, Non spécifie	0.205	0.937	0.6669	
Néant, Droit	1.517	0.638	<0.0001	5
Néant, Non spécifie	0.945	0.533	0.0006	5
Droit, Non spécifie	-0.572	0.614	0.0680	

Frequency Distribution for 'Français'

	Count	**Real. Freq**	**Percent**
Première	44	0.147	14.667
Deuxième	115	0.383	39.333
Troisième	69	0.230	23.000
Quatrième	52	0.173	17.333
Cinquième	11	0.037	3.667
Sixième	9	0.030	3.000
Total	300	1.000	100.00

Frequency distribution for 'Modernité'

	Count	**Rel. Freq.**	**Percent**
Non	152	0.507	50.667
Oui	148	0493	49.333
Total	300	1.000	100.000

Frequency distribution for ‘Aliénation

	Count	Rel. Freq.	Percent
Non	99	0.330	33.000
Oui	201	0.670	67.000
Total	300	1.000	100.000

Frequency distribution for ‘Prestige Social’

	Count	Rel. Freq.	Percent
Non	147	0.490	49.000
Oui	153	0.510	51.000
Total	300	1.000	100.000

Frequency distribution for ‘Utilité’

	Count	Rel. Freq.	Percent
Non	49	0.163	16.333
Oui	251	0.837	83.667
Total	300	1.000	100.000

Frequency distribution for ‘Nature/Représentation’

	Count	Rel. Freq.	Percent
Négative	74	0.247	24.667
Modérée	142	0.473	47.333
Positive	84	0.280	28.000
Total	300	1.000	100.000

	Age	Niveau-scolarité	Nb.langues	Usage	Connaissance	Motiv-Instrumentale	Motiv-integrative	Représentation
Age	1,000	0,138	0,039	-0,096	-0,012	0,050	0,143	-0,070
Niveau-scolarité	0,138	1,000	0,350	0,383	0,329	-0,050	-0,129	-0,224
Nb.langues	0,039	0,350	1,000	0,311	0,269	0,037	-0,40	-0,074
Usage	-0,096	0,383	0,311	1,000	0,566	0,219	0,105	0,222
Connaissance	-0,012	0,329	0,269	0,566	1,000	0,180	0,012	0,151
Motiv-Instrumentale	0,050	-0,050	0,037	0,219	0,180	1,000	0,446	0,254
Motiv-Integrative	0,143	-0,129	-0,040	0,105	0,012	0,446	1,000	0,284
Représ.	-0,070	-0,224	-0,074	0,222	0,151	0,254	0,284	1,000

300 observations were used in this computation.

Correlation Analysis

	Correlation	**P-Value**	**95% Lower**	**95% Upper**
Age, Niveau-scolarité	0.138	0.0164	0.25	0.248
Age, Nb.langues	0.039	0.4962	-0.074	0.152

Age, Usage	-0.096	0.0971	-0.207	0.017
Age, Connaissance	-0.012	0.8317	-0.125	0.101
Age, Motiv-Instrumentale	0.050	0.3918	-0.064	0.162
Age, Motiv-integrative	0.143	0.0131	0.030	0.252
Age, Représentation	-0.070	0.2273	-0.182	0.044
Niveau-scolarité, nb.langues	0.350	< 0.0001	0.246	0.446
Niveau-scolarité, Usage	0.383	< 0.0001	0.282	0.475
Niveau-scolarité, Connaissan	0.329	< 0.0001	0.224	0.426
Niveau-scolarité, Motiv-Inst	-0.050	0.3844	-0.163	0.061
Niveau-scolarité, Motiv-inte	-0.129	0.0255	-0.239	- 0.016
Niveau-scolarité, Représ.	-0.224	< 0.0001	-0.329	- 0.114
nb.langues, Usage	0.311	< 0.0001	0.205	0.410
nb.langues, Connaissance	0.269	< 0.0001	0.161	0.371
nb.langues, Motiv-instrume	0.037	0.5205	-0.076	0.150
nb.langues, Motiv-integrative	-0.040	0.4931	-0.152	0.074
nb.langues, Représentation	-0.074	0.1998	-0.186	0.039

Usage, Connaissance	0.566	< 0.0001	0.484	0.639
Usage, Motiv-Instrumentale	0.219	0.0001	0.109	0.325
Usage, Motiv-integrative	0.105	0.0694	-0.008	0.216
Usage, Représentation	0.222	<0.001	0.112	0.327
Connaissance, Motiv-instru	0.180	0.0018	0.068	0.287
Connaissance, Motiv-integra	0.012	0.8406	-0.102	0.125
Connaissance, Représentation	0.151	0.0089	0.038	0.260
Motiv-Instrumentale, Motiv	0.440	< 0.0001	0.351	0.532
Motiv-Instrumentale, Représ.	0.254	< 0.0001	0.145	0.357
Motiv-integrative, Représ.	0.284	< 0.0001	0.177	0.385

300 observations were used in this computation.

الفرنكوفونية، تناقضات وتحولات نسقية*

الإشكالية

يشتمل الفضاء الفرنكوفوني، في مختلف أنحاء العالم، على دولة واحدة من أصل كل أربع دول، ويضم ما يقرب من نصف مليار شخص. إنه واقع لساني وثقافي يتسم، في الآن ذاته، بتنوع الألسنة والثقافات وبتقاسم اللسان الفرنسي. وتظل استراتيجية الفرنكوفونية أسيرة مقاربة ذات طبيعة إيديولوجية وجيوسياسية بالأساس خلافا للكومنولث الأنگلوفوني الخاضع لسلطة التاج البريطاني الشرفية، والذي هو فضاء اقتصادي بالأساس. إن التركُّب الذي يتسم به إطارُ الفرنكوفونية التأسيسيُّ ذاتُه، والذي يتشكل من تداخل عناصر متنوعة مثل اللسان والثقافة والإيديولوجية والسياسة، يقودنا إلى طرح تساؤلات تتصل بالرهانات المؤثرة في العلاقة بين اللسان الفرنسي والألسنة الأخرى. ولهذا فهي تسائل كلا من الفاعلين والملاحظين، وذلك بإثارتها ردود أفعال مختلفة تتصل بوضعها ووظيفتها واستراتيجيتها، وهي ردود أفعال تتراوح بين الانخراط في بعدها اللساني وبين مقاومةِ، إن لم نقل رفضِ، القصد السياسي.

ويُشكِّل المغرب، باعتباره محمية فرنسية سابقة، حالةً خاصة في الفضاء الفرنكوفوني، حيث إنه بلد فرنكوفوني جزئيا وعضو كامل العضوية في منظمة الفرنكوفونية على الرغم من كون العربية هي لسانه الرسمي بحكم القانون إلى جانب الأمازيغية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد الدولة المغربية تمسكها بالفرنكوفونية بمنحها اللسانَ الفرنسيَّ وضعا متميزا في سياستها اللسانية والتربوية، خاصة في مجالات التدريس والتكوين والإدارة والإعلام. ولا يمكن لهذه الوضعية ألا تثير بين النخب نقاشا يتخذ في كثير من الأحيان طابعا إيديولوجيا حول الفرنكوفونية في علاقتها باللسان العربي وبالهوية الوطنية وبوظيفتها الاستراتيجية.

---

* هذا الفصل هو صيغة منقحة من مقال "الفرنكوفونية في المغرب، رهانات وتساؤلات"، منشور في أشغال المؤتمر الذي نظمته إدارة التعاون والعمل الثقافي بالسفارة الفرنسية بالمغرب، 23 فبراير 2001، الرباط، في موضوع *رهاناتُ الفرنكوفونيةِ الجديدةُ في المغرب*، ص. 9-22، منشورات إدارة التعاون والعمل الثقافي بالسفارة الفرنسية بالمغرب. 23 فبراير 2001، الرباط.

Boukous, A. (2001), La francophonie au Maroc. Enjeux et questionnements, dans *Les nouveaux enjeux de la francophonie au Maroc*, p. 9-22, Publications du Service de Coopération et d'Action Culturelle, Rabat, Ambassade de France.

الفرنكوفونية وتنوع الألسنة والثقافات

يترتب عن وجود اللسان الفرنسي في السوق اللسانية المغربية، إلى جانب الألسنة الأصلية، آثار على بنيات هذه الألسنة واستعمالاتها ووظائفها. ومن ثمة، يشكل هذا الحضور معطى يفرض تحليل صيغ تأثير الفرنسية في واقع المغرب اللساني لفهم إلى أي مدى، بالانطلاق من هذه الحالة الخاصة، يمكن للفرنكوفونية تعزيز التنوع اللساني والثقافي.

يتأتى تأثير الفرنسية على المشهد اللساني المغربي من وضعها الفعلي بوصفها اللسان الأجنبي الأول. ومن الواضح أن هذا الوضع هو محصلة تاريخ المغرب وفرنسا المشترك، ليس فقط خلال فترة الحماية؛ بل أيضا، وربما بالخصوص خلال فترة ما بعد الحماية. وينبغي ألا ننسى أن فرنسا كانت دائما زبون المغرب الأول ومزودَه الأول والمستثمرَ الأول فيه. وإلى جانب ذلك، فهي تعتبر شريكه الرئيس في مجال التعاون التربوي والثقافي والتقني والعلمي. ويجب التذكير أيضا بأهمية الجالية المغربية المقيمة في فرنسا وبلجيكا وبأهمية الجالية الفرنسية المقيمة في المغرب. وتدل هذه الحقائق على أن اللسان الفرنسي ليس غريبا عن المغاربة، وأن المغرب ليس غريبا عن الفرنكوفونية أيضا.

ومن ثمة، فإنه يبدو بوضوح أن اللسان الفرنسي لا يمكن مساواته مع لسان أجنبي آخر كالإسبانية أو الإنگليزية على سبيل المثال. وفي الواقع، إنه يحظى بوضع متميز خاص به في التعليم والتربية والتكوين. وتتجلى أهمية هذا اللسان في المغرب في المكانة المخصصة له في التعليمين الأساس والثانوي حيث ظل، لفترة طويلة، اللسانَ الأجنبيَّ الإجباري الوحيد. ويتأكد ذلك بصورة أكبر في التعليم العالي، حيث يحظى بوضع لسان التكوين في الكليات والمدارس والمعاهد العلمية والتكنولوجية. ويتضح من هذه المعطيات أنه لا يمكن فهم وضع اللسان الفرنسي بصورة ثابتة وغير متمايزة. هكذا، تُعتبر الفرنسية لسانا أَوَّلاً في بعض الأحيان، وأحيانا لسانا ثانيا، وأحيانا أخري لسانا أجنبيا. وفي الواقع، فإن التحدث به يمكن أن يَشيع بين النخب الحضرية الناطقة بالفرنسية، أو يُستعمل وظيفيا بين خريجي التكوينات ثنائيةِ اللسان، أو يُستعمل أحيانا لتلبية احتياجات محددة، وذلك بحسب وضع مستعمليه الاجتماعي، ووظائفه ومجالات استعماله. وهكذا، تُعتبَر الفرنسية، في الآن ذاته، لسانا ناقلا ذا وظيفة معاملاتية وتواصلية، ولسانا مرجعياتيا ذا وظيفة نفعية أكثر منها اندماجية بين النخب الحضرية (انظر بوكوس، 1996).

يعتبر هذا الوضعُ المتناقض الذي يخص الفرنسية في المغرب مثيرا للاهتمام في حد ذاته لأنه يضع اللسانَ الفرنسيَّ في وضعية اتصال وتفاعل ومنافسة مع الألسنة الأخرى المتواجدة في سوق الألسنة. ومن ثمة، يؤدي إلى وضعيات تَكون فيها الألسنةُ في علاقاتِ تقاطع تجعلها تتأثر على المستوى البنيوي بواسطة الاقتراض المعجمي والتداخل التركيبي والنسخ الدلالي والبلاغي. وعلى مستوى المتخيَّل، يضع هذا التقاطعُ الأنماطَ الثقافية التي تنقلها الألسنة في وضعية تباين حيث يخضع التوپوس والحوافز والأشكال لرغبة المبدعين.

في الواقع، تتخذ طرائق تقاطع اللسان الفرنسي مع الألسنة المغربية أشكالا تَكُون نتيجتها دوما ابتداع لسان له خصائصه اللسانية والبلاغية. وفي الحقيقة، لم يعد الأمر يتعلق بفرنسية فرنسا الباطن معيارية، ولا بالعربية المعيارية، ولا بالعربية اللهجية المصاحبة، ولا بالأمازيغية. إنها لغة هجينة تعكس، بواسطة احتياجات التواصل والإبداع والتعبير، الرغبةَ في الدفع إلى أقصى الحدود بموارد كل لغة من هذه اللغات العالقة في شبكة محايثتها. إنها لغة تعكس أيضا ضرورةَ تفكيك بنيات كل هذه الألسنة والرغبةَ في الاستمتاع بخرق طابوهاتها، وبدفعها إلى الإفصاح عن مكبوتاتها، وبوضع مسافة هادئة بين الأنا والنحن والآخر. وبهذا المعنى، فإن اللسان الفرنسي يحمل إلى الألسنة الوطنية نفسا مُجدِّدا يبث فيها الحيوية بالخصوص، ويمكنه المساهمة أيضا في سموها. وبالمقابل، تفرض هذه الأخيرة على اللسان الفرنسي تحدي الخروج من مجاله الوطني الضيق للتعبير عن أفكار وحقائق ومشاعر جديدة في دائرته. ويتولد عن هذا التفاعل تقاطعُ الألسنة والثقافات الأصلية، أرضٌ قاحلة تأخذ شكلها وحياتها، وتُعبر عن أصالتها بواسطة لغة وثقافة هجينتين شعارُهما وهج التمازج.

الفرنسيةُ من لسانِ تقاسمٍ إلى لسانِ انقسامٍ

من الناحية المثالية، يجري النظرُ إلى اللسان الفرنسي على أنه ملكُ البلدانِ الفرنكوفونيةِ المشتركُ. وإذا كانت هذه هي وضعية بلدان المركز الأوروبي، فإن اكتساب اللسان الفرنسي في المجتمعات الجنوبية يظل، بالمقابل، حكرا على الطبقات والمجموعات المهيمِنة. ولهذا، تُشكل الفرنكفونية ضمن هذه الأخيرة رأسَ مالٍ بعيدَ المنالِ بالنسبة إلى بسطاء الناس. وهكذا، يمكن للفرنكوفونية أن تصبح مصدر الانقسامات وعدم المساواة في بلد حيث الفرنسية ليست هي اللسان الأول فيه، وحيث يكون تملُّكها، بالإضافة إلى ذلك، انتقائيا من الناحية الاجتماعية، وخاصة عندما تستعملها النخب لصالحها. وبهذا لم تعد الفرنسية لسانا يخدم دمقرطةَ المعرفةِ والارتقاءِ الاجتماعي، وإنما لسانَ الهيمنة الداخلية.

وفي حقيقة الأمر، تعتبر فرضية الارتقاء بواسطة اللسان الفرنسي فرضيةً إشكاليةً بالأساس. ويُعتبر الانفتاح على الفرنكفونية بالتأكيد، باعتبارها أداة إثراء وتطور، موضوعَ استثمار اقتصادي واجتماعي ونفسي. وهو انفتاح يندرج ضمن الاستراتيجية التي تعتمدها المجموعات المهيمِنة لتُدبِّر لصالحها الرهانات الفاعلة في الوضعية الرمزية السائدة في مجتمعها. وتتدخل الفرنكوفونية بصورة موضوعية، في وضعية مثل هذه، بوصفها أداةَ هيمنةٍ إيديولوجية على المستويين العمودي والأفقي. والواقع أن المركز الفرنكوفوني يفرض، في علاقاته مع محيطه، فرنسية مُعقَّمة، وخاصةً بفرنسا، ومتخلِّصةً من كل وصم غريب، وتخدم ثقافةً إمبراطوريةً. إنه يفرض لساناً وثقافة مركزيين يساهمان بشكل موضوعي في استبعاد الألسنة والثقافات المحيطية، مع العلم أن اللسان الفرنسي يمثل، بالتأكيد، رأسَ المالِ الرمزيَّ الذي يضمن الارتقاء الاجتماعي؛ وهو يمثل، من حيث العمل والأجر والمكانة المرموقة، سيفا رمزيا ذا حدين. هكذا، تتدخل الفرنكوفونية، على مستوى المحيط بمعنى الكلمة الصحيح، باعتبارها أداةَ مفاضلةٍ تعمل على تقسيم الفئات الاجتماعية إلى فئتين، فئة تحوز الوسائل التي تمكِّنها من تملك رأس المال الذي تمثله قصد الاستفادة منه، وفئة أخرى لا يحوز أفرادُها الموارد اللازمة لتملك رأس المال هذا، والذين يجدون أنفسهم في وضعية هشاشة نتيجة لذلك.

ونذكر في مقدمة آثار هذا الوضع الوخيمةِ وضعَ النخبِ الاجتماعيَّ، حيث إن النخب التي تمتلك رأسَ المالِ الذي تمنحه لها الفرنكوفونية، تجد نفسها عموما معزولة عن المجتمع العميق، وذلك بسبب لسانها وثقافتها وقيَّمها وتطلعاتها وتمثيلاتها. وتتولد عن هذا الوضع حالةٌ من التنافر في المجتمعات التي تُسيطر فيها الطبقات المنفتحةُ والمستفيدة من الفرنكوفونية على السلطة؛ وذلك بِخلقها، بطريقة ما، وضعيةَ استعمار داخلي، وهي وضعية متناقضة للغاية حيث تصبح الفرنكوفونية، التي من المفترض أن تمنحَ لسانَ تقاسمٍ، أداةَ انقسام وشرخ مجتمعيين. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التهجين إذا كان يشكل بالنسبة إلى المبدع الأدبي مصدرَ متعة فكرية وجمالية، فإنه لا يخلو من إزعاج بالنسبة إلى المنظرين ورجالات الفكر ذوي العقلية النسقية لأنه يضعهم أمام تحدي تفكيرِ فضاءٍ ذي حدود غير مؤكدة، ومتقلبة، وسريعة الزوال، وأمام تحدي تصورِ موقعٍ وسطٍ افتراضِيٍّ تحدُّه تقاطعاتُ الكائنِ.

بيد أن الرؤية ذات النزوع ما بعد حداثي التي تهم التمازج والتهجين تُصيب بصورة عامة بعض الناس بالدوار، وهو دُوار ناجم عن ارتجاج سكينةِ الأرضية المألوفة، واللسانِ الأسطوري، وتشَكلِ الثقافةِ المُسْبقِ، والحدودِ المُحكمة الاغلاق. ويرى

البعض أنها مصدر الاستلاب. ومن هنا جاء البحثُ الهوياتي، ونقدُ التغريبِ-التدميرِ اللاذعُ، وظهورُ مراكز المقاومة. عندما ندرك أهميةَ هذه المقاومة الاجتماعية، التي تُعبر في الحقيقة عن قلقِ الكائن الحقيقي في مواجهة شبح التبعية المطلقة، فإنه من العبث استحضار الوهم الهوياتي. يجب أن نتفق على أن الهوس الهوياتي هو الأمر الأكثر انتشارا في العالم خلافا للعقل. ويتوجب علينا الاعتراف بأن الفرنكوفونية الفرنسية، والتي تعاني أيضا من هزات متقطعة تخص الأزمة الهوياتية، توجد في وضع لا يسمح لها بتفادي الشياطين الهوياتيين لأنها تجد صعوبة في تصور نفسها باعتبارها كيانا متعددا في ذاتها.

ثم إنه لا يسعنا، عند تأمل السياسةِ اللسانية والثقافية الخاصة ببلدانِ الشمالِ الفرنكوفونيةِ، إلا أن نلاحظ طابعها المتناقض. وإذا ما أخذنا حالة فرنسا على سبيل المثال، فإننا نلاحظ أنها تمارس على المستوى الخارجي سياسةً ذات شقين، سياسةَ الاستثناء الثقافي التي تهدفُ الدفاعَ عن لسانها وثقافتها في مواجهة نزعة الهيمنة الأنگلوساكسونية، وسياسةَ نشر لسانها وثقافتها في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في اتجاه مستعمراتها ومحمياتها وولاياتها السابقة. ومن ناحية أخرى، تمارس فرنسا، على المستوى الداخلي، استراتيجيةً تقوم على نزعة الارتباط اليعقوبي الشرطي الهادفِ إلى فرنَسة الأقليات الأصلية في بروطاني، وبلاد الباسك، ومنطقة الفلامان، والألزاس واللورين وكورسيكا وغيرها، وذلك بالإضافة إلى الأقليات غير الأصلية بما فيها الجاليات الناطقة بالعربية والناطقة بالأمازيغية. ويتجلى التعبير الواضح عن هذه السياسة في رفض الدولة الفرنسية التصديقَ على ميثاق ألسنة فرنسا على الرغم من إجماع المجتمع الأوروبي. وفي هذه الحالة، تتدخل الفرنكوفونية بشكل فردي بوصفها أداةً تسمح بابتلاع التنوع اللساني والثقافي.

كيف نفسر الاغلاقَ الذي تقوم به الأمم القوية في وجه الأمم الضعيفة وفرضَها ألسنتها وثقافاتها على هذه الأخيرة، وبالمقابل إقصاءَ أو تهميشَ ألسنتها وثقافاتها، إن لم يكن تعبيرا عن إرادة القوة والعنف؟ يمكننا أن نفترض، بالانطلاق من قاعدة التبعية البينية التي اعتُمدت بمثابة شعار الفرنكوفونية لفترة طويلة، بأن تداول الألسنة والثقافات يجري بِحُرية في المنطقة الفرنكوفونية على أنه تداولُ سلعٍ متساويةِ القيمة والحقوق. وفي الواقع، فإن هذا النوع من الافتراض يتغاضى عن القوانين التي تحكم اقتصاد التبادلات اللسانية والثقافية، ومن ثمة يخفق في مراعاة حقيقة تُقرها التجربة، وهي أن الألسنة والثقافات تحتل مواقع تراتبية مختلفة في سوق الممتلكات الرمزية، ومواقع تراتبية على المستوى الاجتماعي، لا مواقعَ تراتبية في ذاتها، وهذا أمر غني عن البيان.

في مواجهة هذا الأمر البدَهي، يذهب البعض إلى اعتبار أن الليبرالية اللسانية تشتغل بالفعل في اتجاه واحد بما أن اللسان السائد – اللسان الفرنسي هنا – يجري تعزيزه على المستوى الرمزي بواسطة مصطلحات التبادل غير المتكافئ ذاتِها فيما يتصل بالعلاقات بين المركز والمحيط، وبالعلاقات الداخلية بين هذين القطبين كذلك.

الفرنكفونيةُ على المحك

يرغب دعاة الفرنكوفونية، حرصا منهم على خلق فضاء للتعاون، في جعلها بيتا تسود فيه المساواة والتكامل والتضامن (انظر روي، 1993). وتترجِم هذه الرغبةُ المشتركة بوضوح تطوراً في استراتيجية الفرنكوفونية، وهو تطور ينتقل تدريجيا من مقاربة إيديولوجية إلى مقاربة اجتماعية اقتصادية ليتمخض عنه مشروع مجتمعي يرغب في الجمع بين البعد اللساني والعدالة الاقتصادية. إن مِن شأن لسان التقاسم-الفرنسية-أن يكون بمثابة جسرِ تقاسمِ الثروات بين البلدان الفرنكوفونية المتقدمة والبلدان الفرنكوفونية السائرة في طريق النمو.

ومن هذا المنظور، فقد سعت قمة مونكتون بالكيبيك (2000)، مقارنة بقمم الفرنكوفونية السابقة، إلى التجديد بحيث إنها أدرجت في الآن ذاته الاعتراف بالتنوع اللساني والثقافي في الفضاء الفرنكوفوني والاهتمام بالديمقراطية على المستوى الدولي. يتعلق الأمر بتجديدٍ بالفعل لأن العلاقة بين الفرنكوفونية وألسنة الفضاء الفرنكوفوني الأخرى لم تعد تُعتبر علاقةَ إقصاءٍ، بل علاقةَ شراكةٍ. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأمر لا يهم علاقةً منظورا إليها في سياق ظرفي، بل يهم شراكةً تندرج ضمن مقاربة استراتيجية تخص العلاقات الدولية. وقد قال بطرس بطرس غالي، أمين سر المنظمة الدولية للفرنكوفونية آنذاك، بصريح العبارة:

أن تكون فرنكوفونيا يعني أن تناضل، بصرف النظر عن الدفاع عن اللسان الفرنسي، من أجل التسامح واحترام التنوع اللساني والثقافي، ومن أجل الحفاظ على حضارة متعددة، ذلك لأن التنوع جزء لا يتجزأ من ثراءِ تراثِ الإنسانية. ولكنني أود أن أقول لكم، بالإضافة إلى الحفاظ على التراث الإنساني، إن الديمقراطية على النطاق الدولي هي التي توجد على المحك. فإذا كانت جميع الدول تتحدث اللسان نفسَه، وتفكر وتتصرف بالطريقة ذاتِها، فإن خطرَ رؤيةِ نظامٍ شمولي على المستوى الدولي سيكون كبيرا.

ويتساءل البعض، في هذا السياق، عما إذا كانت الفرنكوفونية أخلاقيةَ تضامنٍ وتعاونٍ أم إنها استراتيجيةٌ طورتها الامبراطورية القديمة للحفاظ على المستعمرات

السابقة ضمن نظامِ تبعيةٍ؟ سيكون الجواب بالنسبة إلى البعض (انظر الشيخ والمنجرة والتوزاني، 1988) أن الفرنكوفونية ليست أداةَ مقاومةِ نزعةِ الهيمنة الأنگلوسكسونية باسم الحفاظ على التنوع اللساني والثقافي والتعاون القائم على المساواة، بقدر ما هي مجرد ورقةٍ تستخدمها دول الشمال الفرنكوفونية لتشكيل دائرة نفوذ تعزز المنافسة التي تضعها في مواجهة القوة الأمريكية العظمى. ومما لا شك فيه أن هذا الاعتراف الصادق سيحظى بالتأييد لو كانت الفرنكوفونية تشكل أداةَ تعاون قائمةً على المساواة وعلى ترسيخ أخلاقياتٍ من شأنها تشييد نموذجِ تعاونٍ دوليٍّ يقطع مع عمى عقلانية الليبرالية المتطرفة التي تُعَد البراغماتية الأنگلوساكسونية نموذجَها الصارخَ بلا منازع.

رهاناتٌ رمزيةٌ

وأيا كانت درجةُ التمكن من اللسانِ الفرنسيِّ الفعليةُ، وطبيعةُ تمثيله من قبل الأفراد، فإن هذا اللسان موجود في المغرب، ويؤدي عددا معينا من الوظائف اللسانية-الاجتماعية (انظر بوكوس، 2000). والسؤال الذي يطرح نفسه إذن هو علاقة الفرنكوفونية بالألسنة الوطنية، ونقصد العربية والأمازيغية. هل يوجد ثمة تكامل بين هذه الألسنة أو منافسة؟ تعايش سلمي أو صراع؟ تنظيمٌ ذاتي أو فوضى في المشهد اللساني-الاجتماعي؟ لنقم بتعميق تحليلنا الكيفي بالإجابة عن هذه الأسئلة، وذلك بالنظر في الإشكاليات الآتية: براغماتية الأفراد اللسانية-الاجتماعية، وتنوع تمثيلاتهم للفرنكوفونية بتنوع جوانبهم الشخصية، والشعور السائد بين النخب فيما يتصل بعلاقتهم بالفرنكوفونية.

البراغماتية اللسانية-الاجتماعية

تكشف نتائج التحليل الذي أجريناه (انظر بوكوس، 2000) بأن الدافع إلى الفرنسية ضمن هابيتوس المغاربة اللساني-الاجتماعي يكون من النمط النفعي، أي أن الفرنسية تُعتبر لسانا مفيدا للحصول على تكوين أكاديمي ومهني جيد، وضروري للارتقاء الاجتماعي والمهني. ولذلك فإن الاهتمام بالفرنسية هو في الأساس اهتمام نفعي. أما في ما يتعلق بالعربية والأمازيغية فتناط بهما، وبدرجات متفاوتة، مهمةُ لسانَيْ الهوية، أو إن شئنا لسانيْ الهويات، مع العلم أن الهوية ليست حالة جامدة وثابتة، ولكنها سيرورة بناء وتفكيك وإعادة بناء دائمة. وفي الواقع، يبدو أن كل واحد من الألسنة يؤدي وظائف معينة ويقوم بأدوار اجتماعية محددة ضمن المشهد اللساني الذي تُبَنيِنه الأقطاب الثلاثة: القطب العربوفوني، والقطب الأمازيغوفوني والقطب الفرنكوفوني، حيث يشتغل

القطب الأول باعتباره ناقلاً الهويةَ العربية-الإسلامية، والثاني باعتباره ناقلاً الهويةَ التراثية، والثالث باعتباره لسانَ انفتاحٍ على العالم الحديث.

ومما لا شك فيه أنَّ اللسانَ الفرنسيَّ قد أدرج، بفضل الحماية، معطًى خارجيا في دينامية الوضعية اللسانية-الاجتماعية بتشكِيله ذاتَه قطباً ثالثا إلى جانب القطبِ العربي والقطب الأمازيغي. ولهذا السبب يمكننا القولُ إن حالةَ الوضعيةِ الرمزيةِ تستند إلى تفاعلِ هذه الأقطابِ الثلاثةِ. ومن الواضحِ أن حالة هذه الثلاثية ترتبط بالوضع القائم، وتُحافظ على ذاتها في ظل توازن ترتهن درجةُ استقراره بدينامية الأقطاب الثلاثة. ولا يهم أن يسود قطبُ الانطواء مع الرغبة في الانجراف الهوياتي مهما كان جوهره فضلا عن ذلك، أو قطب الانفتاح الذي فرضته التبعيةُ الاقتصادية واختلالُ التوازن الذي نتج عنها. لقد أبان الأفراد الذين شكلوا موضوع استطلاعنا عن حرصهم على تحقيق هذا التوازن داخل ذواتهم بوضعهم العربية المعيارية في أعلى الهرم اللساني-الاجتماعي، وبتقديرهم الفرنسيةَ لِفائدتها.

وبتتبعنا عن كثب ما يكتبه التوزاني (1988، ص. 79) عن هذا التوازن المثالي، سنقول إن التنظيمَ الذاتي الذي يهم مختلف الأقطاب، يجب أن يمكننا من النجاح في أن نكون مغاربيين سياسيا، وعربا وأمازيغيين ومسلمين ثقافيا بواسطة صوت العربية والأمازيغية وسبيلهما، ومتوسطيين وأفارقة اقتصاديا بواسطة الفرنسية، وذلك لأسباب تاريخية بدَهية. ويبدو أن هذه هي معادلة الاستقلال المغاربي ومقومات هويته الثقافية واللسانية. ثم إن التمثيلات التي لدى المغاربة عن اللسان الفرنسي هي، وفق هذا المنظور، تمثيلات من النمط المتحفظ، إذ على الرغم من اعتبار الأغلبية الساحقة اللسانَ الفرنسيَّ مفيدا، إلا أنها لا تمتلك عنه تمثيلا منبهرا. إنها تفضل بطريقة ما الانفتاحَ دون الوقوع في شرَك هذا الأخير. وإذا جاز التعبير، فإن الفرنكوفونية يُنظَر إليها على أنها فضاءُ تقاسمٍ وتبادلٍ نأمل في أن تكون شروطه مستوحاة من مبدأي المساواة والتساكن.

ومع ذلك، يبدو أن الأفراد المستطلَعين لا يسقطون، على الرغم من تأييدهم الفرنكوفونيةَ، في فخ نظرةٍ فرنكوفيلية. وعلى أية حال، فإنهم لن يتبنوا التمثيل ذو النزوع فرنسي-فرنسي الذي صاغه دونْيو (1983، ص 19)، إذ بحسب هذا الأخير، فإن مفهومَ المثال المجتمعي، أي مفهوم التقاسم، يؤكد تطورا "روحيا" لمفهوم الفرنكوفونية يُمكن وصفُه بأنه تطور "صوفي". ويتميز هذا الموقف بتبجيلٍ كبيرٍ اللسانَ الفرنسيَّ الذي سيمتلك نوعا من التفوق مقارنة بكل الألسنة الأخرى المستعمَلة في العالم. وتُمثلُ خصائصُ اللسان الفرنسي وطرائقُ تحليله وتشكيله مستوى جودة الفكر الفرنسي وإشعاعَ فرنسا الثقافيَّ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مقاربة ليوبولد سيدار سينگور الغنائية، والتي

تعد أيضا أنشودة الفرنكوفونية بطريقة ما، لا يبدو أنها تستهوي الأفراد المستطلَعين عندما يقول هذا الأخير: "تُعَد الفرنسيةُ آلات الأرغن الموسيقية العظيمة الأكثر رقة، ذات أصوات الرعود المبهرة، ثم هي على التوالي ناي، ومزمار، وطبلة... تشع الكلمات الفرنسية بألف ضوء مثل الشهب التي تضيء ليلنا".

تمثيل مبتذَل

يُبرزُ تحليلُ تمثيلاتِ الفرنسية أن نسبة عالية من الأفراد المستطلَعين يعتبرون أن هذا اللسانَ ينقل الاستلاب الثقافي. لنحاول أن ننظر بإيجاز إلى الخلفية الإيديولوجية التي تكمن وراء نمط التمثيل هذا. يسود النظر إلى الفرنكوفونية على أنها استراتيجيةُ تبعيةِ الشعوب المستعمَرة سابقا، والأسوأ من ذلك على أنها استراتيجية تؤدي إلى تفاقم التخلف بالإبقاء على بلدان الجنوب الناطقة بالفرنسية في وضعية تلقي المساعَدة مما يقضي على تطلعاتها إلى بناء تنمية داخلية مستقلة. إننا، بهذا، لَسنا بعيدين عن الحكم الذي صاغه كالفي (1974) قبل ربع قرن عن الفرنكوفونية، والذي يحمل بين طياته "تلميحات الإمبريالية الثقافية". وبحسب تعبير الشيخ (1988، ص.2)، فإن الفرنكوفونية تعاني من نزاعِ المستعمَرين التاريخيِّ مع اللسان الفرنسي.

ويتبنى المنجرة بدوره (1988، ص 36)، وهو الذي كان واحدا من صناع الرأي في المغرب، موقفا مماثلا بإنكاره أطروحة الفرنكوفونية باعتبارها فضاءَ تبعيةٍ رمزيٍّ في الاستقلال، وبوصفها حلقة تضامن بين البلدان الفرنكوفونية من الشمال والجنوب قصد حماية مصالحهما المتبادلة. وبالنسبة إليه، فالغرب يمتلك ثقافته الخاصة وقصده الخاص. إنه في العمق مُعتد بتفوقه الاقتصادي والتقني والثقافي، وعلاقتُه مع دول الجنوب مبنية على انعدام الثقة والرفض. لقد كان الشرخ بين الشمال والجنوب ثقافيا، قبل أن يصبح اقتصاديا وسياسيا. إنه يؤكد بأن الصراع بين الشرق والغرب يشتغل على مستوى عمودي. ويَعتبر أن حرب الخليج، مثلا، هي التي أماطت اللثام عن هذا الشرخ، حيث تعد الحربَ الحضارية الأولى التي أظهرت، إلى حد كبير، أن التناقض الأساس هوَ بين الشمال والجنوب، وليس بين الفرنكوفونية والانكلوفونية، لأن *الطابع اللاتيني والأنكلوساكسوني* يتغذيان معا، في نهاية المطاف، من المرجعيات الدينية والفلسفية والثقافية نفسِها، والتي هي في جوهرها مرجعيات يهودية-مسيحية.

وتَنهج الفرنكوفونية من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، على مستوى التناقض الثانوي الذي يضعها في مواجهة الأنكلوفونية، سياسةَ نشر اللسان الفرنسي والثقافة الفرنكوفونية باعتبار ذلك عنصرا مساعدا في صراع القوى

الفرنكوفونية ضد النزعة الاحتكارية الأمريكية، وبخاصة فرنسا. علاوة على ذلك، وكما كتب كالفي (1987، ص 270)، فإن نتيجةَ حرب الخنادق هذه أكيدة لأن أسلحة الثقافة واللسان تظل عاجزة أمام أسلحة المال والاقتصاد والتكنولوجيا. ومن المهم أن نلاحظ، بهذا الصدد، أن الأفراد الذين شملهم استطلاعنا منقسمون إلى مجموعتين متساويتين تقريبا في ما يتعلق بما إذا كان اللسان الفرنسي هو لسان الحداثة أم لا. ويُعَد هذا مؤشرا على ظهور توجه تكنوقراطي مؤيد للأنكلوفونية، والذي يدعم الحجة الآتية: إذا كان لابد من لسان أجنبي، فيجب أن يكون اللسانَ الأكثرَ فعاليةً، أي اللسان الإنكليزي. وينعكس هذا الاتجاه أيضا في الأجوبة المتعلقة بترتيب الألسنة المتواجدة، حيث تحتل العربية المقام الأول، في حين تحتل الفرنسية المركز الثاني قبل الإنكليزية مباشرة. وفي الواقع، لقد أصبح الطلب الاجتماعي على الإنكليزية قويا منذ ثمانينيات القرن الماضي، ويتجلى ذلك من خلال مؤشر واضح: عدد المؤسسات الخاصة في المغرب التي توفر تكوينات بالإنكليزية وفق النموذج الأنكلوساكسوني، وعدد الطلاب الذين يختارون متابعة الدراسة بالجامعات والمدارس الأنكلوفونية في الخارج.

خلاصة

ولا يسعنا في نهاية هذا البحث إلا أن نستعيد استعارة جانوس التي طورها الشيخ (1988، ص 20) والتي تَعتبر الفرنكفونية مثل جانوس ذي وجهين، وجه الأنوار ووجه الظلمات، وجه الإغواء ووجه الإقصاء. ويجري تعزيز هذا التمثيل المزدوج واليقظ بواسطة التقييم الموغل في النقد من قبل مهنيي الفرنكفونية. وهذه شهادة الكندي ليجي (1986، ص 189):

> *أشعر الآن، عندما أتحدث عن الفرنكوفونية، باستياء متزايد في الوقت ذاته الذي أشعر فيه بالضيق. أعتقد أحيانا بأنه لو لم تكن الفرنكوفونية موجودة، فإنه لا ينبغي علينا خلقها على الاطلاق.*

ربما يكون هذا الحكم خاصا بمكون الفرنكوفونية الكَندي، لكنه يؤيد الرأي المتنامي لدى بعض الدوائر ذات النزوع القومي والإسلامي التي تنظر إلى الفرنكوفونية على أنها مشروعُ هيمنةٍ سياسيةٍ وإيديولوجيةٍ. ويَعتبر هذا الرأي قانون توبون على أنه نموذجُ نزعةٍ قوميةٍ لسانيةٍ يجب أن يُحتذى به، والذي يهدف الدفاعَ عن اللسان الفرنسي في مواجهة الإنكليزية. هكذا نتساءل، في هذا السياق الذي لا يساعد كثيرا على التقاسم والحوار، عمَّ هو الخيار الذي يبقى أمام من يجد نفسه بين مطرقة الاستلاب بالثقافة الغربية وسندان الانجراف الهوياتي في ظل القبول بالرهان الفرنكوفوني؟

يجري النظرُ إلى الانفتاح على الألسنة الأجنبية، وفي حالتنا هذه الفرنسية، بطريقتين، حيث تَعتبر إحداهما هذا الانفتاح إغناءً للذات والمجتمع، وتَعتبره الأخرى استلابا. وقد وجد الكُتاب المغاربيون أنفسهم، منذ البداية، في مواجهة هذه النظرة المزدوجة. وبهذا، فإذا كان عبد الكبير الخطيبي والطاهر بنجلون وعبد اللطيف اللعبي يُعتبَرون بأنهم يتملَّكون اللسان الفرنسي بالاشتغال عليه من الداخل، فإن بعض الكتاب يعلنون، بالمقابل، أنهم يعانون من الفطام من لسان أمومتهم الذي يستبدلونه بالفرنسية.

وفي السياق ذاته، لنعِد قراءة كاتب ياسين في "*المضلع المرصع بالنجوم*" (1981، ص. 82): "لم أتوقف قط، حتى في أيام نجاحي بالقرب من المعلمة[الفرنسية]، عن الشعور في أعماقي بانقطاع هذا الحبل السري ثانية، هذا المنفى الداخلي الذي لم يعد يقرّب التلميذ من أمه إلا ليجتثهما معا، قليلا بعض الشيء في كل مرة، مع همسات الدم، مع الارتعاشات المستهجنة التي تهم لسانا منفيا سرا، واتفاقا منكسرا هو الآخر وغير منجز. هكذا فقدتُ في وقت مبكر كلاً من والدتي ولغتها، الكنزين الثابتين -والمستلَبين مع ذلك ".

إن مصطلحات البديل بالنسبة إلى الدول الضعيفة واضحة في سياق عولمة التبادلات: إما الانغلاق الهوياتي بوصفه استراتيجيةَ مقاومةٍ في مواجهة الهيمنة، أو الاندماج في مجموعات تؤدي بشكل مثالي إلى العدالة. إن الرهانات التي ينطوي عليها هذا البديل هائلة، إذ ثمة من ناحية، الوهم ذو النزوع الاستبدادي، ومن ناحية أخرى خطر التبعية. وفي إطار مصطلح البديل الثاني، تمتلك الفرنكفونية الوسائل الكفيلة بأن تؤسس ذاتها بوصفها قطبا جذابا وذا مصداقية، شريطة أن تُفعَّل باعتبارها فضاءَ تبادلٍ، وأخلاقياتِ تضامنٍ وتقاسمٍ. وربما تستحق أن يُنظر إليها بالأساس على أنها مكان لم يسبق له مثيلٌ يَقطع مع المقاربة المَانِيَّة التي تجعل منها إما جانوسا ذا وجهين، وجه الأنوار ووجه الظلمات، أو صورة طبق الأصل لپيگماليون تعيد إنتاج شروط الهيمنة الإمبراطورية والاستعمار الداخلي. والحال أن التاريخ قد حسم اليوم في هذا الطرح الثنائي إذ يتبين، بما فيه الكفاية، أن نجم الفرنكوفونية بات يأفل في إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء جراء سياسة المخاتلة التي تنهجها فرنسا والتي صارت مكشوفة.

السياسة اللسانية وحقوق الإنسان*

مقدمة

يسعى هذا الفصل إلى توصيف وضعية الأمازيغية في المغرب في بيئة سياسية وقانونية ملائمة للحقوق الثقافية واللسانية على النحو المنصوص عليها في دستور (2011). وسنتناول على وجه التحديد الأساس القانوني الذي تستند إليه دسترة الأمازيغية، والتحديات والرهانات والاستراتيجيات الفاعلة في سيرورة تأهيلها في إطار مشروع مأسستها. ونهدف، عبر دراسة حالة الأمازيغية الخاصة، توضيحَ ومناقشة شروط إمكانية تأهيل ألسنة الأقليات في ظل سياق عالمي يتسم بتعريض هذه الألسنة إلى الهشاشة والتآكل والخطر. (انظر د.آ.فيشمان، 2005؛ لاندري وآخرين، 2005). وفي هذا السياق العام، يقدم هذا الفصل تحليلا ينصبُّ على أربعة محاور: (أ) أسس إضفاء الشرعية في إطار حقوق الإنسان، (ب) معنى الدسترة وتحدياتها، (ج) قضايا الحكامة المتصلة بالثنائية اللسانية الرسمية، (د) رهانات سيرورة التفعيل المؤسسي. ويمكن للقارئ، من أجل الاطلاع على تناول أكثر شمولية للموضوع، مراجعة دراستنا الموسومة *تأهيل اللسان الأمازيغي* (انظر بوكوس، 2012).

ولأجل تيسير إدراك هذا الفصل، لنذكر بأن الأمازيغية تشكل لسانَ المغارب الأصلي. وتقدَّر الكتلة الناطقة به بحوالي أربعين مليون متحدث ينتشرون في فضاء شاسع يمتد من الشرق إلى الغرب بين ساحل المحيط الأطلسي والحدود المصرية الليبية، ومن الشمال إلى الجنوب من ضفة البحر الأبيض المتوسط الجنوبية إلى منطقة الساحل. بالإضافة إلى وجود جالية كثيرة العدد إلى حدٍّ ما في الشتات، وخاصة في أوروبا الغربية. وعلى المستوى اللساني-الاجتماعي، تُعَد الأمازيغية لسانا يتمتع باستقلال بنيوي مقارنة بالألسنة التي توجد في وضعية اتصال معها، ويستفيد من حيوية إثنية لسانية تحملها جالية تزداد وعيا بهويتها يوما بعد يوم. ويُعتبر أخيراً لسانا شهِد طيلة عقد من الزمان، وخاصة في المغرب والجزائر، سيرورةَ تأهيلٍ محتشمة في بيئة سياسية ملائمة

---

* هذا الفصل صيغة منقحة من مقال "حقوق الإنسان وتدبير التنوع اللساني"، المنشور في *التعددية اللسانية، تهيئة تعايش الألسنة*، إشراف ميشيل دوسيه، ص. 235-243، منشورات إيڤون بلي، كندا، 2014.

Boukous, A. (2014), "Droits humains et gestion de la diversité linguistique", publié dans *Le pluralisme linguistique, L'aménagement de la coexistence des langues*, Michel Doucet (Dir.), p. 235-243, Editions Yvon Blais, Canada.

على نحو متزايد. وعلى المستوى الدستوري، تتمتع الأمازيغية في المغرب بوضع *اللسان* الرسمي إلى جانب العربية، وبوضع اللسان الوطني في الجزائر.

مقاربة حقوق الإنسان

يُعَد السندُ القانوني حجةً يستدعيها الخطاب ذو النزوع الأمازيغي لإضفاء الشرعية على المطالبة بالمساواة بين الألسنة والثقافات في المغرب. وقد جرى تناول هذه الحجة بصورة وافية في عدد معين من الكتابات، وتصدَّرت البلاغاتِ المنبثقة عن المجتمع المدني. ويرتبط استحضار السند القانوني بالحقوق الثقافية واللسانية كما طُرحت في البيئة الدولية التي تتسم بسيادة مناخ من القلق بشأن مستقبل ثقافات العالم وألسنته، ولا سيما تلك التي يتهددها خطر الموت. وتتجلى العوامل المفسرةُ هذا المناخَ بالأساس في السعي إلى التضييق على التنوع الثقافي واللساني على النطاق الكوني، واستهجان التعددية الثقافية واللسانية من قبل الإيديولوجيات والسياسات المهيمنة، والاضطرابات الناجمة عن تأثير العولمة على التوازنات المجتمعية والبيمجتمعية (انظر فليبسون، 2000).

وفي هذا السياق، استندت المطالبة الثقافية واللسانية إلى القانون الدولي بشأن الاعتراف بالحقوق الثقافية وتفعيلها في إطار الوثائق الدولية المرجعية، وعلى الخصوص:

-ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد عام 1948، ولا سيما المادة 27 منه.

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام 1965، بما في ذلك التمييز الثقافي واللغوي.

-الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (منظمة الوحدة الإفريقية).

-الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي (اليونسكو، 2001).

-اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (اليونسكو، 2005).

وعلى الرغم من هذه الترسانة المرجعية، فإن العديد من الدول ما تزال تنظر إلى الحقوق الثقافية واللسانية على أنها حقوق ثانوية؛ أو، الأخطر من ذلك، على أنها حقوق تستعملها بعض النخب مطية لتسييس قضية البحث الهوياتي بتسخيرها الطابع الإثني في الصراع من أجل سلطة الدولة ورقابتها، ومن ثُم الامتناع عن الموافقة

والتصديق عليها. ولا بد من القول إن الالتباس الذي يكتنف الأدوات المفهومية المتعلقة بنظرية الحقوق الثقافية واللسانية لا يساعد على تحديد الحقل وتوسيع دائرة المناصرين. بيد أن المسألة اللسانية الأمازيغية تستفيد، بالاعتماد على هذا السند القانوني، من شرعية إطارٍ مرجعي معياري دولي يمنحها قدرا من الشرعية لتكون ذات مصداقية في مجالات التربية والثقافة والإعلام والإدارة العمومية. ويعطي هذا السند القانوني قوةً للخطاب ذي النزوع الأمازيغي بوضعه مباشرة على أرضية القانون الدولي والقيم الكونية، وبتخليصه من شرنقة خطاب "الخصوصية" و"الأصالة" الذي يربطه بالماضي وبالتمثيلات الإيديولوجية السلبية. (انظر سعد-زوا وبوشار، 2010).

المقاربة السياسية

إن الرهانات التي تتولد عن تموضع القوى المتواجدة في الحقل السياسي المغربي بخصوص تدبير المسألة اللسانية، تُشكل تحديا بالنسبة إلى الدولة والطبقة السياسية والمجتمع برمته. وينبغي التذكير بأن قضية الثقافة واللسان الأمازيغيين قد شكلت، لفترة طويلة، أحد الطابوهات في مغرب ما بعد الاستعمار، ردا على "سياسة فرنسا أثناء الحماية" (مونطاني، 1930) التي حاولت استغلال "الخصوصية الأمازيغية" التي جرى تنفيذها في إطار ما سمي بـ "الظهير البربري". وبالفعل، قامت الدولة المستقلة بتعاون مع *الحركة الوطنية*، ورغبة منها في بناء دولة قومية مركزية، بوضع تصور عن الدولة وتطبيقه، تصورٍ يرى في *الطابع الأمازيغي* خطرا حقيقيا أو محتملا على وحدة البلاد، وعلى *طابعها العربي* و/أو *الإسلامي*.

مبدئيا، لقد جرى اليوم تجاوز كل أوجه الرهاب والمخاوف التي كانت قد أُثيرت من قبل، وذلك عند إضفاء الطابع الرسمي على الأمازيغية، حيث كرَّس الدستور المغربي لعام 2011، من بين مساهماته العديدة في دمقرطة المؤسسات، الأمازيغيةَ لساناً رسميا في مادته الخامسة على النحو الأتي:

> *تظل العربية اللغة الرسمية للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها. تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء. يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية.*

ويمكننا، في إطار توخي الدقة، إجراء تحليل نصي لهذه المادة على المستوى المعجمي-الدلالي للاستدلال على وضع الأمازيغية ووظائفها مقارنة بوضع العربية ووظائفها، وكذلك للوقوف على الطابع الفعلي لوضع الأمازيغية الجديد هذا. وتبقى الحقيقة القائمة أننا أمام حدث تاريخي كبير بالنسبة إلى الأمازيغية بالنظر إلى الماضي البعيد والقريب الذي تَميز بإقصائها. هل ينبغي التذكير بحالة الهشاشة المستفحلة التي عرفتها الأمازيغية لعدة عقود بعد استقلال البلاد. أما في الوقت الحالي، فإننا نشهد ظهور بوادر تطور في القوانين والذهنيات والمواقف وأوجه السلوك. ونقدم هنا بعض المؤشرات التي يمكن النظر إليها على أنها علامات على إضفاء الطابع الشرعي. ولنَذكُر، على وجه الخصوص، الخطابات الملكية منذ سنة 2001 والتي اعترفت بالمكانة التي تحتلها الأمازيغية في الهوية الوطنية. وتوجد ثمة مؤشرات أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها، وتتجلى في تعليم الأمازيغية الذي يشمل جزئيا التعليم الابتدائي والتعليم العالي، وإدماجها في المشهد الإعلامي بإنشاء القناة التلفزيونية الثامنة" تامزيغت تي ڤي 8"، وإنجازات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من حيث تهيئة اللسان والثقافة والنهوض بهما، وتأكيدِ شعور إيجابي بالهوية على المستوى المجتمعي، وهو شعور يجري نقله بواسطة المجتمع المدني من خلال المنظمات غير الحكومية التي يزداد حضورها في الساحة الاجتماعية-السياسية. ويُشكل الاتجاه نحو إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي في قلب الحركة الأمازيغية معطى جديدا قد يؤدي إلى إعادة تشكيل الحقل السياسي بأن يجعل من الطابع الأمازيغي رهانا مجتمعيا حقيقيا.

من الحكامة إلى التنوع

وبالرجوع إلى نص الدستور الذي يعلن الأمازيغيةَ لسانا رسميا، و"رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء"، فإننا نفهم بأن المغرب قد اختار ثنائية لسانية رسمية، وبهذا تجنَّب منح وضع الأقليات للأمازيغية وللناطقين بها. وبصورة عامة، يقترح القانون الدولي مبدأين لتدبير مشكلة تفعيل ثنائية لسانية رسمية، وهما: مبدأ الشخصية ومبدأ التمركز المجالي. ويتفرع مبدأ الشخصية إلى صيغتين، تلك التي تنبني على الحقوق الشخصية غير الممركَزة مَجاليا، وتلك التي تقوم على الحقوق الشخصية الممركَزة مَجاليا.

دعونا نلقي نظرة خاطفة على نمطي الثنائية اللسانية الرسمية هذين. إن الثنائية اللسانية الرسمية القائمة على الحقوق الشخصية غير الممركَزة مجاليا يكفلها القانون على امتداد الأراضي الوطنية، وإذن دون أن تحدها حدود مجالية، وتهُم جميع المواطنين الذين ينتمون إلى المجموعات اللسانية التي يجري الاعتراف بلسانها على أنه لسان

رسمي بصرف النظر عن مكان إقامتها. ويوجد نمط الثنائية اللسانية هذا في دول مثل جنوب إفريقيا والنرويج وإيرلندا ونيوزيلندا وطانزانيا وكندا الفيدرالية وبروكسيل. ومن الناحية النظرية، فإن إعمال مبدأ الشخصية يضمن للمواطنين الذين يتحدثون لسانا رسميا حقَّهم في استعمال هذا اللسان والاستفادة من خدمته العمومية في مجالات التربية والإعلام والحياة العامة ككل، وذلك في جميع التراب الوطني. ويعني هذا، في حالة الأمازيغية، العمل على ضمان قدرة الدولة على ضمان ممارسة المواطنين الناطقين بالأمازيغية حقوقهم اللسانية في الآن ذاته في المناطق الناطقة بالأمازيغية وفي المناطق الناطقة بالعربية وفي مختلف قطاعات الحياة العامة، مما يدل على أن هذه الحقوق تواكب المواطن في كامل التراب الوطني. ويستلزم هذا الخيارُ تعبئةَ موارد بشرية قادرة على تدبير الثنائية اللسانية بطريقة فعالة، وتوفير موارد مالية كافية للتنفيذ الفعلي لطابع الأمازيغية الرسمي. أما بالنسبة إلى الثنائية اللسانية الرسمية القائمة على الحقوق الشخصية الممركَزة مجاليا، فإنها توجد في البلدان التي يعترف قانونها باستقلال الجهات، وذلك بالنسبة إلى جميع أفراد المجتمع اللساني الذي تتركز إقامتُه في منطقة ذات حدود محددة على المستويين اللساني والثقافي. وفي هذا النوع من الثنائية اللسانية، يكون *الطابع الرسمي المتعايش* هو الحاسم على المستوى الجهوي. وهذا يعني أن لسانَ الدولةِ المركزيةِ الرسميَّ، المستعملَ في جميع الأراضي الوطنية، يتعايش مع اللسان الرسمي الخاص بالجهة المعنية. ونصادف هذا النموذج في الدول التي لا تعترف بحكم القانون سوى بلسان رسمي مركزي واحد فقط، ألا وهو لسان الدولة المركزية، ولكنها تتبنى سياسة اللامركزية اللسانية عبر الاعتراف الرسمي بالألسنة الجهوية. وأخيرا، ثمة خيار آخر يتمثل في التمركز المجالي كما جرى تنفيذه في النموذج الذي اعتمده الاتحاد السويسري. ويتطلب تطبيقُه وجودَ كيانات مكانية وتاريخية وثقافية ولسانية يختلف بعضها عن بعض بشكل بيِّن وتتميز بخصوصيات جوهرية. وتمتلك كل وحدة من هذه الوحدات لسانَها الرسمي الخاص وتعبيراتها الثقافية الخاصة بها والمدمَجة في جميع مؤسسات هذه الكيانات الإدارية والجهوية الخاصة والمسماة كانتونات. ولتلخيص ذلك، يتبنى النموذج السويسري الأحادية اللسانية على مستوى الكانتونات: الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانشية، وهي ألسنة رسمية كل واحد منها في فضائه الخاص. وبالمقابل، تُعَد ممارسة التعددية اللسانية، على مستوى المؤسسات الكونفدرالية، أمرا جوهريا من الناحية النظرية. وفي الواقع، تُعتبر الثنائية اللسانية التي تضم الألمانية والفرنسية هي الثنائية المعتمدة بالنظر إلى هيمنة هذين اللسانين التي تعود، بصورة *طبيعية*، إلى القوة الاقتصادية التي تمتلكها الجماعتان المتحدثتان بها. ومن الواضح أنَّ ما يشكل خصوصيةَ النموذج السويسري هو استقلالية ألسنة الكانتونات، إذ يتعلق الأمر

بألسنة تتمتع باستقلالها البنيوي الخاص، وبوظائفها وصفاتها اللسانية-الاجتماعية المحدَّدة. ويبدو من غير المناسب تدبير الأمازيغية بتطبيق مبدأ التمركز المجالي على الطريقة السويسرية، وذلك بالنظر إلى أن *المنوعات الجهوية*، ونقصد بها اللهجات الثلاث الكبرى (*تاشلحيت*، و*تامزيغت*، و*تاريفيت*)، هي تحققات للسان ذاته، للسان الأمازيغي. إنها بالتأكيد لسانٌ يتسم بتنوع معين في ما يتعلق ببنياته الصوتية والصرافية-التركيبية والمعجمية شأنه، في ذلك، شأن جميع ألسنة العالم، ولكنه لسان يمتلك هوية بنيوية قائمة. (انظر أ. باصّي، 1952).

يثير تدبير التركيز المجالي الخاص باللسان والثقافة الأمازيغيتين بعض القضايا. وفي الواقع، فإذا كان هذا الأخير يوفر فضاء طبيعيا ينبني على أسس تاريخية وثقافية واجتماعية-اقتصادية تؤمن الظروف الفعلية لحماية اللسان والثقافة الأمازيغيتين في تنوعهما، ونقلهما والنهوض بهما، فإنه أيضا يعزز انشطار اللسان والثقافة الأمازيغيتين الفعلي إلى لهجات جهوية ولهجات محلية مما قد يَحول دون معيرة لسان مشترك. علاوة على ذلك، فإنه يؤدي بحكم الأمر الواقع إلى تجاهل المجتمعات الناطقة بالأمازيغية المنعزلة في التجمعات السكنية الناطقة بالعربية، وخاصة في المدن. ومن الممكن كذلك وضع نموذج يجمع المزايا الخاصة بمبدأ الشخصية وبتطبيق صيغتي التركيز وعدم التركيز المجاليين. ويبدو، على ضوء دراسة مختلف بدائل تدبير التمركز المجالي الخاص بالمسألة الأمازيغية، أن مبادرات تأهيل الأمازيغية ستكون عديمة الجدوى أو مجرد شعارات جوفاء، وذلك في غياب إرادة سياسية حقيقية، والتزام فعلي من جانب الدولة، وفي غياب إجماع جميع الأطراف المعنية بالمسألة اللسانية والثقافية. وبصرف النظر عن اختيار السياسة العامة، فإن اختيار إطار تدبير المسألة الثقافية واللسانية الأمازيغية يظل أمرا جوهريا. نطرح هنا مسألة بالغة الأهمية: في ما يتعلق بحكامة الثنائية اللسانية الرسمية، ثمة مساران ممكنان: المسار الذي يتمثل في تبني مبدأ الحقوق الشخصية غير الممركَزة التي تنطوي على ثنائية لسانية رسمية على المستوى الوطني تشمل العربية والأمازيغية، والمسار الذي يقوم على مبدأ الحقوق الشخصية المُمركَزة في إطار "الجهوية المتقدمة"، أو الاستقلالية الجهوية التي تتمثل في منح حقوق لسان الدولة الرسمي إلى العربية وحقوق اللسان الرسمي الجهوي إلى الأمازيغية. وينطوي كل واحد من الخيارين على بعض المخاطر. في إطار الخيار الأول، يكون طابعُ المساواة الفعليُّ في الحقوق بين العربية والأمازيغية أمرا مستبعَدا، حيث ستشتغل الأمازيغية بحكم الأمر الواقع بمثابة لسانِ أقليةٍ رسمي، والأمثلة على ذلك كثيرة في جميع أنحاء العالم. وفي إطار الخيار الثاني، تجري تقوية التفتيت اللهجي للسان وتجزئة الطابع

الأمازيغي. وعلى أية حال، فإن غياب الاختيار سيكون بسبب الغموض السياسي والقانوني، وهو غموض يضر بالتنوع اللساني بشكل عام، وبالأمازيغية بشكل خاص.

ونلاحظ إذن مدى صعوبة اختيار سياسة ثنائية لسانية تشمل العربية والأمازيغية بسبب الرهانات التي تنطوي عليها، والمواقف التي تتقدم فيها اليوتوبيا الإيديولوجية على سياسة الممكن والفاعلية. ويظل شرط الفاعلية شرطا لا محيد عنه لإجراء تحليل ملموس للوضع الفعلي الذي يعيشه المغرب، وهو وضع يتميز بالتنوع الثقافي واللساني الجهوي وثقل التاريخ وعلم الاجتماع السياسي والأنثروبولوجي الثقافي. وتنعكس بوضوح أوجه الثقل هذه في إعلانات الجمعيات الجهوية التي تطالب بالاستقلالية الجهوية، وفي وثائقها ومواثيقها (انظر البيبليوغرافيا الرقمية).

تحديات المأسسة

يُعَد مفيدا هذا المرور بالقانون وبالممارسات على المستوى الدولي فيما يتصل بتدبير الثنائية اللسانية الرسمية، وذلك لتوضيح التحديات التي تواجه مأسسة الأمازيغية والرهانات التي تطرحها (انظر دستور المملكة المغربية، 2011). هكذا، فإذا كان إضفاء الطابع الرسمي هو، بالتأكيد، الفعل القانوني الذي يضفي الشرعية على الأمازيغية، فإن القضية التي تطرح نفسها هي تفعيل هذا الأخير لأن إعمال القانون التنظيمي هو الذي يتيح الحكم على طابع الاعتراف الرسمي بالأمازيغية الفعليّ. وفي حقيقة الأمر، تُبين أمثلةٌ عديدة عبر العالم بأنه لا يكفي إدراج الطابع الرسمي الخاص بلسان معين في الدستور لضمان الاعمال الفعلي الخاص بالوضع الذي يحتله هذا الأخير؛ بل ينبغي، إضافة إلى ذلك، أن يكون هذا الدستور قادرا على أن يضمن لكل الألسنة التي تحظى بهذا الوضع، ضمن السياسات العمومية وبدون استثناء، وظائف اللسان الرسمي واستعمالاته في مؤسسات الدولة وفي دواليب الحياة الاقتصادية والثقافية على المستويين الوطني والجهوي.

إن عدم اختيار نموذج من بين نماذج التدبير السياسي الخاص بالأمازيغية، أو اختيار نموذج معين تلقائيا، قد يؤدي في النهاية إلى الإضرار بالأمازيغية من حيث فُرص الاستفادة من وضعها باعتبارها لسانا رسميا. أما في المرحلة الراهنة، فإن الرهان السياسي هو الخاص بمأسسة الأمازيغية عبر إعمال المقتضيات والآليات المنصوص عليها في الدستور. ويتعلق الأمر، من ناحية، بالقوانين التنظيمية التي يجب أن تتضمن إلى حد ما التجلي الفعلي الخاص بوضع اللسان الرسمي المنوط بالأمازيغية إلى جانب اللسان العربي، ويتعلق من ناحية أخرى، بالمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ السياسة

اللسانية والثقافية المنصوص على مبادئها في الدستور. ومن هذا المنطلق، فإن *المجلسَ الوطني للغات والثقافة المغربية* والمؤسساتِ المكونة له، *وخاصة أكاديمية محمد السادس للغة العربية* و*المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية*، مدعوة كلها إلى القيام بدور أساس، بالتعاون مع *المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي* والمصالح الوزارية المعنية، خاصة التربية الوطنية والثقافة والإعلام. ويبدو واضحا أن مآل سيرورة مأسسة الأمازيغية رهين بالإرادة السياسية للقوى المتواجدة في هياكل الدولة، ونقصد بها الدولة العميقة والحكومة والبرلمان.

يفترض الدعم المؤسسي من أجل تأهيل الأمازيغية، في إطار السياسات العمومية، تبني رؤية تضمن ممارسة الحقوق اللسانية بصورة مستقلة. وهذا يعني، على وجه الخصوص، ظهورَ قيادةٍ مندمجة في نسيج النخب السياسية، قيادةٍ قادرة على وضع استراتيجية وسياسة تجعل من الممكن إنتاج رموز ملهمة جديدة تتجاوز أوجه التضامن العابر والولاءات ذات الطابع الشخصي، وتتبنى صيغ تنظيم جديدة وأشكال مطالبات مبتكرة، وتنخرط ضمن مجموعة من الأعمال الجمعية. باختصار، يبدو ضروريا ظهورُ نخبة سياسية لا تسعى فقط إلى تسخير الطابع الإثني في النضال من أجل المشاركة في السلطة وفي مراقبة الدولة بغاية تقاسم المنافع والامتيازات. وتُعتبر مسألة تسييس الهويات، ارتباطا بتكون الدول، حقيقةً آخذةً في التوسع بدون شك، وذلك في ظل السياق العالمي الذي يتسم بقطبية العولمة والمحلية المزدوجة. ولا تخرج المسألة الأمازيغية عن هذا الاتجاه، ومن هنا ينبغي أن تُوليها الدولة وخبراء الاستراتيجية وعلماء السياسة الاهتمامَ الذي تستحقه لأنها تستطيع أن تشكل مسرَح الرهانات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية التي تتجاوز المظاهر الثقافية واللسانية *بالمعنى الدقيق*. ومحاولةً منا توضيحَ هذا الاختيار، سنعود إلى الممارسات على المستوى الدولي. هكذا، نرى أن الدول التي تختار ثنائية لسانية رسمية أو تعددية لسانية رسمية هي تلك التي يعترف دستورها بحكم القانون بتساوي لسانين أو أكثر على المستوى القانوني، مما يتيح للمواطنين الحق في اختيار لسان أو آخر في المجالات المؤسَّسية التي تشرف عليها الدولة مثل التربية، والإعلام، والإدارة، والقضاء، وغيرها. وينطوي حق المواطن هذا على مبدأ التزام الدولة بتوفير ظروف ممارسته الملائمة. ومع ذلك، فالمساواة القانونية بحكم الأمر الواقع لا تعني المساواة الفعلية بصورة آلية بين مختلف الألسنة الرسمية. ولهذا السبب، تكون الثنائية اللسانية الرسمية جزئية فقط في كثير من الأحيان. وفي الواقع، فإن الممارسات تختلف من بلد إلى آخر وفق تشريعات الدولة، والإرادة السياسية للقوى الرئيسة المتواجدة في المؤسسات، ولا سيما المتواجدة بالسلطتين التنفيذية والتشريعية، ودرجة ولاءِ الجماعة المعنية الفعالِ. لكن من الواضح أن شروط إمكانية تدبير الأمازيغية في

إطار المقاربة ذات النزوع السيادي تكمن في قدرة الحركة الأمازيغية على تجاوز طبيعتها باعتبارها حركة ذات نزوع نخبوي أو حركة جمعية أو أيضا حركة ذات نزوع أهلي. وستكون القفزة النوعية هي *الانتقال* من حركة تقودها نخب عامة لا تتوفر على استراتيجية متماسكة إلى حركة اجتماعية تحمل مشروعا سياسيا بديلا تتقاسمه مع قوى التقدم.

على سبيل الختم

يوجد ثمة رهان سياسي مهم يرتبط بقصورٍ على مستوى الحكامة الديمقراطية لدى البلدان التي تُشكل فيها ألسنةُ مجموعاتِ الأقليات وثقافاتُها، بحكم القانون أو بحكم الأمر القائم، واقعة يجري تجاهلها على مستوى القانون على الرغم من حضورها البين. إن الخطرَ المحدقَ إذن بالوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي كبيرٌ، حيث يمكن إثارة الشعور الهوياتي لدى الجماعات المهمَّشة، ولكن الواعية، قصد المطالبة بحقها في وجودٍ يضمن لها كرامتها بصرف النظر عن شروط ديمومة ألسنتها وثقافاتها. لقد أصبح المغرب مع دستور 2011 في مأمن، نظريا، من هذا النوع من المخاطر، لكن تبقى التحديات كبيرة مع ذلك بالنظر إلى الصعوبات المتعددة المرتبطة بتنفيذ سيرورة التأهيل اللغوي والثقافي وتوزيعِ الثروة المادية العادلِ على مستوى المجالات الهشة. ولأجل تحقيق ذلك، يتعين بث الدينامية المبتكرة في السياسات العمومية التي ما تزال تصارع من أجل أن تكون شاملة وفعالة وحقيقية.

السياسة اللسانية بين الواقع والقانون*

الإشكالية

تُبنين سيرورةُ المجانسةِ المعممةُ تاريخَ البشريةِ منذ هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي الذي جرى تتويجه بعولمة التبادلات. إن العمل على تقويض عدم التجانس والاختلاف وتآكلهما الناجمِ عن هذه السيرورة يتجلى على نطاق عالمي. ويبدو أنه أمر حتمي بالخصوص عند الجماعات اللسانية الأصلية التي غدت أقليات بسبب الاختيارات الممركِزة الخاصة بالدول القومية، وداخل جماعات الأقليات المهاجرة أو المحصورة في بيئة يحدث فيها تهميش لسانها وثقافتها. ومع ذلك، ترتفع أصوات من أجل حماية تنوع النظام الإيكولوجي الكوني، ويجري خلق فضاءات رفض النظام الثقافي السائد، وتنتفض جماعات باسم الديمقراطية ضد الاستيعاب القسري، وتتصاعد المقاومة ضد انتشار آثار الليبرالية المتوحشة الوخيمة.

الهيمنة والاختلاف والصمود

تندرج مسألة اللسان والثقافة الأمازيغيتين ضمن هذه الإشكالية العامة. إنها تترجِم بوضوح الصراع بين الواقع والقانون، بين واقع اجتماعي وثقافي متجذر في تربة شمال إفريقيا وبين مؤسسات ترفضه وتستبدله بفقدانٍ ذاكرةٍ جمعيٍّ. وفي الواقع، فإن الجماعات الناطقة بالأمازيغية تعاني من الآثار الناجمة عن سياسةٍ اختارت عدمَ الاعتراف المؤسسي بحقوقها، سواء في بلدان المغارب أو داخل البلدان التي تستضيفها، وخاصة في أوروبا الغربية. وقد نشأت في مواجهة هذه الوضعية حركاتُ مقاومةٍ من كل حدب وصوب تطالب، باسم الإنصاف والديمقراطية، بحقِّ اللسان والثقافة الأمازيغيتين في الحياة. هكذا، شهدنا منذ عدة عقود ترسيخ نهضة أمازيغية، نهضةٍ اكتسبت رهاناتُها بُعدا محليا وجهويا، ووطنيا ودوليا في الآن ذاته. وتُشكل هذه النهضة جزءا من الدينامية التي تحرك الثلاثي الذي يتألف من الهيمنة والاختلاف والمقاومة (انظر بوكوس، 1999).

---

* هذا الفصل صيغة منقحة لمقال "الأمازيغوفونية، رهاناتُ نهضةٍ"، المنشورة في مؤلَّف *ألسنة البحر الأبيض المتوسط*، منشورات لارماطان، ص. 265-283، 2002.

Boukous, A. (2002), L'amazighphonie, Enjeux d'une renaissance, dans *Les langues de la Méditerranée*. Paris, Editions l'Harmattan, p. 265-283.

حقيقة تاريخية وواقع ثقافي ولساني-اجتماعي

تَعرف الأمازيغوفونية تقريبا الواقعَ ذاتَه في بلاد المغارب، حيث يجري التقليل في كل مكان من شأن الأمازيغيةِ، وهي اللسان الأصليّ. ومع ذلك، يُعتبر انبعاث الطابع الأمازيغي واقعا سياسيا وثقافيا يعكس صحوةَ الأمازيغ الهوياتيةَ الذين يطالبون بالاعتراف بلسانهم وثقافتهم. وسيؤدي هذا المعطى الجديد، الذي ظهر في السياق المغاربي وفي بلاد المهجر أيضا، إلى إعادة تشكيل الحقل الاجتماعي-السياسي (انظر شاكر، 1989).

وتبلغ حاليا المساحة التي يُستعمل فيها اللسان الأمازيغي ما يقارب خمسة ملايين كيلومتر مربع بالنسبة إلى المجال برمته. ومع ذلك، فإن المجتمعات التي يمثلُ فيها لسانَها الأولَ تُوجد في دول قومية مختلفة: مصر، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، ومالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، والتي ينبغي أن نضيف إليها دول أوروبا الغربية، ولا سيما فرنسا، وهولندا، وبلجيكا، وألمانيا، وإسبانيا، وإيطاليا. ولا توجد إحصائيات موثوقة تتعلق بعدد الناطقين بالأمازيغية، ويُحتمل أن يتجاوز ثلاثين مليون شخص بصورة عامة. وتوجد أكبر التجمعات في المغرب والجزائر، وتستقر بشكل عام في المناطق القروية، وتُفيد الدراسات في فترات ما قبل التاريخ أن الأمازيغ كانوا يصنعون خلال العصر الحجري الحديث أدوات برونزية، وأدخلوا العرَبة التي تجرها الخيول إلى الصحراء (جرمنتيو ليبيا الشهيرون). ولقد خلَّفت لنا العصور القديمة في شمال إفريقيا آثارا مهمة، أبرزها نقوشٌ تسمى "الليبية-البربرية" التي اكتُشفت في عدة مناطق بشمال إفريقيا .وتُثبت هذه النقوش أن كتابة اللسان الأمازيغي كانت حاضرةً بالفعل في عهد الملوك الأمازيغ (المسمون إگلدان ومفرده أگليد أي الملك). لكن مع مختلف الغزوات التي شهدتها المنطقة، كان على اللسان الأمازيغي أن يخضع تدريجيا لقانون القبضة الحديدية الذي فرضه الغزاة، وأن ينتهي به الأمر إلى التهميش. لقد شهدت الحقبة الرومانية ظهور نخبة متميزة من المثقفين الأمازيغ الناطقين باللاتينية مثل فرونطون الذي كان معلم الإمبراطور ماركوس أوريليوس، وأپوليّوس الذي كان قامة ثقافية كبرى. وتَميز الأمازيغ في الثقافة الروحية أيضا: فالقديس قبريانوس والقديس أوگُسطينوس والقديس دوناتوس هم أفضل أعلام النخبة المسيحية الأمازيغية. وعرفت الحقبة الإسلامية هي الأخرى ثلة من رجال الثقافة في فترة وجيزة، أبرزهم الجراوي في عهد الموحدين، والجزنائي في عهد المرينيين، والفشتالي في عهد السعديين، واليوسي في عهد العلويين الأوائل، والمختار السوسي إلى عهد قريب منا.

ويمكننا أن نتساءل عن سبب تخلي هذه النخب، المتميزة بثقافتها، عن لسانها الأول لتُدون أعمالها بألسنة غير الأمازيغية، وأيضا لماذا لم تتمكن السلالات الأمازيغية الحاكمة من اعتماد لسانها الخاص لسانا مؤسَّسيا؟ ويمكننا أيضا التطرق بإسهاب إلى أسباب فشل الوعي الهوياتي الأمازيغي في حقبة البورغواطيين في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، والمرابطين في القرن الحادي عشر، والموحدين في القرن الثاني عشر، والديلائيين في القرن السابع عشر. وللإجابة عن هذه التساؤلات، يمكننا أن نفترض بأن مختلف الذين تعاقبوا على شمال إفريقيا، بمن فيهم الأمازيغ أنفسهم، استعملوا ألسنةً غير الأمازيغية باعتبارها ألسنة سلطةٍ في تصريفهم شؤون الحياة العامة و/أو الروحية. وقد حال ذلك دون تطور المجتمع الأمازيغي بذاته، ومن ثم تطور لسانه وثقافته الأمازيغيتين.

وسنقول إجمالا بما أن الأمازيغية لم تكن لسانَ سلطةٍ، فإنه لم يكن بالإمكان اعتمادها في نقل الثقافة المكتوبة والمُمَأسسَة التي تعتبر دوما ثقافة متفوقة ومرموقة ونخبوية، فيما استُعملت الأمازيغية في غالب الأحيان وسيلةَ تداولِ الثقافة الجماهيرية. وعلى الرغم من وجود أدب مكتوب مستمر منذ الخوارج والبورغواطيين والموحدين، إلا أنه يمكننا القول إن الثقافة الأمازيغية تندرج بالأساس في التقليد الشفهي. ويُعَد الانتقال من الطابع الشفهي إلى الطابع الكتابي أحد التحديات التي تواجه بالأساس اللسان والثقافة الأمازيغيتين.

الوضعية اللسانية-الاجتماعية

ومن بين الأسئلة التي كثيرا ما غذَّت النقاش الدائر حول الأمازيغية، نذكر تلك المتعلقة بالوضع اللساني الخاص بهذا اللسان. ويمكن صياغة السؤال-الإشكال على النحو الآتي: أتُعد الأمازيغية لسانا واحدا أم عدة ألسنة؟ أهي لسان مُلَهجَن أم لهجات بدون لسان مشترك؟ أم إنها مجرد "*غبارِ لهجات محلية*" على حد تعبير مبالغ فيه لأحد المختصين في الدراسات الأمازيغية المشهورين (انظر باصِّي، 1952)؟

يتطلب الجواب عن هذا السؤالِ-الإشكال القيام بمنعطف يهم أصول الأمازيغية التي تُمثل اللسان الوحيد الذي ما يزال حيا من الفرع الليبي الأمازيغي الذي ينتمي إلى الفصيلة الحامية (أو الشامية)، حسب مصطلحات التوراة، في حين انقرض "ابنا عمومتها" منذ قرون خلت، ونقصد بهما اللسان الليبي في شمال إفريقيا والگوانتشية في جزر الكناري. إن فرضية القرابة مع السامية، في إطار ما يُسمى العائلة الحامية-السامية، أو بشكل أكثر تحديدا، العائلة الأفرو-آسيوية، تظل فرضية محتملة ولكنها تتطلب إجراء أبحاث مستفيضة على مستوى البنيات الأساس التي تهم مختلف الألسنة التي تُشكلها.

وبالنظر إلى الوضعية داخل هذه العائلة، فإن الملاحِظ لا يسعه إلا أن يُفاجأ بطول عمر الأمازيغية بالنظر إلى المصير الذي عرفته ألسنة أخرى أقوى بكثير منها، ولا سيما مصرية رمسيس القديمة، وأكادية حمورابي، وبونيقية حانون. ويَعتبر البعض أن مقاومة الأمازيغ الممتدة منذ قرون تعود إلى تعلق المجتمعات الناطقة بالأمازيغية بلسانها وثقافتها، وبطبيعة بنياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة التي تقوم على استيعاب الجديد بسكبه في قالب قديم. بيد أن الشروط العامة للحفاظ على الأمازيغية تغيرت جذريا منذ تأسيس الدول التي ورثت النموذج الاستعماري اليعقوبي، وهي دول تقوم بنيتها على النزعة المركزية وفق المعادلة الاختزالية الآتية: أمة = دولة = لسان. وهذه الوضعيةُ نفسُها هي التي تدفع العديد من ملاحظي إيكولوجيا الألسنة عبر العالم إلى التنبؤ بأن الأمازيغية هي واحدة من مجموعة الألسنة المرشحة للانقراض خلال النصف الأول من الألفية الثالثة. والحال أن الأمازيغية تُعتبر، في الوقت الراهن، لسانا حيا. وتعود حيويتها إلى تاريخانيتها الوراثية، واستقلاليتها البنيوية بالمقارنة مع الألسنة التي تتواجد في محيطها، وإلى تنوع وظائفها اللسانية-الاجتماعية التي تشمل التواصل والتعبير عن الهوية، وإلى كتلة المتحدثين بها الديموغرافية وولاء الجماعات التي تخصها بقيمة مركزية على المستوى النفسي-الاجتماعي.

بيد أن الأمازيغية تعيش وضعا يتسم بالهشاشة، إذ يَحُد من حركتها بشكل رئيس الوضعُ الذي تمنحه لها الدول في كل من المغارب وأوروبا، أي وضعَ لسانِ أقليةٍ، مستبعَدٍ من المؤسسات، وبالخصوص من المدرسة والإعلام والإدارة. ويُعَد هذا الوضع مصدر الصعوبات التي تعيشها الأمازيغية، لا سيما تَبَدُّدُها إلى لهجات غير متجانسة، وضُعفها أمام الألسنة القوية التي تهيمن عليها في ظل منافسة غير متكافئة وغير عادلة. ويتبدى ضعفُ الأمازيغيةِ الأولُ في لهجنتها ضمن فضائها الشاسع الذي تتحقق فيه على شكل منوَّعات متقاربة إلى حد ما. وتتخذ العواملُ التي تحكُم هذه اللهجنةَ أشكالا مختلفة: التهميش المؤسسي وعدم المعيرة الذي ينتج عنه، وسيادة الطابع الشفهي، والوظيفة المحلية الدارجة، وتشتُّت المجتمعات الناطقة بالأمازيغية وانحصارها في الدول القومية الممركِزة، والتخلف الذي ترزح فيه المناطق الناطقة بالأمازيغية، وغيرها من العوامل الأخرى. ولقد ساهمت كل هذه العوامل بشكل كبير في أن تجعل من الأمازيغية مجموعة من اللهجات المتناثرة، والتي تعوق طبيعتُها المجزأة التواصلَ بين المتحدثين المنتمين إلى مناطق لهجية متباعدة. ومع ذلك، فإن أوجه التباعد الملحوظة بين اللهجات تتعلق أساسا بالصوتيات والمعجم. بيد أن تنوع اللهجات لا يؤثر على عمود اللسان الفقريِّ العميقِ الذي يظل واحدا ومتجانسا في بنياته الأساس. هكذا، تظل العناصر البنيوية الأساس في جميع اللهجات هي الجذر والنمط، ذلك أن سيرورات تكوين الكلمات، سواء

على مستوى الاشتقاق الاسمي أوالفعلي، متشابهة في جميع اللهجات، وتخضع جداول التصريف أيضا للإجراءات نفسها في كل مكان. ويمكن القول أيضا إن وحدة الأمازيغية تنهض على التشابهات المتأصلة في بنياتها العميقة، وما الاختلافات التي تميز اللهجات إلا مظاهر سطحية.

وخلاصة القول، إن حالة اللهجنة المتقدمة التي توجد عليها الأمازيغيةُ هي بالتأكيد عامل يعوق، عمليات معيرة اللسان والجهود المتعلقة بإدماجه في التعليم ووسائل الإعلام. ويعوق أيضا قابليةَ التفاهم بين المجتمعات الناطقة بالأمازيغية، مما يُوَلد لديها شعورا بنزعةٍ خصوصيةٍ تكبح انبثاق وعي أمازيغي جمعي ووحدوي. ومن ثمة، لا يمكن اعتبار الأمازيغية لهجةً بما أن كل لهجة تفترض مسبقا وجود لسان تُشتق منه، ولا يمكن اعتبارها في ظل الظروف الراهنة لسانا وحيدا مشتركا بين جميع المجتمعات الناطقة بالأمازيغية. ومن غريب المفارقات، سنقول حينئذ إن الأمازيغية لسانٌ افتراضي يجب توحيده. وتحتل الأمازيغية أيضا مكانةً ضعيفةً في السوق اللسانية بسبب الانتقاص من قيمتها مقارنةً بالألسنة الأخرى المتواجدة. في الواقع، تُشكل الأمازيغية في التراتبية الشمولية التي تخص الألسنة رأسَ مال يمنح منافعا وامتيازات مادية ورمزية غير ذات قيمة، ما عدا في الحقل الفرعي الذي يهم المجال التقليدي الناطق بالأمازيغية، وفي مجال النضال ذي النزعة الأمازيغية الذي تمثل بالنسبة إليه قيمة مركزية .

ويمكن ملاحظة وضعية الهشاشة، التي يوجد فيها الناطقُ بالأمازيغية، في أوساط المهاجرين بالأساس سواء في المغارب أو في الخارج. وفي الواقع، ينجم عن الهجرة القروية والخارجية سيرورة هدر لغوي تُعَرِّض الأمازيغيةَ موضوعيا للخطر. إن الهجرة القروية، التي تُضخِّم ظاهرة التمدن المحموم الذي تعيشه بلدان المغارب منذ الثلث الأخير من القرن الماضي، تتسبب في امتزاج الساكنة القروية من مختلف المناطق الناطقة بالعربية والأمازيغية على حساب الأمازيغوفونية. هكذا، يجري إفراغ القرى الناطقة بالأمازيغية من سكانها النشطين لصالح المناطق الحضرية، وذلك بسبب انهيار الاقتصاد المحلي. ففي المغرب، على سبيل المثال، تتزايد الساكنة الحضرية بمتوالية هندسية: من حوالي 27% عام 1960، إلى 35% عام 1971، وإلى 42.7% عام 1982، وإلى 51.4% عام 1994، وإلى 60% عام 2014، وإلى 64.6 % عام 2022. ومع ذلك، فإن التمدُّن يرافقه في الواقع استيعاب الناطقين بالأمازيغية في النموذج الثقافي واللساني السائد، وهو النموذج الذي تفرضه الأجهزة الإيديولوجية التي تغذيها النزعة العروبية-الإسلامية. أما هجرةُ الناطقين بالأمازيغية الخارجيةُ، فتنجم عنها التأثيرات السلبية نفسُها على لسانهم وثقافتهم لأنها تساهم بقوة في هدر الأمازيغية مثلها في ذلك

مثل الهجرة القروية. لنتذكر أن هجرة الناطقين بالأمازيغية كانت ظاهرة حاضرة بقوة في منطقة المغارب، خاصة خلال خمسينيات القرن الماضي وستينياته وسبعينياته. وقد همت بالأساس مجموعات القبائليين المتمركزين في فرنسا، والشلوح في فرنسا وبلجيكا، والريفيين في إسبانيا وبلجيكا وهولندا وألمانيا.

وتنجم عن الهجرة القروية وعن الهجرة الخارجية، بحكم الأمر الواقع، وضعيةُ اتصال بين المجتمعات الناطقة بالأمازيغية والمجتمعات المضيفة. وهكذا يجد الناطقون بالأمازيغية أنفسَهم في وضعيات تواصلية تتطلب منهم استعمال ألسنة أخرى غير لسانهم الأول. وفي المغارب، يتجهون عموما إلى اعتماد ازدواجية لسانية متعددة أكثر من اعتمادهم تعددية لسانية. وفي حقيقة الأمر، تفترض التعددية اللسانية التمكن من اللسان الأول واللسان الثاني بصورة جيدة واستعمالهما بصورة متساوية، في حين تتوافق الازدواجية اللسانية مع الوضعية التي يتحدث فيها المتحدثون الأمازيغيةَ داخل الأسرة، والعربية اللهجية مع غير الناطقين بالأمازيغية، والعربية الكلاسيكية في المجال الديني، واحتمالا الفرنسيةَ في العمل؛ على الأقل بالنسبة إلى الذين يعملون في القطاع الحديث. وفي أوروبا يميلون إلى استعمال لسان أمومتهم داخل الأسرة والجماعة، ويستعملون لسانَ المجتمع المضيف في المعاملات الاجتماعية والمهنية. ويعني هذا الوضعُ أن الحصة التي تمتلكها الأمازيغية في الذخيرة اللسانية للمهاجرين الناطقين بالأمازيغية قد انخفضت بشكل عام.

عادة ما يُتداول بالأمازيغية في وضعية ازدواجيةٍ لسانيةٍ مع الألسنة الأخرى. وبما أنه يُفضل استعمال الأمازيغية في مجالات محددة، مثل المسكن وداخل المجموعة وفي بيئتها، فطبيعي أن يجري استبعادها من مجالات شاسعة، ومن تلك التي تتسم بسيادة الطابع الحضري. ومن غريب المفارقة أن طابع الأمازيغية الهامشي هو الذي ضمن الحفاظ عليها حتى الآن. لكنها تجد نفسها، في ظل الظروف الحالية التي تتميز بالتنقل الحر والمنظم لكل من الأشخاص والبضائع والألسنة والثقافات، في وضعية اتصال ومنافسة مع ألسنة أكثر قوة، ومن ثمة يتعرض الناطقون بالأمازيغية لسيرورة مثاقفة مكثفة ولأخرى مماثِلة تهم فقدان لسان أمومتهم. وبهذا، تُبين الدراسات الميدانية التي أجريت في المغارب، ولاسيما في المغرب الأقصى، وتلك التي أجريت في أوروبا الغربية، وخاصة في فرنسا وبلجيكا وهولندا، أن استعمال الأمازيغية يتضاءل مع مرور الأجيال. في الواقع، يُمارس الجيل المهاجر الأول ازدواجية لسانية إضافية باستعماله لهجةَ أمومته الفرعية بالخصوص، حيث يكون اللجوء إلى اللسان الثاني مجرد تكملة. ويستعمل الجيل الثاني ازدواجية لسانية تكاملية باستعماله اللسان المضيف أكثر من

الأمازيغية. أما الجيل الثالث، فيمارس ازدواجية لسانية استبدالية، حيث لا يملك عموما سوى معرفة سلبية بلسان أمومته. وتُشكل هذه المرحلة الأخيرة بحكم الأمر الواقع مقدمةً باتجاه أحاديةٍ لسانية تقتصر على اللسان الثاني، والذي هو العربية اللهجية في المغارب ولسان المجتمع المضيف في أوروبا. ولذا، يبدو أن النموذج العام الذي جرى وفقه استيعابُ الأمازيغِ اللسانيُّ عبر التاريخ هو نموذج ازدواجية لسانية إقصائية. ويمكننا بسط هذا النموذج على النحو الآتي: ينتقل الناطقون بالأمازيغية تدريجيا من ممارسة أحادية لسانية في لسانهم الأول إلى ممارسة ازدواجية لسانية مُتقلبة، لينتهي بهم الأمر إلى أحادية لسانية في لسانٍ ثانٍ. وتجدر الإشارة إلى أن اللهجة الفرعية التي تبتلع الأمازيغية في المغارب هي العربية اللهجية لا العربية المعيارية.

ويتواجه على الساحة الإيديولوجية تياران متعارضان بشأن تدبير المسألة الأمازيغية. يتطلع الأول، باستناده إلى الشرعية التاريخية والقانونية، إلى الاعتراف الرسمي بالطابع الأمازيغي باعتباره يُشكل بعدَ الهويةِ الوطنيةِ التكوينيَّ. في حين يعتبر الآخر، باستناده إلى الإيديولوجية ذات النزوع العروبي-الإسلامي، أن النزعة الأمازيغية قد تمثل في الآن ذاته خطرا على تماسك الدولة القومية وعلى الإسلام باعتباره دين الدولة.

من أجل الاعتراف بالطابع الأمازيغي

ووعيا منها بالرهانات التي تستدعيها الوضعية الحالية على المستويين الجهوي والكوني، وبالخصوص الخطر الذي يحدق بلسانها وثقافتها، تنتظم المجتمعات الناطقة بالأمازيغية في شبكات نضال بهدف تحقيق الاعتراف المؤسَّسي بطابع المغارب الأمازيغي. ويُفصِح الوعي الهوياتي عن ذاته في البيانات، وبخاصة في *أشغال ندوة ياكورين* (غشت 1980)، و*ميثاق أگادير* (غشت 1991)، و*بيان الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب* (مارس 2000). هكذا، تسعى الحركة ذات النزوع الأمازيغي إلى أن تتشكل على مستوى الفكر وعلى مستوى الفعل بصياغتها إيديولوجية، وبوضعها أهدافا، وبإنشائها هيئات للفعل الجمعي. يرتكز خطاب الطابع الأمازيغي على تحليل نقدي جذري للإيديولوجية العربية الإسلامية التي تُبنيِن الوضعية الرمزية السائدة في المغارب. ويطور هذا الخطاب مجموعة من الأطاريح ذات الطبيعة الإيديولوجية، وتدعمه حركة اجتماعية تمتلك برنامجَ مطالبٍ ذي طابع سياسي واجتماعي وثقافي. وبهذا، تكون الأسس التي تقوم عليها الإيديولوجية ذات النزوع الأمازيغي أسسا تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

وعلى المستوى التاريخي، فقد جرى تشويه تاريخ شمال إفريقيا من قبل المؤرخين الرسميين والمؤرخين الذين تحركهم إيديولوجية ذات نزوع قومي عروبي، والذين تعمدوا الصمت بشأن طابع المنطقة الأمازيغي بحذفهم المراحل التي سبقت أسلمة منطقة المغارب، وبتشويههم بعض الحقائق التاريخية، ولاسيما المقاومة الأمازيغية لمختلف الغزاة، والانتهاكات التي ارتكبتها القوات الغازية في حق السكان الأصليين، ونهب تراثهم، واختطاف الفتيات وإرسالهن من قبل قادة الحرب إلى الخلفاء والأمراء الأمويين الذين يتخذونهن محظيات لهم، وغير ذلك كثير . (الطالبي، 1966). ونذكر بالتحديد، من بين مطالب الحركة الثقافية الأمازيغية الكبرى، واجب استعادة الذاكرة الجمعية، وضرورة إعادة قراءة تاريخ المغارب على أساس موضوعي وعلمي من أجل الاعتراف بالطابع الشرعي التاريخي للبعد الأمازيغي لهذه المنطقة من العالم، وذلك بالاستناد إلى ابن خلدون الذي كتب في *تاريخه عن الأمازيغ*: "*لقد كان البربر دائما شعبا قويا، هائلا، شجاعا، كثير العدد، شعبا حقيقيا مثل شعوب أخرى كثيرة في العالم، مثل العرب والفرس واليونان والروم*"(ابن خلدون، 1925، ص 112). أما على المستوى السياسي، فقد مارس *المخزن* في كثير من الأحيان سيطرةً صارمة على المناطق الناطقة بالأمازيغية، والتي تحرسها قوات الأمن، حيث كانت حرية الحركة تخضع لقيود صارمة. وفي الواقع، تُعتبر المناطق الناطقة بالأمازيغية مناطق معارضة للسلطة المركزية عادة، ولا سيما منطقة القبائل والريف وسوس، ولهذا السبب، تحاول السلطات التدخل ضد إرادة السكان لفرض ممثلين تابعين لها. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساهمت حتى الآن استعادة بعض الشرائح من النخب الأمازيغية، الذين يطلق عليهم بشكل ساخر "*أمازيغ الخدمات* "، في عرقلة تكوين طبقة سياسية مرتبطة عضويا بالمجتمعات الناطقة بالأمازيغية، ومن ثم منع تشكيل حركة اجتماعية وسياسية منظمة ذات نزوع أمازيغي مستقل.

وفي ظل الوضع السياسي الراهن، فإن الحركة الثقافية ذات النزوع الأمازيغي، التي تحتل الحقل الإيديولوجي بقوة منذ عهد قريب، تُحاول تشكيل حركة سياسية لتحقيق المطالب الثقافية واللسانية والاجتماعية لمكون الساكنة الناطق بالأمازيغية، وذلك إلى جانب التنظيمات التي تعتبر تقليديا تنظيمات ذات نزوع أمازيغي (جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في الجزائر، والحركة الشعبية في المغرب). وتزعم مختلف تنظيمات هذه الحركة (حركة "العروش"، والحركة الجمعوية ذات المشارب المختلفة، والاتحادات، واللجان الوطنية، ولجنة التنسيق، وغيرها) أنها تُعَد *بوجه عام* نموذج التدبير الذاتي فيما يخص الموارد البشرية والمادية والرمزية للجهات الناطقة بالأمازيغية. ويُعتبر هذا النموذج إرثا تاريخيا، بحيث إنه كان سائدا في

بلاد الأمازيغ إلى حين تآكله بظهور قوى شخصية مدفوعة من طرف السلطة العثمانية في الجزائر والسلطة المخزنية في المغرب، ثم تلا ذلك تدمير مقوماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفعل الغزو الاستعماري وإبادتها بدمج هذه المناطق في حظيرة الدول القومية الوريثة للنموذج الاستعماري اليعقوبي أو المستفيدة منه. وتتغذى هذه الحركة من جهة من محفل يمارس الضغط في الحقل السياسي أو يخترقه أو يتسلل إليه؛ ومن جهة أخرى، من إنشاء منظمة سياسية مستقلة تطالب، من ناحية، بالاعتراف بالأمازيغية باعتبارها لسانا رسميا، وبتنظيم البلاد في اتحاد كونفدرالي يضمن للجهات حكما ذاتيا واسعا، ومن ناحية أخرى، بإصلاح الدولة على أساس العلمانية والفصل بين السلط. بالإضافة إلى أننا نشهد تدويل المسألة الأمازيغية بإنشاء منظمات خاصة، مثل "المؤتمر الأمازيغي العالمي" الذي يسعى إلى توحيد مختلف حساسيات العالم الأمازيغي الوطنية والسياسية والجمعية. وقد جرت، في إطار برنامج الأمم المتحدة المتعلق بالعقد الدولي للشعوب الأصلية والقبلية في العالم (1995-2004)، دعوةُ بعض المنظمات الدولية، ولا سيما لجنة السكان الأصليين، ولجنة الشعوب الأصلية التابعة لمنظمة العمل الدولية، والمركز الدولي لحقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية. وتهدف هذه الخطوة تحسيسَ الرأي الدولي بالحقوق اللغوية والثقافية للمجتمعات الناطقة بالأمازيغية باعتبارها مكونا كاملا من مكونات حقوق الإنسان.

وعلى الصعيد الاقتصادي-الاجتماعي، تُعتبر المناطق الناطقة بالأمازيغية من بين أفقر المناطق في المغارب. وتتميز مواردها الفلاحية بطابع الهشاشة، حيث توالي الجفاف، وفقر التربة، وصغر حجم ملكية الأراضي وتفتتها. يُضاف إلى ذلك اختلال التوازن بين الموارد الاقتصادية والتزايد السكاني الذي دفع، لفترة طويلة، القوى الحية في هذه المناطق إلى النزوح والهجرة. وفي المغرب، على سبيل المثال، كانت تبعية الأمازيغ الاقتصادية بارزة للغاية إلى حد أُطلق على المناطق الأمازيغية اسم "المغرب غير النافع". ويضاف إلى ذلك احتكار بعض أراضي السهول الغنية بالموارد الفلاحية من قبل البيروقراطية الإدارية والعسكرية. وقد أصبح الوضع، في وقتنا الراهن، أسوأ مما كان عليه في السابق. والواقع أن أزمة الاقتصادات الوطنية والقيود الصارمة المفروضة على الهجرة أدت إلى ركود اجتماعي غير مسبوق تدل عليه بطالة الشباب بصورة أكثر وضوحا. ولهذا يُشكل الشباب الناطق بالأمازيغية، وخاصة المتضررون من البطالة، رأسَ حربة الحركة الأمازيغية، مما يعطي مطالبها بعدا اجتماعيا.

وعلى المستوى الثقافي، يتأسس الخطاب ذو النزوع الأمازيغي على مجموعة من المفاهيم التي تمنح النزعةَ الأمازيغية إطارا مفهوميا باعتبارها تشكلا إيديولوجيا.

وتحتل، ضمن هذا التشكل، مفاهيمُ "الشعب *الأمازيغي*" ، و" الشعب الأصلي"، و"*الأمة الأمازيغية*" ، و"*تامازغا*" وضعا مركزيا باعتبارها دعامات الهوية الجمعية. وتدل هذه المفاهيم ضمنيا على تصور ذي نزوع إرادي يهم وحدة الطابع الأمازيغي الذي يجري النظر إليه على أنه حقيقة عبر-وطنية، ويهم كلا من الجماعات الناطقة بالأمازيغية في المغارب وجاليات الشتات في المهجر. وبذلك تكتسي "الأمة الأمازيغية"، على غرار أية أمة، معنَى مجتمعٍ متَخيَّل قائمٍ على مبدأ تجانس شعب ونظام سياسي وأرض. ومع ذلك، تبدو هذه الأمةُ في واقع الحال وكأنها منزوعةٌ من مركزها المجالي ومتعددةُ المراكز لكي تستند إلى تجانسٍ تنطلق فيه من مقاربةٍ أكيدةٍ ذات نزوع إرادي تحجب الآثارَ المشتركة المتصلة بعوارضِ السياسات الوطنية، والحقائقَ اللسانية والثقافية المحلية. ومن ثمة، يبدو أن مطالب الحركة ذات النزوع الأمازيغي هي، في الوقت نفسه، سياسية وثقافية وتربوية واجتماعية واقتصادية. ويمكن تلخيصها على النحو الآتي: دسترة اللسان، وتبني سياسة لسانية وثقافية تنهض على الديمقراطية والتنوع، والاعتراف بالحقوق اللسانية والثقافية، وإعادةُ تثمينِ بعدِ الهوية الوطنية الأمازيغيِّ، وإدماج اللسان والثقافة في النظام التربوي، واستعمالهما في المؤسسات العمومية ووسائل الإعلام، والتنمية المستديمة على أساس جهوي، وإعادةُ توزيع الثروة العادلُ بين الجهات.

وقد اتُّخذت إجراءات لإعادة تثمين اللسان والثقافة في سوق الممتلكات الرمزية. ويجري تطوير اللسان والثقافة في إطار مبادرات جمعية أو فردية صادرة عن المبدعين والباحثين في ظل غياب الدعم المؤسسي الفعلي. وتتخذ التدابير الرامية إلى تأهيل اللسان والثقافة الأمازيغيتين أربعة أشكال: التوحيد اللغوي، والبحث الأساس، والإنتاج الثقافي، والعمل الجمعي. ولكن من الواضح أن هذه المهام تتجاوز بكثير مستوى الجهود المبذولة من حيث الإبداع والبحث، وتتجاوز موضوعيا مستوى العمل الثقافي الجمعي. وهذا ما يفسِّر، وبصرف النظر عن بعض الإنجازات الخجولة في مجال النشاط الجمعي، كونَ الاستراتيجيات المحلية التي تروم الحفاظ على اللسان والثقافة الأمازيغيتين والنهوض بهما تبقى فعالة بصورة رمزية فقط. ويعود ذلك، من ناحية، إلى غياب مؤسسة تتولى مسؤولية تحقيق الأهداف المتوخاة، ومن ناحية أخرى، إلى صعوبة تصور إمكانية تحقيق تقدم حقيقي في غياب إرادة سياسية قوية وفعلية. ومن هذا المنطلق، يتوجب على المركزين الجامعيين بتيزي وزو وبجاية، والمندوبية السامية للأمازيغية بالجزائر والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالمغرب، المساهمة في حفز البحث والتكوين وتدبيرهما. ويمكنها أيضا أن تُشكل إطارات مؤسَّسية تتيح ترسيخ الفعل اللساني والثقافي الأمازيغي بشكل مستديم في الحقل الرمزي المغاربي. أما في بلدان أوروبا الغربية حيث

توجد جاليات ناطقة بالأمازيغية، فإنه يجري بالكاد التصالح مع الأمازيغية في التعليم إذا ما أخذنا بعين الاعتبار البرنامج الخجول لما يسمى بتدريس الألسنة والثقافات الأصلية. هكذا، تُعتبر الأمازيغية، في فرنسا حيث تقيم أكبر جالية ناطقة بالامازيغية في أوروبا، مجردَ موضوعِ اختبارٍ اختياري بقسم البكالوريا. ويبدو أن الجمهورية اليعقوبية تواجه بعض المشاكل في تصور هوية فرنسية تعددية في علاقاتها مع ألسنتها الجهوية الخاصة، ومع ألسنة الجاليات المهاجرة ما لم تستدع الانتخابات الرئاسية ذلك.

تهميشٌ وتنقيص

من المؤكد أن الأمازيغية تواجه قوى تسعى إلى الحفاظ على *وضعها الراهن*، وإلى حجزها في وضع لسانٍ وثقافةِ أقليةٍ. ويُنظر إلى اللسان والثقافة الأمازيغيتين، في إطار هذه المقاربة التي تنكر شرعية المسألة الأمازيغية في حد ذاتها، على أنهما يشكلان عائقا تاريخيا، وعقبة تقف أمام اندماج المجتمع المغربي في العالم العربي، أو حائلا دون اندماج الجاليات المهاجرة في المجتمعات الأوروبية المستقلة. ولذلك تُعتبر النزعة الأمازيغية مسألةً ترتبط بالرؤية الماضوية، بل وبالنزعة القبلية، وبعودة *السيبا*، أو الفوضى، أوأيضا عقَبة تحول دون الاندماج في الحداثة.

ويستند رفض النزعة الأمازيغية إلى النزعة العروبية-الإسلامية التي ترتكز إيديولوجيتها على النزعة القومية العربية. ويتمثل الهدف الأقصى، الذي تسعى إلى تحقيقه الاستراتيجيةُ السياسيةُ القائمة على هذه الإيديولوجية، في بناء الأمة العربية بصورة تدريجية بعد أوجه اندماج جهوية. وتقود هذه الأمةَ دولةٌ فوق وطنية يتوجب عليها تدبير الموارد المادية والبشرية المشتركة التي تخص جميع البلدان العربية. ويُفترض تعميم اللسان والثقافة العربيتين على هذا المجموع العابرِ الحدودَ الوطنيةَ وفق شعار: "*الأمة العربية أمة واحدة من الخليج إلى المحيط، وذات لسان واحد وثقافة واحدة ورسالة خالدة*". ويُحاط اللسان العربي، في ظل هذا الخطاب، بهالة من الأساطير المُبهرة التي يُدَّعى أنها تؤسس تفوقَه. تُعَد العربيةُ بوصفها لسان القرآن لسانا مقدَّسا، إذ غالبا ما يعتبرها النحاة الإيديولوجيون اللسانَ الأكثر منطقية من بين جميع الألسنة بالنظر إلى القدرات التوليدية التي يمتلكها نحوُه، وبفعل تماسك بنياته الصرافية، ويؤكدون أخيرا بأنها أجمل لسان بفضل إمكاناتها الأسلوبية والبلاغية.

ومن جانب آخر، تنظر الإيديولوجية اللسانية السائدة في المغارب إلى اللسان الأمازيغي على أنه مجموعة من اللهجات الريفية، وحزمة من اللهجات الفرعية الدارجة ذات الطابع المحلي. ويجري تقديم الأمازيغية، في أحسن الأحوال، على أنها مجموعة

لهجات تمتلك معجما فقيرا وتركيبا بسيطا مما يجعلها غير مناسبة للتواصل في مجتمع حديث، ومن ثمة غير ملائمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى المستوى السياسي، اعتُبرت النزعة الأمازيغية باعثا على الفُرقة الوطنية، ذلك أن تماسك الدولة الوطنية سيتعرض للخطر بسبب انبعاث النزعة القبلية الأمازيغية. ويرى التيار ذو النزوع الإسلامي بأن الأمازيغية تنقل وثنية الجاهلية، وتؤدي إلى ظهور الممارسات المناهضة للإسلام من جديد. ويبدو أن هذا التيار نسي أن أسلمة بلاد الأمازيغ وتعريبها كان قد جرى على يد النخب الأمازيغية نفسها، حيث إنه لولا التعاليم التي قدمها الدعاة الأمازيغ في الزوايا والمدارس في العالم الناطق بالأمازيغية، لما كان بمقدور الإسلام ولا اللسان العربي التغلغل بشكل مستديم داخل المجتمعات الناطقة بالأمازيغية. وانطلاقا من مبدأ كون اللسان العربي هو لسان النبي والأمة العربية التي اختارها الله، وهو لسان الجنة بامتياز، فإن شيوخ التيار ذي النزوع الإسلامي ودعاته يتدخلون بانتظام من أعلى، من خلال منشوراتهم في أعمدة دورياتهم وفي الأشرطة التي يوزعونها، لحث الأمازيغ على استبدال لسانهم الأول بالعربية القرآنية إن أرادوا أن يكونوا مسلمين كاملين ويستحقون دخول الجنة.

وقد شكلت الإيديولوجيةُ العربية الإسلامية التي يستند إليها هذا الخطاب إيديولوجيةَ نخبِ حركاتِ التحرر الوطني في المغارب (انظر گرانگيُّوم، 1990). ومع الاستقلال، أصبحت هذه الإيديولوجية الموقفَ الثابت والعقيدة الراسخة التي غذَّت، لعقود من الزمن، رهاب الأمازيغية لدى النخب ذات النزوع العربي بمختلف اتجاهاتها، والتي تعتزم فرض تصورها ذي النزوع الأحادي الخاص بالهوية الوطنية بواسطة مختلف الأجهزة الإيديولوجية التي يحتكرونها. أما بالنسبة إلى الدول، فإنها تتكفل بتدبير التجاوزات باستعمال وسائلها الخاصة.

خلاصة

ترتكز السياسة، التي سادت على مستوى الدول القومية المغاربية منذ استقلالها في علاقتها مع الطابع الأمازيغي، على مقاربة تنفي التاريخَ والذاكرةَ الجمعية والواقع اللساني-الاجتماعي والثقافي. وتتبنى الحركةُ ذات النزوع الأمازيغي، لأجل محاربةِ نزعةِ الانكارِ التاريخيِّ هذه، استراتيجيةَ التمايز الرمزي، مع بعض التنويعات، وذلك بتوظيفها الحقل الاجتماعي-السياسي للمساهمة في إعادة تشكُّله ووقفِ احتكار الإيديولوجية العروبية الإسلامية التي ينطوي عليها. وتعمل الأمازيغوفونية، ضمن هذه الاستراتيجية، بمثابة قطب للتبلور الهوياتي. وتكمن قوة الخطاب ذي النزوع الامازيغي

في ارتكازه على شرعية ذات طابع تاريخي، أي على أصالة الأمازيغ، وعلى الشرعية القانونية، أي على الحقوق اللسانية والثقافية باعتبارها مكوناتِ حقوق الإنسان.

وتُعد الرهاناتُ التي تمثلها مسألة الأمازيغفونية في المغارب وأوروبا الغربية، بصرف النظر عن مسألة الطابع الأمازيغي، هي بالتأكيد نفسُها التي تعتمل في الوضعية الرمزية السائدة في العالم. في الواقع، تُعتبر الألسنة والثقافات المحيطيَّة بمثابة مخلفات بالية من تاريخ البشرية، وتعكس تخلف مجتمعاتها، وذلك في ظل الاقتصاد العام الخاص بالنموذج المجتمعي المبني على النزعة المركزية والهيمنة ضد نزعة التعددية والاختلاف. وبهذا يُتوقع موتها المرتقب، لأنها لا تستطيع، وفق منطق الانتقاء الطبيعي، المنافسةَ في سوق الممتلكات الرمزية العالمية في مواجهة السلطة المطلقة التي تتمتع بها الألسنة والثقافات المهيمنة. يتجلى هنا وجهُ النظامِ العالميِّ الجديدِ اللسانيُّ والثقافيُّ. ويُعَد الرهانُ الأساسُ بالتأكيد رهانا سياسيا، إذ يتعلق بطبيعة الدولة القومية، دولةٍ مُنظِّمةٍ الهوياتِ المطلقة أو دولةٍ تنبني على العقد الاجتماعي. والسؤال الأساسُ الذي يُطرح هو الآتي: ما النموذج الذي ينبغي أن نتبناه لحماية ثراء إيكولوجيا العالم اللسانية والثقافية وتعددها؟ من وجهة نظر القانون العالمي، ليس هناك شك في أن هذا النموذج لن يكون النموذج الذي تُرِّوج له الليبرالية المتوحشة، ولا النموذج الذي يفرضه نظام مؤسَّس على الحكم المطلق.

السياسة اللسانية والعقد الاجتماعي*

مقدمة

تمنح دسترة الأمازيغية في المغرب فرصا وآفاقا غير مسبوقة لهذا اللسان من حيث الاعتراف به، ومن حيث حمايته وتأهيله والنهوض به وتملّكه اجتماعيا في إطار سيرورة مأسسة يؤطرها القانون التنظيمي المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من الفصل الخامس من الدستور. ويطرح هذا السياق الجديد رهانات سياسية وثقافية ولسانية-اجتماعية يُطور إزاءَها الفاعلون في الحقل الاجتماعي والسياسي والفكري استراتيجيات تُقدم عروضَ تدبيرٍ سياسيٍّ متنوعةً تَسير من النفي إلى إضفاء طابع الاستقلالية مرورا بالمقاربة الشاملة. ويقترح هذا الفصل تحليل هذه الظواهر باعتماد مسار حقوق الإنسان، وبالدعوة إلى إرساء عقد اجتماعي-سياسي توافقي يحترم المقتضيات الدستورية من أجل تدبير المسألة الأمازيغية بفاعلية في إطار ديمقراطي.

عن إضفاء الطابع الرسمي

يُعَد تكريسُ الأمازيغية لسانا رسميا إلى جانب العربية من بين مزايا الدستور المغربي العديدة لعام 2011 في سياق تثمين الرأسمال الثقافي واللساني الوطني. ويجري التنصيص على هذا الوضع الجديد في المادة الخامسة من الدستور على النحو الآتي:

تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء.

يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية.

ويمكننا، في إطار توخي الدقة، إجراءَ تحليل نصي لهذه المادة على المستوى المعجمي-الدلالي للاستدلال على وضع الأمازيغية ووظائفها مقارنة بوضع العربية

---

* هذا الفصل هو صيغة منقحة لمقال "ترسيم الأمازيغية. رهانات واستراتيجيات"، منشور في مجلة *أسيناگ*، العدد 8، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2013، ص. 15-34.

Boukous, A (2013), L'officialisation de l'amazighe. Enjeux et stratégies, dans *Asinag*, 8, p. 15-34, Publications de l'Institut Royal de la Culture Amazighe.

ووظائفها، وكذلك للوقوف على الطابع الفعلي لوضع الأمازيغية الجديد هذا. ثم إننا سندرك، بمقارنتنا ملفوظ الفقرات المتعلقة بالعربية والأمازيغية على التوالي، الفرقَ في التعامل مع اللسانين الرسميين. وهكذا سنلاحظ أن "العربية تظل اللسان الرسمي"، وأن " الأمازيغية تُعد أيضا لسانا رسميا للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء ". في ما يتعلق بالعربية، فإن المحمول *تظل* يعني ترسيخ هذا اللسان في الوضع الذي يحتله باعتباره لسانا رسميا، والذي اكتسبه منذ صدور الدستور الأول (1962). ثم إن استخدام التعريف يكتسي هو الآخر دلالة، بحيث إن محدِّد التعريف "*la*"(*la* langue officielle) (أل التعريف) في عبارة "اللسان الرسمي" يشير إلى الوضع المميَّز الممنوح للعربية مقارنة باللسان الرسمي الآخر، ونعني به الأمازيغية في هذه الحالة.

أما في ما يتعلق بالأمازيغية، فإن استخدام محدِّد التنكير في المركب الاسمي *لسان رسمي* (*une langue officielle*) يمكن تفسيره على أنه يعني *لسانا من بين ألسنة أخرى*. ويمكننا أن نتساءل إذن ما هي هذه الألسنة الأخرى، وما إذا كانت القائمة مفتوحة أوْ لاَ. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جرى تخصيص الأمازيغية بصفة مثيرةٍ الاهتمامَ تستحق التحليل، وهي الاعتراف بها لسانا رسميا " باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء ". ومن هنا، نستطيع أن نفهم بأن الأمازيغية هي لسانُ البلدِ ولسانُ الفضاءِ الوطنيِّ وجميع سكانه، لسانٌ وطنيٌّ يتمتع بالشرعية التاريخية والديمغرافية والتراثية. وبمقدورنا أن نتساءل أيضا: لماذا لا يعترف النص الدستوري بالعربية باعتبارها *رصيدا وطنيا*. هل لأنها رصيد عابرٌ الحدودَ الوطنيةَ على مستوى العالم العربي أو لأنها لسان يجري الإقرار بكونه خارجي؟ يبقى حقل تأويل هذه الأسئلة مفتوحا. وسنلاحظ أيضا أن الدولة تتقيد بالتزامات في ما يتعلق باللسانين، وهي التزامات ليست من طبيعة واحدة.

فيما يخص اللسان العربي، فإن الدولة تكفل *حمايته وتطويره وتشجيع استخدامه*، وهي التزامات إيجابية وواضحة تتعلق بالتشريعات التي تحمي حقوق اللسان الرسمي، وبتهيئة متنه بهدف تأهيله وتحديثه، وأخيرا بتوطينه في الحياة المؤسسية والاجتماعية-الثقافية باعتباره أداةَ عملٍ وإبداعٍ وتواصلٍ .أما التزامات الدولة تجاه الأمازيغية، فهي مشروطة بإصدار قانون تنظيمي للبث في سيرورة تفعيل طابع الأمازيغية الرسمي وكيفيات مأسسة اللسان. وينبغي إعمال هذه التدابير خلال الفترة التشريعية 2012-2015. في الواقع، إن البرنامج التشريعي الذي اقترحته السلطة التنفيذية يحدِّد يوم 31 دجنبر 2013 لإصدار القانون التنظيمي ذي الصلة. ولقد دفعت هذه التحفظات الحركة

الأمازيغية إلى التشكيك في حقيقة إضفاء الطابع الرسمي على الأمازيغية، وذلك بالنظر إلى الدور الذي قامت به، في التفاوض على الدستور، الأحزابُ المتحفظة على الأمازيغية بالاستناد إلى ثقلها الحالي داخل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، مما أرجأ استصدار القانون التنظيمي 16-26 إلى سنة 2019.

وعلى الرغم من التحفظات والإكراهات التي جرى الافصاح عنها، فإن إضفاء الطابع الرسمي على الأمازيغية يُشكل حدثا تاريخيا كبيرا بالنظر إلى وضعية الإقصاء والهشاشة التي عانى منها هذا اللسان. ثم إننا نشهد في الوقت الراهن بوادر تطورٍ في القوانين والعقليات والمواقف والسلوكيات، وهي مؤشرات يمكن تفسيرها على أنها علامات دالة على إضفاء الشرعية على الأمازيغية. وسنذكر هنا المؤشرات الرئيسة الدالة على ذلك، لاسيما التي استُمدت من الخطابات الملكية منذ 2001، والتي تعترف بالمكانة الحيوية التي يحتلها الطابعُ الأمازيغي في الهوية الوطنية، وتدريسُ الأمازيغية الذي يعرف تقدما في المرحلة الابتدائية ويلامس التعليم العالي، وإدماجُ الأمازيغية في المشهد الإعلامي الذي تَعزز بإطلاق القناة التلفزيونية "ثيڤي تامزيغت"، وإنجازاتُ المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في مجال تهيئة اللسان والثقافة الأمازيغيتين والنهوضِ بهما، وترسيخُ شعور هوياتي إيجابي على المستوى المجتمعي، وهو شعور يتناقله المجتمع المدني عبر المنظمات غير الحكومية التي يتزايد حضورها على الساحة السياسية الوطنية. ويُعتبر السعي إلى إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معطى جديدا قد يؤدي، إذا ما تضافرت الشروط الذاتية والموضوعية اللازمة، إلى إعادة تشكُّل الحقل السياسي بأن يجعل من الأمازيغية رهانا سياسيا حقيقيا. ومع ذلك، فمن الواضح أن شروط إمكانية تدبير الأمازيغية السياسي تكمن في قدرة الحركة الأمازيغية على تجاوز عدم تجانس الاتجاهات المكوِّنة لها، وبخاصة التيار الذي يقوم على حقوق الإنسان، والتيار السياسي ذي النزوع الأهلي و/أو ذي النزوع الوحدوي والتيار ذي النزوع الثقافي وغيرها. وتتمثل القفزة النوعية في إنجاح *الانتقال* من حركة تُديرها نخب لا تملك استراتيجية متماسكة، وأحيانا تقع في التشاحن، نحو حركة اجتماعية تحمل مشروعاً سياسياً بديلاً مشتركاً مع القوى الديمقراطية في البلاد.

وبالعودة إلى الدستور الذي ينص على أن الأمازيغية هي أحدُ اللسانين الرسميين، وعلى أنها "رصيد مشترك لجميع المغاربة بدون استثناء "، فإننا نفهم بأن المغرب اختار ثنائية لسانية مؤسَّسِية، متجنبا بذلك أن يسند إلى الأمازيغية وإلى الناطقين بها وضع الأقليات. ولجعل هذا الاختيار واضحا، دعونا نعطف على القانون الدولي الذي يخبرنا أن البلدان التي تختار ثنائية أو تعددية لسانية رسمية هي تلك التي يعترف

دستورها بحكم القانون بلسانين أو أكثر يَكونان متساويَّن من الناحية القانونية، إذ يمنح هذا الوضعُ المواطنينَ الحقَّ في اختيار لسان أو آخر في المجالات المؤسسية التي تديرها الدولة، بما في ذلك التربية والإعلام والإدارة والعدالة وغيرها. ويشتمل حقُّ المواطن هذا على مبدأ التزام الدولة بضمان الظروف الملائمة لممارسته. ومع ذلك، فإن المساواة القانونية بحكم الأمر الواقع لا تعني تلقائيا المساواة الفعلية بين مختلِف الألسنة الرسمية. ولهذا السبب، تكون الثنائية اللسانية الرسمية، في كثير من الأحيان، مساواة جزئية فقط. وفي واقع الأمر، فإن الممارسات تختلف من بلد إلى آخر وفق التدابير التي تتخذها الدولة، وبالنظر إلى الإرادة السياسية للقوى الرئيسة المتواجدة في المؤسسات، وتحديدا السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبحسب قدرة المجتمع المدني على أن يكون قوة اقتراحية ذات مصداقية، وتبعا لولاء المجتمع تجاه لسانه وثقافته.

إن عدم الاختيار بين نماذجِ تدبيرٍ سياسيٍّ للأمازيغية، أو الاختيارَ التلقائي لنموذج معين، قد يقوِّض في النهاية فرص الأمازيغية في الاستفادة من وضعها باعتبارها لسانا رسميا. أما في المرحلة الراهنة، فإن الرهان السياسي يكمن في مأسسة الأمازيغية بواسطة تفعيل المقتضيات والآليات التي ينص عليها الدستور. ويتعلق الأمر، من جهة، بالقانون التنظيمي 16-26 الذي يهدف ضمانَ الطابع الفعلي الخاص بالوضع اللساني الرسمي الممنوح للأمازيغية في إطار سيرورة التفعيل، ويتعلق الأمر، من جهة أخرى، بالقانون المتعلق بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وهو مؤسَّسة مركزية مسؤولة عن وضع استراتيجية وسياسة تتصلان بالشأن الثقافي واللساني، وبث دينامية جديدة في المؤسسات المسؤولة عن توطين اللسان والثقافة على المستوى القطاعي. ومن هذا المنطلق، فإن المجلس مدعو، مع المؤسسات المكونة له، إلى القيام بدور أساس في هذا المضمار، وعلى نحو خاص أكاديمية محمد السادس للغة العربية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وذلك بالتعاون مع المجلس الأعلى للتعليم والبحث العلمي والقطاعات الوزارية المعنية، وبالخصوص التربية الوطنية والثقافة والإعلام. ومن الواضح أن مآل سيرورة مأسسة الأمازيغية يعتمد على الإرادة السياسية للقوى المتواجدة في هياكل الدولة، إذ تُشكل المصلحةُ الوطنية وضرورةُ وحدة البلاد والحاجةُ إلى التماسك الاجتماعي مجموعةً من الحجج التي ينبغي أن تحكم الاختيارات التي يتعين اتخاذها في احترام لأحكام الدستور.

وعلى المستوى الجيو-استراتيجي، يشكل إضفاء الطابع الرسمي على الأمازيغية حدثا تاريخيا ليس بالنسبة إلى المغرب فحسب، بل بالنسبة إلى المنطقة المغاربية والعربية برمتها. وفي واقع الأمر، يمكن أن يمثل هذا الحدث تحديا للدول التي

تتميز بتنوع الألسنة والثقافات، والتي تكون فيها ألسنةُ الأقليات وثقافاتها، بحكم القانون أو بحكم الواقع، حقيقةً مخفية على مستوى القانون. وتدفع هذه الحقيقة أيضا مجتمعات معينة للمطالبة بحقها في ظروف معيشية تضمن، قانونيا وفعليا، ديمومة كيانها وألسنتها وثقافاتها في إطار مقاربة يمكن أن تكون شاملة أو ذات نزوع مستقل.

ويُعَد هذا الانعطاف الموجز على القانون والممارسات على المستوى الدولي مفيدا لتوضيح التحديات التي تواجه دسترة الأمازيغية والرهانات التي تُطرح أمامها. وهكذا، فإذا كان ترسيم الأمازيغية هو بالتأكيد الفعل القانوني الذي يُضفي الشرعية عليها بصورة دائمة، فإن القضية التي تطرح ذاتها إذن هي أجرأة هذا الفعل لأن إعمال القانون هو الذي يشكل المدى الذي سيحكم على حقيقة وضع الأمازيغية الرسمي. وفي حقيقة الأمر، فإن ثمة أمثلة عديدة في جميع أنحاء العالم تُبين أن الطابع الرسمي شرطٌ لازم، غير أنه ليس كافيا لتأهيل الألسنة والنهوض بها، ولهذا السبب ينبغي أن يحمي الدستور الألسنة الرسمية على حد سواء، وأن ينهض بها في مؤسسات الدولة وفي دواليب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويين الوطني والجهوي. ومن المنطقي أن يكون هذا هو الوضع بالنسبة إلى الأمازيغية، ما لم ينص على خلاف ذلك الدستورُ أو القانون التنظيمي ذو الصلة.

مواقف سياسية بديلة

وبصرف النظر عن دسترة الأمازيغية، فإن أيَّ محلِّل مهتم بإيضاح المسألة الأمازيغية يَجد نفسَه في مواجهة عدد معين من الأسئلة حول شرعية ترسيمها ومدى ملاءمة ذلك وجدواه. وسنقتصر هنا على ثلاثة تساؤلات رئيسة:

(أ) هل يمكن أن يندرج ترسيم اللسان الأمازيغي ضمن مشروع سياسي ذي مغزى تاريخي مبنيٍ يؤدي إلى تكوُّن استراتيجيات تدعم تفعيل مأسستها الفعلية، وذلك بتعبئة سياسات عمومية تتطلب بالضرورة موارد بشرية ومالية ولوجستية؟

(ب) هل يُعَد السعي إلى الطابع الأمازيغي استجابة للتعبير عن الحاجات الأساس التي تهم حركة اجتماعية تعي الرهانات المحلية والعالمية، أو أن هذا السعي هو، بحسب البعض، مجرد تعبير عن التموضع الإيديولوجي الخاص بفئة تُسخر الطابع الأمازيغي من أجل تحقيق مصالحِها؟

(ج) وبما أن اللسان والثقافة وُجدَتا لخدمة الإنسان وليس العكس، فما القيمة المضافة التي يمكن أن يحققها، حاضرا ومستقبلا، اللسانُ الأمازيغي وثقافته

من أجل رفاهية المواطن وتنميته في بيئة تتسم بتداعيات العولمة وبالهشاشة الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي؟

وبصورة إجمالية، فقد جرى تبني ثلاثة مواقف سياسية إزاء هذه التساؤلات: الموقف المنكِرُ، والموقف المتعاطِف، والموقف البراغماتي. لنفحص هذه المواقف على التوالي.

تتصل المسألة الأمازيغية، بحسب الموقف المنكِر، بانبعاث الشعور الهوياتي داخل مجموعات أومجتمعات تبحث عن معالم ومرتكزات في بيئة مركَّبة تتسم بهيمنة الثقافات والألسنة الفائقة المركزية أوالراسخة المركزية (انظر ده سوان، 2001). ويُعَد الخطاب الذي تنتجه النخب المجتمعية خطابا إيديولوجيا في المقام الأول، حيث يستقر في المستوى ما قبل السياسي. هكذا، تلجأ هذه النخب إلى تسخير الطابع الأمازيغي باعتباره رافعةَ حراكٍ اجتماعيٍّ يتيح لها تبوأ وضعٍ أفضل في المفاوضات السياسية لأجل تقاسم الغنائم المتحصلة من الفعل النضالي و/أو لجبر الضرر التاريخي الذي لحقَ المجتمع الأمازيغي. وتتغذى شرعيةُ الحججِ المعتمدة في إطار هذه الاستراتيجية الاجتماعية من مقومات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويسود الاعتقاد أيضا بإن النخب التي نقصدها تنتمي بالأساس إلى البرجوازية الحضرية الصغرى التي تحتاج إلى الاعتراف الاجتماعي والسياسي، في حين أنها لا تمثل المجتمع الأمازيغي الذي يعاني غالبية أفراده من مآسي الحياة البئيسة. وبحسب هذا الموقف ذاتِه، فإن هذه النخبة تُطور ميثولوجيا تتجلى مكوناتُها التأسيسية في *الطابع الأمازيغي*، *والموقف الأمازيغي*، *وتامازغا*[1]، *وتيزُوكزا*[2]، *والأمازيغية المعيارية*، *والتيفيناغ*، وغيرها، والتي ليست في الواقع سوى منتوجاتِ متخيَّلِ نضالاتٍ منفصلةٍ عن الواقع، وعالقةٍ في رؤية تجاوزَها الزمن. ولقد جرت إعادة النظر في مدى جدوى النهوض بالأمازيغية، إذ لم تعد واردةً، على المستوى العالمي، شروطُ إمكانية تأهيل الألسنة المهددة في جميع أنحاء العالم. وغالبا ما تُستحضَر حالة العبرية الحديثة التي تظل، في الواقع، استثناء يؤكد القاعدة العامة التي تخص تآكل ألسنة الأقليات (انظر فيشمان، 2000؛ تْسنوضا، 2005). ولا يعرف تاريخ البشرية أية أمثلة أخرى على الألسنة التي أعيد بث الدينامية فيها إلى الحد الذي أصبحت فيه تتمتع بوضع لسان رسمي وبصفاته، وبوظائف لسانٍ ناقل قادر على الاستجابة لاحتياجات المستعملين المتعددة في حياتهم الفردية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويُعَد فشل المحاولات التي تروم تأهيلَ لسانَي الكتشوا والگوارانية في أميركا

[1] الوطن الأمازيغي (المترجم).

[2] المروءة والشهامة (المترجم).

اللاتينية مثالا واضحا في هذا المجال. ومن الواضح إذن أن مشروع مأسسة الأمازيغية والنهوض بها لن يكون، من منظور الموقف المنكِر، سوى يوتوبيا يدعمها خطاب إيديولوجي غير ذي نزوع واقعي، ويتجاوز تفعيلُه قدرات المغرب المالية، قدرات بلد يعاني من ركود اجتماعي-اقتصادي. ويصدر هذا النقد عن نمطين من التشكُّل الخطابي: تَشَكُّل النزعة العروبية الإسلاموية وتَشَكُّل النزعة الكونية المنفتحة. يقوم الأول على إيديولوجيةٍ وهميةٍ تستحضر تفرد الأمة العربية أرضا وشعبا ولسانا وثقافة، وذلك على أساس النموذج اليعقوبي عند ذوي النزوع "التقدمي"، وعلى أساس نموذج الخلافة عند ذوي النزوع "الإسلامي". ومن المرجح أن يُقصَى اللسانُ الأمازيغي وثقافتُه بحكم الأمر الواقع أو يهمشَا في سياق المنافسة الشرسة التي تطبع السوق اللسانية الكونية.

ويرتكز الموقف المتعاطِف على المبدأ العام الذي يكمن في تساوي الألسنة المطلق، وفي مبدأ النزعة النسبية الثقافية وواجب حماية تراث الإنسانية اللساني في مجموعه. إنه موقفٌ يرتكز على مقاربتين متميزتين. تقوم إحداهما على فهم ذي نزوع إنساني لحقوق الإنسان، ولتحالف الحضارات، وللأخوة الإنسانية، ولوحدة الحالة الإنسانية. أما المقاربة الأخرى، فهي ذات أساس نضالي، إذ تطالب بالمساواة في الحقوق والفرص بين اللسان الأمازيغي وثقافته واللسان العربي وثقافته بحكم شرعيتهما الدستورية والاجتماعية والثقافية والتاريخية. وهذا يعني أن الدولة مطالَبة باعتماد سياسة تنبني على طابع لساني وثقافي ثنائي معمَّم على المستوى الوطني وفي جميع قطاعات الحياة المؤسَّسية، ولا سيما في مجالات التربية والتكوين والعدالة والصحة والشغل والثقافة. ونظرا للإكراهات بكافة أنواعها، فإن هذه المقاربة الأخيرة تُعتبر بمثابة تحليل إيديولوجي متعاطِف للوضعية السياسية والعلاقات الاجتماعية. وبهذا المعنى، يرى النقاد أن التحديات الملازمة لهذا الموقف تعود إلى الطابع الفعال للخيار ذاته. ويمكن تلخيص هذه التحديات في مدى قابلية النموذج الوطني الخاص بثنائية لسانية وثقافية على الاستمرارية فيما يتصل بالممارسات على المستوى الدولي، وفي تقييم العرض والطلب السياسي والاجتماعي، وتوافر الموارد اللازمة، وأخيرا، في فاعلية حكامة السيرورة في مجموعها. ويمكن التغلب، في نظر أنصار هذا الموقف، على هذه التحديات طالما أن التكلفة السياسية والاجتماعية لعدم دسترة الأمازيغية ستكون كبيرة وأكثر خطورة من التكلفة الاقتصادية التي تتطلبها دسترتها (انظر البيبليوغرافيا الرقمية).

وأخيرا، فإن الموقف البراغماتي يستند إلى الفاعلية الاجتماعية-السياسية مُعتمدا في ذلك على مفهوم *المغرب الممكن* في إطار تحليل ملموس للوضعية السائدة في البلاد (انظر تقرير الخمسينية، 2005). ويتمثل المبدآن اللذان يوجهان هذه المقاربة في النزعة

الواقعية والطابع التدرجي. وتتسم الآثار المترتبة عنهما بالطبيعة الاستراتيجية والاجرائية. وتهم الخطةُ الاستراتيجية في المقام الأول وضعَ إطارِ الرؤية المنطقيِّ، وهو بالضرورة إطار شامل ونسقي، وتحديدَ النقطة التي ينبغي بلوغها. أما بالنسبة إلى الآثار الإجرائية المترتبة، فإنها تهم وضع خططِ تفعيل الاستراتيجية، بما في ذلك تحديد الأولويات، وتعيين الأهداف الإجرائية، وإنشاء بنيات التنفيذ، وتعبئة الموارد المالية والبشرية واللوجستية المطلوبة، *والتتبع* النسقي. وتتيح هذه الخطوة الأخيرة المراقبة من خلال تقييم فعالية سيرورة تأهيل الأمازيغية والنهوض بها عن طريق الإشرافِ على العمليات الجارية وتأطيرها ودرجةِ تحقيق الإنجازات المتوقعة. وتُعتبر هذه المقاربة العقلانية ذات النزوع الواقعي نقيضَ المقاربة الإيديولوجية ذات النزوع الإرادي التي تتطلب تحقيق كل شيء هنا والآن. وترتكز بالخصوص على إقرارٍ يبرهن على أهمية إدماج الأمازيغية في السياسات العمومية من حيث القيمة المضافة التي تمنحها في سياق مشروع مجتمعي قابل للتطبيق ومستديم، ويضمن شروط السلم الاجتماعي عبر السلم اللساني والثقافي.

عن الحداثة

ويتمثل الشرط الحاسم في معرفة ما إذا كانت الأمازيغية تحمل فقط شرعية الذاكرة الجمعية مع مختلف صيغ الخصوصية أو أنها (أيضا) تنقل قيما كونية راسخة في الحداثة، وعلى الخصوص قيم التضامن والحرية والتسامح والسعادة والروحانية للجميع.

إن الأمازيغية مدعوة، في ظل المنظور العام المعروض سابقا، إلى تقديم جواب ذي مصداقية على الانتقاد الموجه إلى الخصوصية التي يُنظر إليها على أنها رؤية تقع في تعارض مع الكونية. ونجد هذا النقد مترسخا في النزعة الكونية. وينكِر مروجو هذا التوجه شرعيةَ طابعِ المسألة الأمازيغية الخصوصي. في الواقع، يُعتبر اللسان والثقافة الأمازيغيتان عموما، في نظر النخب الفكرية والطبقة السياسية على حد سواء، على أنهما عائق تاريخي أمام تطور البلاد وأمام ولوجها إلى الحداثة. وبالنسبة إلى هذا التيار الفكري، تمثل الامتيازات التي مُنحت إلى الأمازيغية، ولا سيما إضفاء الطابع الرسمي عليها وما نتج عنه، عَقبةً أمام اندماج المجتمع المغربي في مجموعات أكثر شساعة وتنافسية ونجاعة. ويتعلق الأمر، بطريقة ما، *بمسألة* تتصل بنزعة ماضوية، إن لم يكن بنزعة قبلية، أو حتى بعودة "*السيبا*"، و"الفوضى البربرية " (انظر البردوزي 2012).

وغالبا ما تتبنى النخبُ المتجذرة في نظام العولمة، وفي نمط إنتاجها المادي والرمزي، تجاه الأمازيغية موقفا يقوم إما على الازدراء أو على التعالي. وتُحدَّد هذه النخب بأصلها الاجتماعي، وتكوينها، وتعليمها، وتمثيلاتها وانتمائها الأيديولوجي. وقد *شُكِّلَت* ذهنية هذه النخب، إلى حد كبير، وفق قوانين الثقافة العالمية التي تتمثل مبادؤها العامة في طابع الاقتصاد العقلاني، والقيم ذات النزوع الحداثي، والتعددية السياسية، *والليبرالية الاقتصادية الموجَّهة*. وتنتقل هذه الثقافة بواسطة الأجهزة الإيديولوجية المختلفة، ووسائل الإعلام العابرةِ الحدودَ الوطنيةَ، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة. وتعد الألسنة والثقافات، في الاقتصاد العام للنموذج ذي النزوع الكوني، منتوجات متنافسة، بحيث إن المنتوجات الأقوى في السوق هي التي تبقى على قيد الحياة، في حين أن المنتوجات الأضعف يكون مصيرها الانقراض. ثم إن الثقافات المحيطيَّة غالبا ما تُعتبر بقايا من عصر ما قبل الحداثة، وتعكس مستوَى المجتمعاتِ المتأخرةِ الثقافيَّ الوضيعَ، تلك التي لم تلج بعد إلى الحداثة. ويجري باستمرار تحريك الخطاب الهوياتي، وفق طريقة التفكير هذه، من قبل القوى الاجتماعية التي تعيد النظر في الأسس التي تقوم عليها الدولة الوطنية (انظر الشرايبي، 2011). هكذا، تُعتبر مُنتجات الثقافة المجتمعية، المصنفةِ على أنها قطع فنية تقليدية ومتحفية، بمثابة *ركيزةٍ* مادية لا يمكن أن تمتلك قيمة سوى تلك التي تمنحها لها قوانين السوق. ولهذا السبب يُنظَر إلى تأهيل الألسنة والثقافات المحيطيَّة على أنه استثمار بلا عائد، إذ يُنظر إليها على أنها مفارقةٌ تاريخية محكوم عليها بالفشل بالنظر إلى دينامية التاريخ ذاته.

ويبدو أن شرط استمرارية الأمازيغية بوصفها مشروعا سياسيا، في ضوء الرؤية ذات النزوع الحداثي، يكمن في قدرتها على امتلاك محتوى يُحقق التوليف المتناغم بين المحلية والكونية من حيث إنها عولمحلية (انظر بوكوس، 2012). وينبغي أن ينبني محتوى العرض القائم على المحلية على عزل القشر عن القمح ضمن قيم التراث الثقافية. ويتألف القشر من كل القيم البالية وعديمة الفائدة والقاصرة على مواجهة الرهانات الحقيقية وتحديات الوقت الحاضر. أما بالنسبة إلى محتوى العرض القائم على العولمة، فإنه يعتمد منطقيا على الجوانب الأكثر إيجابية في القيم الكونية من حيث الاستجابة إلى متطلبات الحداثة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. يتعلق الأمر بمثالٍ أعلى ينبغي البلوغُ إليه، والذي يجري تشييده ويكونُ تقاسُمه شرطا لا غنى عنه بالنسبة إلى التنمية الإنسانية. ويُعتبر جوهرُ القيمِ الكونيُّ كنهَ الوجود الإنساني، ويشكل طابعُ تفعيله الكونيُّ أفقَ حياة الانسانية وفكرَها (انظر موران، 2007). ولذلك، يجب على الطابع الأمازيغي أن يُدمِج هذا الأفق وإلا فإنه سيصاب بالتقادم.

عن التركيز المجالي

يستدعي تدبير سيرورة تفعيل وضع الأمازيغية الرسمي في إطار التمركز المجالي تقديم إجابة واضحة ومتسقة عن السؤال الآتي: ما سياسة الثنائية اللسانية الأكثر مناسبة وملاءمة وفعالية لتدبير حالة الأمازيغية من بين سياستَي الثنائية اللسانية الرسمية المتاحتين في القانون الدولي؟ لا بد من ملاحظة أن الخطاب الأمازيغي لم يفكِّر بشكل كافٍ في هذه المشكلة. ولكن بإمكان المحلِّل أن يرصد في هذا الخطاب اتجاها عاما يندرج ضمن منطق مبدأ الحقوق الشخصية بصياغتَيْه، تلك التي تضع هذه الحقوق على مستوى مجموع التراب الوطني، وتلك التي تضعها على المستوى الجهوي فقط. وبالموازاة مع هذا الاتجاه، يجري التعبير عن اتجاه آخر يختار مبدأ التمركز المجالي في حد ذاته. وهكذا، يبدو أن الاتجاهات التي تنظر إلى المسألة الأمازيغية، باعتبارها قضية سياسية، تندرج على حد سواء في مقاربة الحقوق الشخصية وفي مقاربة الحقوق المجالية. وبوجه عام، فإن إحداهما ستكون مستوحاة من النموذج الإسباني، والأخرى من النموذج السويسري. هكذا، ستُدبَّر المسألة الأمازيغية، وفق الطريقة الأولى، في إطار الاستقلالية الجهوية. وبذلك، سيجري، إلى جانب اللسان العربي الرسمي، تدبير المنوَّعة اللغوية والثقافية تاريفيت على مستوى جهة الريف، ومنوَّعة تامزيغت في الفضاء الواقع بين وسط المغرب والأطلس الكبير الشمالي والشرقي والجنوب الشرقي، ومنوَّعة تاشلحيت أخيرا بالمنطقة الجيو-ثقافية لسوس والأطلس الكبير الجنوبي الغربي والأطلس الصغير. ويُمكن للنموذج الذي يدعو إلى ثنائية لسانية رسمية على أساس الحقوق الشخصية في إطار المناطق الترابية الجهوية أن يشكل بديلا ممكنا وقابلا للتطبيق. ولكن يجب أن يحظى بدعمٍ فعليٍّ من قبل مشروعٍ جهويةٍ سياسيٍّ يضمن استقلاليةً حقيقية للكيانات الجهوية، والتي من شأنها أن تتيح استثمار واستغلال الموارد المادية والرمزية للجهات والجماعات التي تعيش هناك، على أساس حماية الدولة الوطنية وتفعيل التضامن الوطني. ومن شأن هذه السياسة أن توفر ضمانات إضافية لتأهيل الألسنة والثقافات الجهوية والنهوض بها حيال ألسنة السلطة المركزية وثقافاتِها. ومن المفارقة أن هذه السياسة والنموذج الذي يستند إليها يُعتبران بمثابة مسٍّ بوحدة المجتمع الأمازيغي لأنهما يعززان الهويات الجهوية على حساب تجانس المجتمع الوطني الأمازيغي، ولأنهما يرسخان تفتيتَ الأمازيغيةِ اللهجيَّ من خلال تأكيد اللهجات الجهوية على حساب اللسان الأمازيغي المعياري المشترك. وخلافا للنموذج القائم على مبدأ الحقوق الشخصية المطبَّق في الإطار الجهوي، ولأسباب تتعلق بالإيديولوجية أكثر من اتصالها بالاستراتيجية السياسية، يبدو أيضا أن النموذج القائم على الحقوق الشخصية غير الممركَزة يحظى بالقبول من قبل شريحة من الحركة الأمازيغية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من الممكن وضعُ نموذج يجمع بين مبدأ الشخصية وبين هاتين الصيغتين، ونقصد بهما صيغة الحقوق الممركَزة مجاليا، وصيغة الحقوق غير الممركزة مجاليا. ومهما كانت الصيغة المختارة، فإنه ينبغي الاستفادة من المكتسبات الخاصة بتأهيل اللسان والثقافة الأمازيغيتين. ونعني بالمكتسبات اعتماد كتابة تيفيناغ إيركام-يونيكود الهجائية، وتهيئة متن الأمازيغية على أساس تركيبي، مع مراعاة تعدد حدود الألسنة، واستعمال هذا اللسان في التدريس ووسائل الإعلام والحياة العامة بصورة شاملة.

وفي ضوء ذلك، سيجري تدبير العرض والطلب في ما يتعلق بالأمازيغية على النحو الآتي:

(أ) وفق النموذج الكندي، فإن الحق في استعمال الأمازيغية والحق في الولوج إلى الخدمات العمومية بواسطتها، سيُطبق على المستوى الوطني بناء على طلب المواطن الناطق بالأمازيغية إلى جانب اللسان العربي، لسان الدولة الرسمي. وبالاستناد إلى المثال الفنلندي، فإن أية مجموعة لسانية تصل إلى 10% من الساكنة ستخضع لمبدأ الوضع القانوني المتميز الذي يضمن حقوق تدريس لسانهم وثقافتهم في إطار الحقوق الشخصية؛

(ب) وفق النموذج الإسباني، وعلى المستوى الجهوي، فإن الحقوق ستنطبق، بشكل نسقي وإلزامي، على اللسان العربي باعتباره لسانا رسميا مركزيا، وعلى الأمازيغية باعتبارها لسانا رسميا جهويا.

ويتميز هذا النسق الصيغي بوضوحه، إذ إنه يحمي الحقوق الشخصية على المستويين الوطني والجهوي في الآن ذاته. ويبدو أن هذا المسار قد سلكته حركة استقلال القبائل(ماك) التي اختارت حلَّ "مسألة القبائل" عن طريق الاستقلالية الجهوية على المستويات المؤسَّسية والاقتصادية والثقافية واللسانية. وقد جرى ضمن هذا المنظور أخذ خمسة أسس بعين الاعتبار: الاعتراف بطابع شعب القبائل وأمته المتميز، والاستقلالية الترابية لمنطقة القبائل ضمن جزائر لا مركزية وديمقراطية، وإضفاء الطابع الرسمي على اللسان القبائلي في منطقة القبائل، والعلمانية، ومنح الكيان الجهوي حصته من الثروات الطبيعية الوطنية. ومن هذا المنظور، فقد وقف شاكر (2001) بوضوح إلى جانب استقلال القبائل على الطريقة الكاطالونية والباسكية.

والخيار الآخر الممكن هو خيار التمركز المجالي كما هو مطبق في النموذج الذي تبنته سويسرا (الكونفدرالية السويسرية). ويفترض تطبيقُه وجود كيانات مكانية

تاريخية وثقافية ولسانية جد متفردة وتتميز بخصائص جوهرية. ويمتلك كل كيان من هذه الكيانات لسانَه الرسمي وتعبيراته الثقافية الخاصة به التي تُدمَج في جميع المؤسسات الكانتونية. ولتلخيص ذلك، يتبنى النموذج السويسري الأحادية اللسانية على مستوى الكانتونات، حيث تُعتبر الألمانيةُ والفرنسية والإيطالية والرومانشية ألسنةً رسمية، كل واحد منها في فضائه الخاص، بينما تعتبر ممارسة التعددية اللسانية، على مستوى المؤسسات الكونفدرالية، أمرا جوهريا من الناحية النظرية. وفي الواقع، فإن الثنائية اللسانية التي تجمع بين الألمانية والفرنسية هي التي تمارَس بسبب هيمنة هذين اللسانين، وهي هيمنة تنبثق بصورة طبيعية من القوة الاقتصادية للمجتمعين اللذين يتحدثان بهما. ومن الواضح أن ما يشكل خصوصية النموذج السويسري هو وضع الألسنة الكانتونية، ويتعلق الأمر بألسنة تتمتع باستقلاليتها البنيوية وبوظائفها وسماتها اللسانية-الاجتماعية الخاصة. وقد يكون غير مناسبٍ تطبيق مبدأ التمركز المجالي على تدبير الأمازيغية على الطريقة السويسرية، وذلك لأن المنوَّعات الجهوية تعتبر تحققاتٍ للسانٍ نفسِه، وهو الأمازيغية في هذه الحالة. ومن المؤكد أنها لسان يتميز بتنوع أكيد في بنياته الصوتية والصرافية-التركيبية والمعجمية على غرار كل ألسنة العالم، غير أنه لسان ذو هوية بنيوية ثابتة.

وفي المحصلة النهائية، يطرح التدبير المجالي الخاص باللسان والثقافة الأمازيغيتين المشاكل الآتية:

(أ) يوفر التركيز المجالي فضاءً طبيعياً يتوفر على مقوماتٍ تاريخيةٍ وثقافيةٍ وسوسيو-اقتصادية تضمن الشروط الفعلية للحفاظِ على اللسانِ الأمازيغيّ والثقافة الأمازيغية المتنوعة ونقلِهما والنهوضِ بهما؛

(ب) يرفع التركيز المجالي من وثيرة انشطار اللسانِ والثقافةِ الأمازيغيتينِ الفعليّ إلى لهجات جهوية ولهجات محلية، مما قد يحول دون معيرة لسان مشترك؛

(ج) بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التركيز المجالي بحكم الأمر الواقع إلى تجاهل المجتمعات الناطقة بالأمازيغية المحصورة في التجمعات الحضرية الناطقة بالعربية، وخاصة في الوسط الحضري.

هكذا نرى مدى الصعوبةِ التي يطرحها اختيار سياسةِ ثنائيةٍ لسانيةٍ تجمع بين العربية والأمازيغية، وذلك بالنظر إلى الرهانات التي تنطوي عليها، وبِسبب تحديد المواقع التي تتقدم فيها اليوتوبيا الإيديولوجية على سياسة الإمكان والفاعلية. ويظل هذا

الشرط الأخير شرطا لا محيد عنه لأجل القيام بتحليل ملموس للوضعية الفعلية التي يعيشها المغرب.

عن العقد الاجتماعي-السياسي

تعيش الأمازيغية اليوم فترة انتشاء في تاريخها. وهذه ملاحظة مشتركة على نطاق واسع، باستثناء عدد قليل من الأصوات المعارضة. وقد دخلت المسألة الأمازيغية، منذ خطاب أجدير (2001)، المجالَ الخاص بالسيادة، أي أنها وُضعت تحت إشراف الملك بموجب المادة 19 من الدستور القائم. وهو الأمر الذي مكَّن من إحراز تقدم ملموس على المستويين السياسي والرمزي، وفي مجال النهوض باللسان والثقافة الأمازيغيتين، وبخاصة في القطاعات الحيوية المتمثلة في التربية والإعلام وتهيئة اللسان والارتقاء بأشكال التعبير الثقافي، وكل هذا بفضل إنجازات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية على وجه الخصوص. والآن، وفي ظل الدستور الجديد لسنة 2011، غدت المسألة الأمازيغية مسألة مُدرجة في خانة القضايا الوطنية التي تتصل بالمجال العمومي وتؤطرها أحكام الدستور. وبالنظر إلى ذلك، لم تعد الدولة تدعم الأمازيغية في إطار مقاربة رعاية السيادة والتطبيق *الفعلي* لمبدأ المفاضلة الإيجابية. وفي هذا السياق الجديد، فإن السؤال الذي بات يؤرق العديد من المراقبين هو معرفة ما إذا كانت الأمازيغية ستربحُ من انتقالها هذا من مجال السيادة إلى مجال الشأن العام الذي تديره القوى السياسية الحزبية بتنوع مواقفها وتناقضاتها وحساباتها.

إن هذه الوضعية الجديدة تمنح الأمازيغية فرصا، بيد أنها تُعرضها أيضا إلى تهديدات محتملة. من المؤكد أن الدسترة توفر فرصا غير مسبوقة للسان في مجالات التربية والإعلام والثقافة ودواليب الإدارة العامة وفي المجتمع بصورة عامة. وينبغي، بموجب الأحكام الدستورية، إزالة العوائق والعراقيل التي تعوق توطينَ اللسانِ والثقافةِ الفعليَّ في مختلف المؤسسات. ويندرج إضفاء الطابع الرسمي على الأمازيغية ضمن التغيير النوعي الذي يعرفه المغرب. ومن المؤكد أنه أيضا مؤشرُ ثورةٍ بالنسبة إلى وضعية اللسان والثقافة بواسطة تملكِ قانونٍ ووظائف واستعمالات اجتماعية-ثقافية غير مسبوقة. وفي ما يتعلق بإدماج المجتمعات الناطقة بالأمازيغية في حياة البلد العامة، فإن استعمال الأمازيغية، باعتبارها أداةَ التواصلِ المؤسسيِّ الجماهيريَّةَ، يمكن أن يكون له تأثير بالغ الأهمية على التنمية الإنسانية من حيث إمكانية الولوج الفعلي إلى التربية، والشغل، والعدالة، والشروط الصحية، وبصورة عامة، إلى المشاركة في المشاريع الوطنية المُهيكِلة. غير أنه من الواضح لأجل بلوغ هذه الوضعية المثالية، ستستفيد الدسترة من حضور إرادة الدولة السياسية ومؤسساتها، ومن ملاءمتها للمجتمع.

وسيتحقق ذلك في ضوء التزام السلطتين التنفيذية والتشريعية بإصدار القوانين التنظيمية المنصوص عليها في المادة الخامسة من الدستور، وبخاصة تلك المتعلقة بسيرورة تفعيل ترسيم الأمازيغية. وستُقيَّم مؤشرات هذا الالتزام وفق سياسة الدولة في المستقبل، وبالخصوص درجة رسملة المكاسب التي تراكمت على مدى العشرينية الماضية بشأن تأهيل الأمازيغية، وتعزيز المكتسبات والشروع في وضع محاور استراتيجية جديدة وفق احتياجات الوضعية الراهنة. ونظرا لعدم إصدار القوانين التنظيمية ذات الصلة وتفعيلها في حينها، فإن دسترة الأمازيغية قد تظل دسترة رمزية على أقصى تقدير. ولتفادي وقوع هذا الاحتمال، فقد أكد الملك محمد السادس في الخطاب الافتتاحي للدورة التشريعية في 12 أكتوبر 2012 على ضرورة اعتماد القانون التنظيمي المتعلق بإنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، والقانون المتعلق بالتعجيل بتفعيل سيرورة ترسيم اللسان الأمازيغي وذلك "بعيدا عن أية أفكار مسبقة أو أية حسابات ضيقة". ويظهر أن هذه الرسالة موجهة إلى ذوي الإرادة الضعيفة لحثهم على المشاركة القوية، وإلى المشككين للتقليل من مخاوفهم. وفي هذا السياق، ولأجل التقليص من مخاطر الفشل، بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على العمل بالدستور الجديد، تُصبح مشاركة الحركة الأمازيغية في الحقل السياسي ضرورة ملحة. والحال أن المشاركة السياسية تتطلب توضيح الخط السياسي، والتمكن من تدبير التحالفات، وكسب التأييد والترافع في ظل اشتغال آليات التفاوض السياسي. ثم هل المشاركة السياسية ستكون في إطار واحد أو في أكثر من إطار من بين الإطارات الحزبية القائمة، أو ستكون داخل منظمة مستقلة أو أكثر، على أساس وطني أو جهوي، على النحو الذي يسمح به قانون الأحزاب (2005)؟ هل الحركة الأمازيغية على أتم الاستعداد لتكون عاملا فاعلا ذا مصداقية في الحياة السياسية وقادرة على المنافسة مع القوى الحزبية الأخرى؟ ثم هل أوجدت هذه الحركة نخبة قادرة على التدخل بوصفها قيادة معترفا بها في الحقل السياسي؟ هل تمتلك مبدأ وبرنامجا توافقيا يحدد موقعَها في الحقل السياسي؟ وهل تحظى بقاعدة اجتماعية ومناضلة متماسكة تعترف بذاتها وتدعم برنامجها في مواجهة الحركات الأخرى؟ وهذه كلها أسئلة بالغة الأهمية يرتهن ترسيمُ الأمازيغية الفعليُّ بالإجابة عنها، والأهم منها تملُّك المجتمع الوطني السيرورةَ الديمقراطية برمتها. وفي هذا السياق، نلاحظ أن ثمة قصورا في التعبئة الاجتماعية والسياسية التي تخدم بموضوعية التيار المحافظ وذي النزوع التقليدي. ولا شك في أن هذا القصور يؤثر سلبا على النظام برمته، ويمكنه أن يمس أيضا بسيرورة تأهيل الأمازيغية. ولهذا سيكون من المناسب إبعاد الأمازيغية عن نطاق تدخل الحكومة وقصْرِه على رئيس الدولة وفق أحكام المادة 42 من الدستور. والواقع أن مجال السلطة التنفيذية والتشريعية هو مسرح اللعبة الحزبية التي تخضع

لتقلبات الظرفية السياسية، في حين أن مجال الدولة يحكمه الزمن الاستراتيجي، الزمن الذي يستغرق مدة أطول، زمن ديمومة الدولة واستمراريتها.

وتهم الرهانات المتعلقة بتدبير المسألة اللسانية كُلا من الدولة والطبقة السياسية والمجتمع برمته. ومن هنا ضرورة بلورة وإعمال عقد اجتماعي وسياسي يصون وحدة الأمة وتماسكها الاجتماعي، ويحفظ حقوق الإنسان في شموليتها ودون تجزئة. وتستند العناصر الأساس الخاصة بإطار هذا العقد، الذي يجب أن يكون موضوع تفاوض بين مختلف مكونات المجتمع الوطني، على تدبير التناقضات بين الجماعات والأفراد بصورة توافقية على أساس السلسلة الفاضلة الآتية: "وحدة/ تنوع/ ديمقراطية". وتتمثل المتطلبات الأساس في تدبير الاختلافات وأوجه التباعد الإيديولوجية بصورة ديمقراطية، وتحييد الآثار الضارة التي تتصل بالولاءات التقليدية، ومنح حقوق الإنسان الأولويةَ ضمن الإطار الدستوري، وتعزيز قيادة مواطنة قادرة على ضمان الدعم السياسي للعقد الاجتماعي-السياسي، وأخيرا التزام المجتمعِ نفسهِ الصادق.

ويشكل تدبير التناقضات الإيديولوجية قضية مركزية ضمن هذا المنظور. ومع ذلك، فمن المحتمل أن يكون هذا التدبير انتقائيا إن لم يكن ذا نزوع اختزالي، وذلك في نظام تُهيمن عليه نخبٌ تمتلك ولاءً ذا نزوع عروبي-إسلاموي، أو بدرجة أقل، تمتلك توجها ذا نزوع غربي منفتح. وفي الواقع، تواجه الأمازيغية في بيئتها قوى تطمح إلى الحفاظ على الوضع الراهن، أي تطمح إلى إبقائها في وضع لسان أقلية على الرغم من دسترتها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قضية الثقافة واللسان الأمازيغيين كانت تُعَد، منذ وقت طويل، أحدَ طابوهات مغربِ ما بعد الاستعمار، باعتبارها ردَّ فعلٍ على "السياسة البربرية وإصدار' الظهير البربري ' "(لافوينتي، 1999). وقد عملت الحركة الوطنية، بالاستناد إلى مرجعيتها الثقافية التي تتغذى من قبل الإيديولوجية ذات النزوع العروبي، على وسم اختيار المغرب المستقل لصالح *التعريب الشامل*، وبتلازم مع ذلك، حجب اللسان والثقافة الأمازيغيتين. إن إرادة بناء دولة قومية عربية وإسلامية مُمَركَزة تقضي على القوى النابذة، التي يُفترض أنها من طبيعة ذات نزوع جهوي أو من طبيعة قبَلية وتغذي " *السيبا* البربرية"، قد أنتجت رؤيةً تَعتبر الهويةَ الأمازيغية خطرا حقيقيا أو محتملا يُهدد وحدةَ البلد وطابَعه العربي و/أو طابعه الإسلامي. والحال أنه، مع ترسيم الأمازيغية، أصبح تجاوز أوجه الرهاب هذه، وهذه المخاوف، ممكنا اليومَ في إطار تفعيل سياسات عامة شاملة.

يشكلُ الانطواء على الذات والتوجه نحو النزعة الطائفية خطرا مميتا يواجه الأمازيغية. وقد اعتمدت الحركة الأمازيغية، لأجل محاربة نزعة الإنكار التاريخي،

استراتيجيةَ التمايز الرمزي ذاتِ التلوينات المنوَّعة باستثمارها الحقل الاجتماعي-الثقافي قصد المساهمة، احتمالا، في إعادة تشكُّله وتقويض احتكار الإيديولوجيات التي يستند إليها. وتعمل الأمازيغية في ظل هذه الاستراتيجية، بمثابة قطبِ تبلورٍ هوياتي يعتمد شرعيةً ثلاثية: شرعية ذات طبيعة تاريخية بحكم طابع الأمازيغ الأصلي، والشرعية الدستورية، وشرعية القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان. ويُعتبر إضفاء الطابع الرسمي على الأمازيغية رافعة مهمة في سيرورة تأهيل اللسان وتوطينه الفعلي في المؤسسات عبر السياسات العمومية. لكن ثمة رهانات أخرى تلوح في الأفق ضمن بيئة اتسمت بالتطورات الأخيرة على الساحة الجهوية. وقد يبدو، بالإضافة إلى ذلك، أن تلبية المطالب الثقافية والهوياتية، في سياق يتسم بالحراك الاجتماعي والسياسي، لا يمكنها أن تُخفي المطالب ذات الطبيعة السياسية والاجتماعية بسبب هشاشة ظروف المعيشة والعمل، وبخاصة في المناطق القروية وشبه الحضرية. وهذا يعني أن المطالب الثقافية واللسانية قد تكون مجرد الشجرة التي تخفي الغابة، ولعل مخلفات الكوارث الطبيعية من زلزال وتصحر ستفاقم الأوضاع الحالية.

ويبقى الإطار الدستوري والمؤسَّسي هو الطريق الأمثل لتأكيد الحقوق اللسانية والثقافية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الكونية غير القابلة للتجزئة، ومن المسألة المجتمعية في شموليتها. وهكذا، وفي ظل الخيارات المتاحة لتدبير المسألة الأمازيغية، يبدو أن مقاربةَ حقوقِ الانسانِ تُشكل قاسمَ مطالبِ الحركةِ الأمازيغيةِ المشتركَ. ويندرج هذا القاسمُ ضمن رؤيةٍ للحقوق الشخصية تتفرع إلى صيغتين. هكذا، تَعتبر الصيغةُ الأولى، المستوحاةُ من مبدأ *الوضع القانوني المتميز*، تدبيرَ الواقع الأمازيغي من منظور اعترافٍ بحكم الأمر الواقع. أما الصيغة الثانية، والتي تندرج في إطار نموذج *ثنائية لسانية مؤسَّسية* معمَّمة على مستوى الأمة، فتدعو إلى الاعتراف بحكم القانون باللسان الأمازيغي وباستعماله المعمَّم في المؤسسات وفي مختلف المجالات. إن اختيار صيغة أو أخرى لا يخلو من تكلفة ولا من عواقب. وفي حقيقة الأمر، إذا كان تطبيقُ مبدأ *الوضع القانوني المتميز* يمثل الحد الأدنى الحيوي في السياق الحالي، فمن الواضح أن مبدأ الثنائية اللسانية المؤسَّسية هو أكثر إلحاحا. ويستلزم الاضطلاع المؤسسي بمسؤولية ترسيم الأمازيغية، في إطار السياسات العمومية الفعلية، رؤيةً تضمن بالضرورة ممارسة الحقوق اللسانية بصورة مستلقة. ويُعتبرُ ترسيخُ قيادةٍ مواطنةٍ شرطاً ضروريا للنهوض الفعلي بالأمازيغية بواسطة دعمها سياسيا. ومما لا شك فيه أن مسألة تسييس الهويات، في علاقتها بتشكُّل الدول واشتغالها، تُعَد واقعاً ينبغي أن يمتد في سياق عالمي يتميز بالتناقضات بين قطبية العولمة وقطبية المحلية. وليست المسألة الأمازيغية بمنأى عن هذه الحقيقة. ولهذا السبب فإن ظهور قيادة مواطِنة مندمِجة

في نسيج النخب السياسية يُمثل حالة فريدة من نوعها بالنسبة إلى المثقف الجمعي الذي يتعين عليه وضع تصور لاستراتيجية وسياسة تجعل من الممكن إنتاج رموز ملهمة جديدة تتجاوز بعزمٍ مخاطر التضامن الشكلي وتقلبات الولاءات التقليدية. وينبغي أن يؤدي هذا النوع من القيادة إلى تبني صيغ تنظيم جديدة وأشكال جديدة من المطالبات المندمجة في رصيد واسع من الجهود الجمعية (انظر تورين، 1992). وفي الواقع، فإن ترسيم الأمازيغية، الذي يجعل منها لسانَ جميع المواطنين المغاربة، لا يعني استغلالَها، والأمر سيان بالنسبة إلى العربية، لا باعتبارها" أصلا تجاريا" ولا باعتبارها "كيانا حكرا على أحد". ويُعد هذا تحديا حقيقيا للقيادة الأمازيغية.

وبصرف النظر عن الاعتبارات السابقة، فإن الشرط الضروري لنجاح سيرورة ترسيم الأمازيغية في مجملها، هو الالتزامُ المُواطَنيُّ من قبل المجتمع المحلي والوطني بتملُّك الأمازيغية إلى جانب العربية. ويَفترض هذا الشرط ولاءَ المجتمع للتراث الوطني اللساني والثقافي في تمثيلاته ومواقفه وتجلياته، وذلك باستعماله بصورة إبداعية ونقله إلى الأجيال الصاعدة. ومما لا شك فيه أن استمرارَ المجتمع الناطق بالأمازيغية في حد ذاته، وحيويةَ الأمازيغية وبقاءَها على قيد الحياة بطبيعة الحال، سيعتمد على هذا الولاء. ويبدو، في المحصِّلة النهائية، أن المسألة الأمازيغية متعددةُ الأبعاد بالنظر إلى الرهانات التي تنطوي عليها والاستراتيجيات التي تسهر على تنفيذها المؤسساتُ المعنية والفاعلون الاجتماعيون-السياسيون. ومن هنا تأتي ضرورة قيام جميع الفاعلين من دولة، وخبراء استراتيجيين، وعلماء سياسة، وطبقة سياسية، ومجتمع مدني، بإيلاء الاهتمام اللازم لتدبير التنوع الثقافي واللساني بالمغرب، مع العلم أنه قد يمثل بالفعل مسرح الرهانات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية التي تتجاوز البعد الرمزي بالمعنى الضيق.

خلاصـــة عامـــة وآفاق

لقد تطرقَت فصول هذا المؤلَّف إلى أهم مظاهر السياسة اللسانية بالمغرب بعد الاستقلال، وتَبين من خلال ذلك أن القصدَ من السياسة اللسانية المؤسَّسِية ليس تدبيرَ الحقل اللغوي فحسب، بل عقلنةَ استعمالات الألسنة الموجودة ووظائفَها، مع مراعاة طبيعة الاحتياجات الاجتماعية وأهميتها طالما أن الألسنة هي التي تكون، في نهاية المطاف، في خدمة الإنسان وليس العكس. وهذا التصور هو الذي يجعل من اللسان، في المقام الأول، وسيلةَ تعبيرٍ وصيغةَ تبادلٍ داخل المجتمعات الإنسانية يتيح الولوج إلى المعرفة والتنمية. وفي المقابل، فهو يمتلك، في نظر البعض، وظيفة أنطولوجية يسميها الفلاسفة الكلاسيكيون "واجب الوجود"، أو خاصية ما/أو من يمتلك سببَ وجوده في ذاته ولا يتعلق بموضوع آخر فيما يتصل بوجوده. ربما يقع هذا التصور الأخير في صلب الرؤية الرومانسية التي تجعل من اللسان أساسَ الهوية الفردية والجمعية والتي تتولد عنه علاقة مؤسَّسة على العاطفة، والتي يمكن أن تؤدي إلى حالة مزاجية على النطاق الفردي. إن الحديث عن سياسة لسانية بهذا المعنى، يعني الإحالة على اختيار اللسان والممارسة اللغوية داخل الأسرة أو ضمن المجموعات الضيقة. ومن المسلم به أن التصور الأول هو الذي يُشكل، في هذا العمل، موضوعَ الدراسة الذي نفضله.

ويُبين تحليلُ السياسة اللسانية السائدة في المغرب المستقل أن الاهتمام بتدبير المشهد اللساني هو أمر ثابت في سياسة الدولة العامة، ولو أن مجال التعليم هو الذي حظي بالامتياز بوجه خاص. وتستجيب استراتيجية الدولة واستراتيجية الحركة الوطنية عقب استقلالِ البلدِ للرغبة في جعله أمة متحررة من وصاية القوتين الحاميتين، فرنسا وإسبانيا، وذلك على المستويين السياسي والاقتصادي، وأيضا على المستويين الثقافي واللساني. وفي ظل هذا المنظور، تهدف "سياسة التعريب" التي جرى إعدادها منذ ستينيات القرن الماضي إلى استبدال الفرنسية بالعربية المعيارية في مجالات التربية والعدالة والإدارة. وعلى الرغم من المجهودات المبذولة، يظل تقييم نتائج "سياسة التعريب" تقييما متباينا. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أثرها الذي يتمثل في الحد من حجم وجود الألسنة الأجنبية في القطاعات الرئيسة المومأ إليها أعلاه، مع تعزيز حضور الفرنسية الخاصّ في قطاعاتٍ أخرى لا تقل أهمية، وبالخصوص في التكوين التقني والعلمي. وتتجلى النتيجة الطبيعية الخاصة بسياسة التكوين هذه في ترسيخ الفرنسية في سوق الشغل بالقطاع الخاص، حيث تُعتَبر لسانَ العملِ الحصريَّ تقريبا. ثم إنه ينجم عن "سياسة التعريب "، باعتبارها تدخلا ذا نزوع إرادي من قبل الدولة في الحقل اللغوي

والثقافي لصالح العربية المعيارية، تَفاقُمُ تهميش الأمازيغية مما يؤدي إلى تعريضها للهشاشة وإضعافها في الوسط الحضري في سياق سيرورة تمدن الفضاء المغربي واستيعاب المهاجرين الثقافي واللساني وعدم انتقال الأمازيغية إلى الأجيال الناشئة.

ويرى البعض أن السياسة اللسانية التي تنتهجها الدولة الوطنية منذ استقلال البلاد تتطلب إعادة صياغة في ضوء التطور الذي يشهده العالم ويعيشه المجتمع المغربي، وبالخصوص في مجال التربية والتعليم والتطور التقني والعلمي الذي عرفته تهيئة الألسنة. إن المطالب الثقافية واللسانية الأمازيغية التي انبثقت عن المجتمع المدني انطلاقا من ستينيات القرن الماضي، هي عموما تلك التي اعتمدتها الدولة انطلاقا من سنة 2001 مع خطاب العرش والخطاب الملكي بأجدير، وإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. يضاف إلى ذلك اعتماد البرلمان عام 2003 مشروع إنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية. ونذكر في الأخير، اعتراف الإصلاح الدستوري لعام 2011 بالأمازيغية لسانا رسميا إلى جانب العربية الذي يُلزم الدولة بمسؤولية تعزيز التنوع اللساني والثقافي، وحماية الألسنة الرسمية وتطويرها. يضاف إلى ذلك إصدار قانونين تنظيميين، يتعلق القانون 16-26 بتحديد سيرورة تفعيل طابع الأمازيغية الرسمي، وطرائق إدماجها في التربية والحياة العامة، ويتعلق القانون 16-04 بإنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، ويحدِّد اختصاصاته وتركيبته وطرائق اشتغاله. وقد أثيرت ملاحظات هامة بشأن الإعمالِ الفعليِّ للسياسة اللسانية والثقافية الجديدة تهم دور الدولة ومؤسساتها الضامنةِ تفعيلَ المقتضيات الدستورية، وأداءَ هيئةِ الحكامةِ الديمقراطيَّ والفعالَ. ونقصد بها المجلس المذكور، واختصاصَ الهيئة التقنية، وهي في هذه الحالة الهيئات المنتسبة إلى مؤسسات التهيئة اللسانية، وتوفير الموارد البشرية والمالية واللوجستية الملائمة لتحقيق الأهداف المنشودة.

ثمة ثلاثة تساؤلات رئيسة تؤرق المراقبين والمحللين والحركات الاجتماعية المعنية على حد سواء، وهي تساؤلات تستلزم المزيد من البحث والاستكشاف. ويتعلق التساؤل الأول بطبيعة الحكامة المجالية : كيف يمكن تدبير الطابع الرسمي المتعايش على المستوى المجالي من حيث الحقوق الشخصية مقابل الحقوق المجالية؟ في حين أن التساؤل الثاني هو ذو طبيعة إجرائية : كيف ندمج مكتسبات الاشتغال على الأمازيغية المعيار ضمن السياسات العمومية في القطاعات المختلفة حسب التدابير والإجراءات المعلَن عنها في ثنايا القانون التنظيمي 16-26؟ أما التساؤل الأخير فهو ذو طبيعة استراتيجية وسياسية : كيف ندرج مشروع "مغرب اللغات والثقافات" ضمن رؤية حقوقية ديمقراطية تؤكد مصداقية "النموذج المغربي" من حيث تدبير التنوع اللساني والثقافي؟

بيبليوغرافيا

I. مراجع أجنبية

Achab, R. (1996), *La néologie lexicale berbère (1945-1995)*, Paris/Louvain, Editions Peeters.

Adam, A. (1968), *Casablanca. Essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'Occident*, 2 vols, Aix-en-Provence, Editions du CNRS.

Agnaou, F. (2021), *L'amazighe dans l'enseignement scolaire au Maro*c, Rabat, Publication de l'IRCAM.

Aguadé, J. et al, (1998), Peuplement et arabisation au Maghreb occidental – Dialectologie et histoire, Madrid – Zaragoza.

Ameur, M et A. Boumalk (dir.), *Standardisation de l'amazighe*, Rabat, Publications de l'IRCAM.

Bach, E. (1966), « Linguistique structurelle et philosophie des sciences », dans Problèmes du langage, Diogène, (34) cf. id., Paris, Le langage, Payot.

Badie, B et Smouts, M-C. (1992), Le retournement du monde, Sociologie de la scène internationale, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, Dalioz, 252 Amphithéâtre.

Bar-Asher, M. (1998), « Fonctions et activités de l'Académie de la langue hébraïque dans l'orientation et le développement de la langue hébraïque », in *La traduction et l'interprétation en Israël*, Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal, vol. 43, n°1, p. 1-9, Meta, XLII, 1.

Basset, A. (1952), *La langue berbère*, Oxford, Handbook of African Languages, London, Oxford.

Bédard, E. et Maurais, J. (éd.) (1983), *La norme linguistique*, Paris, Le Robert, Québec, Conseil de la langue française.

Benhallam, A. et al. (1995), *Dialectologie et sciences humaines au Maroc*, Rabat, Publication de l'Université Mohammed V Agdal.

Bennis, S. (2011), *Territoires, régions et langues au Maroc. Le cas de la région linguistique du Tadla*, Rabat, Imprimerie Lina-Editions.

Bentahila, A. (1983), *Language Attitude among Arabic-French Bilinguals in Morocco*, Clevedon, Avon, Multilingual Matters.

Bentahila, A. et E. Davies, (1992). « Convergence and Divergence, Two Cases of Language Shift in Morocco", in *Maintenance and Loss of Minority*

Languages, W. Fase, K. Jaspaert, and S. Kroon (eds.), Amsterdam, Philadelphia, Benjamins, p. 197-210.

Berry, J. (1968). "The making of Alphabets", in J. A. Fishman (ed.), *Readings in the Sociology of Language,* Den Hague, Mouton, p. 737-753.

Bougchiche, L. (1997). *Langues et littératures berbères des origines à nos jours, Bibliographie internationale*, Paris, Editions Awal-Ibis Press.

Boukhris, F ; et al. (2009), *Grammaire nouvelle de l'amazighe,* Rabat, Publications de l'IRCAM.

Boukous, A. (2009), *Phonologie de l'amazighe,* Rabat, Publications de l'IRCAM.

Boukous, A. (2012), *Revitalisation de la langue amazighe, défis, enjeux et stratégies*, Rabat, Publication de l'IRCAM.

Bourdieu, P. (1982), *Ce que parler veut dire. Economie des échanges linguistiques*, Paris, Editions Fayard.

Bright, W. (ed.) (1996), *Sociolinguistics*, The Hague, Mouton de Gruyter.

Brignon, J. et al. (1967), *Histoire du Maroc*, Paris, Hatier, Casablanca, Librairie nationale.

Brunot, L. (1949), Emprunts dialectaux arabes à la langue française dans les cités marocaines depuis 1912, *Hespéris-Tamuda*, t. 36, p. 347-430.

Calvet, L.-J. (1999), *Pour une écologie des langues du monde,* Paris, Editions Plon.

Calvet, L.-J. (1996), *Les politiques linguistiques*, Paris, Que sai-je ? Paris, Presses universitaires de France.

Centre de recherche berbère, 2001, *Standardisation et aménagement de la langue berbère*, Colloque international, Paris, INALCO.

Chaker, S. (coord.), (1994), « *Phonologie et notation usuelle dans le domaine berbère* », Paris, Etudes et Documents Berbères, 11.

Chaker, S. (2000), « Orientations générales pour l'aménagement de la langue berbère. Urgence et réalisme, dans *Amazighe-Assa*, p. 5-6.

Chami, M. (1987), *L'enseignement du français au Maroc : diagnostic des difficultés et implications didactiques*, Casablana, Imprimerie Najah El-Jadida.

Cheikh, S. Elmandira M. & Touzani, B. (1988), *Maghreb et francophonie,* Paris, Economica, Expansion.

Chomsky, N. (1977), *Dialogues avec Mitsou Ronat*, Paris, Flammarion.

Chomsky, N. (1986), *Knowledge of Language. Its nature, Origin, and Use*, New York, Praeger.

Chraibi, M. (2011), *Droits humains et autonomisation des droits culturels au Maroc*, Thèse de doctorat, Oujda, Université Mohammed I.

Clairis, Ch. (1991), « Le processus de disparition des langues », Paris, *La Linguistique*, 27, p.4-13.

Cohen, D. (1968), « Les langues chamito-sémitiques », *Le Langage*, Paris, Editions Gallimard.

Cohen, L. (1971), *Matériaux pour une sociologie du langage*, I, II, Paris, Maspero.

Corbeil, J.-C. (1974), *Langues et usages de langues*, Québec, Conseil de la langue française.

Dakhlia, J. (Dir.) (2004), *Trames de langues. Usages et métissages linguistiques dans l'histoire du Maghreb*, Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, Paris, Maisonneuve & Larose.

Dalby, D., Corbeil, J.-C. & T. Arnold (1985), *Les langues et l'espace du français*, Paris, ACTT.

Deniau, X. (1983), *La francophonie*, Paris, Presses Universitaires de France, Que sais- je ?

Depecker, L. et V. Dubois, (2005), *Les néologies contemporaines, le savoir des mots*, Paris, Société française de terminologie.

Dorian, N. C. (1982), "Language loss and maintenance in language contact situations", In *The Loss of Language Skills*, R. Lambert and R. Freed (Eds.), Rowley, MA, Newbury Hous, p. 44-59.

Dorian, N. C. (Ed.) (1989), *Investigating Obsolescence. Studies in Language Contraction and Death*. Cambridge, Cambridge University Press.

Dumont, P. (1983), *Le français et les langues africaines au Sénégal*, Paris, Editions L'harmattan.

Elbiad, M. (1990), "The Role of some Population Sectors in the Progress of Arabization in Morocco", *International Journal of the Sociology of Language*, 87, p. 27-44.

El Gherbi, E-M. (1993), *Aménagement linguistique et enseignement du français au Maroc*, Meknès, La Voix de Meknès.

El Himer, M. (2015), *Dynamique linguistique dans la ville marocaine. L'espace urbain de Salé*, Rabat, Imprimerie Rabat Net.

Elmandjra, M. (1988), « Le premier sommet francophone, Instrument de relations internationales », *Maghreb et francophonie*, Paris, Economica, p. 29-76.

Encrevé, P. (1976), « Labov, linguistique, sociolinguistique », in W. Labov *Sociolinguistique*, Paris, Les Editions de Minuit.

Ennaji, M. (1997), “The sociology of Berber. Change and Continuity”, *International Journal of the Sociology of Language*, 123, Berlin, Mouton de Gruyter, p. 23-40.

Fasold, R. (1990), *The Sociolinguistics of Society*, Oxford, Blackwell.

Bright, W. (1967), National sociolinguistic profile formula, in *Sociolinguitics*, The Hague: Mouton de Gruyter, p. 309-315.

Ferguson, Ch. A. (1970), “Myths about Arabic”, In J.A. Fishman Edit, *Readings in the Sociology of Language*, The Hague, Mouton de Gruyter, p. 325-340.

Fishman, J. A. (1972), The Sociology of Language: An Interdisciplinary Social Science Approach to Language in Society, Newbury House language series, Newbury House Publishers.

Fishman, J. A. (1991), *Reversing Language Shift, Theoretical and Empirical Foundations of Assistance to Threatened Languages*, Clevedon, Avon Multilingual Matters Limited.

Fishman, J.A., (2006), *Do not leave your Language Alone. The Hidden Status Agendas within Corpus Planning in language Policy*, Laurence, Erlbaum Associates.

Fitouri, Ch. (1983), *Biculturalisme, bilinguisme et éducation*, Paris, Editions Neuchâtel.

Galand, L. (2002), La langue berbère existe-t-elle ? *Etudes de linguistique berbère*, Leuven-Paris, Peeters, p. 69-78.

Galand, L. (2010), *Regards sur le berbère*, Milano, Centro Studi Camito-Semitici.

Ghiglione, R., et B. Matalon (1978), *Les enquêtes sociologiques. Theories et pratiques*, Paris, Editions A. Colin.

Gleich, U. and E. Wolff (Ed.), (1991), *Standardization of National Languages. Symposium on Language Standardization*, Hamburg, Unesco Institute for Education.

Gobard, H. (1976), *L'aliénation linguistique. Analyse tétraglossique*, Paris, Editions Flammarion.

Godelier, M. (1974), Un domaine contesté : l'anthropologie économique : recueil de textes, Paris/La Haye, Mouton de Gruyter.

Grandguillaume, G. (1977), Pour une anthropologie de l'arabisation au Maghreb, dans *Peuples Méditerranéens*, n° 1.

Grandguillaume, G. (1983), *Arabisation et politique linguistique au Maghreb*, Paris, Maisonneuve et Larose.

Grandguillaume, G. (1990), Language and legitimacy in the Maghreb, In *Language Policy and Political Development*, Ed. B. Weinstein, Norwood, N.J. Ablex, p. 150-166.

Guebels, V. (1988), La motivation pour les langues étrangères chez les lycéens de Rabat, Rabat, *Revue marocaine de Didactique des Langues*, p. 25-38.

Gumperz, J.-J. (1989), *Sociolinguistique interactionnelle* : *une approche interprétative*, Paris, Editions L'Harmattan.

Gumperz, J.-J. and D.-H. Hymes, (Eds.) (1972), *Directions in Sociolinguistics. The Ethnography of Communication*, New York, Holt Rinehart and Winston Inc.

Hamers, J. & Blanc, M. (Eds.), (1983), *Bilingualité et bilinguisme*, Bruxelles, Mardaga.

Hamzaoui, R. (1975), L'Académie de langue arabe du Caire. Histoire et œuvre, Tunis, Publications de l'Université de Tunis.

Harshav, B. (1993), *language in Time of Revolution*, Berkeley, University of California Press.

Haugen, E. (1969), *Language Conflict and Language Planning*, The Hague, Mouton de Gruyter.

Haugen, E. (1972), Language and Immigration, In *The Ecology of Language*, Stanford, Stanford University Press, p. 1-36.

Haugen, E. (1972), *The Ecology of Language*, Stanford, Stanford University Press.

Heath, 1 (1989), *From Code-Switching to Borrowing. The case of Moroccan Arabic*, London, Keegan Paul International,

Hjelmslev, L (1971), *Prolégomènes à une théorie du langage*, Paris, Editions de Minuit.

Hollos, M., & Cowan, P. A. (1973). Social isolation and cognitive development: Logical operations and role-taking abilities in three Norwegian social settings, Child Development, 44(3), 630–641.

Houis, M. (1973), La francophonie africaine, *Le français dans le monde*, n°95.

Hymes, D. H. (1971), On communicative competence, In *Sociolinguistics*, Pride and Holmes (eds.), Harmondsworth, Penguin.

Ibañez, E. (1944), *Diccionario espanol-rifeño*, Madrid, Ediciones de la Revista Verdad y Vida.

Jakobson, R. (1969), *Langage enfantin et aphasie*, Paris, Editions de Minuit,

Jordan, A. (1934), *Dictionnaire berbère-français*, Rabat, Editions Omnia.

Katz, J. (1971), “Generative Semantics Is Interpretive Semantics”, *Linguistic Inquiry*, Vol. 2, No. 3 (Summer, 1971), (19 pages), Published By: The MIT Press, p. 313-331.

Khatibi, A (1993), *Penser le Maghreb, Essai*, Rabat, SMER.

Labov, W. (1972), *Sociolinguistic Patterns*, Philadelphia, University of Pennsylvania Press.

Labov, W. (1972b), *Language in the Inner City*, Philadelphia, University of Pennsylvania Press.

Lafuente, G. (1999), *La politique berbère de la France et le nationalisme marocain*, Paris, L'Harmattan.

Laghouat, M. (1995), « L'espace dialectal marocain, sa structure actuelle et son évolution récente », *Dialectologie et sciences humaines au Maroc*, Rabat, Publications de l'Université Mohammed V-Agdal.

Lakhdar-Ghazal, A. (1976), *Méthodologie générale de l'arabisation de niveau*, Rabat, Publications de l'Institut d'Etudes et de Recherche pour l'Arabisation.

Lambert, R.; and B. Freed, (Eds.) (1982), *The Loss of Language Skills*, Rowley, MA Newbury House.

Lamuela, X., (1991), A Characterization of Alphabetical Writing Systems, in Gleich and Wolff, p. 65-78.

Landry, R., Deveau, K. et Allard, R. (2005), *Au-delà de la résistance. Principes de la revitalisation ethnolangagière*, Francophonies d'Amérique, Université du Québec à Chicoutimi.

Lanly, A. (1970), *Le français d'Afrique du Nord*, Paris, Editions Bordas.

Lapierre, J. W. (1988), *Le pouvoir politique et les langues*, Paris, Presses Universitaires de France.

Lavorel, S. (2015), La revitalisation des langues amérindiennes en Amérique latine, Sens-Public.org, Revue internationale.

Léger, J.-M. (1986), *La francophonie. Grand dessein, grande ambiguité*, Hurtubise, HMH Québec.

Marcy, G. (1936), *Les inscriptions libyques bilingues de l'Afrique du nord*, Paris, Imprimerie nationale.

Martinet, André. (1955), *Économie des changements phonétiques. Traité de phonologie diachronique*, (Bibliotheca Romanica, Manualia et Commentationes, t. X), Berne, A. Francke.

Martin (J.), Jover (H.), Le Coz (J.), Maurer (G.), Noin (D.). (1964), *Géographie du Maroc, Hatier*.

Mackey, W. F. (1976), *Bilinguisme et contact des langues*, Paris, Editions Klincksieck.

Mammeri, M. (Dir.), (1 (1980), *Amawal. Lexique tamazight-français, Français-Tamazighrt*, Paris, Editions Imedyazen.

Mammeri, M. (1986), *Précis de grammaire berbère (kabyle)*, Paris, Editions Awal.

Manessy, G. & P. Wald (1984), *Le français en Afrique Noire tel qu'on le parle et tel qu'on le dit*, Paris, Editions L'Harmattan.

Manzano, F. (2006), Berbères, Berbérité. Noms, territoires, identités. Considérations anthropologiques, lexicologiques et onomastiques en suivant Germaine Tillion (2000) et quelques autres, *Cahiers de sociolinguistique*, 2006/1 (n° 11), p. 175- 214.

Manzano, F. (2007), « Sur l'implantation du français au Maghreb. Systémique et fractures identitaires au tournant des XIX et XX" siècles », *Le Français en Afrique*, Réseau des Observatoires du Français Contemporain en Afrique, Nice, Université de Nice Sophia Antipolis, p. 5-42.

Marçais, W. (1938), « Comment l'Afrique du Nord a été arabisée, I. L'arabisation des villes », in *Annales de l'Institut d'Études orientales d'Alger*, t. IV, p. 1-21.

Marçais, W. (1956), « Comment l'Afrique du Nord a été arabisée. II. L'arabisation des campagnes », in *Annales de l'Institut d'Études orientales d'Alger*, t. XIV, p. 5-17.

Marcellesi, J.B. (1981), « Bilinguisme, diglossie, hégémonie. Problèmes et tâches », *Langages*, 61, p. 5-11.

Maurais, J. (Edit.), (1987a), *Politique et aménagement linguistiques*, Québec, Conseil de la langue française, Paris, Le Robert.

Meillet, A. (1926), *Linguistique historique et linguistique générale*, Paris, Editions H. Champion.

Messaoudi, L. (Coord.) (2012), *Sur les technolectes*, publications du Laboratoire Langage et Société, CNTST-URAC 56.

Milner, J.-C. (1978), *L'amour de la langue*, Paris, Editions de Minuit.

Moâtassime, A. (1974), « Le bilinguisme sauvage. Blocage linguistique, sous-développement et coopération hypothétique. L'exemple maghrébin, Cas du Maroc », Paris, *Tiers-Monde, Education et Développement*, XV, n° 59-60, p. 619-670.

Moâtassime, A. (dir.), (1984), *Langue française et pluralité au Maghreb*, Französisch Heute. 2, Frankfurt, Diesterweg.

Moâtassime, A. (1992), *Arabisation et langue française au Maghreb*, Paris, Presses Universitaires de France.

Moreau, M-L. (1997), *Sociolinguistique : les concepts de base*, Hayen, Editions Mardaga.

Morsly, D. (1991), Attitudes et représentations linguistiques, in *La Linguistique*, Paris, Presses Universitaires de France.

Mounin, G. (1972), La linguistique du XXe siècle, in Paris, Presses Universitaires de France, 1 vol., 252 p., (Collection SUP. Le Linguiste, n° 13).

Nachef, L. ((2017), *La langue amazighe. Aménagement et enseignement*, Rabat, Editions Bouregreg Impressions.

Ninyoles, R. (1967), Conflicte linguistic valencià, València. (En français : Conflit linguistique valencien : substitution linguistique et idéologies diglossiques, Tres i Quatre, 1969).

Otten, R. (1990), « La langue amazighe aux Pays-Bas, Les vicissitudes d'une langue immigrée », in *Le Maroc et la Hollande*, Rabat, Publications de l'Université Mohammed V-Agdal, p. 289-306.

Phillipson, R. (dir.) (2000), *Rights to Language Equity, Power and Education*, New York, Routledge.

Rabinow, P. (1988), *Un ethnologue au Maroc*, Paris, Hachette, Traduit de l'américain par Tina Jolas.

Ray, P. S. (1963), *Language standardization. Studies in Perspective Linguistics*, The Hague, Mouton de Gruyter.

Reimen, J.R. (1965), « Esquisse d'une situation plurilingue, Le Luxembourg », *La linguistique*, 2, Paris, Presses Universitaires de France, p. 89-102.

Richert. N. (1987). *Arabisation et technologie*, Rabat, Imprimeries de l'Institut d'Etudes et de Recherches pour l'Arabisation, Université Mohammed V-Souissi.

Robillard. D. de (1989), *L'aménagement linguistique, Problématiques et perspectives*, Thèse de nouveau régime de l'Université Aix-Marseille 1.

Roduit, F. (1991), « Le rôle d'une politique des langues dans le développement », in *Terminologies Nouvelles*, Réseau International de Néologie et de Terminologie, p. 91-95.

Rossi-Landi, F. (2003). *Il linguaggio come lavoro e come mercato. Una teoria della produzione e dell'alienazione linguistiche*, Bompiani.

Roy, J.-L. (1993). *La francophonie. Le projet communautaire*, Casablanca, Editions EDDIF.

Royaume du Maroc (2001), Discours royal d'Ajdir. Cérémonie d'apposition du Sceau Chérifien scellant le Dahir créant et organisant l'Institut Royal de la Culture Amazighe, Bulletin officiel n°4948, 1er février 2001, p. 36-77.

Royaume du Maroc (2011), Commission consultative de la régionalisation, Rapport sur la régionalisation avancée.

Royaume du Maroc, (2005), Le Maroc possible. 50 ans de développement humain. Perspectives, Rapport du cinquantenaire.

Royaume du Maroc, (2011), Constitution du Royaume du Maroc, Bulletin officiel n°5952 bis, du 17 juillet 2011.

Ruiter, J. J. de (1989), *Young Moroccans in the Netherlands. An integral Approach to their Language Situation and Acquisition of Dutch*, PhD. University of Utrecht.

Saad-Zoy, S. et J. Bouchard (dir.). (2010), *Droits culturels au Maghreb et en Egypte*. UNESCO.

Sadiqi, F. (1995), "The Language of Women in the City of Fes, Morocco", in *International Journal of the Sociology of Language*, 112, Berlin, Mouton de Gruyter, p. 63-79.

Sadiqi, P., (1991), "The Spread of English in Morocco", *International Journal of the Sociology of Language*, 87, Berlin, Mouton de Gruyter, p. 99-114.

Saib, J. (1990), Code-Mixing and Multilingual Competence in Morocco, in *Le Maroc et la Hollande* 2, Publications de l'Université Mohammed V- Agdal, p. 317-330.

Santucci, J.-C. (1986), « Le français au Maghreb. Situation générale et perspectives d'avenir », in *Nouveaux Enjeux au Maghreb*, Annuaire de l'Afrique du Nord, p.137-158.

Sapir, E. (1970), *Le langage, Introduction à l'étude de la parole*, Paris, Petite bibliothèque, Payot.

Saussure, F. de (1974), *Cours de linguistique générale*, Edition critique par R. Engler, Wiesbaden, Otto Harrassowitz, Tome 1.

Sayad Abdelmalek. (1977), « Les trois "âges" de l'émigration algérienne en France », in *Actes de la recherche en sciences sociales.* Vol. 15, juin, Paris, Sociologie historique du mandarinat, p. 59-79.

Schaff, A. (1973), « Grammaire générative et conception des idées innées », in *L'Homme et la* Société, n. 28, p. 3-50.

Skinner, B.F. (1957), *Verbal Behavior*, New York, Appleton Century Crofts.

Skutnabb-Kangas, T. (1981), *Bilingualism Or Not: The Education of Minorities*, Volume 7 de Multilingual matters, Éditions Multilingual Matters.

Spolsky, B., (2007), "Towards a Theory of Language Policy", *Working Papers in Educational Linguistics* 22/1, p. 1-14.

Sow, A. I. (1977), *Langues et politique de langue en Afrique Noire. L'expérience de l'UNESCO*, Paris, Collection Nubia.

Spolsky, B. (2007), "Towards a Theory of Language Policy", in *Working Papers in Educational Linguistics* 22/1, p. 1-14.

Staline, J. (1951), *A propos du Marxisme en linguistique*, Paris, Editions de la Nouvelle Critique, 69 p.

Stewart, W.A. (1970b). "A Sociolinguistic Typology for Describing National Multilingualism", in *Readings in the Sociology of Language*, edited by Fishman J.-A.,The Hague, Mouton de Gruyter, p. 531-545.

Swann, de A. (2001), *Words of the World, The Global Language System*, Malden, MA, Polity Press.

Taifi, M. (1991), *Dictionnaire tamazight-français*, Paris, Editions Awal-L'Harmattan.

Terrasse, H. (1949-1950), *Histoire du Maroc, Des origines à l'établissement du protectorat français*, tome 1 et 2, Casablanca, Editions Atlantide.

Tétu, M. (1988), *La francophonie*, Paris, Editions Hachette.

Titone, R. (1979), *Le bilinguisme précoce*, Paris, Editions Payot.

Touraine, A. (1992), *Critique de la modernité*, Paris, Fayard.

Touzani, B. (1988), « Tunisie, La francophonie en Tunisie, in *Maghreb et francophonie »*, Paris, Economica, Expansion, p. 77-84.

Tsunoda, T. (2005), *Language Endangerement and Revitalization, An introduction*, Berlin, Mouton de Gruyter.

UNESCO, (2003), *Programme de sauvegarde des langues en danger*, Paris.

Wald, P. & Manessy, G., (eds.), *Plurilinguisme Normes, situations, stratégies*, Paris, Editions L'Harmattan.

Valdman, A. (éd.) (1979), *Le français hors de France*, Paris, Editions Champion.

Versteegh, K. (1984), *Pidginization and Creolization. The Case of Arabic*, Amsterdam John Benjamins Publishers.

Viate, A. (1969), *La francophonie*, Paris, Editions Larousse.

Villagra-Batoux, D. (2013), *La langue guarani du Paraguay entre avancées et reculs*, Occitanie-La Grande Motte (34) 5.

Vološinov, V. (1973), *Marxism and Philosophy of Language*, Studies in Language, Seminar Press, New York.

Weinreich, U. (1968), *Languages in Contact. Findings and Problems*, The Hague, Mouton de Gruyter.

Weinreich, U.; Labov, W. and M. Herzog, (1968), Empirical Foundations for a Theory of Language Change, in Lehmann, W. et Malkiel, Y. (Ed.), in *Directions for Historical Linguistics*, Austin, University of Texas Press, p. 95-108.

Weltens, B., de Bot, K. and Th. van Els, (Eds.) (1986*), Language Attrition in Progress*, Dordrecht, Foris.

Whorf, B.L. (1962), *Language, Thought and Reality*, Cambridge Mass, M.I.T.

Whorf, B. (1971), *Linguistique et Anthropologie*, Paris, Gonthier.

Yacine, K. (1966), *Le Polygone étoilé*, Paris, Éditions du Seuil.

Youssi, A. (1983), « La triglossie dans la typologie linguistique », *La linguistique*, 19, Paris, Presses Universitaires de France, p. 71-83.

II. مراجع رقمية

Charte d'Agadir relative aux droits linguistiques et culturels, août 1991 : http:// www.tlfq.ulaval.ca/axl/afrique/ charte berbere.htm.

Manifeste pour l'amazighité du Maroc, mars 2000, http://docs.google.com.

Déclaration de Taynzert pour l'autonomie du Grand Souss, 2007 http://www.amazighnews.org.

Déclaration d'autonomie du Grand Rif, 2007 : http://www.amazighworld.org

Déclaration d'Al-Hoceima, 2009 : http://www.amazighnews.org.

Appel Timmouzgha pour la démocratie, 20 avril 2011 :

http://www.albayane.press.ma/index.php

Appel d'Agadir en faveur de l'amazighité, 15 juillet 2012 : http://www.libe.ma

III. مراجع باللسان العربي

أحمد بوكوس (2004)، الأمازيغية والسياسة اللغوية والثافية بالمغرب، الرباط، المركز الثقافي طارق بن زياد.

إبراهيم أنيس (2003)، *في اللهجات العربية مكتبة الأنجلو المصرية*، القاهرة.

الورديغي عبد العالي (1993)، *الفرنكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية بالمغرب*، الدار البيضاء النجاح الجديدة.

الفاسي الفهري عبد القادر، (2013)، *السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثاً عن بيئة طبيعية، عادلة ديمقراطية وناجعة*، صادر عن دار الكتاب الجديدة المتحدة.

بوكوس أحمد (2004)، *الأمازيغية والسياسة اللغوية والثقافية بالمغرب*، الرباط، المركز الثقافي طارق بن زياد.

بوكوس أحمد (2018)، *مسار اللغة الأمازيغية. الرهانات والاستراتيجيات*، ترجمة د. فؤاد ساعة، الرباط، إصدار المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

شفيق محمد (1980)، استقراء الأمازيغية الفصيحة من الأمازيغية المتداولة، أعما الدورة الأولى، جمعية الجامعة الصيفية بأكادير، ص 191-200

شفيق محمد (1990)، المعجم العربي الأمازيغي، الرباط، أكاديمية المملكة المغربية.

شفيق محمد (1991)، أربعة وأربعون درسا في اللغة الأمازيغية، الرباط، النشر العربي الإفريقي.

شفيق، محمد (1999)، الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربي.

مجلس المستشارين، *تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب*، 24 يوليوز 2024.

ثبت المصطلحات

-أ-

إنـگليزي	فرنسي	عربي
creation	création	ابتداع
theoretical triviality	trivialité théorique	ابتذال نظري
tifinagh alphabet	alphabet tifinaghe	أبجدية تيفيناغ
tifinaghe alphabet – unicode	alphabet tifinaghe –unicode	أبجدية تيفيناغ-يونيكود
contact	contact	اتصال
contact of languages	contact des langues	اتصال الألسنة
linguistic contact	contact linguistique	اتصال لساني
ethnicity	ethnicité	إثنية
monocentric	monocentrique	أحادي المركز
monogenesis	monogenèse	أحاديُّ المنشأ
monolingualism	monolinguisme	أحادية لسانية
amazigh monolingualism	monolinguisme amazighe	أحادية لسانية أمازيغية
arabic monolingualism	monolinguisme arabe	أحادية لسانية عربية
retention	rétention	احتفاظ
retention of the foreign language	rétention de la langue étrangère	احتفاظ باللسان الأجنبي
hyperonymy	hypéronymie	احتواء
difference	différence	اختلاف
cultural difference	différence culturelle	اختلاف ثقافي
article	article	أداة
significance	signifiance	إدلال
insertion	insertion	إدماج
the insertion of Amazigh	insertion de l'amazighe	إدماج الأمازيغية
volition to power	volonté de puissance	إرادة القوة
minimal pairs	paires minimales	أزواج دنيا
diglossia	diglossie	ازدواجية لسانية
substitutional diglossia	diglossie de substitution	ازدواجية لسانية استبدالية
subtractive diglossia	diglossie soustractive	ازدواجية لسانية إقصائية
complementary diglossia	diglossie complémentaire	ازدواجية لسانية تكاملية
triglossia	triglossie	ازدواجية لسانية ثلاثية
conflictual diglossia	diglossie conflictuelle	ازدواجية لسانية خلافية
arabic diglossia	diglossie arabe	ازدواجية لسانية عربية
nested diglossia	diglossies emboitée	ازدواجية لسانية متداخلة
polyglossia	polyglossie	ازدواجية لسانية متعددة
embedded diglossia	diglossies enchâssée	ازدواجية لسانية مُدمَجة
unstable diglossia	diglossie instable	ازدواجية لسانية متقلبة
identary crisis	crise identitaire	أزمة هوياتية
prefixation	préfixation	إسباق
substitution	substitution	استبدال
questionnaire	questionnaire	استبيان

cultural exception	exception culturelle	استثناء ثقافي
sound response	réponse sonore	استجابة صوتية
interview	interview	استجواب
durability	durabilité	استدامة
survey	enquête	استطلاع
usage	usage	استعمال
interrogation	interrogation	استفهام
extrapolation	extrapolation	استقراء
autonomy	autonomie	استقلالية
alienation	aliénation	استلاب
elicitation	élicitation	استنباط
stigmatization	stigmatisation	استهجان
assimilation	assimilation	استيعاب
(ASV-CODAR)	(ASV-CODAR)	أسڤ-كودار (نظامُ الحروفِ المتحركةِ العربيةِ المعياريُّ الموضوعُ من طرف معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط)
islamization	islamisation	أسلمة
style	style	أسلوب
familiar style	style familier	أسلوب عامي
stylistics	stylistique	أسلوبية
name	nom	اسم
instrument name	nom d'instrument	اسم آلة
agent name	nom d'agent	اسم فاعل
singular masculine noun	nom masculin singulier	اسم مفرد مذكر
feminine substantive	substantif féminin	اسم مؤنث
masculine substantive	substantif masculin	اسم مذكر
demonstrative pronouns	pronoms démonstratifs	أسماء الإشارة
dental	dental	أسناني
sound signals	signaux sonores	إشارات صوتية
derivation	dérivation	اشتقاق
nominal derivation	dérivation nominale	اشتقاق اسمي
form derivation	dérivation de forme	اشتقاق الشكل
adjectival derivation	dérivation adjectivale	اشتقاق الصفة
verbal derivation	dérivation verbale	اشتقاق فعلي
complex derivation	dérivation complexe	اشتقاق مركّب
basis	base	أصل
nominal basis	base nominale	أصل اسمي
annexation	annexion	إضافة
disruption	dérèglement	اضطراب
etiolation	étiolement	إضعاف
empowerment	autonomisation	إضفاء طابع الاستقلالية
specialization	spécialisation	إضفاء الطابع التخصصي
semantic specialization	spécialisation sémantique	إضفاء الطابع التخصصي الدلالي
traditionalization	traditionalisation	إضفاء الطابع التقليدي
dynamization	dynamisation	إضفاء الطابع الدينامي
officialization	officialisation	إضفاء الطابع الرسمي/ ترسيم

legitimation	légitimation	إضفاء الطابع الشرعي/ شرعنة
ideological legitimation	légitimation idéologique	إضفاء الطابع الشرعي الإيديولوجي/شرعنة إيديولوجية
sacralization	sacralisation	إضفاء طابع القدسية
idealization	idéalisation	إضفاء الطابع المثالي
standardization	standardisation	إضفاء الطابع المعياري/معيرة
institutionalization	institutionnalisation	إضفاء الطابع المؤسسي/مأسسة
objectification	objectivation	إضفاء الطابع الموضوعي
internalization	intériorisation	إضمار
international referential frame	référentiel normatif international	إطار مرجعي دولي
regularity	régularité	اطراد/انتظام
redundancy	redondance	إطناب
reproduction	reproduction	إعادة إنتاج
rehabilitation	réhabilitation	إعادة تأهيل
revalorization	revalorisation	إعادة تثمين
reconfiguration	reconfiguration	إعادة تشكّل
recomposition	recomposition	إعادة تشكيل
organs of phonation	organes de la phonation	أعضاء التصويت
articulatory organs	organes articulatoires	أعضاء النطق
seduction	séduction	إغواء
theoretical presupposition(s)	présupposé(s) théorique(s)	افتراض(ات) نظرية
acts of speech	actes de parole	أفعال الكلام
language acts	actes de langage	أفعال اللغة
urban residence	résidence urbaine	إقامة حضرية
rural residence	résidence rurale	إقامة قروية
borrowing	emprunt	اقتراض
sound-sense coupling	couplage son-sens	اقتران بين الصوت والمعنى
paratax	parataxe	اقتران تضميني
exclusion	exclusion	إقصاء
linguistic minorities	minorités linguistiques	أقليات لسانية
Akkadian	akkadien	الأكادية
acquisition	acquisition	اكتساب
constraint	contrainte	إكراه/قيد
suffixation	suffixation	إلحاق
Alsatian	alsacien	الألزاسية
native American languages	langues amérindiennes	ألسنة هندو-أمريكية
German	allemand	الألمانية
Amazigh	amazighe	الأمازيغية
cultural security	sécurité culturelle	أمن ثقافي
linguistic security	sécurité linguistique	أمن لساني
stigmatizing superego (the)	surmoi stigmatiseur(le)	الأنا الأعلى المستهجِن
stigmatized ego (the)	moi stigmatisé(le)	الأنا المستهجَن
linguistic belonging	appartenance linguistique	انتماء لساني
performance	performance	إنجاز
identitary derive	dérive identitaire	انجراف هوياتي

disappearance	disparition	اندثار
disappearance of languages	disparition de langues	اندثار الألسنة
hyponymy	hyponymie	اندراج
competing systems	systèmes concurrents	أنساق متنافسة
occlusive	occlusif	انسدادي
spirant	spirant	انسيابي
burst	éclatement	انشطار
identity withdrawal	repliement identitaire	انطواء هوياتي
closure	fermeture	انغلاق
identity withdrawal	repli identitaire	انغلاق هوياتي
immersion	immersion	انغماس
opening	ouverture	انفتاح
dental occlusive	occlusive dentale	انفجاري أسناني
dull laryngeal occlusive	occlusive laryngale sourde	انفجاري حنجري صامت
dull aspirated uvular occlusive	occlusive uvulaire aspirée sourde	انفجاري لهوي صامت
aperture	aperture	انفراج
nasal	nasale	أنفي
contraction	contraction	انكماش
English	anglais	الانگليزية
attention	attention	اهتمام
gaps	lacunes	أوجه القصور
lexical gaps	lacunes lexicales	أوجه قصور معجمية
methodological gaps	lacunes méthodologiques	أوجه قصور منهجية
Occitan	occitan	الأوكسيتانية
connotation	connotation	إيحاء
Yiddish	yiddish	الإيديشية
ISO-UNICOD	ISO-UNICOD	إيزو-يونيكود (المنظمة الدولية لمعيرة الخطوط)
rhythm	rythme	إيقاع

-ب-

Basque	basque	الباسكية
endonormative	endonormatif	باطن معياري
identity search	quête identitaire	بحث هوياتي
variant	variante	بديل
Software (the)	Software(le)	برنامج أنظمة تشغيل الكمبيوتر والتطبيقات الرقمية
Breton	breton	البروتونية
simplicity	simplicité	بساطة
rhetoric	rhétorique	بلاغة
Bambara	bambara	البمبرية
structuration	structuration	بنْيَنة/صياغة بنيوية
infrastructural	infrastructurel	بنيوي تحتي
superstructural	superstructurel	بنيوي فوقي
Punic	punique	البونيقية

linguistic data	data linguistique	بيانات لسانية
interdialectal	interdialectal	بيلهجي
intercommunity	intercommunautaire	بيمجتمعي
interlinguistic	interlinguistique	بيلساني

-پ-

language panorama	panorama langagier	پانوراما لغوية

-ت-

historicity	historicité	تاريخانية
Tarifite	tarifite	تاريفيت
Tachelhite	tachelhite	تاشلحيت
Tamazighte	tamazighte	تامزيغت
attrition	attrition	تآكل
habilitation / revitalization	habilitation/revitalisation	تأهيل
interpretation	interprétation	تأويل
focalization	focalisation	تبئير
variability	variabilité	تباين
variance	variance	تباين
covariance	covariance	تباين مشترك
facilitation of language	facilitation du langage	تبسيط اللغة
interdependence	interdépendance	تبعية بينية(بيتبعية)
identary crystallization	cristallisation identitaire	تبلور هوياتي
phonotactic	phonotactique	تتابع الأصوات
monitoring	monitoring	تتبع
homogeneity	homogénéité	تجانس
endogeneity	endogénéité	تجانس داخلي
juxtaposition	juxtaposition	تجاور
piloting	pilotage	تجريب
abstraction	abstraction	تجريد
voisement	voisement	تجهير
modernization	modernisation	تحديث
determination	détermination	تحديد
identisation	identisation	تحديد الهوية
phonetic realization	réalisation phonétique	تحقق صوتي
control of discourse	contrôle du discours	تحكم في الخطاب
correlation analysis	analyse des corrélations	تحليل الارتباط
analysis of variance (ANOVA)	analyse de variance (ANOVA)	تحليل التباين (الأنوڤا)
analysis of covariance (ANCOVA)	analyse de la covariance (ANCOVA)	تحليل التباين المشترك (الأنكوڤا)
semantization	sémantisation	تحليل دلالي
SWOT analysis	analyse SWOT	تحليل سووت
componential analysis	analyse componentielle	تحليل مكوّني
semantic slippage	glissement sémantique	تحوير دلالي

transformation	transformation	تحويل
linguistic prejudice	préjudice linguistique	تحيز لساني
actualization	actualisation	تحيين
language planning	planification linguistique	تخطيط لساني
interference	interférence	تداخل
intervention	intervention	تدخل
patrimony	patrimoine	تراث
synonymy	synonymie	ترادف
territorialization	territorialisation	تركيز مجالي
coding	codage	ترميز
digital coding of the standard tifinaghe graphics system	codage numérique du système graphique tifinaghe standard	ترميزُ نسقِ كتابةِ تيفيناغِ الهجائيةِ المعياريةِ الرقميُّ
synchrony	synchronie	تزامن
dynamic synchrony	synchronie dynamique	تزامن دينامي
synchronic	synchronique	تزامني
convivialité	convivialité	تساكن
denomination	dénomination	تسمية
Swati	swati	السوازي
Sotho	sotho	السوتية
Tswana	tswana	التسوانية
Tsonga	tsonga	التسونگا
similarity	similarité	تشابه
labialization	labialisation	تشفيه
configuration	configuration	تشكّل
conjugation of verbs	conjugaison des verbes	تصريف الأفعال
classifying	classement	تصنيف
graphy reform	réforme de la graphie	تصويب الكتابة الهجائية
phonation	phonation	تصويت
antonymy	antonymie	تضاد
linguistic contradiction	contradiction linguistique	تضارب لساني
diachrony	diachronie	تعاقب
diachronic	diachronique	تعاقبي
conflictual coexistence	coexistence conflictuelle	تعايش خلافي
peaceful coexistence	coexistence pacifique	تعايش سلمي
literary expression(s)	expression(s) littéraire(s)	تعبير (ات) أدبي(ـة)
artistic expression(s)	expression(s) artistique(s)	تعبير(ات) فني(ـة)
vocalization(s)	vocalisation(s)	تعبير(ات) صوتي (ـة)
plurilingualism	plurilinguisme	تعددية لسانية
multilinguism	multilinguisme	تعددية لسانية
official plurilingualism	plurilinguisme officiel	تعددية لسانية رسمية
exposure	exposition	تعرض
arabization	arabisation	تعريب
arabization of level	arabisation de niveau	تعريب مواكِب
determination	détermination	تعريف
thoughtful	intellection	تعقّل

apprenticeship	apprentissage	تعلم
generalization	généralisation	تعميم
westernization	occidentalisation	تغريب
changing	changement	تغيير
social distinction	distinction sociale	تفاضل اجتماعي
interaction	interaction	تفاعل
language intercomprehension	intercompréhension langagière	التفاهم اللغوي المتبادل
intercomprehensibility	intercompréhension	تفاهم متبادل
fragmentation	émiettement	تفتيتُ
uniqueness	unicité	تفرد
singularity	singularité	تفرد
implementation	implémentation	تفعيل
implementation of official character	implémentation du caractère officiel	تفعيل الطابع الرسمي
superiority	supériorité	تفوق
obsolescence	obsolescence	تقادم
tradition	tradition	تقليد
humiliation	minoration	تقليلٌ من الشأن
codification	codification	تقنين
codification of the Tifinaghe graphy	codification de la graphie tifinaghe	تقنينُ كتابةِ تيفيناغ الهجائيةُ
codification of the grammar	codification de la grammaire	تقنين النحو
complementary	complémentaire	تكاملي
reduplication	réduplication	تكرار
identity constitution	constitution identitaire	تكوين هوياتي
cultural adaptation	adaptation culturelle	تكيف ثقافي
linguistic adaptation	adaptation linguistique	تكيف لساني
correlation	corrélation	تلازم
contiguity	contiguïté	تلاصق
enunciation	énonciation	تلفظ
homology	homologie	تماثل
miscegenation	métissage	تمازج
tamazgha	tamazgha	تامازغا (الوطن الأمازيغي)
tamazirt	tamazirt	تامازيرت(البلاد)
tammurt	tammurt	تامورت(الأرض)
social cohesion	cohésion sociale	تماسك اجتماعي
Tamasheq	tamasheq	التماشيقية
identification	identification	تماه
differentiation	différenciation	تمايز
representation	représentation	تمثيل
urbanization	urbanisation	تمدُّن
mastery	maitrise	تمكن
excellency	excellence	تميز
adequacy	adéquation	تناسب
disharmony	dysharmonie	تنافر

alternation	alternance	تناوب
code switching	alternance des codes	تناوب الرموز
code switching	alternance codique	تناوب رمزي
vocalic alternation	alternance vocalique	تناوب الصوائت
consonant alternation	alternance consonantique	تناوب الصوامت
socialization	socialisation	تنشئة اجتماعية
social organization	organisation sociale	تنظيم اجتماعي
cultural organization	organisation culturelle	تنظيم ثقافي
self-regulation	autorégulation	تنظيم ذاتي
intonation	intonation	تنغيم
development	développement	تنمية
human development	développement humain	تنمية إنسانية
urban development	développement urbain	تنمية حضرية
durable development	développement durable	تنمية مستديمة
variation	variation	تنوع
diversity	diversité	تنوع
hybridation	hybridation	تهجين
dévoisement	dévoisement	تهميس
marginalization	marginalisation	تهميش
orthography	orthographe	تهجئة
planning	aménagement	تهيئة
occurrence	occurrence	توارد
co-occurrence	cooccurrence	مشترك توارد
equilibrium	équilibre	توازن
communication	communication	تواصل
topos	topos	توپوس
documentation	documentation	توثيق
normalization/ unification	normalisation/ unification	توحيد
periphrasis	périphrase	تورية
randomization	randomisation	توزيع عشوائي
cultural marking	marquage culturel	توسيم ثقافي
implantation	implantation	توطين
neology	néologie	توليد

-ث-

invariant	invariant	ثابت
richness	richesse	ثراء
prattling	gazouillis	ثغثغة
culture	culture	ثقافة
denotation	dénotation	تقرير
contraction	contraction	تقلص
trilinguism	trilinguisme	ثلاثية لسانية
biculturalism	biculturalisme	ثنائية ثقافية
bilingual	bilingue	ثنائي اللسان
additional bilingualism	bilinguisme supplémentaire	ثنائية لسانية إضافية
transitional bilingualism	bilinguisme transitionnel	ثنائية لسانية انتقالية

substitutional bilingualism	bilinguisme de substitution	ثنائية لسانية استبدالية
residual bilingualism	bilinguisme résiduel	ثنائية لسانية ترسبية
complementary bilingualism	bilinguisme complémentaire	ثنائية لسانية تكاملية
official bilingualism	bilinguisme officiel	ثنائية لسانية رسمية
unstable bilingualism	bilinguisme instable	ثنائية لسانية غير ثابثة
bilingualism of intellection	bilinguisme d'intellection	ثنائية لسانية فكرية
institutional bilingualism	bilinguisme institutionnel	ثنائية لسانية مؤسسية
balanced bilingualism	bilinguisme équilibré	ثنائية لسانية متوازنة
receptive bilingualism	bilinguisme réceptif	ثنائية لسانية متلقية
savage bilingualism	bilinguisme sauvage	ثنائية لسانية متوحشة
compound bilingualism	bilinguisme composé	ثنائية لسانية مركبة
coordinated and mastered bilingualism	bilinguisme coordonné et maîtrisé	ثنائية لسانية منسقة ومتمكَّن منها

-ج-

conjugation paradigm	paradigme de conjugaison	جدول التصريف
root	racine	جذرُ
timbre	timbre	جرس
symbolic corps	corps symbolique	جسد رمزي
linguistic community	communauté linguistique	جماعة لسانية
nominal plural	pluriel nominal	جمعٌ اسميٌّ
grammatical phrases	phrases grammaticales	جمل نحوية
ungrammatical phrases	phrases agrammaticales	جمل لانحوية
phrase	phrase	جملة
intrinsic	intrinsèque	جوهري

-ح-

gloss	glose	حاشية
motif	motif	حافز
isoglossus	isoglosse	حد لهْجي
modernity	modernité	حداثة
tifinaghe character	caractère tifinaghe	حرف تيفيناغ
arabic character	caractère arabe	حرف عربي
latin character	caractère latin	حرف لاتيني
prepositions	prépositions	حروف المعاني
casual desinences	désinences casuelles	حركاتُ الأسماءِ الإعرابيةُ
personal desinences	désinences personnelles	حركاتُ الضمائر الإعرابيةُ
diacrity(s)	diacrité(s)	حركة(ات)
desinence	désinence	حركة إعرابية
desinence of the 2nd person of the plural	désinence de la 2" personne du pluriel	الحركة الإعرابية الخاصة بالمخاطب الجمع
schwa	schwa	حركة محايدة(شڤا)
cartesian common sense	bon sens cartésien(le)	الحسُّ الديكارتيُّ السليمُ
maintain/ preservation	maintien/ préservation	حفاظ

territorialized personal rights	droits personnels territorialisés	حقوق شخصية ممركزَة مجاليا
droits personnels non territorialises	droits personnels non territorialises	حقوق شخصية غير ممركزة مجاليا
conte/ tale	conte	حكاية
marvelous tale	conte merveilleux	حكاية عجيبة
animal tale	conte animalier	حكاية على ألسنة الحيوانات
jugement	jugement	حُكم
palatal	palatal	حنكي
vitality	vitalité	حيوية
linguistic vitality	vitalité linguistique	حيوية لسانية

-خ-

extralinguistic	extralinguistique	خارج لساني
idiosyncratic	idiosyncratique	خاص/خصوصي
idiosynchronic	idiosynchronique	خاصُّ التزامنِ/خصوصيُّ التزامنِ
linguistic map	carte linguistique	خريطة لسانية
specificity	spécificité	خصوصية
pentalinguism	pentalinguisme	خماسية لسانية

-د-

intralinguistic	intralinguistique	داخل-لساني
intradialectal	intradialectal	داخل لهجي
intrageolectal	intragéolectal	داخل لهجي مجالي
intracommunity	intracommunautaire	داخل مجتمعي
darija (the)	darija (la)	الدارجة
motivation	motivation	دافع
signifier	signifiant	دال
constitutionalization	constitutionnalisation	دسترة
educational support	support pédagogique	دعامة بيداغوجية
sign	signe	دليل
linguistic sign	signe linguistique	دليل لساني
democratization	démocratisation	دمقرطة
Diola	diola	الديولا

-ذ-

subject	sujet	ذات
repertoire	répertoire	ذخيرة
unicist	uniciste	ذو نزوع(نزعة) أحادي (ـة)
unilinguist	unilinguiste	ذو نزوع(نزعة) أحادي(ـة) اللسان
absolutist	absolutiste	ذو نزوع (نزعة) استبدادي(ـة)
mechanistic	mécaniste	ذو نزوع(نزعة) آلي(ـة)
amazighist	amazighiste	ذو نزوع(نزعة) أمازيغي(ـة)
indigenist	indigéniste	ذو نزوع(نزعة) أهلي(ـة)

berberist	berbériste	ذو نزوع(نزعة) أمازيغي(ـة)
interculturalist	interculturaliste	ذو نزوع(نزعة) بيثقافي(ـة)
traditionalist	traditionnaliste	ذو نزوع(نزعة) تقليدي(ـة)
correlationist	corrélationniste	ذو نزوع(نزعة) تلازمي(ـة)
variationist	variationniste	ذو نزوع(نزعة) تنوُّعي(ـة)
interactionist	interactionniste	ذو نزوع(نزعة) تفاعلي(ـة)
generativist	générativiste	ذو نزوع(نزعة) توليدي(ـة)
culturalist	culturaliste	ذو نزوع(نزعة) ثقافي(ـة)
modernist	moderniste	ذو نزوع(نزعة) حداثي(ـة)
mentalist	mentaliste	ذو نزوع(نزعة) ذهني(ـة)
spiritualist	spiritualiste	ذو نزوع(نزعة) روحي(ـة)
hexagonist	hexagocentriste	ذو نزوع(نزعة) سداسي(ـة)
sovereignist	souverainiste	ذو نزوع(نزعة) سيادي(ـة)
arabist	arabiste	ذو نزوع(نزعة) عربي(ـة)
rationaliste	rationaliste	ذو نزوع(نزعة) عقلاني(ـة)
innateist	innéiste	ذو نزوع(نزعة) فطري(ـة)
nationalist	nationaliste	ذو نزوع(نزعة) قومي(ـة)
nationist	nationiste	ذو نزوع(نزعة) قومي متطرف(ـة)
universalist	universaliste	ذو نزوع(نزعة) كوني(ـة)
unrealistic	irréaliste	ذو نزوع(نزعة) لا واقعي(ـة)
postmodernist	postmoderniste	ذو نزوع(نزعة) مابعد حداثي(ـة)
materialist	matérialiste	ذو نزوع (نزعة) مادي(ـة)
idealist	idéaliste	ذو نزوع(نزعة) مثالي(ـة)
autonomist	autonomiste	ذو نزوع(نزعة) مستقل(ـة)
diregitist	dirigiste	ذو نزوع(نزعة) موجّه(ـة)
elitist	élitiste	ذو نزوع(نزعة) نخبوي(ـة)
theorist	théoriciste	ذو نزوع(نزعة) نظري(ـة)
realist	réaliste	ذو نزوع(نزعة) واقعي(ـة)
irredentist	irrédentiste	ذو نزوع(نزعة) وحدوي(ـة)

-ر-

test	test	رائز
rejection	rejet	رفض
opinion	opinion	رأي
Rbiti	rbiti	الربيطِيَّة
capitalization	capitalisation	رسْملَة
vision	vision	رؤية
quadrilingualism	quadrilinguisme	رباعية لسانية
lexical fund of the language	fonds lexical de la langue	رصيدُ اللسانِ المعجميُّ
novel	roman	رواية
amazighophobia	amazighophobie	رهاب الأمازيغية
challenge	enjeu	رهان
Romansch	romanche	الرومانشية

- ز -

Zoulou	zoulou	الزولو

-س -

population	population	ساكنة، فئة
target population	population-cible	الساكنةُ الهدفُ
semitic	sémitique	السامية
protosemitic	protosémitique	السامية الأولى
cybernetic	cybernétique	السبرانية
register	registre	سجِّل
power	pouvoir	سلطة
symbolic power	pouvoir symbolique	سلطة رمزية
power of language	pouvoir de la langue	سلطة اللسان
central power	pouvoir central	سلطة مركزية
sequence	séquence	سلسلة
linguistic behavior	comportement linguistique	سلوك لساني
mark	marque	سمة مميّزة
mark(s)	marque(s)	سمة(سمات)
symbolic goods market	marché des biens symboliques	سوق الممتلكات الرمزية
linguistic market	marché linguistique	سوق لسانية
Songhay	songhay	السونغاي
Soninké	soninké	السوننكية
preeminence	prééminence	سيادة
linguistic policy	politique linguistique	سياسة لسانية
glottopolitics	glottopolitique	سياسة لسانية جامعة
context	contexte	سياق
Serere	sérère	السيريرية

-ش-

atypical	atypique	شاذ عن القاعدة
affricated	affriqué	شديد رخو
identary sentiment	sentiment identitaire	شعور هوياتي
labial	labial	شفهي
form	forme	شكل
testimony	témoignage	شهادة
schibboleth	schibboleth	شيبوليت
identity demon	démon identitaire	شيطان هوياتي

-ص-

vowel	voyelle	صائت
diphthong	diphtongue	صائت مزدوج
consonant	consonne	صامت
dental	dentale	صامت أسناني

palatal	palatale	صامت حنكي
hissing	chuintant	صامت خافت
labial	labiale	صامت شفهي
sibilant	sifflant	صامت صفيري
alveolar	alvéolaire	صامت لثوي
velar	vélaire	صامت لهوي
awakening identary	éveil identitaire	صحوةٌ هوياتية
conflict	conflit	صراع
morphology	morphologie	صِرافة/ صرف
morphosyntactical	morphosyntaxique	صرافي تركيبي
verbal morphology	morphologie verbale	صرف فعلي
attribute	attribut	صفة
ameliorative attribute	attribut mélioratif	صفة تجميلية
taxonomy	taxonomie	صنافة
phonology	phonologie	صِواتة
occlusives	occlusives (les)	صوامت انسدادية
spirants	spirantes (les)	صوامت انسيابية
fricatives	fricatifs(les)	صوامت احتكاكية
occlusives	occlusives(les)	صوامت انفجارية
dental occlusives	occlusives dentales(les)	صوامت انفجارية انسدادية
affricates	affriquées(les)	صوامت شديدة رخوة
interdental consonants	consonnes interdentales	صوامت مابين أسنانية
sound	son	صوت
formalization	formalisation	صياغة شكلية/شكْلَنة
conceptualization	conceptualiser	صياغة مفهومية/مفْهَمة
categorization	catégorisation	صياغة مقولية/ مقْوَلة
theorize/ theorization	théoriser/ théorisation	صياغة نظرية/تنظير
systematization	systématisation	صياغة نسقية
consciousnization	conscientisation	صياغة الوعي/توعية
plural forms	formes du pluriel	صيغ الجمع
masculine forms	formes du masculin	صيغ المذكر
canonical form of the feminine	forme canonique du féminin	صيغةُ المؤنثِ القواعديةُ
preterit	prétérit	صيغة المضي
algebraic formula	formule algébrique	صيغة جبرية
verbal form of the 2nd person singular	forme verbale de la 2e personne du singulier	صيغةُ المخاطبِ المفردِ الفعليةُ
plural adjective form	forme de l'adjectif pluriel	صيغة النعت الجمع

-ض-

regulation	régulation	ضبط
regulation of the lexicon	régulation du lexique	ضبط المعجم
isotopy	isotopie	ضرب
personal pronouns	pronoms personnels	الضمائر الشخصية
affixed personal pronouns	pronoms personnels affixés	ضمائر شخصية متصلة

autonomous personal pronouns	pronoms personnels autonomes	ضمائر شخصية منفصلة

-ط-

creativity	créativité	طابع إبداعي
artistic creativity	créativité artistique	طابع إبداعي فني
linguistic creativity	créativité linguistique	طابع إبداعي لساني
ideological creativity	créativité idéologique	طابع إبداعي إيديولوجي
ethnicity	ethnicité	طابع إثني
sociality	socialité	طابع اجتماعي
islamity	islamité	طابع إسلامي
anglosaxonity	anglosaxonité	طابع أنگلوساكسوني
amazighity/ berbérity	amazighité/ berbérité	طابع أمازيغي
officiality of the Amazigh	officialité de l'amazighe	طابعُ أمازيغيةٍ رسميٌّ
progressiveness	progressivité	طابع تدرجي
expressiveness	expressivité	طابع تعبيري
progressiveness	progressivité	طابع تقدمي
biculturality	biculturalité	طابع ثقافي ثنائي
circularity	circularité	طابع دائري
co-officiality	co-officialité	طابع رسمي متعايش
temporality	temporalité	طابع زمني
rurality	ruralité	طابع قروي
urbanity	urbanité	طابع حضري
orality	oralité	طابع شفهي
completeness	exhaustivité	طابع الشمولية
arabity	arabité	طابع عربي
scientificity	scientificité	طابع علمي
individuality	individualité	طابع فردي/ فردانية
scripturality	scripturalité	طابع كتابي
universality	universalité	طابع كوني/ كونية
latinity	latinité	طابع لاتيني
institutional character of the language	caractère institutionnel de la langue	طابعُ لسانٍ مؤسَّسيُّ
creativity of language	créativité du langage	طابع اللغة الإبداعي
social character of language	caractère social du langage	طابع اللغة الاجتماعي
bilinguality	bilingualité	طابع لغوي ثنائي
locality	localité	طابع محلي
systematicity	systématicité	طابع نسقي
grammaticality	grammaticalité	طابع نحوي
marginality	marginalité	طابع هامشي
functionality	fonctionnalité	طابع وظيفي
linguistic taboos	tabous linguistiques	طابوهات لسانية
microscopic character	caractère microscopique	طبيعة صِغرية
macroscopic character	caractère macroscopique	طبيعة كِبرية
anecdote	anecdote	طرفة
social demand	demande sociale	طلب اجتماعي

-ظ-

adverb	adverbe	ظَرف

-ع-

afro-Asian family	famille afro-asiatique	عائلة أفرو-آسيوية
hamito-Semitic family	famille chamito- sémitique	عائلة حامية سامية
transnational	transnational	عابر الحدود الوطنية
transdiscursive	transdiscursif	عبرخطابي
Hebrew	hébreu	العبرية
non-territorialization	non- territorialisation	عدم التركيز المجالي
disloyalty	déloyauté	عدم الولاء
contagion of neighboring languages	contagion de langues voisines	عدوى الألسنة المتجاورة
Arabic language	arabe	العربية
extrinsic	extrinsèque	عرضي
social contract	contrat social	عقد اجتماعي
mark	marque	علامة
items	items	عناصر
symbolic violence	violence symbolique	عنف رمزي
social factors	facteurs sociaux	عوامل اجتماعية
globalization	globalisation	عولمة
globalization of linguistic exchanges	globalisation des échanges linguistiques	عولمة التبادلات اللسانية
glolocalization	glolocalisation	عولمحلية
sample	échantillon	عينة

-غ-

dust of local dialect	poussière de parlers	غبارُ لهجاتٍ محليةٍ
inculcation	inculcation	غرس
confused definitionary	flou définitoire	غموض تعريفي
nasality	nasalité	غنة

-ف-

Fubu	Fubu	الفوبو
subject	Sujet	فاعل
Sapir Whorf hypothesis	hypothèse Sapir Whorf	فرضية ساپير ووورف
francization	francisation	فرنَسة
French hexagonal	français hexagonal	فرنسية فرنسا
sanitized French	français aseptisé	فرنسية معقَّمة
schizoglossia	schizoglossie	فصام لساني
schizoglossus	schizoglosse	فصاميُّ اللسان
verb	verbe	فعل
illocutionary act	acte illocutionnaire	فعل إنجازي

perlocutionary act	acte perlocutionnaire	فعل انفعالي
aorist	aoriste	فعل ماض
intensive aorist	aoriste intensif	فعل ماض تام
perfective aorist	aoriste du perfectif	فعل ماض ناقص
locutionary act	acte locutionnaire	فعل كلامي
loseness	perte	فقدان
Flemish	flamand	الفلامانية
Fulani	peul	الفولانية

-ڤ-

Venda	venda	الڤينيدية

-ق-

Kabyle	kabyle	القبائلية
sacrality	sacralité	قدسية
reading	lecture	قراءة
theoretical insufficiency	insuffisance théorique	قصور نظري
regular permutation	permutation régulière	قلب مكاني مطرد
insertion rules	règles d'insertion	قواعد الإدماج
rules of appropriate usage	règles d'usage approprié	قواعد الاستعمال المناسب
projection rules	règles de projection	قواعد الإسقاط
rules for semantic interpretation	règles d'interprétation sémantique	قواعدُ التأويلِ الدلالي
transformational rules	règles transformationnelles	قواعد تحويلية
syntactic rules	règles syntaxiques	قواعد تركيبية
restriction rules	règles de restriction	قواعد التقييد
sentence generation rules	règles de génération de phrases	قواعد توليد الجمل
discourse generation rules	règles de génération du discours	قواعد توليد الخطاب
language generation rules	règles de génération linguistique	قواعد التوليد اللساني
semantic rules	règles sémantiques	قواعد دلالية
phonological rules	règles phonologiques	قواعد صواتية
sociolinguistic rules	règles sociolinguistiques	قواعد لسانية-اجتماعية
linguistic rules of good usage	règles linguistiques du bon usage	القواعد اللسانية ذات الاستعمال السليم
rules for pronouncing sentences	règles de prononciation des phrases	قواعد نطق الجمل
canonical	canonique	قواعدي (منضبط للقاعدة)
mathematical laws	lois mathématiques	قوانين رياضية
competitive power	puissance concurrentielle	قوة تنافسية
saying	dicton	قول مأثور
nationalist	nationalitaire	قومياتي
value	valeur	قيمة

-ك-

Kazawi	kazawi (parler de Casablanca)	الكازاوية
writing	écriture	كتابة
standard-Ircam graphics	graphie standard-Ircam	كتابة إيركام المعيارية
tifinaghe graphics	graphie tifinaghe	كتابة تيفيناغ الهجائية
tifinaghe graphics IRCAM-Unicode	graphie tifinaghe IRCAM-Unicode	كتابةُ تيفيناغ إيركام-يونيكود الهجائيةُ
transcription	transcription	كتابة صوتية
notation	notation	كتابة صوتية
graphics	graphie	كتابة هجائية
Quechua	quechua	الكتشوا
competence	compétence	كفاية
classic (the)	classique (le)	الكلاسيكي
speech-performance	parole-performance	الكلام-الإنجاز
telegraphic speech	parole télégraphique	كلام البرقيات
metonymy	métonymie	كناية
Corsican	corse	الكورسيكية
Cushitic	couchitique	الكوشية

-گ-

Guanche	guanche	الگوانتشية
Guarani	guarani	الگوارانية

-ل-

Latin	latin	اللاتينية
linguistic decentralization	décentralisation linguistique	لامركزية لسانية
alveolar	alvéolaire	لثوي
presupposition	présupposition	لزوم
language	langue	لسان
micro-sociolinguistics	micro-sociolinguistique	لسانيات اجتماعية صِغرية
synchronic micro-sociolinguistics	micro-sociolinguistique synchronique	لسانيات اجتماعية صِغرية تزامنية
macro-sociolinguistics	macro-sociolinguistique	لسانيات اجتماعية كِبْرية
linguistics of performance	linguistique de la performance	لسانيات الإنجاز
epilinguistics	épilinguistique	لسانيات تمثّلية
linguistics of representation	linguistique de la représentation	لسانيات التمثيل
linguistic competence	linguistique de la compétence	لسانيات الكفاية
language	langage	لغة
pidgin	pidgin	لغة خليط
vernacular language	langage vernaculaire	لغة محلية دارجة
articulate language	langage articulé	لغة متمفصِلة
pidgin (the)	pidgin(le)	اللغوي الخليط

xenism	xénisme	لفظ دخيل
accent	accent	لكنة
sedentary local dialect	parlers sédentaires	لهجات الحضر المحلية
dialect	dialecte	لهجة
local dialect	parler	لهجة محلية
idiom	idiome	لهجة فرعية
technolect(s)	technolecte(s)	لهجة(لهجات)تقنية
patois	patois	لهجة محلية
chronolect	chronolecte	لهجة متزامنة
geolect	géolecte	لهجة مجالية
dialectalization	dialectalisation	لهجنة
dialect (the)	dialecte(le)	اللهجي(الطابع)
velar	vélaire	لهوي
libyco-Berber	libyco-berbère	الليبية-البربرية
LEXAR(The Arabic dictionary database developed by the Institute of Studies and Research for Arabization)	LEXAR (La base de données du dictionnaire arabe développée par l'Institut d'Etudes et de Recherches pour l'Arabisation)	ليكسار (قاعدة بيانات المعجم العربي التي وضعها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط)

-م-

Institutionalization	institutionnalisation	مأسسة
indicator/ Index	indicateur/ Indice	مؤشر
Maori	maori	الماورية
principle of territoriality	principe de la territorialité	مبدأ التمركز المجالي
principle of non-territorialized personal rights	principe des droits personnels non territorialisés	مبدأ الحقوق الشخصية غير المَركَزة مجاليا
territorialized personal rights	droits personnels territorialisés	مبدأ الحقوق الشخصية المَركَزة مجاليا
personality principle	principe de la personnalité	مبدأ الشخصية
principle of completenes	principe d'exhaustivit	مبدأ طابع الشمولية
principle of naturalness	principe de naturalité	مبدأ المظهر الطبيعي
passive form	forme passive	مبني للمجهول
actitive form	forme actitive	مبني للمعلوم
theocentric	théocentrique	متمركِز على الدين
auto-centered	autocentré	متمركز على الذات
suite	suite	متوالية
speaker	locuteur	متحدث
imaginary	imaginaire	متخيَّل
variable	variable	متغير
acculturation	acculturation	مثاقفة
proverbe	proverbe	مثل
stimuli	stimuli	مثيرات
interlocutor	interlocuteur	مُحاور

immanence	immanence	مُحايِثة
determinant	déterminant(le)	محدِّد التعريف
indefinite determiner	déterminant indéfini	محدِّد التنكير
parameter	paramètre	محدِّد
forbidden symbolic	interdit symbolique	محظور رمزي
vernacular	vernaculaire(le)	المحلي الدارج (الطابع)
predicate	prédicat	محمول
synecdoche	synecdoque	مجاز مرسل
domain	domaine	مجال
domain of usage/ employment field	domaine d'usage/ domaine d'emploi	مجال الاستعمال
homogenizing	homogénéisant	مُجانِس
homogenization	homogénéisation	مُجانَسة
allocutaire	allocutaire	مخاطَب
dissimilation	dissimilation	مخالَفة
informant	informateur	مخبِر
phonetic output	phonétique output	مخرَج صوتي
stylistic range	éventail stylistique	مدى أسلوبي
discursive range	éventail discursif	مدى خطابي
signified	signifié	مدلول
nominal syntagm	syntagme nominal	مركب اسمي
prestigious	prestigieux	مرموق
mixing languages	mélange des langues	مزج الألسنة
mixing codes	mélange des codes	مزج الرموز
auditor	auditeur	مستمع
stigmatized	stigmatisé	مستهجَن
stereotype	stéréotype	مسكوك
Egyptian-Coptic	égypto-copte	المصرية-القبطية
ancient Egyptian	égyptien ancien	المصرية القديمة
term	terme	مصطلح
operating matrix	matrice opératoire	مصفوفة إجرائية
SWOT matrix	matrice SWOT	مصفوفةُ سوُوت
sonante	sonante	مصوّت
semanticism	sémantisme	مضمون دلالي
sound correspondence	correspondance sonore	مطابق صوتي
vocalic appearance	allure vocalique	مظهر صوتي
equivalent	équivalent	معادِل
lexicon	lexique	معجم
school lexicon	lexique scolaire	معجم مدرسي
sense	sens	معنى
ISO Standard	norme ISO	معيار إيزو1087
standard	standard	المعياري
standardization	standardisation	معيرة/صياغة معيارية
discrimination	discrimination	مفاضلة
vocabulary	vocabulaire	مفردات
technique vocabulary	vocabulaire des techniques	مفردات التقنيات

technolect(s)	technolecte(s)	مفردات تقنية
object	objet	مفعول به
notion/concept	notion/concept	مفهوم
interview	entretien/ entrevue	مقابلة
resistance	résistance	مقاومة
acceptability	acceptabilité	مقبولية
segment	segment	مقطع
archisegment	archisegment	مقطع جامع
language categories	catégories de langage	مقولات اللغة
symbolic profits	profits symboliques	مكاسب رمزية
material profits	profits matériels	مكاسب مادية
symbolic place	lieu symbolique	مكان رمزي
social prestige	prestige social	مكانة اجتماعية مرموقة
forming	formant	مكوّن
componential	componentiel	مكوني
pertinence	pertinence	ملاءمة
observed	observé	ملاحَظ
observer	observateur	ملاحِظ
utterance	énoncé	ملفوظ
collective property	bien collectif	مِلك جمعي
common property	bien commun	مِلك مشترَك
faculty	faculté	ملكة
profile	profil	ملمح
cultural properties	biens culturels	ممتلَكات ثقافية
symbolic properties	biens symboliques	ممتلَكات رمزيـة
linguistic properties	biens linguistiques	ممتلَكات لسانيـة
standardized	standardisé	ممَعيّر
competition	compétition	منافسة
poduct	produit	منتوج
intonational curve	courbe intonative	مُنحنى نبري
deterritorialized	déterritorialisé	منزوع من مركزه المجالي
logic of annihilation	logique de l'anéantissement	منطق الإبادة
organisms of standardization	organismes de normalisation	منظمات التوحيد القياسي
ISO(International Organization for Standardization)	ISO (Organisation Internationale de Normalisation)	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
pattern	pattern	منوال
variety	variété	منوّعة
resource	ressource	مورد
place of articulation	lieu d'articulation	موضع النطق/المخرج
attitude	attitude	موقف
neologism	néologisme	مولّد
topical	topique(le)	الموضِع
Mozabite	mozabite	الموزابية

composition	composition	نحت
Nxhosa	nxhosa	النخوسية
Ndebele	ndébélé	النديبيلية
negationism	négationnisme	نزعة الإنكار التاريخي
associationism	associationnisme	نزعة الارتباط الشرطي
reductionism	réductionnisme	نزعة اختزالية
amazighism	amazighisme	نزعة أمازيغية
structuralism	structuralisme	نزعة بنيوية
saussurean structuralism	structuralisme saussurien	نزعة بنيوية سوسيرية
social determinism	déterminisme social	نزعة حتمية اجتماعية
particularism	particularisme	نزعة الخصوصية
Formalism	formalisme	نزعة شكلانية
communitarianism	communautarisme	نزعة طائفية
Tribalism	tribalisme	نزعة قبلية
linguistic nationalism	nationalisme linguistique	نزعة قومية لسانية
arab-Islamism	arabo-islamisme	نزعة عروبية-إسلامية
Universalism	universalisme	نزعة كونية
extroverted universalism	universalisme extraverti	نزعة كونية منفتحة
materialism	matérialisme	نزعة مادية
historical materialism	matérialisme historique	نزعة مادية تاريخية
marrism	marrisme	نزعة مارية
passéism	passéisme	نزعة ماضوية
centralism	centralisme	نزعة مركزية
ethnocentrism	ethnocentrisme	نزعة المركزية الإثنية
objectivism	objectivisme	نزعة موضوعية
relativism	relativisme	نزعة نسبية
cultural relativism	relativisme culturel	نزعة نسبية ثقافية
hegemonism	hégémonisme	نزعة الهيمنة
realism	réalisme	نزعة واقعية
dogmatism	dogmatisme	نزعة وثوقية
bloomfieldian descriptivism	descriptivisme bloomfieldien	نزعة وصفية بلومفليدية
neo-positivism	néo-positivisme	نزعة وضعية جديدة
abstract objectivism	objectivisme abstrait	نزعة وضعية مجردة
pragmatism	pragmatisme	نزوع براغماتي
gregariousness	grégarisme	النزوع نحو التكتل في جماعة
calque	calque	نسخ
system	système	نسق
prononciation	prononciation	نُطق
order	ordre	نظام
world Vision	vision du monde	النظرة إلى العالم
theory of the performance	théorie de la performance	نظرية الإنجاز
theory of competence	théorie de la compétence	نظرية الكفاية

language faculty theory	théorie de la faculté de langage	نظرية ملكة اللغة
isomorphy	isomorphie	نظير
adjective	adjectif	نعت
prosody	prosodie	نغمية
dissimilation	dissimilation	نفور
negation	négation	نفي
typology	typologie	نمذجة
model	modèle	نموذج
modelization	modélisation	نَمَوْذَجَة
genre	genre	نوع

-ه-

habitus	habitus	هابيتوس
wastage	déperdition	هدر
precariousness	précarité	هشاشة
identity obsession	obsession identitaire	هوس هوياتي
Hausa	haoussa	الهوسة
Dutch	néerlandais	الهولندية
identity	identité	هوية
dominance	dominance	هيمنة

-و-

marker	marqueur	واسم
grapheme	graphème	وحدة خطية (روسم أو كُرافيم في بعض الترجمات)
seme	sème	وحدة دلالية دنيا
morpheme	morphème	وحدة صرفية
phoneme/ phonic unit	phonème/ unité phonique	وحدة صوتية
lexeme	lexème	وحدة معجمية
moneme	monème	وحدة معنوية
sememe	sémème	وحدة معنوية صغرى
Ouargli	ouargli	الورگلية
weight	poids	وزن
status	statut	وضع
situation	situation	وضعية
function	fonction	وظيفة
consciousness	conscience	وعي
plethora of terminology	pléthore terminologique	وفرة مصطلحية
facts	faits	وقائع
loyalty	loyauté	ولاء
Wolof	wolof	الولوفية
identary illusion	illusion identitaire	وهم هوياتي

Judeo-Berber	judéo-Berbère	اليهودية الأمازيغية
Judeo-Arab	judéo- Arabe	اليهودية العربية
utopia	utopie	يوتوبيا

يقدم هذا العملُ أهمّ الأبحاث التي أنجزها المؤلفُ حول مسألة السياسة اللسانية المعتمدة في المغرب، والتي اتسمت بانتقال البلاد من سياسة مبدئية تبنتها سلطةُ الحماية التي عمِلت على إدخال اللسان الفرنسي وترسيخه، إلى سياسة تعريبٍ وضعتْ تصورَها الدولةُ المستقلةُ بهدف إعادة إدراج العربية في المجال المؤسسي، إلى دمجِ الأمازيغية في المشهد اللساني مع دستور 2011 بغرض الاعترافَ بالبعد الأمازيغي في الهوية الوطنية. وقد نجَم عن الاتصال بين هذه الألسنة احتدام المنافسة بينها، من حيث الوضع الذي تحتله والوظائف التي تؤديها ومجالات استعمالها. وتُشكل النصوص المرجعية ذات الصلة إطارا تشريعيا يسعى، من ناحية، إلى تدبير هذا التنافس بالتمييز بين الألسنة الوطنية والألسنة الأجنبية، ومن ناحية أخرى، إلى اعتماد سياسة واقعية تراعي الانفتاح الضروري على الألسنة الأكثر استعمالا في عالم اليوم والرهانات الاستراتيجية والاقتصادية المرتبطة بتنمية المغرب. ويُشكل هذا العمل، في المحصلة الأخيرة، محاولةً تروم تفكيكَ معطيات الحقل اللساني وتحليلَها من أجل فهمها في تركُبها وديناميتها في أفق تأطيرها وترشيدها في سياق المقتضيات الدستورية والتدابير القانونية.

***

ⵄⵔ ⵉⵔⵄⵓⵍⵓⵏ ⵙⴰⵏⵉⵔ ⵄⴰ ⵣⵅ ⵔⵍⵄ ⵜⵢⵓⵍⵔⵉⵍⵉ : ⵜⵓⵔⵄⵜⵉⵜ ⵜⵓⵔⵍⵉⵏⵔⵜ, ⴰ ⵙⵔⵃⵔⵄⵓⵔ ⵄⵔⵍⵏⵔⵔ ⵅ ⵏⵃⵢⵔⵉⵔⵔ, ⵔⵏⵓⵍⵓⵍ ⵄⵕⵕ ⵜⵉⵢⵓⵄⵓⵔⵍ ⵍ ⵙⵔⵃⵙⵜⵜⵅ ⴰ ⵙⵔⵍⵔⵉ ⵍⵔⵔⵍ ⵣⵅ ⵙⵔⵅⵅⵄⵓ ⵍ1960. ⵉⵍⵓⵏ ⵙⵔⵣⵔⵉ ⵏⵏⵉ ⵉⵏⵏⵓⵍ ⵅ ⵙⴰⵏⵉⵔ ⵄⴰ ⵣⵅ ⵙⵅⵔⵄⵓⵍ ⵓⵍⵔⵔⵉⴰ ⴰ ⵜⵉⵣⵍⵉⵕ ⵉⵏⵏⵓⵍ ⅹ ⵕⵉⵅⵔ ⵍ ⵜⵔⵍⵉⵏⵔⵜ ⵜⵓⵍⵓⵃⵙⵍⵜ. ⵓⵍⵜⵜⵓⵔ ⵉⵅⵓ ⵜ ⵙⵔⵔⵙⵜⵅ ⵍ ⵜⵔⵜⵓⵓⵜⵉⵉⵕⵉⵍ ⴰ ⵉⵍⵜⵜⵓⵔⵍ ⵏⵏⵉ ⵍⵏⵔⵃ ⅹ ⵕⵉⵅⵔ ⵍ ⵙⵔⵓⵍⵙⴰⴰⵙ ⵍ ⵍⵓⴰⴰⵓⴰ ⵓⵃⵍⵉⵓⵍ ⴰ ⵙⵅⵔⵓⵍ ⵙⵣⵕⵉⵍ ⵍ ⵜⵙⵜⵏⵓⵕⵜ ⵜⵓⵢⵕⵓⵔⵜ ⴰ ⵜⵙⵜⵏⵓⵕⵜ ⵜⵓⵃⵣⵓⵔⵜ.

***

Le présent ouvrage est consacré à l'examen de la politique et de l'aménagement linguistiques prévalant au Maroc, notamment le processus de leur "fabrique" et les modalités de leur implémentation depuis les années 1960. L'analyse des mécanismes de mise en œuvre de la politique et de l'aménagement est cadrée par l'explicitation des présupposés du référentiel théorique et des choix du protocole méthodologique en vigueur en sociolinguistique. Le but visé est de procéder à l'évaluation des stratégies adoptées et des acquis de l'aménagement du statut et du corpus de l'arabe et de l'amazighe face à la francophonie.